
المجلس الأعلى للثقافة
المشروع القومي للترجمة
قرن آخر من الهيمنة الأمريكية
الولايات المتحدة والعالم بعد عام ٢٠٠٠
تأليف : نيقولاس جويات
ترجمة : عـزة الخميسى
629

إهــــــداء ٢٠٠٦
المجلس الأعلى للثقافة
القاهرة

المشروع القومى للترجمة

قرن آخر من الهيمنة الأمريكية

«الولايات المتحدة والعالم بعد عام ٢٠٠٠»

تأليف : نيكولاس جويات

ترجمة : عزة الخميسى



٢٠٠٣

المشروع القومى للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٦٢٩
- قرن آخر من الهيمنة الأمريكية (الولايات المتحدة والعالم بعد عام ٢٠٠٠)
- نيكولاس جويات
- عزة الخميسى
- الطبعة الأولى ٢٠٠٣

هذه ترجمة كتاب :

Another American Century ?

The United States and the World after 2000

by : Nicholas Guyatt

Published by Zed Books Limited

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo

Tel : 7352396 Fax : 7358084.

المحتويات

مقدمة المترجمة

يتناول نيكولاس جويات فى كتابه "قرن آخر من الهيمنة الأمريكية" دوافع واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام ، ويلقى الضوء بشكل خاص على جانبها المتعلق بالبلدان التى اصطلح على تسميتها بالعالم الثالث والنتائج المدمرة لهذه السياسة على حياة شعوب هذا العالم . ويهتم المؤلف اهتمامًا خاصا بعلاقة الولايات المتحدة بالمؤسسات الدولية التى يتقاطع عملها مع أوضاع العالم النامى مثل الأمم المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية ، ويرى المؤلف أن إخضاع الولايات المتحدة لهذه المؤسسات لخدمة مصالحها فى المقام الأول هو سياسة أمريكية تاريخية ثابتة . ويتعرض نيكولاس جويات إلى الكيفية التى يتم بها تحديد هذه المصالح ومن يتولى هذه المهمة ولخدمة أية جهات ، ويشير إلى ازدواجية المعايير التى تتسم بها السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بالعالم الثالث متخذًا من التاريخ المعاصر للعلاقة الأمريكية ببعض بلدان العالم الثالث نموذجًا لهذا التوجه .

ويحلل المؤلف المسار التاريخى لتطور السياسة الخارجية الأمريكية ، ويتوقف بالتفصيل عند فترة رئاسة كلينتون وحتى الآن ، ويرى نيكولاس جويات أن تلك الفترة شهدت تطورًا نوعيا ملحوظًا فى السياسة الخارجية الأمريكية المعهودة . ويبدأ هذا التحول على الصعيد النظرى من كتاب فوكوياما عن نهاية التاريخ والانتصار النهائى للنظام الرأسمالى العالمى ، وينتهى بتوماس فريدمان وكتابه سيئ الصيت : "الليكزس وشجرة الزيتون" الذى يؤسس للفكرة القائلة بالاستعاضة عن الأرض والوطن بسيارة الليكزس الفاخرة والهامبورجر والكوكاكولا . ويحلل المؤلف المنحنى النظرى الذى وضع أسس السياسة الخارجية الأمريكية فى هذه الفترة والذى بدأ عند فوكوياما بفكرة أن الانتصار النهائى للنظام الرأسمالى العالمى قد تحقق باختفاء الاتحاد السوفييتى والمعسكر الاشتراكى فى أوروبا الشرقية – خصم الولايات المتحدة –

بحيث أصبح على الولايات المتحدة الأمريكية أن تشكل العالم فى ظل وضع دولى جديد وفق ما تراه، وأن تدعم الديمقراطية فى أرجاء الكوكب وتقلص ميزانيتها الدفاعية وتوسع فى المقابل ميزانية الخدمات المدنية لمواطنيها فى مجالات التعليم والصحة والعمل وغير ذلك. وطالب هذا التيار بدور أكثر تواضعاً للولايات المتحدة فى السياسة الدولية وبإلقاء تبعات هذه السياسة على عاتق المجتمع الدولى ممثلا فى هيئاته ، وظهرت فى هذا الإطار أفكار التعددية الدولية وغيرها . إلا أن هذا المنحنى قد انتهى بوضع أساس أفكار مغايرة تماماً اختلقت خصوصاً جداً للولايات المتحدة ونادت بضرورة أن تحشر الولايات المتحدة أنفها فى كل صغيرة وكبيرة من الأحداث الدولية وبشكل خاص فى مناطق المعسكر الاشتراكى السابق والبلدان النامية ، الأمر الذى استوجب زيادة ميزانية الدفاع والتطوير اللانهائى لترسانة الأسلحة الأمريكية وتعاظم النزعات العدوانية وخوض الولايات المتحدة بعد ذلك بضع حروب لدحر " أعدائها " فى الخارج .

ويعتبر نيكولاس جويات أن مسار تطور السياسة الخارجية الأمريكية هذا قد أدى وسيؤدى إلى كوارث لا حصر لها للأطراف الأضعف فى المجتمع الدولى . ويتوقف المؤلف عند الآثار المدمرة لهذه السياسة فى المكسيك والصومال ورواندا والبوسنة والسودان ويتناول بمزيد من التفصيل آثار هذه السياسة فى العراق ليدين بلا مواربة العدوان المستمر والعقوبات الأمريكية على العراق التى يعتبرها "أشد فتكا بالمدنيين العراقيين من أى أسلحة دمار شامل عرفتها الإنسانية طوال تطورها" . ويستعرض المؤلف تطور الفكر الاقتصادى والسياسى الأمريكى منذ مطلع التسعينيات وأبرز أقطابه بما فى ذلك بعض المفكرين العرب الذين أصبحوا منظرين للإدارة الأمريكية الجديدة (من تيار المحافظين الجدد) مثل فؤاد عجمى وغيره .

وعند تناوله لتشكل الوعى الأمريكى بقضايا السياسة الدولية والسياسة الخارجية الأمريكية يتوقف مؤلفنا عند ضعف بل وضحالة هذا الوعى بقضايا العالم النامى ويشير بكلمات صريحة إلى ظاهرة مهمة للغاية ، أشبه بحلقة شريرة يهيمن فيها الإعلام الأمريكى على الوعى العام وتهيمن الشركات العملاقة على دوائر الإعلام الجماهيرى ، ومن ثم يتطرق إلى العلاقة الوطيدة للعلوم والثقافة (بما فى ذلك الإعلام)

بالحكومة والجيش (ومؤسساته المختلفة) والبزنس الكبير ، الأمر الذى أفضى إلى ذوبان الحدود بين السياسة والجيش والبزنس لتصبح كلا واحداً ذا مصلحة مشتركة . ويشير فى هذا الصدد تفصيلاً إلى العلاقات الوثيقة بين البنتاجون وشركات صناعة السلاح مثل شركات : بوينج وجنرال إلكتريك وجنرال موتورز ولوكهيد مارتن وغيرها ، والدعم المالى الهائل الذى يقدمه البنتاجون لهذه الشركات لتطوير واستحداث أنظمة السلاح المختلفة ، وعلاقة المصالح الوثيقة بين الطرفين . وحول ارتباط السياسة بالبزنس يشير المؤلف إلى حقائق مذهلة حول تمويل حملة كلينتون الانتخابية على يد الشركات والبزنس بما فى ذلك البزنس الأجنبى الصينى والإندونيسى . ويؤكد نيكولاس جويات فى هذا الصدد أن : " كل سياسى فى واشنطن مدين لـ « المصالح الخاصة » وسوف يخدم هــذه المصالح ليضمن إعــادة انتخابه " . ويشير المؤلف أيضا إلى أنه : " لا يكاد يوجد إعلامى أمريكى واحد ذو شأن فى مجال السياسة الدولية إلا واسمه مدرج فى قوائم الرواتب فى الحكومة الأمريكية " .

ويشير نيكولاس جويات فى هذا الصدد إلى تطابق مصالح وسياسات الحزبين السياسيين الرئيسيين الخصمين التاريخيين فى الولايات المتحدة - الجمهورى والديمقراطى - وإلى أن الأحزاب اليسارية (سابقا) كالحزب الديمقراطى قد تبنت الكثير من سياسات خصومها اليمينيين وبشكل خاص الاقتصادية منها ، مؤكداً على ذلك بأن كلينتون الذى أعلن عند تسلمه لمهام منصبه فى يناير ١٩٩٣ بأنه " ديمقراطى جديد " قد تبنى تماماً أفكار السوق المتحررة من أية قيود ، المعروفة تاريخيا بارتباطها باليمين الأمريكى ، بل إنه على حد قول المؤلف : " قد حلق بهذه الأفكار إلى أقصى السماوات البعيدة لها " وأنه قاد وتحمس لعملية تصدير هذه الأفكار إلى أرجاء العالم . وأكثر من ذلك فقد شهدت فترة إدارة كلينتون انصياعاً كبيراً لسياسة وخطط البنتاجون ومطالبه ، كما طور كلينتون برنامج حرب النجوم الذى كان قد رفضه سابقًا خلال حملته الانتخابية باعتباره من برامج اليمــين الأمريكى . واعتــبر مستشارو كلينتون فى نهــاية المطــاف أن تبنى سياسة اليمين هى خير طــريقة للقضــاء على الخصم فى صناديق الاقتراع .

ونيكولاس جويات مؤلف هذا الكتاب معروف بمناصرته للقضايا العربية وبانتقاده لإسرائيل ، وكان قد أصدر عام ١٩٨٩ كتاباً باسم " غياب السلام : نحو فهم الصراع الإسرائيلى الفلسطينى " عن دار نشر زد بوكس ، وفى كتابه ذلك أدان المؤلف إسرائيل فى أكثر من موضع وأعرب عن تضامنه مع الشعب الفلسطينى ، واعتبر أن ما تسميه أمريكا إرهاباً من جانب الفلسطينيين ما هو إلا تعبير عن فشلها فى وضع حلول سياسية للمشاكل واستخدامها للسلاح عوضاً عن ذلك .

وسنجد أن نيكولاس جويات أيضاً شديد التعاطف مع العراق ، حيث خصص للسياسة الخارجية الأمريكية فى العراق مساحة كبيرة فى كتابه منتقداً بعنف سياسة العدوان المتكرر والعقوبات والكوارث التى أفضت إليها . ويعرج المؤلف إلى السودان مشيراً إلى العدوان الأمريكى على المصنع السودانى بدعوى أنه ينتج مواد لأسلحة الدمار الشامل والذى اتضح أنه مصنع للأدوية تعتمد على منتجاته قطاعات واسعة من الشعب السودانى أصبحت تعانى أشد المعاناة بعد انقطاع منتجاته بسبب قصفه . وإجمالاً يقف نيكولاس جويات إلى جانب قضايا العالم الثالث ، الطرف الأضعف فى المعادلة الدولية . ويتطرق إلى السكان الأصليين لأمريكا والفكرة التى تعامل على أساسها الأمريكيون معهم . ويشير المؤلف إلى هنتنجتون وصدام الحضارات كأساس نظرى لـ "الواقعية العرقية الثقافية " التى أسست لصدام الحضارات بناء على الفروق العرقية ، وأسست بالتالى للكراهية باعتبارها من أهم عوامل الحراك الاجتماعى والثقافى . ويستنكر نيكولاس جويات كلمات هنتنجتون : " بينما يمثل المسلمون مشكلة بالنسبة لأوروبا يفرض المكسيكيون المشكلة عينها على الولايات المتحدة " ويندد بدعوته الصريحة لبلاده إلى محاربة مواطنيها اللاتينيين ومصادرة أراضيهم والسيطرة عليها فى مناطقهم بجنوب غرب أمريكا .

ومن القضايا المهمة – التى قد يفسر إلقاء الضوء عليها وتحليلها جوانب عديدة يلفها قدر كبير من الالتباس والغموض بالنسبة لنا – قضية ما يسمى بالمجتمع المدنى فى بلادنا من حيث طبيعته وضروريات نشأته ومهامه . وهنا يشير نيكولاس جويات إلى مرجع مهم بقلم الكاتبة الأمريكية چيسيكا ماثيوز باسم : "نهضة المجتمع المدنى الكوكبى"

وفيه تناشد چيسيكا ماثيوز الحكومة الأمريكية دعم المجتمع المدنى الكوكبى وترى أن : " شعوب العالم تتطلع إلى أبعد من حكوماتها الوطنية ليس فقط من أجل البضائع والخدمات ، ولكن فى عملية تحديد هويتها وفى سعيها لتحسين أوضاعها " . ووفقًا لرأى المؤلفة فإن " الدول - الأمم لم تعد ببساطة الوحدة الطبيعية لحل المشاكل " . والحديث يدور هنا صراحة على ضرورة زوال السيادات الوطنية ويحث بوضوح صناع السياسة الأمريكية (والقيادات التنفيذية) على ألا يشغلوا أنفسهم بالحكومات الوطنية كمدخل للمجتمعات الأجنبية وأن يركزوا على الهيئات غير الحكومية المختلفة للنفاذ إلى هذه المجتمعات والتأثير فيها .

وينهى نيكولاس جويات كتابه بالقول بأن على أمريكا فى القرن القادم أن تراجع التاريخ الأمريكى المعاصر مراجعة عميقة ، وأنه إذا قدر للقرن القادم أن يكون أقل دموية ودماراً ، فإن ذلك سيكون مرهونا بتولى الولايات المتحدة مسئولياتها إزاء الجوع والفقر والظلم فى العالم وتكريس مواردها وقدراتها لإعادة توزيع الثروة ورفع مستويات الحياة فى العالم ، وإعادة بناء المنظمات الدولية ، وإلغاء ديون الدول الفقيرة ، وحماية الخدمات الأساسية للسكان الفقراء فى العالم من بطش قوى السوق الحرة ، وتوجيه القوة الأمريكية صوب التغيير الاجتماعى والاقتصادى العادل فى أرجاء الكوكب . ويحذر الكاتب من أن الولايات المتحدة قد تواجه بمخاطر تفاقم معدلات اللامساواة والاضطرابات الاجتماعية المصاحبة بما فى ذلك تلك التى تتبنى العنف طريقًا لها ، ويتنبأ المؤلف بأن عمليات كهذه يمكن أن تحدث فى عقر دار الولايات المتحدة ، وقد تستخدم فيها أسلحة متطورة للغاية ، وينبه إلى أن التقدم التكنولوچى العسكرى لن يوفر لأمريكا الأمن والاستقرار لا الداخلى ولا الخارجى .

إضافة إلى كل ذلك يتضمن هذا الكتاب العديد من المراجع التى تشكل بحد ذاتها قائمة ممتازة من الكتب الصالحة للقراءة والترجمة من قبل المثقفين العرب ، وهى قائمة تلقى الضوء بكثرتها وتنوعها على مختلف وجهات النظر وتيارات الفكر الأمريكى المتعددة بشأن قضايانا وقضايا العالم المتشابكة .

وفى رسالة بعث بها نيكولاس جويات إلى د. عزة الخميسى مترجمة هذا الكتاب قال : "بالرغم من أنك على حق حين تشيرين إلى أن الكتاب الغربيين ليسوا دائمًا متعاطفين أو متفهمين للمصاعب السياسية للمسلمين والعرب ، فلسوف تدهشك القائمة التى تضم أسماء لا حصر لها من الأكاديميين والصحفيين وغيرهم فى كل من أوروبا والولايات المتحدة الذين يعترفون بالأخطاء وبالمظالم العديدة التى ارتكبها الغرب فى الشرق الأوسط بما فى ذلك الغزو الأمريكى للعراق والاحتلال الإسرائيلى الراهن للأراضى الفلسطينية . ولقد حركت هذه الأخطاء والمظالم نقاشًا وحوارًا مفيداً وجيداً يبدى تعاطفًا جما مع العرب وانتقاداً لاذعًا للغرب . والتحدى الماثل أمامنا الآن هو البحث عن سبل لاستخدام هذا النقد لإحداث تغيير فعلى فى السياسة الخارجية الأمريكية" .

وعن ترجمة الكتاب إلى العربية أشار نيكولاس جويات فى الرسالة نفسها إلى سعادته وشكره العميق متمنيا أن : "يجد الكتاب إقبالاً بين جمهور القراء العرب وأن يساهم فى إثارة نقاش أوسع داخل وخارج مصر حول دوافع وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية" .

عزة الخميسى

إلى كريستين

نيقولاس جويات

كلمة عرفان بالجميل

وضع هذا العمل فى برينستون بمقاطعة واشنطن بالولايات المتحدة وكامبردج بإنجلترا فى الفترة ما بين يوليو وديسمبر عام ١٩٩٩ . أود توجيه الشكر - فى الولايات المتحدة الأمريكية - إلى ودنى كادچ ولورا فيسك وأندرو جرايبل وسارة إيجو ودرو ليڤى ونينا باينتر وإلين سكوللى ؛ لقراءتهم النص كاملا وتقديم العديد من الاقتراحات المفيدة. وأفادتنى إلين سكوللى للغاية فى توسيع دائرة قراء النص خارج برينستون، الأمر الذى يشعرنى بالامتنان تجاهها . وأود توجيه الشكر إلى كل من چيريمى أديلمان وإسلى بالى وإيزرا بلوك وچون كولفر وميشيل دالبا وإليك وكيلى ومالى ديون وچينيفر إيبنجر وفيليب جورييفتش وكريستين هاركنيت وديفيد كاسونك وچينيفر موورهيد وستيفن سيجال وإيملى سيلڤرمان وتود ستيفان وسيمون وإليرى وتايلور وكريس وارن لتقديمهم المساعدة لى فيما يتعلق ببعض الشكوك والتساؤلات ولفضلهم علىّ أثناء كتابتى لهذا العمل ، أيضا أشكر كلا من كريستين هاركينيت وأندرو جرايبيل اللذين منحانى بكرم شديد وقتهما الثمين لمراجعة وتصحيح مسودات المطبعة ، تلك المهمة ثقيلة الوطأة، ولذا فأنا آسف وممتن لهما جدا فى الوقت ذاته . كذلك قدمت لى كلير منتون نصائح مفيدة للغاية فيما يتعلق بالفهرسة .

وفى إنجلترا أجدنى مدينا لروبيرت مولتينو فى دار زد بوكس لاقتراحه خطة هذا العمل. وأود أن أشكر أسرتى لمساعدتها المستمرة. ولا يسعنى إلا الشعور بالامتنان لتشجيع ورحابة صدر ويليام فليمينج وكونر هوجتون وروبرت بالمر وإدوارد ونانسى وكاترين شو ومات ثورن. أما ريتشارد سيرجيانسون فقد قرأ النص كله وسمح لى باستكمال الكتاب فى قاعات جامعة كامبردچ حتى عندما كان مصابا بأنفلونزا شديدة. وفى المرحلة الأخيرة من كتابة عملى هذا ظهر بن چاكسون الذى حان وقت

تقديم الاعتذار والشكر له . وأعرب عن امتناني أيضا للوسي مورتون وروبن جابل لمهارتهما ورحابة صدريهما ويقظتهما في وضع وتنظيم المخطوطة الأولية للكتاب. وفي النهاية فإن كل الأخطاء المتعلقة بالحقائق أو التفسيرات الواردة في هذا العمل تظل بالطبع مسئوليتي الخاصة .

نيكولاس جويات

استهلال

هذا كتاب يشتمل – على صغر حجمه – على قضية كبيرة للغاية هى العلاقات الحالية بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقى دول العالم. ولهذا أفضل فى البداية الاعتراف ببعض أوجه القصور فى هذا العمل. فعلى الرغم من العنوان الذى اخترته لعملى هذا إلا أنه ليس ضربا من ضروب التنبؤ أو التكهن ، وهو غير معنى بشكل رئيسى بالأحداث التى قد تقع " بعد عام ٢٠٠٠". وكل ما كنت أحاول أن أفعله فى الحقيقة هو تناول بعض الممارسات الأمريكية الراهنة خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية ، والتوصل – بناء على ذلك التناول – إلى بعض الملامح العامة للسياسة الخارجية الأمريكية وتأثيراتها فى باقى أرجاء العالم – اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وأيديولوجيا. ولقد جعل انهيار الاتحاد السوفييتى – تلك "النهاية المدوية للتاريخ" – والانتصار المزعوم للفكر الغربى الاقتصادى والسياسى من وقتنا هذا أنسب الأوقات لمثل هذه الدراسة. ولقد قررت أن أمنح نفسى كامل الحرية فى التركيز بشكل أساسى على التسعينيات فى الصفحات التالية ، وعلى إدارة كلينتون بشكل خاص .

ومع ذلك يظل أحد أهم مواضيع هذا الكتاب أن الجدل السياسى السائد فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى العديد من أجزاء العالم الأخرى أصبح على نحو لا إرادى يدور أكثر حول العقد الماضى ، حيث تبنت الأحزاب اليسارية سابقا (مثل حزب كلينتون الديمقراطى) الكثير من سياسات خصومها اليمينيين ، وبشكل خاص فى عالم الاقتصاد. وبالتالى يجب الانتباه إلى أن إدارة كلينتون لا تمثل فترة تاريخية يسارية فاصلة فى التاريخ الأمريكى، بل هى انعكاس طبيعى للتفكير الراهن فى أوساط الاتجاه السياسى السائد. وتلك هى الحالة عندما نركز على السياسة الخارجية والاقتصاد العالمى أكثر من القضايا الاجتماعية، وهو ما سألقى الضوء عليه فى الصفحات التالية. وكما سنرى فقد حقق بيل كلينتون نجاحًا كبيرًا فى تصدير

السياسات الاقتصادية الأمريكية إلى أرجاء العالم، وتلك حقيقة سأتناولها بالتفصيل أيضا . وفى النهاية فإن بيل كلينتون – الذى رُشح كرئيس لفترة ما بعد الحرب الباردة – هو أول زعيم أمريكى منذ فرانكلين روزفلت يصوغ مواقفه فى الشئون الدولية بدون أن يكون عليه مواجهة الاتحاد السوفييتى. ولقد شجعت فصاحته الخاصة على تعليق آمال كبرى على الولايات المتحدة الأمريكية وقدمت قياسا مفيدا يمكن بواسطته الحكم على تصرفات هذه الإدارة.

وهنا يجب ملاحظة أننى لست بصدد الحكم على السياسة الخارجية لإدارة كلينتون، ولكنى أسعى من خلال ذلك لتقييم أوسع للتيارات الأكثر أهمية التى صاغت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع باقى بلدان العالم فى نهاية القرن العشرين. وبالرغم من أننى أكرس هذه الصفحات لأنشطة ومعتقدات كبار مسئولى الحكومة، بيد أننى أود أيضا رسم الملامح العامة للمجتمع الأمريكى التى تتقاطع مع موضوع كتابى بعمومية أكثر. ومن الواضح أن هذا المسعى صعب، بيد أننى آمل على الأقل فى أن أقدم فهما عمليا سليما للمشهد الأمريكى الأوسع – فى البزنس وأجهزة الإعلام وبين الناس بشكل عام – فيما يتعلق بالدور الأمريكى فى العالم . وأود أيضا أن أشجع القراء على التفكير فى هذه القضايا ليس على مستوى السياق التاريخى فحسب ، ولكن أيضا بالنظر إلى العقود القادمة. ولا أزعم هنا أننى سأجيب عن السؤال عما إذا كان القرن الحادى والعشرون سيكون قرنا "أمريكيا" ، ولكننى أعتقد أن علينا أن نتوقف لنتأمل على نحو أعمق فيما ينطوى عليه هذا السؤال من معان، وهذا المزاج الأمريكى الذى يطغى عليه الشعور العارم بالانتصار الذى يجتاح أفئدة الكثيرين من الأمريكيين حين يجيبون على هذا السؤال بـ : نعم .

فى فبراير عام ١٩٤١، أى قبل دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية بعشرة أشهر قدم المليونير هنرى.ر.لوس Henry R. Luce أحد أقطاب النشر اللامعين مقالا إلى مجلة "الحياة" عن حال الأمة ، وزعم لوس فى مقاله أن الأمريكيين فشلوا فى العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين فى إدراك مدى تحكم بلادهم فى مصير العالم، وأن مسار التاريخ الإنسانى قد أخذ بالتالى منحى مؤسفًا، وقال فى هذا الصدد :

" القـرن العشرون ليس قـرننا فقط بمعنى أنه حدث وعشنا فيه ، ولكنــه قرننا أيضا لأنه أول قـرن تصبح فيــه أمريكـا قوة مهيمنـة فى العالم. ومع ذلك وحتى الآن لم يزد هذا القـرن – قرننا – عن كـونه إحباطًا عميقًا ومأسـاويا. بيد أن قرنًا آخر لم يكن واعدًا أبدًا بالتقدم الإنسانى والسعادة مثلما كان القرن العشرين. وفى الوقت نفسه لم يشهد قرن آخر معاناة هذا العدد من الرجال والنساء والأطفال من الألم والكرب والموت المؤلم"(١).

ولقـد درس هنرى لوس بالطبع الحروب الكبـرى فى زمنه لكى يتـوصل إلى هذا التقييم، بيد أن تقييمه هذا ليس متشائما، ولا هـو أيضا دعـوة لقرائه لرسم آفاق متواضعة لدورهم أو مستقبلهم. على العكس فإن هنرى لوس يناقش الأمر قائلاً : إن المشكلة الأكبر التى تواجه العالم هى أن الأمريكيين ما زال عليهم أن يقبلوا تحمل مسئوليتهم المتمثلة فى تأكيد استحواذهم على القرن العشرين . لقد كان الأمريكيون منعزلين وكارهين صراحة للتواصل مع الشعوب الأخرى فى باقى أرجــاء العالم. وأبرز هنرى لوس سلسلة من النماذج الأفضل للعلاقة والتواصل الأمريكى مع العالم، ثم قدم هذه النماذج لقرائه كتحد يجب مواجهته وأشار فى هذا الصدد إلى:

" إن أمريكا كمركز ديناميكى للمشاريع مطردة الاتساع، وأمريكا كمركز تدريب للخدم الماهرين للبشرية ، وأمريكا السامرائية الخيرة المؤمنة ، أمريكا هذه التى قُدِّر لها مرة أخرى أن تعطى أكثر مما تأخذ، أمريكا محطة توليد مبادئ الحرية والعدالة يمكن لها بالقطع – باجتماع كل هذه العناصر – أن تبتكر رؤية للقرن العشرين، رؤية سنكرس لها أنفسنا ، ولسوف نكرس أنفسنا لهذه المهمة بفرح وسعادة وحيوية وحماسة".

وهكذا يناقش هنرى لوس الأمر ويستحث الأمريكيين على التفكير فى عنوان مقاله ، وعلى الاستعداد لاحتضان"القرن الأمريكى". وبعد ذلك بستة عقود يتم الاحتفاء بهنرى لوس كحالم بسبب بصيرته وحكمته ، أى إدراكه أن أمركة القرن العشرين سوف تعنى أمركة العالم، تلك العملية التى سارت منذ ذلك الحين خطوات واسعة للأمام بثبات بهذا القدر أو ذاك(٢).

وتردد صدى كلمات هنرى لوس فى خطاب الرئيس بيل كلينتون حول حال الاتحاد فى يناير عام ١٩٩٩ إذ إنه شجع الأمريكيين فى ذلك الخطاب على التقدم صوب "القرن الأمريكى القادم". وفى نهاية التسعينيات كان السياسيون والمعلقون يرددون كلمات هنرى لوس إما بصفتها أفضل مقولة شاملة عن الإعجاز الأمريكى منذ أعوام الحرب العالمية الثانية ، أو باعتبارها وصفًا سطحيا لا يصمد أمام أى نقد للأعوام المائة منذ ١٩٠٠[٣]. ولم يكن صعبا تجاهل أن مقال هنرى لوس الأصلى كان موضوعًا خلافيا حين ظهر لأول مرة ، ليس فقط بسبب أنه كان مؤيدا لأمريكا بشكل مبالغ فيه ، بل ولأنه كان قوميا متعصبا حتى إبان الحرب. ولقد تطرق هنرى والاس نائب الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت علانية لما قاله هنرى لوس عن"القرن الأمريكى" وذلك فى خطاب له عام ١٩٤٢ أعيد نشره وتوزيعه على نطاق واسع أثناء الحرب. وكانت اعتراضات والاس على هنرى لوس واضحة ومباشرة:

"أشار البعض إلى"القرن الأمريكى". وأنا أقول إن القرن الذى ندخله – القرن الذى سيشهد انتهاء هذه الحرب – يمكن بل يجب أن يكون قرن البشرية جمعاء. وقد تكون تلك فرصة أمريكا لرسم معالم الحريات والواجبات التى يجب أن تحيا على أساسها البشرية... ولن تستخدم أية أمة ذلك الحق المقصور على الله وحده فى استغلال أى أمم أخرى . وستحظى الأمم الأكبر بامتياز مساعدة الأمم الشابة لكى تخطو على الطريق نحو التصنيع، بيد أنه يجب ألا تكون هناك لا إمبريالية عسكرية ولا اقتصادية ، وأساليب القرن التاسع عشر لن تجدى نفعا فى قرن الشعوب الذى هو على وشك أن يبدأ الآن"[٤].

وكان والاس منزعجًا بشكل خاص من بعض الملامح الصارخة للانكفاء على المصلحة الذاتية ومن الطابع التجارى لمقال هنرى لوس، بما فى ذلك توقعاته لـ "الإمكانيات المهولة" للتجارة العالمية. وعند اقتراحه "قرن الشعوب" فى مواجهة رؤية هنرى لوس حول "الأمركة الكوكبية" أعرب والاس عن أمله فى أن يبتعد نظام ما بعد الحرب عن فكرة "الأمر الواقع" وعن اعتقاده بأن ترتيبات كوكبية أكثر عدالة هى فقط التى بوسعها أن تربط بيننا وبين القوى الاجتماعية والسياسية الضخمة فى العالم النامى.

وأعيد التذكير بهذا الجدل بين لوس ووالاس لأنه يمثل الفرق السياسى والأيديولوچى المهم بين "الأمركة" (Americanization) و "الأممية" (Internationalization) ، ذلك الفرق الذى اختفى إلى حد بعيد فى طيات الضباب الذى غطى سماءنا طوال عقود الحرب الباردة الأربعة. وكان على الولايات المتحدة فى رأى هنرى لوس استغلال الفرصة لاستخدام قوتها ووضعها المسيطر لانتزاع الأسواق الجديدة فى الخارج وتوسيع النفوذ الأمريكى السياسى والثقافى، فيما يؤيد والاس فكرة المسئولية الأمريكية تجاه العالم النامى و (الأهم) حق الدول الأفقر فى اختيار طريقها الخاص للتنمية بمساعدة أمريكية ولكن بدون الخضوع للسيطرة الأمريكية. بيد أن الحرب الباردة جمدت أفكار ورسالة والاس إلى حد بعيد، وأيضا السياسات الدولية التى تمنى رسمها، ولكن بعد نهاية الحرب الباردة، أى بعد مرور حوالى خمسين عاماً على أطروحات لوس ووالاس، مازالت هذه الأطروحات متداولة بين مؤيد ومعارض ، ومرة أخرى ظهر فى الحياة السياسية الأمريكية خطاب قومى أكثر حدة من سلفه. وبعد زوال الاتحاد السوفييتى كانت الأجواء تبشر بإرساء سلام حقيقى، ووعد الرئيس الأمريكى الديمقراطى الجديد بيل كلينتون عام ١٩٩٢ بتعزيز الأمم المتحدة ، و وضع الولايات المتحدة الأمريكية فى خدمتها ، ونشر التكنولوجيا والاتصالات لربط أجزاء العالم معا أكثر كثيراً مما مضى ، ودمج حتى المناطق النائية والأكثر فقرا بالأمم الغنية مثل الولايات المتحدة .

ويروى هذا الكتاب قصة هذا التدويل المقترح وقصة ظهور موجة جديدة من"الأمركة" فى عالم ما بعد الحرب الباردة. ولعل نقطة البداية المفيدة لبحثنا هذا هى تدشين بيل كلينتون المفعم بمشاعر الانتصار فى عام ١٩٩٩ لـ "القرن الأمريكى التالى"، ولذا تتصدر كل الفصول التالية مقتطفات من خطاب كلينتون عام ١٩٩٩ عن حالة الاتحاد. وأملى أن أكون قد نجحت فى مقارنة ما جاء فى خطاب كلينتون (بما فى ذلك فكرة"القرن الأمريكى") بالأحداث التاريخية التى جرت فى الأعوام الأخيرة. وقد حاولت أيضا وصف التحولات فى الفكر والسلوك الأمريكيين ما بعد إدارة كلينتون وخلف الحدود الجغرافية لمقاطعة واشنطن .

وينقسم هذا الكتاب إلى أربعة أبواب يعالج كل منها وجهًا منفصلاً من أوجه العلاقات الأمريكية مع الأمم الأخرى ، ويغطى - بشكل عام - العلاقات الأمريكية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأيديولوجية مع باقى أرجاء العالم .

ويتعرض الباب الأول للنفوذ الأمريكى فى الاقتصاد الكوكبى منذ ١٩٤٥ موليًا اهتمامًا خاصا لتأسيس صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والسعى وراء أسواق جديدة فى الخارج للبضائع الأمريكية وتراجع إدارة الدولة للاقتصاد لصالح فكرة السوق الأكثر حرية. وفى تصورى أن هذه التطورات الأخيرة برزت بشكل خاص منذ الأزمة الكوكبية للديون عام ١٩٨٢ التى كان لها تأثيرات خطيرة للغاية فى البلدان النامية. أكثر من هذا، وبالرغم من الغياب الواضح لدور الحكومة فى أنماط السوق الحرة ، فإن الدلائل تشير إلى أن الولايات المتحدة دفعت بقوة هذا النمط الاقتصادى بالذات واضعة الموارد الهائلة للحكومة الأمريكية خلف حملة إزاحة قبضة حكومات العالم عن إدارة اقتصادياتها الوطنية. ولإعطاء صورة أفضل عن كيفية ما حدث فى هذا الصدد على صعيد الممارسة أقدم ثلاثة نماذج عن تأثير السياسيات الاقتصادية الأمريكية فى الخارج: أزمة البيزو المكسيكى فى عامى (١٩٩٤/١٩٩٥)، والجهود الجارية للتوصل إلى اتفاقية تجارة حرة أمريكية - أفريقية، والسعى الذى تقوده أمريكا لإعادة بناء الاقتصاد الروسى بعد انهيار الاتحاد السوفييتى.

ويلقى الباب الثانى الضوء على العلاقات الأمريكية مع الأمم المتحدة بشكل خاص فى سياق وعد بيل كلينتون عام ١٩٩٢ بتعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة. وأتتبع هنا ظهور مصطلح" المجتمع الدولى" فى الخطاب الأمريكى، وأظن أن هناك مصلحة أمريكية فى الانصياع لقواعد مثل هذا المجتمع الدولى ، وأؤكد لك بالكشف عن رد الفعل الأمريكى على مبادرتين مهمتين من المبادرات الدولية فى التسعينيات، أى الجهود الرامية إلى إقامة المحكمة الجنائية الدولية والحملة الدولية لحظر استخدام الألغام الأرضية. أتناول أيضا العلاقة الأمريكية بعمليات حفظ السلام فى العقد المنصرم فاحصاً بالتفصيل التدخل الفاشل فى الصومال عام ١٩٩٣ والتهرب الكارثى من المسئولية إبان أحداث الإبادة الجماعية فى رواندا عام ١٩٩٤ والسياسة المضطربة فى البوسنة قبل اتفاقيات دايتون التى قادت الولايات المتحدة عملية

التوصل إليها عام ١٩٩٥ . وتشير هذه المشاهد المختلفة إلى "أممية" أمريكية انتقائية للغاية تتميز بالاهتمام الشديد بالمصلحة الخاصة الأمريكية ، وقد ساهمت هذه الظاهرة بالتأكيد فى تدهور العلاقات الأمريكية بمنظمة الأمم المتحدة فضلا عن الإضعاف الشديد لهذه المنظمة ولم يكن قد مر أكثر من عقد واحد على احتفاء بيل كلينتون والقادة الأمريكيين بها .

وينظر الباب الثالث فى مصير القوات المسلحة الأمريكية عشية الحرب الباردة، ويكشف النقاب عن السبل التى دبر بها مخططو البنتاجون والقيادات الحكومية لما أرادوه من الحفاظ على المستويات العالية للإنفاق العسكرى بعد انهيار الاتحاد السوفييتى. وأتعرض فى هذا الباب لمصطلح "الدول المارقة" الذى استُخدم لتبرير زيادة ميزانية الدفاع الأمريكية فضلا عن استخدامه فى الحفاظ على "حلف غربى" قوى بتوسيع الناتو (مرة ثانية برغم غياب الاتحاد السوفييتى). وأدعى – انطلاقًا من هذا التحليل – أن المعدل الحالى للإنفاق العسكرى فى الولايات المتحدة الأمريكية مهول ، وقد اجتهدت لتقديم بعض أسباب استمرار هذا المعدل المرتفع بالكشف عن العلاقات الوطيدة بين البنتاجون والشركات الكبرى الأمريكية الرئيسية. وفى الجزء الأخير من هذا الباب أتناول على نحو موسع بعض التحركات العسكرية الأمريكية فى الخارج وأقدم نماذج على ذلك هى : النزاع مع العراق عام ١٩٩٩ (ومن ثم الهجوم عليها) وحملة الناتو عام ١٩٩٩ فى كوسوفو. وما يعنينى هنا هو مكانة التحرك العسكرى فى السياق الأوسع للسياسة الخارجية الأمريكية وبشكل خاص فيما يتصل بالعلاقة بين السلوك الفعلى والمحصلة النهائية للعمليات العسكرية من ناحية، وخطاب الحكومة الأمريكية (الأممى عادة) ما بعد الحرب الباردة من ناحية أخرى. وبناء عليه أتناول خطر الإرهاب والتغريب المرجح حدوثه (والتحول نحو السلوك الراديكالى) فى معسكر خصوم أمريكا فى الخارج وبشكل خاص من كان منهم قد أضير شخصيا من التحرك العسكرى الأمريكى.

وينتقل الباب الرابع بنا إلى أجواء أخرى مختلفة إلى حد ما، وهنا أحاول تقديم سياق أوسع يمكن من خلاله تناول المادة التى ناقشناها فى الأبواب السابقة. وبالرغم من أنه من المهم للغاية التوصل إلى بعض التقييمات العامة للسلوك الأمريكى

فى الخارج إلا أن هذا يجب ألا يحرف أنظارنا - كمراقبين - عن التحدى الأكبر للسياسة الأمريكية ليس فقط لفهم ما حدث، ولكن كيف ولماذا جرت هذه الأحداث. ويسعى هذا الباب الأخير إلى الإجابة عن هذه الأسئلة على الأقل إلى حين ، وذلك بالنظر بالتفصيل إلى أوساط الرأى العام الأمريكى المختلفة إلى السياقات المتنوعة التى يتم فيها التعبير عن الرأى، وأقدم فى الجزء الأول من هذا الباب ملخصاً مختصراً عن مواقف الفكر الأكاديمى فى الولايات المتحدة الأمريكية من قضايا العلاقات الخارجية بالإضافة إلى تقييم للأوضاع المتميزة لهؤلاء " المفكرين". ويبتعد الجزء الثانى من الباب عن الحكومة والجامعات ودوائر البحث ليفحص الصعوبات الأهم فى الولايات المتحدة التى تعرقل صياغة أفكار حول السياسة الخارجية. وأتناول هنا أيضا ظاهرة الضغط على السياسيين لتبنى خط بعينه فى القضايا الخارجية، ومعوقات وانحياز أجهزة الإعلام الجماهيرية (بشكل خاص التى تملكها الشركات) فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم وجهات نظر ووعى الجماهير الأمريكية .

وكلى أمل فى التوصل إلى فهم للسياسة الخارجية الأمريكية التى تنزع إلى وضع كل حادثة أو مشكلة فى إطار بسيط سواء أكانت اقتصادية أم سياسية . إن السياسة الخارجية الأمريكية - وبالرغم من أن الشركات الكبرى والأفراد الأثرياء فى الولايات المتحدة يمارسون تأثيرا قويا عليها - هى عملية معقدة ومتعددة الأوجه. وجنبا إلى جنب مع إمكانية تحرك الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة لكبح جماح مصالح أقليتها الثرية أود أن تكون مفهومة تلك العوامل الأخرى المختلفة التى كانت خلف بعض أتعس السياسات الأمريكية فى الخارج أو أكثرها تدميرا. والإدراك الكامل لأبعاد التفكير والسلوك الأمريكى أمر بالغ الأهمية لأية عملية لإعادة رسم توجهات العلاقات الخارجية الأمريكية ، ولإقناع غالبية المواطنين الأمريكيين بأن قرناً أمريكيا آخر أمر غير مرغوب فيه .

الهوامش

(١) أعيد نشر المقال مع عدد Henry Luce, "The American Century", Life 17 February 1941 من ردود بعض المؤرخين فى Diplomatic History 23, no. 2 (1999): 159-71.

(٢) من الجدير بالملاحظة أن هنرى لوس لم يكن أول من يفترض أن القرن العشرين سيكون قرنا تؤثر فيه الولايات المتحدة الأمريكية بقوة ، أو أن عملية "العولمة" ستستلزم – إلى حد بعيد – "أمركة" العالم خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ولوجهات النظر السابقة على لوس انظر W.T. Stead The Americanization of the world-The Trend of the Twentieth Century (New York: Markley, 1902. ولاحظ هنرى لوس أيضا فى مقاله أنه:" تجرى بالفعل عملية أممية أمريكية ضخمة تتجلى فى موسيقى الجاز المشهود لها وأفلام هوليود والآلات والبضائع الأمريكية المسجلة ببراءة الاختراع" كدليل على مدى النفوذ الأمريكى (انظر لوس ١٦٩). ولتقييم أكاديمى معاصر لهذه"الأمركة" بعد الحرب العالمية الثانية انظر Emily S. Rosenberg, Spreading the American Economic and Cultural Expansion 1890-1945 (New York: Hill & Wang, 1982

(٣) بيل كلينتون"خطاب حال الاتحاد" كابيتول هيل واشنطن ١٩٩٩/١/١٩ . وسنرى أنشودة شكر وتمجيد أهم وأكثر تفصيلا لقرن هنرى لوس فى نهاية خطاب كلينتون . ولقد بارك الرئيس كلينتون نفسه هذا المصطلح حتى قبل خطابه عام ١٩٩٩ ، انظر ملاحظاته فى هذا الصدد فى الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس صحيفة التايم فى ١٩٩٨/٣/٣: "تدفع التايم اليوم ضريبة باهظة للعصر الذى لم تحتفل بقدومه وحسب بل وساعدت على خلقه ، هذا الزمن الساحر الذى أسماه مؤسس صحيفتكم " هنرى لوس " على نحو لا يمكن نسيانه بالقرن الأمريكى " .. وستستمر صحيفة التايم فى تأدية رسالتها من وجهة نظر رئيس تحريرها والتر إيساكسون: "إلى الوقت الذى تستطيع فيه أمريكا مواصلة تجسيد فكرة الحرية، أما القرن الكوكبى الآخذ الآن فى البزوغ، فهو بمصطلح هنرى لوس قرن أمريكى آخر". انظر Luce's Values-Then and Now" Time 8 March 1998.

(٤) انظر "Henry Wallace "The price Of Free World Victory خطاب إلى Free World Association New York City 8 March 1942. أعيد نشره فى ليلاند، انظر Leland M. Goodrich, ed., Documents on American Foreign Relations, Vol. 4: July 1941-June 1942 (Boston: World Peace Foundation 1942), 62-.9 ولقد أعيد نشر هذا المقال فى طبعات شعبية مختلفة بما فى ذلك (مع بعض مؤلفات والاس الأخرى) عن دار نشر: Russel Lord,ed., The Century of the common Man (New York: Reyna I& Hitchcock 1943.

الباب الأول

الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاد الكوكبى

"عندما نتناول مباشرة هذه الحقيقة - أن الاقتصاد العالمى يصبح الآن أكثر وأكثر اندماجًا - علينا أن نقوم فى العالم بما انصرفنا إلى تنفيذه هنا فى وطننا طوال الجزء الأفضل من القرن. علينا أن نضفى وجها إنسانيا على الاقتصاد الكوكبى" .

ويليام جيفرسون كلينتون، خطاب حالة الاتحاد ١٩٩٩[1]

كان الاقتصاد الأمريكي طوال معظم القرن العشرين هو أضخم اقتصاد فى العالم؛ لذلك اعتمد التطور التدريجى للاقتصاد الكوكبى المتكامل والمتنوع للغاية على التوجيه والإدارة الأمريكيين . ومع نهاية القرن هيمنت على الاقتصاد الكوكبى ذاته المعايير والشركات الأمريكية والمؤسسات التى تشكلت إلى حد بعيد على أياد أمريكية. ومع ذلك فإن الأزمة المالية الحديثة التى زحفت عبر آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية قد أثارت أسئلة جادة حول استقرار النظام العالمى.

وأود فى هذا الباب إثارة سؤالين: أولا كيف شكلت الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد العالمى منذ عام ١٩٤٥؟ وثانيا: إلى أى حد يعتبر النظام الكوكبى الحالى عادلا ومستقرا ؟ فى الجزء الأول سأتناول هذين السؤالين من منظور أوسع، وفى الجزء الثانى سأتطرق بالتفصيل إلى ثلاثة نماذج : المكسيك ، وأفريقيا ، ثم روسيا، لأتتبع السبل التى سلكتها السياسات الاقتصادية الأمريكية فى أرجاء العالم. وفى الخاتمة سوف ألقى الضوء على بعض الملامح الراهنة للاقتصاد الكوكبى والوسائل المهمة التى جرى على أساسها تشويه" وجهه الإنسانى".

الفصل الأول

الاقتصاد الكوكبى منذ ١٩٤٥

الأزمة الاقتصادية العالمية الأولى وقضية تنظيم الاقتصاد

بالنظر إلى مجريات الأمور طوال القرن العشرين تبرز حادثتان حاسمتان فى مسار الاقتصاد العالمى: الأزمة الاقتصادية الكبرى فى الثلاثينيات ، والحرب العالمية الثانية التى تلتها. كانت هذه الأزمة بالغة الأهمية فى كشفها عن حقيقة أن الاقتصاديات كانت بحاجة إلى تنظيم وتبصر وعمل وجرأة. فى عام ١٩٢٩ شهد العالم تعاظم المضاربات فى الأسواق المالية والقروض البنكية الدولية قبل عملية انهيار الثقة ومعها المؤسسات المالية على نطاق لم يسبق له مثيل. أفلست الشركات والبنوك فى الولايات المتحدة الأمريكية فى خضم أزمات اقتصادية حادة وكانت تستجدى القروض من أرجاء العالم لتفلس بذلك المزيد من الشركات والبنوك خارج الولايات المتحدة، وفقد الناس العاديون وظائفهم ومدخراتهم وانزلقوا تحت خط الفقر. وبالرغم من أن بلدا واحدا لم ينج من دورة "الانتعاش – الكساد" إلا أن حجم وطول الأزمة أوحيا للولايات المتحدة الأمريكية والحكومات الأخرى بضرورة اتخاذ إجراء لمنع تكرار هذه الكارثة. وقدم الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت العون ملبيًا الاحتياجات الملحة لسكان الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت إدارته أيضا بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات المالية وفرض القيود بعيدة المدى، ومن بينها حصر عمل البنوك فى مناطق معينة، وفرض أشكال محددة من القروض، وضمان الحكومة لودائع البنوك لحماية المدخرات، والتضييق على عمل المضاربين، وحصر عملهم فى المضاربة بالأوراق المالية والأسهم. وكانت المحصلة النهائية هى اقتصاد أمريكى تلعب فيه الحكومة دورًا بارزًا فضلاً عن تهميش الدعوة إلى "الأسواق الحرة" أو تحرير النشاط المالى(٢).

وإذا كانت الأزمة الاقتصادية قد كشفت عن خطر المضاربات الفاسدة والإقراض المفرط، فإن الحرب العالمية الثانية فرضت الحاجة إلى التعاون الكوكبي فى مجموعة كبيرة من القضايا، وبشكل خاص فى مجال الاقتصاد. وبالرغم من أنه عادة ما كان يتم تصوير الحرب باعتبارها صراعا للأفكار، ومعركة بين الفاشية والحرية، إلا أن التوترات الاقتصادية والتطلعات الإمبريالية المسكوت عنها بين الأطراف المتصارعة كانت واضحة للعيان بسهولة. لقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب بأقوى اقتصاد فى العالم، وفرضت شروطها حتى قبل انتهاء الحرب لصياغة إطار اقتصادى عالمى ، أى خريطة طريق للاقتصاد الكوكبى تضم فى طياتها الطموحات والتوترات المستقبلية. وهكذا تم تنظيم مؤتمر دولى فى بريتون وودز بمقاطعة هامبشاير الجديدة فى عام ١٩٤٤، وهو المؤتمر الذى وضع إلى حد بعيد المؤسسات و القواعد التى تم على أساسها إدارة اقتصاد ما بعد الحرب. من ذلك ربط أسعار العملة والتدابير الوقائية المعاكسة فى حال تطلب الأمر تعديلات هنا أو هناك . وتضمنت هذه القواعد قيام صندوق النقد الدولى بمنح قروض عاجلة لأى بلد يواجه مصاعب فى الحفاظ على سعر العملة المحلية فى حين يقدم البنك الدولى قروضاً للبلدان الأفقر لتسهيل عملية التنمية هناك. ونظريا فإنه بوسع تلك الشروط ضمان استقرار الاقتصاديات الوطنية وتشجيع تقدم الأمم الأصغر، وبشكل خاص تلك الأمم التى تناضل للخروج من دائرة الظل الإمبريالى والاستعمارى، أما واقعيا فإن تلك الشروط شكلت العراقيل الهائلة على طريق تحقيق هذه الأهداف[٣].

هل كان نظام بريتون وودز اختراعا أمريكيا؟ وهل كان هذا النظام تعبيراً عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية؟ بوسعنا أن نجيب عن هذين السؤالين بالإيجاب، فقد جرى مؤتمر بريتون وودز بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية، وأيدت الحكومة الأمريكية أيضا بقوة النماذج الاقتصادية للتنمية التى تمخض عنها المؤتمر[٤]. ولا يمكن أن ننسى أنه فور إقرار قواعد بريتون وودز كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت فى نزاع مع الاتحاد السوڤييتى، وكان نزاعا سياسيا واقتصاديا فى آن واحد، فقد خلق إغراء الاشتراكية حماسا حقيقيا للتغيير الاقتصادى الجذرى فى العديد من البلدان، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية راغبة فى التدخل بالقوة لتغليب موقفها من

التنمية أكثر من التدخل لمناهضة الخيار الاشتراكى. فقد أرادت حكومة ما بعد الحرب الأمريكية بوضوح أن تتبنى البلدان الأخرى نظام بريتون وودز، بل إنها استخدمت المخابرات المركزية الأمريكية فى إيطاليا واليونان لزعزعة الأوضاع فى هذين البلدين ذوى الأحزاب يسارية النزوع واللذين كانت لديهما أفكار مغايرة للمنظور الأمريكى للإصلاحات الاقتصادية(٥).

بيد أن علينا توخى الحذر لتجنب النظر إلى بريتون وودز باعتبارها المرحلة الأولى من مراحل الهيمنة الأمريكية المتواصلة أحادية الجانب على الاقتصاد العالمى. فقد اعتمد المؤتمر بقوة على أفكار الاقتصادى الإنجليزى جون مايناردكينز الذى أضحى أبرز المطالبين بأن تضطلع الحكومات بدور بارز فى إدارة وتشجيع النمو الاقتصادى(٦). وأكثر من ذلك فقد أثرت هذه الأفكار - حول المشاركة والتنظيم الحكومى للاقتصاد - بشدة فى النقاشات التى دارت فى المؤتمر. وقبل عام ١٩٣٠ كان الحديث يتردد على نطاق ضيق نسبيا حول مسئولية الحكومات عن مراقبة حركة اقتصادياتها الوطنية عن كثب متجاوزين ذكر الاقتصاد الكوكبى الذى أصبح يمارس تأثيرا أساسيا فى الأوضاع المحلية، ولكن بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى بدا أمراً خالياً من الشعور بالمسئولية ألا تراقب الحكومة الأسواق المالية ، أو أن تقف متكاسلة بينما تبذر الأرض بأسباب أزمات مستقبلية. لقد عصف التردى الاقتصادى الكوكبى بالولايات المتحدة بالضبط كما فعل بأوروبا وأمريكا اللاتينية ، واعتبر مؤتمر بريتون وودز أن لكل البلدان مصلحة فى إقرار نشاط مالى منظم على نحو أفضل وأقل عرضة للمخاطر فى المستقبل(٧). وفى هذا الصدد على الأقل كان بريتون وودز الأصلى مختلفا عن تطبيقاته فى نهاية القرن.

لقد ارتبطت فكرة التجارة الحرة فى أذهان الأمريكيين بقوة بحاجة البضائع الأمريكية للأسواق وراء البحار، وبالتالى وافق صناع السياسة الأمريكيون - بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى - على فكرة الحاجة إلى حكومة لتنظيم الاقتصاد الأمريكى بسبل أخرى بشرط الحفاظ على المصالح الأمريكية فى الوصول إلى أسواق جديدة لبضائعها وراء البحار . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية فى وضع جيد يمكنها بشكل خاص من تصدير بضائعها طالما استطاعت بطريقة ما أن تجد سبيلها إلى اقتصاديات أوروبا وغيرها والمفتقرة بشدة إلى الأموال لتسديد فواتير

هذه البضائع. وكان هذا هو سياق العملية الضخمة التى سميت "برنامج مارشال للمساعدات" عام ١٩٤٨ ، وأيضا كان هذا هو سياق تدشين الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) ومنظمة التجارة العالمية (ITO)(*) التى كانت بمثابة سمسار للاتفاقيات الدولية التى من شأنها "تحرير التجارة"[٨]. وعبارة التجارة الحرة نفسها تسمية مغلوطة للأشياء، ذلك أن فكرة التجارة الحرة ذاتها تتعارض بلا شك مع تعهدات بريتون وودز بتدخل الحكومة وإدارتها للاقتصاد. وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت محقة حين تناولت الأمر قائلة إن سياسة حماية التجارة والصناعة الوطنية والامتيازات الاستعمارية قد ساهمت فى اندلاع الحرب العالمية الحالية، فإن الزعم القائل بأن التجارة الحرة كانت امتيازاً للجميع زعم مخادع. فقد خرج الاقتصاد الأمريكى من الحرب فى حالة أفضل إلى حد كبير من منافسيه فى أوروبا وآسيا ، ولذا شعرت هذه الحكومات بالحاجة إلى الدفاع عن صناعاتها المحتضرة فى مواجهة الصادرات الأمريكية الرخيصة[٩].

وفى الوقت نفسه، فقد راقت للأمم الجديدة فى العالم النامى وبعض الدول الأقدم التى شقت طريقها بعناء لتتحول إلى وضع الدول"المتطورة" فكرة ممارسة مزيد من سياسة حماية التجارة والصناعة الوطنية كوسيلة لإحراز استقلالها الاقتصادى عن أوروبا وأمريكا. وكانت الدول الغنية بالمواد الخام حساسة للغاية تجاه تغير أسعار صادراتها فى السوق العالمية وكانت غير واثقة من أن "التجارة الحرة" من شأنها أن تحررها فعلا من تقلبات تغير الأسعار عند تبادل البضائع. وانشقت دول عديدة على النموذج الأمريكى للتجارة الحرة ، وقررت بدلا من ذلك أن تشجع الصناعة المحلية وتحمى سوقها الداخلية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الشركات الأمريكية كثيرا ما كانت صاحبة مصلحة حقيقية فى انتزاع أو حصد البضائع لتصديرها لهذه البلدان الأجنبية، فإن القرارات المحلية الخاصة بالتركيز على التطور الصناعى فى هذه البلدان كانت تثير عادة رد فعل عدائيا من جانب الحكومة الأمريكية[١٠].

(*) (ITO) تمييزاً لها عن منظمة التجارة العالمية (WTO) التى ظهرت فى التسعينيات على أنقاض الأولى – (المترجمة) .

وبالتالى كانت الولايات المتحدة تستخدم فى العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية أسلوب العصا والجزرة على التوالى – التعاون والإكراه – فى إدارتها للاقتصاد الكوكبى. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تراعى فى علاقاتها بالدول النامية العديد من قواعد بريتون وودز ، وتتعاون للحفاظ على مستويات سعر العملة ، الأمر الذى كان يعزز الاستقرار الاقتصادى(١١). بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تروج فى الوقت نفسه لنموذج"التجارة الحرة" الذى من المستبعد أن يضمن الاستقرار الاقتصادى فى البلدان الأفقر، وكانت مستعدة للتدخل (العسكرى أحيانا) فى الحالات التى كانت فيها الحكومة أو المعارضة الشعبية تهدد بالانسحاب من النظام العالمى. وفى إيران وجواتيمالا وشيلى(١٢) وقف صناع السياسة الأمريكية خلف شعار خطر الشيوعية لتبرير إعادة ترتيب السياسات الاقتصادية لتلك الدول بالقوة على يد الولايات المتحدة الأمريكية. وتحت غطاء "الحرب الباردة" مع الاتحاد السوفييتى كانت الولايات المتحدة ترغب فى فرض نموذجها الخاص للتنمية الاقتصادية ، بغض النظر عن آمال الشعب هناك والتى كان يُضرب بها عرض الحائط أثناء هذه العملية.

«الأسواق الحرة» : قروض البنوك وعودة المضاربين

كما سنرى فإن التأييد الأمريكى لـ "التجارة الحرة" كان ظاهرة ثابتة طوال العقود التالية للحرب العالمية الثانية، ولقد تغيرت وجهة النظر الأمريكية حول تنظيم الحكومة للاقتصاد تغيراً جوهريا ، وتشابكت إلى حد ما مع الحجة الداعية إلى التجارة الحرة. وكانت منظومة بريتون وودز قد سعت أصلا إلى توفير الشروط للتنمية الاقتصادية المستقرة بتثبيت قيمة العملات، وإقناع الأمم بأمرين: مساعدة بعضها بعضا للحفاظ على هذه القيمة ووقف تدفق النقود على نحو يخل بالتوازن القائم. وبالتالى وحتى عام ١٩٧١ تعاونت الدول إلى حد بعيد مع بعضها البعض (فى عملية شراء وبيع العملات المختلفة) للحفاظ على القيمة المختلفة للعملات فى وضعها الصحيح. هذا فضلا عن أن الحكومات سعت لتقليص نطاق فيض تدفق رأس المال من الأفراد أو الشركات، وبالرغم من أن الشركات كان مسموحًا لها بالعمل فى بلدان أخرى إلا أنه

لم يكن مسموحًا لها بالتعامل مع العملات أو الأدوات المالية التى من شأنها التأثير العكسى فى القيمة الثابتة (لأسعار العملات) فى ظل بريتون وودز. وقلص هذا إلى حد كبير كمية النقود المتدفقة عبر النظام العالمى وسهل على حكومات العالم الحفاظ على سعر الصرف(١٣).

ولكن استقرار قيمة هذه العملات تعرض فى الستينيات لمخاطر جمة. وبما أن الذاكرة فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية الكبرى قد وهنت، لذا أصبحت الحكومات فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية راضية أكثر عن نشاط الشركات والبنوك، وأجازت بشكل متنام الجهود البارعة للشركات لزيادة أرباحها إلى أقصى حد. وتعقدت التجارة العالمية المزدهرة بسبب الإجراءات المحاسبية الملتوية -- التفافًا على بريتون وودز – التى يمكن عبرها أن تستغل شركة ما عملة أضعف لعقد صفقات خاصة لبيع وشراء عملات أجنبية. وفى الوقت نفسه استغلت البنوك والمؤسسات المالية – بشكل خاص تلك التى تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها – الثغرات فى قوانينها المحلية لتأسيس فروع لها فى الخارج. وأصبحت لندن مركزًا لسوق "اليورودولار"الذى تقدم فيه البنوك الأمريكية حسابات وقروضًا بالدولار للمستهلكين الأجانب بعيداً عن رقابة وتنظيم الحكومة الأمريكية. وينتهك هذا بالطبع المبادئ الأساسية التى استقرت عشية الأزمة الاقتصادية الكبرى، إلا أنه جلب أيضا فوائد ضخمة على أعتى الأفراد والشركات فى أوروبا وأمريكا ، أى تعويض سخى مقابل التعقل السابق الذى ساد ما بعد الحرب(١٤).

وإذ حاولت الشركات والمستثمرون الالتفاف حول القواعد وإدخال المضاربة التى استأنفوا العمل بها إلى النظام الاقتصادى دخل الاقتصاد الأمريكى فى صعوبات أثرت بدورها فى السعر الثابت للصرف. وفى ظل بريتون وودز كانت أسعار العملات المختلفة مثبتة بسعر الدولار الأمريكى، وكان الدولار نفسه مثبتًا بالذهب، وبالتالى كان من الممكن نظريا استبدال كل عملة بالذهب (عبر الدولار) بسعر ثابت، الأمر الذى يعنى أنه كان على الولايات المتحدة ضمان أن الدولارات الجارية فى التداول مدعومة بما تملكه من احتياطى الذهب. وفى الستينيات أصبحت مطابقة الذهب بالدولار أصعب إذ إن أسواق اليورودولار قد وضعت كميات ضخمة من الدولار بعيداً عن رقابة

(أو حتى علم) الحكومة الأمريكية. هذا بالإضافة إلى أن تصعيد الولايات المتحدة لحربها فى ڤيتنام قد أثر فى الاقتصاد الأمريكى كله وأفضى إلى ارتفاع كبير فى معدلات التضخم. وفى أواخر الستينيات لم يعد الدولار الأمريكى واحتياطى الذهب الأمريكى يتطابقان، وكانت إدارات ليندون جونسون وريتشارد نيكسون تخشى أن يفضى استمرار هذا الوضع بالنسبة للدولار إلى الاضطرار إلى تخفيض سعره ونهاية نظام بريتون وودز للأسعار الثابتة. ودمر لجوء الأثرياء الأوروبيين والأمريكيين إلى المضاربات ، فضلا عن التكاليف الباهظة للحرب فى ڤيتنام، دمر تماماً نظام سعر الصرف. وفى عام ١٩٧١ أغلق نيكسون "نافذة الذهب" وسمح بتعويم الدولار ليحدد بنفسه قيمته فى مقابل العملات الأخرى بدون تدخل من الحكومة. وهكذا انخفض سعر الدولار الأمريكى، وبدأت العملات الأخرى التى كانت فى السابق ثابتة القيمة تدخل حيز التعويم جنبا إلى جنب مع الدولار فى الأسواق الجديدة للعملة[١٥].

وقد يبدو زوال نظام الأسعار الثابتة أحد التفاصيل الأكثر غموضا فى تاريخ العالم. لكن آثاره كانت عميقة للغاية، بل إنها شكلت وجه الاقتصاد الكوكبى مع نهاية القرن. وكان انهيار نظام سعر الصرف أيضا ضربة قاصمة للموقف الكنزى الأصيل من الاقتصاد العالمى الذى تتم إدارته بمساعدة الحكومة. وأكثر من هذا فإن انتصار "السوق" على الحكومة سمح (بل وشجع) الأشكال الأكثر خطورة من الاستثمار والمضاربة بالعودة للظهور بعد احتجابها طويل الأمد. وفى أواسط السبعينيات كان قد أزيح العديد من التضييقات المتبقية على تدفق رأس المال، وتراجع إرث الشعور بالحذر الذى خلفته الأزمة الاقتصادية الكبرى. وفى خلال بضعة أعوام كانت كميات هائلة من الأموال تتحرك فى أرجاء العالم خارج إطار رقابة الحكومات الوطنية، واستحدثت أشكال جديدة من السلفيات والإقراض وبشكل خاص عن طريق المضاربات، واعتمدت أرباح الشركات المالية – بشكل متزايد – على نشاطها الخارجى – وتولت البنوك والشركات الأجنبية الاهتمام بهذا الأمر واستغلت تماماً تحرير التجارة من القوانين والتنظيم لتوسيع نشاطها فى أرجاء العالم[١٦].

واقتصرت معظم المضاربات على العالم المتطور، وركزت على الأسهم وشهادات دين الحكومة والعملات. أما الدول النامية فكان هذا العالم الجديد من القروض السهلة

ونفوذ الأفراد والشركات يبتلعها ببطء . وكانت الدول النامية فى الخمسينيات والستينيات تعتمد فى تمويل مشاريعها المختلفة بالدرجة الأولى على قروض التنمية والمنح من دول معينة أو من البنك الدولى. وأخذا بعين الاعتبار لطبيعة المصلحة العامة لمعظم هذه المشاريع (الكهرباء - إقامة السدود - بناء الطرق - وما إلى ذلك) صُممت الشروط المواتية لهذه القروض التنموية تمامًا على مقاس العائدات المحتملة لهذه المشاريع. واعتمد الإقراض تحديدا على الفرضية القائلة بأن هذه البلدان الأفقر بحاجة للمساعدة ، وأنها من غير المحتمل أن تكون قادرة على اجتذاب البنوك الخاصة ، أو أن تفى بديونها بالأسعار الخاصة. وفى العقدين التاليين على الحرب العالمية الثانية أفضى خليط من الحذر - من جانب البنوك - مع قوانين الحكومة فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى ابتعاد المقرضين الخاصين عن العالم النامى[١٧].

بيد أن الاتجاهات التى كنا نقتفى أثرها (تحرير الحكومة للتجارة ، وفقدان الذاكرة فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية الكبرى) حثت البنوك فى السبعينيات وبشكل خاص فى الولايات المتحدة على المزيد من البحث عن البزنس فى العالم النامى. و انجذبت البنوك نتيجة لاستمرار معدلات التضخم العالية فى أسواقها التقليدية إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية بشكل خاص، وإلى الطموح للإقراض بفوائد مرتفعة . وفى الوقت نفسه دخلت الدول النامية هذه المقايضة لأسباب مختلفة. بعض هذه الدول كان يُحكم على أساس استبدادى واضعًا مصلحة النخبة الحاكمة فوق حاجات الفئات الأعرض للسكان، والبعض الآخر كان يناضل من أجل التصنيع أو من أجل تحقيق النمط الذى اختاره للتنمية بدون مساعدة أو موافقة أو تأييد البنك الدولى. وكانت الدول النامية قد واجهت من قبل صعوبات فى الحصول على منح وقروض من مصادر حكومية خارجية لتنفيذ برامج تتميز باتساع قاعدة إعادة التوزيع أو بالمنحى اليسارى، ومن ثم لجأ الكثير منها فى السبعينيات إلى البنوك الخاصة كملاذ أخير متطلعة إلى تنفيذ إصلاحاتها وآملة فى أن بوسعها بطريقة ما التصرف فى الفوائد التى تتطلبها تلك القروض الخاصة. ومن ناحيتها كانت البنوك تتبارى فيما بينها لتقديم القروض لأى بلد يطلبها حتى لو كان الوضع الاقتصادى لهذا البلد خطيراً حقا[١٨].

ومن الصعب تقدير ازدهار القروض فى السبعينيات وتأثيرها فى الاقتصاديات المتطورة[١٩]. ففى الولايات المتحدة الأمريكية كانت البنوك الكبرى مثل سيتى كورب وبانكرز تراست تجنى نحو ٨٠٪ من أرباحها من الصفقات الخارجية، وتقدم قروضًا مالية تتجاوز إلى حد بعيد ما تملكه هى نفسها من ودائع[٢٠]. وفى الوقت نفسه ازدادت القروض فى العالم النامى لتخرج عن نطاق التحكم والرقابة، وكان تسديد فوائد هذه القروض وحده يجبر الحكومات على مزيد من اقتراض النقود. كان الاقتصاد الكوكبى فى السبعينيات كاسدا إلى حد بعيد ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أيضا العائدات البطيئة للاستثمار فى مشاريع التنمية لأدركنا كيف كانت الحكومات المقترضة تقترب من حافة كارثة . وفى الوقت نفسه كانت البنوك تبعد عن مخيلتها التحذيرات باقتراب وقوع كارثة حتمية بالزعم المبهج بأن حكومات العالم النامى لا يمكن أن تفلس وأنها ستواصل تسديد ديونها[٢١]. وفى أغسطس ١٩٨٢ أعلن جيسوس سيلفا هيرزوج وزير مالية المكسيك العكس تمامًا، أى أن المكسيك كانت قد أفلست بالفعل وأنه لن يكون بوسعها خدمة ديونها بعد ذلك. وهكذا بدأت "أزمة الديون" ومعها سلسلة من السياسات والقرارات قادتها الولايات المتحدة حددت وجه الاقتصاد الكوكبى الحالى[٢٢].

من الأزمة إلى الإجماع – الديون والتنمية فى الثمانينيات والتسعينيات

بعد التأثير المدوى للإعلان المكسيكى أدرك المعلقون والسياسيون فى الولايات المتحدة وأوروبا حجم المشكلة. وكان بعض أكبر البنوك فى العالم قد تمترس بقوة خلف مدخراته وأصبح يواجه الآن النتائج المروعة لهذه القروض الضخمة السيئة. ولو أن الأفراد والشركات إجمالا قد سحبوا ودائعهم من البنوك لكانوا قد استنزفوا بسرعة مدخرات البنوك وأدوا إلى انهيار النظام البنكى ، ولعادوا بالعالم إلى كوارث الثلاثينيات[٢٣]. وقاد تهور الممارسات البنكية فى الإقراض الاقتصاد الكوكبى إلى حافة كارثة أخرى، وكان على البنوك والمسئولين الحكوميين القيام برد فعل سريع إزاء ما حدث فى المكسيك وإزاء تقصير أطراف أخرى فى تسديد ديونها، وذلك قبل تسابق الناس الحتمى على البنوك لاسترداد نقودها. وبالطبع كانت الخطوة الأولى هى أن تتظاهر الحكومات بإدارة الأزمة، وأن تتراجع البنوك للخلف ليضع السياسيون حلولا للأزمة[٢٤].

وكان رد فعل الحكومات المقرضة هو أن تتجنب الاعتراف بالعمق والمدى الحقيقيين للكارثة، وأن تتبع سياسة إنكار الحقيقة الأساسية أى أن الكثير من البلدان النامية كانت بالفعل مفلسة. وكلما استطاعت حكومات البلدان المتطورة والبنوك إطالة أمد الفترة التى يبدو فيها وكأن الدول المقترضة قادرة على الوفاء بديونها تمكنت من تأجيل الرعب واسع النطاق وفقدان الثقة فى البنوك. وكان المبدأ الأول لهذه السياسة من قبل الدول المقرضة هو الحفاظ على استمرار تدفق بعض النقود من المقترضين . وهكذا تم تمديد فترة خدمة القروض وتأجيل تسديد الفوائد جزئيا، وفعلوا ما بوسعهم لإنكار أن القروض كانت سيئة. بالإضافة إلى أنهم أمروا الحكومات المقترضة بتوفير أموال إضافية لإعادة الدفع حتى لو أدى هذا إلى سلسلة من الإجراءات لتخفيض الميزانية ، الأمر الذى تضررت منه أفقر الفئات فى مجتمعاتها. وكان هذا الحل ذو المسارين - أى تأجيل بعض القروض وسلسلة من "إجراءات التقشف" من جانب حكومات الدول النامية لتوفير أموال لإعادة الدفع - قد ميز أوضاع معظم بلدان العالم النامى فى الثمانينيات، ومكن هذا البنوك الرئيسية فى أوروبا والولايات المتحدة من تجنب الرعب من جانب المودعين. وهكذا تم إنقاذ العالم المتطور إلى حد بعيد من فشل البنوك والانهيار الاقتصادى، بينما تحملت البلدان النامية دمار البنى التحتية الاجتماعية لديها، بما فى ذلك أولويات الرعاية الصحية والبرامج التعليمية مع المزيد من الإفقار(٢٥).

من دبر رد فعل المقرضين هذا على أزمة الديون؟ من السخرية فعلا أن البنك الدولى وبشكل أخص صندوق النقد الدولى هما اللذان مثلا البنوك الخاصة والأفراد الذين قدموا هذه القروض، وهما اللذان وضعا شروط "التعديلات الهيكلية" للاقتصاديات النامية، وراقبا نجاح "إجراءات التقشف" المصاحبة لذلك . وكان صندوق النقد الدولى يعمل تحت ضغط مزدوج. ففى المقام الأول كانت حكومات البلدان المتطورة مصابة بالرعب من الانهيار البنكى واسع النطاق وفضلت على نحو واضح أن ينتقل هذا العبء إلى كاهل العالم النامى عن أن تقبل هى بنتائج فشل مؤسساتها المالية. وثانيا مارست البنوك الخاصة الكبرى أيضا ضغوطًا على صندوق النقد مهددة بأن تتصرف بنفسها مباشرة مع الدول المقترضة على نحو يجبرها على إعادة الدفع حتى لو هدد هذا بانهيار أوسع نطاقا للنظام المالى الكوكبى(٢٦).

وكان دور الولايات المتحدة الأمريكية فى كل هذا دوراً أساسيًا؛ إذ كانت للبنوك الأمريكية اليد الطولى فى القروض السيئة، وكان الاقتصاد الأمريكى غير قادر على الصمود بشكل خاص أمام أزمات بنكية، وكان للحكومة الأمريكية التأثير الأكبر من أى بلد آخر فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ولكل منهما مقر فى واشنطن. وفى الوقت نفسه لم يكن للدول المقترضة حول ولا قوة إلى حد بعيد ، فإذا هى انصاعت لتعليمات صندوق النقد الدولى فسيتم إجبارها على تقليص حاد للنفقات العامة وتخفيض النفقات على الخدمات الحيوية التى يعتمد عليها السكان، وإذا ما رفضت النصيحة وعجزت عن الوفاء بالدين فسوف تحرم من القروض ويتم تجميد أصولها الأجنبية، وقد تنهار اقتصاديات تلك الدول تماماً. وبالتالى فإن "قبول" العالم النامى بالتعديلات الهيكلية ليس مستغربًا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الخيارات المشئومة المطروحة أمامه(٢٧).

وكان قرار فرض التعديلات الهيكلية عام ١٩٨٢ بالغ الأهمية من جوانب عديدة من حيث تأثيره فى الوضع الاقتصادى اليوم. فقد وضع ذلك أولا الأساس لإيقاع الفقر والإكراه الاقتصادى فى العالم النامى الذى استمر عقدين بعد ذلك. وثانيا منع هذا أزمة كوكبية أساسية أو حتى انهياراً كان ممكن الحدوث بعد فشل البنوك الغربية فى حل أزمة الديون. وأخيرا أكد هذا الانجراف بعيدا عن كينز الذى ما كان ليرى أى منطق خلف "التقشف" وتخلى الحكومات عن التزاماتها فى العالم النامى أو أى مكان آخر. وبينما كان تعليق نيكسون عام ١٩٧١ للعمل بـ "معيار الدولار" يعنى استسلام الحكومات الوطنية للسوق العالمية، رأت برامج التعديلات الهيكلية عام ١٩٨٢ أن نفقات الحكومة فى العالم النامى ضارة بالصحة الاقتصادية، وبالتالى يجب تقليصها. ويبدو أن هذا ساعد على تبرير وجهة نظر التيار الاقتصادى الذى كان أصحابه يجادلون منذ الخمسينيات لإخضاع كافة مجالات عمل الحكومة لمنطق السوق الحرة. وكانت مجموعة من الاقتصاديين من جامعة شيكاغو قد وضعت أسس الفلسفة الاقتصادية والسياسية المعروفة بالليبرالية الجديدة وزعم هؤلاء المنظرون أن التجارة الحرة (وبشكل خاص حرية حركة رأس المال) يجب أن تكون هدفا رئيسيا من أهداف السياسة الاقتصادية بالإضافة إلى الرقابة الحكومية الشديدة على الإصدار النقدى.

أما عملية خلق فرص العمل والبرامج الاجتماعية وأنظمة الرفاهية فكانت أقل أهمية بما لا يقارن بالنسبة لليبرالية الجديدة، بل كانت عادة أول ما يتم تقديمه كأضاحٍ للإله الجديد لـ "التنظيم الاقتصادى" أو "التقشف". ولم تكن الليبرالية الجديدة قد حصلت إلا على أقل قدر من التأييد فى ذروة الرقابة على رأس المال والكنزية. وبينما بدأ التعقل القديم والذكريات المتعلقة بالأزمة الاقتصادية الكبرى فى التراجع ، أخذت "مدرسة شيكاغو" توجه المزيد من الاقتصاديين والسياسيين نحو تبنى وجهات نظر الليبرالية الجديدة. ووفرت أزمة الديون الفرصة لوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ، وجعلت من تعزيز الزعم بأن الأسواق الحرة هى الطريق الوحيد إلى الأمام(٢٨) حاجة سياسية ملحة.

وفى الثمانينيات ذاع صيت أفكار السوق الحرة فى أوروبا، وبشكل خاص فى الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة بعد إصرار صندوق النقد الدولى على تطبيقها فى البلدان الأفقر. وطوال هذا العقد، وبينما فرضت على نحو انتقائى مبادئ السوق الحرة فى العالم المتطور كان علاج "التعديلات" (الهيكلية) فى البلدان النامية يقدم على نحو متزايد باعتباره إجراءات اعتيادية روتينية وليست طارئة، ولم يكن "التقشف" هو الملاذ الأخير بل الخطوة الأولى نحو "الرفاهية الاقتصادية الجديدة". وكان أن ساهم الانهيار النسبى لاقتصاديات العالم المتطور فى السبعينيات فى إجازة هذه الدعوة الجديدة للأسواق الحرة، وشجع الإيمان بأنه بوسع الأموال الخاصة تحمل مسئولية الحكومات بشكل خاص فى الولايات المتحدة عن المزيد من تحرير الصناعة المالية. وقادت البنوك الأمريكية وشركات الاستثمار الطريق لعملية تمويل أشكال جديدة من القروض والأوراق المالية للعالم النامى لتستأنف بذلك تدفق الأموال إلى الدول المثقلة فعلا بالديون ولكنها مع ذلك تكرس موارد ثرواتها لخدمة الخصخصة ونشاط القطاع الخاص. تلك الدول التى ظلت أفقر من أن تلجأ إلى المستثمرين الغربيين تضعضعت ببساطة أمام "التقشف" وحوصرت بين ديونها من ناحية وشروط صندوق النقد الدولى من ناحية أخرى، ونسيها الجميع إلى حد بعيد ، وتركت لتتجرع علقم مأزقها(٢٩).

فى التسعينيات أطلق اقتصادى بريطانى تسمية "إجماع واشنطن" على السياسات الراهنة لليبرالية الجديدة والتغييرات الهيكلية. وتعكس هذه التسمية حقيقة أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى قائمان فى العاصمة الأمريكية، لكن هذه التسمية تجذب الانتباه أيضا إلى النكهة الأمريكية المميزة لـ"الإجماع"[٣٠]. ولم يكن من الممكن حدوث التحول نحو الأسواق الحرة بدون التحرير التدريجى للصناعة المالية الأمريكية، بل كان من الممكن لهذا التحول أن يتداعى بدون الدعم الفكرى من الاقتصاديين وصانعى السياسة الأمريكيين فى أواخر السبعينيات والثمانينيات. وأكثر من هذا فإن قوة وسطوة البنوك الأمريكية أصبحت مذهلة، وكان لتأييدها الكامل لنموذج "الأسواق الحرة" تأثير هائل فى الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين. وكانت هناك أسباب عديدة لإعجاب الصناعة المالية الأمريكية بـ "إجماع واشنطن". أليس أحد شروط هذا الإجماع أن تسقط الدول النامية أية رقابة لها على حركة رأس المال وأن تفتح أبوابها للمستثمرين ورجال الأعمال الأجانب؟ ولقد سمح هذا للشركات الأمريكية بالتحرك صوب أسواق الدول النامية والاستحواذ على أفضل الفرص فى مجال البزنس، وبشكل خاص بين الأعضاء الأكثر ثراء للمجتمع النامى. أيضا فإن البنود الأساسية لإجماع واشنطن شجعت خصخصة المشاريع التى تملكها الدولة مثل الطاقة أو شركات التليفونات. وأثار هذا شهية وول ستريت بإعطاء الشركات فرصة ، إما لشراء مشاريع الدولة بأسعار منخفضة أو ادعائها بحقها فى عمولات ضخمة لمجرد قيامها بدور الضامن أو مقابل استشارتها عند البيع. وفى النهاية أجبرت الدول النامية على السماح بعملة (محلية) قابلة للتحويل؛ ليتمكن بذلك المضاربون الأوروبيون والأمريكيون من المقامرة ضد عملات بعينها فى البورصات الدولية أو الأسواق المستقبلية. وبالرغم من أن هذه المضاربات أدت إلى تأثيرات مدمرة فى اقتصاديات البلدان الأفقر، إلا أنها كانت تحقق أرباحًا طائلة للشركات الخاصة والأفراد وتلك أولوية حاسمة من وجهة نظر واشنطن أو نيويورك[٣١].

وكما رأينا كان هذا الإجماع يُقدَّم إلى الدول النامية إلى حد بعيد باعتباره أمرا واقعا، وأنه الخيار الوحيد فى النظرية (الاقتصادية) والممارسة (السياسية)، وقُدِّمت مكافآت للقيادات المحلية التى تبنت اتجاه صندوق النقد الدولى.

ولقد أضر تخفيض الميزانية فى هذه الدول فى المقام الأول أفقر فئات المجتمع، وكان له تأثير أقل وطأة فى الطبقات المتوسطة والعليا. وفى الحقيقة فقد استفاد من تخفيض نفقات الدولة الكثيرون من الأفراد المتحركين نحو قمة السلم الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمعات النامية، فقد فتح ذلك أمام القطاع الخاص المحلى فرصا للبزنس. وينطبق الشىء نفسه على الخصخصة التى حولت الموارد العامة إلى الأيادى الخاصة بأسعار منخفضة. وجنبا إلى جنب مع المستثمرين الأجانب أخذت النخبة المحلية مواقعها فى المشاريع التى كانت تملكها الدولة وبدأت تديرها كاحتكارات خاصة عادت بأرباح طائلة، وتضخمت ثرواتها الجديدة بقابلية العملة للتحويل وإدخال الخدمات المالية أخذاً عن النمط الأمريكى لعمل الشركات، وأصبح بوسع النخب المحلية الآن أن تختار ما بين الاحتفاظ بأموالها فى أوطانها أو تحويلها إلى حسابات فى الخارج، أو حتى المضاربة ضد عملاتها الوطنية أملا فى المكاسب الخاصة[٣٢].

وهكذا كانت نتائج إجماع واشنطن كاسحة. وكان صندوق النقد الدولى بالطبع قد مهد التربة للاستيلاء على أسواق وأرباح جديدة، لكنه أيضا عمق الفجوة الواسعة بين البلدان الأغنى والأفقر، فضلا عن الفجوة بين ثروات الغنى والفقير داخل المجتمعات النامية، بينما كانت النخب المحلية غارقة فى إجماع واشنطن. وفى الصدارة كانت الولايات المتحدة خلال ذلك تسعى وراء تأكيد الإجماع فى سياستها الخارجية وتعزيز القبضة الفكرية لهذا الإجماع. وفى التسعينيات كانت الأسواق الحرة قد أُدخلت إلى ساحة الجامعات ومعاهد البزنس الأمريكية، وأكثر من هذا كان الأعضاء الأكثر ثراء ونفوذا فى المجتمعات النامية يُرسَلون إلى هذه الجامعات والمعاهد لتعليمهم الأرثوذكسية[٣٣]. ومع نهاية القرن العشرين كان يُشار بالبنان إلى القيادات السياسية فى العالم وتُعرف روتينيا باعتبارها خريجة جامعة هارفارد، كما لو أن اجتيازها برامج البزنس الأمريكية يضمن لها صحة تفكيرها الاقتصادى.

الفصل الثانى

"تجارة لا مساعدة" الصيغ الأمريكية "للتنمية"

لعل أفضل النماذج الدالة على مغزى هذه التغييرات الاقتصادية تأتى من رئاسة بيل كلينتون الذى انتخب عام ١٩٩٢ . كان كلينتون يمثل الحزب الديمقراطى، حزب فرانكلين روزفلت الذى أُطيح به من البيت الأبيض منذ عام ١٩٨٠ على يد الرؤساء الجمهوريين رونالد ريجان وچورج بوش. وبالرغم من أن كلينتون قال للناخبين عام ١٩٩٢ إنه "ديمقراطى جديد" وأنه يمثل منطلقًا جديداً فى الاقتصاد والسياسة مختلفا عن سابقيه الديمقراطيين، إلا أن كلينتون لم يكن يُعتبر ليبراليا جديدا من حيث تفكيره الاقتصادى. ولأن أفكار السوق الحرة لمدرسة شيكاغو كانت مرتبطة بحزب اليمين، فقد طرح نجاح كلينتون قضية مدى تغلغل فكر السوق الحرة فى عموم السياسات الأمريكية. وقد حلق بيل كلينتون إلى أقصى السماوات البعيدة لأفكار السوق الحرة منذ أن أصبحت تلك الأفكار معروفة مؤكداً بذلك انقطاع "الديمقراطيين الجدد" عن ماضى حزبهم. وبالرغم من أن كلينتون كان ينفر من ضغط النفقات العامة ومن خصخصة العديد من برامج الحكومة، فقد كان موقفه من التجارة العالمية ليبراليا جديداً على نحو واضح، وبالنسبة له كان من الواجب فتح الاقتصاديات فى أرجاء العالم أمام الاستثمارات الأجنبية، ورفع أية قيود متبقية على تدفق رأس المال، وأن تشق البضائع والخدمات المالية الأمريكية طريقها للبيع بحرية فى أنحاء العالم[٢٤].

ولمساعدته على تطبيق هذه الأجندة أحاط كلينتون نفسه بمستشارين وموظفين أضاعوا وقتاً هائلاً فى تصميم – أو الاستفادة من – إجماع واشنطن. ومن بين هؤلاء برز فى المقام الأول روبرت روبين وزير الخزانة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩ (وأهم مستشارى

كلينتون منذ بداية رئاسته) ولورانس صمرز نائب روبين وخلفه. وكان روبين رئيساً لبنك جولدمان ساتشس - أحد أكبر بنوك الاستثمار العالمية - حتى طُلب منه أن يصبح ديمقراطيا جديداً[٣٥]. وأشارت النيويورك تايمز صراحة إلى أن " السيد روبين جمع ثروة فى وول ستريت" قبل أن يعمل مع كلينتون، ونشرت الصحيفة مقتطفات من كلمات أحد موظفى إدارة كلينتون أكد فيها أن روبين خلال قيامه بمهام منصبه الجديد انحاز انحيازاً شديداً إلى "ما يراه الوول ستريت". وكان لورانس صمرز من أكاديميى جامعة هارفارد وأصبح أهم اقتصادى فى البنك الدولى فى مطلع التسعينيات، وعمل بشكل خاص على تصميم "إجراءات التقشف" والشروط الأخرى لتقديم القروض للبلدان النامية[٣٦]. وحتى يزيل عن فريق وزارة المالية الشعور بالوحدة فى مجلس الوزراء ذى النزعة اليسارية التقط كلينتون عددا آخر من خريجى وول ستريت لتعيينهم فى المناصب العليا فى إدارته، وأخذ يراقب الكثير من المستشارين (بما فى ذلك روبين) وهم يتركون مناصبهم العامة ليعودوا مرة أخرى إلى إغراء الأموال الضخمة والمضاربات عندما يصيبهم التعب من الخدمة العامة، أو يبحثون عن عائد أكبر مقابل خبراتهم[٣٧].

وبالرغم من أن الاقتصاد الأمريكى شهد تحسنا لفترة طويلة فى ظل إدارة كلينتون إلا أن جهوده لرسم معالم الاقتصاد الكوكبى كانت أقل نجاحا بما لا يقارن، فلقد كانت أزمة البيزو المكسيكى عامى (١٩٩٤ - ١٩٩٥) بمثابة ضربة قاصمة لاتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (النفتا) بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وانتشرت الأزمة المالية الآسيوية لتعم الأجزاء الأخرى من العالم عام ١٩٩٨ ، وكان لها تأثير مدمر بشكل خاص فى اقتصاد السوق الروسية التى كانت تجاهد للبقاء، واستمرت أجزاء أخرى كبيرة من العالم تعانى من عبء تسديد قروضها العقود بعد إبرام اتفاقيات القروض، فضلا عن" تعديلات" صندوق النقد الدولى. وإذا أخذنا بعين الاعتبار اهتمام الكثيرين من الناخبين الأمريكيين برفاهيتهم الاقتصادية الشخصية، فقد كان لتلك الأحداث الخارجية تأثيرات أقل داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وأود فيما تبقى من هذا الباب أن ألقى الضوء على ذلك، وأن أقدم قبل نهاية الباب عرضا موجزاً للفكر الأمريكى الراهن حول الاقتصاد الكوكبى فضلا عن بعض التأملات فى المسار المحتمل للأحداث فى الأعوام القادمة.

المكسيك – ليس هذا قرضا، ليست هذه عملية إنقاذ

فى مطلع التسعينيات بدت المكسيك بالنسبة لكثير من المراقبين حالة نموذجية لميزات إجماع واشنطن. فقد عانت المكسيك من فترة تخفيض الميزانية و"التقشف" الذى أضر على نحو بالغ بالقطاعات الأفقر من المجتمع وإن كان مرضيا لصندوق النقد الدولى. وفى أواخر الثمانينيات شرعت حكومة كارلوس ساليناس فى تنفيذ أحد أكبر برامج الخصخصة التى عرفها العالم، والتى لاقت موافقة حماسية من صندوق النقد الدولى ومن المستثمرين الأجانب. وكانت الثقة فى "نجاح" المكسيك عظيمة حتى أن بيل كلينتون دعا ساليناس للانضمام للنفتا عام ١٩٩٤ ليربط بذلك بين اقتصاديات المكسيك والولايات المتحدة واعداً بتوفير فرص عمل للمكسيكيين وعمالة رخيصة للشركات الأمريكية. ولو أن أية شكوك فى الحكومة المكسيكية راودت الولايات المتحدة لكانت قد تصرفت بطريقتها المألوفة، فضلا عن أن ساليناس نفسه كان قد تدرب فى هارفارد وكان بيدرو أسب وزير ماليته يتفاخر بأنه حاصل على درجة الدكتوراة من جامعة أمريكية(٣٨).

كان العمل بالنفتا قد بدأ فى الأول من يناير ١٩٩٤ فى خضم حماس عام "للمعجزة" الاقتصادية المكسيكية ووسط توقعات مستقبلية متفائلة . بيد أن أسباب عدم الاستقرار ظلت قائمة(٣٩). إذ كانت المكسيك لاتزال تواصل دفع ديونها السابقة، وكانت تعتمد على نحو متزايد على القروض والاستثمارات المستمرة لتغطية العجز فى حسابها الجارى. وحتى تتجنب التخفيض الحاد للعملة ربطت الحكومة المكسيكية عام ١٩٨٨ البيزو بالدولار. وبحلول عام ١٩٩٤ أصبح هذا الربط قابلا للحياة فقط باستمرار زرع الاستثمارات الأجنبية فى الأرض المكسيكية. وكان من الممكن تفادى قلق الحكومة المكسيكية إزاء نقطة الضعف هذه بتخفيض قيمة العملة المحلية، بيد أن هذا كان بوسعه زعزعة ثقة أولئك المستثمرين الأجانب أنفسهم ، وكان يمكن أن يؤدى إلى أضرار أكثر من فوائد. وكان بوسع إجراء كهذا أيضا أن يجنى عداء الفئات المكسيكية الأفقر التى قد تفقد مدخراتها قيمتها بعد هبوط قيمة البيزو، وكان عام ١٩٩٤ عام الانتخابات وكان ساليناس مهتما بشكل خاص بتجنب هذه الإجراءات غير الشعبية طالما أمكن هذا. وكان يمكن لمرشح حزبه أرنستو زيديللو أن ينجح فى صناديق

الاقـتراع إذا مـا أسـاء سـاليناس إدارة الاقتصـاد فى الشـهـور الأخـيـرة من وجـوده فى منصبه.

وهكذا سقط ساليناس فى سلسلة من الإستراتيجيات التى تتسم بالمخاطرة والتى كان يمكنها أن تجعل المكسيك تطفو فوق سطح الأزمة. وأصدرت الحكومة المزيد من السندات قـصيرة الأجل وربطت ٣٠ بليون دولار منـهـا بالسـعـر الثابت للدولار. وكانت هذه السندات المربوطة بالدولار، والتى سـمـيت تيسـوبونوص (Tesobonos) أسـهل فى البـيع، ولكن كـان من الصـعب بشـكل خـاص اسـترداد قيـمـتـهـا عندمـا تنقـضى مـدة صـلاحيتـهـا فى ديسمبر ١٩٩٤ إلا إذا خف الضغـط الآتى من الأسفل على البيـزو. وإذ منحت سندات التيسـوبونوص المكسـيك بعض الوقت لالتـقـاط أنفـاسـهـا وضـعت حكومة سـاليناس آمـالها فى الزيادة المستمرة لعمل البورصـة المكسـيكية، وفى ارتفـاع الأسـعار الكوكبية للنفط، مـادة التـصدير الرئيسـية لدى المكسـيك. فى الوقت نفسه كـان بوسع سـاليناس أن يـأمل فـقط فى احـتـمـال أن تغيب عن أذهـان المضـاربين بالعـملة الدلائل القوية على ضـعف البيـزو، وكـان يمكن بلا شك لمحـاولة مـحكمـة أن تنـجح فى الإطاحة بالعملة المحلية فى هذا المناخ غير المستقر[٤٠].

وبرغم كل من التقشف وعمليات إعادة البناء كانت الأوضـاع فى المكسيك مـازالت مـضطربة من جـراء أسـعـار النفط فى أسـواق البـضـائع الدوليـة ، واحـتـمـال إفـسـاد المضاربين للتقدم المتواضع الذى أحرزته البلاد. وكان يُمكن للتعديل الهيكلى أن يحافظ على قدرة المكسيك على الاقتراض من صندوق النقد الدولى والبنوك الخاصة، بيد أن هذا التعديل كرس إلى حد بعيد التبعية الاقتصـادية أو السياسية للأمة. وأكثر من ذلك فإن العدد المتنامى من الأثرياء على نحو فاحش داخل المكسيك فرض أخطارا إضـافية. فـفى الفـترة مـا بين ١٩٩١ و ١٩٩٤ ازداد عـدد المليـارديرات المكسـيكيين من اثنين إلى أربعة وعشرين فردا نتيجة الأرباح الطائلة الناجمة عن الخصخصة والتحرير المالى[٤١]. ولم يكن لهذه النخبة المحلية أى انتماء خاص للحكومة أو حتى للبيزو. وشجع التحرر من الرقابة على رأس المـال فى المكسيك الأثرياء على فتح حسابات بالدولار فى الولايات المتحدة وأوروبا وحسابات خارجية مختلفة فى المرافئ الضريبية العديدة فى العالم. وأعطى هذا المستثمرين والمضـاربين المحليين فرصـا كبيرة لبيع أسـهمـهم المكسيكية

للحصول على نقود لشراء شهادات ديونهم، بل وحتى ليضاربوا ضد البيزو فى أسواق العملات. وبدلا من تخفيف ضعف المكسيك في مواجهة رأس المال الأجنبى عمق إجماع واشنطن هذا الخطر[٤٢].

وفى الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٤ كانت عبارة " ضعف البيزو " أمراً متداولاً بين النخبة المكسيكية، الأمر الذى شجع العديد من الأثرياء المكسيكيين على نقل أموالهم خارج الأسواق المحلية للأسهم والسندات. بل إن البعض منهم راهن على انهيار البيزو، واتخذ هؤلاء ترتيبات قصيرة الأجل فى أسواق العملة ليضاعفوا بذلك من عمق المشكلة. وحاولت الحكومة المكسيكية موازنة هبوط أسعار البيزو ببيع احتياطيها من الذهب، ودبرت بمهارة أمر التغطية على مدى عمق الأزمة إلى حد أن زيديللو – خليفة ساليناس الذى تم اختياره – فاز فى الانتخابات الرئاسية فى أغسطس. ومع ذلك، ومع استمرار هروب رأس المال بدا واضحًا أن حكومة زيديللو الجديدة ستضطر لتخفيض العملة. وأكثر من هذا، فإن تخفيض العملة هذا لم يكن بوسعه أن يسهل على المكسيك الوفاء بسندات الدين المستحقة فى ديسمبر، وتوقع أصحاب التيسوبونوص أن تُدفع لهم قيمة هذه الأوراق بالدولار، وأفلست الحكومة المكسيكية. وتلا ذلك اندفاع طليعة النخبة المحلية والمستثمرين الأمريكيين والأوروبيين نحو البحث عن مخارج ، فضاعفوا مشاكل سوق الأسهم ورفضوا دخول أى رأس مال أجنبى إلى الحكومة المكسيكية. وبحلول يناير ١٩٩٥ كان الاقتصاد المكسيكى قد انزلق نحو الهاوية مفتقرا إلى أية وسائل واضحة لمعالجة الأزمة[٤٣].

وفى هذه الأثناء كان روبرت روبين – وزير الخزانة الجديد بحكومة كلينتون – يستمتع بإجازة لصيد السمك فى الكاريبى، فأفسد اتصال هاتفى من كلينتون هذا المشهد الهادئ، وهرع روبين عائداً إلى واشنطن لهندسة رد الفعل على مأزق المكسيك. ولا شك أن النفتا – المشروع الاقتصادى العملاق لكلينتون – كان سيتحطم بسبب الأزمة المالية الطويلة فى المكسيك. وكان كلينتون سابقا قد أقنع الرأى العام الأمريكى اليقظ بأن المكسيك شريك قوى ومستقر ، بيد أن دلائل ذلك كانت قليلة وسط فزع البيع وتخفيض العملة فى المكسيك فى شهرى ديسمبر ويناير. وكان روبين يقظا وعالمًا ببواطن الأمور إلى حد أنه ذكر كلينتون بمصالح أمريكية أخرى فى المكسيك منها أن

الكثير من شركات وول ستريت هى صاحبة شهادات دين، بما فى ذلك التيسوبونوص المستحقة الدفع الآن. فكيف يمكن لهذه الشركات أن تستعيد أموالها؟ وكيف يمكن للولايات المتحدة أن تتعامل مع الفوضى الحتمية التى ستحدث على أثر المصاعب التى تشهدها المكسيك(٤٤)؟

واقترح روبين وكلينتون مبدئيا أن توقع الولايات المتحدة على ضمانات قروض للمكسيك من شأنها تمكين الحكومة المكسيكية من اقتراض أربعين بليون دولار من البنوك الخاصة بضمان الولايات المتحدة. وكان هذا مفيدا بالنسبة لكلينتون الذى أعلن للأمة فى خطابه فى يناير ١٩٩٥ عن حال الاتحاد أن الأربعين بليون دولار هذه "ليست قرضا وليست مساعدة أجنبية وليست دعما"(٤٥) وكان أيضا مفيداً بالنسبة لأصدقاء روبين فى الوول ستريت الذين يمكنهم إقراض مزيد من الأموال للمكسيك بناء على معرفة أكيدة أن الولايات المتحدة – كسبيل وحيد متبقٍ – ستضمن استرداد القروض . وكان الجمهور الوحيد الذى أضارته هذه الأحداث هو دافعى الضرائب برغم كل تأكيدات كلينتون. وكان العديد من أعضاء الكونجرس متشككين فيما يتعلق بالنفتا، ويوحى هذا الإخفاق الأخير بأن فوائد سياسة كلينتون فى المكسيك قد تكون أقل من التكاليف الباهظة للتورط فيها . وبرغم أن روبين بدا جادا ولطيفًا إلا أنه كان من الصعب تجنب الاستنتاج بأن سكان الولايات المتحدة بشكل عام كانوا يدفعون ثمنًا فادحًا لإنقاذ زملاء روبين من الأثرياء ثراء فاحشًا، وسأل أحد رجال الكونجرس: "لماذا على رجل الشارع أن يساعد الوول ستريت؟"(٤٦).

وكان كل من كلينتون وروبين بحاجة لدعم الكونجرس لتمرير خطة لضمانات قروض ضخمة. وأبدى الكونجرس فى النصف الثانى من يناير ١٩٩٥ تحفظات مهمة وواضحة حول هذه الخطة . وما حدث بعد ذلك كان له أثر عميق فى السنوات اللاحقة. فقد اتخذ كلينتون خطوة غير مسبوقة فى الإقدام على هذا القرض الضخم – وكان هذا قرضا وليس ضمانات قروض – وعلى مسئوليته الخاصة. وحين اتضح أن هذا يؤدى إلى أول ثغرة تشريعية منذ إدارة فرانكلين روزفلت تحايل كلينتون على الكونجرس ووضع عشرين بليون دولار من الأموال الأمريكية للاستخدام المباشر من قبل الحكومة المكسيكية. وبالإضافة إلى هذا أكد روبين سلطة الولايات المتحدة على

صندوق النقد الدولى المفترض أنه متعدد الأطراف ، وذلك بحمل الصندوق على تقديم قرض قيمته ثمانية عشر بليون دولار بالشروط نفسها. وكان هذا مبلغًا مذهلاً يقزم "المساعدة العاجلة" السابقة ويضع سابقة "لعمليات إنقاذ" مماثلة يقوم بها الصندوق فى الأعوام التالية. وبينما كان ممثلو الكونجرس يتابعون تطور الأمور من خلف الستار فاغرين أفواههم كان كلينتون وروبين قد حظيا بالأربعين بليون دولار التى كانا يبحثان عنها فى شكل ضمانات قروض، وعكس وعد كلينتون سابقًا للشعب الأمريكى أخذ الاثنان يهندسان لتقديم أكبر عملية إنقاذ مالى فى تاريخ الولايات المتحدة أو صندوق النقد الدولى[٤٧].

وحتى هذا المبلغ الضخم تم ابتلاعه سريعا للوفاء بسندات الدين وفى جهود إعادة تخزين الاحتياطى الضئيل للمكسيك. وكانت النخبة المالية المكسيكية فى غاية الابتهاج إذ إنها حصدت أموالاً ضخمة بسبب براعتها الإدارية فى تدبير موضوع الأسهم والسندات والمضاربة بالعملة، وغمرتها السعادة لتمكنها من إخراج أموالها خارج البلاد. أما وول ستريت فخرج من هذه الأزمة بخبرة مزدوجة. فقد حصل أصحاب السندات فى نهاية المطاف على أموالهم بتدفق المال من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى، بيد أن من استثمروا أموالا كبيرة فى سوق الأسهم المكسيكية كان عليهم تجرع الخسائر الفادحة. ومن ناحية أخرى أصبح بوسع الشركات الكبرى فى الوول ستريت أن تتنفس الصعداء لابتعاد شبح احتمالات تقديمها المزيد من الصفقات الاستشارية وصفقات الضمانات للحكومة المكسيكية. وكانت صفقة الإنقاذ التى تم إبرامها مشروطة بالمزيد من إجراءات التقشف، وتشديد برنامج التعديلات الذى كانت المكسيك قد أصبحت بسببه الطفل المدلل للولايات المتحدة فيما مضى. ولقد خرج أثرياء المكسيك والوول ستريت من أزمة البيزو بتحميل بسطاء المكسيكيين السود عبء برنامج"التعديلات"، أى زيادة التضخم والبطالة، وتقليص الإنفاق العام وتنامى الاضطراب الاجتماعى، بشكل خاص فى مقاطعة تشياباس الجنوبية. وكان هذا هو الجمهور الصامت الذى لم يفكر أحد فى تقديم "الدعم" له[٤٨].

ولقد شكل رد الفعل الأمريكى على أزمة البيزو الأسس التى تتم وفقها الآن إدارة الاقتصاد الكوكبى، فقد تمت تهيئة صندوق النقد الدولى لتقديم قروض ضخمة للبلدان

الواقعة تحت معاول المضاربات، تلك القروض التى كانت إلى حد بعيد بمثابة ضمان للمستثمرين الذين انفضح أمرهم تماما فى هذا البلد، أو لمن كان يسعى بوضوح لتحويل مكاسبه إلى أموال سائلة لا تدخل دورة الإنتاج. وعكس هذا أيضا بعض أوجه الواقع المقلق لاقتصاد لا تقاس فيه المكاسب الخاصة بالانتماء الوطنى أو بدعاوى المصالح العامة الأوسع. والجانب الأكثر إدهاشا فى الأزمة هو المعدل المطلق للأموال قيد المراهنة، والتى تبدو أضخم كثيرا إذا أخذنا بعين الاعتبار السرعة والفوضى التى انهار بها البيزو. وبالرغم من أن الاقتصاديين والسياسيين قد ركزوا لاحقا على ضعف "الأسس" الاقتصادية المكسيكية عام ١٩٩٤ ، وبشكل خاص اعتمادها على الأموال الأجنبية لتمويل العجز، فإن برامج التعديلات التى تلت عام ١٩٨٤ والإصلاحات السياسية العملاقة لإجماع واشنطن قد شجعت تماما هذه التبعية. ولقد تم تصدير سياسة التحرير وإلغاء الرقابة على رأس المال بحذافيرها وبكل نتائجها الكارثية، تلك السياسة التى تمثل المنارة الهادية لمنظور كلينتون" الديمقراطى الجديد" فيما يتعلق بالاقتصاد العالمى، وهكذا فإنه ما من اقتصاد يتمتع بحصانة فى مواجهة هروب رأس المال وهجوم المضاربات، ولقد أفضى الجمع بين ضعف الرقابة على رأس المال والأموال الساخنة والاضطراب الاقتصادى المستمر إلى جعل العالم النامى موقعا جذابا بشكل خاص لجنى هذه الأرباح الفاحشة.

وقد يكون الإنجاز الأمريكى الأكبر فى المكسيك هو تشكيل نخبة محلية موازية نفذت – بشكل موثوق فيه – هذه السياسات بغض النظر عن النتائج. مجموعة مُشكلة من التكنوقراط الذين تلقوا تدريبهم فى الولايات المتحدة، والذين تشربوا الفلسفة الليبرالية الجديدة فى مدارس النخبة الأمريكية، وكان تفانيهم للخطة الموضوعة راسخا ويُعتمد عليه. ولقد اتخذ هؤلاء الخبراء الاقتصاديون مواقعهم فى تحالف بيروقراطى أعرض يعود أصله إلى الولايات المتحدة وتمتد أذرعه لتلتف حول الكوكب؛ ولأنهم قد مروا عبر أقسام الاقتصاد والبزنس فى المدارس الأمريكية، فإن بعض هؤلاء التكنوقراط بقى فى الأكاديميات الأمريكية لتعليم مذهبهم وتقديم الأبحاث حوله، وعاد البعض الآخر إلى حكوماتهم الوطنية لتطبيق ما تعلموه، وذهب البعض الآخر للعمل فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى مقيمين علاقة وثيقة متبادلة مع الأطراف البعيدة لشبكة الخريجين هذه.

وجنبًا إلى جنب مع التكنوقراط تشكلت المجموعة النخبوية الثانية من الماليين والمضاربين. ومرة ثانية فقد تدرب العديد منهم أو عملوا فى الولايات المتحدة، وكان لهم هناك بزنس (وعادة ما كانوا يحتفظون بأرباحهم بالدولار الأمريكى). ولا يجب هنا تصور أى عداء أو تنافس بين فئتى البيروقراطيين والماليين، على العكس فهم راضون تماماً عن تنظيمهم لهجوم المضاربات على العملة أو إدارتهم للبنك المركزى. وفى عالم التدفق الحر لرأس المال وصل الماليون إلى حد أصبحوا فيه محصنتين ضد الهجوم والنقد، ومن ناحية أخرى فقد انتشر فى أوساط هؤلاء نوع من تغير المشاعر الوطنية، فإذا كانت النخب ذات يوم تشعر بالولاء لفكرة الأمة، فإن الحكومات الوطنية أصبحت الآن موالية للنخب ، حتى لو كانت هذه النخب قد نهبت موارد البلاد وهاجمت عملاتها(٤٩).

كان الكونجرس الأمريكى محقا إذن فى افتراض أنه بعملية الإنقاذ التى قام بها عام ١٩٩٥ قد وضع الوول ستريت فى وضع متقدم على المان ستريت (رجل الشارع)، بيد أن التطور الأهم قد لا يتمثل فى إنقاذ أصدقاء روبين، بل فى تثبيت النخبة المكسيكية صاحبة النفوذ التى يمكن أن تستفيد من المضاربة على نحو أكثر براعة من شركات الوول ستريت. وفى "الاقتصاديات الناشئة" تساعد النخبة المالية بشكل متعاقب فى بناء – ومن ثم هدم – إنجازات النخبة الحاكمة، وغالبا ما تنقل المجموعتان اللاعبين اللامعين من هنا إلى هناك مؤكدتين تورطهما فى الشرك نفسه. وبينما كانت المكسيك تناضل للخروج من أزمتها بعد عام ١٩٩٥ ، كان من المستبعد أن يعبأ الرئيس الجديد أرنستو زيديللو بغياب الاستقرار الذى رافق التدفق المتقلب لرأس المال، أو أن يشن هجوما على المولين المحليين والدوليين . ويشير الرئيس فى موضوع رسالته للدكتوراة التى كتبها فى مطلع الثمانينيات بجامعة يال إلى أن الحكومة المكسيكية تتحمل المسئولية عن أزمة الديون التى شهدتها المكسيك سابقا أكثر من البنوك التى قدمت القروض. وبما أن الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى والممولين الدوليين مستعدون لتقديم"المساعدة"؛ لذا بدا أن الرئيس سيستمر فى التمسك باعتقاده هذا(٥٠).

أفريقيا – خطيئة الإهمال والجهل :

فى مارس عام ١٩٩٨ غادر الرئيس كلينتون واشنطن فى رحلة لمدة أسبوعين إلى أفريقيا. ولأنه أول زعيم أمريكى يزور أفريقيا منذ چيمى كارتر تجول كلينتون فى منطقة شبه الصحراء حاملا رسالة التواضع الأمريكى والتفاؤل الاقتصادى. وبالرغم من أن كلينتون وعد بإرساء أسس علاقات جديدة تجمع الولايات المتحدة وبلدان شبه الصحراء الأفريقية، فقد أشار مراراً إلى الوضع السابق لهذه العلاقات قائلا: " قد تكون تلك هى الخطيئة الأسوأ التى ارتكبتها أمريكا تجاه أفريقيا"، أما ماهية هذه الخطيئة فقد أعلن فى أوغندا أن: "تلك كانت خطيئة الإهمال والجهل "[٥١].

كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بأفريقيا قد خمد وضعف منذ الحرب العالمية الثانية. وأخذا بعين الاعتبار النهب الاستغلالى الاستعمارى لأرجاء القارة كان التطور الاقتصادى مطلوباً بشدة وصعباً للغاية فى آن واحد. وكانت معظم أنحاء أفريقيا تفتقر للبنى التحتية الأساسية، فضلا عن خطر الأمراض والمجاعات الذى يُزيد المشكلة تعقيدا. ومنذ الخمسينيات وحتى الثمانينيات كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى أفريقيا (مثلها مثل باقى دول العالم) من منظور الحرب الباردة، وعادة ما كانت تجود بالمساعدات والقروض على الأنظمة القمعية التى تصطف إلى جانب الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوڤييتى. وكانت الهبات الأمريكية تتجه نحو النخب الحاكمة التى يمكنها إجازة هذه المساعدات، ومن ثم أبدى الرؤساء الأمريكيون اهتماماً يكاد لا يذكر بكيفية إنفاق هذه الأموال فى الواقع ، وعلى هذا النحو تم تجاهل المشاريع التنموية الرئيسية بينما كان الديكتاتوريون وأعوانهم يغتنون . وإذا أضفنا إلى هذه الصورة عدم رغبة البزنس الأمريكى فى توسيع عملياته لتشمل أفريقيا، فإن هذه الإستراتيچية الفظة للحرب الباردة تستحق لوصفها اللغة التى استخدمها كلينتون حين قال: إن الولايات المتحدة كانت تجهل السياسات الأفريقية وتهمل احتياجات الشعوب الأفريقية. والأسوأ أن توجيه الولايات المتحدة للقروض والمساعدات ساهم فى دعم الحكم غير الديمقراطى فى أرجاء القارة وفى خلق أزمة ديون رئيسية فى الثمانينيات والتسعينيات[٥٢].

ومن ناحية أخرى ضرب عبء الديون أفريقيا فى الصميم. وحتى تلك الدول التى أطاحت بقيادتها الفاسدة كان عليها أن تتحمل تكاليف البذخ الذى عـاشت فيه هذه القيادات. وطُبِّـقت فى هذه الدول إجـراءات التـقـشف بتـوجـيـه من صندوق النقـد الدولى على اقتصاديات كان قطاع الخدمات العامة فيها هزيلاً. وكانت خطط صندوق النقد الدولى ترمى إلى تأمين استـمـرار تدفق النقود لتسديد الديون، وكانت هذه الخطط متبلدة الشعور فيما يتعلق بتأثير إجراءات التقشف فى السكان بشكل عام . وعند انتصاف التسعينيات كان ما لا يقل عن ٤٠٪ من الأفارقة يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم، والنسبة نفسها كانت تعانى من سوء التغذية والجوع. وحتى تلك الحكومات التى كانت مهتمة برفاهية شعوبها واجهت عراقيل مروعة أمام التنمية. ولقد بلغ الدين فى شبه الصحراء الأفريقية مائتى وخمسين بليون دولار ، وكانت معظم الدول تكرس عائدات لتسديد الديون أكثر مما تنفقه على التعليم والصحة مجتمعين(٥٣).

وكان صندوق النقد الدولى، وهو راض برؤية الأموال تتدفق من أفريقيا لخدمة الديون دمويا فيما يتعلق بالآثار الجانبية للتعديلات الهيكلية التى فرضها. بيد أن مجموعات الضغط الغربية والعديد من المجموعات الأفريقية احتجت على سياسة صندوق النقد الدولى احتجاجاً شديداً. وفى نهاية المطاف أجبرت هذه الاحتجاجات صندوق النقد الدولى عام ١٩٩٦ على تقديم تنازلات، واستجابة لمطالب المحتجين بإلغاء الديون قدم صندوق النقد الدولى اقتراحاً إلى البلدان الفقيرة الأكثر مديونية التى كان ٨٠٪ منها من أفريقيا طالب فيه هذه البلدان باتباع تعليمات صندوق النقد الدولى لمدة ستة أعوام قبل أن يكافئها الصندوق بتخفيض فى تسديد ديونها. وبالرغم من أن الخطة قدمت «بجعجعة» عالية النبرة، فقد اتضح أنها غير مناسبة لا من حيث شروطها المؤهلة ولا من حيث نتائجها. ستة أعوام من إجراءات التقشف تبشر ببؤس عظيم قبل أية مكافأة، وفى الوقت نفسه فإن المكافأة النهائية الموعودة لن تسعف إلا بإحداث انبعاجة صغيرة فى احتياطى الوفاء بالدين. وبحلول عام ١٩٩٩ كان بلدان اثنان فقط فى أفريقيا مؤهلين للحصول على إعانة، أحدهما دولة موزمبيق التى حصلت على تخفيض فى وفائها بديونها بلغ عشرة ملايين دولار فى السنة ليتبقى عليها مائة وعشرة ملايين دولار مستحقة الدفع كرسوم سنوية ، وهذا يمثل ضعف الميزانية السنوية للصحة فى موزمبيق(٥٤).

وفى عام ١٩٩٩ لفتت مجموعات الاحتجاج نظر أجهزة الإعلام إلى قضية الديون. ويدعم نجـوم الـروك والقيـادات الدينية وحتى بعض الاقتصـاديين والمنظمات (مثل : Jubilee 2000) شاعت المطالبة بإلغاء الديون مع حلول الألفية الجديدة(٥٥). وكانت هذه الحملات منظمة تنظيما جيدا، واكتسبت بسرعة دعما شعبيا من عموم الناس فى البلدان المتطورة. وأصبحت الديون مرة ثانية قضية سياسية فى الولايات المتحدة وأوروبا، وعرضت الحكومة الأمريكية فى يونيو ١٩٩٩ نسخة جديدة من خطتها حول البلدان الفقيرة الأكثر مديونية. بيد أن الاقتراح الجديد تشابه إلى حد بعيد فى مشاكله مع المشاكل التى وضعت مبادرة ١٩٩٦ فى موضع حرج. وهكذا أُقتُرحت درجة متواضعة من تخفيف عبء الدين على الدول الأفقر مشروطة مرة أخرى بموافقة الأخيرة على "نظام" صندوق النقد الدولى. وأكثر من هذا، فإن الدول الصناعية الرئيسية التى ستمول برنامج الإعانة لم تتفق حول كيفية الدفع. وكانت إحدى الأفكار هى بيع احتياطى الذهب الخاص بصندوق النقد الدولى، ومن ثم استثمار هذه المبالغ واستخدام فوائد ذلك لتمويل برنامج دعم الدين. بيد أن الآثار المباشرة لهذه الفكرة هى مزيد من إفقار العديد من البلدان الأفريقية بتخفيض أسعار سوق الذهب، أى المادة الرئيسية للتصدير الأفريقى كنتيجة مباشرة لبيع احتياطى الذهب الخاص بصندوق النقد الدولى فى الأسواق العالمية. وبينما استخدمت القيادات الغربية الاقتراح للتفاخر بكرمها رفضت منظمة الأوكسفام الخطة الجديدة "لتخفيف عبء الدين" باعتبارها "هزيلة إلى حد مؤسف"(٥٦).

وخلف هذه الاقتراحات والاقتراحات المضادة تكمن معركة رئيسية حول الديون والتنمية. وفى الخمسينيات والستينيات قدمت الولايات المتحدة وبلدان أخرى قروضًا ومنحا لأفريقيا لبناء البنى التحتية العامة. وبحلول نهاية التسعينيات خرجت عن الموضة فكرة الخدمات التى تتحكم فيها الحكومة، وخرج معها الاقتصاديون والسياسيون الذين تبنوا الفكرة، وتُوجت السوق ملكة شرعية لتمويل الاحتياجات الأساسية للناس مثل الصحة والتعليم. ووفقا للمبادئ الليبرالية الجديدة لم تكن مشكلة أفريقيا تكمن فى عبء الديون، ولكن فى لامبالاة القطاع الخاص العالمى. وبالتالى ترى الليبرالية الجديدة أن حل مشكلة التنمية يكمن فى مزيد من التقشف والتعديلات،

يتبعها فتح حدود أفريقيا للتدفق الحر لرأس المال الأجنبى. وكما أشارت الفيننشيال تايمز فى مقال ملهم لمجموعات الضغط التى تطالب بحل مشكلة الديون كان من الخرافة تصديق أن " تخفيف عبء الدين كان أمرا مفيدا فى عملية القضاء على الفقر "(٥٧).

ومن حق المرء أن يتوقع من حكومة أمريكية تقدمية أن تكون حذرة من الحلول الليبرالية الجديدة. بيد أن إدارة كلينتون كما رأينا اندفعت إلى القبول بسرور بالأسواق الحرة والتدفق الحر لرأس المال فى كل فرصة ممكنة، مصدرة حماستها هذه إلى أرجاء المعمورة. وعندما زار كلينتون أفريقيا عام ١٩٩٨ ، وأخذ يندب عقود "الإهمال والجهل" كان فى جعبته بديل عبقرى لذلك عبارة عن جرعة جبارة من الليبرالية الجديدة، مصممة خصيصا للاستفادة من الإغراء التجارى الأفريقى الجديد الذى أخذ يغازل الشركات الأمريكية. وقد أدى شعار كلينتون "تجارة، وليست مساعدة" بالقادة الأفارقة إلى وضع آمالهم فى تخفيض الميزانية والقيام بالخصخصة واستقبال الموجة الجديدة من الاستثمار الأجنبى. وبوسع الولايات المتحدة بالطبع التصرف كشريك لهم فى هذا، والتقدم كرأس حربة لعجلة الاستثمار التى من شأنها أن تقوم بما هو أكثر من التعويض عن تخفيض ميزانية الدعم الأمريكى لهم وعن العبء المستمر للديون القديمة(٥٨).

وبعودته إلى الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ وفا كلينتون بوعوده وشجع على الموافقة على مشروع القانون الخاص بالاتفاقية الاقتصادية الأمريكية - الأفريقية(٥٩). وسرعان ما أُستبدل مشروع القانون هذا، أى قانون النمو والفرص الأفريقية (AGOA) مشروع" النفتا لأفريقيا" (NAFTA for Africa) ، ومن ثم رفض مجلس الشيوخ مشروع القانون لاحقا فى العام نفسه. ومع ذلك فقد امتدح الرئيس كلينتون مشروع القانون فى خطاب حال الأمة فى ١٩٩٩ ، وهكذا عاد مشروع قانون النمو والفرص الأفريقية إلى الكونجرس بعد ذلك مباشرة لمناقشته(٦٠). وطالب مشروع القانون أفريقيا بنبذ الرقابة على حركة رأس المال وتخفيض التعريفة الجمركية وخصخصة مشاريع الدولة وتخفيض الضرائب على البزنس. وطالب الدول المؤهلة أيضا بتجنب الانتهاكات"الكبيرة" لحقوق الإنسان (أيا كان ما يعنيه هذا) و "الأنشطة التى من شأنها

الإساءة إلى الأمن القومى الأمريكى أو مصالح السياسة الخارجية الأمريكية"[٦١]. وفى مقابل تنفيذ هذه المطالب يُمكن أن تعطى للبلدان الأفريقية أهمية خاصة من قبل الشركات والمستثمرين الأمريكيين الذين كان الكثير منهم قد أثاره الطموح لامتلاك مؤسسات تجارية احتكارية فى أفريقيا عبر برامج الخصخصة. ويؤسس مشروع قانون النمو والفرص الأفريقية أيضا منطقة تجارة حرة، ويرى إمكانية تصدير البضائع الأفريقية (التى عادة ما تُنتج فى المصانع التى يملكها أمريكيون فى أفريقيا) إلى الولايات المتحدة بتعريفة هزيلة. وبالرغم من أن اتحادات العمال الأمريكية كانت قلقة من احتمال إغراق السوق الأمريكية بالبضائع الرخيصة ، إلا أن إمكانية الحصول على قوة عمل أفريقية رخيصة خدعت قيادات الشركات الأمريكية . وفى الوقت نفسه وقفت شركات الاستثمار الأمريكية متأهبة لصب رءوس أموال قصيرة الأمد فى المنطقة خاصة وأن الأزمة الآسيوية عامى (١٩٩٧ - ١٩٩٨) قد أفقدتها الثقة فى "الأسواق الناشئة " الأخرى[٦٢].

كرست إدارة كلينتون جهودا كبيرة لقانون النمو والفرص الأفريقية، وبدا أنه من المرجح أن يتحول إلى قانون عام ٢٠٠٠[٦٣]. ويقسم القانون شبه الصحراء الأفريقية إلى كتلتين: كتلة من تلك البلدان التى سوف تنفذ الشروط الأمريكية وتدخل الاتفاقية، وكتلة من تلك الدول التى لا تستطيع الدخول إلى الاتفاقية أو غير مؤهلة لذلك. ويبدو مستقبل البلدان غير المؤهلة موحشا حقا. لقد خفضت الولايات المتحدة بتعمد واضح ميزانية مساعداتها لأفريقيا ورفضت فكرة المساعدة الثنائية ، وكانت جولة كلينتون عام ١٩٩٨ قد أوضحت أن التجارة هى الطريق الوحيد للأمام، وبالتالى فمن يرفض التجارة وفق الشروط الأمريكية لن يُمنح مساعدة كجائزة رمزية صغيرة للخاسر فى اللعبة. وأكثر من ذلك سوف يعانى غير المؤهلين من تمزق شبكة التجارة القائمة داخل أفريقيا . لأن الدول المؤهلة سوف تنغلق فى التجارة التفضيلية مع الولايات المتحدة، ويبدو من غير المحتمل أن يعم أى نجاح قد يحرزه هؤلاء ليشمل الشركاء التجاريين السابقين الذين لم يتأهلوا لقانون النمو والفرص الأفريقية[٦٤].

ولعل العزاء الوحيد لغير المؤهلين سوف يكون الحقيقة الكئيبة القائلة بأن الأمم المؤهلة ستواجه مجموعة كبيرة من الصعوبات. ويصف بعض النقاد الأمريكيين المناهضين لقانون النمو الأفريقى هذه الصفقة التجارية الأمريكية الأفريقية كأمر

"يجمع بين القواعد الفاشلة للنفتا والإملاءات الوحشية لصندوق النقد الدولى"(٦٥). وهذه نبوءة صحيحة لتلك البلدان التى وافقت على العرض الأمريكى. وبالرغم من أن الشركات الأمريكية سوف توفر بعض فرص العمل الجديدة وأن السياسات الليبرالية الجديدة سوف تثرى الفئات العليا من المجتمع، فإنه من غير المحتمل أن يستفيد أغلبية الأفارقة بأى شكل كان على المدى القصير أو المتوسط من هذه الصفقة. وفى الحقيقة فإن التقليص المتواصل للإنفاق العام، والحاجة المزعومة للاستثمارات الخاصة وليس العامة سوف يُزيدان الوضع سوءاً فيما يتعلق بشروط حياة الأفارقة الأفقر(٦٦). وبالطبع فقد زعم مؤيدو الأسواق الحرة أن الفوائد طويلة المدى لمثل هذه السياسات سوف تصلح ما أفسدته عقود من المعاناة. ويبدو أن هذه الحجة لا تقف على قدمين خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الأزمة الحديثة التى شملت"القصص الناجحة" لأمريكا اللاتينية وهروب رءوس الأموال الاستثمارية. وبالسرعة نفسها التى يستجيب بها رأس المال لدعوة كلينتون ، فإن رأس المال هذا سيترك أفريقيا مع أول إشارة لظهور المتاعب أو من أجل فرصة أكثر ربحاً فى مكان آخر.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أزمة الفقر الأفريقية الحادة ممثلة فى شبه الصحراء الأفريقية، لبدا تودد كلينتون الأخير إلى المنطقة أمرا مخادعا. وإلى جانب خصوم كلينتون فى بلاده من المتمسكين بمبدأ حماية الصناعة والتجارة الوطنية، والذين يخشون من فقدان فرص العمل الأمريكية لصالح العمل الأفريقى الرخيص، فقد اصطف بعض رجال الكونجرس من مجلس النواب ضد اتفاقية التجارة على أرضية التأثير المدمر المحتمل لها فى أفريقيا نفسها، بل إن جيسى جاكسون – عضو الكونجرس من إلينويس – قدم تشريعا بديلاً معاكساً لموقف كلينتون: فبدلا من اعتبار أن التجارة تتقدم فى الأولوية على المساعدة وفقًا لشعار كلينتون "تجارة لا مساعدة"، اقترح جاكسون إسقاط الديون وتقديم حزمة من المساعدات الجوهرية كخطوة أولى لمواجهة الفقر والمرض فى أرجاء القارة(٦٧). وحاول جاكسون آخذاً بعين الاعتبار كارثة مرض نقص المناعة «الإيدز» المحدقة ، والذى يدمر كليا العديد من الدول الأفريقية، وإقناع الحضور على أساس مُبرر تماماً بأن الملايين سوف يموتون قبل أن تصل أية قطرات من الفوائد إلى الأفارقة الأفقر. واستجابة لذلك اقترح الكونجرس الأمريكى

إحالة مشكلة الإيدز فى أفريقيا إلى صديق مألوف هو "أمريكا - دولة الشركات الكبرى" ودافعت إحدى العضوات فى الكونجرس عن هذا الموقف متوجهة بحديثها إلى أمريكا - دولة الشركات الكبرى :" نحن نحتاج إليك لنتحد معا برباط واحد لكى نستخدم مواردك لدعم المورد الأفريقى الأعظم : الشعب الأفريقى"، وذهبت عضوة الكونجرس إلى حد اقتراح منح "أمريكا دولة الشركات الكبرى" المسئولية عن تمويل بل ومواجهة الإيدز فى أرجاء القارة الأفريقية، وربما عن المساهمة فى تمويل أبحاث الإيدز والرعاية الصحية لمرضاه. ولما كانت البطالة فى أفريقيا تفوق بكثير حجم فرص العمل التى قد توفرها أمريكا - دولة الشركات الكبرى، فإن الإيمان بالقطاع الخاص لا يجد ما يبرره . وقد تبدى الشركات الأمريكية اهتماماً أكبر إذا ما تمكنت بنجاح من تحويل الأفارقة إلى مستهلكين لبضائعها ، وهذا احتمال أكثر بعداً[٦٨].

والعلاج الذى قدمه كلينتون لأفريقيا قد كشف فى أقل تقدير حقائق السياسة الأمريكية المتعلقة بالمساعدات والإصلاح الاقتصادى. فإذا كانت الدول الأفقر قد توقعت سابقا تقديم المساعدة لها ببساطة لأنها فقيرة، فإن الارتباط الأمريكى الجديد بالليبرالية الجديدة والتنمية قد نشر "نظام السوق" بكل تبعاته التى تناولناها للتو ليشمل حتى أفقر شعوب العالم، ونفى إمكانية تقديم المساعدة للشعوب ببساطة لأنها فقيرة رافعا شعار تجارة لا مساعدة، فتقديم المساعدة ببساطة دون الإصرار على التقشف، وفتح الأسواق يشكل المخاطرة بإفساح الطريق أمام نماذج بديلة للتنمية فى حين أن ربط "الانضباط" و"التقشف" بنوع من تخفيف الدين يُعطى الولايات المتحدة الفرصة لتشكيل الاقتصاديات الأفريقية لصالحها هى. ويطرح هذا سؤالا حول ما إذا كانت الدول الأفريقية تريد حقا أن تصبح"أسواقًا ناشئة"، ويتردد هنا رجع صدى الاعتذار الأول لكلينتون عن عقود"الجهل والإهمال" الأمريكى. وإذا كان الـ "Know how" الأمريكى بوسعه فقط أن يحول أفريقيا إلى"أسواق حرة" تواصل معها الكارثة الاجتماعية تأثيراتها المدمرة، فإن الكثيرين من الأفارقة قد يتطلعون - بالرغم من فقرهم الراهن - إلى استمرار "الإهمال" الأمريكى.

روسيًا - «ليس بوسعى أن أقول لك بالضبط ماذا حدث»

فى صيف ١٩٩١ كان الاتحاد السوفييتى يعانى آلام الاحتضار، وواجهت الولايات المتحدة - التى يبدو أنها فوجئت مثل الآخرين بالانهيار السريع لعدوها الرئيسى - الاحتمال البديل والمخيف المتمثل فى تقديم المساعدة لروسيا وحلفائها السابقين ليتحولوا عن الشيوعية. وبتشويه سمعة النظام القديم بما فى ذلك "الإصلاحيين" من أمثال جورباتشوف الذين حاولوا إعادة تشكيل الاقتصاد السوفييتى، أصبح الطريق ممهدا لظهور وجوه جديدة وأفكار جديدة. وبالرغم من أن أحد نجوم مؤسسة صناعة القرار الأمريكى - مثل هنرى كيسنجر - قد ألح فى أن تحتفظ الولايات المتحدة بمسافة بعيدة عن عمليات التحول هذه، فإن السياسيين والاقتصاديين الأمريكيين لم يستطيعوا مقاومة إغراء الفرصة الماثلة أمامهم. واستجابت مجموعة من الأكاديميين الأمريكيين لفكرة تقديم المساعدات لبوريس يلتسن فى يوليو ١٩٩١ لإعداد سلسة من الأفكار الراديكالية التى وعدوا بها، والتى من شأنها أن تحول اقتصاد روسيا خلال خمسة أعوام أو أقل(٦٩).

وانهمكت الحكومة الأمريكية بنشاط فى عملية تحول الاقتصاد الروسى عام ١٩٩١ لكنها وجهت بحماس الكثير من هباتها ومساعداتها عبر جامعة هارفارد ، مقاول الباطن الثانوى المهول . وتولى معهد هارفارد للتنمية الدولية - الذى يضم اقتصاديين وخبراء تنمية - مسئولية الرسالة الفكرية الأمريكية إلى روسيا، وسرعان ما تولى المعهد المسئوليات الهائلة فى موسكو وسان بطرسبورج. وعلى الجانب الروسى لم تُواجه هذه الهمة الأمريكية بالعداء على الأقل فى البداية، بل إن قطاعات عريضة من السكان كانت تتطلع إلى الثروة الخرافية للولايات المتحدة بأمل تقديم مجرد المساعدة المباشرة لها، وليس القروض والمساعدات الفنية. هذا بينما كانت النخب الروسية تشعر بالامتنان لانشغال الجامعة الأمريكية البارزة بالشأن الروسى وكانت شديدة الحساسية تجاه خطاب معهد هارفارد للتنمية الدولية حول ضرورة التغيير الجذرى(٧٠).

وقد شارك فى الاهتمام بروسيا الاقتصادى الأمريكى الأبرز جيفرى ساتشس، بروفيسور معهد هارفارد للتنمية الدولية، وهو الذى تزعم"فريق هارفارد" إلى روسيا

وأصبح فيما بعد رئيسا للمعهد(٧١). وفي عام ١٩٩١ كان ساتشس قد حظى بالكاد بالشهرة كمبشر لنظرية"العلاج بالصدمة" ، أى برنامج الإصلاح الاقتصادى المتطرف الذى باعه لأرجاء أوروبا الشرقية. ونادى "العلاج بالصدمة" فى جوهر الأمر بإعادة توجيه صدمة عنيفة ومفاجئة للاقتصاد مع تخفيض مباشر فى الإنفاق العام وتعليق رقابة الحكومة على الأسعار بهدف كبح جماح عجز الميزانية(٧٢). وكان ظهور ساتشس للعيان جزئيا كطبيب روحانى وجزئيا كمشعوذ أمراً طريفاً وموحيًا للغاية ، إذ كان هذا هو ساتشس نفسه الذى اعتاد أن يجعل لخطاباته طابعًا حرفيا باستخدام الحقائق البديهية التى لا تنسى ، والتى من شأنها تعزيز التبشير الليبرالى الجديد مثل قوله : "إنك لا تستطيع أن تعبر الهاوية بوثبتين"! ولكن ماذا لو أن الهاوية أعرض من أن تقاس بقفزة واحدة ؟ لكن ساتشس حث الحكومة الروسية الجديدة على عبور الهاوية بطريقته(٧٣).

ويحلول عام ١٩٩٢ كان ساتشس ومعهد هارفارد للتنمية الدولية يتلقى ملايين الدولارات من الحكومة الأمريكية لتمويل إقامة البنية المالية الروسية الجديدة. وكان وزير المالية الروسى إيجور جيدار يندفع فى تنفيذ الإصلاحات التى أوصى بها معهد هارفارد للتنمية الدولية. وبالرغم من رفع الرقابة على الأسعار فقد كان لذلك"العلاج" تأثيرات مدمرة، فبينما كان غلمان هارفارد (Harvard Boys) يطبقون إصلاحاتهم حلق ارتفاع الأسعار فوق قدرة أية رقابة أو تحكم ليقود إلى تضخم هائل (بلغ فى مرحلة واحدة ٢,٥٠٠٪) وإلى تدمير مدخرات الروس العاديين. وتشوهت سمعة جيدار وسرعان ما أُزيح عن منصبه. وقام ساتشس وغلمان هارفارد ببساطة بتحويل جيادهم نحو "الإصلاحى" الجديد تشوبايس. ولما كان اقتصاديو هارفارد يكرهون التخلى عن سياساتهم حتى بعد هذه الكارثة، مع إيمانهم الشديد بأن الاستياء الشعبى يجب ألا يؤثر على عملية"الإصلاح"، فقد دخلوا فى حلف مع "عشيرة تشوبايس"، وهى مجموعة من الاقتصاديين ورجال الأعمال الروس الذين قدر لهم أن يكونوا العقل المدبر لأعمال بطولية فذة من اللصوصية والفساد طوال الأعوام اللاحقة(٧٤).

وقد أحاط الكثير من هذا الفساد بالمرحلة الثانية من"العلاج بالصدمة"، أى مرحلة الخصخصة. وفى عام ١٩٩٢ صوت مجلس السوڤييت الأعلى (الهيئة السابقة على ظهور البرلمان الروسى) بالموافقة على خطة سندات القيد التى توزع على نطاق واسع ملكية

مشاريع الدولة التى تمت خصخصتها حديثا. وكان البرنامج الأول للخصخصة مفتوحا لأشكال مختلفة من إساءة الاستخدام بشكل خاص طالما أن الرؤساء الذين أداروا فى السابق الصناعات السوفييتية كانوا فى وضع يمكنهم من تعظيم ممتلكاتهم الشخصية فى مختلف أشكال الحصص والأسهم[٧٥]. بيد أن الموجة الأولى من الخصخصة بدت نموذجًا من النزاهة مقارنة بفضيحة "قروض الحصص والأسهم" عامى (١٩٩٥ - ١٩٩٦) . وباختصار فقد وهبت إدارة يلتسن حصصا مسيطرة فى بعض أكبر الشركات الروسية لرجال الأموال والبنوك الأثرياء فى مقابل توفيرهم للأموال المطلوبة لدعم الحكومة فى عام الانتخابات الرئاسية . وبالرغم من أنه كان من المفترض أن تكون الصفقة مؤقتة على نحو يسمح للحكومة بإعادة شراء تلك الحصص بعد انتخابات عام ١٩٩٦ ، إلا أن مسئولى الحكومة والنخبة المالية الروسية الناشئة اتفقوا عمليا سرا على أن تصبح ملكية هذه الحصص دائمة لهم. وفى مقابل الحصول على الحصص بسعر منخفض فى مزادات مرتبة سلفا بين البنوك المتواطئة انتزعت الحكومة تعهدا بالدعم من النخبة المالية فى انتخابات عام ١٩٩٦ . وهكذا ألقى ملوك المال من أمثال بوريس بيريزوفسكى بكل ثقلهم الضخم (وإمبراطوريتهم الإعلامية) خلف حملة الرئيس يلتسن الانتخابية مركزين على إنجازاته الديمقراطية والاقتصادية تماما مثلما قاموا بهندسة الصفقة الأقل ديمقراطية والأكثر فسادا فى التاريخ ما بعد السوفييتى[٧٦].

وفى عام ١٩٩٦ عندما كانت البنوك مضطرة لبيع الحصص التى حصلت عليها فى العام السابق فى مزاد آخر شهدت الأسواق جولة أخرى من تثبيت الأسعار على نحو يضمن لبيريزوفسكى وزملائه فرض رقابة دائمة على العديد من كبريات الشركات الروسية مقابل جزء من قيمة هذه الشركات فى السوق. ولم يبذل بيريزوفسكى نفسه، الذى عُين فى حكومة يلتسن عشية الانتصار فى انتخابات ١٩٩٦ جهدًا يذكر لإخفاء ما حدث ، وقال للفيننشيال تايمز : "أدرك البزنس قبل الانتخابات أنه إذا لم يندمج ويتماسك فلن تكون لنا فرصة. إذ لا يمكن أن ننجز تحول (السوق) بشكل أوتوماتيكى. نحن بحاجة لاستخدام كل قوتنا وسلطتنا لتحقيق هذا التحول". وكــان تشوبايس فى الوقت نفسه هو المصمم الرئيسى لهذه الصفقة، أو كما أشارت الفيننشيال تايمز

"القناة الموصلة" بين رجال الأعمال ويلتسن. أما تشوبايس الذى كان يتصرف كهمزة الوصل الرئيسية بين النخبة المالية الروسية وإدارة يلتسن ومجموعة من "الخبراء" والإصلاحيين الدوليين الذين يُفترض أن يشرفوا على التحول الروسى، فقد قرر بشكل واضح أن تعزيز الملكية الخاصة يبرر أية وسائل ضرورية لتحقيق ذلك حتى السرقات الضخمة(٧٧).

وبما أن عدداً صغيراً من زملاء تشوبايس ومساعديه قد أصبحوا أثرياء وقلة قليلة للغاية من الناس العاديين استفادوا من الخصخصة، لذا يمكن القول إن المرحلة الثانية من "الإصلاح" المستلهمة من الغرب قد شوهت فكرة الإصلاح إجمالا. ولا شك أن الاستياء الشعبى شجع ساتشس وغلمان هارفارد حصرا على تعزيز ودعم تشوبايس أكثر، بينما كان الرئيس الأمريكى الجديد بيل كلينتون يمتدح توسيع بوريس يلتسن لسلطاته التنفيذية! ومع أواسط التسعينيات كانت الدبلوماسية الأمريكية و"المساعدات الفنية" (فى شكل توجيهات معهد هارفارد للتنمية الدولية) مكرسة من أجل"الإصلاح" السياسى والاقتصادى الذى شجع أوتوقراطية يلتسن وسرقات عشيرة تشوبايس. وبينما استمر ساتشس وآخرون فى التفاخر بالعلاقة بين التحرر الاقتصادى والديمقراطية بدأ يظهر نظام غير ديمقراطى على الإطلاق فى روسيا الليبرالية الجديدة(٧٨).

والمظهر الأخير من مظاهر الكارثة الروسية جاء كنتيجة حتمية للوسائل الفاسدة التى تم على أساسها خلق الثروات الجديدة. وبالرغم من أن غلمان هارفارد وزملاءهم الروس (بقيادة تشوبايس) زعموا أن عصابة النهب الجديدة من شأنها على الأقل ضمان إدارة عاقلة للثروة الجديدة والشركات التى تم تخصيصها حديثًا ، فإن النخبة المالية كانت تخشى من استمرار تعرض مكاسبها للخطر طالما أنها محبوسة داخل روسيا. وحدد جوزيف ستيجليتس الاقتصادى الرئيسى للبنك الدولى هذا الخطر عام ١٩٩٩ قائلا:

"فيما يتعلق بما يسمى الأولجاركيات فى روسيا، فقد يفكرون عن حق على النحو التالى: سوف تتوصل الانتخابات الديمقراطية فى نهاية المطاف إلى أن ثرواتهم جُمعت على نحو فاسد، وهكذا سوف تكون هناك محاولات لإعادة الاستيلاء عليها.

وبالتالى يمكن إقناعهم باتباع إستراتيچية ذات شقين، أن يستخدموا من ناحية قوتهم المالية لتحقيق نفوذ سياسى قوى لإبعاد شبح هذا الحدث، ومن ناحية أخرى – بافتراض أن هذه الإستراتيچية تنطوى بلا شك على مخاطرة – يمكن استخدام الشق الثانى من الإستراتيچية بإخراج جزء كبير على الأقل من ثرواتهم خارج البلاد إلى ملاذ آمن"[٧٩].

وهكذا لم تفض إصلاحات"السوق الحرة" فقط إلى تركيز السلطة والنقود فى أيدى حفنة صغيرة للغاية من الناس فى روسيا وحسب، بل وأعطتها كل المبررات لإخراج ثروات روسيا خارج حدودها تماما. وفى عملية تحويل أصول الدولة الروسية إلى ملكية خاصة عبر عملية تتسم بالفساد والنهب شجعت"الإصلاحات" المستلهمة من أمريكا فعليا على هروب ضخم لرأس المال، الأمر الذى ضاعف عمق الأزمة المالية لروسيا. تلك كانت خلفية الأزمة التى جرت عامى (١٩٩٧ – ١٩٩٨) إذ حدث نزيف للأموال من البلد إلى الحسابات الخاصة لعصابة النهب الروسية فى البنوك الأجنبية بالخارج[٨٠].

من يُمكن أن يلام على هذا المأزق؟ إن الجانب المخزى أكثر من غيره كان العقيدة الليبرالية الجديدة نفسها، خاصة على النحو الذى تعامل به غلمان هارفارد مع الموضوع. وكما رأينا فى أماكن أخرى كان مؤيدو الليبرالية الجديدة يميلون إلى اعتبارها علما، أو حتى دينا أكثر من مجرد نمط آخر متطرف (ومشكوك فيه) للتنمية. وفى روسيا اتضحت مباشرة حماقة هذه الثقة العلمية فى الليبرالية الجديدة، إذ كان قدر قليل من الوعى بالتجربة الثقافية والسياسية الروسية كافيا لتحديد وسائل وأهداف الإصلاح. وبالرغم من أن جامعة هارفارد تباهت بعدد من الخبراء الروس المشهورين، فإن معهد هارفارد للتنمية الدولية لم يقم حتى بجهد يذكر للبحث عن مستشار روسى له عندما وضع تصميمه لما سُمى "العلاج بالصدمة" فى روسيا. وفى الحقيقة فإن استجداء نصيحة معينة من الخبراء الروس من شأنه تقويض مزاعم الليبرالية الجديدة بعدم إعطاء أهمية للتباينات المحلية والعوامل الإنسانية الكامنة خلف المنطق الاقتصادى و"الخيار العقلانى". وبدا أن ممثلى معهد هارفارد للتنمية الدولية يهتمون بالتاريخ الروسى فقط عندما تنشر سياساتهم الدمار ، عند هذه المرحلة يصبح من المفيد أخيراً

الحديث عن العيوب الفريدة للشخصية الروسية التى يمكن عبرها تفسير هذا الاستثناء من القاعدة الكوكبية "للنجاح" الليبرالى الجديد(٨١).

وإذا ما تركنا هارفارد لنتحرك صوب المنظور الأمريكى الأوسع لروسيا، نقول إنه فى مطلع التسعينيات انتشرت بلا شك مشاعر الزهو بالانتصار التى أعمت صناع السياسة فى الولايات المتحدة عن واقع العلاقات الأمريكية الروسية. لقد غذت المزاعم الأمريكية بذلك "الانتصار" فى الحرب الباردة نوعا من الغطرسة تجاه المدى الذى بلغته مصاعب روسيا ، والفعالية المحدودة لتلك "الحلول" الأمريكية الليبرالية الجديدة. وصبت إدارات بوش وكلينتون بسعادة النقود إلى هارفارد على اعتبار أن لدى هؤلاء الأكاديميين الإجابات الصحيحة على معضلات روسيا وأن روسيا يُمكن إعادة تشكيلها على شاكلة الولايات المتحدة. وتمثل الجانب الوقح لهذه النرجسية فى الحرص على أن تواصل الولايات المتحدة شن "حرب باردة" ضد قوى الرجعية: لقد "كسبنا" روسيا عام ١٩٩١ ، ولكنها مازالت قادرة على أن تهرب من أيدى الولايات المتحدة إذا لم نبد الاهتمام الكافى بتنمية (السوق الحرة) للاتحاد السوفييتى السابق(٨٢). ولقد أبهج ريتشارد نيكسون، الرئيس الأمريكى السابق سيئ الصيت - الرئيسين التاليين عليه بوش وكلينتون، بتحذيرهما بألا "يفقدا روسيا". ويبدو أن كلينتون كان مسكونًا للغاية بتحذير نيكسون حتى بعد وفاة الأخير عام ١٩٩٤(٨٣).

وبالطبع فإن بعض اللوم يقع على النخب الروسية التى بدت مستعدة لتطبيق توجيهات هارفارد فقط فى مقابل ثروات شخصية هائلة. بيد أنه فى نهبهم وسرقاتهم كان يتم تشجيع هؤلاء الروس فى أمرين. أولا: كان تطبيق البرامج الاقتصادية لنظرية "العلاج بالصدمة" مرتهنا بوجود حكومة روسية نافذة الرأى وقوية بوسعها دفع هذه البرامج للأمام برغم القلق أو الاحتجاجات الشعبية ضد تخفيض الميزانية، وبالتالى كان العلاج بالصدمة يمنح "الإصلاحيين" سلطة سياسية ضخمة . وبالرغم من أن چيفرى ساتشس ولورانس صمرز وغيرهما من غلمان هارفارد القياديين قد لا يكون فى نيتهم إنتاج الفساد، إلا أن إستراتيجيتهم المتمثلة فى إجراء "إصلاح" فورى وضخم قد شجعت ضمنا هذا الفساد. وبما أن العاملين المحليين من معهد هارفارد للتنمية الدولية قد آمنوا بأن هدف الاقتصاد "المتكيف" كان أكثر أهمية من الأدوات اللازمة لتحقيقه،

لذا لم يكن بوسعهم عمل شيء سوى الخضوع لاختلاسات تشوبايس وزملائه. وعزز ذلك إحساس النخب الروسية بأن" التحول نحو السوق الحرة" كان فى حقيقة الأمر تحرراً من كل شيء ، وأنه فرصة لن تتكرر للكسب الشخصى[٨٤].

وللأسف تعقدت هذه المشكلة بفعل تأثير التشجيع الثانى على السرقة والنهب، فقد شابت عملية هارفارد نفسها الأخطاء، وشارك أعضاء فريق "إصلاح" بالفعل فيما أسماه المواطنون الروس العاديون بحزن "الاغتصاب الكبير". وذهبت كمية الأموال الأمريكية التى وزعتها الوكالة الأمريكية المعروفة باسم وكالة التنمية الدولية (USAID) فى المقام الأول إلى هارفارد بدون مناقصة تنافسية. والأخطر من ذلك هو أن الأسئلة بدأت تُثار حول مدى التورط الرسمى والشخصى لهارفاد وموظفيها فى الاقتصاد الروسى. فقد بدا أن مديرى الاستثمار فى هارفارد قد عُوملوا معاملة تفضيلية فى مزادات الخصخصة الروسية، إذ إنهم كانوا المشترين الأجانب الوحيدين المسموح لهم بالاستثمار (باستثناء چورچ سورس). وكان اثنان من أساتذة هارفارد ممن أداروا فى الوقت نفسه صناديق المساعدة الأمريكية قد أُتهما عام ١٩٩٧ باستخدام أموالهما وصلاتهما على نحو غير لائق. بل إن أحد أساتذة هارفارد وهو چوناسن هاى قد ساعد صديقة له على تأسيس صندوق تمويل مشترك فى روسيا ، وتولى أصدقاء هاى من الروس بطريقة ما الترخيص له متجاوزين بذلك المنافسين الأمريكيين الأكبر والأكثر رسوخا. وفى النهاية ألغت وكالة التنمية الدولية (USAID) عقد معهد هارفارد للتنمية الدولية عام ١٩٩٧ ، وأظهرت البراهين أن أساتذة هارفارد كانوا متورطين فى "نشاطات ترمى للكسب الخاص"[٨٥].

وكانت نتائج كل هذا – على المواطنين الروس العاديين – قاسية. ومنذ أواسط التسعينيات كانت البلاد تُدار إدارة أوتوقراطية على يد الرئيس بوريس يلتسن والمافيا ومجموعة من قيادات البزنس من عصبة تشوبايس التى جاء الكثيرون فيها من الحرس السوڤييتى القديم. واحتج البرلمان الروسى على حكم يلتسن ولكنه كان عاجزا إلى حد بعيد عن وقف المزيد من"الإصلاحات". وفشلت الحكومة العاجزة – أو غير الراغبة – فى فرض ضرائب على النخب الجديدة فى دفع أجور موظفى القطاع العام. وتضخمت أعداد المواطنين الروس الذين يعانون من الفقر ، وقفزت من مليونى مواطن عام ١٩٩٠

إلى ستين مليون مواطن عام ١٩٩٩ . وتحولت بعض أجزاء روسيا للعمل بالأنظمة ما قبل النقدية فى تبادل البضائع، والمقايضة فى السلع والعمل، وانتشرت الجريمة والعنف وبلغ تعاطى الكحوليات مستويات غير مسبوقة. وهبط متوسط أعمار الروس إلى ٦١ عاماً ليماثل معدلات الأعمار فى إندونيسيا وبارجواى ومصر. وكان أحد الأحداث السياسية التى من شأنها منح السلطات الروسية قدرا يسيرا من الشرعية الديمقراطية هو النزاع الوحشى مع الشيشان، ليتحول بذلك اهتمام الناس عن الأزمة الاقتصادية التى ألقت بالروس إلى الخلف ، إلى العهود القديمة من إجحاف حقوق القوميات والمجموعات العرقية فى الاتحاد السوفييتى السابق. وبالرغم من أنه لم يكن بوسع يلتسن الاعتماد على الدعم الشعبى لـ "إصلاحاته" الاقتصادية، فإن هجومه عام ١٩٩٩ على مسلمى الشيشان وجد بعض التأييد بشكل خاص فى موسكو وسان بطرسبورج. بيد أن المجندين الروس والمقاتلين الشيشان والمدنيين من جروزنى دفعوا ثمنا باهظا لهذا الاندلاع السريع لشعبية يلتسن، كما دفعت العاصمة الشيشانية أيضا ثمناً باهظاً لذلك بمعاناتها من القصف العشوائى والاحتلال الروسى لها(٨٦).

وبالرغم من كل شىء لم يُدمر الاقتصاد الروسى تماما. ورأى الأثرياء الروس أنه مازالت هناك إمكانيات لمزيد من الفوائد بالمضاربة بأسواق الأوراق المالية الروسية الناشئة، ونظر المستثمرون الدوليون الذين يجهل الكثيرون منهم المدى الحقيقى للفشل الليبرالى الجديد فى روسيا إلى بورصة الأوراق المالية الجديدة باعتبارها "سوقا ناشئة " واعدة. وبينما كانت الحكومة الروسية تكافح عام ١٩٩٧ ومطلع عام ١٩٩٨ لتمديد أجل تسديد القروض وإعادة جدولة فك رهن الدين الحكومى، كان المستثمرون الدوليون قد نظموا فقاعات من المضاربات أدت إلى مزيد من إثراء الحرس القديم. وضخم المدراء الماليون فى الولايات المتحدة وأوروبا هذه الأوهام بالمنح الحكومية والصناديق المشتركة للودائع بالرغم من أن الأزمة الآسيوية فى أواخر عام ١٩٩٧ أكدت الفوضى المتأصلة والخطر الكامن خلف"الأسواق الناشئة" التى تعتمد على نحو مبالغ فيه على القروض ورأس المال الأجنبى(٨٧).

وكان رد فعل إدارة كلينتون على الصعوبات التى تشهدها روسيا ينذر بالخطر. ففى عام ١٩٩٨ ، وبينما كانت روسيا عاجزة عن الوفاء بديونها، اندفعت الخزانة

الأمريكية لتهندس عملية إخراج روسيا من أزمتها بتقديم دعم مالى آخر لها.
وهذه المرة عكس المكسيك، سوف تُرسل الأموال قبل وقوع الكارثة ، وهو إجراء وقائى أُعيدت تسميته ليطلق عليه"مساعدة". وبعد كثير من الخداع الأمريكى أعلن صندوق النقد الدولى عن حزمة من اثنين وعشرين بليون دولار فى يوليو، وأُرسل مبدئيا ٤,٨ بليون دولار مباشرة لمساعدة الحكومة الروسية على استعادة ثقة المستثمرين[٨٨].
وبدأت على نحو غريب كميات ضخمة من الدولارات تغادر روسيا مباشرة بعد إرسال أموال صندوق النقد الدولى، وأمام ذهول الولايات المتحدة انهار الروبل الروسى فى ١٧ أغسطس، أى بعد ما لا يزيد على شهر من ذلك. خطأ فظيع فى هذه "المساعدة" دمر على نطاق هائل الاقتصاد الروسى بما فى ذلك سوق البورصة "الساخنة". ومع الأول من سبتمبر هبطت القيمة فى البورصة الروسية على نحو مروع إلى نحو ١٠٪ مقارنة بشهر أكتوبر ١٩٩٧[٨٩].

بالطبع لم يكن هروب المستثمرين الدوليين مباشرة قبل وبعد تخفيض قيمة العملة أمرا يدعو للدهشة أبداً ، ولم يكن من المحتمل أن يواصل المضاربون وجودهم وعملهم عندما يلوح أن الكارثة مؤكدة الوقوع . والسؤال المثير أكثر هو ما يتعلق بالقسم الأول من قرض صندوق النقد الدولى ، أى ٤,٨ بليون دولار أمريكى فى يوليو ، وتلك المبالغ الضخمة التى غادرت روسيا فى الفترة نفسها. وبالرغم من أن الطريق إلى التفاصيل كان معتما، فقد اتضح عام ١٩٩٩ أن النخب الروسية استخدمت القرض أساسا لتتمكن من تغطية اندفاعها المباغت لبيع الروبل. وبدلاً من بناء الثقة وتشجيع المستثمرين على البقاء فى روسيا استخدم موظفو البنك المركزى الروسى الأموال لدعم السعر المرتفع بشكل غير طبيعى للروبل، وسمحوا (أو حتى شجعوا) الأثرياء الروس على تحويل الروبل إلى دولار بأعلى الأسعار، وعندما نفد احتياطى البنك تم تخفيض قيمة العملة. وعلى هذا النحو نتوصل لحل اللغز المتمثل فى لماذا بدت نحو ٥ بلايين دولار أمريكى عاجزة إلى هذه الدرجة عن حل الأزمة ؟ إن القرض أثبت أنه فعال للغاية ولكن فى إثراء النخب الروسية الأمر الذى استخدم القرض لتحقيقه[٩٠].

وجد وزير الخزانة الأمريكى روبرت روبين نفسه فى ورطة عندما حاول شرح هذه الظاهرة فى مناقشة فى جلسة سماع بالكونجرس الأمريكى فى العام التالى على ذلك،

وفى شهادته أعلن أن جزءاً كبيرا من مبلغ ٤,٨ بليون دولار أمريكى "قد يكون تم التصرف فيه على نحو خطأ". بيد أنه فى لقاء صحفى معه بعد جلسة السماع ألمح إلى أنه لم يكن دقيقًا عندما استخدم كلمة"خطأ" : " إذ ليس هناك أى خطأ فى تحرك الأموال خارج روسيا أو أى بلد آخر" كما ادعى. وكان تصحيح روبين – أو شيزوفرينيته – صحيحًا . ذلك أنه برغم أن الخزانة الأمريكية كانت غاضبة من النخب الروسية بشكل أساسى لسرقة مبلغ ٥ بلايين دولار أمريكى، إلا أن قاموس التدفق الحر لرأس المال لا يتضمن أية عبارات لإدانة أو لوم مثل هذا السلوك، حتى كلمة" خطأ" فى هذا القاموس تعد الأقسى لوصف مثل هذا الفساد الاستثنائى. ومن السخرية أن وزارة الخزانة وجدت فى النهاية ضالتها عندما التقت بنظرائها فى روسيا، تلك المجموعة الزاحفة من أرجاء البلاد من محدثى النعمة وممن لا ضمير لهم حتى على نحو يفوق القيادات الأمريكية المرحة لليبرالية الجديدة.

وتملص روبين من الحديث عندما وجد نفسه مواجها ببرهان على السرقات الضخمة فى حين أنه غير قادر على انتقاد التحرك الحر لرأس المال، وقال لينهى الحديث:" ليس بوسعى أن أقول لك بالضبط ماذا حدث"(٩١).

وبعد نحو عقد من "المساعدة" الأمريكية تتباهى روسيا الآن بالمستويات الخرافية من الظلم فى تقسيم الثروة وانتشار الجريمة والعنف السياسى فضلا عن الإطار الأوتوقراطى للحكم والاقتصاد المحتضر(٩٢). وتصر الولايات المتحدة فى الوقت نفسه على طريق "الإصلاح" وتحذر من البدائل الرهيبة – شيوعية كانت أو قومية – إذا لم يسد منطق الأسواق الحرة. ولهذا الغرض، وعلى المستوى الرسمى على الأقل زعمت الولايات المتحدة أن"الإصلاح" قد وضع القوى غير الديمقراطية فى روسيا فى وضع حرج، ولكنها تجاهلت إمكانية أن "الإصلاح" يشجع فعليا على انبعاث القومية أو الشيوعية المنبعثة من قلب الفقر ومن فشل طريق "حرية" السوق الذى تحتضنه الولايات المتحدة(٩٣).

الفصل الثالث

إجماع واشنطن

مع مطلع القرن الحادى والعشرين اتسع نطاق وعمق الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد الكوكبى. وتحولت الإجراءات الطارئة التى فُرضت على البلدان الأفقر أثناء الثمانينيات إلى طريق أرثوذكسى ثابت لـ "الإصلاح"، وبسرعة ثبت إجماع واشنطن أقدامه كطريق وحيد للتنمية، وكان الزخم الفكرى خلف هذا الإجماع صناعة أمريكية، واستند هذا فى التسعينيات إلى قرار سياسى من جانب الحكومة الأمريكية لتصدير نموذج "الإصلاح" إلى كل بقاع الأرض. وشوهت إدارة كلينتون أية ميول يسارية واندفعت نحو تحالف مكتمل النضوج تماما مع الأفراد والمؤسسات الأمريكية الفاحشة الثراء، وفى قلب الرئاسة الأمريكية برز وزير الخزانة روبرت روبين الذى قضى فى منصبه أربعة أعوام ونصف العام يعمل على كسر قبضة الرقابة على رأس المال فى الخارج وفتح كل سوق أجنبية للاستثمار والمضاربات الأمريكية سريعة التبخر.

وكان للأزمة المالية الآسيوية عامى (١٩٩٧ - ١٩٩٨) تأثير مثبط على ثورة كلينتون/ روبين إذ بدا أن هذه الأزمة تقدم دلائل وفيرة على عدم استقرار الترتيبات الجديدة. لقد تدفق رأس المال إلى ومن آسيا بمعدلات منذرة بالخطر، وتأكد أن تصرفات البورصة والمضاربين هى السبب الرئيسى للكارثة. وبالرغم من أن الولايات المتحدة قد اتهمت بعض الدول الآسيوية بالفساد، كان من الصعب - حين أخذ الأمريكيون فى ذهولهم يجمعون حطام "الحكايات الناجحة" الآسيوية - التمييز بين النشاط غير الشرعى الذى جاء نتيجة فرض طريق "الإصلاح الأمريكى" من ناحية، وجشع النخبة المحلية وإعلائها لشأن مصالحها الخاصة من ناحية أخرى. وعندما امتدت الأزمة

لتشمل "أسواقا ناشئة" أخرى مثل روسيا والبرازيل بدأ المعلقون الماليون يتحدثون عن ضعف وفوضى الاقتصاد الكوكبى الجديد، ومخاطر "الآثار الضارة" التى من شأنها تعظيم الانهيارات الإقليمية وتحويلها إلى كساد اقتصادى كوكبى. ونادى المسئولون بصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وحتى المضاربون بالعملة مثل چورچ سورس بالرقابة على رأس المال أو "بنية كوكبية جديدة" تحل محل إجماع واشنطن[٩٤].

بيد أن هذا الحماس للتغيير خمد إلى حد بعيد عام ١٩٩٩ وبدأ جنون السوق الحرة يستشرى مرة أخرى ، وهناك – على ضوء هذا التحول – أسباب معقولة لتصديق أن الأچندة الليبرالية الجديدة قد تتراجع فقط عند حدوث انهيار مالى كامل. فأولا: اعتاد المستثمرون الذين يدبرون مبالغ هائلة من النقود يتم توجيهها الآن إلى "الأسواق الناشئة" والمضاربة فى البورصة على العائدات العالية للمضاربات فى روسيا وأمريكا اللاتينية أو حتى فى أفريقيا. وتمتع وول ستريت فى الوقت نفسه بالفوائد غير المسبوقة من خدماته ، ومشاركته المعتادة فى هذا الكازينو الدولى. ولسوف تهدد "البنية الكوكبية" الجديدة – التى طالب البعض بأن تحل محل إجماع واشنطن – بالتأكيد هذه الفوائد إذا عمدت إلى تقليص المضاربة بالعملة والخصخصة أو إجمالا "الأدوات المالية" الجديدة الخطيرة التى منحت المضاربين من الولايات المتحدة مؤخرا فرصا أكبر على المقامرة والربح. وكان صندوق النقد الدولى عشية الأزمة الآسيوية، حين خرج الوضع فى تايلاند وروسيا والبرازيل عن التحكم، مجبرا على الحديث بتواضع أكثر عن الحاجة إلى "إصلاحات" جديدة، بيد أن عودة المضاربين والمستثمرين مباشرة بعد انهيار هذه الاقتصاديات جدد الكثير من ثقة (وغطرسة) حراس الاقتصاد الكوكبى الذين اتخذوا من واشنطن مقرا لهم. وكانت زيادة ديون هذه البلدان المكافحة، واستمرار الضعف المنهجى لاقتصادياتها التى "تم إصلاحها" أقل من أن يثنيهم عن تنظيم جولة جديدة من المضاربة فى هذه الأسواق الناشئة[٩٥].

والآن لا يكاد يكون هناك أمل فى أن تغير الولايات المتحدة نهجها الليبرالى الجديد. وهكذا تستمر الولايات المتحدة فى تعيين رئيس (أمريكى) للبنك الدولى بشكل أحادى الجانب، وتتطلع لدور أكثر نشاطًا فى عملية اختيار المدير المنتدب لصندوق النقد الدولى[٩٦]. أما تسلل الوول ستريت داخل الحزب الديمقراطى فشامل، ويقف الجمهوريون،

المعروفون تقليديا بتعاطفهم مع مصالح البزنس على أهبة الاستعداد للإمساك بعنان الأمور لو فشل آل جور فى أن يتولى الرئاسة بعد كلينتون فى انتخابات عام (٢٠٠٠)[٩٧]. أما الأمريكيون العاديون فهم لا يملكون ما يجعلهم يفرضون التغيير من أسفل. والكثير منهم مقتنع بأن هذه القضايا الاقتصادية الكبرى هى أمور مبهمة لا يمكن اختراقها، أو أنها حكر طبيعى على "خبراء" من أمثال روبين ولورانس صومرز. وربُط تهليل كلينتون لـ "الأسواق الحرة" الليبرالية الجديدة بفكرة أكثر تجريدية حول الحرية ، ولاقى ذلك نجاحا جيدا فى الولايات المتحدة. وعلى أرضية أفكار حماية التجارة والصناعة الوطنية احتجت نقابات العمال بشكل متكرر على التجارة الحرة منطلقة من أن التوسع فى عمل الشركات الأمريكية فى المكسيك أو أفريقيا سوف يؤدى إلى فائض فى البلاد. وللأسف فإن الانعزالية عادة ما تضعف المنطق الاقتصادى لهذه الحجة، مما يجبر قيادات العمال على التحالف مع "الشعبويين" من أقصى اليمين الذين كانوا ينظرون إلى كل من صندوق النقد الدولى والأمم المتحدة بالدرجة نفسها باعتبارهما شيطانين[٩٨]. وفى مواجهة هذه النغمة من الاحتجاج كان كلينتون يصف بسهولة سياسته بالمدروسة والمعتدلة، وكأن السبيل الوحيد أمام الأمريكيين لدعم التنمية الكوكبية هو استثمار أموالهم فى بورصة موزمبيق[٩٩].

وبالرغم من أن الصورة ما زالت غير واضحة فمن الممكن أن يكون صحيحا أن التفانى الأمريكى الغيور لليبرالية الجديدة قد عزز – مؤقتا على الأقل – الاقتصاد الأمريكى. وعمل كلينتون بشكل دءوب على صب مبالغ متزايدة من النقود فى البورصة الأمريكية التى شهدت صعوداً غير مسبوق فى مكاسبها فى الكثير من سنوات إدارته. ومع ذلك، وبرغم أن فوائد هذا الاتجاه المتفائل لا تتوزع بالتساوى فى المجتمع الأمريكى، فإن معدلات البطالة والتضخم والفائدة انخفضت نسبيا بشكل خاص أثناء الفترة الثانية لرئاسة كلينتون. وأحد الأسباب التى أمدت ارتفاع الأسعار بالحياة هو سياسة التحرير المالى فى الولايات المتحدة التى أفضت إلى موجة جديدة من صب النقود (التى سحبت من المعاشات والصناديق المشتركة .. إلخ) فى شرايين النظام المالى. والسبب الآخر قد يكون الدرجة العالية من الفوضى خارج الولايات المتحدة. ولذا عاد المستثمرون الأجانب إلى بورصة الأوراق المالية الأمريكية عندما أحبطتهم

"الأسواق الناشئة" مفترضين أن الأزمة الكوكبية واسعة النطاق قد تفضى فعلا إلى تحسن ملحوظ للاقتصاد الأمريكي على الأقل في المدى القصير(١٠٠).

وتنطبق الديناميكية نفسها على تجارة العملة. وبالرغم من أن الدولار - نظريا - سريع التأثر بهجوم المضاربات مثله في ذلك مثل البيزو أو الروبل الروسى ، إلا أن القوة الاقتصادية النسبية للولايات المتحدة كانت تردع إلى حد بعيد أى معتدين. وأكثر من ذلك كانت التطورات الجديدة توحى بأن الدولار سيظل قويا طوال السنوات القادمة. ولقد أعلنت بعض بلدان أوروبا عزمها على بيع جزء من احتياطى الذهب لديها لتمتلك شهادات دولارية تنتفع بها وقت الحاجة، واثقة بذلك من احتمالات نجاح الدولار وتقدمه في المدى المتوسط والبعيد أكثر من ثقتها في سعر سوق الذهب. وكان من الأرجح أن تحدث أزمة كوكبية كارثية حقيقية طويلة وشاملة خرقًا لمظهر القوة هذا، إلا أن أحداث عامى (١٩٩٧ - ١٩٩٨) أوحت بتقسيم اجتماعى راسخ للاقتصاد الكوكبى وبالتالى غياب مثل هذا السيناريو الكابوسى. ولسوف تتفاخر المجموعات النخبوية فى دول العالم بالاستقرار النسبى للعملات، بينما ستقع الأغلبية فريسة للمضاربة المكثفة والانهيارات المتعاقبة. وفى هذا الصدد يبدو السير الصارم لأوروبا نحو عملة موحدة أمرًا عاقلاً ، وقد يكون اليورو قادرا على تثبيت أقدامه فى الصف الأول (مع الدولار)، فى حين أن الفرنك أو الليرة قد تغرق مع البيزو والروبل إلى أسفل المراتب(١٠١).

وما يبدو مؤكدا فى كل هذا هو أن غالبية بلدان وشعوب العالم سوف تواصل تجرع المعاناة فى ظل" الإصلاح" الليبرالى الجديد بقيادة الولايات المتحدة. وإذا اختارت قبول " الإصلاح" فإن بوسعها توقع عصابات النهب على الطريقة الروسية والانهيار الاقتصادى الدورى الذى تؤدى إليه المضاربات المنحرفة، والاتكال على الشركات الأمريكية للحصول على السلع والعمل وحتى الخدمات العامة. أما إذا رفضت البلدان عرض"السوق الحرة" كطريق للتنمية، فستصبح لديها فرصة ضئيلة للحصول على النقود لتنفيذ خياراتها الخاصة للإصلاح الاقتصادى ، طالما أن الولايات المتحدة تبشر بمبدأ " التجارة لا المساعدة" وتضيق تعريفها للسياسات المقبولة لها على تلك التى يتضمنها قانون النمو والفرص الأفريقية. وعزاء البلدان النامية التى ترفض استجداءات ممثلى الشركات الأمريكية هو حقيقة أن التجارب الأخرى لن تستمر كثيراً.

وكما أعلن مسئول تنفيذى أمريكى بشكل مفعم بالأمل بعد الانهيار الروسى عام ١٩٩٨ وهو يتأمل الاحتمالات المستقبلية لشركته لصناعة الأمواس: " لا تنس أبدا، لا تزال هناك ٥٠ مليون سيدة لم يحلقن شعر سيقانهن"[١٠٢].

وفى يوليو عام ١٩٩٩ أثيرت ضجة كبيرة، فلقد استقال وزير الخزانة الأمريكى روبرت روبين من منصبه. وتم تكريم روبين باعتباره أنجح وزير فى التاريخ، وعاد إلى نيويورك[١٠٣]، وبعد ذلك بأسبوع ترك منصبه موظف آخر كان كلينتون قد اختاره هو السيد ج. برايان آتوود، وكان مديراً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعد أن خدم ستة أعوام[١٠٤]. وبينما كان روبين هو العقل المدبر لازدهار وول ستريت وتعاظم سوق السلع أخذ آتوود يراقب على مضض عملية تخريب ميزانية مؤسسة المساعدة الأمريكية (USAID) . وفى خطاب استقالته سلق آتوود بلسانه وزارة الخزانة وإدارة كلينتون بسبب " الأزمة" التى تسببوا فيها فيما يتعلق بالمساعدة والتنمية. وتبرم قائلا:"ليست هناك أموال لعمل أى شىء" وأطلق على ميزانية المساعدة لدى كلينتون صفة "الشائنة" و "المزحة". وأشار آتوود بإسهاب أكثر إلى الظلم المتنامى بين الأثرى والأفقر فى العالم مذكرا مشاهديه بأن عشرة بالمائة من سكان العالم سرعان ما سيتحكمون فى تسعين بالمائة من ثروات العالم، وأن صيغة "تجارة لا مساعدة" قد أغفلت حقيقة حاسمة خاصة بالبلدان الأفقر وهى أن :"هذه الأمم ببساطة قد لا تستطيع شراء أى شىء"[١٠٥].

وحظى رحيل روبين باهتمام من جانب أجهزة الإعلام الأمريكية أكبر بكثير من الاهتمام الذى حظى به رحيل آتوود، بيد أن حفنة من الناس لاحظت تزامن الحدثين ومغزى سيرة الرجلين المهنية التى تقف على طرفى نقيض من بعضهما البعض فى ظل كلينتون. وبدقة وصف چيم هوجلاند – فى موضوع له بالواشنطن بوست – المصير المعقد للرجلين قائلا:

"إن نهضة الخزانة على يد روبين ونهضة الأسواق المالية الأمريكية كوسائط ومصادر فذة للقوة فى هذه الإدارة من ناحية، وتراجع دعم المساعدات التنموية للبلدان الفقيرة من ناحية أخرى قد سارا متوازيين فى واشنطن. إن المسارين المختلفين للرجلين وللعالمين اللذين يمثلانهما يعدان تحولا مهما فى القيم هنا"[١٠٦].

وبالرغم من أن بيل كلينتون ظـل يغـزل على منـوال"الأسواق الحرة" و"تجارة لا مساعدة" سعيًا منه " لإضفاء وجه إنسانى على الاقتصاد الكوكبى"، فإن الفكرة السريعة التى نقدمها فى هذا الفصل تفترض العكس، أى أننا نرى أن الاقتصاد الكوكبى الآن هو أقل إنسانية وأقل رأفة وأقل استقراراً مما كان حتى منذ عقد مضى، وحدث هذا إلى حد بعيد بفضل جهود كليتنون وروبين. ونجمت عن هذا بالفعل نتائج كارثية على العديد من الشعوب الأفقر فى العالم، ويبدو أن هذه النتائج سوف تستمر. ولقد أنهى چيم هوجلاند مقاله المشار إليه سابقا حول الراحلين من المسئولين العموميين بصورة وصفية للمزاج الجديد فى العاصمة الأمريكية قائلاً :

"وبالنظر إلى نجاح روبين لا يتطلب الأمر عناء كبيراً لإدراك أن جزءًا كبيراً من دوره هنا هو إضفاء عقلنة رشيقة على جنون التملك عند البشر. لقد كان روبين رجل اللحظة لكلينتون. أما آتوود فقد كان صدى لعصر واشنطنى مختلف وبعيد جدا، عصر لم تكن العاصمة فيه قد أصبحت ملعبا للقيم المادية ومستنقعا أخلاقيا إلى هذا الحد".

وتشير الدلائل التى أوردناها – باستثناء التغيير العنيف للمسار أو الانهيار الكارثى للاقتصاد – إلى النموذج الصريح الذى سيستقر عليه الحال فى الأعوام القادمة، فلسوف تشكل الولايات المتحدة الاقتصاد الكوكبى فى القرن القادم مستخدمة خلطة العقلنة الرشيقة نفسها والانغماس فى الماديات والتخلى عن الأخلاق، وهو ما يحظى الآن بالإجماع فى واشنطن.

الهوامش

(١) ألقى هذا الخطاب فى كابيتول هيل بواشنطن فى ١٩/١/١٩٩٩ .

(٢) حول خطورة الأزمة الاقتصادية الكبرى انظر Michael D. Bordo. Claudia Goldin and Eugene N White, eds, The Defining Moment: The Great Depression and The American Economy in the Twentieth Century(Chicago: University of Chicago Press 1998), especially chapters 1-11-12.

(٣) انظر Daniel Yergi and Joseph Stanislav begin The Commanding Heights: The Battle between Government and Marketplace that is Remaking the Modern World, 2nd edition(New York: Simon &Schuster 1999) بما فى ذلك جهود الدول المتطورة لإعادة تشكيل الاقتصاد الكوكبى بعد الحرب العالمية الثانية، لتقييم خاص لعملية بريتون وودز ولهذه الشروط انظر: Barry Eichengreen, Globalizing Capital: A history of the International Monetary System(Princeton: Princeton University Press 1996) 93-102, Also essays in the first section of Orin Kirshner., The Bretton Woods-GATT System: Retrospect and Prospect after Fifty Years(Armonk, NY: M.E.Sharpe, 1999) and the essays in part one of Michael D. Bordo and Barry Eichengreen, eds, A Retrospect on the Bretton Woods System: Lessons for International Monetary Reform(Chicago: University of Chicago Press 1993).

(٤) لتحليل الدور المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية فى خلق بريتون وودز انظر: George Schild, Bretton Woods and Dumbaraton" American Economic and Political Postwar Planning in the summer of 1944(New York :St. Martin's Press, 1995) and Raymond Vernon, "The US Government at Bretton Woods and After", in Kirshner, ed., The Bretton Woods-GATT System, 52-69. ويفترض المؤلف (ص ٥٦) أنه بنهاية المؤتمر : " رسمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية خطا على الرمال ضد أى بند يفرض قيودا كبيرة على حريتها فى تبنى أية سياسة اقتصادية ترغب فى تبنيها فى المستقبل".

(٥) حول الدعاية العلنية والسرية الأمريكية فى إيطاليا وتمويل المخابرات المركزية الأمريكية للأحزاب اليمينية وأحزاب الوسط لمناهضة "الخطر" اليسارى، انظر James Miller, The United States and Italy 1940-1950: The Politics and Diplomacy of Stabilization (Chapell

Hill: University of North Carolina Press 1986), 248.James Miller, The United States and Italy 1940-1950: The Politics and Diplomacy of Stabilization(Chapell Hill: University of North Carolina Press 1986), 248. وحول النشاط المماثل للوكالة فى اليونان انظر: Lawrence S. Witter, American Intervention in Greece 1943-1949 (New York: Colombia University Press1982), 150-51، وكانت جهود الدعاية والتخطيط هذه مجرد بداية لسلسلة شاملة من مساع أوسع للحكومة الأمريكية لمساندة أحزاب الوسط واليمين فى البلدين.

(٦) تناول كل من Yergin and Stanislaw كينز باعتباره المؤثر الفكرى المحورى فى النظام الاقتصادى بعد الحرب، زاعمين أن نظريات كينز فى العقود ما بعد الحرب العالمية الثانية حول إدارة الحكومة لا يمكن مهاجمتها. انظر هنا: ". The Commanding Heights. 14 وحول دور كينز والحكومة البريطانية فى مؤتمر بريتون وودز انظر: John Ikenberry, "The Political Origins of Bretton Woods" Bordo and Eichengreen, eds, A Retrospective on the Bretton Woods System, 155-82.

(٧) يفترض كل من بارى إيتشنجرين وبيتر كينين أن:" التردى الكارثى(للاقتصاد) فى الثلاثينيات كشف – على نحو واضح – النقاب عن التكاليف الباهظة للفشل فى استحداث قواعد والتوصل إلى تفاهم وإلى بنى تنظيمية على حد سواء لترشيد سير السياسات الاقتصادية" انظر: Managing the World Economy under the Bretton Woods System" in P. B Kenen, ed., Managing the World Economy: Fifty Years after Bretton Woods(Washington, DC: Institute for International Economics, 1994) 3-57 at 11. ويعيد إيكنبرى نشر ملاحظات الاقتصادى الأمريكى ومخطط ما بعد الحرب جاكوب فينر الذى افترض أنه حل العصر الذى يرى فيه بسطاء الناس الحكومات "ملتزمة" بترشيد الاقتصاديات الوطنية لتنجو بها من الترديات أو الانهيارات المحتملة، انظر هنا: .The Political Origins of Bretton Woods", 163-4

(٨) لتقييم سياق مناقشات الجات انظر: Simon Reisman "The Birth of World Trading System: ITO and GATT, in Kirshner, ed., The Btretton Woods System-GATT System, 82-89. ويصور كل من Kenen و Eichengreen مشاريع مارشال – المشروطة بتخفيض الدول المتلقية للمعونة للتعريفة الجمركية والقيود على الاستيراد فى بلادها – فى كتابهما Managing the World Economy Under Bretton Woods System", 15-18."

(٩) يعتقد فرد بلوك وغيره من المؤرخين الاقتصاديين أن التجارة الحرة التى تقودها أمريكا – كبديل للقيادة المتعددة الأطراف – كانت نوعا من:" الرأسمالية الوطنية" التى تتميز بتحقيق تشغيل كامل للعمالة، فضلا عن سياسات اجتماعية تتسم بالتفانى لفكرة التجارة الدولية الحرة. ويلخص إيكنبرى هذه المواقف فى كتابه: The Political origins of Bretton Woods" 167-72

(١٠) بالطبع لم تكن الأغلبية العظمى من الأمم – الدول التى نعرفها اليوم ممثلة فى مؤتمر بريتون وودز، الذى عُقد قبل موجة التحرر من الاستعمار التى تمخضت عن تحرير" العالم النامى".

وعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالتنمية أكثر تعقيدا، وتشمل تأييدا للدول المصدرة للمنتجات الزراعية فى بعض الحالات، وتأييدا للتصنيع (بشكل خاص إذا كانت تقوده الاستثمارات الأمريكية) فى حالات أخرى. وفى معظم بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى - على الأقل - كانت الولايات المتحدة عادة ما تعارض نموذج إحلال التصنيع محل الواردات، إذ إن هذا النموذج هدد ملكيات الأرض وتصدير البضائع التى تقوم بها الشركات الأمريكية (فضلا عن رفض العديد من الصادرات الأمريكية). ولتقييم وجهات النظر الأمريكية المتغيرة حول التنمية انظر:
John Brohman, Popular Development : Rethinking the Theory and Practice of Development (Oxford: Blackwell 1996) Chapter 1-2

(١١) انظر : Eichengreen - Globalizing Capital, 120-35.

(١٢) حول قلب نظام محمد مصدق فى إيران على أيدى أمريكا انظر: Mary Ann Heiss, Empire and Nationhood: The United States, Great Britain and Iranian Oil, 1950-1954 (New York: Colombia University Press 1997) especially 135-66. ويقدم بييرو جليسيسيز تحليلا للصلات المكثفة بين شركة يونيتد فروت كومبانى (الأمريكية) والحكومة الأمريكية قبل انقلاب جواتيمالا فى كتابه : Shattered Hope: The Guatemalan and the United States, 1944-1954(Princeton University Press, 1991), 361-8. ولنقاش الانقلابات التى دبرتها المخابرات المركزية الأمريكية فى أمريكا اللاتينية والعلاقات الدافئة بين الشركات الأمريكية والحكومة الأمريكية انظر: John H. Coastsworth, Central America and the United States: The clients and the Colossus (New York: Macmillian, 1994) and Lars Schoultz, Beneath the United States: A history of US Policy Toward Latin America (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1998). ويحدد جوتسوورث،٨٤-٥ الأمر ببساطة قائلا:" لسنوات طويلة ظلت وزارة الخارجية الأمريكية تردد أن نظام أربينتس (الذى أطاحت به المخابرات المركزية الأمريكية عام ١٩٥٤) قد سقط بسبب الشيوعية والاتحاد السوفييتى، وأن سقوطه كان ثمرة ثورة شعبية قادها الشعب الجواتيمالى. ولم يكن أى من هذه التأكيدات صحيحاً".

(١٣) انظر Eichengreen Globalizing Capital, 109-13 and Robert Solomon, The International Monetary System 1945-1981(New York: Harpet&Row, 1982), 9-62.

(١٤) للتعرف إلى تقييم ساخر حول نهضة اليورودولار انظر W.P.Hogan and I.F. Pearce: The Incredible Eurodollar(London:George Allen&Unwin, 1982) وأشار بعض الاقتصاديين إلى أن سوق اليورودولار أكدت المظهر المخادع للرقابة الأمريكية على رأس المال، وربطوا بين الإبقاء على هذه الرقابة فى الولايات المتحدة الأمريكية وتضخم سوق اليورودولار فى لندن. وحول وجهة النظر هذه انظر Fed L. Block, The Origins of International Economic Disorder: A study of Study of United States International Monetary Policy from World War 11to the present(Berkeley: University of California Press 1977) ويبدو أن هذا يقلل من شأن مدى قبول الولايات المتحدة الأمريكية ضمنا أو حتى تشجيعها لسوق اليورودولار.

(١٥) انظر Eichengreen, Globalizing Capital, 128-34. See also Maurice Obstfeld and Alan M. Taylor," The Great Depression as a Watershed: International Capital Mobility over the long Run" in Bordo et al., eds, The Defining Moment, 353-402 at 391-3. ويفترض Fred Block أن الولايات المتحدة الأمريكية كان بوسعها صيانة نظام بريتون وودز بتقليص إنفاقها العسكرى (وكبح جماح مغامراتها العسكرية الخارجية)، ولكن المؤلف يعتقد أن هذا وضع للحصان خلف العربة:"فمن العبث تصور تخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن طموحاتها الكوكبية ببساطة لكى تعيش فى إطار قواعد نظام مالى دولى تشكل بهدف تحقيق هذه الطموحات" The Origins of International Economic Disorder. 163 .

(١٦) حول الأدوات المالية الجديدة وتزامن التعبئة الرأسمالية والمضاربة المدمرة انظر Eichengreen, Globalizing Capital, 136-7, Obstfeld an Taylor, "The Great Depression as Watershed" 394, Dilip K. Ghosh Oritz,"The Global Structure of Financial Markets, An Overview" in Ghosh and Oritz, eds, The Global structure of Financial Markets(London: Routledge, 1997), 1-14, and John Williamson, The Failure of World Monetary Reform 1971-1974(New York: New York University Press, 1977), 45-51.

(١٧) انظر Nicolas Ardito-Barletta "Managing Development and Transition", in Kenen ed., Managing the World Economy, 173-200

(١٨) يناقش Robert Devlin المقارنة غير الممكنة بين رأس المال القادم من العالم المتطور واقتراض الدول الفقيرة للأموال للمصلحة العامة. انظر فى هذا الصدد Dept and Crisis in Latin America: The Supply side of the Story (Princeton: Princeton University Press 1989)124 وللاطلاع على وجهة نظر حول التحول عن الدعم الحكومى للدول النامية إلى القروض الخاصة انظر James E. Mahon, Jr, Mobile Capital and Latin American Development (University Park: Pennsylvania State University Press1996) 29-57

(١٩) يجادل الكثير من المعلقين قائلين إن البنوك الرئيسية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا كانت مذنبة فى "اندفاعها نحو الإقراض": لقد غامروا بتسويق قروضهم فى البلدان النامية حتى عندما كانوا مدركين أن هناك إمكانية واضحة لدخول الدول المقترضة فى مصاعب فيما يتعلق بالوفاء بديونها. انظر فى هذا الصدد: William Darity, Jr., and L. Horn, The Loan Pushers: The Role of Commercial Banks in the International Debt Crisis (Cambridge, MA: Ballinger Publishing, 1988) See also Delvin,s in Dept and Crisis in Latin America 77-8 ويقول المؤلف هنا إن البنوك قدمت القروض لأسباب لم تكن "عقلانية" بالمعنى الاقتصادى ، بما فى ذلك الاستحواذ على حصص فى الأسواق واختراق أسواق جديدة والانخراط المتكرر فى ممارسات الغش والتزوير والفساد.

(٢٠) Delvin, in Dept and Crisis in Latin America, 38 هذا المرجع للتعرف على قائمة أكبر عشرة بنوك أمريكية وأرباحها الداخلية والخارجية ، وفى A Fate Worse Than Dept (London: Penguin, 1988) 30-46, Susan George تشن المؤلفة هجوما لاذعا على البنوك لعجزها عن تصور إقامة "تنمية" للبلدان الأفقر بدون تعظيم أرباحها الخاصة.

(٢١) وفى Steven Solomon, The Confidence Game: How Unelected Central Bankers Are Governing the Changed Global Economy(New York: Simon& Schuster, 1995) 196 يحدد المؤلف الدافع المباشر لازدهار عمليات الإقراض فى السبعينيات:" لماذا قدم رجال البنوك كل هذه القروض بكل هذا الاستخفاف؟ والإجابة المختصرة هى :الربح".

(٢٢) وحول إعلان المكسيك لإفلاسها ونشأة الأزمة الدولية للقروض انظر Robert Solomon, Money on the Move: The Revolution in International Finance Since 1980 (Princeton University Press, 1999) 34-40

(٢٣) ويعتقد روبرت صولومون أن القروض من كل البنوك الأمريكية فقط لعدد١٧ من أكبر الدول المقترضة بلغت أكثر من مائة وخمسين بالمائة من رءوس أموال هذه البنوك، وعند اتساع نطاق عدم القدرة على الوفاء بالديون بالإضافة إلى ركض أصحاب الودائع المحليين إلى البنوك، كان هناك احتمال حقيقى لانهيار النظام البنكى الأمريكى مع النتائج الكارثية لذلك على الاقتصاد الكوكبى. المرجع السابق ٣٩-٤٠ .

(٢٤) لتقييم رد فعل الحكومات والبنوك على أول الأحداث المثيرة للأزمة انظر: Joseph Kraft, The Mexican Rescue(New York: Group of Thirty, 1984. تم تسهيل عملية إعادة الجدولة وإشراك صندوق النقد الدولى بإقامة البنوك لنقابة تسليف كانت قد تأسست فى السبعينيات، انظر فى هذا الصدد Delvin, Dept and Crisis in .

(٢٥) لوجهة نظر أشمل حول تأثيرات "إعادة البناء" فى البلدان النامية انظر: Michel Chossudovsky, The Globalization of Poverty: Impacts of IMF and World Bank Reforms(London: Zed Books, 1997) and Brohman, Popular Development, 132-97. ، ولمعالجة مختصرة لإدارة ديون العالم النامى انظر: Robert Solomon, on the Move, 39-45.

(٢٦) يصف ستيفن صولومون المعركة بين البنوك الخاصة والبنوك المركزية / صندوق النقد الدولى قائلا إن البنوك الخاصة حاولت الضغط على صندوق النقد الدولى (وبالتالى حكومات العالم المتطور) لدفع ديون العالم النامى، وحاولت البنوك المركزية وصندوق النقد الدولى منع البنوك الخاصة من مفاقمة العجز عن الوفاء بالديون واتخاذ ذلك لأبعاد ضخمة، انظر هنا: The Confidence Game, 212-47 . ويرسم المؤلفان صورة للشبح الكابوسى لسيناريو الانهيار الاقتصادى الكوكبى الذى تلا أزمة المكسيك، انظر: Darrell Delamaide, Dept Shock: The Full Story of The World Credit Crisis (Garden City, NY: Doubleday, 1984) 6-28.

(٢٧) حول عدم قدرة الدول النامية على إعلان عجزها عن الوفاء بديونها انظر: Kraft, The Mexican Resue, 3-4 and George, A Fate Worse than Dept, 67-73.

(٢٨) انظر: Yergin and Stanislaw, The Commanding Heights, حيث يتناول المؤلفان التحول من مواقف المدرسة الكنزية إلى مواقف مدرسة شيكاغو، انظر أيضا تناولهما لملتون فريدمان ورفاقه من مدرسة شيكاغو فى نفس المرجع (ص١٤٥-٩). وعلى صفحات هذا الكتاب أُستخدم مصطلح" الليبرالية الجديدة" لوصف السياسات التى تفضل التجارة الحرة (وحرية حركة رأس المال) والرقابة الصارمة على الموارد المالية المعنية بخلق فرص العمل والرفاهية الاجتماعية وغير ذلك. و مع ذلك يجب هنا ملاحظة أن هذا المصطلح تم تعريفه بأشكال عديدة مختلفة ، وعادة ما كان يستخدم فى الثمانينيات لوصف سياسات مارجريت تاتشر ورونالد ريجان حول تخفيض الضريبة المحلية. انظر هنا الهامش القادم رقم ٣٠ لمناقشة تفصيلية حول مبادئ الليبرالية الجديدة.

(٢٩) فى تقييم التدفق الجديد لرءوس الأموال الخاصة إلى العالم النامى أشار كونى برت إلى أن:"الانتصار الوحيد للإستراتيجيات المحافظة المتعلقة بالديون يبدو وكأنه يكمن فى تحميل بعض مخاطر هذه الأزمة للصناديق الاستثمارية ، وصناديق معاشات التقاعد ، وحسابات تسديد الدين العام، أو على الجمهور بشكل عام". "Is the Dept Crisis Largely Over? A Critical Look at the Data of International Financial Institutions", in Richard M. Auty and John Toye, eds, Challenging the Orthodoxies (New York: St. Martins Press 1996) 23-38 at 37 . ولنظرة حول السياق العام للتدفق الرأسمالى الجديد للبلدان النامية انظر Solomon, Money on the Move, 113-19

(٣٠) صك هذه العبارة چون ويليامسون فى عرض له عام (١٩٩٠) لخص فيه أيضا عشر قواعد سياسية ضرورية للتنمية فى العالم الثالث هى: التنظيم المالى ، إعادة ترتيب الإنفاق العام، الإصلاح الضريبى، التحرير المالى، أسعار صرف تنافسية، التحرير التجارى، الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، التحرير من القيود والتنظيم وصيانة حقوق الملكية. انظر: What Washington Means By Policy Reform. ed., Latin America Adjustment: How Much Has Happened? (Washington, DC; Institute for International Economics, 1990), 7-38 . ولقد أجاب ويليامسون بدقة على الاتهام القائل بأن هذا "الإجماع" يرقى إلى "مانيفستو الليبرالية الجديدة" مؤكدا أن قواعده السياسية العشر لا تمثل تفويضا بفرض أدنى الضرائب أو الإلغاء الكامل للرقابة على رأس المال، انظر هنا: Welliamson, "Lowest Common Denominator or Neo-liberal Manifesto? The Polemics of the Washington Consensus", in Auty and Toye, eds, Challenging the Orthodoxies, 13-22 ومع ذلك فهو يعترف بأن هذا الإجماع يفتقر إلى "الكثير من البنود الرئيسية" وبشكل خاص تلك المتعلقة بالبعد الاجتماعى". وانتقلت إدارة بيل كلينتون فى هجومها على الرقابة على رأس المال نحو دعم الأسس الليبرالية الجديدة للإجماع.

(٣١) لتقييم متفائل حول التحرير المالي الأمريكي انظر: Yergin and Stanislaw, The Commanding Heights, 331-69 . ويقدم اثنان من الخبراء في مجال الإدارة من شركة ماكنزى أند كومباني، كتابا مبهرا يُسترشد به في كيفية صناعة النقود في الاقتصاد الكوكبي الجديد، انظر Lowell Bryan and Diana Farrell, Market Unbound: Unleashing Global Capitalism(New York: John Wiley and Sons, 1996 . ويصف المؤلفان على نحو شيق العملية التى "يجبر السوق خلالها الحكومات – شاءت أو أبت – على فتح اقتصادياتها". ويقدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نظرة أكثر واقعية حول الأسواق والأدوات المالية الجديدة، انظر هنا: UNDP, Human Development Report 1999 (New York: Oxford University Press for UNDP, 1999, 30.

(٣٢) يختتم بروهمان تحليله لتأثيرات"التعديلات" الليبرالية الجديدة على البلدان النامية بتقييم متشائم قائلا:" خلق الفرز المجتمعي إدراكا واسع النطاق لاحتكار الأقلية من النخبة لفوائد التنمية فى ظل(التعديلات الهيكلية) بينما أُجبرت الأغلبية الشعبية على تحمل نصيبها غير المتكافئ من التكاليف". انظر Popular Development, 172 .

(٣٣) لاحظت اليزابيث وينر عام (١٩٩٢) أن هناك فى المكسيك وحدها:" ما لا يقل عن ٤٢ طالب منح دراسية حكومية يعودون بعد الحصول على الدكتوراة من كبريات الجامعات الأمريكية ... ومباشرة يتولى معظمهم راية التحديث فى وزارات حكوماتهم" انظر هنا: "The Latin Revolution Has Ivy Roots" Business Weeks, 15 June 1992. See also David R. Francis, "Improving the World with Academic Advise", Christian Science Monitor, 5 June 1992.

(٣٤) انظر Yergin and Stanislaw, The Commanding Heights, 331-4 . حيث يبتهج المؤلفان بالقبول السريع لكلينتون بتراجع "الحكومة الكبيرة". ولقد ساهم هذان المؤلفان كثيرا فى النصر الانتخابى لبيل كلينتون فى الولايات المتحدة وتونى بلير فى بريطانيا، وكلاهما من المفترض أنه يمثل"الطريق الثالث" فى السياسات والذى يتجاوز الأطر القديمة لليمين واليسار. ويقدم ديك موريس، المستشار السابق لكلينتون فى الفترة (١٩٩٥–١٩٩٦) والذى ساعد فى إعداد رئيسه لانتخابات عام (١٩٩٦) بشكل رئيسى بتبنى معظم سياسات الحزب الجمهورى اليمينى المعارض، يقدم عن غير قصد أحد أكثر التقييمات واقعية فى هذا الصدد حين يقول:" إذا ما تجولت مباشرة على خط النار (الجمهورى) فسوف يقتلونك كل مرة، فليس لديهم خطة أخرى للعب، وليس لديهم سبيل آخر للانتصار. ولكن إذا سلكت طريقا غير مباشر خلف خطوطهم أو بجانبهم، أى إذا لم تقدم على رفع الضرائب، وإذا كنت حازما مع الجريمة وإذا أردت تعزيز الرفاهية، فعليك استخدام الجيش بفعالية وتقليص إنفاق الحكومة، هنا لن يكون بوسعهم قتلك". ولا يتوسع موريس فى شرح الافتراض الذى ترتعد منه الفرائص والخاص بأن على الرئيس"استخدام الجيش بفعالية" لكسب الانتخابات، بيد أن هذا المعنى واضح هنا، أى إذا تركت سياساتك (الحزبية) الخاصة وتبنيت سياسات خصومك – بوسعك ضربهم – انظر: Dick Morris, Behind the oval Office: Getting Reelected Against All Odds, second edition (Los Angeles: Renaissance Books, 1999) 317-18.

(٣٥) واشنطن تنسج خيوطها حول روبين فى وقت تعيينه، وتركز عادة على "شفقته المتأصلة" أو "وجدانه الاجتماعى" أكثر من ثروته الخاصة التى تقدر بمائة وخمس وعشرين مليون دولار أمريكى انظر هنا: Beth Belton, "Wall Streeter with a Heart Defies Stereotype", UAS Today, 3 March 1993.

(٣٦) Nicholas D. Kristoff and David E. Sanger, "How US Wooed Asia to Let Cash Flow in", New York Times, 16 February 1999 . عند مناقشة ثروة روبين مازح معاون وزير الخزانة أحد المراسلين قائلا إن ذبابة سنارة صيد السمك التى يملكها روبين" ربما تساوى أكثر مما يساويه منزلك".

(٣٧) يكتب جيمس رايزن تفصيلا عن النفوذ الشخصى لروبين منذ مطلع عام (١٩٩٣)، والذى أمن له مقعداً فى مجلس الأمن القومى، الهيئة التى ساعدت الرئيس فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، انظر هنا: James Risen, "Man to See is Clinton Aide Rubin", Los Angeles Times, 10 February 1993 . وحول عودة روبين النهائية لنيويورك لكى يترأس مجموعة المدينة انظر: Joseph Khan," Former Treasury Secretary Joins Leadership Triangle at Citigroup", 27 October 1999 ، وحول خريجى وول ستريت الآخرين فى مكتب كلينتون، و"الباب الدوار" الذى يربط بين "الديمقراطى الجديد" للبيت الأبيض ووول ستريت انظر: Laura M. Holson "White House Externs", New York Times, 3 February 1999 وتناقش جاجديش باواتى عام (١٩٩٨) الأمر قائلة إن:" مجمع وول ستريت-الخزانة" الذى تشكل من مسئولين عموميين فى الخدمة وخارجها مرتبطين بكبار المولين، قد أثر تأثيرا عميقا فى سياسات كلينتون. ولم يكن هذا "المجمع" قادراً على النظر أبعد كثيراً من مصالح وول ستريت الذى كان المجمع يضاهيه بخير العالم" انظر هنا: "The Capital Myth" Foreign Affairs 77, no, 3(1998):7-12 وكان يتم إغراء حتى مساعدى الرئاسة الذين كانت وظائفهم تكفل لهم دخولا عالية بإمكانية الحصول على عوائد أكبر من وول ستريت، وانتقل فيرنون جوردان المستشار السابق للرئيس كلينتون إلى وول ستريت فى أواخر عام (١٩٩٩) ليقبل وظيفة فى بنك لازارد فريرز للاستثمار. وساعد جوردن – الذى حظى بسمعة سيئة للغاية أثناء فضيحة لوينسكى الجنسية – إدارة كلينتون من موقع القوة والامتياز، جامعا بين مهامه الاستشارية ووظيفته فى شركة "متواضعة" تؤمن له" أكثر كثيراً" من مليون دولار فى العام. ويتأمل ستيفن هس من معهد بروكنجز فى أسباب انتقال الأخير للعمل فى بنك استثمارى قائلا:" بوسعى فقط أن أزعم أنه ذاهب للحصول على أموال أكثر ومتعة أكبر وليس لأنه لم يكن يحصل على مال كثير ومتعة كبيرة" انظر هنا: Patrick McGeehan, "A Clinton Advisor to join Lazard Freres". New York Times 1 December 1999.

(٣٨) حول وصف لتطور المكسيك فى أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات يؤكد على بشائر النجاح الاقتصادى انظر: Robert Solomon, The Transformation of the World Economy, 1980-1993(London: Macmillan, 1994), 187-96 . ونشر هذا الكتاب لصولومون مباشرة قبل أزمة البيزو، ومن ثم تراجع المؤلف فى كتابه التالى فى عام (١٩٩٩) بعنوان:

عن النبرة الحماسية فى كتابه السابق. ولاحظ كونيبرت رافر أن Money on the move المكسيك عام (١٩٩٤) كانت:" تتمتع بمعاملة مفضلة كدائن وأنها أبدت مؤشرات ممتازة فى مجال الوفاء بالدين" الأمر الذى يثبت ضعف هذا الجانب من عمل صندوق النقد الدولى وطرق التقييم لدى البنك: انظر 37 ,"?Is the Dept Crisis Largely Over" . أنظر: The Commanding Heights, 257-8 where Yergin and Stanislaw offer paeans to Apse and Salinas amidst details of their US training.

(٣٩) لتفسيرات عامة حول أزمة البيزو انظر: Sebastian Edwards and Moises Maim, eds, Mexico 1994: Anatomy of an Emerging Market Crash(Washington, DC: Carneigie Endowment for International Peace, 1997), Sebastian Edwards, Crisis and Reform in Latin America: From Despair to Hope(New York: Oxford University Press/World Bank, 1995), 295-302,Stephany Griffith-Jones, Global Capital Flows: Should They Be Regulated?(London: Macmillan, 1998), 100-136 and Jeremy Adelman, "Tequila Hangover: Latin America's Debt Crisis", Studies in Political Economy55(1998) 3-34 at 22-8 . ويعيد ديفيد هال نشر تنبؤات من مختلف بنوك وول ستريت عام (١٩٩٤) موضحا الفشل العام للضامنين والمستثمرين الأمريكيين فى توقع الأزمة، انظر: "The Markets and Mexico; The Supply Side of the Story", in Edwards and Naim, eds, Mexico 1994, 201-45.

(٤٠) حول التيسويونوص انظر: Robert Solomon, Money on the Move, 122-9

(٤١) ينقل ألبرت بيرى هذا الرقم من: "Forbes magazine in:" Confronting the Distribution Threat", in A. Berry, ed., Poverty, Economic Reform and Income Distribution in Latin America(boulder, CO: Lynne Rienner, 1998), 9-41 at 39.

(٤٢) حول تمكين نخبة البزنس المكسيكية انظر: Philip Oxhorn, "Is the Century of Corporatism Over? Neoliberalism and the Rise of Neopluralism" in Philip Oxhorn and Graciela Ducatenzeiler, eds, What Kind of Market? Latin America in the age of Neoliberalism(University Park: Pennsylvania State University Press, 1998), 227-39 and Alvaro Diaz,"New Development in Economic and Social Restructuring in Latin America", in William C. Smith and Roberto Patricio Korzeniewicz, eds, Political, Social and Economic Restructuring in Latin America (Miami: North-South Center Press, 1997), 37-56.

(٤٣) حول هروب رأس مال النخبة المحلية فى النصف الثانى من عام ١٩٩٤ انظر Solomon, Money on the Move, 123ff, Hale,:"The Markets and Mexico" 215 and Edwards, Crisis and Reform in Latin America, 299-300.

(٤٤) فى حديث صحفى له أجاب روبين على نحو غير مباشر على الافتراض القائل بأن الخزانة تدخلت فى المكسيك جزئيا لمساعدة الوول ستريت (بما فى ذلك أصدقاؤه القدامى فى جولدمان ساتشس)، قال روبين: " أنا حقيقة ليست لدى أية فكرة عما إذا كان للشركات هنا أى دخل. كل ما أعرفه أننا تدخلنا فى المكسيك للمساعدة على معالجة قضية اعتقدنا أنها غاية فى الأهمية لهذا البلد. ولا أعرف حقا ما هى مواقف الشركات"، انظر: Paul Starobin and Bruce Stokes,: "No Avoiding of Third World", National Journal, 1 April 1995.

(٤٥) انظر خطاب كلينتون عن حال الاتحاد فى الكابيتول هيل، واشنطن ٢٤ يناير ١٩٩٥

(٤٦) وقف الكثيرون من أعضاء الكونجرس، وبشكل خاص الجمهوريون ضد استخدام الأموال لمساعدة المكسيك فى حين يمكن استخدام هذه الأموال فى تطوير المناطق الأفقر من الولايات المتحدة، أو حتى فى مساعدة مقاطعات واشنطن وأورنج كاونتى وكاليفورنيا التى أفلست مؤخراً، انظر هنا الحوار الذى دار فى مجلس الشيوخ الأمريكى فى دورته الـ ١٠٤ "Foreign Trade Policy Relative to Bailout of Mexico" 19 January 1995 . وقدم ديفيد فوندرينك، النائب عن نورث كارولينا، تعليقه حول رجل الشارع فى ١ فبراير (١٩٩٥).

(٤٧) يقدم چورج جراهام تقييما تفصيليا لهذه العملية التى تلت نفور الكونجرس من الموافقة على ضمانات القروض، انظر هنا: George Graham et al., "Mexican Rescue" Financial Times, 16 February 1995 . وبالرغم من أن الدول الرئيسية المتطورة الأخرى قد أصدرت بيانا تؤكد فيه تأييدها لتقديم المساعدات المالية للمكسيك، فقد ارتأى مقال الفيننشيال تايمز أن هذه الدول لم تُستشر حول تفاصيل الخطة بالرغم من أنها تعد أكبر دعم مالى فى تاريخ صندوق النقد الدولى. ونوه أحد المسئولين الأوروبيين إلى أنه :"لم يكن هذا ببساطة مقبولا أن يذهب الرئيس كلينتون إلى الصحافة ويقول سيقوم الصندوق بعمل هذا وذاك، فنحن لسنا جمهوريات الموز". وبالطبع فهذا المسئول نفسه كان يمكن أن يكون أكثر انزعاجا لو بلغت الإملاءات الاقتصادية حد "جمهورية الموز"، ذلك الموضوع الذى سنتطرق إليه لاحقاً.

(٤٨) حول التقدير المشوش لوول ستريت للقضية المكسيكية انظر: Brett Fromson, "Rescue Package Provokes Disagreement on Wall Street", Washington Post, 16 Feb. 1995 . ويلخص كريستوفر والين التأثيرات الظالمة للغاية لهذا داخل المكسيك انظر: Christopher Whalen, "South of the Bailout, The $20Billion Rescue Plan Won't Help the Mexican People", Washington Post, 5 Feb. 1995, and Jorge Castaneda, "Mexico Circle of Misery', Foreign Affairs 75, no.4 (1996): 92-105.

(٤٩) كان تعيين أرمينيو فراجا، المسئول المالى السابق لچورج سيروس رئيسا للبنك المركزى البرازيلى آخر نموذج صارخ لهذه الحركة الحرة لرأس المال الفكرى. ولقد أشعل هذا جدلا عدائيا فى جلسة السماع المتعلقة بإقرار الأمر التى عُقدت فى مجلس الشيوخ البرازيلى رغم أن فراجا اغتصب المنصب الجديد فى نهاية المطاف، انظر هنا: Geoff Dyer and Richard Waters, "Brazil Picks Hedge-Fund Poacher as Economic Gamekeeper", Financial Times, 3 Feb. 1999: and Dyer ,"Brazilian Senators Grill New Bank Chief? Ibid, 27 Feb. 1999.

(٥٠) ergin and Stanislaw:" The Commanding Heights 259" يسترجع المؤلفان هنا مقولة زيديللو مفترضين أن الأطروحة كانت مغرية إلى حد بعيد بالنسبة لرئيس البنك المركزى المكسيكى حتى أنه استعان بخريج من رابطة إيفى (Ivy League) للعمل عنده.

(٥١) Robert 1. Robert, "Post-Clinton Africa: The Wait Begins" Christian Science Monitor, 7 April 1998.

(٥٢) انظر Gabriel Kolko: Confronting the Third World: United States Foreign Policy, 1945-1980(New York: Pantheon Books, 1988),111-16 and 240-47 ويناقش المؤلف هنا فكرة أن السياسة الأمريكية فى أفريقيا تطورت من تفويض شبه كامل من القارة لأوروبا فى الخمسينيات إلى برنامج نشط أكثر- يتألف من استغلال الموارد والتصدى للراديكالية - فى أواخر الستينيات وبعدها. وعندما اعتذر كلينتون أثناء رحلته فى أفريقيا عن الآثام الأمريكية أثناء الحرب الباردة، هاجم أحد الصحفيين الرئيس الأمريكى بسبب " ندمه الشديد" قائلا (فى إشارة إلى رئيس جنوب أفريقيا) إن: "الحل الوسط الأخلاقى الذى تبنته أمريكا أثناء الحرب الباردة كان - على أقل تقدير - مبرراً بقدر ما كان مبرراً الحل الوسط الذى تبناه مانديلا أثناء الحرب، وأن الشيوعية سببت معاناة أكثر وفرضت خطرا أكبر جدا على الإنسانية أكثر من الأبارتهايد". انظر Charles Krauthammer, "In Defense of "Our" Dictators", Washington Post, 5 April 1998.

(٥٣) لملخص عن مأزق أفريقيا انظر: E. Wayne Nafziger, The Debt Crisis in Africa (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1993), and Nikoi Kote-Nikoi, Beyond the New Orthodoxy: Africa's Debt and Development Crisis in Retrospect (Aldershot: Avebury, 1996).

(٥٤) لخلاصة حول الخطة الأصلية للبلدان الفقيرة الأكثر مديونية انظر: "How to Make Aid Work", Economist, 26 June 1999,and Michael Holman and Quentin Peel, "Too Much to Bear", Financial Times, 12/6/1999 . يرجع المؤلفان الصعوبات التى تواجهها موزمبيق حتى فى ظل مبادرة البلدان الفقيرة الأكثر مديونية إلى:" إن ما كان يجب أن يكون مثالاً نموذجيا على فوائد الصفقة الجديدة لأفقر الفقراء أصبح دليلاً صارخًا على أن الخطة غير مناسبة".

(٥٥) استخدمت هذه المنظمة (Jubilee 2000) شبكة عريضة جدا فى حملتها، وعملت على جذب أنصار غير متوقعين مثل الفنان المعروف بونو من فرقة الروك الموسيقية. بيد أن جهود بونو للانتصار على روبرت بارو الاقتصادى خريج هارفارد فى موضوع حل قضية الديون باءت بالفشل التام. وفى مقال غريب: "My Luncheon with Bono," Business Week, 12 July 1999 يروى بارو عن لقاء له مع بونو كانت فيه حجج الأخير المؤيدة لإسقاط الديون "أفضل مما توقعت" ولكنها لم تكن مقنعة بالقدر الكافى بالنسبة لبارو" لجعل موضوع حل قضية الديون على رأس قائمة سياسات دعم النمو فى الدول الفقيرة". وفى خاتمة دنيوية لهذا اللقاء بينهما، طلب بارو من

بونو أن يوقع على أسطوانات كمبيوتر لأبنائه، ومن ثم يلخص الأول ما تم إنجازه أثناء هذا النقاش فيما يتعلق بمصير الشعوب الأفقر فى أرجاء المعمورة قائلا:" وهكذا نجح هذا الغذاء بشكل واضح فى جعلى بطلا فى عيون أبنائى. فما هو الأهم من هذا؟"

(٥٦) لاقت حملة تخفيف عبء الديون رواجًا كبيرًا فى الولايات المتحدة وبشكل خاص فى أوروبا، انظر فى هذا الصدد: Diane Coyle, "Clamour to End the Third World Debt Gets Louder", Independent, 14 June 1999 . وانتقدت منظمة الأوكسفام شروط الاقتراح المعدل حول البلدان الفقيرة الأكثر مديونية والسرية التى تمت بها دراسة حكومات الدول المتطورة للموضوع كما قال ميخائيل هولمان ونانسى دون:" كان وزراء مجموعة السبع يتفاوضون بكل انفتاح "المحفل الماسونى" انظر هنا: Michael Holman and Nancy Dunne, "Debt Relief Plan "Painfully Inadequate", Financial Times, 16 June 1999 . وتأييد كلينتون فى نهاية المطاف – فى سبتمبر ١٩٩٩ – لبرنامج جوهرى أكثر لتخفيف الديون يدين بالفضل إلى حد كبير إلى جهود القائمين على حملات تخفيف عبء الديون، رغم أن هذا البرنامج كان مازال مرتهنا على نحو غير مريح بالكونجرس وبموافقة الدول المقترضة على مختلف الشروط الليبرالية الجديدة. انظر فى هذا الصدد: John Burgess," Clinton Pledges to Forgive Poor Nations "Debt", Washington Post, 30 September 1999 and Eric Schmitt, "House Passes Compromise Bill", New York Times, 6 November 1999 . لتقييم الحذر المستمر السائد فى أفريقيا من الفجوة بين الخطاب والنوايا الأمريكية انظر: Norimitsu Onishi, "US and Africa: Unfulfilled Promises and Skepticism", New York Times, 25 October 1999.

(٥٧) Martin Wolf, "The Debt Myths", Financial Times, 23 June 1999. Yergin and Stanislaw, The Commanding Heights, 385-6, يقدم المؤلفان مدخلاً قويا عن احتمالات نجاح الليبرالية الجديدة فى أفريقيا، حتى أن المؤلفين يفترضان أن "تقاليد التجارة الحرة" التى من شأنها التعجيل بالخصخصة وتراجع دور الحكومة فى أفريقيا كانت "موجودة بالفعل منذ فترة طويلة قبل المرحلة الاستعمارية ، وأنها عايشت كافة المصاعب وواجهت معارضة عنيدة، وظلت منذ ذلك الحين راسخة الأقدام".

(٥٨) انظر: Kate Dunn "Africa's Dreams Begin to Take Root", Christian Science Monitor, 1 April 1998.

(٥٩) لملخص لطيف حول خطة عام (١٩٩٨) انظر: Paul Magnusson and Dean Foust, "Don't Waste a Huge Opportunity in Africa', Business Week, 6 April 1998.

(٦٠) يجب علينا تعزيز الديمقراطية والسلام فى أفريقيا..بإصدار قانون النمو والفرص الأفريقية، بيل كلينتون، خطاب حال الاتحاد (١٩٩٩) .

(٦١) "دخلت نسخة عام (١٩٩٩) من قانون النمو والفرص الأفريقية إلى سجل الكونجرس تحت رقم HR 434 وصادق عليها مجلس النواب (فى ١٧ يوليو ١٩٩٩). وأبدى نيلسون مانديلا تحفظاته حول فقرة:" الأمن القومى أو مصالح السياسة الخارجية"، وأشار إلى أن هذا قد يؤدى

إلى اعتبار الاقتراح فى مجمله مرفوضا من جنوب أفريقيا. وكان مانديلا يخشى أن هذا الشرط قد يُستخدم للضغط على جنوب أفريقيا للتبرؤ من حلفائها فى كوبا وليبيا وأماكن أخرى. انظر هنا Anne Scales, "Mandela Lectures Clinton on Peace", Boston Globe, 28 March1998 .
والمشكلة مع بناء الأمن القومى - مثلها تماماً مثل مشكلة الالتزام المبهم لقانون النمو والفرص الأفريقية بحماية "حقوق العمال" فى أفريقيا أو وعده غير المفهوم بأن يأخذ بعين الاعتبار فقط الانتهاكات "الضخمة" لحقوق الإنسان- هى أن تفسير هذه الفقرات سيتحدد من جانب واحد هو الولايات المتحدة التى من المستبعد أن تنظر بعين الرضا لا إلى العلاقات المستقلة لجنوب أفريقيا مع "الدول المارقة" ولا إلى احتمال رفع النقابات لمطالب تتعرض للشركات أو المستثمرين الأمريكيين أو تتدخل فى عملياتهم .

(٦٢) لمعرفة المزيد حول تدفق الأموال إلى أفريقيا فى أواسط عام (١٩٩٨) بينما "الأسواق الناشئة" الأخرى فى العالم تغرق فى المضاربات المتهورة انظر: Sheel Kohli, " Africa Leads Emerging Markets", South China Morning Post, 16 August 1998.

(٦٣) أقر مجلس الشيوخ قانون النمو والفرص الأفريقية فى نوفمبر (١٩٩٩) انظر فى هذا الصدد:
Eric Schmitt, "Senate Passes Trade Bills for Caribbean and Africa", New York Times, 4 November 1999.

(٦٤) حول تخفيض المساعدات إلى أفريقيا انظر: Kurt Shillinger, "Carter, Others Say US Has Flatered in Africa" Boston Globe, *December 1999.

(٦٥) Randall Robinson and Ralph Nader, "A Forced March to Congress' Tune", Los Angeles Times, 11 March 1998.

(٦٦) بينما كانت تتم للمرة الأولى عام (١٩٩٨) مناقشة قانون النمو والفرص الأفريقية، لاحظ بوب هربرت - فى مقال له - الآثار الظالمة لبرامج الهيكلة القائمة لصندوق النقد الدولى، واستنكر احتمال توسيع إجراءات "التقشف" فى ظل إقرار قانون النمو والفرص الأفريقية "للتحرير"، وافترض هربرت أن الكثير من قيادات شبه الصحراء قد أبدت اهتماما بالقانون فقط لأنها تأمل فى أن تخفف الولايات المتحدة وشركاتها الكبرى معاناتها الاقتصادية.

(٦٧) جاكسون هو ابن چيسى چاكسون، الذى انحرف عن ماضيه الأكثر راديكالية فى فترة حكم كلينتون الثانية بادعائه على التوالى بأنه الطبيب النفسى لرئيسه أو أنه القس الذى يعترف أمامه. بيد أن چاكسون الابن كان ناقداً حادا للطريق الليبرالى لإدارة كلينتون. والقانون الذى قدمه چاكسون- القانون الأفريقى لحقوق الإنسان والفرص والشراكة والتمكين - كبديل لقانون النمو والفرص الأفريقية تضمن فقرات حول حماية العمل والبيئة والصحة العامة. وفى الجدل الدائر فى الكونجرس حول قانون النمو والفرص الأفريقية طرق چاكسون، وهو الأمريكى الأفريقى الأصل، نغمة مختلفة فى خضم المديح الواسع النطاق للقانون، مقدماً السياق التاريخى الأوسع للتجارة الأمريكية الأفريقية، وقال فى هذا الصدد: "منذ ثلاثمائة وثمانين عاماً مضت عمدت السياسة التجارية الأولى لأمتنا إلى إنزال ١٩ أفريقيا فى چامستون وفرچينيا.

ومنذ ذلك الوقت كافحت أمتنا ضد هذا الإرث المؤلم والصعب. وبلا شك فإن تأثيرات التجارة بعيدة المدى وعميقة الامتداد. ولأسباب عديدة فإن وجودى هنا ووجود ٣٣ مليون أمريكى آخر (يقصد الذين من أصل أفريقى) هو نتيجة لتلك السياسة التجارية الأفريقية الأولى لأمتنا...... وبعد قرون من الخوض فى الخطأ – عبر العبودية والاستغلال، كمخالب فى الحرب الباردة، وعبر الإهمال – أصبح الأمر يعتمد علينا الآن لكى نصحح هذه السياسة". من سجلات الكونجرس الجلسة ١٠٦، مجلس النواب (١٦ يوليو ١٩٩٩).

(٦٨) السيدة عضو الكونجرس هى شيلا چاكسون لى من تكساس التى تطلعت بأمل إلى شيفرون موبايل وبنك أوف أمريكا وماكدونالد وچنرال إليكتريك وآخرين للعثور على حلول لكارثة الإيدز فى أفريقيا. انظر المرجع السابق. ووفقا لتقرير التنمية البشرية عام (١٩٩٩) للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة تواجه تسع دول فى أفريقيا خسارة تبلغ سبعة عشر عاما فى عمر الإنسان بسبب مرض نقص المناعة "الإيدز" لتنقلب بذلك إنجازات العقود الحديثة رأسا على عقب.

(٦٩) للسياق العام لهذه الأحداث انظر Marshall I Goldman, Lost Opportunity: Why Economic Reforms in Russia Have Not Worked (New York: W.W Norton 1994) ، وانظر أيضا David Remnick, Resurrection: The Struggle For A New Russia, Second Edition (New York: Vintage 1998) . شكا كيسنجر مر الشكوى من "المقايضة الكبرى" التى كانت تضع مسئولية الصعوبات الاقتصادية المحتملة لروسيا على عاتق الولايات المتحدة، وقال فى هذا الصدد:" يجب على الغرب ألا يضع نفسه موضع من يضع شروطا مفروضة يمكن أن تسبب معاناة كبيرة يُلام بسببها الغرب" انظر مقال " ليس هناك وقت لـ "مقايضة كبرى" الواشنطن بوست (٩ يوليو ١٩٩١).

(٧٠) تروى جانن وديل تورط معهد هارفارد للتنمية الدولية فى روسيا، انظر Janine R. Wedel, Collision and Collusion: The Strange Case Of Western Aid To Eastern Europe 1989-1998(New York: St. Marin's Press 1998), 121-9. منحت الحكومة الأمريكية أعوام (١٩٩٢–١٩٩٦) لمعهد هارفارد للتنمية الدولية ٥٧,٧ مليون دولار.

(٧١) تطلق ويدل (Wedel) على الخبراء الأمريكيين تسمية "غلمان هارفارد" فى مقالتها عام (١٩٩٨) : "The Harvard Boys Do Russia" Nation, 1 June 1998 . ويستدعى هذا اللقب للذاكرة عصابة أخرى من"المصلحين الراديكاليين" ممن يسمون : "غلمان شيكاغو"، وهم مجموعة من الاقتصاديين من جامعة شيكاغو تشبعوا بأفكار ميلتون فريدمان الذى سافر إلى تشيلى بعد انقلاب عام ١٩٧٣ لمساعدة الجنرال أوغوستو بينوتشى على توطيد دعائم دكتاتوريته.

(٧٢) يصف أندرز أسلوند – أحد رفاق ساتشس فى فريق المساعدة الأمريكى إلى روسيا – برنامج "العلاج بالصدمة" فى مؤلفه:" How Russia Became a Market Economy (Washington, DC: Brookings Institution, 1995), 174-222، والمؤلف أميل إلى سياسة العلاج بواسطة "الصدمة" منه إلى سياسة تدريجية . انظر المرجع نفسه (ص ١٨٦–٧) وفى إشارته إلى مصادر مؤلفه (صفحة XI) شكر أندرز ساتشس لمساعدته، مؤكدا أنه" من بين المستشارين الغربيين لحكومة روسيا " كان ساتشس "القائد الفكرى الذى لا ينازعه أحد".

(٧٣) فى كتابها Collision and Collusion تتذكر ويدل عددا من النماذج المماثلة للعلاج بالصدمة ص ٢١ . وتنسب المؤلفة إلى ريزارد بوجاج، وهو اقتصادى من حزب التضامن البولندى، الخطاب الذى كانت خطابات ساتشس والتغطيات التليفزيونية فى أوروبا الشرقية تتعمد استخدامه فى مواجهة الاضطرابات الشعبية: " لقد تحدث بطريقة ناعمة وواثقة حتى أن الكثيرين من الناس كانوا ينظرون إليه وكأنهم يستمعون إلى الوحى المنزل". المرجع السابق ص ٤٨ .

(٧٤) حول التأثيرات الكارثية لـ"العلاج بالصدمة" انظر Goldman 94-121, and Richard Sakwa, Russian Policies and Soviety, Second Edtion (London : Routledge, 1996) (ص ٢٣٣–٤٠) وحول ظهور "عصابة تشوبايس" انظر:
Wedel, Collision and Collusion 125-6, 129-31.

(٧٥) اتهم بعض المعلقين تشوبايس بأنه متورط فى تخريب الخطة الأصلية للسوفييت الأعلى بجعل نمط الخصخصة أكثر قابلية للفساد. لتفسير تفصيلى عن معركة تشوبايس مع السوفييت الأعلى والظلم البين فى خطط تشوبايس للخصخصة السريعة انظر: Lynn D. Nelson and Irina Y. Kuzes, Radical Reform in Yeltsin's Russia: Political, Economic and Social Dimensions(Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1995) and M. Steven Fish, "The Roots and Remedies for Russian's Racket Economy" , in Stephen S. Cohen, Andrew Schwartz and John Zysman, eds, The Tunnel at the End of the Light: Privitization, Business Networks, and Economic Transformation in Russia (Berkely: Brie/ Kreisky Reform Project and University of California, 1998) 86-137.

(٧٦) لتفسير هذه القضية انظر: Anatol Lieven, Chechnya: Tombstone of Russian Power (New Haven: Yale University Press 1999) 172-81.

(٧٧) انظر : Chrystia Freeland, John Thornhill and Andrew Gowers, "Moscow's Group of Seven Financial Times 1 November 1999 . فى عام ١٩٩٧ زعم أندريه بيوتكوفسكى، رئيس مركز موسكو للدراسات الإستراتيجية أن" تشوبايس يؤمن بأنه ليس من المهم كيفية توزيع الملكية طالما أن أصحاب الملكية أخذوا فى الظهور " عن ليفن، تشتشنيا ١٧٦ .

(٧٨) رصدت جانن ويدل أنشطة "عصابة تشوبايس" فى مؤلفها: Collision and Collusion 131-9.

(٧٩) انظر : Joseph Stiglitz, "Whither Reform? Ten Years of the Transition" ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى للبنك الدولى حول اقتصاديات التنمية، واشنطن، DC, 28-30 April 1999 .

(٨٠) انتبه أندريه بيوتكوفسكى إلى أمل تشوبايس فى أن تصبح الفئات الأولجاركية مواطنين نشيطين اقتصاديا بعد إثرائهم:"أى بعد أن يحصلوا على نصيبهم من السرقة، وهكذا انتشرت هذه الحجة ، وسيبدأون فى تحويل جهودهم نحو رفع الإنتاجية". بيد أن بيوتكوفسكى لاحظ أن المكاسب السريعة من تحويل النقود خارج البلاد (وبشكل خاص إذا ما حصلت التجارة الداخلية على معلومات عن تحركات البنك المركزى الروسى وغير ذلك) من شأنها أيضا أن تروق

للنخب المالية ذات البيوتات فى أرجاء العالم، بالإضافة إلى "عبق هذا السبيل الخرافى للإثراء".
Lieven, Chechnya, 176.

(٨١) التعبير المبكر عن الحجة المضادة لساتشس وفريقه – بأنهم لم يسعوا للتعاون مع العلماء الروس المشاهير الذين درسوا فى هارفارد، وأنهم كانوا يعدون لتطبيق "إصلاح" بدون أية مراعاة مناسبة للاحتياجات الخاصة لروسيا – انظر Pedro-Pablo Kuczynski, What's Needed is Basic Development, Not Harvard Perscriptions", Washington Post 20 Oct. 1991 .
وافق ساتشس فى نهاية المطاف على الرأى القائل بأنه: "ما لم تقوض الأزمة الروسية الدعائم الاقتصادية الكلاسيكية لروسيا، لن تكون الإصلاحات الناجحة مضمونة" بما فى ذلك:" أراضى روسيا الممتدة الشاسعة وتاريخ قرون الحكم الأوتوقراطى الخالى من الملكية الخاصة".
انظر Lynnley Browing, "Russia Ills Shake Faith in Market Cure-Alls", Boston Globe, 23 August 1998 . المقتطفات الواردة هى صياغات جديدة وضعها براوننج عن لقاء له مع ساتشس).

(٨٢) للتعرف على نموذج أحدث لهذه "الحرب" المستمرة انظر خطاب كلينتون فى فندق جراند حياة بسان فرانسيسكو (٢٦ فبراير ١٩٩٩) :" الكثير من الأشياء على المحك اليوم فى روسيا، والتغلب على هذه التحديات كما فعلنا يكمن فى دراسة جذورها الممتدة فى أعوام الحرب الباردة. ليس هذا وقت الرضا عن الذات ولا هو وقت إغراق النفس بالتشاؤم".

(٨٣) على الرغم من أن چورچ بوش كان أقل اهتماما بتحذير نيكسون، إلا أن كلينتون كان يُعنى عناية دائمة بنصيحة نيكسون حول كيفية الإمساك بروسيا. القسم الأول من كتاب مونيكا كراولى (Nixon in Winter (New York: Random House 1998 يتناول تفصيلا آراء نيكسون فى التحول عن الشيوعية، انظر (ص ١٥٦–٨) للتعرف على ملخص لاهتماماته السياسية وقدرته على فهم النجاح المتنوع الذى حققاه فى واشنطن. ويفترض ديك موريس فى مؤلفه Behind the Oval Office (ص ٢٥٠) أن كلينتون تذكر نصيحة نيكسون فى معمعة إدارة الانتخابات الروسية الفاصلة عام (١٩٩٦):" أصبحت روسيا بالنسبة للسياسة الخارجية للرئيس ما كانت عليه كاليفورنيا بالنسبة لإستراتيجيته السياسية الداخلية، أى المكان الذى لا يستطيع تحمل فقدانه".

(٨٤) تؤكد الشهادة التى قدمها بيتى ستافريكيس فى الكونجرس إلى لجنة العلاقات الخارجية فى (٩ يونيو ١٩٩٩) هذا التخوف. وعندما كان ستافريكيس يصف الدعم الأمريكى لأناتولى تشوبايس وما كان يتردد عن أن تشوبايس كان متورطا فى المزيد من الفساد حول الانتخابات الرئاسية الروسية عام (١٩٩٦)، وضع ستافريكيس أنشطة تشوبايس فى السياق السياسى الأوسع قائلا: "وهذا الشخص، كما قال أحد المسئولين السابقين فى السفارة واحد من حفنة مصلحين لا يتورع عن سفك الدماء. وأنا أصدق هذا. فالهدف السياسى الأسمى هو ما يحركه، أما القانون فهو بالنسبة له عنصر مزعج يجب إزاحته من وقت لآخر. وللأسف أعتقد أن شخصيته هى من هذا النوع من الشخصيات التى تظل محتفظة بمكان لها حتى عندما تتحسن الأوضاع".

(٨٥) حول المزاعم المتعلقة بالأخطاء الرسمية فى تدخل هارفارد، انظر "Wedel, The Harvard Boys Do Russia" see also David L. Marcus, "US Halts Harvard Contract in Russia", Boston Globe, 21 May 1997, David Filipov and David L. Marcus, "Probe of Russian Work Shocks Harvard Advisor", Boston Globe, 25 May 1997 and Victoria Griffith and John Thornhill," Harvard Dons to Face Insider Trading Probe", Financial Times, 18 Jan. 1999.

(٨٦) حول نهضة الحرس القديم والتعريفات المختلفة للمصطلح فى التداول انظر: Sakwa, Russian Policies and society, 158-163 and Bertram Silverman and Murray Yanowitch, New Rich, New Poor, New Russia: Winner and Losers on the Russian Road to Capitalism(Armonk, NY: M.E Sharpe, 1997), 103-27. حول تفسير الجريمة المنظمة فى روسيا بعد السوفييتية انظر: Stephen Handelman, Comrade Criminal: Russia's New Mafiya (New Haven: Yale University Press, 1995) والمقالات المجموعة فى مؤلف Phil Williams, ed, Russian Organized Crime: The New Threat? (London: Frank Cass, 1997). حول المستويات المتدهورة للصحة والرفاهية الاجتماعية انظر: Nicolas Eberstadt, Russia: Too Sick to Matter? Policy Review 95(1995) 3-24. وحول الفقر انظر: Stiglitz, " Whither Reform" . والعلاقة بين الأزمة الاقتصادية لروسيا وأحداث عامى (١٩٩٥-١٩٩٦) فى الشيشان هى موضوع كتاب أناتول ليفين، انظر: Anatol Lieven's Chechnya: Tomb-stone of Russian Power . وحول الأساس السيكولوجى لهجوم عام (١٩٩٩) انظر: Michael Wines," Russia Pines for a New Savior: Victory", New York Times 21 Nov. 1999 . وحول الوحشية العسكرية لهذا الهجوم انظر: Michel R. Gordan," Russia Uses a Sledgehammer in Chechnya War this Time", New York Times, 8 Dec. 1999.

(٨٧) انظر: Martin Wolf, John Thornhill and Stephen Fidler," Meltdown", Financial Times, 28 Aug. 1998.

(٨٨) انظر: David E. Sanger, "IMF Backs $ 17 Billion For Russia", New York Times, 21 July 1998.

(٨٩) انظر: Kimberly Blanton," Perils of a Fast Buck", Boston Globe, 6 Sep. 1998 and Alexei Brayer,"Futurology and Risk", Financial Times, 4 Sep. 1998.

(٩٠) انظر: Sharon LaFraniere, "Russian Banks Served Selves First", Washington Post, 30 Sep. 1998 and Martin Wolf et al.,"Meltdown" . الأخير يقتبس من تقرير Credit Suisse First Boston Bank حول أزمة العملة التى جرت (فى أغسطس ١٩٩٨) فى روسيا، حيث يشير التقرير إلى أنه :" تبدو المحصلة الحالية أكثر وأكثر وكأن العشرة بلايين دولار التى ادخرت بإعادة بناء الدين قد نهبها ببساطة النظام البنكى وهربها خارج البلاد".

(٩١) انظر: David E. Sanger, "US Official Questions How Russia Used Loan", New York Times, 19 March 1999.

(٩٢) يقدر تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة لعام (١٩٩٩) أن اللامساواة فى روسيا قد تضاعفت فى الفترة بين (١٩٨٩ و ١٩٩٦).

(٩٣) يبدو أن الخط الرسمى لإدارة كلينتون يعزو مشاكل روسيا المستمرة إلى " الإرث السياسى للشيوعية". توضيحا لوجهة النظر هذه انظر خطاب نائب وزير الخارجية للشئون السياسية توماس بيكرنيج فى الاجتماع السنوى لعام (١٩٩٩) للجنة الثلاثية (واشنطن ١٥ مارس ١٩٩٩). يفترض بيتى ستافريكيس فى شهادته فى يونيو (١٩٩٩) أمام لجنة العلاقات الخارجية أن:"الولايات المتحدة والغرب قد لعبا دوراً مهما فى الوصول إلى الوضع المؤسف الحالى اليوم للشئون الروسية. ولا يرجع هذا فقط إلى إساءة إنفاق الاعتمادات المالية كما أعتقد، ولكنه أيضا يرجع إلى التصور الخاطئ لاتجاه التنمية الروسية". وفى شهادتها أمام نفس اللجنة حذرت باولا دوبريانسكى – مدير مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن – بقولها :" يبدو أن الكثيرين من الروس قد فقدوا الإحساس بأن الشيوعية وإرثها وأخطاء القيادات الروس بالمثل هى التى يجب أن تُلام على مـأزق موسكو الحالى. والأرجح هو أن معظم الروس ينظرون إلى الإصلاح والديمقراطية كأسباب لفشلهم، ويلومون الولايات المتحدة الأمريكية لأنها ابتلت الشعب الروسى بالبؤس والإذلال".

(٩٤) يبدو أن موجة القلق حول أسواق رأس المال الكوكبية المنفلتة العقال قد بلغت أوجها فى أواخر عام (١٩٩٨)، ومن ثم تراجعت بشكل ملحوظ بحلول شهر أبريل عام (١٩٩٩) وحول هذا الذعر من جانب الحكومات وصندوق النقد الدولى انظر: Louis Uchitelle, "A Crash Course in Economics: Rethinking What's Driving the Emerging Markets Crisis", New York Times , 29 Jan. 1999 . خطب نواب ميشيل كامديسوس، المدير المنتدب السابق لصندوق النقد الدولى، حول موضوع:" البنية الجديدة"، انظر فى هذا الصدد: Alassane D. Ouattara "Reforming the International Monetary System"- Academie de la Paix de la Securite Internationale, Paris, 6 March 1999, and Stanley Fischer, "Reforming the international Monetary System", قدم كمحاضرة لداڤيد فينش بملبرون فى (٩ نوفمبر ١٩٩٨). طالب چورچ سوروس بشكل من أشكال الرقابة على رأس المال فى: The Crisis of Global Capitalism(New York: Public Affairs 1998) لاحظ تعهد سوروس وباول فولكر وآخرين بتشكيل فريق، برعاية مجلس العلاقات الخارجية، – لـ" بحث البنية المالية الدولية الجديدة"، فى: ". In Brazil, the IMF Made Things Worse", Business Week, 1 Feb. 1999

(٩٥) عندما بدت الصعوبات الاقتصادية للبرازيل فى مطلع عام (١٩٩٩) أقل حدة مما تصور العديد من المستثمرين، بدأت الحكومة وصندوق النقد الدولى فى التقليل من شأن الحديث عن الرقابة على رأس المال والتراجع عن خطابهما السابق الأكثر يأسا. انظر فى هذا الصدد: David E. Sanger, "Rubin Proposes Modest Limits on Lending Risk", New York Times, 22 April 1999 and Michel Camdessus," Governments and Economic Development

in a Globalized World", address to the 32nd International General Meeting of the Pasific Basin Economic Council, Hong Kong, 17 May 1999 خـطـاب إلـى الاجتماع الدولى العام الـ ٣٢ للمجلس الاقتصادى لحوض الباسيفيك. وحول عودة المضاربين إلى"الأسـواق الناشـئـة" انظر: Wayne Arnold, "The Casino Effect in Asian Stock Markets" New York Times, 22 July 1999 ويلاحظ المؤلف أن المستثمرين الأمريكيين كانوا أكثر حذراً من العودة للأسواق الناشئة من غيرهم من المستثمرين غير الأمريكيين بشكل رئيسى بسبب انتعاش المضاربة فى سوق الأوراق المالية الأمريكية.

(٩٦) شجعت استقالة ميشيل كامديسوس، المدير المنتدب السابق لصندوق النقد الدولى (عام ١٩٩٩) كبار موظفى وزارة الخزانة الأمريكية على البحث عن بديل له يكون أكثر استجابة للمصالح الأمريكية. (مثلما أشار الوزير السابق للخزانة لدى كلينتون السيد لويد بنتسن بشكل محزن إلى كامديسوس قائلا:" اللعنة، حقا إنه عنيد، وأحيانًا عليك أن تضغط عليه بقوة لإتمام الأشياء") انظر: David E. Sanger, "Longtime IMF Director Resigns in Midterm", New York Times, 10 Nov. 1999.

(٩٧) حول احتمال الإهمال الكامل تقريباً لقضايا الاقتصاد العالمى فى سباق الانتخابات الرئاسية لعام (٢٠٠٠) انظر:"Robert L. Borosage," The Global Turning" Nation, 19 July 1999 . المنافس الوحيد الواضح لآل جور من المرشحين عن الحزب الديمقراطى للرئاسة كان بيل برادلى، الذى نظم بنفسه حملة قوية للتمويل من وول ستريت. وفى لمحة عن حياة برادلى، أقر داڤيد كورن بصحة أنه: " بوسع القائمين على وول ستريت والممولين - الذين مولوا بسخاء حملته الانتخابية السابقة والحالية - دعمه بوصفه القائد الثابت الجنان للاقتصاد الكوكبى". انظر: Bill Bradley: Can He Get Into the Game?", Nation, 5 July 1999.

(٩٨) حذر الرئيس الحالى للفيدرالية الأمريكية للعمل كونجرس المنظمات الصناعية من هذا الخطر فى خطاب (١٩٩٩). وبينما انصب خطابه على العجز التجارى الأمريكى الضخم ناشد اليمينى الأمريكى المشهور بات بوتشانن بقوله :" بوسعى أن أقول لك شيئا واحدا. نحن إما أن نتوصل إلى موازنة أكبر فى تجارتنا مع الصين-ومع العالم- أو سنقتات شعبوية كارهة للأجانب قد تجعل من بات بوتشانن يبدو مثل وودرو ويلسون". انظر: John J. Sweeney,"The Global Economy: The Need to Act خطاب أمام الاجتماع السنوى للجنة الثلاثية بواشنطن فى (١٤ مارس ١٩٩٩). أشار جايمس هوفا قائد اتحاد سائقى الشاحنات إلى "احترامه العميق" لبات بوتشانن أثناء احتجاجات ديسمبر (١٩٩٩) على اجتماع منظمة التجارة العالمية فى سياتل (لمعالجة مستفيضة عن هذه الاحتجاجات انظر مقدمة الكتاب) وتحدث هوفا مع بوتشانن عن حياة الريڤيرا" Rivera live", MSNBC, 29 Nov. 1999 .

(٩٩) كانت هناك مبادرة أكثر شراسة مهدت السبيل لصيغة كلينتون" تجارة وليس مساعدة" لعام ١٩٩٨، وقدم هذه المبادرة نائب وزير الخزانة آنذاك لورانس صومرز عام (١٩٩٧) عندما قدم صومرز تقريراً لأجهزة الإعلام الأمريكية فى واشنطن حول رحلته الأخيرة إلى أفريقيا جاء فيه: "ما أذهلنى هو أن رياحا جديدة تهب على أفريقيا ..إنها هناك فى التزكية التى قدمتها

إحدى الشركات الرئيسية لوول ستريت حول سندات الخزانة التى أصدرها عدد من الحكومات الأفريقية. إنها هناك فى استثمار المقاولين لأموال صندوق معاشات التقاعد الأمريكية فى البنى التحتية الأفريقية الخاصة... إنها هناك حيث زرت موزمبيق، التى تعد وفق بعض المعايير البلد الأفقر فى العالم، والتقيت هناك بالموردين المتنافسين للإنترنت إلى هذا البلد". انظر اللقاء الصحفى للارى صومرز، البيت الأبيض، واشنطن (١٧ يونيو ١٩٩٧). هذا فى حين يشير تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام (١٩٩٩) ص ١٤٨، إلى أن متوسط العمر فى موزمبيق هو ٤٥ عاماً وأن ٦٠٪ من السكان أميون، وأن ٧٠٪ من السكان لا يتلقون خدمات صحية. هذا بينما افتتحت بورصة للأوراق المالية فى موزمبيق (بعد سلسلة من التأجيلات) فى أكتوبر (١٩٩٩) وأشارت مجلة الإيكونوميست فى تغطية حماسية فى نهاية عام (١٩٩٩) إلى أن:" هذا لم يفض طبعا إلى ازدهار كل الناس بالتساوى. جرت على نحو جيد أمور الطبقة الوسطى الصغيرة نسبيا فى مابوتو... ويظل الموزمبيقيون فى الريف فقراء على نحو يثير الكآبة، عقود من الحرب الأهلية تراجعت بظروف المعيشة إلى العصر الحجرى" انظر الإيكونوميست (٤ ديسمبر ١٩٩٩).

(١٠٠) حول قوة أسعار أسهم البورصة الأمريكية فى سياق الكارثة المالية فى أرجاء العالم انظر: . Louis Uchitelle," The Perpetual-Motion Economy" New York Times 21 March 1999 ويشير تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام (١٩٩٩) ص٩٧، إلى أن "الأزمة الآسيوية" وتداعياتها فى أرجاء العالم كانت" العقبة الأسوأ عام الاقتصاد الكوكبى منذ الثلاثينيات، وتزامن وقوع هذه الأزمة فى ظل وجود اقتصاد أمريكى قوى للغاية ، لذا لم تتمكن الصعوبات الآسيوية من عرقلة مساره .

(١٠١) لمقارنة مفيدة بين المشاكل قصيرة المدى نسبيا للمملكة المتحدة التى تلت الإسراع بسحب الجنيه الإسترلينى من المصارف عام (١٩٩٢) من ناحية، والصعوبات الأشد وطأة التى شهدتها المكسيك بعد عام (١٩٩٥) من ناحية أخرى، انظر: Paul Kruman, "The Return of Depression Economics", Foreign Affairs 78, no. 1(1999): 56-74 . وحول التحرك فى اتجاه عملة أوروبية موحدة، والأمل فى أن يصبح اليورو منافسا للدولار، انظر : Solomon, Money on the move, 64" . ولقد أعلن صندوق النقد الدولى والمملكة المتحدة مؤخراً عن خطط لبيع كمية كبيرة من ودائع الذهب لديهما وامتلاك شهادات دولار ويورو فى احتياطيهما. لوجهات نظر حول مستقبل الدولار واليورو " كعملات احتياطية كوكبية" انظر: . Edward Luce," Bonded to a Bright Future" Financial Times, 14 June 1999

(١٠٢) يرد "وميض التفاؤل" هذا من إحدى "الشركات الأجنبية فولاذية الأعصاب" لها مصالح فى روسيا فى: "Russia's Attempts to Create a Proper Business Culture are Now in Ruins". Economist, 24 Oct. 1998 . وكما وضح خبير إدارى الأمر على نحو فاصل قائلا إن :" الشركات متعددة الجنسية تعلم أن الأسواق هناك مازالت فى حاجة إلى"الطلب" (عكس العرض فى قانون العرض والطلب ، المترجم) .

(١٠٣) حول رحيل روبين وخلافة نائبه لورانس صومرز له انظر: David Wessel,"Summers Break", Wall Street Journal, 13 May 1999.

(١٠٤) حـــول أوتوود انظر : Philip Shenon,"Departing Foreign Aid Chief Says Cuts Are Dangerous", New York Times, 6 July 1999.

(١٠٥) يقـتـبس چورج جـدا من خطاب أوتوود فى: "Retiring AID Head Vents Frustration", associated Press, 29 June 1999 . وقام أوتوود بتنقيح هذه المادة فى شكل افتتاحية للصحيفة تنتقد بقسوة شعار" تجارة وليس مساعدة" انظر صحيفة الكريستيان مونيتور (٦ يوليو ١٩٩٩).

(١٠٦) انظر: Jim Hoagland, "Glory vs. Obscurity in the Clinton Era", Washington Post, 8 July 1999.

الباب الثانى

الولايات المتحدة والمجتمع الدولى

"أنتم تعلمون أن أمة فى التاريخ لم تحظ بفرصة ومسئولية
كتلك التى نحظى بها الآن لتشكيل عالم أكثر سلاما
وأكثر أمنا وأكثر حرية".
ويليام جيفرسون كلينتون، خطاب حال الأمة عام ١٩٩٩[١]

تنطوى العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقى العالم على مفارقة عميقة ؛ فالولايات المتحدة كانت القوة العسكرية والاقتصادية المتفوقة منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل ، وطورت وحددت بدقة قدراتها على التحرك لخدمة مصالحها الخاصة فى أرجاء العالم من ناحية، ومن ناحية أخرى سعى صانعو السياسية الأمريكية دوما للترويج لتحركاتهم هذه باعتبارها غيرية أو مكرسة لخير الأمم الأخرى تماما مثلما هى مكرسة لخير الولايات المتحدة الأمريكية. واستمر هذا التناقض الأساسى – بين السعى الدءوب لخدمة المصالح الأمريكية وتقديم هذه المصالح باعتبارها كونية – أمراً يميز السياسة الخارجية الأمريكية، واستمر هذا التناقض أيضا فى وضع عثرات أمام مصداقية النوايا الأمريكية وأمام علاقات الولايات المتحدة بالبلدان الأخرى على حد سواء.

وفى هذا الباب سوف أركز على العلاقات الدبلوماسية والقانونية والسياسية بين الولايات المتحدة وباقى العالم، وبشكل خاص علاقات الولايات المتحدة بالمؤسسات والاتفاقيات الدولية المختلفة التى تمثل مصدراً للإزعاج للولايات المتحدة.

فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تتفاخر بالتزامها الخطابى الهائل بالمُثل الكونية للسلام والعدالة وحقوق الإنسان، فإن السجل الأمريكى فى هذه القضايا يرقد بعيدا خلف الوعود، والهوة الواقعة بين الخطاب والفعل كانت واضحة بشكل خاص فى ظل إدارة كلينتون التى قدمت اقتراحات والتزامات سياسية عديدة كانت عادة ما تتحول إلى تسويات للتوصل لحلول وسط، أو يتم التخلى عنها عندما توضع على محك الأفعال. وبالرغم من أن خطابات كلينتون كانت تشير إلى التعددية والكونية الجديدة بين الأمم فى القرن الحادى والعشرين، فقد فشلت أفعاله فى كبح جماح العنفوان الأمريكى، أو وضع مصالح باقى العالم موضع التساوى مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

فى القسم الأول من هذا الباب أود فحص فكرة "المجتمع الدولى"، أى تلك المجموعة من الأمم التى تحترم القوانين نفسها وتقر بوجود مصلحة مشتركة فيما بينها. ولسوف أبرهن على أن الولايات المتحدة تراهن رهانا كبيرا على فكرة هذا "المجتمع"، بيد أنها وجدت أنه من الصعوبة التقيد بقواعده ومعاهداته. والعلاقات الأمريكية الصعبة مع الأمم المتحدة خير دليل على هذا، ولقد كشفت الجهود الأخيرة لوضع معايير دولية حول الألغام الأرضية والقانون الجنائى الدولى النفور الأمريكى أيضا من قواعد المجتمع الكوكبى. وفى القسم الثانى أفحص الموقف الأمريكى المتغير من حفظ السلام ومسئوليات "المجتمع الدولى" فى تهدئة أو منع النزاع والمعاناة فى أرجاء العالم. ولقد أظهرت الأحداث فى الصومال ورواندا والبوسنة منذ عام ١٩٩٢ الثمن الإنسانى الفادح للازدواجية الأمريكية تجاه قواعد المجتمع الدولى. إن الولايات المتحدة لا تلزم نفسها بالقدر الكافى بحل النزاعات فى أرجاء العالم، ولكنها فى الوقت نفسه تصر إلى أقصى درجة على تحقيق أهدافها الكوكبية الخاصة، إلى حد أنها لا تسمح للأمم الأخرى، أو حتى الأمم المتحدة بالانخراط فى حل هذه النزاعات بدلا منها. والنتيجة كانت سلسلة من الفوضى والتدخلات الملتبسة، وأيضا نوع من التخلى الدولى عن مسئوليات الدول إزاء هذه الأحداث، الأمر الذى سمح بأن تتخذ أحداث التقتيل فى رواندا عام ١٩٩٤ نطاق الإبادة الجماعية. وفى الختام استخدم قضية الحفاظ على السلام للعودة لموضوع العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة ولوصف كل من الوضع الخطير لتلك العلاقات فى نهاية القرن، ونتائجها المحتملة على المستقبل.

الفصل الأول

تعريف "المجتمع الدولي"

الولايات المتحدة والأمم المتحدة

حاولت أمم العالم طوال القرن العشرين الإبقاء على منتدى عالمي لحل النزاعات، وتوضيح القوانين والمعايير الكوكبية. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى أسس السياسيون الأوروبيون والأمريكيون عصبة الأمم لدرء خطر اندلاع حرب أخرى كبرى. بيد أن الكونجرس الأمريكي رفض إقرار خطة إنشاء العصبة، واضطرت العصبة للعمل بدون العضوية والدعم الأمريكيين. وأثناء الحرب العالمية الثانية وضع فرانكلين روزفلت الأساس لهيئة تخلف العصبة من شأنها إبراز دور الولايات المتحدة في وضعه "الصحيح". ولسوف تستقر الأمم المتحدة الجديدة التي تأسست في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ بمقر دائم لها في الولايات المتحدة، وسوف تحصل على الدعم المالي والسياسي من الحكومة الأمريكية(٢).

وبالرغم من أن الولايات المتحدة اقتنعت بالحاجة إلى الأمم المتحدة كان توزيع السلطة داخل المنظمة الدولية موضوعا خلافيا مستمرا. وإذا كانت مصالح الدول قد عُوملت بالقدر نفسه من المساواة؛ لكانت الأمم المتحدة الجديدة قد عملت بنظام أمة واحدة / صوت واحد ، الأمر الذي من شأنه أن يتعامل مع الولايات المتحدة بدون تمييز عن أية قوة أخرى. وإذا حدث العكس، أي أن يحدد ثقل سكان أي بلد نفوذ هذا البلد في التصويت على القرارات لكانت الولايات المتحدة قد استمتعت بنفوذ أكبر من دول أوروبا، ولكن أقل من الصين أو روسيا. ففي عام ١٩٤٥ لم تكن الولايات المتحدة أكثر بلدان العالم من حيث تعداد السكان ولكنها كانت أكثرهم قوة. وكان التحدي الماثل

أمام مؤسسى الأمم المتحدة هو التكيف مع هذا الخلل فى توازن القوة داخل نظام التصويت يبدو أنه ديمقراطى أو على الأقل عادل. وتوصلوا إلى حل بارع هو تقسيم الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة، وتعمل بنظام بلد واحد - صوت واحد، ومجلس الأمن الذى يضم أعضاء دائمين (لهم حق الڤيتو على الاقتراحات) وأعضاء مؤقتين يتناوبون العضوية فيما بينهم. ولسوف تظهر الجمعية العامة على هذا النحو باعتبارها المنتدى الديمقراطى فيما يحافظ مجلس الأمن على حقوق الامتياز للقوة الأمريكية[٣].

وأخذًا بعين الاعتبار لموجة تفكيك الاستعمار فى الأربعينيات والخمسينيات تعمقت المسافة بين مجلس الأمن والجمعية العامة بشكل كبير. فقد أصبحت مجموعة الخمسين دولة من الأعضاء الأصليين مائة وعشرين دولة فى أواسط الستينيات؛ لذا تضاءل النفوذ الأمريكى فى الجمعية العامة. فى الوقت نفسه وطد مجلس الأمن أقدامه بسرعة كأقوى ذراع للأمم المتحدة. وأعطت الجمعية العامة الدول الأصغر - وبشكل خاص الدول النامية المتحررة حديثا - الفرصة للتعبير عن مواقفها من الأحداث العالمية. بيد أن قرارات الجمعية العامة لم تكن ملزمة وافتقرت إلى أى أدوات لتنفيذها. فقد توافق أمم العالم بأغلبية كبيرة على مسار للعمل، لكن الجمعية العامة لا تملك الأدوات لتنفيذه بالمعنى الحقيقى[٤]. هذا فى حين يملك مجلس الأمن حق استخدام القوة، ولكنه أولا يجب أن يتوصل إلى إجماع بين القوى الرئيسية حول ما إذا كانت العملية مرغوبة أو لا. وبوسع أى من الأعضاء الخمسة الدائمين للمجلس-الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا والصين - أن يرفض أى اقتراح باستخدام الڤيتو من طرف واحد، الأمر الذى يبتسر إلى حد بعيد قوة المجلس والتزاماته ككل[٥].

وفى العقود التى تلت عام ١٩٤٥ حول أصحاب حق الڤيتو - الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن - المجلس إلى كيان تكاد لا تكون له علاقة بموضوعه. وبينما اشتدت المعركة الأيديولوجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتى لتتخذ شكل الحرب الباردة، كانت جهود كل بلد لاستخدام الأمم المتحدة تواجه بخطر الڤيتو من البلد الآخر[٦]. وتراجعت بسرعة الآمال التى تلت الحرب العالمية فى إمكانية التوصل إلى اتفاقيات جماعية ، وفى سيادة روح جديدة من التعاون؛ ليحل محلها المنطق الرافض لعالم القطب الواحد. ومن المنظور الأمريكى تقلص بالفعل الحديث عن "المجتمع الدولى"،

وبدلا من ذلك أخذ الرؤساء الأمريكيون يشيرون إلى اعتماد تعريفهم للسياسة الدولية على الطموحات الطغيانية للاتحاد السوفييتي، وينظرون إلى الاتحاد السوفييتي ومن لف لفه باعتباره " إمبراطورية الشر" التى تحلق فوق"العالم الحر" المقاوم للزحف الشيوعي. وبالرغم من أن الأمم المتحدة استمرت تعمل، فقد أفضى هذا النزاع الضخم إلى تنحيتها جانبًا إلى حد بعيد، وعدم تمكنها من تقديم شيء يذكر لتأكيد رسالتها الأصلية الخاصة بتعزيز مصالح كافة الأمم، وليس فقط الأقوى منها[٧].

وعندما تحلل الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ بدا أن بوسع الأمم المتحدة أخيرا أن تظهر بعد خسوفها الطويل. فقد اختفى فجأة التناقض المتوقع حدوثه دوما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، وبدا من الأرجح أن تخمد نيران الحروب بالنيابة التى اندلعت فى الدول النامية بتوجيه أمريكي أو روسى[٨]. ووعد الرؤساء الأمريكيون - على الأقل على صعيد الخطابات - بعصر جديد من الإيمان و التعاون والصداقة بين الأمم. وقاد چورج بوش الولايات المتحدة إلى حرب مع صدام حسين برعاية الأمم المتحدة عام ١٩٩١ معلنا فى خطاب النصر أن الجهود الجماعية ضد العراق تبشر بحلول "نظام عالمى جديد"[٩]. وذهب بيل كلينتون، بينما كان منخرطًا فى حملته الانتخابية لخلافة بوش عام ١٩٩٢ إلى أبعد من ذلك فيما يتعلق برؤيته لهذا النظام الجديد مقترحا تعزيز وضع الأمم المتحدة، وإقامة وحدات من فرق خاصة لها لتتحرك بسرعة فى مواجهة النزاعات فى أرجاء الكوكب[١٠]. ومع تعيين السياسى المصرى بطرس بطرس غالى سكرتيرا عاما جديداً للأمم المتحدة عام ١٩٩١ ، وتفويضه للقيام بإصلاحها، بدا وكأن الأمم المتحدة تتأهب لفترة بعث لأهمية دورها فى الشئون الدولية[١١].

مشكلتان رئيسيتان مزقتا هذه الصورة : أولا أن الولايات المتحدة احتفظت بقوتها ونفوذها الهائلين حتى مع نهاية الحرب الباردة، وفى الحقيقة فقد زادت هيمنة الولايات المتحدة فى ظل غياب الثقل السوفييتى الموازى. وبالرغم من أن هذا الغياب جعل من الأسهل على مجلس الأمن الحصول على تفويض بالتحرك، إلا أن خطر تطابق المصالح الأمريكية مع المصالح الكوكبية قد تزايد طردا. وأصبحت الأمم المتحدة أيضا تعتمد أكثر على إخلاص القيادات الأمريكية للمنظمة ووعود تلك القيادات بسياسة خارجية

أمريكية تعتمد مبادئ الإيمان بالحاجة للتعاون والصداقة بين الأمم . وكانت الولايات المتحدة قادرة على ممارسة تأثير اقتصادى فى روسيا والصين فى التسعينيات لضمان قبولهما لعمليات الأمم المتحدة التى تحظى بالتأييد الأمريكى، ولكن يغيب من ناحية أخرى أى توازن لهذا النفوذ الأمريكى داخل المنظمة إذ لا يملك أى بلد آخر القوة السياسية أو الاقتصادية لإجبار أمريكا على القبول بأنشطة الأمم المتحدة التى لا تمثل فائدة واضحة للحكومة الأمريكية. وكما سنرى وضع غياب التوازن الأمم المتحدة تحت رحمة السياسيين الأمريكيين، وأحياناً حتى تحت رحمة المشهد السياسى الأمريكى الداخلى(١٢).

وتنبع الصعوبة الثانية من الأولى. إذ بينما تستخدم الولايات المتحدة منظمة الأمم المتحدة عادة للدفع بمصالحها الخاصة للأمام فإنها عمليا تهمش جهود البلدان الأخرى نحو أى تحرك فعال بدون الدعم الأمريكى. وتسعد الولايات المتحدة برؤية أمم متحدة قوية إذا كان هذا الكيان الجماعى موجها لخدمة أهداف مشابهة للأعمال الأمريكية المخزية مثل عقوبات الأمم المتحدة ضد معمر القذافى، أو حملة الأمم المتحدة ضد صدام حسين التى أثبتت بجدارة أنها تحركات مقبولة لصانعى السياسة الأمريكية. فى حين أن فكرة تحرك الأمم المتحدة فى مناطق أكثر التباسا من حيث تلبيتها للمصالح الأمريكية قد أربكت، بل وعادة ما أغضبت الولايات المتحدة. ولقد أثارت الجهود الفاشلة للأمم المتحدة للحفاظ على السلام فى رواندا والبوسنة، وجهود الأمم المتحدة لتأسيس المحكمة الجنائية الدولية أسئلة جوهرية: هل الولايات المتحدة مستعدة للسماح للأمم المتحدة بالتطور والنجاح بدون استحسان الولايات المتحدة لما تقوم به؟ تفترض الأحداث الأخيرة أن الإجابة هى لا(١٣).

تزامنت رئاسة بطرس بطرس غالى للأمم المتحدة مع هذه اللحظة من إعادة الاصطفاف بعد الحرب الباردة، ومصير بطرس غالى مؤشر مفيد لفهم الموقف الأمريكى من الأمم المتحدة. ففى بداية فترة رئاسته للأمم المتحدة كان بطرس غالى مقتنعا بالحاجة إلى الحفاظ على الولايات المتحدة فى القلب من الأمم المتحدة. وفى مذكراته حول خبرته بالأمم المتحدة يتذكر بطرس غالى اعترافه الصريح – مباشرة قبل تسلمه لمهام منصبه – لمسئول أمريكى:" بدون الدعم الأمريكى سوف تصاب الأمم المتحدة بالشلل"(١٤).

ولكن بطرس غالى مع مباشرته لمسئولياته أدرك أن رغبته فى الالتزام الشديد بالسياسة الأمريكية قُوبلت بالاستبداد والازدراء المتكرر الذى تبديه الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة. وطالبت الحكومة الأمريكية - وبشكل خاص الكونجرس فى المقام الأول - بتغييرات جوهرية فى بنية الأمم المتحدة وترتيباتها فيما يتعلق بالتمويل. وبالرغم من أن وعود حملة كلينتون الانتخابية عام ١٩٩٢ تضمنت دورا طليعيا أكبر للمنظمة، إلا أن الرئيس الأمريكى الجديد سرعان ما أوضح تفضيله لتقليص الجهاز الإدارى للأمم المتحدة. وأعلن الكونجرس الأمريكى عن تخفيضه لمستوى المساهمات الأمريكية فى الأمم المتحدة، محبطاً بذلك الدول الأفقر التى شعرت أن الأمة الأغنى فى العالم يجب أن تتحمل العبء المتساوى مع ثرائها هذا فى الإنفاق على الأمم المتحدة[١٥].

وشهدت قضايا إصلاح وتمويل الأمم المتحدة مزيدا من التعقد بالعجز المحرج للولايات المتحدة عن دفع مستحقاتها للأمم المتحدة. وطوال رئاسة بيل كلينتون انزلقت الولايات المتحدة أكثر فى التأخر عن دفع مستحقاتها ومتأخراتها. وكانت تدفع فقط الحد الأدنى للحفاظ على مقعدها فى الجمعية العامة. وبحلول عام ١٩٩٩ بلغ الدين الأمريكى أكثر من ١,٦ بليون دولار، فى حين كانت الأمم المتحدة فى ذلك الوقت تعانى من وطأة أزمة مالية حادة[١٦]. وبالرغم من أن كلينتون قد تعهد بعلاج هذا الأمر فى زياراته المتكررة إلى مقرات الأمم المتحدة فى مدينة نيويورك، إلا أن كلينتون بدا راضياً بوصمة المديونية الأمريكية (ولعله كان منصرف الانتباه إلى الارتباكات المالية العديدة الأخرى له)؛ وبدا كارها للضغط على الكونجرس للتوصل إلى تسوية لهذه القضية[١٧].
وفى الحقيقة قد اقترح بعض ممثلى الكونجرس بأن تسرى مطالبهم بصدد تقليص المساهمات الأمريكية بأثر رجعى، أى تقليص من جانب واحد بأثر رجعى للأموال غير المدفوعة (المستحقة) للأمم المتحدة. وساق ذلك نائباً أمريكيا معارضاً (وحيداً) للتساؤل : "إذا كان أحد الأطراف مديناً لك، فهل ستتركه يضع شروط دفع الأموال التى لديه ؟ وكيف ستفكر إذا طالب هذا المدين من جانب واحد بتغيير فى سعر الضريبة المربوطة كشرط للدفع السابق والمستحق حاليا والمستقبلى؟"[١٨].

ولاشك أن بطرس غالى قد يندهش من تغيير النظرة الأمريكية للأمم المتحدة بهذه السرعة، من القمم النبيلة لخطاب حملة كلينتون الانتخابية إلى معركة فوضوية لا حل

لها بشأن التمويل. ويكمن جزء من الإجابة على هذا السؤال فى الاستجابة الأمريكية الباردة جدا لجهود بطرس غالى لتعزيز وتوسيع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، (وتلك قضية سنتناولها بتفصيل أوسع لاحقا فى هذا الباب). بيد أنه وبشكل أساسى ظلت الولايات المتحدة متضاربة المواقف تجاه فكرة الأمم المتحدة. فصانعو السياسية يشعرون بالسعادة لإخضاع الأمم المتحدة لنواياهم، ولكنهم يكرهون تقويتها مخافة أن تصمد بدون الدعم الأمريكى. وقد استمرت الأمم المتحدة سلاحًا جبارًا فى الترسانة الأمريكية ضد صدام حسين على سبيل المثال، ولكن الأمم المتحدة - فى مواقف تكون فيها الولايات المتحدة أقل اهتمامًا بالأمر - تفتقر إلى القوة والاستقلالية للتصرف باستقلال. وحرى بأزمة التمويل الحالية تذكير الأمم المتحدة باعتمادها (السياسى والمالى) على المتبرع الأكبر لها. وعلى المستوى المحلى يعزز هذه الازدواجية الأمريكية موقف ممثلى الكونجرس الكارهين إعطاء الأموال الأمريكية لأى نوع من المنظمات الدولية. وبدون مبادرة قوية من الرئيس كلينتون يروج أعضاء مجلس الشيوخ مثل چيسى هلمز ورود جرامز لنزعتهم الانعزالية التافهة وتفاخرهم بالمرجعية الأخلاقية للتحركات أحادية الجانب للولايات المتحدة فى الخارج. وكما ذَكَّر جرامز لجنة الشيوخ لإصلاح الأمم المتحدة: " أعنى أن الأمم المتحدة قد تكون لديها بعض المشاكل معنا، ولكننا قطعا لدينا بعض المشاكل مع الأمم المتحدة". ومع نهاية القرن هددت هذه "المشاكل" ليس فقط مستقبل التعددية التى تقودها أمريكا وإنما بقاء الأمم المتحدة نفسه(١٩).

ذبح المسخ: القانون الدولى والاعتراضات الأمريكية

كما رأينا، كان لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة مشاكلهما المتعلقة بحل النزاعات وصيانة القانون الدولى. فبوسع الجمعية العامة إصدار قرارات لصالح قضية أو طرف متضرر، ولكن لا يسعها القيام بشىء يذكر للتدخل فى الموقف. أما مجلس الأمن فيمكن السطو عليه من جانب مصالح أى من الأعضاء الدائمين، أو إخراجه عن خط سيره لمجرد لامبالاتهم تجاه أمر ما. ونقاط الضعف هذه فى منظومة الأمم المتحدة دفعت البلدان للبحث عن آليات جديدة لوضع وإدارة معايير دولية،

وأعطت قوة دافعة للجهود الرامية إلى إصلاح القانون الدولى. ويمثل الجهد الرامى إلى جمع ونظم المعايير الدولية بشكل عام تحدياً خاصا للولايات المتحدة، إذ إن القانون الدولى يسعى للمساواة بين الأمم وإخضاعها جميعا للنظام نفسه. والسخرية الكامنة فى السياسة الأمريكية الحالية تتمثل فى رغبة الرئيس كلينتون فى دعم أو حتى المبادرة إلى إحداث تغييرات فى القانون الدولى ؛ فقط لكى يتمكن من الانشقاق على الاتفاقيات بعد التوصل إليها ، وعندما يتضح تأثيرها العملى فى العلاقات الخارجية الأمريكية. ولقد كان كلينتون حريصاً بشكل خاص على الدعاية وعلى المنافع التى تعود عليه من قيادة المجتمع الدولى، بيد أنه كان للأسف يرتبك حينما يتعرف على مدى التطور الذى بلغته الدول الأخرى فيما يتعلق بخطابها الخاص بالإيمان بالتعاون والصداقة بين الأمم مخلفة وراءها الولايات المتحدة.

ولتوضيح العلاقة الشائكة بين الولايات المتحدة وهذا المفهوم القوى المتجدد للقانون الدولى، أود تقديم نموذجين من عهد رئاسة كلينتون، أولا: الجدل حول حظر الألغام الأرضية ، وثانيا: إقامة المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة انتهاكات حقوق الإنسان. وفى كل حالة من الحالتين كان التصرف الأمريكى واحدا: يعبر كلينتون عن حماس مبدئى للفكرة، ومن ثم يتابع بذعر سرعة وتقدم المفاوضات، وفى النهاية يرفض السماح للولايات المتحدة بالتوقيع على الاتفاقية التى قام بتوقيعها فعليا كل بلد آخر. فى هذه المرحلة النهائية، وبانعزال الولايات المتحدة وحتى محاولتها إفشال الاتفاقيات التى توصل إليها باقى العالم، بوسعنا أن نرى أن الولايات المتحدة مستعدة لتحدى المجتمع الدولى مثلها فى ذلك مثل أى من"الدول المارقة" التى عادة ما كانت الولايات المتحدة توبخها للسبب نفسه.

عندما صعد بيل كلينتون لإلقاء خطابه فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر عام ١٩٩٤ كان متأثرا للغاية بالمبادرة الجديدة التى بوسعها أن تنطلق من الولايات المتحدة إلى كل أعضاء الأمم المتحدة، وقال فى حينه :

"... واليوم أقترح عليكم اتخاذ الخطوة الأولى فى اتجاه القضاء النهائى على خطر غير مرئى مثل الأخطار الأخرى، ولكنه خطر مميت، إنه الخمسة وثمانون مليون لغم

أرضى ضد الأفراد فى أرجاء العالم بمعدل لغم واحد لكل خمسين شخصاً على وجه الأرض... إن تخليص العالم من تلك الأسلحة غير المرئية سيساعد على إنقاذ حياة عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء فى الأعوام القادمة"[٢٠].

وكان من الصعوبة بمكان على كلينتون الذى استمتع بإطراء اقتراحه إدراك السرعة والحدة اللتين سينتكس بهما هذا الاقتراح. وكانت حقائق الوضع بسيطة؛ فنحو ٢٥ ألف شخص يقتلون كل عام بسبب الألغام الأرضية، وأكثر من هذا العدد بكثير كان يُصاب بأضرار بالغة. وكانت جماعات الضغط فى الولايات المتحدة وفى كل مكان تدفع فى اتجاه حظر إنتاج واستخدام الألغام الأرضية، قائلة إنها عادة ما كانت أسلحة وحشية غالبًا ما توقع الأضرار بالمدنيين عادة بعد سنوات من زرعها. وتمنى المشاركون فى هذه الحملات أن تُرسل الألغام الأرضية – مع غاز الخردل والرصاص المتفجر – إلى القائمة السوداء للأسلحة التى يحرمها القانون الدولى. وكان كلينتون – الذى يتطلع إلى تنفيذ " المهمة المهولة" و" بناء عالم جديد لأطفالنا" – سعيدا بالتصدى لهذه المسئولية[٢١].

ومن الصعب تصوير سعادة كلينتون بهذه الفكرة عام ١٩٩٤ ، ولكن رد الفعل الدولى على اقتراحه سرعان ماترك الحكومة الأمريكية وراءه، وتجاوز التحرك الدولى الخطة الأصلية للرئيس ليحلق بعيدا. فى المثال الأول تمكن كلينتون بصعوبة من وضع القضية على مسار سريع، فقد أحالت الولايات المتحدة قضية الألغام الأرضية إلى مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح، وهو الهيئة التى وصفتها الواشنطن بوست بشكل كئيب كشىء" مضجر" وتعتبر العديد من الدول أنها من المستبعد أن تفرض الحظر المطلوب للألغام الأرضية[٢٢]. وعندما بدأ المسئولون الأمريكيون العملية البطيئة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح حول الموضوع، انفصلت مجموعة من الدول بقيادة كندا لتبدأ مفاوضات مستقلة حول اتفاقية شاملة. وبحلول صيف ١٩٩٧ كان نحو مائة بلد قد انجذبت للموقف الكندى، ولكن الرئيس الأمريكى واصل مساره. وفى النهاية – فى أغسطس من العام نفسه – انضم المفاوضون الأمريكيون للمناقشات الكندية آملين (حتى فى هذه المرحلة المتقدمة من المفاوضات) فى دفع النقاش تجاه الأولويات والاهتمامات الأمريكية[٢٣].

والسبب الثانى للشك فى التزام كلينتون عام ١٩٩٤ أصبح واضحا فى هذا الوقت، عندما أُذيعت على الملأ الاعتراضات الأمريكية المختلفة على مسودة المعاهدة (التى كان من المفترض أن توقع فى أوتاوا بكندا). وبالرغم من أن وزارة الدفاع الأمريكية بدت عصبية بشأن الجدول الذى تم تحديده لمواعيد التخلص من الألغام - مع أن معاهدة أوتاوا تمنح مهلة تسعة أعوام للقيام بذلك - اتضح أن الاعتراضات الأمريكية الرئيسية تدور حول شبه الجزيرة الكورية والحاجة إلى القوات الأمريكية هناك لنشر ألغام ضد الأفراد لحماية الألغام الأكبر المضادة للدبابات[٢٤]. وكان الاعتراض الأمريكى المتعلق بشبه الجزيرة الكورية صريحًا وإن يكن غير مقنع. ولإقناع الآخرين قال المسئولون الأمريكيون إن التعادل بين قوات كوريا الشمالية والجنوبية يمكن ضمانه فقط بالاستخدام المكثف للألغام الأرضية، وجادلوا بوقاحة وفظاظة مدعين أن سبعة وثلاثين ألفا من القوات الأمريكية المتمركزة فى كوريا الجنوبية قد يصبحون مهددين بالحظر العالمى للألغام الأرضية. بيد أنه كما أشار بعض الخبراء، فإن الموقف الذى تبنته الولايات المتحدة كان بلاشك موقفا مخادعا، فالتفوق الأمريكى الهائل فى التكنولوجيا العسكرية فى شبه الجزيرة الكورية لا يكاد يعتمد على هذه الألغام الأرضية، والخطر الذى تمثله القوة الجوية الأمريكية وحتى الأسلحة النووية فى المنطقة يجعل حجج البنتاجون بخصوص الألغام الأرضية فارغة[٢٥].

والاعتراض الأمريكى الآخر على المعاهدة يتعلق بالألغام المضادة للأشخاص التى ترافق الألغام المضادة للدبابات. وقد تم استثناء الألغام الأكبر المضادة للدبابات من معاهدة أوتاوا، بيد أن الولايات المتحدة قد صممت ألغامها المضادة للدبابات بحيث تتضمن عنقودا من الألغام المضادة للأفراد ، وهو نوع من الفخ الدموى لردع أى جنود ومنعهم من الوصول إلى الألغام الأكبر لإبطال مفعولها. ويتم إلقاء الألغام المضادة للدبابات من الطائرات، وتتهاوى حولها الألغام المضادة للأفراد مشكلة شبكة من أسلاك تنفجر عند ملامستها. وإذا قص جندى سلكا من هذه الأسلاك، فإن اللغم يرسل رمانة تطير فى اتجاه صدره وتنفجر هذه الرمانة بعد ذلك لتتحول إلى شظايا مميتة[٢٦]. وبالرغم من أنه قد أُطلق على هذه الألغام اسم" الذكية" - بمعنى أن لها عمراً محدوداً وأنها مصممة لتتحطم بنفسها - إلا أن نتائج فشلها فى العمل بشكل دقيق

(أو فى تدميرها لنفسها حول أى شىء حى) كانت نتائج مروعة مثلها مثل أى ألغام "غبية". ولم تكن مجموعات الضغط الخاصة بالألغام الأرضية - جنبا إلى جنب مع الحكومات الأخرى الملتزمة بمسار المفاوضات الكندية - راضية عن العذر الأمريكى لعدم التوقيع على المعاهدة. بل إن توم داشل نفسه - زعيم حزب كلينتون الديمقراطى فى مجلس الشيوخ الأمريكى - قد انتقد الرئيس بقوله :" من الصعب للغاية تبرير السير ببطء فى أمر على هذا القدر من الخطورة"(٢٧).

ولما أدرك كلينتون أن كارثة فى مجال العلاقات العامة وشيكة الوقوع حاول وضع قناع على السبب الرئيسى للرفض الأمريكى لتوقيع المعاهدة. والمعركة الكلامية هى أحد أسلحة الإستراتيچية التى توصل إليها الرئيس، تلك المعركة التى شنها مختلف "خبراء" البنتاجون. وفى سبتمبر ١٩٩٧ نظم المتحدث الرئاسى ميشيل ماك كررى لقاء للهيئة الصحفية للبيت الأبيض مع روبرت بيل، مستشار الدفاع لمجلس الأمن القومى الذى حاول إقناع أجهزة الإعلام القلقة بأن الألغام المضادة للأفراد لم تكن حقا مضادة للأفراد أبداً، وقال فى هذا الصدد:

"... إن الأجهزة المتفجرة التى تحمى ألغامنا المضادة للدبابات ليست ألغاما مضادة للأفراد . كما أنها ليست محظورة...لأنها ليست ألغاماً مضادة للأفراد . إن هذه الأشياء هى أجهزة متفجرة تماما مثل الأجهزة المتفجرة التى تحمى ألغام حلفائنا المضادة للدبابات. إنها مصممة لهذا الغرض. وهى مختومة بخاتم المصنع، إنها وحدة مكملة لغيرها"(٢٨).

أما محرضو بيل كلينتون من البنتاجون فقد زودوه بطيف غنى من المترادفات التى تدور حول الألغام المحظورة " المضادة للأفراد "، وكانوا يرمون لتفادى أسئلة المراسلين الفضولية، وهكذا فهذه الألغام هى "أنواع صغيرة من الأجهزة المتفجرة"، أو أنها مجرد" ذخيرة". معلق واحد على الأقل أفسح لنفسه طريقا فى قلب إرباك هذه اللغة المراوغة سائلاً بشكل ساخر: "متى تصبح الألغام المضادة للأفراد ألغاما غير مضادة للأفراد ؟ هل يحدث هذا عندما يقول رئيس الولايات المتحدة ذلك ؟"(٢٩).

والعنصر الآخر فى إستراتيجية كلينتون هو وعده بجر الولايات المتحدة للانصياع فى نهاية المطاف لمعاهدة أوتاوا، وبالفعل تعهد الرئيس بوضع نهاية لاستخدام الألغام خارج شبه الجزيرة الكورية عام ٢٠٠٣ ، وإزاحتها من كوريا بحلول عام ٢٠٠٦ . ولأسباب عديدة يبدو هذا الوعد أجوف. فلسوف يغادر كلينتون مكتبه فى يناير عام ٢٠٠١ دون أن يقدم أى اقتراح لتشريع من شأنه ضمان الوفاء بتعهده بعد تقاعده[٢٠]. ومازال يثير القلق أكثر أن هذا الالتزام مشروط بقدرة البنتاجون على اختراع "بديل" (غير محدد المعالم) للألغام الأرضية المضادة للأفراد يمكن على أساسه تأييد فكرة إزالتها[٢١]. وهكذا فإن كلينتون لم يخضع للعسكريين عام ١٩٩٧ فقط، بل وربط مستقبل أى حظر للألغام بأولويات ووجهات نظر البنتاجون. و أصبحت الثمار الأولى لهذه الوصاية واضحة فى فبراير ١٩٩٩ عندما طلب البنتاجون خمسين مليون دولار من الكونجرس لنظام جديد للألغام. ولم يكن هذا السلاح الجديد بديلا للألغام الأرضية المضادة للأفراد ، ولكنه "دمج أكثر كفاءة وإهلاكا بين الألغام المضادة للدبابات والمضادة للأفراد. وتم الضغط على چيمس شير، المسئول الخجول بإدارة كلينتون ليعلن عن اللغم الجديد للصحافة، وليعترف أنه "لا يتفق مع معايير أوتاوا"، وذلك قبل أن يعلن (بلا أى سخرية) أن"هذا النظام هو بديل أكثر إنسانية للمجموعة القائمة من الأنظمة التى عرفناها". ولم يكن اللقاء يفتقر للمراقبين للتساؤل عن المسوغات التى تؤيد "إنسانية" اللغم الجديد، أو للتعبير عن الدهشة من سوريالية الاعتماد على البنتاجون للحصول على بديل للألغام الأرضية. ولاحظ ستيفان جوز من منظمة مراقبة حقوق الإنسان بسخرية "الوضع الغريب جدا الذى يقول خلاله البنتاجون إن علينا فرض حظر على الألغام المضادة للأفراد بإنتاج أنظمة جديدة من الألغام المضادة للأفراد"[٢٢].

وفى نوفمبر ١٩٩٧ قام بيل كلينتون بزيارة إلى كندا قبل أسبوعين من التوقيع على معاهدة أوتاوا، وتعرض لأسئلة جافة من الصحافة حول فشله فى التصديق على الاتفاقية. وإذا به يرد ردا سريعًا كأنه يُذكر نفسه بكيفية سير الأمور بشكل ردىء منذ ١٩٩٤ قائلا : " كنت أول زعماء العالم بالأمم المتحدة الذى ينادى بحظر كلى لإنتاج الألغام الأرضية وتطويرها"[٢٣]. وبعد ذلك بثلاثة أعوام ترك باقى العالم الولايات المتحدة

خلفه لتتجرع الضعف فى صحبة روسيا والصين وليبيا وغيرها بعد أن اعتادت الولايات المتحدة على الانتقاد القاسى[٢٤]. وكان فشل كلينتون مؤشرا على نفور الولايات المتحدة من تأييد معايير دولية حقيقية قد تؤدى إلى قص أجنحتها ولو بدرجة بسيطة. وفى الواقع العملى أدى الرفض الأمريكى للمعاهدة إلى استحالة الضغط على روسيا والصين والبلدان الأخرى - الأطراف فى تصنيع وتوزيع الألغام - لجعلها تنضم للمعاهدة ، وهو ما كانت تحاول القيام به مجموعات الضغط والأطراف الوطنية الموقعة على المعاهدة .

وكان كلينتون محقا حين لفت انتباه أجهزة الإعلام إلى العمليات الأمريكية لتخفيض الألغام فى أرجاء العالم وحظر تصدير الألغام المصنعة فى أمريكا، بيد أن تجاهله للمعايير التى أقرتها المعاهدة خلق فراغا يمكن فيه للدول الأخرى أن تستمر فى إنتاج الألغام وبيعها فى الخارج[٢٥]. وبحلول عام ١٩٩٩ ، وبدخول المعاهدة حيز التنفيذ، لم يكن بوسع الولايات المتحدة تقديم شىء يُذكر سوى وعد مؤقت بالتوقيع عام ٢٠٠٦ ، وهو وعد مشروط بالبنتاجون الذى كان مشغولا بتصميم الألغام الجديدة[٢٦]. أما الاتفاقية المضادة للألغام الأرضية - التى رحب بها كوفى أنان السكرتير العام للأمم المتحدة لأنها :" نصر تاريخى للضعفاء والذين لا حول لهم فى عالمنا" - فقد نجحت ليس بفضل الأفعال الأمريكية بل بالرغم منها[٢٧].

وكانت المبادرة الكبرى الأخرى فى القانون الدولى أثناء إدارة كلينتون هى المحكمة الجنائية الدولية المقترحة، وهى هيئة جديدة تابعة للأمم المتحدة للتحرى عن - ومحاكمة - انتهاكات حقوق الإنسان، ولها الحق أثناء قيامها بمسئوليتها هذه فى عبور كل الحدود الوطنية. ومرة أخرى كان كلينتون ومعاونوه مأخوذين بالاقتراح. وكانت الولايات المتحدة قد أيدت فى السابق إقامة محاكم جرائم حرب دولية بعد الإبادة الجماعية فى رواندا والتطهير العرقى فى البوسنة، وكانت سعيدة بإقامة هذه الهيئات لتولى مسئوليات بعينها. وصوت مجلس الأمن بشكل منفصل على تأسيس كل هذه المحاكم، ولهذا تساءل الخبراء القانونيون (والأمم المعنية على حد سواء) ما إذا كان يُمكن تفويض محكمة دولية رسمية دائمة بتحمل مسئولية كل هذه الحالات. الأمر الذى يمكن أن يُجنب الجميع الحاجة إلى عملية طويلة من الاستشارة والمناقشة فى مجلس الأمن

قبل التصرف الذى يُمكن أن يُتخذ ضد مجرمى الحرب، ويمكن حتى أن يردع مثل هذه الجرائم قبل وقوعها(٣٨).

بيد أن إدارة بيل كلينتون كررت أخطاءها السابقة عند تأسيس المحكمة، وقد يكون هذا لأن المسئولين الأمريكيين لم يقدروا بشكل كامل الأبعاد المستقبلية الخافية لمثل هذا المأزق(٣٩). وبعبارة أبسط يُمكن النظر إلى قضية المحكمة الجنائية الدولية بطريقتين مختلفتين تماما. بعد أحداث البوسنة ورواندا من حق البعض المطالبة بمؤسسة بوسعها تطبيق القانون الدولى بتوجيه من (وموافقة) مجلس الأمن. ومن شأن هذا أن يمنح كلا من الدول الخمس الرئيسية الفرصة لاستخدام حق الڤيتو ضد التحقيق والبحث الجنائى ، وربما أيضا يمكن حصر أنشطة المحكمة على تلك " الدول المارقة" والبلدان الأضعف ذات التأثير القليل على المسرح الدولى. ومن شأن هذا الاقتراح أيضا إبعاد شبح المشهد المحرج (والذى ينطوى حتى على مخاطرة) لتحريات المحكمة، فلنقل فى حرب بوريس يلتسن فى الشيشان، أو التهجم المستمر لبيل كلينتون على العراق. وبوسع الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن فى هذه الحالة العمل معا لضمان ألا تقع مغامراتهم الخارجية تحت طائلة القانون الدولى – إلى أقصى حد – بل وأن تتمتع هذه المغامرات بالحصانة ضد خطر المحاكمة. هذه هى الطريقة الأولى للنظر إلى المحكمة.

أما النموذج الآخر للمحكمة الدولية فيمكن أن يكون أكثر راديكالية، أى الالتفاف حول سيطرة مجلس الأمن وتأسيس أدوات مستقلة لإدارة كونية للقانون الدولى. قضاة من بلدان عديدة مختلفة يشكلون قوام المحكمة، وينظرون إلى الحالات التى يرسلها إليهم نائب عام مستقل يتصرف على ضوء القوانين القائمة (مثل قوانين لاهاى ومعاهدة جنيف). والتعددية الكامنة فى هذا الاقتراح يمكن حقا أن تكون غير مسبوقة، ويمكن أخيرا كسر القبضة الخانقة لمجلس الأمن، ويمكن لمجموعات الضغط فى هذه الحالة ضمان خضوع مواطنيها لعملية ملزمة وراسخة وشرعية. ويعد هذا هو التحدى الواضح والأكبر للأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، وبشكل خاص الولايات المتحدة التى تدخلت فى الخارج أكثر من أى بلد آخر، واعتمدت على قوتها ونفوذها ومركزها كعضو دائم فى مجلس الأمن للدفاع عن تصرفاتها.

فضلت إدارة كلينتون النسخة الأولى من المحكمة، وعندما قال الرئيس الأمريكى للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٧ : " إننا يجب أن نؤسس محكمة دولية دائمة لمحاكمة الانتهاكات الأكثر خطورة للقانون الإنسانى" كانت أمثلة رواندا والبوسنة راسخة فى ذهنه[٤٠]. بيد أنه، وكما حدث فى مفاوضات الألغام الأرضية كان من الصعب التعويل على أن باقى العالم سيشارك كلينتون فى رؤيته المحدودة للمحكمة المرتقبة. وسرعان ما ابتعد الجدل الدولى عن الولايات المتحدة، واندفعت الأمم للمصادقة على خطط أكثر راديكالية لبناء محكمة مستقلة ذات سلطات عليا[٤١]. وأمام رعب المسئولين الأمريكيين أخذ "المجتمع الدولى" فكرة أخرى من أفكارهم مأخذ الجد، وتم الاتفاق على رؤية أروع للمحكمة الجنائية الدولية فى مؤتمر روما فى يوليو ١٩٩٨ . وناقش داڤيد شيفر رئيس الوفد الأمريكى فى مؤتمر روما فوائد المحكمة عام ١٩٩٦ قائلا : " فى الصندوق العالمى المتحضر لأدوات السياسة الخارجية سوف تكون هذه مطرقة جديدة براقة تدفع سنواتنا القادمة للأمام". ومع ذلك فقد وقف شيفر فى صيف ١٩٩٨ وحيداً يعارض هذه "المطرقة الجديدة البراقة"، مع أن كل البلدان الأخرى وقعت فعليا المعاهدة التى تُشيد على أساسها المحكمة الجنائية الدولية. وبينما كان يجرى توقيع المعاهدة، وفى شهادته أمام لجنة الكونجرس، قال جون بولتون، المسئول السابق بإدارة كلينتون – متذكراً كناية شيفر ومضيفا إليها من عنده، وساخرا من تعهد شيفر حول المحكمة : "أعتقد أن ما حدث هو أن الإدارة حررت المارد من الزجاجة، وأن المارد أخذ المطرقة وحطم أنفها". وكانت الولايات المتحدة عاجزة عن الدفاع عن رأيها المحدد فى المحكمة الجنائية العليا، وانعزلت مع إيران والعراق وليبيا والصين واليمن وإسرائيل فى صف رافض لاقتراحات روما[٤٢].

ولقد دار الجدل بشأن المحكمة الجنائية الدولية فى الولايات المتحدة بشكل رئيسى بين معسكرين. من ناحية جادل مؤيدو المحكمة قائلين إنه ليست هناك أية فرصة لإصدار المحكمة أية أحكام فى أى وقت فى حق مواطنين أمريكيين. وباستثناء الخطر الواضح الكامن فى إشعال غضب الولايات المتحدة، فإن تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية فى تصرفات الأمريكيين يمكن اختصارها بالتحريات الأمريكية عن الجرائم المحتملة، أو إسقاطها بقرار جماعى من مجلس الأمن بالأمم المتحدة. وفى الواقع فقد

أُضيفت هذه الضمانات إلى معاهدة روما بطلب من الولايات المتحدة ويأمل (بائس) فى إمكانية إقناعها للوفد الأمريكى بالتوقيع. وقال ميشيل شارف، الأستاذ الأمريكى فى القانون الدولى للكونجرس مؤيداً المعاهدة على أرضية هذه الشبكة من الضمانات:

"استأسدت الولايات المتحدة فى طريقتها لدمغ كل فقرة منفردة تقريباً من قانون المحكمة الجنائية الدولية بالختم الأمريكى . وفى الواقع فإن قانون المحكمة هو قانون أمريكى مع مجرد استثناءين اثنين فقط ، أمرين لم نحصل عليهما"[٤٣].

وحاول كل من شارف وآخرين إقناع كلينتون والكونجرس بالنظر إلى المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها " قانوناً أمريكيا"، والتخلى عن مخاوفهم من أن الاتفاقية قد تكون مصدرا لابتزاز السياسة الخارجية الأمريكية. ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الاتفاقية الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية لم تعتمد على فكرة إخضاع الولايات المتحدة لشئونها ومواطنيها لفحص وتدقيق المحكمة الجنائية الدولية، بل على الأرجح كان الأمريكيون فى الممارسة سيتمتعون بالحصانة ضد سلطات وصلاحيات المحكمة القضائية[٤٤].

ولم يكن المعسكر المعارض مقتنعاً بهذا الخط، وجادلوا قائلين إن مجرد احتمال أن تتحرى المحكمة الجنائية الدولية فى أمور أمريكية يجب أن يجعل الولايات المتحدة ترفض التوقيع على الاتفاقية. وتناول السيناتور الأمريكى رود جرامز الأمر بفظاظة قائلا:" لن تتنازل الولايات المتحدة عن سيادتها لمؤسسة تزعم امتلاكها سلطة إبطال النظام القانونى للولايات المتحدة و إصدار حكم على تحركات سياستنا الخارجية". واستخدم جرامز وغيره مثال الجنود الأمريكيين فى عمليات حفظ السلام لافتراض أن القضية التى على المحك الآن هى: ما العمل مع عسكريين أمريكيين شرفاء حسنى النية تورطوا فى حادث "نيران صديقة"، أو فى واقعة " أضرار غير مباشرة" (المقصود قتلى مدنيين) وهم يخدمون بالخارج[٤٥] ؟ فى هذه الحالة فإن المحكمة الجنائية الدولية وفقا لمعارضيها ستخضع هؤلاء الأمريكيين الشرفاء لسلطات قضائية غريبة لا يمكن التنبؤ بما ستقوم به. لكن خوفا أكثر إظلاما كان يرقد خلف هذه النظرة المشفقة على الجندى الأمريكى كضحية، فماذا لو أن المحكمة الجنائية الدولية قد اتهمت القادة الأمريكيين ،

أو حتى السياسيين الأمريكيين لقيامهم بغزو أو قصف بلد آخر؟ ولقد حذر چون بولتون الكونجرس من أن المحكمة : "يمكن أن تؤثر تأثيراً سخيفًا فى قمم صانعى القرار" ليصبحوا فجأة عرضة للمساءلة بشأن سلوكهم خارج حدود الولايات المتحدة(٤٦).

والملاحظة الأكثر وضوحا على هذا الجدل الداخلى الأمريكى حول المحكمة الجنائية الدولية هى أنه لا المؤيدون، ولا المعارضون للمحكمة الجنائية الدولية يرغبون فى رؤية المواطنين الأمريكيين يخضعون لتحريات أو محاكمة دولية. وهذا فى حد ذاته يكشف قصر النظر فى أوساط مؤسسة صناعة السياسة الأمريكية وهو الأمر الملحوظ أكثر من جانب أعضائها الأكثر ليبرالية الذين مجدوا فكرة المحكمة بدون التمعن فيها. وكان معارضو المحكمة الجنائية الدولية منتبهين على الأقل لخطر إخضاع الولايات المتحدة لقانون دولى متعدد الأطراف حقيقى وعادل. وروج چيسى هلمز – رئيس لجنة الشيوخ الجبارة للعلاقات الخارجية – ليس للانعزال بل لحق أمريكا فى غزو أو قصف أى مكان يروق لها أن تغزوه أو تقصفه، وصاغ بذلك فى عبارات واضحة ما كانت إدارة كلينتون قلقة بشأنه إلى حد أعجزها التعبير عنه قائلا:

"وهكذا فإن ما يفترض أن تقوم به المحكمة هو الآتى : أن تحاكم سياسة الأمن القومى للولايات المتحدة. والآن تصوروا فقط ماذا يمكن أن يحدث لو أن هذه المحكمة كانت موجودة أثناء الغزو الأمريكى لبنما أو الغزو الأمريكى لجرينادا أو قصف الولايات المتحدة لطرابلس. لم يحدث أن سعت الولايات المتحدة فى أى من هذه الحالات للحصول على إذن من الأمم المتحدة للدفاع عن مصالحنا. وطالما أننى مازلت أتنفس، فإن الولايات المتحدة لن تسمح أبدا – وأكرر أبدا وإطلاقًا – أن تحكم أى محكمة جنائية دولية على قراراتها المتعلقة بالأمن القومى(٤٧)".

وكان هلمز محقا فى افتراضه أن المحكمة الجنائية الدولية تمثل هذا النوع من الخطر، وأشار رفيقه رود جرامز إلى أن المحكمة الدولية للأمم المتحدة – وهى نوع من السلف منزوع الأسنان للمحكمة الجنائية الدولية – قد طلبت من الولايات المتحدة الكف عن حربها السرية ضد نيكاراجوا عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٦ ، وهو الأمر الذى رفضته

مباشرة الحكومة الأمريكية (برئاسة رونالد ريجان)[٤٨]. وإذا لم تكن الولايات المتحدة تعتزم إحداث تغيير أساسى فى سياستها الخارجية، فليس من المعقول أن توقع على اتفاقية بشأن محكمة دولية أقوى قد لا تنتقد السياسة الخارجية الأمريكية فحسب، بل وقد توجه الاتهام لوزير الدفاع أو وزير الخارجية أثناء رحلاتهما فى الخارج[٤٩].

فى ١٧ يوليو ١٩٩٨ تمت المصادقة على المحاكمة بأغلبية ساحقة من الأمم التى تركت خلفها الولايات المتحدة مهجورة بشكل مزعج، جنبا إلى جنب مع الدول التى سخرت منها معتبرة أنها " دول مارقة". وبالرغم من أن مائة وعشرين دولة وافقت على إخضاع نفسها لأكثر الأنظمة القانونية فى التاريخ الإنسانى قوة وشمولا، ظلت الولايات المتحدة فى الصفوف الخلفية. ويدلنا هذا على أمر مهم حول الوضع الحقيقى للعلاقة الأمريكية بـ"المجتمع الدولى"، فبدلا من قيادة الدفة تجاه معيار موحد للقانون الإنسانى، سعت الولايات المتحدة لإعفاء نفسها من ذلك والحفاظ على حقها فى التصرف والحكم على سياستها الخارجية الخاصة بعيدا عن المعايير التى ارتضتها كل الأطراف[٥٠].

وهى صورة كئيبة للغاية حتى لو اقتصر الأمر على ترك الولايات المتحدة ببساطة خارج المعاهدة غير راغبة فى التقيد ببنودها. وفى الحقيقة فإن ضرورات السياسة الأمريكية، ورغبة صانعى السياسة الأمريكية فى الاحتفاظ بحصانتهم دفعت الولايات المتحدة لموقف أبعد من مجرد الخروج على المعاهدة، فقد اختارت الولايات المتحدة الموقف الصدامى فى مواجهة معاهدة المحكمة الجنائية الدولية ، ذلك لأن بنود روما تسمح ليس فقط بمحاكمة المواطنيين من تلك الدول التى وقعت المعاهدة، بل وأى شخص يرتكب جريمة فى أراضى الدول الموقعة. وخشيت إدارة كلينتون من إمكانية تعرض مواطنى الولايات المتحدة للوقوع تحت سلطات المحكمة الجنائية الدولية إذا ما اتهموا بجريمة ارتكبت فى الخارج، وهو أمل عارم أعرب عنه عدد ضخم من البلدان التى وقعت على الاتفاقية المؤسسة للمحكمة. وصرح ميشيل شارف للجنة العلاقات الخارجية التى كانت قلقة من هذا الأمر:

"نحن لسنا بمفردنا فى العالم، وما تفعله الدول الأخرى يؤثر فى سير الأمور، على عكس ما قد نريده أو تتمناه بعض الشعوب. ولقد أوضحت بلدان العالم الأخرى مبكراً

أنه سوف تنشأ محكمة جنائية دولية. سوف توجد مثل هذه المحكمة وعلى الولايات المتحدة التعامل معها"[٥١].

بيد أن الاقتراحات الراهنة "للتعامل معها" كانت تُنذر بالسوء. وبالرغم من أن الطريقة المفضلة لشارف تتضمن إضعاف تلك البنود التى قد تهدد المواطنين الأمريكيين، إلا أن المعارضين المتشددين للمحكمة الجنائية الدولية فى الولايات المتحدة تبنوا خطا أكثر عدوانية. وكان ويليام كوهين – وزير دفاع كلينتون – مباشرا إلى حد مؤلم فى تعامله مع الحكومة الألمانية بشأن معاهدة روما: "سوف تنسحب القوات الأمريكية من عمليات الناتو فى أوروبا ما لم يتم ضمان استثناء واحد للمحكمة الجنائية الدولية يُمنح للقوات الأمريكية[٥٢]. وكانت الولايات المتحدة مستعدة لتكريس قوتها العسكرية الأساسية للهجوم على المحكمة الجنائية الدولية مجبرة الدول الأخرى على إضعاف معاهدة روما، أو التخلى عن ترتيباتها الأمنية المختلفة مع الولايات المتحدة، وبعض هذه الترتيبات كانت مستقرة فى مكانها طوال عقود مضت. ولم يبخل السيناتور چوزيف بيدن بالكلمات الداعمة لتهديدات كوهين: " وفق خبرتى، وقد قضيت أكثر من عقدين فى هذه اللجنة، لا شيء يسترعى اهتمام أصدقائنا مثل مناقشة وضع الاتفاقيات التى عقدناها معهم حول قواتنا"[٥٣].

وبعد توقيع المعاهدة كان واضحا أن المحكمة الجنائية الدولية ليست فقط غير مرغوب فيها من جانب الولايات المتحدة، ولكنها تتعارض مع الأهداف الراسخة للسياسة الخارجية الأمريكية. وكانت المحكمة الجنائية الدولية بالنسبة للسكرتير العام للأمم المتحدة: " نفحة أمل للأجيال القادمة وخطوة عملاقة تجاه المسيرة نحو حقوق إنسان كونية وسيادة القانون"[٥٤]. أما بالنسبة لچيسى هلمز، فقد كانت المحكمة: "مسخا، ومسئوليتنا ذبحه قبل أن ينمو ويفترسنا"[٥٥]. ومرة أخرى تقف الولايات المتحدة خارج الحدود والقواعد التى وافقت عليها فعليا كل الدول الأخرى، بل إنها حاولت – عبر التهديد والإكراه – تحطيم"المسخ" المتمثل فى التزام حقيقى متعدد الأطراف بالعدالة الكوكبية.

وتدل أمثلة حملة الألغام الأرضية والمحكمة الجنائية الدولية على أن للولايات المتحدة تحفظات جادة بشأن القوانين الدولية الملزمة، وأنها تنفر بشكل خاص من فقدان شبكة الأمان التى يوفرها لها حق الڤيتو فى مجلس الأمن عند محاسبة تصرفاتها الدولية. ولعل المدهش هو المدى الذى تخلت به الدول الأخرى عن القلق المماثل بشأن سيادتها ومصالحها الخاصة، ومشاركتها كلية فى وضع معايير دولية هى فى أقل تقدير مبشرة وربما عميقة فى مضامينها مستقبلا . وبالتالى كانت الجهود الأمريكية اللاحقة لانتهاك وتقويض أو تدمير هذه المعايير جهوداً مقلقة للغاية، وتنذر بمخاطر تلوح فى سماء قرن قادم أمامنا . إن المجتمع الدولى بدون الولايات المتحدة سوف يناضل لدعم حقوق الإنسان ودور القانون، ولكن المجتمع الدولى المتخاصم مع الولايات المتحدة قد يجد هذه المهمة مستحيلة.

الفصل الثانى

"إنقاذ كل طفل"

الولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ على السلام

بالرغم من أن الولايات المتحدة كانت دومًا تعبر عن التزامها الخطابى البليغ بالحفاظ على السلام وحقوق الإنسان فى أرجاء العالم، فقد أفسح زوال الاتحاد السوفييتى عام ١٩٩١ على نحو يتعارض تمامًا مع الخطاب الأمريكى الطريق أمام سياسة خارجية أمريكية نشطة أكثر من أى وقت مضى. وبعد عقود من حروب بالنيابة مع الاتحاد السوفييتى أصبح من الممكن للولايات المتحدة الآن بدون تشويش الحرب الباردة، والتدخل لدعم القيم الإنسانية أو الاستقرار السياسى فى أرجاء العالم. ولذا تغدو الأداة المنطقية لهذا التدخل هى الأمم المتحدة التى يسعها الوقوف كنوع من الضمان للتصرفات والدوافع الأمريكية. فى عام ١٩٩١ كانت إحدى المهام الأولى لبطرس بطرس غالى بصفته سكرتيراً عاما للأمم المتحدة هى رسم خطة لعمليات حفظ السلام المتعددة الأطراف، وانتهى هذا المسعى إلى تقرير بعنوان "أجندة للسلام". واقترح بطرس غالى أن تقوم الأمم المتحدة بتطوير قدراتها الخاصة للاستجابة السريعة والحاسمة للنزاعات، بل وحتى تأسيس قوة للرد السريع (تُشكل من جنود من مختلف البلدان الأعضاء بالأمم المتحدة) لمقاومة اللا استقرار قبل أن يصبح خارج إطار التحكم. ويكمن فى صميم هذه الخطط الأمل المثالى بردع النزاعات فى التسعينيات وما بعدها ، أو كبح جماحها بإرادة المجتمع الدولى. ومنذ أن تخفف العالم من عبء القوة العظمى الأخرى المنافسة غدا ممكنا للأمم المتحدة أن تكون قادرة على حل النزاعات والدفاع عن الطرف البرىء على أساس راسخ وعادل(٥٦).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار القوة الأمريكية التى لا ينازعها أحد، لقلنا إنه بوسع الولايات المتحدة بالتأكيد تحديد مصير هذه المثل الإنسانية خاصة وأن الإشارات الأولى كانت مبشرة. فى عام ١٩٩٢ - عام الانتخابات الأمريكية - بدا وكأن خطة بطرس غالى تتمتع باستحسان كل من الحزبين السياسيين الرئيسيين. لقد استفاد چورچ بوش من عقوبات الأمم المتحدة إثر الحرب التى قادتها أمريكا ضد العراق عام ١٩٩١ ، وجعله نجاحه الشخصى فى هذا النزاع أكثر تعاطفًا مع فكرة التحرك (الانتقائى) متعدد الأطراف. بل إن كلينتون - المنافس لبوش فى انتخابات الرئاسة - كان مؤيداً أكثر حتى من بوش لهذه الفكرة. وركزت الحملة الرئاسية لكلينتون الذى كان محاطًا بمستشارين يتحدثون بحماس عن الأمم المتحدة واحتمالات التوصل لمواقف دولية أكثر رسوخًا، وفوائد الشراكة الجديدة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وعندما فاز كلينتون فى الانتخابات بدت رؤية بطرس غالى بشأن منظمة قوية للأمم المتحدة أقرب إلى الواقع(٥٧). بيد أن الأمر لن يتطلب انتظاراً طويلاً حتى تُوضع تعهدات كلينتون موضع اختبار.

التعددية المؤكدة والتدخل فى الصومال (١٩٩٢ - ١٩٩٣)

بعد هزيمته فى انتخابات ١٩٩٢ بدأ چورچ بوش تحركه الأخير فى مجال السياسة الخارجية، التحرك الذى أخذ يطارد خلفه ويستحوذ على تفكيره. ونعود للخلف قليلا إلى عام ١٩٩١ حين أطلق انهيار الحكومة فى الصومال عنان قتال ضار بين مختلف المجموعات الصومالية، ووضعت الفوضى المترتبة على ذلك الصومال على حافة مجاعة واسعة النطاق. واقترح الرئيس بوش، وهو يمارس صلاحياته للمرة الأخيرة تشكيل قوات غوث أمريكية ضخمة تدخل البلاد وتؤمن توزيع الطعام والمساعدات الإنسانية. وبتقديم عرضه هذا للأمم المتحدة حصل بوش على موافقة مجلس الأمن على قوة عمل موحدة عرفت بالأونيتاف (UNITAF) تضم ثلاثين ألفا من البحارة الأمريكيين لمكافحة المجاعة وشيكة الحدوث هناك. ووصلت القوة إلى الصومال فى ٩ ديسمبر ١٩٩٢ ، وتمكنت مباشرة من إحراز تقدم سريع فى توزيع الطعام والمعدات الطبية. وأجبر هذا العرض الملهم للقوة قيادات الفصائل المتنازعة فى الصومال على التوارى فى الظل، وتم إنقاذ الكثيرين من الصوماليين الذين كانت تهددهم المجاعة(٥٨).

وغادر بوش مكتبه بالبيت الأبيض فى يناير ١٩٩٣ تاركًا العمليات الضخمة للأمم المتحدة/الولايات المتحدة فى الصومال للإدارة الجديدة لكلينتون. وبدا وكأن مناشدات كلينتون الخاصة بتبنى سياسة خارجية أكثر إنسانية ومتعددة الأطراف قد تم الاستجابة لها حتى على يد سلفه، وسرعان ما شرع فريق كلينتون فى وضع سياسته الخاصة للحفاظ على السلام الدولى والعمليات الإنسانية. وبالرغم من أن وارين كريستوفر – وزير خارجية كلينتون – كان المسئول عن تنفيذ السياسة الخارجية، إلا أن القيادة الفكرية للأفكار الجديدة فى الإدارة جاءت من أنتونى لاك – مستشار كلينتون للأمن القومى – ومادلين أولبرايت، السفير الأمريكى الجديد بالأمم المتحدة. وكانت أولبرايت تكرر استخدام عبارة " التعددية المؤكدة " لوصف النهج الأمريكى الجديد فى الشئون الخارجية، وتشير إلى أن الولايات المتحدة لن تقف متكاسلة بينما تندلع النزاعات فى أرجاء العالم، وإلى أن الحكومة الأمريكية لن تلجأ بشكل أحادى الجانب إلى قوتها العسكرية والسياسية إذا ما كان يمكن للأمم المتحدة أن تتصرف بدلاً من ذلك. وفى صيف ١٩٩٣ وضعت أولبرايت وأنتونى لاك مسودة تعليمات رسمية رئاسية عامة (رقم ١٣) (PRD-13) ، وهى اقتراح سياسى يتعهد بتشكيل قوات أمريكية لعمليات الأمم المتحدة، وقيل إن الاقتراح خطوة أولى فى اتجاه تطبيق "التعددية المؤكدة". وكان الرئيس الجديد تواقًا للغاية لتبنى أفكار متماسكة وقوية وللوفاء بوعوده للأمم المتحدة(٥٩).

بيد أن مهمة الولايات المتحدة – الأمم المتحدة فى الصومال سرعان ما عرت هذه المواقف السياسية كاشفة عن لامبالاة ونفور أمريكيين كانا دوما كامنين خلف الخطاب الجديد لكلينتون. وعندما أرسل جورج بوش فى البداية القوات إلى الصومال أوضح بطرس بطرس غالى أن الاستقرار طويل الأمد يمكن ضمانه فقط بفهم المشهد السياسى الصومالى والتفاعل معه، أو بجهود منسقة وموحدة لنزع سلاح الفصائل الصومالية المختلفة(٦٠). وبرغم توفر القوة الأمريكية الساحقة كان بوش عنيدا فى رفضه استخدام العسكريين الأمريكيين فى مصادرة السلاح المخزون لدى الفصائل المتحاربة. ولما كانت الولايات المتحدة هى ذاتها التى زودت النظام الصومالى السابق بالعديد من هذه الأسلحة فى الثمانينيات، فإنها كانت فى وضع يجعلها تدرك جيداً

المخاطر التى تشكلها هـذه الأسلحـة على الاستقـرار الإنسـانى والسـياسى . ولكن لا بوش ولا كلينتون أظهر اهتمامًا باستخدام الوجود العسكرى الأمريكى القوى لخلق مناخ موات لعمل سياسى ذى معنى(٦١).

وأثار هذا الموقف سؤالاً حول ما كانت تفعله فى المقام الأول القوات الأمريكية فى الصومال. لقد وضع بوش حدا أقصى زمنيا لمهمة القوة الأمريكية فى الصومال هو ستة أشهر أداء للخدمة العسكرية، واستمر كلينتون فى سياسة بوش أى تقليص أية إستراتيجية أمريكية للحفاظ على السلام إلى الحد الأدنى. وبالتالى فإنه حينما غادرت القوات الأمريكية الصومال فى مايو ١٩٩٣ أصبح مصير مهمة الأمم المتحدة التى أُعيد تسميتها بالأونوسوم (UNOSOM) موضع شك كبير(٦٢). واحتفظت الفصائل الصومالية بكل أسلحتها، ووجد العدد الضئيل المتبقى من القوات الأمريكية (التى يُكملها جنود وموظفو الأمم المتحدة) أن استمرار جهود الإغاثة الإنسانية أصبح أصعب، والأصعب من ذلك هو الحفاظ على الاستقرار الاجتماعى فى الصومال. لقد أنقذ التدخل الأمريكى الكثير من الصوماليين من الخطر المباشر للمجاعة، ولكنه لم يقم بشىء يذكر لتعزيز التطور السياسى للبلاد. وكان العسكريون الأمريكيون دوما حتى فى هذه المهمة التى أقرتها الأمم المتحدة تحت إمرة الأمريكيين، ولم يبال أى منهم بمناشدات الأمم المتحدة للقيام بجهد ذى شأن لنزع سلاح الفصائل الصومالية(٦٣).

والمهمة الأخرى للقوة الأمريكية فى الصومال كانت السعى لإجراء مفاوضات سياسية مع قيادات الفصائل المختلفة، ومحاولة إنجاز – عبر الدبلوماسية والوساطة – ما لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لتنفيذه عبر القـوة العسكرية. بيد أن القوة الجديدة للأمم المتحدة أثبتت أنها ليست راغبة أكثر من سابقتها فى الانخراط فى هذه المهمة، وطالما أن القوات الأمريكية ما زالت تشكل الكتلة الرئيسية للقوة الهجومية فى الصومال، كانت الأمم المتحدة مضطرة بشكل بائس إلى مطالبة الولايات المتحدة بتغيير سياستها. وبينما اختفت الأونيفات (UNITAF) لتحل محلها الأونوسوم (UNOSOM) فى صيف ١٩٩٣ صرح بطرس غالى بحماس بأن الولايات المتحدة سوف تشرف على مصير الصومال بتعيين الأدميرال الأمريكى جوناسان هوو قائدًا لبعثة الأونوسوم. وبرغم تفويض الأمم المتحدة، وآراء بطرس غالى الشخصية حول الحاجة إلى نزع

السلاح انقسم التواجد العسكرى فى الصومال منذ ذلك الحين إلى كتلتين كلاهما كان إما خاملا أو غير مستجيب للأمم المتحدة: قوة عسكرية أمريكية بشكل رئيسى كانت القوات الأمريكية داخلها تستجيب فقط لقياداتها الخاصة وتصوغ بنفسها إستراتيجيتها الخاصة من ناحية، وقوة الأمم المتحدة الأعرض، المعتمدة كلية أيضا على القوات الأمريكية . التى فى كل الأحوال يوجهها أدميرال أمريكى من ناحية أخرى. ومن الجدير بالذكر أنه برغم الجهود الأخيرة للسياسيين الأمريكيين لتقديم الصومال كقضية تتصدر أعمال الأمم المتحدة ، فقد كان التحكم العملياتى والتخطيط الإستراتيجى لعمل هذه القوات فى الصومال فى أيدى الطاقم الأمريكى بالكامل[٦٤].

وتفتق ذهن الحكومة الأمريكية وقياداتها فى الصومال التى كانت مطالبة بالاختيار بين نزع السلاح والحل السياسى عن خليط مشئوم بين الاثنين. وبدلا من نزع سلاح كافة الفصائل المختلفة، أو جر قياداتها للحوار السياسى ركز المسئولون الأمريكيون فى واشنطن (والقيادات على الأرض) على محمد فارح عيديد، رئيس عشيرة هابير جادر الصغيرة. ولم يكن عيديد بالتأكيد صديقا للأمم المتحدة، وكان قد اتهم بقتل أربعة وعشرين باكستانى ممن كانوا يعملون فى عملية حفظ السلام بعد حملة الأونوسوم فى يونيو[٦٥]. بيد أن قرار توجيه التحرك العسكرى الأمريكى ضد عيديد وحده كان له تبعات خطيرة تتعلق بتوريط الأونوسوم كطرف من أطراف النزاع يتحالف ضمنيا مع منافسى عيديد، وبتدمير الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلمى بين الفصائل الصومالية[٦٦]. وبالرغم من أن مقتل الباكستانيين من قوة الأونوسوم أثار اهتماما قليلا من جانب أجهزة الإعلام فى الولايات المتحدة، انتبهت إدارة كلينتون والكونجرس الأمريكى إلى تصعيد حدة العمل ببعثة الأونوسوم، وتلقت تحذيرات قاطعة بأن هذا التصعيد سينتهى بكارثة. وأدلى فرانك كريجلر، السفير الأمريكى السابق فى الصومال فى يوليو ١٩٩٣ بشهادته أمام لجنة مجلس النواب، قائلا إنه بعد النجاح الإنسانى المبدئى الذى حققته العملية الأمريكية فإننا : "نحول النصر إلى مأساة مستخدمين قوة عسكرية وحشية فى وضع يستدعى الدبلوماسية الهادئة والتوسط الصبور والاستقرار والفهم"[٦٧].

وإذا كانت هذه الملاحظات قد تركت الحد الأدنى من التأثير فى واشنطن، فإنها لم يكن لها أى صدى يذكر فى العاصمة الصومالية مقديشيو، حيث دخلت قوات الأمم المتحدة فى معركة متزايدة البشاعة لكى تهزم عيديد وتعتقله، وهو الذى تطلق عليه الحكومة الأمريكية روتينيا "أمير الحرب". وحتى إذا ما أقر المرء هذا الهدف كهدف مستحب، فقد كان من الصعب فهم كيف يمكن أن يساهم تخفيض عدد القوات الأمريكية فى الأونوسوم فى تحقيق هذا الهدف . وبين فكى الرغبة فى الانخراط فى الوضع فى الصومال والتلهف لإعادة القوات إلى البلاد خفضت إدارة كلينتون للغاية قوتها العسكرية فى مايو، ومن ثم أمرت قوة مسلحة صغيرة بتنفيذ دور أشد عدوانية. ولاحظ فرانك كريجلر فى يوليو أن السياسة الجديدة: " قد اختارت للقوات الأمريكية المقاتلة الدور القبيح للمستأسد المحمول جوا الذى يتلخص هدفه فى فرض السلام على الصوماليين تحت تهديد السلاح". وبدا وكأن الفهم المتعارف عليه لحفظ السلام (باعتباره مراقبة لتنفيذ اتفاق قائم) ولصناعة السلام (أى تشجيع الظروف المواتية للاستقرار والاتفاق السياسى) غير معمول به فى هذه الحالة الجديدة. لقد أعلنت الولايات المتحدة الحرب على عيديد، بل وأحضرت إلى الصومال وحدة صغيرة من قوات الجنود المغاوير المقعقعين لضمان اعتقاله أو القضاء عليه(٦٨).

ويمكن مسامحة الجمهور الأمريكى الذى تصور أثناء صيف وخريف عام ١٩٩٣ أن العسكريين الأمريكيين كانوا يحفظون السلام فى الصومال، بيد أن إعادة تركيب (وعسكرة) بعثة الأونوسوم قد أثار الشكوك بين الشعب الصومالى والأمريكيين الذين جاءوا لمساعدته. فالغارات المسلحة على مبانى وسط المدينة، وتراجع جهود الإغاثة الإنسانية والأزيز البشع لطائرات الهليكوبتر التى تحلق على ارتفاع منخفض دفع الكثير من الصوماليين إلى إعادة تعريف تحرك الولايات المتحدة – الأمم متحدة باعتباره غزوا أكثر منه عملية للإغاثة(٦٩). وفى الوقت نفسه أخذ الجنود الأمريكيون يصفون مقديشيو بـ "مدينة الحيل"، وبالبلد الهندى المكتظ بالأعاجيب وبالرجال المهزولين الضامرين وبصواريخ السام. وكانت شركة رانجرز الأمريكية – والغلبة فيها للبيض – التى أخذت على عاتقها مسئولية مجمل العمليات الهجومية ، طرفًا غير مناسب أبدًا للقيام لهذه المهمة أخذًا بعين الاعتبار لدقة وحساسية وضع بعثة الحفاظ على السلام ، وكانت الشركة تميل بشكل كارثى لرؤية التدخل فى الصومال بلغة الأبيض والأسود(٧٠).

وتمخضت "الحرب على عيديد" عن نهاية دموية فى ٣ ديسمبر عام ١٩٩٣ حين شرع كوماندوز الرانجرز والدلتا فورس الأمريكيتين فى إطفاء النيران فى وسط مقديشيو بعد غارة أخرى على أتباع عيديد. إذ واجه الكوماندوز صعوبة فى التصدى للمقاومة الموحدة المنسقة ليس فقط من جانب ضباط عيديد بل وحتى من النساء والأطفال الذين قاموا فى بعض الحالات بالرد على النيران الأمريكية بمثلها. فى حين انفصلت القوات الأمريكية إلى حد بعيد عن الآثار الحقيقية لتدهور العلاقات مع سكان مقديشيو، وظلت تطن بهليكوبتراتها محاولة تجنب متاعب أكبر. وفى ٣ أكتوبر واجه الجنود الأمريكيون المدى الحقيقى للغضب المحلى، بل والكراهية بسبب التحول الخطير الذى طرأ على بعثة الأونوسوم. وقبل أن تنتهى المعركة مات ثمانية عشر أمريكى فى شوارع المدينة، وقتلت القوات الأمريكية المنسحبة مئات وربما أكثر من ألف صومالى. واكتملت دائرة الحالة الصومالية بانشغال "المحافظين على السلام" بمباراة فى القصف العشوائى مع السكان الصوماليين. وبأى نوع من أنواع الحسابات، فقد فشلت البعثة الأمريكية فى الصومال(٧١).

وكان لهذا الفشل تأثير عميق فى مجرى السياسة الخارجية الأمريكية. ويمكن فهم صدمة الجمهور الأمريكى حين تبلغه أنباء موت الجنود الأمريكيين فى بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام فى بلد بعيد : ماذا كانوا يفعلون هناك؟ كيف حدث هذا؟ هذه الأسئلة الملحة طارت إلى إدارة كلينتون التى كانت بالفعل حساسة بشكل خاص فيما يتعلق بالمد والجذر فى عملية استحسان الجمهور لما تقوم به(٧٢). ويمكن بسهولة تحديد الأسباب الأساسية للكارثة: التقليص الضخم فى حجم القوة الأمريكية فى مايو ١٩٩٣ ، والانتقال الأمريكى المتزامن إلى العمليات الهجومية ضد عيديد، والإهمال المبدئى لجهود نزع السلاح، والاستخفاف الذى سبق ذلك بالتقدم السياسى فى المفاوضات بين قيادات الفصائل الصومالية.

بيد أن الإقرار البسيط بهذه الحقائق من جانب الحكومة الأمريكية كان مهمة صعبة بسبب معرفة الحكومة الأمريكية أن بوسع هذا إرباك الإدارة. وكانت مادلين أولبرايت هى الداعية لهذا العصر الجديد للعلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وكانت هى شخصيا التى تبنت "التعددية المؤكدة" التى أوصلت الولايات المتحدة إلى الصومال.

وفى الوقت نفسه كان السياسيون والقادة العسكريون الأمريكيون قد سعوا وفرضوا قبضة أمريكية محكمة على الأونوسوم ، ومن هنا جاءت حساسيتهم المفرطة من الاتهام بسوء الإدارة أو فقر التخطيط. وفى الأيام التى تلت الهجوم اعترف المسئولون الكبار فى إدارة كلينتون بأن الولايات المتحدة قد ارتكبت أخطاء. وأقر وزير الخارجية وارين كريستوفر فى لقاء صحفى بصحة: " أننا ركزنا بقوة شديدة على المسار العسكرى وفقدنا التركيز على المسار السياسى"(٧٣). بيد أن المسئولين الأمريكيين أنفسهم سرعان ما بدأوا بعد أن أخذوا من الوقت ما يكفى للتمعن فى أفضل الطرق لتوصيل أخبار فشل البعثة بنعومة إلى الجمهور الأمريكى الغاضب فى تحويل اللوم إلى الأمم المتحدة. وبالرغم من أن الولايات المتحدة قد قادت الجهود ضد عيديد وصعدت التورط العسكرى الأمريكى، بدأ بيل كلينتون يلمح إلى أن الأمم المتحدة هى التى كانت مسئولة عن هذا الخطأ السياسى المميت. وكان كلينتون فى خطاباته ولقاءاته الصحفية يرعد قائلا إنه فى العمليات المستقبلية سوف تكون القوات الأمريكية : "تحت إمرة أمريكية" كما لو أن تلك لم تكن هى الحال فى الصومال، واقترح كلينتون أن تقوم القوات الأمريكية المتبقية فى مقديشيو بإعادة اكتشاف مهمتها الإنسانية بالرغم من ثأر الأمم المتحدة من عيديد(٧٤).

فى مكان ما خلف هذه الأحداث المباشرة كان يرقد الرقم والرمز PRD-13 (التعليمات الرسمية الرئاسية العامة التى وضعت مسودتها أولبرايت ولاك) الذى ما زال موضع اهتمام كلينتون ومستشاريه ولكنه تأثر الآن بالكارثة المفاجئة والهائلة فى الصومال. وبينما كان كلينتون يعد لعودة القوات الأمريكية المتبقية للبلاد فى مارس ١٩٩٤ تاركا للأمم المتحدة التصرف فى حطام المجتمع المدنى فى الصومال، كان كريستوفر وأولبرايت ولاك يعدلون PRD 13 ليتفق مع الأحداث الجديدة. وبالرغم من أن المشاركة الأمريكية فى الأونوسوم قدمت نموذجا للكيفية التى ينبغى ألا تدار بها عملية حفظ سلام ، استخلص فريق كلينتون الدرس من الصومال: يجب على الولايات المتحدة فى المقام الأول ألا تقوم بعملية حفظ السلام. وتم تفسير ما حدث فى الصومال ليس باعتباره نموذجًا للتدخل الأخرق، ولكن كمبرر لموجة جديدة من اللامبالاة الدولية من جانب الحكومة الأمريكية. ولم يكن لذلك أن يمر من دون عواقب وخيمة عام ١٩٩٤ عندما ساعد تراجع "العرض الصومالى" على نجاح الإبادة الجماعية فى رواندا(٧٥).

واقعية جديدة: الإبادة الجماعية فى رواندا عام ١٩٩٤

جذبت النسخة الأصلية لتعليمات PRD-13 لإدارة كلينتون فى مطلع عام ١٩٩٣ انتباه الكونجرس وأجهزة الإعلام الأمريكية، وأخذت واشنطن تمتلئ بالهمس والشائعات انتظارا للنسخة النهائية للتعليمات السياسية برغم تمديد مناقشات الإدارة لها حتى عام ١٩٩٤ . وعلاوة على ذلك كان المراقبون - بعد الصومال - أكثر اهتماما بمعرفة مصير "التعددية المؤكدة" لأولبرايت، ومعرفة ما إذا كانت أحداث أكتوبر ١٩٩٣ ستبدل نبرة الفصاحة المفعمة بالأمل للتصريحات السياسية المبكرة. وفى ٥ مايو ١٩٩٤ أزيح الستار أخيرا عن النسخة المكتملة لـ PRD-13 الذى أعيد تسميته ليصبح قراراً بمرسوم رئاسى رقم ٢٥ PDD-25 . وقدم أنتونى لاك للصحافة ملخصًا عن العملية الطويلة من المناقشات التى قادت إلى السياسة الجديدة، ورسم سياق اللا استقرار السياسى الدولى جنبًا إلى جنب مع الدوافع الإنسانية الأمريكية الجديدة قائلا:

"عندما أستيقظ كل صباح وأنظر إلى العناوين والروايات والصور على شاشات التليفزيون حول هذه النزاعات تنتابنى رغبة فى العمل على إنهاء كل من هذه النزاعات، أود العمل لإنقاذ كل طفل هناك، وأعلم أن الرئيس يود عمل الشىء نفسه، وأعلم أن الشعب الأمريكى يود عمل الشىء نفسه".

ومع ذلك يستشهد لاك، وما حدث فى الصومال ماثلا بقوة فى ذهنه بأنه :" حقيقة أننا لا نستطيع دائما حل مشاكل شعب آخر، لا نستطيع أبدا بناء الأمم نيابة عن أبنائها". وبالتالى كان PDD-25 بالنسبة له جهداً أمريكيا لتوجيه "أسئلة صعبة" حول حفظ السلام وتحديد "خيارات صعبة حول أين ومتى يمكن للمجتمع الدولى أن ينخرط فى حفظ السلام"[٧٦].

ولم يكن هذا يعنى فقط تغييرا فى السياسة الأمريكية - أى نهاية "التعددية المؤكدة"- ولكن أيضا تقويضا حادا لأمم متحدة أكثر مرونة واستجابة لحل النزاعات فى العالم، تلك التى تخيلها بطرس غالى وكلينتون نفسه إذا عدنا إلى تصريحاته عام ١٩٩٢ . ووفقًا لترتيبات تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كان على الولايات المتحدة دفع نحو ٣٠٪ من إجمالى النفقات. ولذا يقترح المرسوم الرئاسى

رقم ٢٥ أن تسعى الولايات المتحدة لمنع بعثات الأمم المتحدة التى تتكلف ثمناً باهظاً، أو تثير "أسئلة صعبة"، أو التى من المحتمل أن تجبر الأمم المتحدة على الموافقة صعبة المنال على المناشدات المختلفة من ضحايا النزاعات الأهلية والكوارث الإنسانية لتقديم المساعدة لهم(٧٧). وكان الالتزام المبكر الذى أعلنه كلينتون بالتعددية يتضمن أمرين، أولا: أن تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق الأهداف الخاصة لسياستها الخارجية عبر إطار الأمم المتحدة، وثانيا: أن تساهم بقسط فى بعثات الأمم المتحدة الإنسانية وبعثات حفظ السلام حتى تلك التى تتجاوز الحدود الضيقة للمصالح الأمريكية الخاصة. ولقد بدل المرسوم الرئاسى رقم ٢٥ هذا الالتزام بشكل جوهرى. وأعاد أنتونى لاك التأكيد على حق الولايات المتحدة فى التصرف بشكل أحادى الجانب على المسرح العالمى سعيا وراء مصالحها الخاصة، حتى إنه شكك فى حيوية وقابلية تطبيق التحرك الجماعى وجهود الحفاظ على السلام(٧٨). ورُفضت بصراحة الاقتراحات المبكرة حول قوة عسكرية احتياطية للأمم المتحدة، وتدهورت علاقة مادلين أولبرايت مع بطرس غالى بشكل ملحوظ. ولم تكن المشكلة تكمن فى مجرد النفور الأمريكى الجديد من المشاركة فى عمليات الأمم المتحدة، بل فى الجهود النشطة لأولبرايت وإدارة كلينتون لمنع الأمم المتحدة من التدخل فى مناطق خارج نطاق المصالح الأمريكية. وقدمت أولبرايت التى لاحظت تشكك بطرس غالى إزاء التغيير فى السياسة الأمريكية تقييماً صريحاً لتوازن القوى بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة قائلة: "ليس بوسعه (المقصود بطرس غالى) استخدام الڤيتو ضد السياسة الأمريكية. إنه لأمر مضحك"(٧٩).

وبالطبع احتفظت الولايات المتحدة بالحق والرغبة فى استخدام الڤيتو ضد مبادرات الأمم المتحدة، وسرعان ما وجد المسئولون بإدارة كلينتون الفرصة ليعبروا بوضوح عما أسمته أولبرايت "الواقعية الجديدة" فى نشر قوات حفظ السلام(٨٠). وبينما كانت توضع الرتوش الأخيرة للمرسوم الرئاسى رقم ٢٥ فى أبريل عام ١٩٩٤ اندلع نزاع فى رواندا ، البلد الأفريقى المركزى(٨١). وأطلقت النيران على طائرة تحمل الرئيس الرواندى فوق كيجالى عاصمة رواندا فى ٦ أبريل الأمر الذى فجر عنفا واسع النطاق(٨٢). وانقسم السكان الرونديون على أساس الخطوط العرقية إلى الهوتو (الذين يشكلون أغلبية السكان) والتوتسى، وقضت قيادة الهوتو الصاخبة (والمتطرفة)

الشهور الأولى من عام ١٩٩٤ فى تمهيد الأرض لقتل التوتسى على نطاق واسع. وكانت قوات الأمم المتحدة فى رواندا التى كانت تراقب تنفيذ اتفاقية سياسية سابقة على علم بخطط الهوتو، وبعثت برسائل إلى مسئول عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة فى نيويورك وإلى الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، تعبر فيها عن خطر التطورات الجارية فى رواندا. وكانت هذه الخطابات قد أُرسلت فى الواقع قبل تحطم طائرة الرئيس وتفجر عمليات التقتيل التى اندلعت بعد ذلك. وسعى روميو دالير قائد بعثة الأمم المتحدة للغوث فى رواندا الأونامير UNAMIR للحصول على تصريح له بمصادرة مخابئ السلاح، وطالب بتعزيزات لقوات حفظ السلام التى يترأسها هناك والبالغ عددها ٢٧٠٠ . وبالرغم من أن الطلب وصل مؤكدا إلى الأمم المتحدة والولايات المتحدة، فإن الاستجابة لم تكن وشيكة الحدوث، وتركت القوة العسكرية الصغيرة لدالير تتصرف بمفردها إزاء التقتيل الحلزونى فى أبريل(٨٣).

وفور بداية الإبادة الجماعية كان دالير – ومعه وكالات الإغاثة الدولية والمراقبون الآخرون – قادرين بسرعة على إدراك طبيعة القتال فى رواندا. فبالرغم من أن جيش التوتسى (الجبهة الوطنية الرواندية) أو (RPF) قد بدأ قتاله ضد قوات الحكومة (الهوتو) بعد ٦ أبريل، إلا أن الأغلبية الساحقة من الضحايا سقطت فى المناطق الواقعة تحت سيطرة الهوتو التى لم تشهد أى قتال من أى نوع. وحقيقة الأمر أن المتطرفين الهوتو قاموا بسرعة وبشكل مفاجئ بتقتيل المعتدلين الهوتو عشية تحطم طائرة الرئيس، ومن ثم فى تطلعهم لتعزيز قوتهم الخاصة ولسد أى طريق أمام المصالحة حرض أنصار شعار "قوة الهوتو" عصابات من الهوتو على الإقدام على مذبحة ضخمة للتوتسى. وجرى هذا التقتيل بعيدا عن الصدامات المسلحة بين الجبهة الوطنية الرواندية وقوات حكومة الهوتو، وكان يتم عادة بأساليب وأسلحة بدائية مقززة: "لقد قُتل التوتسى بأسلحة نارية صغيرة، أوبالشكل الأكثر شيوعا وهو جز رقابهم بالسكاكين حتى الموت"(٨٤).

وحتى بعد أن أدركت قوات الأونامير النطاق الواسع لعمليات التقتيل تم إقناعها بأن بوسعها وقف الإبادة الجماعية فقط بتعزيزات متواضعة ، وتعهد روميو دالير لها بتجديد الطلبية السابقة ليطالب بقوة من خمسة آلاف فقط ، ثم قام بقطع شبكة الراديو

التابعة لـ "قوة الهوتو" ونزع سلاح العصـــابات القــوية التى تستخدم السكاكين[٨٥].
بيد أن مجلس الأمن بالأمم المتحدة كان يميل إلى انسحاب الأوناميير تماما. وكان مقتل عشرة بلچيكيين من قوات الأمم المتحدة فى اليوم الأول للمذبحة قد أكد رغبة بلچيكا فى الانسحاب، ولم تكن أية دولة أخرى راغبة أو قادرة على أن تحل محلها. ووقف بطرس غالى أمام أعضاء مجلس الأمن يرجوهم تقديم التعزيزات الضرورية، وفى النهاية تمكن من الإبقاء على الأقل على قوة رمزية قوامها خمسمائة شخص فى رواندا بالرغم من اعتراضات الولايات المتحدة[٨٦]. وتدبرت قوات الأمم المتحدة هذه المكونة من خمسمائة شخص أمرها لحماية نحو ثلاثين ألفا من التوتسى فى أماكن مختلفة حول العاصمة الرواندية كيجالى، ويوحى هذا العدد بكفاءة القوات المتبقية لحفظ السلام من ناحية، والعدد الأكبر من الأرواح التى كان يمكن إنقاذها من ناحية أخرى لو أن المجتمع الدولى كان راغبًا فى تعزيز قوة بعثة الأمم المتحدة ووقف عمليات الإبادة الجماعية[٨٧].

وبالطبع لم يكن هناك – من المنظور الأمـريكى – إلا القليل للمـراهنة عليـه فى رواندا. ووفقا للمرسوم الرئاسى رقم ٢٥ يجب التفكير مليا وبعناية فى الارتباط الوثيق لأية أزمة بالمصالح الأمريكية والتكاليف المحتملة لعملية حفظ السلام قبل الإقدام على أية" خيارات صعبة". والدافع الأمريكى الوحيد المعلن للتدخل فى رواندا هو الدافع الإنسانى، أى الرغبة (كما صور أنتونى لاك الأمر) فى"إنقاذ كل طفل". بيد أن خبرة الصومال قد أضعفت إلى حد بعيد مخزون الود الأمريكى تجاه أزمات من هذا النوع، وفعل المسئولون فى إدارة كلينتون ما بوسعهم لتفادى مناشدات أجهزة الإعلام استمرار الولايات المتحدة فى القيام بأعمال الإغاثة فى الصومال[٨٨]. ومباشرة وفى ١١ أبريل أحالت وزارة الخارجية الأمريكية القضية إلى الأمم المتحدة، وبنهاية شهر أبريل عندما أكدت الأوناميير الأبعاد العميقة والاتجاه الخطير لتطور الأحداث الواضح نحو الإبادة الجماعية سعى المسئولون بوزارة الخارجية إلى تلطيخ الصورة بالإشارة إلى "العنف الذى يجرى بين المجموعات والفصائل المختلفة"[٨٩]. وبالرغم من أن قوات الأمم المتحدة قد حذرت مسبقا من مذبحة ضخمة للتوتسى، وأن هناك شهودا على الجانب الأحادى فى عمليات القتل، فإن المتحـدثين الأمريكيــين مازالوا ينكـرون الحقائق الساطعة، ولقد قال أحد المسئولين بالخارجية للوسط الصحفى الفضولى: "ليست المسألة مجرد شخص واحد بسيط يرتكب جريمة ضد آخر"[٩٠].

وبالرغم من أن الولايات المتحدة أدركت محقة أن مصالحها ضئيلة فى رواندا كان ما زال عليها لكى تتملص من مسئولياتها إزاء القانون الدولى أن ترسم صورة لمذبحة عارمة. ووفقا لاتفاقية عام ١٩٤٨ ضد الإبادة الجماعية - والولايات المتحدة أحد الموقعين عليها - فإن على الأطراف الموقعة عليها أن" تقر بأن الإبادة الجماعية جريمة تقع تحت طائلة القانون الدولى، وأن تأخذ على عاتقها منعها ومعاقبة مرتكبيها"[٩١]. وهذه الفقرة البسيطة كفيلة بإجبار الولايات المتحدة (وأى من الموقعين الآخرين على الاتفاقية) على التدخل فى رواندا حتى لو لم يمس هذا مصالحها المباشرة. وبدلا من ذلك اتبعت الإدارة الأمريكية إستراتيجية ذات مسارين لتصوير الأمر وكأن الحاجة إلى المشاركة الأمريكية أمر لا أهمية له[٩٢]. أولا: أبدى المسئولون بالإدارة نفوراً كبيراً من استخدام كلمة "الإبادة الجماعية"، واستخدموا فى الأغلب عبارات مدروسة ملطفة بدلا من القتل واسع النطاق لتجنب أية مسئولية أمام القانون الدولى عن الفشل فى "منع" هذه الجرائم[٩٣]. وثانيا: حاول المسئولون لدى كلينتون إضعاف اتفاقية ١٩٤٨ بالإيحاء بأنها تسمح بالرد الدولى فقط فى حالات الإبادة الجماعية، وأن الاتفاقية لا ترغم أى طرف من الأطراف الموقعة على التحرك لعمل شىء[٩٤]. وإذا كانت الإستراتيجية الأمريكية الأولى قد غدرت بالضحايا المباشرين فى رواندا، فقد دلت الثانية على استخفاف أكثر عمقا بهؤلاء المهددين بالتعرض لأعنف أشكال الجريمة وفق القانون الدولى. وبدا وكأن إدارة كلينتون متحمسة للغاية للمرسوم الرئاسى رقم ٢٥ ولسياستها الجديدة حول الانسحاب من مسئوليات الحفاظ على السلام، حتى أنها كانت راضية حتى بالسماح بحدوث إبادة جماعية دون رد فعل أمريكى . وكما أعلنت مادلين أولبرايت بفخر أمام لجنة مجلس النواب فى ١٧ مايو حين كان القتل مستمرا فى رواندا: "ليس بوسعنا أن نجارى أية بعثة ليست فى مصلحتنا"[٩٥].

وتصرفت أولبرايت - التى كانت تبدو سابقا أقوى مؤيد فى الإدارة لعمليات الأمم المتحدة - كأهم شخصية " واقعية" فى إدارة كلينتون فيما يتعلق برواندا. وبينما كان بطرس غالى يحث مجلس الأمن على القيام بأى شكل من أشكال الرد على أحداث رواندا هددت أولبرايت باستخدام الڤيتو على اقتراحات إرسال تعزيزات للأونامير بحجة أن مهمة قوات الأمم المتحدة هناك غامضة وغير محددة على الإطلاق[٩٦].

وطوال أسبوعين من شهر مايو عطلت أولبرايت تماما خطة الأمم المتحدة المتعلقة بإرسال قوة جديدة من خمسة آلاف وخمسمائة شخص . وفى ١٧ مايو ناقشت أولبرايت الأمر قائلة إن: "إرسال قوة من الأمم المتحدة فى هذا الاضطراب العظيم الجارى فى رواندا بدون خطة سليمة للعمليات سوف يكون حماقة"، ووأدت فى المهد الاقتراح الخاص بتعزيزات حقيقية لقوات داليير(٩٧). وشرحت أولبرايت بصبر مستخدمة لغة المرسوم الرئاسى رقم ٢٥ ممزوجة بعاطفية كلينتون نفسه أبعاد الوضع للصحفيين المتشككين قائلة:

"حسنا، القضية هنا – يا مارجريت – أن كل طرف يريد تقديم المساعدة لرواندا. إنه وضع رهيب. نحن نعلم أن مئات الآلاف من الناس قد قُتلوا أو أبعدوا عن أماكن إقامتهم، وهناك رغبة عارمة فى عمل شيء. بيد أننا شعرنا أنه من المهم للغاية التصرف بشكل مسئول وعدم تقديم وعود جوفاء. ولم يكن من المفيد أبدا لأى شخص الحديث عن إرسال قوة طالما لم تكن هناك إجابات بعد حول ماذا ستفعل هذه القوة، أى بدون ما نسميه " مفهوم العمليات" .

أعلنت أولبرايت هذه السياسة بالرغم من أن قوات الأونامير كان لديها "مفهوم للعمليات" منذ يناير وأنها أعربت مرارا عن رغبتها فى وقف الإبادة الجماعية فى أبريل. وعلى العموم فإن "فأفأة" أولبرايت لم تجد صدى طيبا لها فى الولايات المتحدة، واستجوبها العديد من المعلقين حول دورها فى تجنب أية مشاركة فى رواندا. حتى زملاؤها الديمقراطيون كانوا مذعورين مما أعلنته. ورفض دونالد بايين عضو الكونجرس فى البرنامج الإخبارى التليفزيونى نفسه مع مادلين أولبرايت بغضب تبريراتها لتكاسل رد الفعل الأمريكى قائلا: "وكأن علينا أن نعتقد أننا بلد من الدرجة الثالثة التبس الأمر عليها حول ما يجب أن تفعله. إننى مصدوم ومحبط من التصريح الذى سمعته للتو"(٩٨).

وأكدت الجهود الأمريكية الدءوبة للتملص من أية مسئولية فى رواندا على زوال شعار التعددية، وانهيار احتمالات نجاح الأمم المتحدة. وفى النهاية فقد بطرس غالى صبره عندما وُجه بمزيد من التأجيل من جانب الولايات المتحدة فى نهاية مايو، وانتقد بشدة وعلانية ما حدث فى رواندا واصفا إياه بـ "الفضيحة" قائلا :

"جميعنا مسئولون عن هذا الفشل. إن ما ارتكب هو إبادة جماعية. لقد قُتل أكثر من مائتى ألف ، والمجتمع الدولى ما زال يناقش ما يجب عمله"(٩٩).

وإذا انتقلنا من مايو إلى يونيو سنرى أنه تم تأجيل تنفيذ تعهد منظمة الوحدة الأفريقية بتزويد بعثة رواندا بالقوات بسبب نفور الولايات المتحدة من توفير عربات مصفحة لهذه القوات. وبالرغم من ديونها للأمم المتحدة قررت الولايات المتحدة فرض سعر لتأجير هذه العربات مؤجلة بذلك وصول قوة قد يكون بوسعها كبح جماح عمليات القتل(١٠٠). وفى يوليو فقط تم إرسال تعزيزات جوهرية للأونامير فى رواندا. وفقط فى المائة يوم من التكاسل الأمريكى كان ما لا يقل عن نصف مليون من البشر قد قتلوا أو جزت رقابهم حتى الموت(١٠١).

وكشفت الإبادة الجماعية في رواندا عن الآثار المميتة للسياسة الأمريكية الجديدة لحفظ السلام، وأكدت الهوة بين المسئوليات المعلنة للمجتمع الدولى ورغبة الدول فى تنفيذ التزاماتها. لقد أعلنت إدارة كلينتون عام ١٩٩٣ دعمها لـ "التعددية المؤكدة"، وبعد ذلك بعام بعد الأخطاء التى جرت فى الصومال وأحداث القتل فى رواندا تم التخلى عن هذه السياسة. إن الولايات المتحدة التى كرهت التخلى عن دورها المركزى فى الشئون الدولية، والتى لم تكن راغبة فى الوقت نفسه فى إرسال قوات وتوفير نقود لعمليات الأمم المتحدة، قد وأدت قضية حفظ السلام مباشرة حين تطلب الوضع فى رواندا رد فعل مرنا وديناميكيا . وبالرغم من أن عمليات التقتيل فى رواندا فى مطلع شهر أبريل كان من الممكن أن تتواصل ، إلا أن تعزيز قوة الأونامير كان بوسعه إنقاذ أرواح الآلاف دون شك ، وربما مئات الآلاف . وبدلا من ذلك بذل المسئولون الأمريكيون قصارى جهدهم لتجنب إرسال جنود أمريكيين إلى هناك، وأعاقوا مساعى إرسال أى نوع من القوة بحجة أن الولايات المتحدة قد تضطر إلى دفع بعض نفقاتها. وبينما كانت مادلين أولبرايت تزهو أمام الكونجرس بـ "الواقعية الجديدة" فى السياسة الخارجية الأمريكية، فإن ذلك هبط بالولايات المتحدة إلى الدرك الأسفل فيما يتعلق بالتزاماتها بحقوق الإنسان ودور القانون. لقد قادت الولايات المتحدة المجتمع الدولى خارج إطار الاعتراف بالإبادة الجماعية فى رواندا محولة أنظارها عن المشهد إلى أن مضت عمليات التقتيل فى مجراها(١٠٢).

الفصل الثالث

الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة

نهاية التعددية

ليس غريباً أن التغيير الأمريكى الجديد المتمثل فى الابتعاد عن التعددية يفرض توتراً كبيراً على العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة ويجبر مسئولى الأمم المتحدة على إعادة تقييم تفاؤلهم السابق بخصوص إدارة كلينتون. لقد طرأت الزيادة فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى عامى (١٩٩٢ و ١٩٩٣) بموافقة الولايات المتحدة، ولكن بحلول عام ١٩٩٤ قررت الولايات المتحدة - بعد الكشف عن المرسوم الرئاسى رقم ٢٥ - تغيير هذا المسار. وفى شهادتها أمام الكونجرس فى مارس ١٩٩٥ شرحت أولبرايت بالتفصيل العلاقة الجديدة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة قائلة:

"لأننا نملك حق الڤيتو يمكننا منع أية عملية للسلام إذا لم تتطابق مع مصالحنا. ولأننا نعتقد أن عمليات الأمم المتحدة للحفاظ على السلام قد زادت بسرعة شديدة فى عامى (١٩٩٢ و ١٩٩٣)، فقد تبنينا توجيهات صارمة لتقرير متى يجب أن تبدأ عملية جديدة. ونتيجة لذلك أصبحت عمليات الأمم المتحدة أقل اليوم عما كانت عليه منذ عامين"(١٠٣).

وانقلب الهدف الذى أعلنته إدارة كلينتون فى البداية رأساً على عقب، وبدلا من عمليات إضافية للأمم المتحدة ومزيد من مهام حفظ السلام، أخذت أولبرايت ترحب بتقليص عدد هذه العمليات وتصوير ذلك كنجاح للأمم المتحدة. ومن منظور دول وأطراف أخرى - وبشكل خاص الأمم المتحدة - كان هذا التراجع الأمريكى مقلقا وينطوى على مشاكل. وكانت أولبرايت تدفع الولايات المتحدة صراحة لاستخدام الڤيتو على أى

من عمليات الأمم المتحدة التى" لا تتطابق مع مصالحنا" تلك العبارة التى من الواضح تمامًا أنها تدل على رفض التعددية والمبادئ الإنسانية التى قد تقف خلف الكثير من مهام حفظ السلام. وإذا كانت الولايات المتحدة لم تعد معنية بالتعددية، فكيف يمكن للأمم المتحدة إلا أن تكون مثلها مثل أية أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية؟

طارد هذا السؤال كبار المسئولين بالأمم المتحدة، وبشكل خاص بطرس غالى بعد عام ١٩٩٤ . لقد كان البرنامج الطموح لبطرس غالى لإصلاح الأمم المتحدة، وإعادة بناء كل ما يتعلق بها قائما بالذات على تلك التعهدات الأمريكية التى يلغيها الآن كلينتون وأولبرايت. ونتيجة لذلك دخلت العلاقة بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة مرحلة من التدهور. وأصبح هذا واضحا بشكل خاص فى ردود فعل المجتمع الدولى على انهيار يوغوسلافيا السابقة. وكما حدث فى الصومال تعقد رد الفعل الأمريكى الأولى على الأزمة بسبب التحول من رئاسة جورج بوش إلى إدارة كلينتون. وفى حملته الرئاسية ضد بوش عام ١٩٩٢ اعتمد كلينتون على خطة تجعل للشئون الخارجية الثقل الأكبر، ودفع بالولايات المتحدة لتأييد جهود الأمم المتحدة كوسيط للسلام فى البوسنة. ولكن مع مطلع عام ١٩٩٣ عقَّدت كثافة القتال – ونفور كلينتون من إرسال قوات على الأرض – العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وشكل هجوم صرب البوسنة على سراييفو والمدن الأخرى ضغطًا على كلينتون لعمل شيء لتهدئة الوضع، بيد أن خوف الإدارة الجديدة من سقوط قتلى أمريكيين قيد حركة الإدارة الأمريكية. ففى حين أرسلت الدول الأوروبية الآلاف من جنودها إلى البوسنة للعمل تحت إدارة الأمم المتحدة ظلت الولايات المتحدة بمعزل عن هذه الجهود. وخلق هذا بالطبع توترات شديدة فى اتجاه عملية الأمم المتحدة فى البوسنة[١٠٤].

وأبدت إدارة كلينتون – طوال معظم العامين الأولين من عملها – اهتماما قليلا بحل المشكلة البوسنية، بالإضافة إلى أن التدخل المحدود للولايات المتحدة قد عرقل المحاولات الجماعية لتحسين الوضع هناك. ولقد رفض كلينتون خطة السلام الرئيسية الأولى التى جرت بوساطة وزير الخارجية الأمريكى الأسبق سيروس فانس فى فبراير ١٩٩٣، ولكنه عاد أخيرًا فأيد إجراء مفاوضات أمريكية بحتة ، تلك التى انتهت مسودة خطتها إلى اتفاقية مشابهة لاتفاقية فانس ولكن بعد ذلك بعامين ونصف العام

(وبعد أن سقط عشرات الآلاف من القتلى)[١٠٥]. فى غضون ذلك تمثل رد الفعل الأمريكى على التهديدات العسكرية الصربية فى الوعد بقصف جوى يتولاه الناتو بدلا من نشر قوات أمريكية على الأرض. وأصبح شغف الولايات المتحدة باستخدام القوة الجوية مصدراً رئيسيا للخلاف بين إدارة كلينتون والأمم المتحدة . ولما كانت الأمم المتحدة مسئولة عن سلامة القوات الأرضية التى تخدم تحت سلطاتها، فإن استخدام قوات جوية كان بوسعه فقط أن يضيف مزيدا من التعقيدات على مهمة الأمم المتحدة هذه . بالنسبة لكلينتون كان القصف الجوى سبيلا آمنا ورخيصاً لاستعراض قوته، وبالنسبة لقوات الأمم المتحدة المنتشرة على الأرض كان مثل هذا الهجوم الجوى خطراً ماديا يضاعف احتمالات وقوع هذه القوات فى الأسر على يد الصرب المسلحين على نحو أفضل[١٠٦].

وتقدم متاعب قوات الأمم المتحدة فى البوسنة نموذجا على ماذا كان يتطلب الأمر لإنجاز مهمة " وضع السلام موضع التنفيذ": كانت قوات الأمم المتحدة البالغ عددها عشرين ألفا ، أو ما يقارب هذا العدد تعانى فى ظروف شاقة للحفاظ على عمليات الإغاثة الإنسانية للمتضررين، وتحاول تركيز السكان المدنيين المهددين فى بضع مدن كبيرة خصصت باعتبارها " مرافئ آمنة" تابعة للأمم المتحدة. بيد أن هذه المرافئ أصبحت بحلول عام ١٩٩٥ هدفًا لهجوم منسق وموحد من القوات المتقدمة لصرب البوسنة. وكان يمكن لقوة دولية كبيرة أن تجد هذه المهمة أسهل، ولكنها كانت ستتطلب مساهمة بقوات أكبر ومزيدا من التمويل من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، وكانت الولايات المتحدة – الأمة الأغنى والأكثر تسلحاً فى العالم – غير مستعدة لتقديم أى من أنواع العون المطلوب[١٠٧]. وفقط فى صيف ١٩٩٥ بعد الانهيار الكارثى لأحد "المرافئ الآمنة" للأمم المتحدة – سريبرينيتسيا – أصبح من الممكن للولايات المتحدة أن تغير سياستها. وكان واضحا أن قوات الأمم المتحدة قد افتقرت للعدد أو الأسلحة الكافية للقيام بعمل فعال، وأن الولايات المتحدة فقط هى القادرة على تغيير الوضع، وهكذا كان على إدارة كلينتون أن تختار بين أن تتخلى ببساطة عن البوسنة أو أن تقدم تعهدات قاطعة. تلك كانت البيئة التى انسحبت فيها قوات الأمم المتحدة، وقام الناتو خلالها بعمليات القصف الجوى، وتعهدت الولايات المتحدة بإرسال قوات أرضية لتنفيذ اتفاقية سياسية[١٠٨].

وللمرة الثانية فى البوسنة أضيرت الأمم المتحدة بسبب مهمتها هناك، وبشكل خاص بعد الانهيار المخزى و (الدموى) لسريبرينيتسيا أمام صرب البوسنة. وكانت أجهزة الإعلام الأمريكية قد عنفت بالفعل بطرس غالى على ضعفه وفشله فى تأييد مطلب الولايات المتحدة بالقيام بقصف جوى، بالرغم من أن الأمم المتحدة كانت معنية أساسا بسلامة قواتها على الأرض(١٠٩). وفى خريف ١٩٩٥ أقصت الولايات المتحدة، كما لو كانت تعاقب بطرس غالى وزملاءه ، الأمم المتحدة عن العملية الدبلوماسية وبدأت العمل كوسيط لمحادثات سلام تحت سلطاتها بالكامل . ويبدو أن هذا أكد شعور المسئولين بالأمم المتحدة بأن الولايات المتحدة كانت تخدعهم دائمًا. وفى مذكراته كتب بطرس غالى قائلا :" لقد تم استخدام الأمم المتحدة "لتدويل" رغبة الولايات المتحدة والناتو فى تجنب الحرب فى البوسنة ". وفى رأى بطرس غالى، فقد تم إجبار القوات الضعيفة للأمم المتحدة على خلق السلام، بينما قُدِّر لقوات الناتو المسلحة تسليحا أفضل وأكثر عدداً فى نهاية المطاف أن تلعب الدور الأقل شأنا فى الحفاظ على السلام، ويقول بطرس غالى فى هذا الصدد:

" بدفع الأمم المتحدة إلى المقدمة وحرمانها فى الوقت نفسه من الأدوات التى تحتاجها، واستخدامها ككبش فداء اشترت الولايات المتحدة والغرب الوقت المطلوب، ولكن بثمن لا مبرر له. ولا يمكن بسهولة محو الضرر الذى أصاب الأمم المتحدة التى أصبحت مسخًا مفلسًا تقريبًا ، وينطبق الأمر نفسه على الإضرار بالمبادئ الأساسية للسلوك الدولى بما فى ذلك مبدأ عدم الاستيلاء على الأراضى بالقوة، ورفض الإبادة الجماعية، وضمان وحدة أراضى ووجود الدول الأعضاء بالأمم المتحدة".

وبالنسبة لبطرس غالى كانت لحرب البوسنة ضحيتان رئيسيتان هما "شعب هذه الأراضى التعيسة و الأمم المتحدة المتهمة بالفشل فى إيجاد حل للكارثة"(١١٠).

خرجت الأمم المتحدة من حرب البوسنة بعجز هائل فى الميزانية يبلغ أكثر من ثلاثة بلايين دولار أمريكى، وفى الوقت نفسه تمتعت الولايات المتحدة بالنصر الدبلوماسى بتدخلها كراعٍ بين الأطراف البلقانية المختلفة للتوصل إلى اتفاقية(١١١). وفى البوسنة أفضى الهجوم المتجدد للمسلحين الكروات إلى تراجع المكاسب التى أحرزها الصرب بانتزاع الأراضى ، وأيد مفاوضو الأمم المتحدة بقوة هذا الهجوم

لصالح التوجه نحو اتفاقية نهائية. وفى الوقت نفسه طار رؤساء البوسنة - هيرسيجوفينا وكرواتيا والصرب - إلى الولايات المتحدة لعرقلة صفقة السلام، حيث ضغط عليهم المفاوضون الأمريكيون للبقاء فى الأراضى الأمريكية حتى توقيع الاتفاقية. وبالرغم من أن روسيا والاتحاد الأوروبى شاركا فى رئاسة هذه المفاوضات التى دارت فى قاعدة جوية فى دايتون - أوهيو، لم يكن هناك شبهة شك فى أن موضوعاتها ستكون أمريكية مائة بالمائة. وبعد التأكيد على أن الولايات المتحدة لا ترغب فى أى تدخل خارجى فى عملية صناعة السلام وافق ريتشارد هولبروك، قائد الفريق الأمريكى فى دايتون على موقف مادلين أولبرايت القائل بأن وجود الأمم المتحدة فى المباحثات "سوف يضيف مزيداً من التعقيد عليها" وبالتالى تم إقصاء ممثلى الأمم المتحدة[١١٢].

وكانت نتيجة هذه المباحثات، وهى اتفاقية دايتون عبارة عن تعهد مشكوك فيه بالحفاظ على وحدة أراضى البوسنة حتى بعد أن قسمت البلد إلى صرب ومسلمين. وبينما منحت خطة فانس - أوين لعام ١٩٩٣ - التى رفضتها الولايات المتحدة - الصرب ٤٣٪ من أراضى البوسنة، أراض مبعثرة فى مناطق صغيرة ولكن فى إطار دولة موحدة واحدة أعطت خطة دايتون ٤٩٪ من الأراضى للصرب، وتركزت ملكيات هذه الأراضى فى كتلة واحدة متاخمة لصربيا. وأخذاً بعين الاعتبار للطبيعة الضعيفة لفيدرالية المسلمين الكروات داخل البوسنة بدا أن خطة الوساطة الأمريكية قد مهدت الطريق للتقسيم النهائى للبلد الجديد بين صربيا وكرواتيا، وهو طموح القيادات الصربية والكرواتية نفسه منذ الأيام الأولى للحرب. والقول بأن هـذه المحصلة تعد نجاحاً، أو حتى انتصاراً دبلوماسيا، ليس إلا تشويها شديداً لسمعة الأمم المتحدة وإدانة للهيمنة الأمريكية على صفقة دايتون. وكانت السرعة التى ميزت مؤتمر دايتون قد لفتت انتباه أجهزة الإعلام التى احتشدت لتغطية أخبار المؤتمر، بينما توارى عن الأنظار مشهد التباطؤ المعذب لرد الفعل الأمريكى على الأزمة منذ عام ١٩٩١[١١٣].

والنتائج اللاحقة المترتبة على أحداث البوسنة تستحق التنويه. أولا: أكدت الولايات المتحدة على حقها ليس فقط فى التصرف بشكل أحادى الجانب، بل أيضا ادعاء هيمنتها على إدارة عملية السلام الدولية. وفى مناقشة موضوع القصف الجوى ضد صرب البوسنة، ومن ثم تدبير اتفاقية دايتون، بدا أن الولايات المتحدة تضغط من أجل

دور أكبر فى الشئون الدولية. وفى الحقيقة كانت الولايات المتحدة مجبرة على هذا الوضع بسبب ضغط الرأى العام والهزيمة الساحقة لقوات الأمم المتحدة المنتشرة على نطاق واسع داخل البوسنة. وخلف الحديث الفظ لريتشارد هولبروك وأولبرايت كانت تكمن رغبة سياسية أو عسكرية قليلة للغاية للدفاع عن حقوق وقيم القانون الدولى، الأمر الذى قد يفسر لماذا أنذرت اتفاقية دايتون النهائية بتعريض وحدة أراضى البوسنة – هيرسيجافينا للخطر. بيد أنه كان واضحاً أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاقية بدون موافقة الولايات المتحدة، بالرغم من أن المسئولين الأمريكيين قد حاولوا الابتعاد عن الحرب طيلة ثلاثة أعوام. أما التوصل إلى اتفاقية دايتون بوساطة الولايات المتحدة بالرغم من اللامبالاة الأمريكية تجاه هذا الموضوع، فقد تم الترويج له بفخر شديد فى الولايات المتحدة باعتباره دوراً أمريكيا "لا غنى عنه" فى الشئون الدولية. حفنة فقط من الناس علقت على الجانب الوقح لما أطلقوا عليه "الحقيقة البديهية"، أى أن المجتمع الدولى أصبح أضعف من أن يفرض وجوده بدون ثقل المشاركة الأمريكية(١١٤).

والنتيجة الثانية لأزمة البوسنة هى أن الولايات المتحدة أعلنت حرباً صريحة على الأمم المتحدة، وبشكل خاص سكرتيرها العام. وفى أواخر عام ١٩٩٤ كانت نزاهة وصراحة بطرس غالى فى إدانة المجتمع الدولى بسبب رواندا قد دفعت بالفعل بعض المعلقين الأمريكيين لطرح أسئلة حول فرصه فى دورة ثانية كسكرتير عام، وهو امتياز تمتع به كل سابقيه فى هذا الموقع(١١٥). لقد أغضب نفور بطرس غالى من إقرار القصف الجوى الأمريكى ضد صرب البوسنة ، وشرحه لخطر مثل هذا القصف على فريق الأمم المتحدة المتواجد هناك على الأرض أغضب المسئولين بالحكومة الأمريكية الذين اعتادوا تمرير ما يريدون عبر الدهاليز البيروقراطية للأمم المتحدة. ولم يكن غريبا أن يحظى موقف بطرس غالى القوى والمستقل بالكثير من المؤيدين خارج الولايات المتحدة، بيد أنه كان مفهوما أن الفيتو الأمريكى سيقضى على فرصه فى إعادة انتخابه لفترة ثانية عند نظر مجلس الأمن فى الموضوع فى نوفمبر عام ١٩٩٦ . وتُرجمت رغبة الولايات المتحدة فى التخلص من بطرس غالى إلى حملة غريبة لإزاحته من المنافسة على المنصب، وذلك بأساليب أمريكية تتراوح ما بين المداهنة والتملق (بوعد مادلين أولبرايت بأن بطرس غالى سوف يتقاعد بلقب "السكرتير العام الفخرى"

وبرسولها باربارا ولترز - المعروف سلفا فشل مهمتها - إلى بطرس غالى) مرورا بالوعيد (بأن سُئلت الأمم التواقة إلى التصويت لإعادة انتخابه (بطرس غالى) ما إذا كانت تفضل اتخاذ بطرس غالى أو كلينتون صديقا لها). وبينما أصبحت الولايات المتحدة أكثر صراحة فى تهديدها بالانسحاب من الأمم المتحدة إذا ما أعيد تعيين بطرس غالى، كان واضحا أن التأييد الدولى الساحق للسكرتير العام سوف يزن أقل من الموقف الأمريكى. وفى ١٨ نوفمبر ١٩٩٦ صوت مجلس الأمن بعدد أصوات ١٤ ضد واحد لصالح تعيين بطرس غالى لفترة ثانية. وكان الڤيتو الأمريكى المنفرد يعنى أن التصويت لن يؤخذ به، وأن جولة أخرى من الترتيبات ستجرى خلف الستار، وفيها قدمت الولايات المتحدة قائمة من المرشحين البدُلاء الذين ترتب الولايات المتحدة لفوزهم . وبالرغم من أن المجتمع الدولى كان موحداً فى إدانته لتكتيكات الولايات المتحدة فى هذا الصدد ، فإن الڤيتو الأمريكى لن ينسحب فى مواجهــة أية وســائل كانت للرفض أو الاستنكار الدولى. وبعد ثلاثة أسابيع من الإصرار من جانب الولايات المتحدة غيرت الأمم الأخرى قرارها الخاص ببطرس غالى ووافقت على المرشح المفضل لدى الولايات المتحدة، كوفى أنان[١١٦].

وإذا كانت إزاحة بطرس غالى لها بعض الدلالات على مسار العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة، فإن تعيين خليفته لم يكن بلا مغزى فى هذا السياق . وكان كوفى أنان مسئولاً عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى ظل رئاسة بطرس غالى للأمم المتحدة، ولكن تعاطفه مع وجهة النظر الأمريكية فيما يتعلق بالتدخل المحدود بدا أكبر من تعاطفه مع وجهة نظر رئيسه. وأكثر من ذلك فقد أعطى أنان موافقة الأمم المتحدة على القصف الجوى للناتو للبوسنة فى صيف عام ١٩٩٥ مقرباً نفسه بذلك من هؤلاء المسئولين الأمريكيين الذين أصبحوا محبطين من عناد بطرس غالى. وبكلمات ريتشارد هولبروك كان أنان:" المسئول بالأمم المتحدة الذى وضعنا فيه أعظم الثقة"، وتلك حقيقة توحى للموظفين الآخرين بالأمم المتحدة أن الولاء للولايات المتحدة من شأنه أن يضمن لهم مكافآت عظيمة. وحولت إدارة كلينتون - بإجبارها الأعضاء الآخرين بمجلس الأمن على اختيار أنان بشكل فعال - أحد أهم المناصب الدولية إلى قضية محلية . وفى ديسمبر عام ١٩٩٦ عشية إعادة انتخاب كلينتون للرئاسة، بلغ الأمر

بالنيويورك تايمز حد وصف تعيين أنان بأنه :" تعيين آخر محورى" بالنسبة للفترة الرئاسية الثانية لكلينتون، كما لو أن الأمم المتحدة كانت قسما من أقسام الحكومة الأمريكية(١١٧).

وفى غضون ذلك كانت حملة أولبرايت لطرد بطرس غالى قد آتت ثمارها أيضا. فعلى الرغم من التغيير المفاجئ لتوجهها فيما يتعلق بقضية"التعددية المؤكدة"، وبرغم السياسيات الأمريكية الكارثية فى الصومال ورواندا والمصير المأساوى لمهمة الأمم المتحدة للحفاظ على السلام فى البوسنة، تم تعيين أولبرايت وزيرة للخارجية مباشرة بعد طرد بطرس غالى . وتأكد الانطباع بأن كلينتون يفضل هؤلاء الذين بوسعهم التغلب على الأمم المتحدة أو الالتفاف عليها بتعيين ريتشارد هولبروك، قائد أوركسترا دايتون فى يوليو عام ١٩٩٩ فى وظيفة أولبرايت السابقة كسفير لبلاده فى الأمم المتحدة. وقادت أولبرايت حملة توجيه التهم للأمم المتحدة بعد الصومال، فيما ساعد هولبروك السيدة أولبرايت على إقصاء الأمم المتحدة عن أى دور فى مفاوضات السلام بالبوسنة. وشارك كلاهما فى رفض الولايات المتحدة للتعددية والمسئولية الجماعية فى ظل إدارة كلينتون، وكوفئ كلاهما على خدماته بترقيته لمنصب أعلى.

وفى تقييمه لمفاوضات دايتون تذكر ريتشارد هولبروك بحزن – ولكن ليس بندم – القرار الأمريكى بإزاحة بطرس غالى، وقال فى هذا الصدد:

"بالرغم من أن الحملة الأمريكية ضد بطرس غالى التى اختلف معنا فيها كل حلفائنا المحوريين كانت طويلة وصعبة بشكل خاص بالنسبة لأولبرايت التى تحملت نقداً عنيفًا وغير عادل لدورها فى هذه القضية إلا أن القرار كان صائبًا، ولسوف يصون على أفضل وجه الدور الأمريكى فى الأمم المتحدة"(١١٨).

ولم يسهب هولبروك فى شـرح ماذا كان يقصد بهذا القول، وهو أمر يدل على لا مبالاة مؤسفة إذ إن الدور الأمريكى فى الأمم المتحدة يظل متقلبا كما كان دوما. وبالرغم من أن كوفى أنان كان يتمتع فى البداية بعلاقات مع إدارة كلينتون أفضل من بطرس غالى، إلا أن المتأخرات المالية الأمريكية للأمم المتحدة أصبحت أسوأ حالا فى الواقع أثناء الفترة الثانية لرئاسة كلينتون. فضلاً عن أن أنان نفسه ارتكب بعضًا من

أخطاء سلفه نفسها، منتهجا خطه هو فى بعض القضايا ومطالبا بأن تخضع كل التحركات العسكرية فى أرجاء العالم لسلطة الأمم المتحدة، الأمر الذى لم يرض إدارة كلينتون أو الكونجرس الأمريكى، وباقتراب نهاية القرن تكدس أكثر من ١,٦ بليون دولار أمريكى كدين أمريكى للأمم المتحدة. ومن الصعب وصف مدى الكراهية الأمريكية للأمم المتحدة، بشكل خاص من جانب هؤلاء المشرعين بالكونجرس المسئولين عن تخصيص وتسليم المساهمات الأمريكية فى الاعتمادات الإدارية وصناديق حفظ السلام بالأمم المتحدة. وجدير بالذكر أن فائض الميزانية غير المتوقع فى الولايات المتحدة فى أواخر التسعينيات تم تحويل مساره ليبتعد عن دفع الدين الأمريكى الضخم للأمم المتحدة، وصوت كل من مجلس النواب والشيوخ لصالح المصادقة على نحو ثمانمائة بليون دولار أمريكى دعما لتخفيض الضرائب فى عام ١٩٩٩ بالرغم من أن تسوية دين الأمم المتحدة لن يكلف أمريكا إلا جزءا من هذا المبلغ[١١٩]. ويؤكد القرار النهائى للكونجرس الأمريكى فى نوفمبر ١٩٩٩ بدفع نحو بليون دولار أمريكى من المستحقات الأمريكية للأمم المتحدة على أربعة أعوام، وفى مقابل تخفيض الاشتراك الأمريكى فى تكاليف صيانة الأمم المتحدة يؤكد ببساطة (ليس إلا) على المكانة الضحلة للأمم المتحدة فى الكونجرس الأمريكى: لقد صوت المشرعون الأمريكيون لتسوية جزء من دينهم بشكل رئيسى لتجنب فقدان الصوت الأمريكى فى الجمعية العامة، وتزامنت موافقتهم هذه مع السعى الدءوب لتخفيض المستحقات الأمريكية للأمم المتحدة. وبينما كانت الأمم المتحدة قد يئست من إمكانية الحصول على مزيد من التمويل - وظلت تنازع لاستمرار عملياتها الأساسية فى أرجاء العالم - واصل العضو الأقوى داخلها سحب دعمه لها.

وكانت الآثار الناجمة عن أزمة التمويل فادحة. فبالإضافة إلى تقليص مهام حفظ السلام وتخفيض الجهاز الإدارى للأمم المتحدة كانت الأمم المتحدة مجبرة على تخفيض تمويل مشاريعها فى مجالات أخرى - الصحة والتعليم والتنمية - الأمر الذى كان يؤمن بالكاد بعض متطلباتها المالية[١٢٠]. وإذا استمرت الولايات المتحدة فى التخلف عن سداد ديونها، فسيكون على الأمم المتحدة إما أن تعلن إفلاسها، أو أن تتحول إلى مصادر أخرى للتمويل. وفى سبتمبر عام ١٩٩٧ قدم تيد ترنر،

القطب الإعلامى البارز وصاحب " سى إن إن " بليون دولار تبرعا للأمم المتحدة الأمر الذى من شأنه أن يشكل سابقة مستقبلية لا مثيل لها فيما يتعلق بمصادر تمويل المنظمة الدولية. وبالرغم من أن أموال ترنر كانت هدية للأمم المتحدة، أخذت الشركات تتملق وكالات الأمم المتحدة وترى أن "الشراكة" مع الأمم المتحدة أمر جيد للبزنس. وفى ديسمبر عام ١٩٩٩ لاحظت النيويورك تايمز أن الشركات كانت قد قدمت ذات مرة أموالاً أو منتجات للاستخدام فى الدول النامية فى الأغراض الإنسانية، بيد أن: "الاتجاه الجديد للشركات الآن هو استخدامها للأمم المتحدة كأداة من أدوات السوق". وبالتالى فقد تصبح الأهداف الأصلية للأمم المتحدة عرضة للتخريب فى ظل هذه القيود المالية الجديدة، فالقطاع الخاص تواق للقيام ببعض التمويل الذى تواصل الولايات المتحدة الامتناع عن دفعه، مقابل معاملة فيها محاباة من جانب الأمم المتحدة أو إفساح الطريق له إلى هذا "الصنف" المعترف به على مستوى الكوكب[١٢١].

وإلى حد ما فقد وصلت الأمم المتحدة إلى هذا الوضع المؤسف بسبب لامبالاة وسوء تدبير إدارة كلينتون. بيد أنه من الخطأ إغفال الأسباب الأساسية التى عززت رغم كل شىء العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة. لقد وجدت الأمم المتحدة أنه من المستحيل تقريبا أن تستمر فى أداء وظيفتها بدون الدعم الأمريكى، بينما كانت الولايات المتحدة على الجانب الآخر قادرة تماماً على السعى وراء تحقيق أهدافها بدون موافقة الأمم المتحدة. وفى مارس ١٩٩٥ قالت مادلين أولبرايت أمام لجنة الكونجرس إن الأمم المتحدة لا تعدو كونها أداة إضافية فى الترسانة الأمريكية، وأشارت فى هذا الصدد إلى:

"إن عمليات الأمم المتحدة للحفاظ على السلام تضاف إلى قدراتنا وليست مقتطعة منها. وهى تقدم لنا فرصة الاختيار بين التصرف بشكل أحادى الجانب أو التنحى جانباً. وهى تسمح لنا بالتأثير فى الأحداث بدون تحمل العبء الكامل لتكاليفها ومخاطرها، وهى تضفى ثقل القانون والرأى العام على القضايا والمبادئ التى نساندها[١٢٢]".

وظلت الأمم المتحدة – بكل فوائدها هذه – هما سطحيا بالنسبة لصناع السياسة الأمريكية الذين اعتادوا التصرف بشكل أحادى الجانب فى أى وقت يناسبهم فيه هذا النوع من السلوك ولغة أولبرايت مناسبة هنا على نحو مقيت يبعث على الاشمئزاز والصدمة،

فالأمم المتحدة لا تملك أية وسيلة من أجل " اقتطاع" ما تعهدت الولايات المتحدة بدفعه من مستحقاتها من أى مصدر، ولا هى قادرة على إجبار الولايات المتحدة على دعم القانون الدولى، أو التدخل حيث تصبح حقوق الإنسان مهددة. بينما الولايات المتحدة قادرة على اختيار ليس فقط التعاون مع الأمم المتحدة ولكن إلقاء تبعات الكوارث والنزاعات الدولية التى لا يهتم بها الجمهور الأمريكى كثيرا على كاهل الأمم المتحدة. وهكذا توفر الأمم المتحدة للولايات المتحدة ليس فقط فرصة "الخيار بين التصرف الأحادى الجانب أو التنحى جانبًا" ولكن أيضا الطريق لكلا الخيارين والحفاظ فى الوقت نفسه على وضع الطرف المنخرط فى الشئون الدولية مثلما حدث فى حرب الخليج عام ١٩٩١ ، أو تأجيل مادلين أولبرايت للتحرك بهدف كسب الوقت في حالة بعثة الإغاثة لرواندا عام ١٩٩٤ . وكانت أولبرايت محقة فى نقاشها للأمر قائلة إن تكاليف التدخل الأمريكى الانتقائى، واللامبالاة الأمريكية الدائمة تجاه انتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الإنسانية كانت نسبيا أرخص بالنسبة للولايات المتحدة. ويمكن التنبؤ بأن "العبء الكامل" لهذه السياسة التى تركز على الذات يقع على كاهل الشعوب فى البوسنة والصومال ورواندا وغيرها، الشعوب الأقل قدرة على تحمل هذا العبء .

الهوامش

(١) ألقى هذا الخطاب فى كابيتول هيل، واشنطن فى ١٩ يناير ١٩٩٩

(٢) حول تأسيس عصبة الأمم انظر : Gary b. Ostrower, The League of Nations from 1919-1929 (Garden City Park, NY: Avery 1996) and F.S: Northedge, The League of Nations : Its life and Times, 1920-1946 (New York: Holmes& Meeier, 1986). ويقدم روبرت هيلديربراند تقييما عاما للدور الأمريكى فى تأسيس الأمم المتحدة، انظر : Robert C. Hilderbrand, Dumbarton Oaks: The Origins of the United Nations and the Search for Postwar Security (Chapel Hill: University of North Carolina Press 1990), and Townsend Hoopers and Douglas Brinkley, FDR, and the creation of the UN(New Haven: Yale University Press, 1997).

(٣) كان من الواضح أن روزفلت مؤيد قوى لحق الفيتو منذ المراحل المبكرة للتخطيط لإنشاء الأمم المتحدة، واعتمد هذا على مفهوم "الأربع الكبار"(الولايات المتحدة وبريطانيا والصين والاتحاد السوفييتى، وسرعان ما ستضاف فرنسا لنخبة هذا النادى) الذين يتصرفون بالتنسيق مع بعضهم البعض (انظرHilderbrand, Dumbarton Oaks,32-6) . وحول تعزيز موضوع الفيتو فى المفهوم الأمريكى للأمم المتحدة انظر : Hoopes and Brinkley, FDR and the Creation of the UN, 116-17 . للمقارنة بين الجمعية العامة الضعيفة نسبيا ولكن الديمقراطية ، ومجلس الأمن الأقوى جدا ولكن الأوتوقراطى انظر : Geoff Simons, The United Nations: A Chronology of Conflict (London: Macmillan,1994) 56-60.

(٤) لاحظت ستانلى ميزلر أن الولايات المتحدة مارست ضغوطا قوية على الجمعية العامة حتى فى أواسط الستينيات، ولكن بعدئذ أرخت بشدة قبضة سيطرتها لصالح كتلة من البلدان النامية وأهملت، أو تجاهلت للغاية الجمعية العامة. انظر فى هذا الصدد: United Nations: The First Fifty Years (New York: Atlantic Monthly Press, 1995) ويؤكد سيمونز ، ص٨٥ :"لا معنى لأن تكون الجمعية العامة برلمانًا عالميا"، ولاحظ أن الولايات المتحدة "أصبحت عدائية باطراد" تجاه الجمعية العامة مع نمو "الكتلة الأفرو-آسيوية".

(٥) حول التوزيع غير العادل للقوة فى مجلس الأمن والتأثيرات المؤسفة للفيتو، انظر:.Sydney D Bailey and Sam Daws, The Procedure of the UN Security Council, third edition (Oxford: Clarendon Press, 1998), 227-39, 386-90.

(٦) حول تدهور العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وتأثيرات الحرب الباردة على أعمال الأمم المتحدة انظر: Simons, The United Nations, 81-105 وحققت الولايات المتحدة بعض النجاح المبكر في تخريب جهاز الأمم المتحدة لصالح أهداف سياستها الخارجية الخاصة، وبشكل ملحوظ أكثر في كوريا حيث أجازت الأمم المتحدة قوة غزو كانت السيطرة الساحقة فيها للأمريكان (بعد أن غيب الاتحاد السوفييتي نفسه عن اجتماع مجلس الأمن لإقرار العملية الكورية) انظر هنا: Bruce Cumings, The Origins of The Korean War: The Roaring of the Cataract, 1947-1950(Princeton University Press, 1990), 634-7.

(٧) لتقييم حول التجميد المبكر للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في سياق الأمم المتحدة انظر: Meisler, United Nations, 23-6 تشير ميزلر إلى " التلغراف الطويل" الشهير لجورج كينان في فبراير ١٩٤٦ الذي أرسله السفير الأمريكي في موسكو باعتباره وثيقة تؤسس للعداء الذي ساد إبان الحرب الباردة، ووفقا لما أورده كينان فإن الاتحاد السوفييتي يصر على: "تدمير نمط حياتنا التقليدي" و " كسر المرجعية العالمية لدولتنا" واعتبر ذلك متطلبات أساسية للحفاظ على "القوة السوفييتية". واستخدمت صورة "إمبراطورية الشر" بشكل أكثر كثافة وصراحة على يد رونالد ريجان في الثمانينيات، رغم أن هذه الصورة لا تعدو كونها صياغة تلخص الموقف الأمريكي الحقيقي المحوري الذي ساد منذ التحذير الأول لكينان.

(٨) حول تطور"التفكير الجديد" تجاه الأمم المتحدة من جانب الاتحاد السوفييتي في أواخر الثمانينيات انظر: Linda Melvern, The Ultimate Crime : Who Betrayed the UN and Why (London: Allison&Busby, 1995) 283-7.

(٩) استخدم بوش هذه العبارة في خطاب النصر الذي ألقاه أمام الكونجرس في كابيتول هيل، واشنطن في ٢٩ يناير ١٩٩١: إن العملية التي أقرتها الأمم المتحدة ضد صدام تبشر بنظام جديد "يعتمد على احترام الفرد ودور القانون، نظام عالمي جديد بوسعه أن يفضي إلى السلام الدائم الذي نتطلع إليه".

(١٠) لتحليل اقتراحات منح الأمم المتحدة قوة عسكرية احتياطية، وتأثير هذا الجدل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ١٩٩٢ انظر : John M. Goshko," Ideas of a Potent UN army Receives a Mixed Response", Washington Post, 29 Oct. 1992 تعهد كلينتون بـ "بحث إمكانية تأسيس قوة احتياطية متطوعة سريعة الانتشار للأمم المتحدة لردع العدوان ضد الدول الصغيرة".

(١١) بالرغم من أن بطرس غالي قد جاء وقت تعيينه كقوة للتغيير في منظومة الأمم المتحدة، إلا أن ردود أفعال الولايات المتحدة كانت باردة إزاء هذا الترشيح لأنها كانت تخشى ألا يكون حازما أو راديكاليا بالقدر الكافي في عمله. وهذا أمر يدعو للسخرية الشديدة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الرفض الأمريكي الصريح لإعادة انتخاب بطرس غالي في ١٩٩٦، جاء على أرضية أن السكرتير العام كان حازمًا وراديكاليا أكثر مما ينبغي، انظر هنا : Meisler, United Nations, 278-9.

(١٢) فى ختام عملها تلخص ميزلر تبعية الأمم المتحدة للولايات المتحدة وتآكل مصداقية الأمم المتحدة تحت معاول الخصوم السياسيين المحليين للولايات المتحدة. وجيوف سيمونز فى كتابه: الأمم المتحدة ص١٦٣، أكثر صراحة حين يقول:" سرعان ما أغرت نهاية الخطر الشيوعى صناع السياسة الأمريكية بالتفكير فى كيفية استغلال الأمم المتحدة أكثر لتحقيق المصالح الأمريكية". انظر : Rosemary Righter, "Utopia Lost: The United Nations and World Order" (New York: Twentieth Century Fund Press, 1995), 121-4 ويجادل روزميرى قائلا إن القوة النسبية للولايات المتحدة و"الغرب" قد يكون لها تأثير عكسى يتمثل فى تشجيع القوى الأعظم على البحث عن حلول لمشاكلها خارج الأمم المتحدة ، ويفترض المؤلف أن "النظام الدولى الجديد" لبوش كان يتم تخيله كتحالف بين القوى العظمى أكثر منه كتمجيد للأمم المتحدة. ويبدو هذا التحليل مقنعا إذا أخذنا فى الحسبان الاستخفاف المتغطرس بالأمم المتحدة من جانب الدوائر اليمينية لصناعة السياسة فى الولايات المتحدة.

(١٣) ويطرح ميزلر فى كتابه الأمم المتحدة (ص٢٣٢) الأمر بفظاظة قائلا :" عندما أعدت الولايات المتحدة نفسها للقيام بدور غير نشيط فى الأمم المتحدة، كانت الأمم المتحدة قد أصبحت هى نفسها غير مؤثرة". ويصور ميزلر هذا الموقف الأمريكى كنوع من الإهمال المتعمد، وأمثلة رواندا والبوسنة التى سنتناولها فى هذا الجزء من الكتاب تفترض جهدا متعمدا أكثر وسعيا دءوبا خلف الأخبار بهدف إعاقة العمليات الدولية للحفاظ على السلام لأسباب متعلقة باللامبالاة الأمريكية والرغبة فى تجنب تكاليف عملية الأمم المتحدة فى الأشخاص ، وبشكل خاص الأموال.

(١٤) Boutros Boutros Ghali, Unvanquished; A US-UN Saga(New York: Random House, 1999), 12.

(١٥) لخلاصة حول قضايا تمويل الأمم المتحدة انظر: Ronald I. Spiers, "Reforming the United Nations", in Roger A. Coate, ed., US Policy and the Future of the United Nations (New York: Twentieth Century Fund Press, 1994), 19-40 at 35-8, and Ruben P. Mendez," Paying for Peace and Development" Foreign Policy 100(1995): 19-31. ويقدم ستيفن هالبر وجهة نظر معاكسة حول "الإشراف المالى الذى يتسم بالاحتيال وغير الكافى أو المناسب بالأمم المتحدة" انظر : Stefan Halper, "Systemic Corruption at the United Nations", and in Ted Galen Carpenter, ed., Delusions of Grandeur: The United Nations and Global Intervention (Washington, DC: Cato Institute 1997), 127-36 . أخبر ريتشارد سكلار – ممثل إدارة كلينتون "فى إدارة وإصلاح الأمم المتحدة" – الكونجرس عام ١٩٩٧ أن الدول الأخرى الأعضاء "مستاءة للغاية من الموقف والسلوك الأمريكى" فيما يتعلق بإصلاح نسب الاشتراكات الوطنية، وأشار فى هذا الصدد قائلا:" إنهم يرون أن الدول الأغنى فى العالم تطالب بتخفيض فى نسبة الاشتراك، ويعتقدون أن الاشتراك ينبغى أن يقوم على – وأستشهد هنا بالكلمات التى أسمعها ليلاً ونهاراً – القدرة على الدفع،

أقصد إجمالي الدخل القومى ". شهادة أمام اللجنة الفرعية للعمليات الدولية، لجنة الشيوخ للعلاقات الخارجية، الاجتماع الـ ١٠٥ للكونجرس، الجلسة الأولى فى ٦ نوفمبر ١٩٩٧ .

(١٦) بالرغم من أن الكونجرس قد وافق على تسوية جزء من الدين الأمريكى فى أبريل ١٩٩٨، فإن إضافة فقرة (متعلقة ببعض أوجه السياسة الداخلية) إلى بنود قائمة التمويل – تلك التى من شأنها أن تمنع على نطاق واسع المنظمات التى يتم تمويلها من الميزانية الفيدرالية من العمل على تسهيل تحديد النسل، وإباحة الإجهاض فى البلدان الأخرى – أدى إلى استخدام الرئيس كلينتون للفيتو ضد الاقتراح. وليس واضحا ما إذا كانت هذه الفقرة المضافة حول معارضة إباحة الإجهاض كان المقصود منها تسهيل الفيتو الرئاسى، أو أنها ببساطة تعكس المكانة الضئيلة التى يمنحها الكونجرس لتسوية الدين الأمريكى. وحول وجهة نظر تختلف مع هذه انظر : Ambassador Peter Burleigh," Remarks at the new York Foreign Press Center", Press release of the US Mission to the UN, 18 Sep. 1998 and Jesse Helms,"A Day to Pay Old Debts", New York Times, 21 Sep. 1998 . وحدث تكرار لهذا الوضع فى صيف ١٩٩٩، انظر فى هذا الصدد: Philip Shenon," Senate Backs UN Payment, But More Hurdles Remain", New York Times, 23 June 1999 ويمتدح ستيفن هالبر الكونجرس لإمساكه بالأمم المتحدة أسيرة على هذا النحو، مناقشا الأمر بالقول : "لإجبار الأمم المتحدة على إعادة النظر فى ممارستها ، ليس هناك طريق آخر متوفر إلا التهديد بالامتناع عن الدفع للأمم المتحدة وبهوها المثير للأعصاب والذى يفترض أنه يمثل الجمعية العامة " انظر : Systematic Corruption, 129 وللأسف يبدو بالنسبة لهالبر أن "هيمنة العالم الثالث" على هذا "البهو المثير للأعصاب" ستستمر فى التلويح بإمكانية الإقصاء الإجبارى للولايات المتحدة عن التصويت بالجمعية العامة بسبب فشلها المتعدد والطويل فى دفع مستحقاتها. انظر : Paul Lewis," UN Warns US on Payment ", New York Times, 23 March 1999 . وليس واضحًا كيف سترد الأمم المتحدة على العرض الأمريكى فى أواخر عام ١٩٩٩ حول تسديد جزء من ديونها وشطب باقى الديون.

(١٧) يعد تدبير كلينتون لقضية التمويل نموذجا جيدا بشكل خاص للفجوة بين القول والفعل التى تتميز بها العديد من مبادراته السياسية كرئيس. وبالرغم من أن كلينتون وعد الأمم المتحدة بشكل ثابت بأنه سيحل صعوبات التمويل وسيقنع الكونجرس بتسوية المستحقات الأمريكية، كانت الولايات المتحدة أكبر مدين للأمم المتحدة طوال رئاسته. ومن الطبيعى أن يكون موظفو الأمم المتحدة غاضبين من الفشل الأمريكى فى الدفع، بشكل خاص إذا أخذنا بعين الاعتبار الوعود العديدة بالدفع والتى لم يتم الوفاء بها. وقد أوضح أحد المسئولين عمق تقصير كلينتون مقارنة برونالد ريجان قائلا:" على الأقل مع ريجان كنا نعرف أين نقف وكانت الولايات المتحدة تدفع نوعا ما التزاماتها المالية فى وقتها. بيد أن كلينتون قدم وعودا كثيرة لم يف بها، ومن ثم طعننا من الخلف قائلا لنا إنه يشعر بآلامنا". انظر: Judith Miller," As US Relations with UN Languish, is Clinton or Congress to Blame?", New York Times, 5 Aug. 1999.

(١٨) تعود هذه التعليقات للسيناتور بول صاربانيز أمام اللجنة الفرعية للعمليات الدولية فى ٦ نوفمبر ١٩٩٧ .

(١٩) ملاحظات السيناتور رود جرامز أمام اللجنة الفرعية للعمليات الدولية.

(٢٠) ملاحظات الرئيس بيل كلينتون للجلسة الـ ٤٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك فى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤ .

(٢١) الخلاصة حول قضية الألغام الأرضية انظر : landmines: A Deadlly Legacy (New York : Human Rights Watch, 1993) and Shawn Roberts and Jody Williams, After the Guns Fall Silent: The Enduring Legacy of Landmines(Washington, DC: Vietnam Veterans of America Association, 1995).

(٢٢) Dana Priest and Charles Truehart," US Makes One Last Pitch on Mine Treaty", Washington Post, 16 Sep. 1997.

(٢٣) Raymond Bonner," US Seeks Compromise to Save Treaty Banning Land Mines", New York Times, 17 Sep.1997.

(٢٤) Steven Lee Myers,"Clinton Says Ban on Mines Would Put US Troops At Risk", New York Times, 18 Sep. 1997.

(٢٥) فشلت فكرة استثناء الحالة الكورية فى إقناع العديد من المحللين المستقلين وحتى بعض كبار العسكريين الأمريكيين بما فى ذلك نورمان شوارزكويف، قائد القوات الأمريكية – الأمم المتحدة فى حرب الخليج، انظر فى هذا الصدد: Norman Kempster, " Pentagon Prevails on Land Mines But Takes Heavy Fire", Los Angeles Times, 19 Sep. 1997 وللتعرف على رد خاص جدا حول استثناء كوريا فى شروط الاتفاقية انظر: Michael O'Hanlon, "US and Landmine Ban", Christian Science Monitor, 4 June 1998 . حتى إن جورج ستيفنوبولوس المستشار السابق لبيل كلينتون قد وصف فشل الولايات المتحدة فى توقيع الاتفاقية بأنه :" استسلام للعسكريين"، انظر: The President is wrong" Newsweek, 22 Sep. 1997 . منذ انتخابه عام ١٩٩٢ كان كلينتون يخشى للغاية تعرضه للهجوم بسبب تهربه المزعوم من الخدمة العسكرية الإلزامية فى ڤيتنام، وبدأت علاقته بالبنتاجون بالشعور بالخيبة من انحرافات سياسته الخاصة بموضوع الشواذ فى الجيش. وقراره بالخضوع لنصيحة البنتاجون بشأن قضية الألغام الأرضية قد تمتد جذوره بقوة لهذا القلق حول مصداقيته فى اتخاذ قرارات عسكرية. ولاحظ أيضا البهجة التى دبت فى أوصال البنتاجون إزاء التصرف"الشجاع" لكلينتون، راجع فى هذا الصدد : Dana Priest," Mine Decision Boosts Clinton-Military Relations", Washington Post, 21 Sep. 1997.

(٢٦) لتاريخ موجز حول التطوير الأمريكى لهذه "الألغام الهوائية"، ولتقييم حول تأثيراتها المدمرة، انظر: Eric Prokosch, The Technology of Killing: Military and Political History of Antipersonnel Weapons (London: Zed Books, 1995) 107-14.

(٢٧) "Allan Thompson," Canada's Land Mine Plea Gets US" No", Toronto Star, 18 Sep. 1997.

(٢٨) White House Briefing, Washington, DC, 17 Sep. 1997.

(٢٩) Dana Priest,"Clinton Directive on Mines: New Form, Old Function", Washington Post, 24 Sep. 1997.

(٣٠) وصفت النيويورك تايمز تعهد كلينتون بأنه " رمزى"، واضعة فى اعتبارها تقاعده الوشيك . انظر: Steven Lee Myers," Clinton Agrees to Land-Mine Ban, But Not Yet", New York Times, 22 May 1998 and Julian Beltrame, "US Derided for its Latest Initiative", Montreal Gazette, 1 Nov. 1997.

(٣١) أعلن كلينتون أن الولايات المتحدة ستوقع الاتفاقية فى ٢٠٠٦ فقط إذا "فاز البنتاجون" انظر : Anthony DePalma,"As US Looks On, 120 Nations Sign Treaty Banning Land Mines", New York Times, 4 Dec. 1997.

(٣٢) Mark Fritz," Pentagon Seeks Funds for New Type of Land Mine", Los Angeles Times, 20 Feb. 1999.

(٣٣) Peter Baker," a Dispute Between Neighbors", Washington Post, 24 Nov. 1997.

(٣٤) أكد جورج ستيفانوبولوس على الطبيعة غير الصحية لحلفاء كلينتون، وذلك عند معارضته للاتفاقية قائلا:" إذن فكلينتون وكاسترو والقذافى وهلمز يقفون ضد العالم" انظر هنا:" الرئيس مخطئ".

(٣٥) لوجهات نظر حول السعى للانتقاص من شأن الاتفاقية بملاحظة الرفض الأمريكى للتوقيع عليها انظر: Norman Kempster and Craig Turner, "Clinton Says US Won't Join Treaty to Ban Land Mines", Los Angeles Times, 18 Sep. 1997 and James Carroll, " The People vs. Land Mines", Boston Globe, 9 Dec. 1997 وفى مراسيم التوقيع على الاتفاقية فى أوتاوا أعلن السيناتور باتريك لاهى: "نحن نضعف الاتفاقية بعدم توقيعنا، ونحن نعطى الآخرين ذريعة لعدم التوقيع، وعلى هذا النحو نصبح جزءًا من المشكلة" انظر هنا : Craig Turner," 125 Countries Line Up to Sign Land-Mine Ban", Los Angeles Times, 4 Dec. 1997.

(٣٦) لإدراك أولويات البنتاجون علينا الانتباه إلى إعلان عام ١٩٩٩ الذى أشار إلى أن وكالة مشاريع البحث المتقدم التابعة لوزارة الدفاع كانت توظف الأموال ليس فقط فى مجال الألغام، ولكن أيضا فى مجال الدبابير المكتشفة للألغام، وكل منها مزود بحمولة ظهر إليكترونية وخوذة مزودة بدورها بأوامر لتنظيف حقول الألغام. ووفقا لوكالة مشاريع البحث المتقدم فهذه الدبابير" مدربة أفضل تدريب وتستجيب على نحو جيد للإمدادات العسكرية وللحراس"، انظر فى هذا الصدد: Jeff Nesmith," Uncle Sam's Unlikely Allies", Atlantic Journal and Constitution,1 Aug. 1999.

(٣٧) انظر : ملاحظات أنان فى "Turner,"125 Countries .

(٣٨) للتعرف على حجة مختصرة لصالح المحكمة الدائمة تفضيلا لها عن المحاكم المؤقتة انظر:
Ruth Wedgwood," The Case for a Permanent War Crimes Court", Christian Science Monitor, 16 Aug. 1995.

(٣٩) بحظر الألغام الأرضية فإن السرعة التى تعالج بها البلدان الأخرى قضية المحكمة الجنائية الدولية قد تحرج الولايات المتحدة. وتمثل الدعم الأمريكى للمحكمة فى عملية بطيئة لاجتماعات لجنة الأمم المتحدة قبل وضع مسودة الاقتراحات، ومن ثم قادت كندا مسارا سريعا لعملية المفاوضات لتسبب بذلك انزعاجا للمسئولين بإدارة كلينتون، انظر فى هذا الصدد افتتاحية النيويورك تايمز فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٤ "Time for a Global Criminal Court" .

(٤٠) ملاحظات الرئيس للجلسة الـ ٥٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك ٢٢ سبتمبر ١٩٩٧ .

(٤١) لإبراز الفرق بين حماس العديد من الدول وفزع الولايات المتحدة من المفهوم الأعرض للمحكمة الجنائية الدولية انظر: John M. Goshko,"UN Moving Toward Creation of Criminal Court", Washington Post, 21 April 1996.

(٤٢) أعاد جون بولتون للأذهان الملاحظات الأصلية لشيفر فى اجتماع خاص للجنة الفرعية للعمليات الخارجية للجنة الشيوخ للعلاقات الخارجية، الاجتماع الـ ١٠٥ الجلسة الثانية فى ٢٣ يوليو ١٩٩٨ . وأطلق على الاجتماع عنوان:"هل تتفق المحكمة الجنائية الدولية للأمم المتحدة مع المصالح الوطنية للولايات المتحدة؟" وتم توقيته ليتزامن مع اكتمال مفاوضات روما التى وضعت الرتوش الأخيرة على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية. وحول الرفض الأمريكى للتوقيع انظر شهادة شيفر التى سلمها للجنته، وحول موقف وزارة الخارجية انظر جيمس روبين اللقاء الصحفى اليومى لوزارة الخارجية فى ٢٠ يوليو ١٩٩٨ . وكان روبين يخشى أن تخلق اتفاقية روما محكمة قد تستمع إلى" شكاوى من شخصيات مرموقة من منظمات قد ترغب فى أن تعالج المحكمة كل خطأ يحدث فى العالم. وسيحول هذا المحكمة إلى جهة تحقق فى شكاوى حقوق الإنسان"، وهو الاحتمال الذى كانت الولايات المتحدة حريصة على تجنبه. ويقدم توماس ليبمان نقدا مفيدا لمخاوف الولايات المتحدة هذه، انظر: Thomas W. Lippman, " America Avoids the Stand: Why the US Objects to an International Criminal Court", Washington Post, 26 July 1998.

(٤٣) شهادة ميشيل شارف فى اللجنة الفرعية للعمليات الدولية فى ٢٣ يوليو ١٩٩٨ .

(٤٤) روث ودجوود، أستاذ القانون بكلية يال للقانون، هو نموذج جيد لأمثال هؤلاء "المؤيدين" للمحكمة الجنائية الدولية، وقد ناقش الأمر قائلا إن الفريق الأمريكى فى روما قد فقد "فرصة تاريخية لتشكيل المحكمة وفق التصور الأمريكى"، وأن الولايات المتحدة مازال بوسعها مع ذلك التوقيع فى المستقبل، ويمنح هذا للمحكمة فى نفس الوقت فرصة لمراجعة مواقفها:" وسيتوقف مستقبل المحكمة على إعلانها لأولويات التقاضى. لقد أقيمت المحكمة الجنائية الدولية لمواجهة كوارث الحروب الأهلية الراهنة، وليس لتقليص التفوق الأمريكى فى عالم ما بعد الحرب الباردة"

انظر فى هذا الصـــدد : Fiddling in Rome: America and the International Criminal Court", Foreign Affairs 77, no.6(1998) : 20-24 والفـتـاوى الأخـرى لودجـود تتناقض بشـذوذ مع العلاقـة العادية بين الحـاكم والأفـراد، وحـين يدعم ودجود المحكمـة دعمـا هزيلا، يضـعف هذا الدعم الهزيل بذلك التباهى المنفر: "إن الدور العسكرى للولايات المتحدة فى الأمن العالمى لن يستبدل بالحماسة الصليبية للمحكمة الدولية، وسوف تكون المحكمة الجنائية الدولية سخيفة لو حاولت ذلك".

(٤٥) ملاحظات رود جرامز، اللجنة الفرعية للعمليات الدولية، ٢٣ يوليو ١٩٩٨ .

(٤٦) شهادة چون بولتون، اللجنة الفرعية للعمليات الدولية. كان بولتون محدداً فى تحذيره: "يجب أن نوجه قلقنا الرئيسى نحو الرئيس، والقيادات والمسئولين بمجلس الأمن القومى عن الدفاع والسياسة الخارجية لدينا. إنهم الأهداف الحقيقية المحتملة للنائب العام غير المسئول سياسيا للمحكمة الجنائية الدولية وتلك هى المشكلة الحقيقية لصلاحيات القضاء العالمى".

(٤٧) تصريح چيس هلمز، اللجنة الفرعية للعمليات الدولية. موقف هلمز من أخطار المحكمة بالطبع مشـابه لموقف ودجـود، المعـروف على نطاق واسع باعتـبـاره على الطرف الآخـر من الطيف السياسى بالولايات المتحدة، والفرق الرئيسى بينهما هو أن إيمان هلمز كان أقل فى أن المحكمة الجنائية الدولية سوف تراجع مواقفها أو أنها (بكلمات ودجود) ستعلن "الأولويات" الصحيحة "للتقاضى".

(٤٨) John Vinocur, "World Court Acts to Overrule US in Nicaragua Case", New York Times, 27 Nov. 1984; and Paul Lewis, "World Court Supports Nicaragua After US Rejected Judges' Role", New York Times, 28 June 1986.

(٤٩) بالرغم من أن هذا الاحتمال يبدو خياليا، فمن المتوقع أن تتسارع درجة خفقان القلب لدى العديد من وزراء الخارجية والدفاع وزملائهم بسبب الأنباء عن اعتقال الجنرال أوغيسطو بينوتشيت فى المملكة المتحدة فى أكتـوبر عـام ١٩٩٨ . ولإدراك هـذه المخـاوف انظـر: Mary McGory, "Pinochet Ricochet", Wahington Post, 15 Aug. 1999 . هنرى كيسنجر هو المواطن الأمريكى الذى عادة ما يوصف بأنه الأكثر عرضه لاتهام مشابه، وهو المعروف بأنه أحد أكبر مهندسى البرنامج الأمريكى لزعزعة الوضع فى تشيلى، وهو البرنامج الذى جاء ببينوشيت للسلطة فى عام ١٩٧٣ . وقال أحد المسئولين بمنظمة العفو الدولية لماك – جورى أن الزعم بأن كيسنجر كان معرضا لخطر المحاكمة (الأمر الذى أفضى إلى النفور الأمريكى من الارتباط بالمحكمة الجنائية الدولية) قد تردد مرارا فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٩ حتى أن العاملين فى مجال حقوق الإنسان قد أخذوا يطلقون على هذا الأمر "قضية "هنرى الغلبان".

(٥٠) علينا أيضا ملاحظة نفاق التصريحات الأمريكية حول قيادتها المزعومة للمجتمع الدولى، آخذين بعين الاعتبار انشقاقها عن المجتمع الدولى حول قضايا مثل المحكمة الجنائية الدولية. لاحظ "اعتذار" بيل كلينتون لرواندا فى مارس ١٩٩٨، الذى وعد خلاله الرئيس بـ "علاج الآثار المترتبة على الإبادة الجماعية" جزئيا عبر تأييد المحكمة الجنائيـة الدولية. انظر فى هـذا الصـدد:

Remarks by Bill Clinton to genocide survivors, Kigali Airport, Rwanda, 25 March 1998.

(٥١) شهادة شارف.

(٥٢) John Hooper,"US Troops Will Quit, Allies are Warned", Guardian, 15 July 1998.

(٥٣) ملاحظات السيناتور جوزيف بيدين، اللجنة الفرعية للعمليات الدولية، ٢٣ يوليو ١٩٩٨ . ويفترض بيدين أنه إذا هددت الولايات المتحدة بهذا الخطر:" فلسوف نجعلهم (مؤيدى المحكمة الجنائية الدولية) حقا يركزون على جوانب الاتفاقية التى أشك فى أنهم لم يركزوا عليها فعلا".

(٥٤) تصريح لكوفى أنان فى مراسيم التوقيع على المحكمة الجنائية الدولية، روما، ١٨ يوليو ١٩٩٨ .

(٥٥) Jesse Helms,"We Must Slay This Monster", Financial Times, 31 July 1998.

(٥٦) Boutros-Boutros Ghali, An Agenda For Peace (New York: UN, 1992) حول اقتراح تأسيس قوة أمم متحدة للرد، انظر ص٢٥ .

(٥٧) انظر الهامش ١٠ .

(٥٨) انظر John L. Hirsch and Robert B. Oakley, Somalia and Operation Restore Hope: Reflections on Peacekeeping and Peacekeeping (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1995)-A umber of accounts of The UN/US intervention in Somalia-the US General accounts انظر أيضا: Terence Lyons and Ahmed I. Samatar, Somalia: State Collapse, Multilateral Intervention, and Strategies for Political Reconstruction (Washington, DC: The Brookings Institution, 1995), and Mohamed Sahnoun, Somalia: The Missed Opportunities (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1994) ولكل من أوكلى وسحنون فأسه التى يدق بها: فأوكلى كان مسئولا عن البعثة الأصلية : UNITAF وأرسلته الولايات المتحدة ليقوم بدور الوساطة فى عملية انسحابها من الصومال فى أكتوبر عام ١٩٩٣، أما سحنون - الرئيس الأصلى لمفاوضات الأمم المتحدة فى الصومال قبل UNITAF - فقد تشاجر مع بطرس غالى بسبب علاقة الأخير الوثيقة بقيادات الفصائل الصومالية والتورط المزعوم لعمليات الإغاثة للأمم المتحدة مع الجريمة الصومالية المنظمة. وسيجد القارئ مختلف وجهات النظر حول هذا الموضع يجمعها فى كتابه: Walter Clarke and Jeffery Herbst, eds, Learning from Somalia: The Lesson of Armed Humanitarian Intervention (Boulder, CO: Westview Press, 1997) انظر أيضا: Michael Maren's The Road to Hell: The Ravaging Effects of Foreign Aid and International Charity(New York: The Free Press, 1997 ولعل ميشيل مارين يقدم لنا التقييم الأكثر إقناعا للمسعى الأمريكى/الأمم متحدة، وهو يضع أحداث ١٩٩٢ - ١٩٩٣ فى السياق العام الأوسع للتدخل الدولى فى الصومال - انظر هنا بشكل خاص ص ٢٠٣ - ٥٦ .

(٥٩) للتعرف على فكرة مبكرة عن انسياق إدارة كلينتون خلف "التعددية المؤكدة" راجع جلسة السماع للتصديق على ما أدلت به مادلين أولبرايت – كسفير للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة – أمام لجنة الشيوخ حول العلاقات الخارجية (الاجتماع ١٠٣ الجلسة الأولى فى ٢١ يناير ١٩٩٣) . حول الـ PRD-13 انظر: Jeffrey Smith and Julian Preston, "United States Plans Wider Role in UN Peace Keeping", Washington Post, 18 June 1993 تقدم شهادة أولبرايت أمام اللجنة الفرعية للأمن الدولى – لجنة مجلس العلاقات الخارجية – الاجتماع رقم ١٠٣، الجلسة الأولى فى ٢٤ يونيو عام ١٩٩٣، تقدم توضيحا مفيداً لـ" التعددية المؤكدة"، وشهدت الجلسة تبادلاً حادا لوجهات النظر بين أولبرايت وعضو الكونجرس الذى تساءل عما إذا كانت السياسية الجديدة تنطوى على الشىء ونقيضه. وفى عام ١٩٩٣، وعلى الأخص عام ١٩٩٤، بدا وكأن العبارة الأصلية انقلبت فى الجدل السياسى الأمريكى لتصبح" التعددية العدوانية"، ولعل هذا يعكس طابع العنف المتنامى للعملية الأمريكية فى الصومال. ومنذ حنطت إدارة كلينتون هذا المفهوم فى خريف عام ١٩٩٣، بدأ السماح باستخدام ألفاظ سيئة فى أجهزة الإعلام بل وحتى فى نقاشات الكونجرس وصفا لهذا المفهوم.

(٦٠) بخصوص جهد بطرس غالى من أجل نزع السلاح انظر: John Drysdale, "Foreign Military Intervention in Somalia : The Root Cause of the Shift from UN Peace-keeping to Peacekeeping and its Consequences", in Clarke and Herbst, eds, Learning from Somalia, 118-34 at 128-9, Hirsch and Oakley, Somalia and Operation Restore Hope, 120-6, and Boutros Ghali's Unvanquished, 59-60, 99-102.

(٦١) حول الطريقة الأمريكية"المتقلبة" و "الشاذة" لمعالجة قضايا نزع السلاح انظر: Jonathan Stevenson, Losing Mogadishu: Testing US Policy in Somaia(Annapolis, MD: Naval Institute Press, 1995) . وحول الدعم الأمريكى لديكتاتور الصومال محمد زياد برى فى السبعينيات والثمانينيات انظر: Maren, The Road To Hell, 14, 33, 36-37 .

(٦٢) من الجدير بالملاحظة أن القيود التى فرضت على بعثة الولايات المتحدة كانت بمبادرة من البنتاجون بقدر ما كانت فى نفس الوقت مبادرة من إدارة كلينتون، وكانت القيادة المركزية العسكرية الأمريكية طرفا فى التخطيط للبعثة منذ مراحلها الأولى، وكانت تشرف على توجيه العمليات فى مقديشيو طوال عام ١٩٩٣ . انظر فى هذا الصدد: Hirsch and Oakey, Somalia and Operation Restore Hope, 40-47, and Stevenson, Losing Mogadishu, 50-53 وكان يشار إلى بعثة الأمم المتحدة فى مايو ١٩٩٣ فعليا باسم UNOSOM II تمييزاً لها عن عملية الأمم المتحدة التى سبقت التدخل الأمريكى فى ديسمبر عام ١٩٩٢ .

(٦٣) تختلف إلى حد بعيد التقديرات حول عدد الصوماليين الذين تم إنقاذهم من الخطر المباشر للمجاعة، ويتراوح هذا العدد ما بين مئات الآلاف (فى الكثير من التقديرات الأمريكية) وجزء صغير من هذا الرقم. ويتحرى مارين فى كتابه: الطريق إلى جهنم، ص ٢١٣ – ١٥ أمر الطريقة المريكة لإعداد هذه الإحصائيات (والإفساد الحتمى المتعمد لعملية الحساب بسبب الأوامر السياسية)،

ويتحيز مارين نفسه إلى التقدير الأقل جدا للذين تم إنقاذهم بعد ديسمبر عام ١٩٩٢ والذى قدره بنحـــو عشـــرة آلاف. وبالفعـــل لاحـــظ كـــل المعلقـــين أن الانتقـــال من الـUNITAF إلى الـ UNOSOM II كان إشكالية بالغة الصعوبة. لوجهة نظر تتباين مع هـــذه انظـــر: Hirsch and Oakley, Somalia and Operation Restore Hope, 106-14 and Boutros-Ghali, Unvanquished, 92-4.

(٦٤) كانت الـ UNOSOM II تضم نحو ١٨ ألف فرد فى وقت الانتقال من الـ UNITAF، بيد أن الفرقة الأمريكية التى تضم ٤ آلاف كانت بالتأكيد الطرف المجهز أفضل والأقوى فى البعثة، وكانوا أيضا يتلقون أوامرهم بشكل مستقل من الحكومة الأمريكية والقيادة العسكرية المركزية الأمريكية، وكانوا يشكلون بوضوح مصدر الموارد الأكثر ألفة ومباشرة لقلب قائد الـ UNOSOM II الأدميرال جوناثان هوو. ولقد اضطر بطرس غالى لتعيين جوناثان هوو تحت تهديد وبإصرار وزارة الخارجية الأمريكية. وحول إنشاء وتركيب الـ UNOSOM I انظر: Hirsch and Oakely, Somalia and Operation Restore Hope, 111-12 وحول تعيين هوو بإلحاح أمريكى انظر مارين: الطريق إلى جهنم ص٢٢٨ وكتاب بطرس غالى: Unvanquished, 29 ويكتب بطرس غالى قائلا إن أنتونى لاك قد أمره شخصيا بتعيين جوناثان هوو .

(٦٥) مازالت تفاصيل عملية باكستان غير مفهومة. ويقدم كتاب مارين: الطريق إلى جهنم ص٢٢٢-٦ التحريات الأكثر اكتمالا حول الموضوع، ويهزأ الكاتب بالسرعة التى حققت بها الأمم المتحدة فى الأمر والتى بلغت حد توجيه الاتهام المباشر لعيديد. انظر هنا أيضا: Hirsch and Oakley, Somalia and Operation Restore Hope, 117-19.

(٦٦) بالرغم من أن بطرس غالى وقف إلى جانب جوناثان هوو طوال عملية ال UNOSOM، بيد أن الدور المبكر للأدميرال فى الغزو الأمريكى لبنما عام ١٩٩٠(حيث كان جوناثان هوو طرفا فى الجهود التى جرت لأسر مانيويل هوريجا، القائد البنمى المقاتل والعميل السابق للولايات المتحدة) قد يقدم بعض الإشارات عن الكيفية التى يمكن أن يكون عليها رد فعله إزاء "محارب" مثل محمد عيديد. انظر مارين: الطريق إلى جهنم، ص٢٢٧ .

(٦٧) انظر شهادة فرانك كريجلر أمام اللجنة الفرعية حول أفريقيا، لجنة المجلس للشئون الخارجية، الاجتماع الـ ١٠٣ الجلسة الأولى فى ٢٩ يوليو ١٩٩٣ . ذهب كريجلر إلى حد وصف التحول المهم الذى جرى على عملية الـ "UNITAF/" Operation Restore Hope (عملية استعادة الأمل) لتصبح "عملية توقيع العقاب"، بأن ما حدث هو "انتكاسة إلى إمبريالية استخدام القوة".

(٦٨) حول العنف المتصاعد للبعثة الأمريكية انظر: Drysdale, "Foreign Military Intervention in Somalia", 132-3 and Hirsch and Oakley, Somalia and Operation Restore Hope, 199-127 وانظر: Stevenson, Losing Magadishu, 91-2 حيث يروى المؤلف قصة وصول الكوماندوز الأمريكية الرانجرز والدلتا فورس، بعد أن طالب هوو بقوة من أفضل قوات الكوماندوز لأسر عيديد. وبدا جوناثان هوو أكثر حذراً فى البداية، ولكن، بعد ذلك أرسل مزيدا من العسكريين عندما أكدت فرقته العسكرية الأصلية أنها غير فعالة. وبدت وكالة المخابرات

الأمريكية مستعدة لتزويدهم "بالمعلومات المخابراتية" التى تؤكد أهمية القبض على عيديد – فضلا عن معلومات سرية دقيقة لعمليات نخبة الكوماندوز الأمريكية، التى انتهت، فى حالة واحدة سيئة السمعة، بالاعتقال الخاطئ لثمانية موظفين فى برنامج التنمية للأمم المتحدة.

(٦٩) كانت العلاقات سيئة جدا بين القوات الأمريكية وباقى القوات المشاركة فى عمليات الأمم المتحدة بسبب عدة عوامل منها: تفويض الـ UNOSOM بمهام محدودة ونفور القيادات العسكرية الأمريكية من توجيه جنودها لإعطاء الأولوية لعمل الإغاثة والتحريم المطلق تقريبًا للتآخى بين قوات الأمم المتحدة والسكان الصوماليين العاديين، وأفضى كل هذا إلى الخوف والشك على الجانبين. انظر فى هذا الصدد: testimony of Major F. Andy Messing, Jr., before the House Armed Services Committee, 103 Congress, 1st session, 21 Oct. 1993, See also Stevenson, Losing Mogadishu, 56-65 ويقدم ستيفنسون هنا تقييمًا مفصلاً ومريرًا لانهيار (أو أصلا عدم وجود) الثقة بين الفريق الأمريكى والصوماليين.

(٧٠) اعترف الفريق روبرت جونسون فى شهادته أمام لجنة المجلس للخدمة العسكرية فى ٢١ أكتوبر عام ١٩٩٣ بأن القوات الأمريكية كانت تشير إلى مقديشيو بـ "مدينة الحيل"، ويكتب مارك بودين عن النعوت العنصرية المستخدمة فى وصف الصوماليين، انظر: Mark Bowden, Black Hawk Down: A Story of Modern War (New York: Atlantic Monthly Press, 1999), 8-9 ويلاحظ أيضا أن شركة رانجرز الأمريكية كانت" كلها تقريبًا من البيض". ويعتقد بودين أيضا أن الطاقم العسكرى الأمريكى كان يتطلع لإنهاء الحرب المزيفة لصيف عام ١٩٩٣ والانخراط فى " قتال حقيقى لا ينفض إلا بانتهاء الذخيرة". ولم تكن العنصرية، الضمنية والصريحة، مقصورة على الجنود فى ساحة القتال: فلقد شبه كاتلين ديلالاسكى، المتحدث باسم وزارة الدفاع، بشكل لا كياسة فيه، تطويق الصوماليين للأمريكيين، بأن "حشرات من الصوماليين" طوقت الأمريكيين ، وذلك فى لقاء صحفى بالبنتاجون، واشنطن، ٥أكتوبر ١٩٩٣ .

(٧١) التقييم الأكثر اكتمالا للمعركة هو كتاب بودين: Black Hawk Down الممتلئ بالتفاصيل حول القتال، ولكنه الأقل فائدة جدا فيما يتعلق بسياق التورط الأمريكى فى الصومال. وتتعقد التقديرات الخاصة بعدد القتلى الصوماليين بسبب غياب أية حكومة فى الصومال، والرحيل المتعجل للقوات الأمريكية والطابع العشوائى للقتال.

(٧٢) لاحظ ردود أفعال كلينتون الأولية المنزعجة على معركة مقديشيو، والتى استبقت أسئلة جمهوره عندما قال: "لماذا مازلنا فى الصومال؟ كيف يمكن أن تتحول بعثة إنسانية إلى العنف؟" انظر فى هذا الصدد تصريح بيل كلينتون حول الصومال، البيت الأبيض، واشنطن، ٧ أكتوبر ١٩٩٣ .

(٧٣) أذيعت ملاحظة وارين كريستوفر فى برنامج "Nightline" ABC News, 7 Oct. 1993

(٧٤) حول حجة كلينتون بأن الأمم المتحدة أجبرت الولايات المتحدة على القيام بدور "ضابط شرطة" وعلى شن" معركة مشخصنة للغاية" فى الصومال انظر المؤتمر الصحفى الرئاسى، البيت الأبيض، واشنطن، ١٤ أكتوبر ١٩٩٣ . قدمت مادلين أولبرايت صورة موجزة للغاية عن تخلى

الولايات المتحدة عن المسئولية عن كارثة الـ UNOSOM فى شهادتها أمام لجنة الشيوخ للخدمة العسكرية، الاجتماع الـ ١٠٣، الجلسة الثانية فى ١٢ مايو عام ,١٩٩٤ بالطبع كان هذا الهجوم على الأمم المتحدة والاستراتيجية العامة التى تزعم أن الأمم المتحدة قد وسعت العملية التى سعت الولايات المتحدة لوضع نهاية لها، كان فعالا للغاية، ويخدم الحاجة التى كان يستشعرها الجيش الأمريكى لأن يفسر تصرفاته الكارثية من ناحية، واحتياج أجهزة الإعلام الأمريكية لتفسير تحول الصوماليين من مرحبين بوصول البحارة الأمريكيين ، إلى مهللين بانتهاك حرمة جثث الأمريكان من ناحية أخرى. وليس بوسع المعلقين أن يقولوا شيئا عن هذه العملية التى اقتصرت على التدمير سوى القول بأن تلك ليست الحقيقة. للتعرف على موقف رافض ومحكم للخط الرسمى الأمريكى، وإن يكن بعد ظهور الحقائق انظر: Walter Clarke and Jeffrey Herbst," Somalia and the future of Humanitarian Intervention", in Clarke and Herbst, eds, Learing from Somalia, 239-53 at 241 "ويشير المؤلف إلى أنه ببساطة ليس صحيحًا أن الأمم المتحدة قد وسعت جدا المهمة التى قررت الولايات المتحدة وضع نهاية لها. وفى الحقيقة فإن كل القرارات الرئيسية لمجلس الأمن حول الصومال...كانت قد وضعتها الولايات المتحدة، وبشكل رئيسى البنتاجون، ومن ثم سلمتها إلى الأمم المتحدة كأمر واقع".

(٧٥) حول الظهور المبكر لعبارة "العَرَض الصومالى" انظر: Daniel Williams, "Joining the Pantheon of American Missteps", Washington Post, 26 March 1994.

(٧٦) المؤتمر الصحفى لأنتونى لاك والجنرال ويلسلى كلارك، البيت الأبيض، ٥ مايو ,١٩٩٤ وقدم تلخيصًا للقرار الرئاسى رقم ٢٥ فى بيان صحفى عن مكتب الشئون التنظيمية الدولية، وزارة الخارجية، فى ٢٢ فبراير ١٩٩٦ .

(٧٧) انظر المرجع السابق للتعرف على تفاصيل عن الجهود الأمريكية " لتقليص الحصة الأمريكية فى نفقات الحفاظ على السلام".

(٧٨) كانت المصالح الأمريكية هى المنار الهادى للعرض الذى قدمه لاك للصحافة فى ٥ مايو عام ١٩٩٤ حول الموضوع: "سوف نختار بين المعالجة الأحادية أو الجماعية للأمر، بين الأمم المتحدة أو تحالفات أخرى اعتمادا على التصرف الأفضل والذى يخدم على نحو أفضل المصالح الأمريكية".

(٧٩) لاحقًا وصف بطرس غالى المرسوم الرئاسى رقم ٢٥ بأنه يوجه :"ضربة قاصمة للسياسة المتعاونة المتعددة الأطراف للحفاظ على السلام والأمن". وقد أثارت سخط السكرتير العام بشكل خاص تلك المساعى المدمرة لمادلين أولبرايت التى قال عنها : "أن تضع الولايات المتحدة شروط مشاركتها فى عمليات الأمم المتحدة للحفاظ على السلام فهذا شىء ... أما الشىء الآخر المختلف تماما فهو أن تحاول الولايات المتحدة فرض شروطها على البلدان الأخرى". ومع ذلك فهذا ما فعلته مادلين أولبرايت" انظر: Unvanquished, 134-5 . وحول عزل أولبرايت لـ "ڤيتو" بطرس غالى على سياسة الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة انظر: Jaco Heilburm," Albright's Mission", New Republic, 22/29 Aug. 1994.

(٨٠) حول إعلان أولبرايت لـ "الواقعية الجديدة" فى العلاقة بين الولايات المتحـدة والأمم المتحدة انظر لقاءها الصحفى مع مارجريت وارنر، "Macneil/Lehrer NewsHours", PBS, 19 May 1994. See also Stanley Meisler,"Crisis in Central Africa', Los Angeles Times, 23 May 1994.

(٨١) حول تقييم عام للإبادة الجماعية فى رواندا انظر: Gerard Prunier, The Rwanda Crisis, 1959 - 1999 : History of a Genocide (London: Hurst, 1995), Philip Gourevitch, نود أن نحيطكم علما أننا سوف نُقتل غداً على يد عائلاتنا: حكايات من رواندا (New York : Farrar, Straus & Giroux, 1998) انظـر أيضـا: Alison Des Forges's massive and impressively documented Leave None to Tell the Story: Genocide in Rwanda (New York: Human Rights Watch, 1999).

(٨٢) لم تتحدد بعد هوية قتلة الرئيس هابياريمان. للتقييم حول حادث تحطم الطائرة والنظـريات التى ظهرت حول أصل الموضوع، انظر: Prunier, The Rwanda Crisis, 213-29 : and Des Forges, Leave None to Tell the story, 181-5.

(٨٣) حول الإنذار الأول لروميو داليير عن الإبادة الجماعية وفشل مكتب كوفى أنان لـ "الحفاظ على السلام" فى اتخاذ أى رد فعل انظر: Gourevitch, 103-79 ولتقييم شامل ومفصل حول الأمر انظر: Des Forges, Leave None to Tell the Story 141-79 وغطى كوفى أنان (فى دوره الجديد كسكرتير عام) بإسهاب الأخطاء الواضحة لطاقم الأمم المتحدة فى عرضه لنفور الدول الأعضاء بالأمم المتحدة من التحرك، ورفض أن يسمح لموظفى الأمم المتحدة بالشهادة أمام المحققين البلجيك حول الإبادة الجماعية فى عام ١٩٩٧، انظر: Alan Zarembo, "Toward a True History", Newsweek, 17 Nov. 1997 . وسمح كوفى أنان فى النهاية بتحقيق تجريه الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ بالرغم من أن بعض المعلقين كانوا يخشون من أن يتخذ الأمر مساراً لا يبتعد عن مجرد تبرئة لقسم حفظ السلام إبان إشراف كوفى أنان عليه. انظر: Joe Lauria, "Probe Begins of UN Response to Rwanda", Boston Globe, 19 June 1999, and Peter Worthington,"Don't Expect Miracles from Rwanda Probe", Toronto Sun, 22 Apr. 1999 وبالرغم من أن جوريفتش و (بشكل خاص) ديس فورجس كانا واضحين فى الجزم بالفشل الواسع النطاق للأمم المتحدة فى رواندا (كانت الإبادة الجماعية التى جرت فى أبريل قد وضعت خطتها ومراحلها تحت أنف قوات الأمم المتحـدة المتواجدة فى العـاصمة)، فإن قضية لوم الأمم المتحدة تتقاطع حتما مع نفور المجتمع الدولى (وبشكل خاص الولايات المتحدة) من الموافقة على أية تقوية لـ UNAMIR، انظر فى هذا الصدد: Des Forges, Leave None to Tell the Story, 172-4.

(٨٤) حول أساليب ومرتكبى الإبادة الجماعية انظر: Prunier, The Rwanda Crisis, 237-50; Gourevitch, We wish to inform you... 1444 ff.; and Des Forges, Leave None to Tell the Story, 205-16, 222-62.

(٨٥) حول تعهد داليير بالقضاء على الإبادة الجماعية بتقوية متواضعة للـ UNAMIR انظر : Gourevitch, We wish to inform you...150; Des Forges, Leave None to Tell the Story, 598-606-9; and Boutros Ghali; Unvanquished, 135, 139 . وقالت جوليا تافت، رئيس المجلس الأمريكى للعمل التطوعى الدولى، أمام اللجنة الفرعية لمجلسى النواب والشيوخ حول الشئون الأفريقية (الاجتماع الـ ١٠٤، الجلسة الأولى، فى ٥ أبريل ١٩٩٥) إن داليير كان: "يقول للشيوخ إن السكرتير العام للأمم المتحدة وكل الناس كانت تعرف أنه لو حصل فقط على قوة ما بين خمسة إلى ثمانية آلاف لكان بوسعه وقف الإبادة الجماعية". وافترض بعض المراقبين (فى نفس الوقت وفى التحقيقات التالية) أنه حتى بقوة أصغر، وإن يكن بموقف أكثر حسماً، كان يمكن منع المذابح فى الأيام القليلة الأولى من الإبادة.

(٨٦) حول الاقتراح الأمريكى فى ٧ أبريل بالانسحاب الكامل للـ UNAMIR انظر: Des Forges, 603-4 وكان يمكن للمملكة المتحدة أن تقدم الدعم للموقف الأمريكى.

(٨٧) حول هذا التقدير لعدد الرونديين الذين أنقذتهم الـ NUAMIR انظر: Des Forges, Leave None to Tell the Story, 24 . ولتقدير أقل قليلا لهذا العدد انظر شهادة جيف درومترا - اللجنة الأمريكية للاجئين أمام اللجنة الفرعية للشئون الأفريقية، لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية، الاجتماع الـ ١٠٣، الجلسة الثانية ٢٦ يوليو ١٩٩٤ .

(٨٨) حول التأثير الخاص لـ "العَرَض الصومالى" فى التفكير الأمريكى فى رواندا انظر: Arthur Jay Klinghoffer, The International Dimension of Genocide in Rwanda(London: Macmillan, 1998), 95-9 يلاحظ كلينجهوفر أن" العَرَض الصومالى" ليس إلا النسخة الأحدث من "العَرَض الفيتنامى" الذى ألقى بظلاله على صناعة السياسة الأمريكية منذ مطلع السبعينيات. وحول تأثير الصومال فى جهود الأمم المتحدة فى رواندا حتى قبل الإبادة الجماعية انظر: Des Forges, Leave None to Tell the Story, 132 واللقاء الصحفى فى الـ PBS مع إقبال رضا، مساعد كوفى أنان فى قسم عمليات الحفاظ على السلام بالأمم المتحدة. وتجنب - إلى حد بعيد - التقرير النهائى للأمم المتحدة حول رد الفعل الدولى الكارثى على الإبادة الجماعية وإلقاء المسئولية على عاتق بلدان بعينها (مفضلا أن يلقى اللوم على المجهول الرنان المسمى "الدول الأعضاء" ككل)، بيد أن التقرير أشار صراحة إلى المرسوم الرئاسى رقم ٢٥ وإلى ما سماه: "ظلال الصومال". انظر: Ingvar Carlsson, Han Sung-Joo and Rufus M. Jupolati, Report of the Independent Inquiry into the Actions of the United Nations during the 1994 Genocide in Rwanda", United Nations, 15 Dec.1999.

(٨٩) راجع ملاحظات المتحدث الرسمى ميشيل ماكررى، بوزارة الخارجية، المؤتمر الصحفى اليومى، ١١ أبريل ١٩٩٤ .

(٩٠) انظر كريستين شيلى، المؤتمر الصحفى اليومى لوزارة الخارجية ٢٨ أبريل ١٩٩٤ . ولتبديد أى تعاطف من قبل أجهزة الإعلام مع ضحايا الإبادة الجماعية، زعمت شيلى أن لديها : "معلومات ضخمة قوية حول تصرفات متوحشة جرت هناك على يد مجموعة من الأطراف المختلفة".

(٩١) حول تأثير المعاهدة على ردود الفعل الدولية على رواندا انظر: Des Forges, Leave None to Tell the Story, 639, 644.

(٩٢) Klinghoffer, The International Dimension, 99-100.

(٩٣) كانت كريستين تشيلى هى المتحدث الرسمى البائس لوزارة الخارجية التى وُجِّهت إليها تهمة استغلال وظيفتها الرسمية لكى ترتكب "الإبادة الجماعية"، انظر Gourevitch, "We wish to inform you..." 152-3 ويمكن فى هذا المرجع التعرف على تقييم لمارساتها هذه والمؤتمرات الصحفية اليومية لوزارة الخارجية فى ٢٨ أبريل و ١٠ يونيو وبشكل خاص ١٦ يونيو ١٩٩٤ كنماذج لسلوك شيلى. إن عناد بعض المراسلين وهم يستجوبونها حول المصطلحات التى تستخدمها (كانت تشيلى تفضل استخدام عبارة" أفعال الإبادة الجماعية" أكثر من"الإبادة الجماعية"، ومن ثم أصبحت تنفعل عندما يطالبونها بتوضيح الفرق بين الاثنين) يقدم بعض الإشارات حول : كيف أصبحت حقائق الإبادة الجماعية بشكل عام مقبولة حتى عند الذين لديهم معرفة سطحية بالوضع، باستثناء الحكومة الأمريكية. وقدمت تشيلى توضيحاً لأسباب النفور الأمريكى من التحرك فى ١٠ يونيو، مشيرة إلى أن "المحامين" الأمريكيين كانوا حذرين من استخدام لفظ "الإبادة الجماعية" إذ إن " هناك التزامات تنبثق فى ارتباط بالمصطلح". ويدل هذا ضمنا على أن وزارة الخارجية كانت على الأقل مدركة لالتزاماتها إزاء معاهدة مناهضة الإبادة الجماعية.

(٩٤) فى ٢٨ أبريل عام ١٩٩٤ قالت تشيلى للمراسلين إنه بموجب معاهدة مناهضة الإبادة الجماعية "إذا ما اتخذ قرار حول الإبادة الجماعية بالتدخل مباشرة، فليس هناك شرط أساسى جوهرى يملى ذلك وفق القانون الدولى". وتجنبت تشيلى تماما الإجابة على هذا السؤال عندما سئلت عن ذلك سؤالا مباشرا فى ١٠ يونيو. وانصبت شهادة جيف درومترا أمام مجلس الشيوخ فى ٢٦ يوليه ١٩٩٤، على:" الفشل الذريع" للولايات المتحدة فى الاعتراف بالإبادة الجماعية:" وضاعف المسئولون الأمريكيون خطأهم الفظيع بإطلاقهم لتفسيرات مريبة لمعاهدة مناهضة الإبادة الجماعية – لو صحت – لكانت قد فرغت المعاهدة نهائيا من مضمونها كجزء أساسى من القانون الدولى". وحول سياسة وزارة الخارجية المتعلقة بالحظر على متحدثيها الرسميين الاعتراف بالإبادة الجماعية انظر Douglas Jehl,"Officials Told to Avoid Calling Rwanda Killings "Genocide", New York Times, 10 June 1994.

(٩٥) شهادة مادلين أولبرايت أمام اللجنة الفرعية للأمن الدولى والمنظمات الدولية وحقوق الإنسان، لجنة الجمعية التشريعية للعلاقات الخارجية، الاجتماع الـ ١٠٣، الجلسة الثانية، ١٧ مايو ١٩٩٤ .

(٩٦) حول مراوغات أولبرايت انظر Stanley Meisler, "Albright Defends Rwanda Troop Delay", Los Angeles Times, 18 May 1994; Meisler," Crisis in Central Africa", Paul Lewis," US Force in Rwanda", New York Times, 12 May 1994; Boutros Ghali, Unvanquished, 135-6 and Gourevitch, We wish to inform you...150-51 وكان جوريفيتش ساخطًا للغاية على تصرفات أولبرايت:" إن اسمها مقترن إلى أقصى حد برواندا،

ولكنها تراوغ وتضغط على الآخرين للمراوغة، بينما رائحة الموت تنبعث من الآلاف وعشرات الآلاف ومئات الآلاف من البشر، إن ذلك هو أدنى مستوى على الإطلاق بلغته فى وظيفتها كسيدة دولة".

(٩٧) ملاحظة "الاضطراب العظيم" لأولبرايت وردت فى شهادتها أمام اللجنة الفرعية للأمن الدولى فى ١٧ مايو ١٩٩٤ . حول جهود الولايات المتحدة لوقف رد الفعل العالمى على الأزمة انظر: Des Forges, Leave None to Tell the Story, 644-6 and Klinghffer, The International Dimension, 50-55.

(٩٨) "Macneil/Lehrer NewsHour", PBS, 19 May 1994.

(٩٩) ملاحظات بطرس بطرس غالى للمراسلين/مقر الأمم المتحدة، نيويورك فى ٢٦ مايو عام ١٩٩٤ .

(١٠٠) Gourevitch, We wish to inform you..., 151; Des Gofges, Leave None to Tell the Story, 646 and والمؤتمر اليومى الصحفى بوزارة الخارجية، لكريستين تشيلى، فى ١٦ يونيو ١٩٩٤ .

(١٠١) التقدير الأصلى للأمم المتحدة (١٩٩٤) لعدد القتلى فى الإبادة الجماعية كان ثمانمائة ألف، ويتبنى جوريفيتش التقدير نفسه ، ويدعم التقدير نفسه أيضا برونير (ص٢٦١-٥) الذى يصل لرقم مشابه بحساباته الخاصة. بيد أن ديس فورجيس يعتقد أن عدد نصف مليون قتيل قد يكون التقدير الأكثر دقة، انظر مؤلف ديس فوريس: Leave None to tell the Story, 15-16 ويمثل المسح غير الموثوق فيه لتعداد السكان قبل الإبادة الجماعية عنصرا معرقلا للغاية فى حساب عدد القتلى. وبالرغم من أن الإحصاء الدقيق أمر مهم، إلا أن هذا الغموض يجب ألا يصرف انتباهنا عن حقائق و كارثة الإبادة الجماعية.

(١٠٢) إن رد الفعل الأمريكى على تحقيق كارلسون بالأمم المتحدة عام ١٩٩٩ حول الفشل الدولى فى رواندا، يكاد لا يوحى بأن الولايات المتحدة استخلصت الدروس من هذه الخبرة. وفى لقائه بأجهزة الإعلام حول نشر تقريره أشار إنجفار كارلسون إلى أن الولايات المتحدة أمدت التحقيق بمساعدة ضئيلة، فى كل ما يخص الوثائق المتعلقة بالسياسة الأمريكية وفرصة اللقاء بالصناع المحوريين للسياسة الذين وضعوا القرارات الخاصة بعدم التدخل الأمريكى والمراوغة فى الأمم المتحدة. وفشلت الولايات المتحدة أيضا فى القيام بتحقيقها الخاص فى تصرفاتها، بالرغم من جهود الدول الأخرى الأطراف فى أحداث رواندا (بلچيكا وكندا وفرنسا) فى تحرى ما جرى. انظر هنا: Barbara Crossette," Inquiry Faults US Inaction in "94 Rwanda Genocide"", New York Times, 17 Dec. 1999.

(١٠٣) انظر شهادة مادلين أولبرايت: The Foreign Operations Subcommittee of the House Appropriations Committee, 104th Congress, 1st session, 15 March 1995.

(١٠٤) لتقديرات عامة حول نزاع البلقان انظر: Misha Glenny, The Fall of Yugoslavia: The Third Balkan War, 3rd edition (New York: Penguin 1996) and Laura Silber and Allan Little, Yugoslavia: Death of Nation, revised edition (New York: Penguin, 1997)

وحول ردود فعل الدول الأخرى انظر: James Gow, Triumph of the Lack of Will: International Diplomacy and the Yugoslav War (London: Hurst & Co., 1997); and the essays collected in Richard H. Ullman., ed., The World and Yugoslavia's Wars(New York: Council on Foreign Relations, 1996) ولتقييم مفصل حول الموقف الأمريكي من التدخل انظر: Wayne Bert, The Reluctant Superpower: United States' Policy in Bosnia, 1991-95 (London: Macmillan, 1997).

(١٠٥) تم التوسط لاقتراح فانس عبر وسيط الاتحاد الأوروبي داڤيد أوين، وتم اقتراح إقامة عشر مناطق داخل البوسنة – جيرسجوفينا وحدها، كل منهم (باستثناء سراييفو) موحدة عرقيا. وخصصت خطة فانس – أوين أراضي أكثر للمسلمين البوسنيين من تلك التي خصصتها اتفاقية دايتون عام ١٩٩٥ لهم، وعلى عكس دايتون، لم تضع الأساس لتقسيم البلاد. للتعرف على تقييم لهذه الخطة ورفض الولايات المتحدة البات لها انظر: Silber and Little, Yugoslavia, 276-90 and Glenny, The Fall of Yugoslavia, 224-32 . وفي كتابه يصف جليني ص٢٢٤ الخطة قائلا إنها تلك: " الوثيقة الجيدة تماما، والتي انتقدت تماماً من قبل السياسيين وأجهزة الإعلام في أرجاء العالم وبشكل خاص داخل يوغوسلافيا السابقة والولايات المتحدة". ولاحظ كل من سيلبر وليتل أن الرفض الأمريكي لخطة فانس – أوين تزامن مع التخلي الواضح لإدارة كلينتون عن القضية البوسنية، والترويج للخط القائل بأن النزاع البلقاني نزاع عصي على الحل وأن خلفه تقف "كراهيات قديمة".

(١٠٦) يناقش برت دفاع كلينتون عن شعار:"ارفع واضرب" (أي ضربات جوية مصحوبة برفع حظر التسلح عن المنطقة، والتسليح اللاحق للجيش البوسني) انظر: Bert, The Reluctant Superpower, 175-9 أوضح بطرس بطرس غالي خطر شعار:"ارفع واضرب" على قوات الأمم المتحدة في الأرض داخل البوسنة في كتابه: Unvanquished, 68-71 في حين يفترض چيمس جوو في كتابه : Triumph of the lack of Will, 213 أن الرفض الأمريكي لخطة فانس – أوين كان يعتمد جزئيا على "تصميم أمريكي على تجنب نشر قوات على الأرض"، وهكذا كانت الفكرة المترتبة على ذلك القائلة بأن القصف الجوي وحده بوسعه أن يأتي بالسلام إلى البوسنة خليطاً بغيضاً من النزعة الأخلاقية والواقعية السياسية، ولقد قيل في هذا الصدد: "كانت مشاعر السخط الأخلاقي التي دعتنا إلى التحرك تتصارع مع الرغبة العارمة لحماية الأجندة المحلية البالغة الأهمية من الإقحام المدمر لتوريطات السياسة الخارجية".

(١٠٧) وضع مجلس الأمن للأمم المتحدة سياسة "المناطق الآمنة" في ١٦ أبريل ١٩٩٣، ولكن الدول الأعضاء لم تكن ترغب في الالتزام بأكثر من قوة إضافية لا يزيد عددها على سبعة آلاف لإدارة "المرافئ الآمنة" (بينما طلب بطرس غالي قوة من ٣٤ ألفا) انظر هنا: Silber and Little, Yugoslavia, 274 حيث يشرح المؤلفان بالتفصيل التناقضات التي أفضت إلى الحل المسمى"المناطق الآمنة"، ويلاحظ المؤلفان أن مجلس الأمن " أرهق نفسه بمسئولية لم يكن مستعدا لتحمل شرفها".

(١٠٨) حول سقوط سريبرينيتسيا انظر: Norbert Both, Srebrencia: Record of a War Crime (London: Penguin, 1996) and David Rohde, Endgame: The Betrayal and Fall of Srebrencia(New York: Farrar, Straus & Giroux, 1997) وحول تأثير هذه الكارثة في السياسة الأمريكية انظر: Silber and Little, Yugoslavia, 351-2; Gow, Triumph of the Lack of Will, 274-5 and for an insider view, Richard Holbrooke, To End a War, revised edition(New York: Random House, 1999), 68-72 ومن الجدير بالملاحظة أن إدارة كلينتون بالإضافة إلى ارتباكها العادى إزاء سقوط سريبرينيتسيا أدركت أن فشل سياسة "المناطق الآمنة" من المحتمل أن يقود إلى انسحاب قوات الأمم المتحدة من البوسنة الأمر الذى قد يجبر الولايات المتحدة على إرسال قوات على الأرض (ربما بكميات ضخمة) للإشراف على الانسحاب. وبالتالى فإمكانية حدوث نوع من التورط العسكرى الأمريكي لم تكن مجرد خيار لكلينتون بعد سريبرينيتسيا، بل أمر محقق الحدوث.

(١٠٩) انظر: Tom Prost et al., "Blues for the Blue Helmets" Newsweek, 7 Feb. 1997 وفيه يفترض المؤلف بفظاظة أن عملية الأمم المتحدة فى البوسنة – وبشكل خاص قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة (UNPROFOR) على الأرض – كانت سبيلا باهظ الثمن بالنسبة للولايات المتحدة لتجنب نشر القوات ، وأشار هنا إلى أنه : "ليس بوسع قوات الحماية للأمم المتحدة أن تنهى الحرب فى البوسنة. بيد أنها ما زالت تؤدى عملا مفيداً – كجلاد للغرب".

(١١٠) Boutros Ghali, Unvanquished, 247-8.

(١١١) حول مباحثات دايتون انظر: Holbrooke, To End a War, 231-312 ويروى بطرس غالى عن الـ ٣,٢٤ بليون دولار العجز فى ميزانية الأمم المتحدة انظر كتابه: Unvanquished, 249 .

(١١٢) Holbrooke, To End a War, 201; Silber and Little, Yugoslavia, 364-81.

(١١٣) لتقييم دايتون انظر: Glenny, The Fall of Yugoslavia, 290-93; Silber and Little, Yuggoslavia, 386-90; Holbrooke, To End a War, 362-6 ويلاحظ جليني أنه بالرغم من احتجاج وإصرار هولبروك فإن "معظم المعلقين" يوافقون على أن دايتون "ترقى إلى حد تقسيم البوسنة". ويلاحظ سيلبر و ليتل أن مصير البوسنة – جيرسجوفينا كان "الأكثر مأساوية" من بين كل بلدان البلقان: "من خطة فانس – أوين إلى قمة دايتون، وبرغم تدخل واشنطن، فقد أعطت كل خطط السلام المتعاقبة المسلمين أراضى أقل من التى سبقتها".

(١١٤) اعتادت مادلين أولبرايت أن تسمى الولايات المتحدة بـ "الأمة التى لا غنى عنها"، ومع نهاية عام ١٩٩٦، وعلى وجه التحديد فى يناير عام ١٩٩٧ شهد مجلس الشيوخ احتفالا بتعيينها وزيرا للخارجية. وسوف نعود إلى هذا الموضوع فى الباب الرابع.

(١١٥) للإرهاصات المبكرة لتغير المواقف الأمريكية تجاه بطرس غالى انظر: Richard Dowden, "Too Blunt for His Own Good", Independent (London), 31 Oct. 1994.

(١١٦) حول حملة الولايات المتحدة لطرد بطرس غالى، التى حرضت عليها مادلين أولبرايت عمليا فى مواجهة كل الأمم الأخرى الممثلة فى الأمم المتحدة، انظر: Thomas W. Lippman and John M. Goshko, "Albright Led Challenge to UN Chief", Washington Post, 7 Jan. 1997 والجهود الاستثنائية لاستبدال السكرتير العام مسجلة بإسهاب ومن وجهة نظر نقدية فى أجهزة الإعلام الأمريكية، انظر افتتاحية صحيفة Boston Globe ("The Misuse of US Power", 26 Jan. 1997) وفيها تعبر الصحيفة عن فجيعتها بشأن: "الحملة المخزية من جانب إدارة كلينتون للتخلص من" بطرس غالى. وللتعرف على وجهة نظر الضحية هنا انظر: Unvanquished. 267-335 .

(١١٧) حول حماس هولبروك تجاه أنان انظر كتابه: To End a War, 200-202, On Annan's "key appointment, "Cast of Characters is Set for Clinton's Second Term", New York Times, 15 Dec. 1996.

(١١٨) Holbrooke, To End a War, 202.

(١١٩) للقطة فوتوغرافية حول العلاقات المحتضرة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة عام ١٩٩٩ انظر: Judith Miller, "As US Relations With UN Languish, is Clinton or Congress to Blame?", New York Times, 5 Aug. 1999 وحول الاقتراحات المتعلقة بالتخفيض الضخم للضرائب انظر: John Aloysius Farrell and Aaron Zitner, "Awash in Spending Ideas, Parties Put Their Faith in the Numbers", Boston Globe, 6 Aug. 1999 وبالطبع لا يتضمن أى من هذه "الأفكار المستهلكة" تسوية الدين الأمريكى للأمم المتحدة. وحول الاتفاق النهائى لتسوية بعض الديون الأمريكية للأمم المتحدة انظر: Jeffrey Bartholet and Debra Rosenberg, "victory or Sellout?", Newsweek, 29 Nov. 1999 وأشارت الإيكونوميست إلى أن "تنازل" الولايات المتحدة بتسديد جزء من ديونها، والإصرار على تخفيض مساهماتها المالية المستقبلية وسلسلة المطالب الأخرى، يمثل نقطة دنيا فى تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وأشارت الصحيفة إلى أنه : "إذا كان هناك أى شك حول تواضع توقعات الأمم المتحدة تجاه الولايات المتحدة، فإن هذا الأسبوع ربما ينهى الخلاف حول هذا الأمر". والاتفاق الذى أخذ يعيده علينا الكونجرس والبيت الأبيض...تم الترحيب به كانتصار لأهم منظمة دولية. وكون أغنى بلد فى العالم مازال مدينا للأمم المتحدة بنحو ستمائة مليون دولار، وأن الاتفاق يتضمن نوعا من الإكراه الذى لا يمكن أن تحلم أبدا أى حكومة وطنية بقبوله، كل هذا تم تدوينه صراحة كهوامش". انظر: "Don't Ask for More, Mr. Annan", Economist, 20 Nov. 1999.

(١٢٠) لأمثلة حول ضغط تمويل برنامج الأمم المتحدة للتنمية انظر: Judith New Miller," UN Poverty Agency Vying Aid Offices for Cash", New York Times, 11 July 1999 and Miller," Outgoing UN Development Chief Berates US", New York Times, 1 May 1999.

(١٢١) حول هدية تيرنر (التى استخدمت عمليا لتأسيس "صندوق الأمم المتحدة" وهو هيئة مستقلة تعتنى بطلبات الأمم المتحدة للتمويل) انظر: David Rohde, "Ted Turner Plans a $ 1 Billion Gift for UN Agencies", New York Times, 19 Sep. 1997 تعهد كوفى أنان عام ١٩٩٨ فى تقرير السكرتير العام حول عمل المنظمة (نيويورك الأمم المتحدة، ١٩٩٨)، الفقرة العاشرة، بـ : "إقامة حوار مشترك مفيد مع المجتمع الدولى للبزنس، "فالبزنس" كما افترض أنان – قد يسعد بمعاونة الأمم المتحدة إذا استطاعت الأمم المتحدة "إرساء الأسس الراسخة التى يتطلبها توسيع فرص عمله". حول الشك فى أن مثل هذه الهدايا من الشركات يمكن أن تضع " مثل هذه المؤسسة الجماهيرية تحت سيطرة شديدة للغاية من جانب مؤسسة خاصة" انظر: Colin Woodard," Turner's $1 Billion Gift Starts Giving", Christian Science Monitor, 7 July 1999, See also, Claudia H. Deutsch," Unlikely Allies Join with the United Nations", New York Times, 10 Dec. 1999.

(١٢٢) شهادة مادلين أولبرايت أمام اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية Senate Committee on Appropriations, 8 March 1995.

الباب الثالث

الولايات المتحدة والقوة العسكرية

"بينما نعمل من أجل السلام علينا أيضا مواجهة الأخطار التي تهدد أمن أمتنا ، بما في ذلك الخطر المتزايد للدول الخارجة عن القانون ، والإرهاب. إننا سوف ندافع عن أمتنا حيثما تعرضنا للخطر".

وليام جيفرسون كلينتون، خطاب حال الاتحاد عام ١٩٩٩(١)

تمتلك الولايات المتحدة أقوى الجيوش في العالم وأفضلها تجهيزاً، وتتدخل في الخارج غالبًا أكثر من أي بلد آخر. وبرغم أن القوات المسلحة السوفييتية كانت تنافس الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، فإن انهيار الاتحاد السوفييتي جعل الجيش الأمريكي يتفوق تفوقا هائلا على أي بلد آخر. وفي مطلع التسعينيات كان المعلقون في الولايات المتحدة وغيرها يشيرون بشكل روتيني إلى الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الأخيرة المتبقية في العالم، وتلك تسمية تقر بقدرة الولايات المتحدة على استخدام قوتها العسكرية بحسم في أرجاء الكوكب(٢).

وفي هذا الباب أود استيضاح المفهوم المتغير للجيش الأمريكي في التسعينيات، وإيجاز السبل التي عزز بها صناع السياسة الأمريكيون القوة العسكرية الأمريكية بعد زوال الاتحاد السوفييتي. وأود أيضا وضع الجيش الأمريكي في السياق الأوسع لمصالح البزنس الأمريكي وتجارة السلاح العالمية، وفي النهاية انظر في قضية نشر القوات الأمريكية مؤخراً في العراق وكوسوفو وغيرهما. وفي القسم الأول سأتناول الجدل

الدائر فى الولايات المتحدة حول حجم الجيش بعد نهاية الحرب الباردة ومحاولة السياسيين الأمريكيين والبنتاجون اختراع تهديدات جديدة لتبرير الإنفاق العسكرى المستمر. وسأتناول فى هذا القسم أيضا المواقف الأمريكية من التحالفات العسكرية، وبشكل خاص دعم وتعزيز وتوسيع حلف الناتو. وفى القسم الثانى سأفحص عن قرب سياسات الإنفاق على الدفاع، بما فى ذلك العلاقة بين البزنس الأمريكى والبنتاجون، واللهاث المستمر وراء أعلى تطوير تكنولوجى لصناعة وبيع السلاح، والسبل العديدة التى راوغ بها البنتاجون ليتفادى تأليب الرأى العام ليصبح بوسعه تحديد وممارسة الأولويات التى يريدها. وفى القسم الثالث سألقى الضوء على الاستخدام الفعلى للقوات المسلحة الأمريكية فى العراق فى التسعينيات وكوسوفو عام ١٩٩٩ . وبرغم أن الجيش الأمريكى قد وضع عدداً ضخماً من الوثائق التى تتنبأ بأشكال الحروب التى ستواجهها الولايات المتحدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة، فإن حقائق النزاع العسكرى فى الحرب الأمريكية المتواصلة ضد العراق، وفى حملات قصف كوسوفو ويوغوسلافيا لا توحى بصحة تنبؤات البنتاجون. وتطويرا لهذا الموضوع سأتناول الموقف الأمريكى بعدوانيته المتزايدة تجاه "الإرهاب"، بما فى ذلك الاعتداءات على السودان وأفغانستان عام ١٩٩٨ . وفى الخاتمة سأعود بهذه الأمثلة إلى الخطاب الأمريكى حول استخدام القوة العسكرية، وسأقارن هذا بالدلائل القاطعة الأخيرة على ما تمخضت عنه القوة العسكرية الأمريكية.

الفصل الأول

الإستراتيجية

"مقسوم السلام"(*) الشعار المريك

فى الفترة ما بين عامى (١٩٤٥ و ١٩٨٥) كان السبب فى ضرورة وجود جيش أمريكى ضخم ومسلح تسليحاً ثقيلاً سبباً بسيطاً ؛ إذ كانت القوات الأمريكية تتحصن فى مواجهة الاتحاد السوفييتى الذى يمكن ببساطة أن يزحف إلى أوروبا أو إلى أى مكان آخر إذا أسقطت الولايات المتحدة وحلفاؤها دفاعاتهم. وإذا أخذنا بعين الاعتبار المخزون الهائل للأسلحة النووية لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى مطلع الستينيات يتضح أن هذه الحجة لتبرير الإنفاق الضخم على القوات التقليدية ليس لها ما يبررها، بيد أن القرب الجغرافى للقوات الروسية والعواصف الخطابية بين الأطراف المعنية جعل معظم المعلقين الأمريكيين يؤيدون فكرة وجود جيش كبير ومجهز بقوة طوال عقود الحرب الباردة. ولكن هذه الحجة تداعت فى أواخر الثمانينيات مع انهيار الدور السوفييتى فى أوروبا والتفتت النهائى للاتحاد السوفييتى ذاته . وساهمت الأزمة الاقتصادية التى واجهت الأمة الروسية الجديدة فى التوصل إلى موقف أمريكى أكثر مرونة من العدو القديم، وخفف الانهيار التدريجى للجيش السوفييتى - الذى كان ذات يوم جيشا عظيما - من شأن التوترات القديمة بين القوى العظمى المتخاصمة. وبدأ حتى الصقور السابقون فى الولايات المتحدة يتحدثون عن " مقسوم السلام"،

(*) Peace dividend (مقسوم - رياضيات) .

والمكاسب التى ستنجم عن التقليص الحتمى للإنفاق العسكرى الذى سيصاحب بالقطع هذا المناخ الدولى الأكثر أمنا؛ حيث تستطيع الولايات المتحدة تحمل مزيد من الإنفاق على التعليم والصحة ويصبح بوسعها تحسين نوعية حياة مواطنيها بعد أن أصبحت غير ملزمة بتوجيه موارد ضخمة للدفاع عنهم(٣).

بيد أن الكثيرين من اللاعبين الأشداء فى الولايات المتحدة - على أرضية هذه الخلفية المتفائلة - أصيبوا بتوتر عصبى عنيف من آفاق "مقسوم السلام"؛ بشكل رئيسى لأن الأموال أو السلطة الداخلة فى أى " مقسوم" سيعاد تقسيمها لتؤخذ من أيديهم وتمنح لغيرهم. وكان الطرف الكاره أكثر من غيره لهذا التوجه هو الجيش نفسه الذى أصيب بالرعب من الخطاب الذى رافق انطلاقة السلام فى أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات. وبينما كان المعلقون المتفائلون يروجون لفكرة التخفيض الشديد فى الإنفاق العسكرى بين جمهور متلهف لسماع هذه الأخبار، وجدت قيادات البنتاجون - التى خدمت بلادها طوال العقود السابقة - نفسها على خط النار. فإذا كان على الجيش الحفاظ على مظهر قوته السابقة، فعلى وزارة الدفاع والقيادات العسكرية البارزة فى الولايات المتحدة إعلان الحرب على التفاؤل، واستنباط تهديدات جديدة لإحلالها محل التحدى الروسى المنفر. وبرغم أنه كان يبدو وكأن الكفة لم تكن لصالح البنتاجون، إلا أن مؤيدى فكرة الجيش القوى كانوا فى مكانة مرموقة تمكنهم من نصح وإرشاد اللجان والهيئات الاستشارية القائمة المختلفة، أو حتى تشكيل لجان أخرى لفحص قضية مستقبل الإنفاق الأمريكى على الدفاع. وبينما كان واضحاً أن للجيش مصلحة قوية فى الحفاظ على الحالة القائمة، وقع على عاتق كبار الضباط بالبنتاجون والمخططين القياديين إلى حد بعيد مهمة إعادة النظر فى المتطلبات العسكرية للأمة ، الأمر الذى يؤدى - لا مفر - إلى تقديرات أكثر تشاؤما وحذراً للمناخ العالمى، الأمر الذى يفضى بدوره إلى أدنى تقليص لقوة القوات المسلحة ونفقات الدفاع الأمريكية(٤).

وكان البنتاجون راسخ الأقدام على نحو يمكنه من الدفاع عن مصالحه الخاصة فى مواجهة مؤيدى " مقسوم السلام"، ولكن كان عليه أيضا أن يعمل على كسب قضيته هذه بدون حليف حاسم، أى بدون مجتمع البزنس الأمريكى. وبالنسبة للشركات

الأمريكية قد تبدو فكرة إعادة توجيه الأموال المخصصة للدفاع إلى أولويات الإنفاق المدنى (بما فى ذلك الاستثمار فى البنية التحتية والتعليم والصحة وغير ذلك) فكرة يصعب مقاومتها من أول وهلة ، ولكن من ناحية أخرى كان الكثير من الشركات الأمريكية الكبرى والمهمة موردا رئيسيا لاحتياجات البنتاجون، فقد صبت عقود الدفاع مئات الملايين من الدولارات كل عام إلى شركات مثل: البوينج وچنرال إليكتريك وآت & تى وچنرال موتورز . وكان العديد من الشركات يثمن هذه العقود ؛ إذ إن البنتاجون كان مستهلكًا ممتازًا وكان ينفق أموالا طائلة تسدد غالبا بثبات على مدار أعوام أو حتى عقود ، وكان البنتاجون يسدد الأموال المستحقة عليه كاملة وفى مواعيدها . وكان بعض كبار المتعاقدين فى مجال الدفاع مثل البوينج ولوكهييد يعتمدون على الطلبيات العسكرية لدعم مشاريعهم غير العسكرية، وبدون هذه البلايين من الدولارات كان من الصعب على البوينج أن تأمل فى مواصلة العمل فى مجال البحث والتطوير وضمان أن بضائعها التجارية ستظل قادرة على المنافسة فى السوق الكوكبية. كان البنتاجون هو الذى يقدم بشكل رئيسى دعمًا رسميا ضخمًا للتكنولوچيا الجديدة فى تصميمات الفضاء الخارجى والكمبيوترات والإليكترونيات، وذلك قبل أن تحصد الشركات الخاصة أرباح تحويل هذه التكنولوجيا إلى الاستخدام التجارى. ولو أن الحكومة الأمريكية سحبت الآن – بعد زوال الحرب الباردة – تمويلها لهذه الشركات ؛ لاختفت هذه الإعانات المالية ، وتلاشى معها الدعم الحيوى لأرباح الشركات(٥).

وبالتالى فليس غريبًا أن يحتشد المقاولون فى مجال الدفاع (بما فى ذلك الشركات التى يقع البزنس الرئيسى لها خارج نطاق التكنولوجيا العسكرية). خلف محاولة الجيش للحفاظ على الإنفاق المرتفع على الدفاع وإحدى أكثر الحجج إقناعا فى مواجهة تقليص الميزانية العسكرية هى تلك المتعلقة بفائض العمالة الذى سيتمخض عنه تخفيض شديد فى ميزانية الدفاع، ولقد أوضح كبار مقاولى البنتاجون للناس (ولأعضاء الكونجرس) أن خسارة ضخمة فى مجال فرص العمل سوف تلازم أى تخفيض كبير فى الإنفاق،

وتلك حجة تنسجم مع التحذيرات المشئومة للبنتاجون من تأثير إغلاق القواعد العسكرية. وبينما كان المتفائلون فى أجهزة الإعلام والكونجرس يرسمون صورة سعيدة لتزايد الإنفاق القومى على التعليم وما شابه، كان مقاولو الدفاع والعسكريون يعبئون التجمعات المحلية للاحتجاج على ضياع فرص العمل التى سيتمخض عنها بالتأكيد إغلاق أى مصنع للطائرات أو أية قاعدة عسكرية. هؤلاء الأمريكيون – الذين يعملون فى هذه الأماكن جنبا إلى جنب مع الكثيرين غيرهم ممن يعتمدون على الأرباح المتدفقة من القواعد والمصانع العسكرية لدعم مشاريعهم الخاصة – وجدوا أن الأمل ضعيف فى" مقسوم السلام" وانضموا إلى المجموعات التى تبحث عن آفاق لتهديد جديد للأمن القومى[٦].

وأخيراً كانت الحكومة الأمريكية نفسها خصماً لتفاؤل ما بعد الحرب الباردة، تلك الحكومة التى فشلت فى التنبؤ بانهيار الاتحاد السوفييتى والتى وجدت نفسها فى موضع تفوق كوكبى غير مسبوق فى مطلع التسعينيات. وفى حين قدم زوال الاتحاد السوفييتى فرصة تاريخية لتعددية جديدة وضع "الانتصار" الظاهرى للولايات المتحدة فى الحرب الباردة أساساً لواقع الهيمنة الأمريكية فى الشئون الدولية. وبالتالى لاحت أمام الولايات المتحدة جنباً إلى جنب مع إمكانية ترتيبات عريضة لنزع السلاح وللمصالحة العالمية إمكانية فريدة لضمان قوتها وتفوقها. وبعبارة أخرى فإن غياب الاتحاد السوفييتى يفترض الاختيار بين رؤيتين محتملتين للمستقبل: إما القيام بترتيبات كوكبية تعتمد على التعددية ونزع السلاح وعلى أمم متحدة متجددة، أو تركيبة دولية تسيطر عليها قوة عظمى وحيدة. ولما كان انهيار الاتحاد السوفييتى قد ترك الولايات المتحدة بالفعل فى موضع القوة العظمى الوحيدة؛ لذا كان على صناع السياسة الأمريكية عمليا أن يتخلوا عن الهيمنة الأمريكية . لكن تفكيك القوة العسكرية الأمريكية كان سيتمخض عن نظام دولى أكثر تعددية، ولهذا لم يكن مستغرباً أنهم اختاروا الحفاظ على التفوق الأمريكى ودعمه[٧].

وبرغم أن چورج بوش هو الذى بدأ عملية إعادة النظر فى حجم الجيش وتنظيمه، إلا أن المراجعة الأكثر اكتمالاً ودقة وراديكالية للقوات الأمريكية كان من المنتظر أن تقوم بها الإدارة الديمقراطية الجديدة لبيل كلينتون. بيد أنه فى الوقت الذى تسلم فيه كلينتون مقاليد السلطة فى يناير ١٩٩٣ كانت أجواء ما بعد الحرب الباردة قد ابتعدت بالفعل إلى حد ما عن تفاؤل عام ١٩٨٩ . وتُعد الحرب التى قادتها الولايات المتحدة ضد صدام حسين فى الشهور الأولى من عام ١٩٩١ أول نزهة كبرى للجيش الأمريكى بعد ڤيتنام . وأدى نجاح القوات الأمريكية فى هذه الحرب إلى تعزيز مصداقية الجيش ومطلبه بالحفاظ على ميزانية دفاع ضخمة . وبالرغم من أننا سنتناول حرب الخليج بتفصيل أكبر فى القسم الثالث من هذا الباب، فمن الجدير بالملاحظة هنا أن هذا النزاع كان امتداداً لمعركة البنتاجون المحلية مع مؤيدى" مقسوم السلام". إذ إن البنتاجون لم يدخر صدام حسين لتقديمه كنموذج ممتاز لذلك "الخطر" ما بعد العصر السوڤييتى على السلام العالمى وحسب، بل وكانت الطريقة التى استُخدمت لهزيمته ، أى القوة العسكرية الغاشمة قد استقرت كأفضل سبيل لتوطيد الولايات المتحدة لقواتها المسلحة. وتبنى الجنرال كولن باول – رئيس هيئة الأركان المشتركة – الموقف القائل بأن الولايات المتحدة يجب أن تدخل المعارك العسكرية بأهداف واضحة وموارد وفيرة من الأفراد والعتاد للقيام بالعمل بسرعة وحسم. وسرعان ما تحولت هذه النظرة للتحركات العسكرية التى عرفت باسم "مبدأ باول" إلى موقف أرثوذكسى فى واشنطن وحددت معالم الجدل المستمر حول الإنفاق على الدفاع[٨].

وأخيرا أعلن ليس أسبين – وزير دفاع كلينتون – نتائج تقديرات الحكومة الأمريكية للإنفاق فى سبتمبر عام ١٩٩٣ . وكان "قرار المراجعة" هو ما تمخضت عنه استشارات مكثفة داخل البنتاجون والكونجرس ومختلف فروع القوات المسلحة، وشكل القرار التقييم الأمريكى الأكثر اكتمالاً لأجواء ما بعد الحرب الباردة واحتمالات أى مقسوم للسلام. ولدهشة الكثير من المراقبين كان التخفيض فى الإنفاق وفى حجم الجيش الذى أعلنه قرار المراجعة متواضعًا نسبيا. لقد أذعن البنتاجون وصناعة الدفاع إلى هذا التخفيض فى الإنفاق العسكرى وفى تعزيز القوات لأول مرة منذ ذروة التطور فى هذا

المجال إبان الحرب الباردة، ولكنهم نجحوا فى تجنب أشد التنبؤات كآبة بالنسبة لهم تلك المتعلقة بمناخ دولى مستقر وما يترتب عليه من تقليص للجيش الأمريكى . وأكثر من هذا قبلت إدارة كلينتون التقديرات الرئيسية الإستراتيجية للجيش التى تبناها القرار بدون نقاش. وفى القلب من هذه التقديرات كان طلب البنتاجون بأن تحافظ الولايات المتحدة على قوات كافية لكى تقوم بشن حربين اثنتين متزامنتين من "حروب ساحات العمليات الحربية الرئيسية"، وبدون حلفاء، ووفقا لقرار المراجعة كان يجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة دائما لدخول نزاعين متزامنين على نطاق حرب الخليج وبدون مساعدة من أية دول (حلفاء الناتو أو غيرهم) من الدول التى شاركت فى التحالف ضد العراق. وبالرغم من أنه لم تكن هناك أية توقعات لمزيد من "حروب ساحات العمليات الحربية الرئيسية" منذ عام ١٩٩١ (باستثناء وحيد هو كوسوفو) تأكدت سياسة الاستعداد لشن حربين متزامنتين فى التنقيح الرئيسى التالى لسياسة الدفاع عام ١٩٩٧ ، وشكل هذا التنقيح أساسا لرؤية بيل كلينتون للسياسة الخارجية الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين، أى ما سموه "الحد الأدنى من الإنفاق العسكرى الأمريكى ومستويات القوة"(٩).

وكما رأينا تعكس التغييرات المتواضعة فى الإنفاق وفى حجم الجيش التى اشتمل عليها قرار المراجعة رغبة البنتاجون ومعه العديد من الشركات الأمريكية والعديد من المجموعات المحلية التى تعتمد على صناعة الدفاع فى الحفاظ على الوضع القائم على ما هو عليه حتى بعد زوال الاتحاد السوفييتى. ويمثل هذا التحالف ثلاثى الأطراف قوة صريحة، وتتضح هذه القوة أكثر فى المهارة التى باعوا بها قرار المراجعة وما تلاه للجمهور الأمريكى الذى هلل لزوال الشيوعية. ولم يكن قرار المراجعة ولا الحاجة إلى الاحتفاظ بقوة كافية لخوض حربين متزامنتين تجد ما يبررها فى عيون الكثير من الأمريكيين؛ فأولا: كانت الترسانة الأمريكية الضخمة من الأسلحة التقليدية والنووية مؤهلة لصد أية قوة إقليمية قد تهدد أى جار أو حليف للولايات المتحدة، فالأسلحة نفسها التى ردعت الاتحاد السوفييتى وقواته التقليدية الضخمة طوال أربعين عاماً بوسعها أيضا كبح جماح الأسلحة الأقل شأنا فى كوريا الشمالية والعراق وإيران.

وثانيا: أن الخطط الأمريكية لشن حربين متزامنتين من"حروب ساحات العمليات الحربية الرئيسية" تغافلت احتمال أن الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة – مثل المملكة المتحدة – سوف يصطفون بسرعة إلى جانب الولايات المتحدة ضد أى خصم محتمل لها. وإغفال المخططين الأمريكيين لهؤلاء الحلفاء يبدو أشد غرابة عندما نتأمل المبيعات (أو الهبات) الضخمة من الأسلحة الأمريكية رفيعة التكنولوجيا لحلفاء الولايات المتحدة فى أرجاء العالم ، ولقد طورت دول الخليج وإسرائيل قوة عسكرية شاملة بمساعدة الولايات المتحدة، الأمر الذى يجعل من إمكانية قيام حرب أمريكية أحادية الجانب فى الشرق الأوسط أمراً مستبعداً إلى حد كبير، ويصح الشىء نفسه بالنسبة لكوريا الجنوبية التى كثيراً ما يذكرها المخططون فى البنتاجون كدولة معرضة للخطر تحتاج المساعدة الأمريكية. وإذا كانت الطائرات والصواريخ والكمبيوترات الأمريكية المتطورة التى تزود بها الولايات المتحدة هذه البلدان لا يعتد بها فى المراجعة الأمريكية لقضايا الدفاع، فلماذا توفرها الولايات المتحدة لهم أصلاً[١٠]؟

والفرضية الأخيرة التى يستند إليها قرار المراجعة أكثر أهمية من الفرضيات السابقة، والفكرة هى أنه فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتى أصبح التهديد الأكبر للاستقرار الكوكبى يأتى من عدد من "الدول الخارجة عن القانون" أو "الدول المارقة" التى راقبت نهاية الخصومة العظمى ووقفت متأهبة لاستغلال الحالة الدولية الهادئة لتهدد الدعائم الجديدة للنظام العالمى. وكان ليس أسبين وكولن باول يسميان تلك القيادات و"الدول المارقة" مع صدام حسين كرئيس لغرفة العمليات التى يقومون بها "شياطين وخطرين" فى ترجيع تام لصدى الخطاب الأمريكى القديم حول "إمبراطورية الشر" السوفييتية، ولكن مع تحويل اتجاه الخطر نحو العالم النامى. ولقد خلق صناع السياسة الأمريكيون الذين كانوا مضطرين لاختراع " خطر" ما يبررون به إصرارهم المستمر على الاحتفاظ بهيمنة عسكرية ساحقة – بعد عامين فقط من سقوط حائط برلين – خلقوا تهديداً دوليا جديداً يتطلب يقظة وردعًا عسكريا أمريكيا[١١].

الدول المارقة والدول الضعيفة

عندما غزا صدام حسين الكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠ أمد عن غير قصد مخططى البنتاجون بالضبط بما كانوا يبحثون عنه منذ أن ثبت جورباتشوف وضعه فى الاتحاد السوفييتى ، أى أنه أمدهم بالعدو الجديد الذى يمكن للولايات المتحدة أن تشكو منه، والتهديد الجديد للأمن الذى يمكن أن يبرر الحفاظ على الإنفاق العسكرى كما كان إبان الحرب الباردة. ولقد كان الرئيس بوش وطاقمه العسكرى - قبل وأثناء الحرب التى قادتها الولايات المتحدة ضد العراق فى يناير وفبراير عام ١٩٩١ - يلمح إلى وحشية "شيطنة" صدام حسين معتبراً أنه الأخطر على النظام العالمى، أنه نصير الشمولية، أو حتى أنه هتلر الجديد. وبالرغم من أن جزءاً من هذا الخطاب كان يرمى بلاشك إلى إقناع الجمهور الأمريكى اليقظ بالقبول بهذه الحرب النائية عنه، إلا أن تحويل صدام إلى شيطان كان علامة حاسمة للتحول صوب رؤية جديدة للسياسات الدولية، والآن تراجع فى خطابات صناع السياسة الأمريكية الحديث عن النزاع الأمريكى - السوفييتى البسيط ؛ ليفسح مجالا لعالم أكثر تعقداً يتألف من الدول الملتزمة بالقانون "المجتمع الدولى"، والدول الخارجة على القانون والفوضوية "الدول المارقة" التى تسارع بإصرار بتهديد سلام وأمن الأولى(١٢).

ومن النظرة الأولى تبدو قائمة الدول "المارقة" التى وضعها البنتاجون كبيرة. حدد البنتاجون كلا من العراق وإيران وسوريا وليبيا والسودان وكوبا وكوريا الشمالية باعتبارها دولا "خارجة على القانون"، بيد أن الوضع الهامشى نسبيا لمعظم هذه الدول فى الشئون الدولية لا يوحى بأى خطر تمثله على الأمن الكوكبى مقارنة بالخطر الذى كان يمثله الاتحاد السوفييتى. وبالتالى أشاعت إدارتا بوش وكلينتون إستراتيجية متعددة المستويات من الطعن فى "المارقين" وتضخيم ما يمثلونه من خطر . وأولا : كثيراً ما كان يتم تصوير قيادات هذه البلدان ليس فقط كقيادات غير ديمقراطية (وتلك تهمة فيها بعض الصحة، ولكنها تهمة يمكن بالبساطة نفسها توجيهها إلى العديد من حلفاء الولايات المتحدة) ولكن كمتعصبين ومهووسين. وفى حالة العراق وليبيا أضيف إلى هذه الإستراتيجية ببساطة التساؤل عن سلامة عقل كل من صدام حسين ومعمر القذافى، أما فى حالة إيران فقد تم الاعتماد على شبح "الأصولية الإسلامية" للتأكيد على نزعة

الرفض وانغلاق ذهن القيادات والشعب الإيرانى. وبعد أن حدد المسئولون الأمريكيون الأساس الفكرى الأحمق والشاذ لمجموعة " المارقين" ادعوا أن هذه الدول تسعى وراء امتلاك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية (أسلحة الدمار الشامل) والصواريخ والأنظمة الضرورية للتشغيل لاستخدام هذه الأسلحة ضد جيرانهم الشرعيين المتمسكين بالقانون الدولى. وتمامًا كما كانت حجة "فجوة الصواريخ" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وقودا للإنفاق العسكرى الأمريكى فى الستينيات، أقنع الحديث عن "الخروج النووى على القانون" ممثلى الكونجرس الأمريكى فى التسعينيات بتمويل جيش أمريكى ضخم وبرامج أسلحة كثيرة جديدة وترتيبات لتلك"الصواريخ المضادة للصواريخ" التى من شأنها أن تحمى العالم من خطر "المارقين"(١٣).

ويوحى القبول الواضح للجمهور الأمريكى بفكرة خطر المارقين بأن إستراتيچية إضفاء طبيعة شيطانية على الخصم كانت ناجحة، وأكثر من ذلك توحى القرائن فى العراق وكوريا الجنوبية بشكل خاص بأن هذه الدول كانت قد قطعت حقا شوطًا كبيراً تجاه امتلاك أسلحة الدمار الشامل. بيد أنه يجب ملاحظة أن لا يكاد يضع فروقًا واضحة بين "المارقين" والدول الأخرى مثل الهند وباكستان وإسرائيل التى طورت ترسانة نووية مستقلة، أو بينها وبين دول أخرى مثل الولايات المتحدة التى حافظت على احتياطى ضخم من أسلحة الدمار الشامل. والفرق الحقيقى بين "المارقين" والأعضاء كاملى الأهلية للمجتمع الدولى لا شأن له كثيراً ببعض الشر أو الإقدام على ارتكاب الشر الذى قد يفرق بين – لنقل – مصر وإيران، ولكن له شأنًا أكبر بالنفور الاقتصادى والثقافى والسياسى للدول "المارقة" من الإذعان للرؤية الأمريكية للأسرة الكوكبية. ووفق هذا المنطق يمكن لدول مثل تركيا وإندونيسيا والسعودية ومصر – التى اتهمت جميعها بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وأنه ليس بأى منها حكومة ديمقراطية حقيقية – أن تكون حليفة للولايات المتحدة وعضواً بالمجتمع الدولى، بينما تُنتقد بقسوة رسمية دول مثل كوبا وليبيا(١٤).

وأفضى هذا التصنيف إلى الإلقاء فى سلة واحدة ببلدان قد لا يجمعها إلا القليل – باستثناء النفور الذى تكنه واشنطن لها – وإلى توفير الأسباب اللازمة للتأهب العسكرى الأمريكى الضخم الدائم بافتراض استعداد الدول "المارقة" للهجوم فى أى وقت(١٥).

وبرغم التراجع البسيط الذى شهدته جهود الولايات المتحدة لتعظيم الخطر الذى تمثله الدول "المارقة" فى التسعينيات - بسبب انتخاب حكومة أكثر اعتدالاً فى إيران واستعداد ليبيا لتسليم الليبيين المشتبه فيهما للمحاكمة المتعلقة بقصف الطائرة فى لوكيربى ومجسات السلام التى قدمتها كوريا الجنوبية - ظلت وزارة الخارجية الأمريكية متبنية لفكرة الدول"الخارجة على القانون"، ومتابعة لما يتضمنه هذا من خطر على السياسة الخارجية الأمريكية(١٦). وفى مقال فى " فورين أفيرز" فى نوفمبر عام ١٩٩٨ قدمت مادلين أولبرايت "أربعة أنواع رئيسية من الدول" شكلت عالم ما بعد الحرب الباردة، وأشارت فى هذا الصدد إلى :

"الدول كاملة العضوية بالنظام الدولى، والدول التى تمر بمرحلة تحول والساعية لمشاركة أكبر، والدول الضعيفة أو الفقيرة أو المتورطة فى نزاع على نحو يمنعها من المشاركة بطريقة معقولة، وأخيرا الدول التى ترفض القواعد والمبادئ ذاتها التى يقوم على أساسها النظام الدولى".

وكما رأينا فى الباب السابق، فإن المرسوم الرئاسى رقم (٢٥) وضع نهاية لاهتمام إدارة كلينتون بـ "الدول الضعيفة"، وكان وضع أولبرايت لهذه الدول فى تصنيف مستقل إعلانا صريحا بالتخلى الأمريكى عنها ، على الأقل فيما يتعلق بالالتزامات المرتبطة بالحفاظ على السلام. وفى الوقت نفسه يلفت وصف أولبرايت لهذه الدول بـ "المارقة" الانتباه إلى دوجماتية وانتقائية الموقف الأمريكى، فالدول الرافضة متشددة فى معارضتها للمجتمع الدولى، وتنتهك "المعايير الكوكبية" وتمثل خطرا يجب صده(١٧).

ولقد رأينا تأثير هذا الموقف الأمريكى فى التخطيط العسكرى والإنفاق على الدفاع، أما نتائجه على الدول "المارقة" فهى أقل وضوحًا وتحديدا . وبلا شك فقد أدت المحاولات الأمريكية القاسية لعزل وإضفاء طابع شيطانى على "الدول المارقة"، وكبح جماحها إلى إخضاع السكان المدنيين فى هذه البلدان لصعوبات بالغة. وفى حالات عديدة عززت هذه السياسة الأنظمة الأوتوقراطية وخلقت لها عدوا مشتركًا (هو الولايات المتحدة) وصرفت أنظار بسطاء الناس عن مظالم قياداتهم. وساهمت هذه السياسة أيضا فى انتشار الشك على نطاق واسع فى تلك البلدان فى القوة والنوايا الأمريكية، وفى بلورة الرأى القائل بأن الوسيلة الوحيدة للتصدى للإكراه

الأمريكى هى القوة العسكرية، وبالأصح : الإرهاب. وبهذه الطريقة يفى "مبدأ المارقين" الأمريكى بالغرض إلى أقصى حد ، وفى المثال الأول سيتم بالقطع إنتاج الخطر المزعوم فى ظل الصعوبات الاقتصادية الممتدة لفترات طويلة فى هذه الدول، والعقوبات، والقصف الأمريكى . وبالرغم من أن نتائج هذا سوف تكون مشئومة بالنسبة للمدنيين من "الدول المارقة" وبالنسبة لضحايا الإرهاب فى الدول الغربية، إلا أن "المارقين" سوف يصبحون فى نهاية المطاف واقعا حقيقيا وستكون ميزانية الدفاع الأمريكى مبررة مرة ثانية.

الأحلاف العسكرية وتوسيع الناتو

واعتمدت المراجعات المختلفة للإنفاق الأمريكى على الدفاع عن فكرة أن الولايات المتحدة سوف تحارب فى معاركها الخارجية بدون أية مساعدات أجنبية. وكما رأينا، استخدمت هذه الحجة للموافقة على ميزانية عسكرية تصل لمستويات مثيلاتها فى الحرب الباردة، ولكن فى الواقع استخدمت الولايات المتحدة الحلفاء والتحالفات فى التخطيط للعمليات العسكرية الجديدة وتنفيذها . وفى حرب الخليج حشدت الولايات المتحدة تحالفًا من خمس عشرة أمة فى نزاعها مع صدام حسين[١٨]. وبرغم التكنولوجيا الأمريكية المتفوقة والإصرار الأمريكى على أن تكون البنية القيادية أمريكية لتقلص بذلك المساهمة العسكرية لهؤلاء الحلفاء، فقد أضفت مشاركتهم فى عملية عاصفة الصحراء طابع التعددية الثمين لمعركة كانت أمريكية فى الأساس. وحاجة الولايات المتحدة للادعاء بوجود دافع جماعى لحروبها الخارجية يوحى بأن صناع السياسة الأمريكية سوف يلجأون إلى هذا النوع من الأحلاف فى المستقبل لحل مشكلات مشابهة[١٩].

ومنظمة حلف شمال الأطلنطى (الناتو) هى أكبر وأقدم حلف غربى أثناء الحرب الباردة، وهى اتفاقية أمن جماعى وقعت عام ١٩٤٩ من جانب عشر دول أوروبية وكندا والولايات المتحدة. وطوال أربعة عقود من الطريق المسدود مع الاتحاد السوفييتى، كان الناتو يمثل التقسيم الفعال بين أوروبا الشرقية والغربية بالتوازى مع خط الستار الحديدى. وبرغم أن قوات الناتو لم تتبادل ولا طلقة واحدة مع جيوش حلف وارسو ،

وبرغم التراجع البسيط الذى شهدته جهود الولايات المتحدة لتعظيم الخطر الذى تمثله الدول "المارقة" فى التسعينيات - بسبب انتخاب حكومة أكثر اعتدالاً فى إيران واستعداد ليبيا لتسليم الليبيين المشتبه فيهما للمحاكمة المتعلقة بقصف الطائرة فى لوكيربى ومجسات السلام التى قدمتها كوريا الجنوبية - ظلت وزارة الخارجية الأمريكية متبنية لفكرة الدول"الخارجة على القانون"، ومتابعة لما يتضمنه هذا من خطر على السياسة الخارجية الأمريكية(١٦). وفى مقال فى " فورين أفيرز" فى نوفمبر عام ١٩٩٨ قدمت مادلين أولبرايت "أربعة أنواع رئيسية من الدول" شكلت عالم ما بعد الحرب الباردة، وأشارت فى هذا الصدد إلى :

"الدول كاملة العضوية بالنظام الدولى، والدول التى تمر بمرحلة تحول والساعية لمشاركة أكبر، والدول الضعيفة أو الفقيرة أو المتورطة فى نزاع على نحو يمنعها من المشاركة بطريقة معقولة، وأخيرا الدول التى ترفض القواعد والمبادئ ذاتها التى يقوم على أساسها النظام الدولى".

وكما رأينا فى الباب السابق، فإن المرسوم الرئاسى رقم (٢٥) وضع نهاية لاهتمام إدارة كلينتون بـ "الدول الضعيفة"، وكان وضع أولبرايت لهذه الدول فى تصنيف مستقل إعلانا صريحا بالتخلى الأمريكى عنها ، على الأقل فيما يتعلق بالالتزامات المرتبطة بالحفاظ على السلام. وفى الوقت نفسه يلفت وصف أولبرايت لهذه الدول بـ "المارقة" الانتباه إلى دوجماتية وانتقائية الموقف الأمريكى، فالدول الرافضة متشددة فى معارضتها للمجتمع الدولى، وتنتهك "المعايير الكوكبية" وتمثل خطرا يجب صده(١٧).

ولقد رأينا تأثير هذا الموقف الأمريكى فى التخطيط العسكرى والإنفاق على الدفاع، أما نتائجه على الدول "المارقة" فهى أقل وضوحًا وتحديدا. وبلا شك فقد أدت المحاولات الأمريكية القاسية لعزل وإضفاء طابع شيطانى على "الدول المارقة"، وكبح جماحها إلى إخضاع السكان المدنيين فى هذه البلدان لصعوبات بالغة. وفى حالات عديدة عززت هذه السياسة الأنظمة الأوتوقراطية وخلقت لها عدوا مشتركًا (هو الولايات المتحدة) وصرفت أنظار بسطاء الناس عن مظالم قياداتهم. وساهمت هذه السياسة أيضا فى انتشار الشك على نطاق واسع فى تلك البلدان فى القوة والنوايا الأمريكية، وفى بلورة الرأى القائل بأن الوسيلة الوحيدة للتصدى للإكراه

الأمريكى هى القوة العسكرية، وبالأصح : الإرهاب. وبهذه الطريقة يفى "مبدأ المارقين" الأمريكى بالغرض إلى أقصى حد ، وفى المثال الأول سيتم بالقطع إنتاج الخطر المزعوم فى ظل الصعوبات الاقتصادية الممتدة لفترات طويلة فى هذه الدول، والعقوبات، والقصف الأمريكى . وبالرغم من أن نتائج هذا سوف تكون مشئومة بالنسبة للمدنيين من "الدول المارقة" وبالنسبة لضحايا الإرهاب فى الدول الغربية، إلا أن "المارقين" سوف يصبحون فى نهاية المطاف واقعا حقيقيا وستكون ميزانية الدفاع الأمريكى مبررة مرة ثانية.

الأحلاف العسكرية وتوسيع الناتو

واعتمدت المراجعات المختلفة للإنفاق الأمريكى على الدفاع عن فكرة أن الولايات المتحدة سوف تحارب فى معاركها الخارجية بدون أية مساعدات أجنبية. وكما رأينا، استخدمت هذه الحجة للموافقة على ميزانية عسكرية تصل لمستويات مثيلاتها فى الحرب الباردة، ولكن فى الواقع استخدمت الولايات المتحدة الحلفاء والتحالفات فى التخطيط للعمليات العسكرية الجديدة وتنفيذها . وفى حرب الخليج حشدت الولايات المتحدة تحالفًا من خمس عشرة أمة فى نزاعها مع صدام حسين[١٨]. وبرغم التكنولوچيا الأمريكية المتفوقة والإصرار الأمريكى على أن تكون البنية القيادية أمريكية لتقلص بذلك المساهمة العسكرية لهؤلاء الحلفاء، فقد أضفت مشاركتهم فى عملية عاصفة الصحراء طابع التعددية الثمين لمعركة كانت أمريكية فى الأساس. وحاجة الولايات المتحدة للادعاء بوجود دافع جماعى لحروبها الخارجية يوحى بأن صناع السياسة الأمريكية سوف يلجأون إلى هذا النوع من الأحلاف فى المستقبل لحل مشكلات مشابهة[١٩].

ومنظمة حلف شمال الأطلنطى (الناتو) هى أكبر وأقدم حلف غربى أثناء الحرب الباردة، وهى اتفاقية أمن جماعى وقعت عام ١٩٤٩ من جانب عشر دول أوروبية وكندا والولايات المتحدة. وطوال أربعة عقود من الطريق المسدود مع الاتحاد السوفييتى، كان الناتو يمثل التقسيم الفعال بين أوروبا الشرقية والغربية بالتوازى مع خط الستار الحديدى. وبرغم أن قوات الناتو لم تتبادل ولا طلقة واحدة مع جيوش حلف وارسو ،

إلا أن حقيقة وجود هذه البنية العسكرية الغربية الضخمة بحد ذاتها حافظت إلى أقصى درجة على استمرار الوضع القائم. وفي عام ١٩٨٩ عندما انهار حلف وارسو بدا وكأن سبب وجود الناتو قد انتفى . كان المفروض أنه لم يعد هناك وجود لعدو يتصدى له الناتو بعد الانحلال السريع لقوة القوات الروسية وتدهور وضع الجيش السوفييتي . بيد أن الولايات المتحدة جادلت بقوة لصالح تأبيد حلف الناتو ، بل واقترحت توسيعه ليضم شرق أوروبا . وفي عام ١٩٩٤ أصدر الكونجرس الأمريكي قانونا يخول للرئيس كلينتون دعوة بولندا والمجر وجمهورية التشيك للانضمام للناتو ، وفي عام ١٩٩٩ تم ضم هذه الدول رسميا إلى الحلف[٢٠].

ولنا أن نتساءل – إذا كان الجيش الروسي يتدهور بصورة مستمرة في التسعينيات – لماذا شجعت الولايات المتحدة بقاء الناتو، ناهيك عن توسيعه؟ هناك تفسيرات عديدة لهذا، الأكثر وضوحًا منها هو أن الولايات المتحدة مغرمة بالحفاظ على الناتو لأن الحلف رابطة سياسية قوية بين الولايات المتحدة وأوروبا . ومنذ ترسخ التماسك السريع للاتحاد الأوروبي في التسعينيات ازدادت إمكانية ظهور سياسة خارجية أوروبية قوية وأكثر استقرارًا . وهنا يمكن للناتو الذي يميل بقوة نحو قبول الأوامر الأمريكية أن يلعب دور الثقل الأمريكي الموازي لعملية دعم وتماسك الاتحاد الأوروبي. ولهذا استخدمت الولايات المتحدة كارت الحصول على عضوية الناتو لجذب بلدان حلف وارسو السابق إلى مجال النفوذ الأمريكي. وطالبت صيغة قانون توسيع الناتو الذي ناقشه الكونجرس الأمريكي عام ١٩٩٤ دول أوروبا الشرقية المتطلعة للالتحاق بالناتو : " بصيانة التقدم الذي أحرزته فيما يتعلق بإرساء أسس اقتصاديات السوق الحرة" كضمانة ضخمة ضد احتمالات انبعاث الشيوعية أو الاشتراكية في الديمقراطيات الناشئة في بولندا وجمهورية التشيك والمجر"[٢١].

وكان الخوف من بديل للتنمية الاقتصادية على الطريقة الأمريكية، أو من هؤلاء الذين وصفتهم مادلين أولبرايت بـ : "المرتدين الشيوعيين" هو القوة الهائلة خلف توسيع الناتو[٢٢]. وبالرغم من أن بعض صناع السياسة في إدارة كلينتون قد تحدثوا عن الوعد بأن روسيا الديمقراطية – روسيا السوق الحرة – سوف تكون في المستقبل حليفا للولايات المتحدة، كان البعض الآخر أكثر تشككًا ورجع إلى الماضي في تعريفه لروسيا كتهديد مستقبلي للأمن الأوروبي. ولقد عبرت عن وجهة النظر هذه المجموعة المتميزة

لوزارة الخارجية مثل هنرى كيسنجر مؤكدين أن روسيا كانت طوال "الأربعمائة عام" من عمرها "بلداً إمبرياليا"، ومقترحين أن السياسة الأمريكية الصحيحة تظل تلك السياسة التى كانت زمن الحرب الباردة، أى مواصلة الانتباه وكبح جماح التهديد الروسى[٢٣]. وكانت النتيجة العملية لهذا التوجه إعادة التأكيد على التقسيم القديم للحرب الباردة فى أوروبا، مع تجاوز الحدود السابقة للحرب الباردة بضع مئات من الأميال نحو الشرق. وبدلا من إشراك روسيا فى الناتو أو ترك الحلف القديم واستحداث آخر جديد يناسب الظروف الجديدة للحاضر أعلنت الولايات المتحدة بقوة استمرار التوازن القديم ، الأمر الذى يستفز الروس العاديين ويمد القوميين الروس[٢٤] الذين عادوا للظهور بأسباب لخطابهم النارى.

التطور المريك والأكثر غموضًا فى البعث الجديد للناتو كان الاقتراح الأمريكى المبدئى بأن يتحول الحلف تجاه تبنى موقف هجومى وليس مجرد دفاعى، وأن يرد على "التهديدات" القادمة من خارج أوروبا. وبرغم أنه كان من المعتقد أن الناتو – رابطة دفاعية – اتفاقية أمن جماعية من شأنها ردع الاجتياح الروسى، فإن إعادة صياغة مهمة الناتو فى التسعينيات سمحت لقوات الناتو بأن توجه الضربة الأولى ضد أية "أخطار" محتملة أو مصادر لعدم الاستقرار. وتعطى الضربة الجوية المحدودة للناتو فى البوسنة فى (١٩٩٤/١٩٩٥) فكرة عن هذه السياسة الجديدة. وكانت حملة قصف يوغوسلافيا عام ١٩٩٩ هى التطبيق المهم الأول لهذه السياسة[٢٥]. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ميثاق الناتو يسمح الآن للحلف بأن يبادر باستخدام الأسلحة النووية فى أى نزاع لأدركنا مدى خطورة تحول الحلف إلى تبنى موقف دفاعى ، ويزداد الأمر خطورة إذا تأملنا اقتراح مادلين أولبرايت فى ديسمبر عام ١٩٩٨ الداعى إلى إعداد الناتو لكى يتحرك "غداً خلف الحدود الحالية له". ودفعت رؤية أولبرايت هذه الحلف الأمنى الجماعى الأوروبى تجاه القوة الهجومية التى تستهدف الأعداء الجدد للولايات المتحدة خارج أمريكا الشمالية وأوروبا ، أى الناتو ذو الغايات الكوكبية الذى يحتفظ لنفسه بالحق فى أن يبادر باستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد قيادات وشعوب "الدول المارقة"[٢٦] فى أرجاء العالم.

وكـان رد الفـعل الأوروبى الأول على فكرة الناتـو الكوكـبى فـاترا، ومع ذلك ظلت حقيقـة[٢٧] إمكانيـة المزيد من توسيـع مجـال عمليات الناتو قـائمـة. وتأرجـحت أوروبا الغربية بين تأكيد استقلالها من ناحيـة والإذعان لمبادرات ونزاعات السياسة الخارجية التى تقودها الولايات المتحدة من ناحية أخرى، ومـازال يخيم شبح البوسنة، وفشل الاتحـاد الأوروبى فى حل تلك الأزمـة على وزارات الخـارجـيـة المخـتلفـة مما يجـعل الإذعـان للولايات المتحـدة يبدو سـهـلا وجذابًا. وفى الوقت نفسـه مـازالت لدى أوروبا الشرقية مصلحة أكبر فى الالتزام الشديد بالسياسة الأمريكية، خاصة وهى تتطلع بتعطش لإمكانية الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار صرامة المعايير المؤهلة لدخول الاتحاد الأوروبى، فإن عضوية الناتو يمكن أن تبدو لتلك الدول جائزة للمواساة وشارة للتطابق مع الغرب يُستعاض بها عن الاندماج السياسى والاقتصادى الكامل بالاتحاد الأوروبى. ولقد ألقى هذا الوضع بظلاله على محاولات بلدان الاتحاد الأوروبى خلق مؤسسات للدفاع المشترك وسياسة واحدة حول استخدام القوة. وطالما أن الناتو نفسه يتطلع لضم بلدان أوروبا الشرقية لذا من غير المحتمل لأوروبا أن تبتعد ككل كثيراً عن المواقف والأولويات الأمريكية فى السياسة الخارجية[٢٨].

وإذا نظرنا إلى المستقبل سنجد أن إعادة تقسيم القارة الأوروبية على طول حدود الناتو الموسع، والرغبة الأمريكية فى كوكبة قدراتها الهجومية لا توحى بالثقة فى أمن أوروبا أو باقى العالم. ويشير معارضو توسيع الناتو فى الولايات المتحدة إلى الأخطار الناجمة عن عزل روسيا فى الوقت الذى تضمن فيه الأجواء الأمنية الأكثر هدوءا فرصة الحوار والاحتواء، بيد أن هذه الدعوة تذهب قبض الريح لأن مؤيدى الناتو (والمصابين بمرض الرعب من الروس منذ الحرب الباردة) قد نفخوا فى أبواق الحلف الموسع[٢٩]. وفى الوقت نفسه روجت الولايات المتحدة لاحتمال تعبئة الناتو ضد العراق وكوريا، مادامت الولايات المتحدة تتطلع لإضفـاء مظهر التعـددية على "مبدأ المـارقين"[٣٠]. ومرة أخرى اختارت الولايات المتحدة الدفاع عن أهدافها ومصالحها فى السياسة الخارجية بعيدا عن الأمم المتحدة مفضلة تحالفا عسكريا مشـوها للغاية لحل المشاكل الدولية. وفى هذه الحـالة لا يصبح "الخـطـر" الروسـى عسكـريا فقط بل ودبلومـاسيا أيضا

كما قال هنرى كيسنجر فى شهادته عام ١٩٩٧ للجنة الكونجرس حول توسيع الناتو :

"تسألوننى، أحدكم سألنى ما هى الإستراتيچية الروسية؟ لا يمكن أن تكون الإستراتيچية الروسية هى بناء الناتو، فهى ضد كل تقاليده. ولذا فإن لها مصلحة أكيدة فى تمييع الناتو بجعله مكاناً غير واضح المعالم متعدد الأطراف للثرثرة على شاكلة الأمم المتحدة ".

وصراحة كيسنجر مفيدة، فتوسيع الناتو ليس فقط سبيلاً للاحتواء العسكرى لروسيا، بل للاحتواء الدبلوماسى للعديد من الدول التى يمكنها - لو لم يتم هذا - أن تعترض على مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية. وهكذا يضفى الناتو الموسع مظهر التعددية على الأهداف الأمريكية، ولكن من غير الاعتراضات المزعجة من نوع "الثرثرة على شاكلة الأمم المتحدة"[٣١].

وعلى هذا النحو خرجت الولايات المتحدة من الحرب الباردة بقوة عسكرية بكر إلى حد بعيد وتصنيف مريب للدول (بما فى ذلك "الدول المارقة" المخيفة) وبتأكيد عدوانى لحقها فى التصرف أحادى الجانب. ولقد أفضى هذا بالفعل إلى توتر مع كوريا الشمالية والعراق والسودان وكوبا، وساهم فى إرساء أجواء كوكبية يتم فيها تهميش الأمم المتحدة إلى حد بعيد بالذات لأنها القوة الحقيقية متعددة الأطراف. وعدا قائمة "المارقين"، فإن إستراتيچية الدفاع الأمريكية الجديدة استفزازية للغاية وتنطوى على مخاطر جمة ، فإذا انزلقت الصين أو روسيا من وضع بلدان فترات التحول إلى "مارقة" فى السنوات القادمة، فإن آفاق التوصل إلى حل متزن ومعقول للنزاعات مع الولايات المتحدة ستكون مظلمة حقا.

الفصل الثانى

التكنولوچيا

وبالإضافة إلى السبب الإستراتيچى الداعى إلى وجود جيش قوى، رأينا بالفعل حجة اقتصادية جبارة لصالح الإنفاق الواسع النطاق على الدفاع. وعمليا تُعتبر العلاقة – فى كل الدول – بين الأولويات العسكرية والضرورات التجارية للشركات التى تعمل فى مجال الدفاع أمراً ملفتًا للنظر ويتسم بأهمية خاصة ، ومع نهاية الحرب الباردة وتوطيد مختلف الصناعات الدولية بلغ المقاولون العسكريون الأمريكيون مدى غير مسبوق فى السيطرة على السوق. وفى هذا القسم من الكتاب سوف نتناول بتفصيل أكبر تأثير العوامل التجارية فى الإنفاق على الدفاع، ونتأمل فى هذا السياق بعض أكثر تكنولوچيات البنتاجون تطوراً فى الأعوام القليلة المنصرمة. ومن ثم سيكون بوسعنا النظر بشكل أكثر وضوحاً إلى السبل التى مارست بها هذه الظواهر الاقتصادية تأثيرها فى الجدل المتعلق بالأمن القومى والاستقرار الإقليمى الذى يبدو من النظرة الأولى متخلصاً من الاعتبارات التجارية.

الشركات العسكرية وتحويل الجيش إلى شركة

فى عام ١٩٩٩ أشار بيل كلينتون إلى تراجع مستويات الإنفاق العسكرى فى الأعوام الخمسة عشر المنصرمة وطالب بزيادة كبيرة فى الميزانية العسكرية لتغطية تكاليف تطوير وتحديث السلاح وكما رأينا فإن أهمية الحجة الداعية إلى أسلحة جديدة قد تراجعت كثيرا بزوال الخطر السوڤييتى من ناحية، فضلا عن أن ميزانية الدفاع الأمريكية "المنخفضة" فى الفترة (١٩٨٥ : ١٩٩٩) كانت تفوق الإنفاق العسكرى لأية

دولة أخرى بكميات ضخمة من ناحية أخرى. بيد أن كلينتون تحدث بجرأة مؤيداً طلب البنتاجون لأكثر من ستين بليون دولار أمريكى سنويا من أجل" تحديث" أسلحته الراهنة، ودعم الكونجرس الأمريكى هذه المبادرة بحماس. وحتى التخفيض المتواضع للميزانية الذى أعقب قرار المراجعة عام ١٩٩٣ والذى ضمن أن تنفق الولايات المتحدة على جيشها ثلاثة أضعاف أى بلد آخر ، حتى هذا فشل فى إرضاء الديمقراطيين والجمهوريين، واستعدت الولايات المتحدة لدخول القرن الحادى والعشرين بنزهة أخرى من الإنفاق على الدفاع[٣٢].

وأسعد الإنفاق على الدفاع الكثير من كبريات الشركات الأمريكية. وبالرغم من أن هذه حقيقة واضحة للعيان ، إلا أن المرء لا يسعه مع ذلك سوى الاندهاش وهو يراقب كيف ازدهرت أوضاع العديد من الشركات الأمريكية الكبرى بفضل عقود البنتاجون الضخمة. وفى العام المالى ١٩٩٨ توزع نحو سبعين بليون دولار أمريكى بين المائة الأكبر من مقاولى البنتاجون. وبالرغم من أن شركات كبيرة مثل لوكهيد مارتن (١٢,٣ بليون دولار أمريكى) والبوينج (١٠,٩ بليون) قد تصدرت القائمة إلا أن مئات الملايين من الدولارات ذهبت أيضا للمقاولين الأقل شأنًا مثل جنرال إليكتريك (١,٢ بليون) وسى بى إس (٥٦٧ مليونا) وإم سى آى وورلد كوم (٢٣٥ مليونا) وبروتيكتور أند جامبيل (٢١٧ مليونا). ومن المهم الانتباه إلى وجود قاعدة عريضة من مقاولى الشركات عند دراسة الجدل الذى دار فى الولايات المتحدة - وما تمخض عنه - حول حجم الجيش والحاجة لأسلحة جديدة . ولو كانت القوات المسلحة قد تقلصت تقلصًا حقيقيا فى الحجم والتمويل؛ لكانت هذه الشركات (والعديد مثلها) قد خسرت مصدرًا مربحًا وموثوقًا للدخل[٣٣].

ونجح العديد من كبار مقاولى البنتاجون فى تحويل العقود الداخلية إلى طلبيات دولية ، فأنظمة التسلح التى صُممت فى الولايات المتحدة، وبنقود البنتاجون التى تؤمن عمليات البحث والتطوير تم تسويقها للحكومات الأجنبية بطريقة استفزازية على يد الشركات الأمريكية. إن الميزانية الضخمة للبنتاجون والتشجيع الذى قدمته الحكومة الأمريكية لتجارة السلاح هذه تجعلنا لا نندهش من حقيقة أن الولايات المتحدة هى

أكبر مورد للسلاح إلى الدول الأخرى ، وهى أيضا أكبر دولة من حيث الإنفاق على جيشها. وشركات مثل لوكهيد مارتن ونورثروب جرومان كانت تواظب على حضور وتقديم منتجاتها فى معارض تجارة السلاح فى أرجاء العالم غالبًا بتشجيع وزارة الخارجية أو الدفاع. وفى بعض الحالات تمخضت رغبة الحكومة الأمريكية فى دعم صناعة السلاح ومساعدة الأنظمة الأجنبية عن نوع من الدعم المضاعف؛ إذ تمنح الحكومة الأمريكية البلد الأجنبى مليارات الدولارات فى شكل "مساعدة عسكرية" تذهب فى الحقيقة إلى الشركات الأمريكية التى تنتج الطائرات والدبابات أو القنابل للاستخدام الخارجى من ناحية. وفى الوقت نفسه - وبينما يقدم دافعو الضرائب الأمريكيون مساعدات مالية لبلدان مثل إسرائيل ومصر وكولومبيا تقارب عشرات المليارات من الدولارات - تحصل صناعة السلاح فى الولايات المتحدة على حصة الأسد من هذه المساعدات من ناحية أخرى[٣٤].

وتطرح نظرة سريعة إلى تجارة السلاح الخارجية مشكلتين. عززت تجارة السلاح الدولية فى المقام الأول عدم الاستقرار العالمى وسمحت بوصول أسلحة الدمار إلى أيدى أنظمة غير ديمقراطية أو قمعية. وبالرغم من أن هذا نظريا قد يبدو تخوفا مهما، فإن الحكومة الأمريكية لم تبذل جهدا يذكر لمنع هذا الشكل من تكاثر السلاح. وأثناء الحرب الباردة أُستُخدم مبدأ مناهضة الشيوعية لتبرير المساعدات العسكرية الضخمة لأكثر الأنظمة قمعية فى العالم. ومنذ عام ١٩٨٩ استمرت الولايات المتحدة فى الإمدادات العسكرية وتدريب القوات المسلحة لبلدان مثل أندونيسيا وتركيا وكولومبيا التى كانت كل منها تستخدم جيشها لقمع شعبها. الأكثر من ذلك أن السياسة السابقة غير الصارمة فيما يتعلق بتكاثر الأسلحة قد تركت إرثا مازال مستمرا، وأصبحت بلدان مثل إيران والعراق "دولا مارقة" فقط بعد أن ساعدتها الولايات المتحدة على التسلح، وكانت السوق العالمية الضخمة للأسلحة الصغيرة، والكثير منها أمريكية الصنع سببًا فى سقوط الكثير من القتلى من المدنيين والمقاتلين بشكل خاص فى العالم النامى. والقوانين التى من شأنها تقييد بيع الأسلحة الأمريكية إلى البلدان التى يتسم سجل حقوق الإنسان فيها بالضعف هى قوانين موجودة بالفعل ضمن القانون الأمريكى، بيد أن الإدارات الرئاسية المتعاقبة (والكونجرس) افتقرت إلى الإرادة لتنفيذها[٣٥].

والمشكلة الثانية الواضحة في تصدير الأسلحة هي إمكانية أن تمنح الولايات المتحدة التكنولوجيا والأسرار العسكرية إلى خصوم محتملين. ولقد أعرب بعض المعلقين في الولايات المتحدة عن قلقهم من مبيعات الأسلحة الأمريكية الأخيرة إلى بلدان مثل السعودية التي قد تشهد تغييراً يتسم بالعنف للنظام القائم ويهدد بالتالي - وإلى أقصى درجة - القوات الأمريكية بأسلحتها الأمريكية المتقدمة تكنولوجيا، والحل كما يرى البعض هو تقييد بيع مثل هذه التكنولوجيا ، أو الكف تماماً عن تصدير الأسلحة المتطورة تكنولوجيا. وبالطبع فإن هذا الموقف الحذر يتناقض مع المتطلبات التجارية الصريحة التي تقف خلف تجارة السلاح، فالشركات والدول في أوروبا والولايات المتحدة تتنافس مع بعضها البعض على البزنس الأجنبي، ولا تستطيع إذا كان على منتجاتها (المدافع والدبابات والطائرات أو الألغام) أن تستحوذ على أنصبة الأسد في السوق تحمل رفاهية تلك الوساوس وهذا الحذر(٣٦).

ويتجاهل هذا الحذر أيضا السياق الأوسع الذي يتطابق فيه نقل التكنولوجيا تماماً مع مصالح صناعة السلاح الأمريكية. فإذا طورت الولايات المتحدة سلاحاً متفوقا تكنولوجيا، فإنها لن تحتاج إلى سلاح آخر طالما لم تلحق بها البلدان الأخرى. وطالما أن الميزانية العسكرية الأمريكية أكبر جدا من مثيلاتها في البلدان الأخرى، فإن كل سلاح أمريكي سيتمتع بتفوق تكنولوجي لعدة أعوام، وبالتالي فإن دافعي الضرائب الأمريكيين ليسوا مطالبين بتمويل الأبحاث على السلاح السابق فور دخوله الخدمة. بيد أن ما يُعتبر نعمة بالنسبة لدافعي الضرائب يُعد خراباً بالنسبة للشركات العسكرية التي قد تفقد على ذلك النحو أموال البنتاجون الضخمة المكرسة لمجال البحث ، وتطوير السلاح ، وعلى هذه الخلفية حققت مبيعات السلاح للأنظمة الأجنبية هدفين: أولا عظمت أرباح شركات مثل البوينج ولوكهيد مارتن التي حصلت على إمكانية دخول منتجاتها إلى السوق العالمية الكبيرة . وثانيا: وهو الأكثر أهمية - مكن هذا شركات السلاح المشار إليها (ومعها البنتاجون) من القول بأن التكنولوجيا الأمريكية الجديدة مطلوبة؛ إذ إن الأسلحة "القديمة" قد تزايدت في أرجاء العالم. ويحافظ هذا على تدفق الأموال من أجل تطوير السلاح إلى كبار المقاولين العسكريين الذين ينتجون الأسلحة الجديدة ويصدرونها للأنظمة الأخرى ، ومن ثم يبدأون في تصميم بديل أغلى(٣٧).

وعلينا أن نتذكر أن هذه الدورة اللاعقلانية تواصل وجودها بإحكام لأنها جلبت فوائد ملموسة على بعض أصحاب النفوذ، على الرغم من أنها تهدد الرفاهية المالية بل وحتى أرواح الآخرين. وتستفيد الشركات التى تعتمد على صناعة الدفاع مثل لوكهيد مارتن ورايثيون ونورثروب جرومان على نطاق واسع، مثلما تفعل شركات من نوع البوينج وچنرال إليكتريك التى جمعت بين العقود العسكرية والإنتاج المدنى. ويستفيد أيضا ممثلو الكونجرس فى واشنطن عبر حملات التبرع التى تشنها مثل هذه الشركات، وبوسع ممثلو الكونجرس الآن أيضا الزعم بأنهم وفروا ، أو دافعوا عن فرص العمل فى أى مصانع حربية فى مقاطعاتهم. ويمكن للرئيس ووزارة الخارجية تقوية أو تعزيز الحليف الأجنبى، أو حتى محاولة شراء حليف جديد عبر التبرع بمعدات أنظمة الكومبيوتر المتقدمة تكنولوجيا، وبوسع الرئيس أيضا أن يساعد صناعة الدفاع بزيادة مبيعات السلاح للخارج وأن يكفل للسوق المحلية أسلحة أحدث وأكثر تطوراً. وفى الوقت نفسه يتوفر بذلك للجيش خطر حقيقى تم إنتاجه محليا ، كما تتوفر له أيضا الفرصة لإحلال ألعاب جديدة محل القديمة قبل أن يشعر بالملل تجاه القديمة[٢٨].

وبالرغم من أنه لا ينبغى التقليل من أهمية صناعة الدفاع بالنسبة لعشرات الآلاف من بسطاء العمال الأمريكيين، إلا أن علينا ملاحظة أن غالبية المستفيدين – حاملى الأسهم من العسكريين والسياسيين – ينعمون بمواقع السلطة والامتيازات. أما الخاسرون فى هذه اللعبة من تجارة السلاح الدولية فهم أقل قوة ومبعثرون فى أرجاء العالم. ويمول دافعو الضرائب الأمريكيون إلى حد بعيد هذه العملية، ولكن أنظارهم منصرفة عن إدراك الظلم الكامن فى تجارة السلاح بسبب حديث الحكومة عن الأمن القومى والاستقرار الإقليمى، أو أهمية صناعة الدفاع فى الحفاظ على الوظائف للأمريكيين. وفى الوقت نفسه يتحمل السكان المدنيون فى البلدان الأخرى تأثير التسلح و "الأمن الداخلى" دون أن تلتفت إليهم الولايات المتحدة كثيراً، باستثناء الاهتمام بتجار السلاح فى هذه البلدان سعيهم وراء طلبيات جديدة. ولقد أدت الأسلحة الأمريكية الصغيرة إلى نزاعات عديدة فى آسيا وأفريقيا، بينما مثلت المبيعات الكبرى للسلاح الأمريكى فى تركيا وإندونيسيا إغراء مباشرا لحكومات هذه البلدان لقمع وقتل الأكراد وأهالى تيمور الشرقية وغيرهم من السكان المدنيين. وليس من قبيل المصادفة

أن من يكسب أكثر من البزنس العالمى للسلاح كان يسعى للحفاظ على استمرار هذه التجارة، بالرغم من أن الرابحين هنا هم حفنة قليلة مقارنة بالملايين العديدة من البشر الذين يقيمون أود هذه التجارة عن غير قصد أو هؤلاء الذين يعانون بشكل مباشر من تأثيرها(٣٩).

وإذا جمعناهم فى سلة واحدة سنجد أن المستفيدين هم القابضون دومًا على خيوط الأموال والنفوذ بدءاً من المسئولين فى الشركات والحكومة الذين يتحركون بسهولة من القطاع العام إلى الخاص ، ومروراً بالعسكريين المتقاعدين الذين يحصدون ميزات توريد التكنولوجيا الجديدة للمستهلكين الأجانب ، وانتهاء بالسياسيين المحليين الذين يتمتعون بالإضافة إلى الأموال والنفوذ بميزات العلاقات الوطيدة بين المؤسسات العامة والمصالح الخاصة. وكانت تبرعات الشركات قد مولت بشكل كامل قمة الناتو فى أبريل عام ١٩٩٩ التى عقدت بمقاطعة واشنطن للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الحلف. ومقابل هذا السخاء من قبل الشركات حصل الرؤساء التنفيذيون والبائعون فى هذه الشركات على امتياز الوصول إلى الممثلين السياسيين والعسكريين للدول التسع عشرة أعضاء الناتو. وأعلن آلان چون بلينكين - أحد المستثمرين الأمريكيين فى مجال البنوك والذى ساعد على تنسيق هذا التعاون مع الناتو - بفخر لـ "واشنطن بوست" أن: "مجتمع البزنس كان موجوداً منذ اليوم الأول. وفى حالات عديدة كانوا هم الذين يأتون إلينا ، أما نحن فلم نسع وراءهم"(٤٠).

ولم يكن من المستغرب أن تتدافع الشركات الأمريكية ليناطح بعضها بعضا فى هذا البزنس على ضوء تلك الفرصة المتاحة لبيع الأسلحة المتطورة تكنولوجيا ومعدات الاتصالات لأعضاء الناتو، وبشكل خاص الأعضاء الجدد منهم من أوروبا الشرقية . وجاء فى تقرير البوست الذى وصف أنشطة جيرالد صولومون - رجل الكونجرس السابق - الذى ترك السياسة للعمل فى البزنس الأكثر ربحية ، أى الانخراط فى جماعات الضغط فى مجال الدفاع أنه :

"قال صولومون، وهو الآن فى جماعات الضغط الخاصة أنه سافر إلى شرق ووسط أوروبا ناشراً رسالة مفادها أن الولايات المتحدة إذ توشك أن تكون القوة العسكرية

الرئيسية للناتو، وهي التي تزوده بمعظم الأسلحة المتطورة تكنولوجيا، ومن ثم يجب أن تحصل شركات الدفاع الأمريكية على عقود لإعادة تسليح دول الاتحاد السوفييتي السابق". وقال صولومون "نحن نريدهم أن يشتروا الأسلحة الأمريكية".

لقد ذابت إلى حد بعيد الحدود بين السياسة والجيش والبزنس مخلفة أرباحًا عسكرية متنامية لبعض أبرز الشركات الأمريكية، وفرص عمل كثيرة للعسكريين السابقين وللعسكريين في مشاريع الدفاع ومجموعات الضغط(٤١). وبالرغم من أن خطاب الدفاع الوطني لا يشير إلى الأرباح أو إلى عمل الشركات، فإن سياسة الدفاع الأمريكية – بما في ذلك التجارة الضخمة في الأسلحة الأمريكية – متأثرة للغاية ليس بالاعتبارات الإستراتيجية ولا الاندفاع نحو الكفاءة بل بالسعي البسيط للربح المادي(٤٢).

دراسة حالة : "F-22" و "حرب النجوم"

لتوضيح بعض أوجه هذه المسألة أود التطرق سريعا إلى مشروعين من مشاريع الدفاع الأمريكي هما الأكثر تطوراً في الأعوام الحالية وهما : برنامج الطائرة المقاتلة F-22 لسلاح الطيران التي صممت لتحل محل F-15 ، ونظام الدفاع الصاروخي المعروف باسم "حرب النجوم" الذي اقترحه في الأصل رونالد ريجان في الثمانينيات لحماية الولايات المتحدة من هجوم الصواريخ الباليستية. ولقد شهد المشروعان عراقيل رئيسية تقنية وسياسية أثناء تطويرهما، ويعود سبب استمرار كل منهما إلى الوضع المرعب لمشاريع الدفاع باهظة التكلفة بالنسبة لواشنطن. ويؤكد هذا أن تمويل الأسلحة المتطورة تكنولوجيا في الولايات المتحدة لن يتأثر بمثل تلك الهموم الثانوية مثل فائدة السلاح أو فرص تشغيله في الواقع العملي.

وفي مطلع الثمانينيات بينما اتخذت الولايات المتحدة موقفًا قتاليا من الاتحاد السوفييتي قال البنتاجون إن الجيش الأمريكي قد يحتاج إلى أربعة نماذج جديدة من "الجيل التالي" من الطائرات المقاتلة للحفاظ على التفوق التقني الأمريكي. وإذا كانت الحاجة لكل هذه الطائرات الجديدة أمراً مقبولاً عموماً في الثمانينيات، فإنها أصبحت

تبدو بعد عقد من الزمن أمرًا مريبًا للغاية. لقد أزاح انهيار الاتحاد السوفييتى ونحى الخطر الحقيقى الوحيد على التفوق الجوى الأمريكى، وأزاح معه أسباب الاحتياج لهذه الطائرات الجديدة ، ومن ثم يحق للمرء أن يظن أن معظم أو كل التصميمات الجديدة سوف تلغى. بيد أنه بحلول عام ١٩٩٩ ظلت باقية ثلاثة مشاريع من تلك الأربعة وأُنفقت عشرات المليارات من الدولارات على تطويرها[٤٣]. ولاشك أن لجنة الكونجرس تدرك هذه الحقيقة؛ لأنها أعربت عن شكوك معينة فى تقرير لها فى يوليو ١٩٩٩ حول أهمية برنامج F-22 لسلاح الطيران. وقُوبلت جهود الكونجرس للاستفسار حول التقدم الذى أحرزته F-22 بمقاومة عنيفة ليس فقط من جانب منتجيها – شركة لوكهيد مارتن – بل ومن جانب وزير الدفاع ويليام كوهين. والتصرفات المتواضعة نسبيا للكونجرس – الذى اقترح التأجيل المؤقت لبند واحد من تمويل الطائرة انتظاراً للنتائج التقنية – أصابت البنتاجون والغرف الفسيحة للشركات بالسكتة الدماغية وأمضت إلى شن حملات ضخمة مضادة ضد شكوك الكونجرس. وقصفت جماعات الضغط من وزارة الدفاع ومن لوكهيد مارتن السياسيين بشرائط ڤيديو دعائية واحتشدت لتكتب مواد فى أهم الصحف وتقول لأى شخص ممن يستمعون ، أو يقرأون هذه المواد الدعائية أن أمن الأمة يعتمد على استكمال نظام F-22[٤٤].

وكما رأينا فإن الشركات من نوع البوينج ولوكهيد مارتن تحب مشاريع مثل F-22 لأسباب عديدة، فهى مشاريع ضخمة جدا، وتخلق فرص عمل كثيرة ولفترات طويلة، وتأتى بمردود مباشر، وهى عادة مضمونة الاستمرار حتى مرحلة الإنتاج التى يمكن أن تمتد أعوامًا أو عقوداً بعد أن يصل التمويل الأصلى للأبحاث إلى الشركة. كذلك تُمكن هذه المشاريع الشركات من إحراز تقدم تكنولوجى على حساب الناس، التقدم الذى يستخدم بعد ذلك استخدامًا تجاريا. وفى حالة F-22 تطلعت شركة لوكهيد مارتن إلى تنفيذ طلبيات تسليم ٣٣٩ طائرة لسلاح الطيران الأمريكى تتكلف كل واحدة منها نحو مائتى مليون دولار أمريكى ، أى بإجمالى يربو على خمسة وستين مليار دولار . ولو تم إلغاء البرنامج عام ١٩٩٩ لكانت لوكهيد مارتن قد احتفظت رغم ذلك بثمانية عشر مليار دولار أُنفقت بالفعل على الأبحاث والتطوير، ولكنها كانت ستفقد فى هذه الحالة النقود الإضافية من المبيعات المحلية للطائرة المقاتلة التى تم تصنيعها، ناهيك عن أرباح المبيعات الخارجية الحتمية التى سوف تخلق فى المقابل الحاجة إلى "جيل لاحق"

آخر من الطائرات المقاتلة. وعندما تطلع دافعو الضرائب للبنتاجون لكبح جشع مقاولى الدفاع كانت الصورة كئيبة، فإن مخططى البنتاجون - الذين كانوا يركزون بصرهم صوب معدات متطورة أكثر تكنولوجيا - كانوا (بكلمات السيناتور السابق دال بمبرز) "يريدون هذا أكثر مما يريدون الذهاب إلى الجنة"(٤٥).

وفى تقريرها عام ١٩٩٩ حول الإنفاق على الدفاع أشارت لجنة تخصيص الأموال بالمجلس التشريعى إلى أن F-22 بها مشاكل فنية خطيرة على عدة مستويات ؛ فصهريج الوقود بالطائرة يرشح، وجسم الطائرة يدل على ضعف فى بنيتها، ولم تُختبر حتى إليكترونيات الطيران الأمامية للطائرة. بيد أن البنتاجون قرر مع ذلك فى ديسمبر عام ١٩٩٨ أن يبدأ إنتاج الطائرة غير المكتملة، مورطًا الكونجرس فى اعتماد تمويل للطائرة بأجل غير مسمى. وبالرغم من أنه لم يكن قد اكتمل من الاختبارات الرئيسية على F-22 سوى ٥ ٪ فقط ، قام سلاح الطيران بنقل برنامج المقاتلة F-22 "المريبة من الناحية الفنية" من مرحلة التطوير إلى خط الإنتاج، جاعلا بذلك من الصعب أكثر على ممثلى الكونجرس إلغاء أو تعديل الطلبية النهائية. وبالرغم من أن أجهزة الإعلام الأمريكية قد أشارت فى تقاريرها إلى أن لجنة تخصيص الأموال بالمجلس التشريعى قد صوتت لإلغاء برنامج F-22 ، إلا أن اللجنة فى الواقع قد أهينت بشكل رئيسى بسبب الطريقة المخادعة التى تم بها تحويل الطائرة غير المكتملة إلى "الإنتاج" وبرغم أنف رأى اللجنة. ورفضت اللجنة بالتالى هذا التمويل للإنتاج، ولكنها وافقت على دفع ١,٢ مليار أخرى للعام المالى ٢٠٠٠ لدعم تطوير الطائرة. وتنبأ بضعة معلقين بأن F-22 ستتحول إلى ركام من الخردة المعدنية، ولكن فى سبتمبر عام ١٩٩٩ تم التوصل إلى حل وسط بين البنتاجون والكونجرس أفضى إلى انهزام جميع المتشككين وبسرعة(٤٦).

وحتى هذا النوع من المعارك المحدودة بين الكونجرس والبنتاجون كان نادراً؛ فقد كان طوفان مجموعات الضغط فى مجال الدفاع فى كابيتول هيل وإغراء حملة جمع الدولارات للسياسيين المستعدين لخدمة صناعة الدفاع هو السبب إلى حد بعيد فى إحراج الكونجرس فيما يتعلق بالفحص الذى يقوم به "للاحتياجات" العسكرية الرئيسية. ومع ذلك فإن الغضب الراهن من F-22 قد يؤدى إلى زعزعة زهو العسكريين ومقاولى

الدفاع وإجبارهم على الاجتهاد لمواجهة ما وصفه تقرير اللجنة بلباقة "قضايا المصداقية" فيما يتعلق بطلبهم للتمويل[٤٧]. وحول الخطر الذى تم فى مواجهته تطوير F-22 كان تقرير اللجنة مريراً للغاية، وأشار فى هذا الصدد إلى :

" ليس لسلاح الطيران سجل طيب واضح فيما يتعلق بتقديرات مستقيمة للخطر... وفى مطلع التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفييتى (وظهور حجة سلاح الطيران لإنتاج F-22 لتتزامن مع هذا) بدل سلاح الطيران تحليله للخطر ليقول : إن هناك نحو ٣٥ بلداً أنتج طائرة بقدرات تهدد الهيمنة الجوية الأمريكية. ومؤخراً فقط دهشنا عندما علمنا أن سلاح الطيران قد وضع بلدانا مثل سويسرا والنرويج وإسرائيل وأستراليا، بل وحتى غينيا الجديدة باعتبارها بلدان تمثل خطراً محتملاً علينا، ولدى كل من هذه البلدان الطائرة الأمريكية F-16 التى بعناها لهم"[٤٨].

ورغم كل شىء فلسوف يتجاهل البنتاجون ولوكهيد مارتن الاقتراحات القائلة إن F-22 باهظة التكاليف للغاية وصعبة أو لاعقلانية من الناحية الفنية، ولسوف يُبقون على المشروع مستخدمين الأساليب المألوفة من قبيل المبالغة فى الخطر القادم من بلدان أخرى وحملة الترويع بأجهزة الإعلام التى تسأل الأمريكيين إذا ما كانوا "مستعدين لخسارة الحرب الجوية القادمة" فضلا عن الاستخدام المخضرم للإغراءات المالية لإقناع الكونجرس بقبول وجهات نظرهم[٤٩].

وبينما كانت F-22 مثار اهتمام سلاح الطيران مؤخراً كانت الخطط المختلفة للدفاع الصاروخى فى الولايات المتحدة، وطوال نحو عقدين أمراً مهما لكافة فروع الجيش والسياسيين من كلا الحزبين الأمريكيين الرئيسيين. وعندما أعلن رونالد ريجان مبادرة الدفاع الإستراتيجى (المعروفة شعبيا باسم "حرب النجوم") عام ١٩٨٣ أعرب العديد من العلماء والمعلقين عن شكوكهم فى معقولية المشروع. ذلك أن الهدف الجوهرى للدفاع الصاروخى – أى ضرب صاروخ بالليزر أو بصاروخ آخر بسرعة لا يمكن تصديقها – أمر صعب الإنجاز للغاية. بيد أن الربح السياسى من حرب النجوم سيكون ضخماً. وتحدث رونالد ريجان بانفعال عن المظلة النووية الواقية من أشعة الليزر والتى من شأنها تدمير هجوم الصواريخ السوفييتية والحفاظ على أمن كل مدينة أمريكية حتى فى حالة وقوع حرب نووية شاملة. والحق أن هذا الحلم النبيل تم تأليفه

بالضبط لصرف انتباه الناس عن العمل الدقيق المطلوب القيام به لتجنب مثل هذا النزاع في المقام الأول، وعن الحكمة العامة القائلة إن مبادرة الدفاع الإستراتيجي كانت مستحيلة من الناحية الفنية(٥٠).

وفي ظل إدارتي ريجان وبوش كان يُنظر إلى الدفاع الصاروخي كمشروع للحزب الجمهوري وباعتباره تحدياً شديداً ورشوة لصناعة الدفاع. وعند تسلم كلينتون لمقاليد الرئاسة عام ١٩٩٣ قطع التمويل عن المشاريع المختلفة للدفاع الصاروخي، برغم استمرار مشاريع مختلفة في الحصول على مليارات الدولارات لعمليات الأبحاث والتطوير. وأخيراً في عام ١٩٩٩ استسلمت إدارة كلينتون للضغط الجمهوري ووعدت ببناء منظومة الدفاع الوطني الصاروخي بأسرع ما يمكن. واحتضن الحزب الديمقراطي الفكرة كفكرة خاصة به، وهو الذي انتقد بقسوة سابقا حرب النجوم واصفًا إياها بالاختيار المتسرع ضمن المبالغة الريجانية(٥١).

وجاءت مشاريع الدفاع الصاروخي في أشكال وأحجام عديدة من الأنظمة الصغيرة المصممة لأجل "الاستخدام في ساحة العمليات الحربية" (أي لحماية القوات الأمريكية المحاربة في نزاع إقليمي معين) إلى نظام الدفاع الوطني الصاروخي الذي يستهدف حماية مدن وشعوب الوطن (الولايات المتحدة) وهناك أيضا الكثير من المسارات والطرق التكنولوجية التي تستميل شركات الدفاع الكبرى التي دفعوا لها مليارات الدولارات لإقامة الأبحاث. وانشغلت البوينج في تهيئة طائرتها الجامبو - جيت ٧٤٧ التي تطلق الليزر على صواريخ بعيدة (وكانت التوربينات قد أظهرت مشاكل فيما يتعلق بالهدف)(٥٢)، أما شركة رايثيون بالاسم الساحر الذي أطلقته على طائرتها: "عربة القتل الجوية" فكانت تحاول استخدام ما كان رايثيون نفسه يسميه "تكنولوجيا اضرب حتى الموت" (أو " المدق" حسب اللغة الشائعة) لدك صواريخ العدو بينما تعبر الفضاء(٥٣)، وتولت لوكهيد مارتن المسئولية الكاملة عن برنامج الدفاع الوطني الصاروخي برغم أن الصاروخ الذي كانت تطوره المعروف باسم صاروخ الدفاع الجوي - لساحات العمليات - ذي الارتفاع العالي قد سجل فشله للمرة السابعة على التوالي في مايو عام ١٩٩٩(٥٤). بيد أن هذه المنظومة المتنوعة من الأنظمة المضادة للصواريخ ذات ملامح مشتركة ، فكل هذه البرامج باهظة الثمن ولا يبدو أن أيا منها يعمل على نحو جيد.

ومن جوانب عديدة أظهر مسار الإنفاق على الدفاع الصاروخى أن أكثر الإنجازات الدفاعية للبنتاجون إبهاراً قد تجاوزت ميزانيته، فالتكاليف الباهظة للأنظمة المضادة للصواريخ لا يضاهيها إلا فشلها الذريع، وقد حظى البنتاجون بسمعة من يستخدم أساليب التحايل والتعتيم التى كان من الأفضل إدخالها على الأسلحة التى ينتجها. واتضح مؤخراً أن وزارة الدفاع و مقاوليها قد زورا نتائج الاختبارين "الناجحين" الوحيدين لتكنولوجيا الدفاع الصاروخى فى الثمانينيات. والسيئ الصيت أكثر من أى شيء هو الآتى: فى تكنولوجيا الدفاع الصاروخى هناك نظام مضاد للصواريخ تحت التجربة يعمل بطريقة ملاحقة الحرارة ومهمته اعتراض صواريخ العدو، ولقد أُجريت التجارب على هذا النظام فتكللت مرة واحدة فقط بـ "النجاح"، ووفقا لعلماء البنتاجون فإن تسخين سطح الصاروخ الهدف (صاروخ العدو) حتى درجة مائة قبل إطلاقه ومن ثم اعتراضه (بواسطة هذا النظام) يجعل ضربه أسهل! وهكذا أثبت البنتاجون قدرته على كبح جماح أخطار "الدول المارقة" شريطة أن يكون الطرف الثانى " المارق " كريما إلى حد تسخين صواريخه قبل إطلاقها على الصواريخ الأمريكية لتتمكن الأخيرة من اعتراضها![٥٥]. وأثبتت حتى النجاحات المتبجحة فى تكنولوجيا الدفاع الصاروخى عام ١٩٩٩ (بعد سلسلة من الفشل الباهظ الثمن) أن بضعة أسئلة تقنية ومهمة تنتظر إجابات مقنعة برغم المبالغ الطائلة التى خصصت لهذه البرامج ، والتى تصب إلى الدفاع الصاروخى كل عام. ويسعى البنتاجون (مثلما فعل مع F-22) للدفع بهذه الأنظمة إلى عجلة الإنتاج، ويحميها بهذه الوسيلة من إلغاء الكونجرس لها إذ يقطع الطريق على أى اعتراض للكونجرس على إدخال البرامج حيز التنفيذ. وحتى إذا كانت البرامج المختلفة قد ألغيت قبل إدخالها حيز التنفيذ، فقد كانت تكاليفها حتى يوم إلغائها ضخمة، ويتراوح تقدير الإنفاق على الدفاع الصاروخى منذ السبعينيات ما بين ٦٠ مليار دولار إلى الرقم المذهل مائة وعشرة مليارات ، وما زالت الولايات المتحدة عاجزة عن تحديد التاريخ الذى يمكن فيه نشر ولو نظام محدود واحد فى السماء الأمريكية[٥٦].

إن المشاكل الفنية الواضحة وأشكال الاحتيال وتلاعب البنتاجون بالحسابات والتكاليف الباهظة للدفاع الصاروخى تجعلنا نتساءل لماذا يحظى هذا البحث والإنفاق بالموافقة من كافة أرجاء الطيف السياسى الأمريكى. وبالطبع تكمن الإجابة الرئيسية

فى رغبة مقاولى الدفاع فى تعظيم أرباحهم، ورغبة البنتاجون فى تمويل مشاريع ضخمة طويلة الأجل بأمل النجاح الغامض والبعيد للغاية(٥٧). بيد أننا يجب أيضا أن نلاحظ أن الخطط المختلفة للدفاع الصاروخى هى النماذج الأبرز لمزاج أكثر شيوعًا فى التفكير الأمريكى يقول إن الأعداء المزعومين للولايات المتحدة يمكن ردعهم أو سحقهم بالتكنولوجيا. وفى الحقيقة فإن مشاريع مثل الدفاع الوطنى الصاروخى هى محاولات للتعامل العسكرى مع خطر يتطلب - على العكس - رد فعل دبلوماسيا(٥٨). وطالما أنهم يضفون الطابع الشيطانى على الأعداء بحديثهم عن "الدول المارقة" وما شابه ، فيجب إذن ألا نندهش من تفضيل بيل كلينتون وإدارته لفكرة الدفاع الوطنى الصاروخى التى تفترض أن الولايات المتحدة سيكون بوسعها فى المستقبل القريب التصرف بحصانة كاملة على المسرح العالمى؛ إذ إنها ستكون منيعة فى مواجهة كل أشكال الهجوم. وفى الوقت نفسه يمكن للولايات المتحدة ببساطة أن تعمل على "صد" "الدول المارقة" واثقة من أن هيئتها العسكرية (وشركات الدفاع الوطنية) تكدح بجسارة لردع هذا الخطر الآيل للزوال . والسخرية الكامنة خلف كل هذا الإنفاق على الدفاع هى أن له فى الوقت نفسه وجها محدوداً ومفككًا ، وآخر كوجه الصقور، ولقد اعتنقت الولايات المتحدة نوعا من الانعزالية التكنولوجية حيث تصر على الحفاظ على جيش أمريكى قوى ومتطور ومهيمن لتحاشى الحاجة إلى التعاطى السياسى الحقيقى مع المشاكل الأكثر إلحاحا فى العالم.

وحتى إذا كانت إستراتيچية الدفاع الصاروخى تبشر بالنجاح، فمن الصعب أن تكون جديرة بالثناء إذا وضعنا فى الحسبان النفوذ الأمريكى الهائل فى الاقتصاد الكوكبى والسياسة الجغرافية، فإدارة الولايات المتحدة لهذا الوضع الكوكبى خلف ساتر منيع أمر لا يضمن عدالة هذا النظام الكوكبى أو استجابته لاحتياجات العالم.

غير أن الموقف الأمريكى يثير المزيد من القلق ؛ إذ إن هذا الساتر بالكاد يعد ساترا منيعا. فمع انتشار المواد النووية من الاتحاد السوڤييتى السابق وانتشار المعارف التقنية بصناعة السلاح تظل الولايات المتحدة مفتوحة لكل من الهجوم الصاروخى

والأصح، لعملية إرهابية تدار من على الأرض. وليس هناك مستحيل فيما يتعلق بهذا الخطر على الولايات المتحدة نفسها ، وينبع هذا إلى حد بعيد من سلسلة من المظالم فى أرجاء العالم بسبب التصرفات الأمريكية، والتى انتهك العديد منها القانون الدولى وصدم السكان المدنيين. والهدف الأمريكى يجب أن يكون تقليص هذه المظالم إلى الحد الأدنى، وجذب المتضررين نحو الحوار، والحفاظ على بعض النفوذ للشعوب فى أرجاء العالم فى العملية التى تحكم حياتها. وفى الواقع تبدو الولايات المتحدة مستعدة لتجاهل هذه المظالم وإقناع مواطنيها أن التكنولوجيا سوف تجعلهم يعيشون فى أمان. ومن شأن هذه الفكرة المريحة أن تفسر على أفضل ما يكون الإصرار على الإنفاق الضخم على الدفاع حتى بعد الحرب الباردة، ولكنها بالكاد تؤهل الولايات المتحدة للتصدى لتحديات ومخاطر القرن القادم.

الفصل الثالث

النزاع

برغم أن الجيش الأمريكي ضخم وممول تمويلاً جيداً ومنتشر على نطاق واسع، فإن نفور الناس من رؤية القوات الأمريكية فى معركة خارجية طويلة الأمد يكبح جماح السياسيين الأمريكيين. فشبح حرب ڤيتنام مازال يسكن الكثير من الأذهان الأمريكية، ومازال بارزا كنموذج للثمن المدمر لهذا النوع من الانشغال بالخارج. على أن الجدل حول الدور الأمريكي فى ڤيتنام قد اقتصر إلى حد بعيد على مناقشة إستراتيچية الحرب أو المبالغات والخداع الذى جرى بشأنها، ووفقًا لهذا الجدل المشوه قيل إن السياسيين والعسكريين الأمريكيين قد أخطأوا فى تقييمهم للمهمة التى قاموا بها ، أو أنهم بذلوا قصارى جهدهم لإنقاذ ڤيتنام الناكرة للجميل من "الخطر" الشيوعى. وأكدت وجهات النظر هذه على أن "الدروس" التى يجب الخروج بها من ڤيتنام هى دروس فى الجوانب التخطيطية أو الفنية أكثر منها فى الجوانب السياسية أو الأخلاقية. وكما رأينا فى الباب السابق فقد سعى السياسيون الأمريكيون لتجنب "مهمة الزحف التدريجى"، أى توريط القوات فى وضع سياسى ديناميكى يمكن أن يؤدى إلى تعميق التورط الأمريكى . إنه "مبدأ باول" (الذى ينبع من خبرة كولن باول الخاصة فى ڤيتنام) والذى يعنى أن القوات العسكرية الأمريكية يجب أن تدخل النزاع فقط بتفوق هائل فى العدد وقوة النيران. ولقد شهدت التسعينيات ظهور الأسلحة "الذكية" القادرة نظريا على ضرب الأهداف بدقة وتقليص الدمار فى أوساط المدنيين المتواجدين بالجوار إلى الحد الأدنى. وشكلت هذه التطورات – المرتبط كل منها بتقييم الفشل الأمريكى فى ڤيتنام – الأفكار الأمريكية حول نوع الحروب التى يجب أن تخوضها الولايات المتحدة والأساليب التى يجب أن تُخاض بها هذه الحروب[٥٩].

وفى هذا الجزء سوف أتناول الكيفية التى شكلت بها حقائق ما بعد ڤيتنام السلوك العسكرى الأمريكى مستخدما أمثلة العدوان الأمريكى على العراق منذ عام ١٩٩١ وهجوم عام ١٩٩٩ على يوغوسلافيا. وفى كلا المثلين يمكننا أن نرى بوضوح النزوع الأمريكى لاستخدام القوة الكاسحة ونشر الأسلحة الأحدث تكنولوجيا وتقليص الضحايا الأمريكيين إلى الصفر عمليا. بيد أن بوسعنا أيضا تحديد بعض مشاكل هذه الأولويات الجديدة، فالأسلحة المتطورة لم تبرهن دائمًا على أنها "ذكية" إلى الدرجة التى يصفونها بها، وقادت الحاجة إلى تجنب الخسائر الأمريكية فى الأرواح إلى اضطراب فيما يتعلق بمدى الالتزام الأمريكى بالمهمة المطروحة، وأفضى استخدام القوة الكاسحة فى النهاية إلى اضطرابات هائلة وإلى خسائر فادحة فى الأرواح (غير الأمريكية). وتتجاهل المفاهيم الجديدة للحرب أيضا المشاكل السياسية التى هونت على المدى البعيد من شأن مصاعب أية عملية عسكرية. لماذا يجب أن تخوض الولايات المتحدة الحرب؟ هل الحرب هى الوسيلة المثلى لتحقيق أهدافكم؟ هل ستخضع المشكلة السياسية دائمًا للحل العسكرى؟ وأود فى الختام تأمل بعض هذه القضايا جنبًا إلى جنب مع مشكلة الإرهاب، وأن أسأل ما إذا كانت قوة الجيش الأمريكى تقدم حماية حقيقية للأمم أو الجماعات أو حتى الأفراد المجنى عليهم.

العراق

عندما غزا صدام حسين الكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠ أدى هذا إلى حملة عسكرية أمريكية ضد العراق استمرت عقداً كاملا. وبقاء صدام شخصيا على قيد الحياة يبعث على الدهشة ؛ إذ تتوفر للجيش الأمريكى مصادر غزيرة للوصول إلى مقاره العديدة. وقد ذكر الجيش الأمريكى الشعب العراقى فى مناسبات عديدة فى عام ١٩٩٠ بأن القوات المسلحة العراقية لا تستطيع الدفاع عن أراضيه ضد العدوان الأمريكى. وكان السياسيون الأمريكيون يدينون صدام بشكل روتينى ويلقبونه بالطاغية ويطالبون بتنحيته عن السلطة، ويعدون بـ "احتواء" العراق أثناء فترة حكمه. وفى التسعينيات – فى أعوام (١٩٩١ و ١٩٩٣ و ١٩٩٦ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩) وعلى التوالى –

أرسلت قوات عسكرية ضخمة للإغارة على صدام وتمخضت الغارات عن خسائر فادحة فى أرواح العراقيين، ومع ذلك ظل صدام على رأس السلطة دون إشارة إلى أن حكمه تضعضع بالهجوم العسكرى المتعدد. واستمرت برامجه العديدة للتسلح بدون رقابة من الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة بعد عام ١٩٩٨ ، واستمر الشعب العراقى يعانى تحت وطأة حكمه.

وتعد العراق نموذجًا ممتازًا لتكاليف تطبيق الحل العسكرى على مشكلة سياسية، وهى عموما مؤشر على الأساليب العديدة التى يمكن للولايات المتحدة بها استخدام قوتها العسكرية الاستثنائية لإخفاء برامجها السياسية شديدة التعقيد أو لتصرف الأنظار عن هذه البرامج . وفى التسعينيات كانت المشكلة نسبيا بسيطة، فقد كان صدام حليفًا سابقًا للولايات المتحدة فى معركتها ضد إيران، ولكنه خرج عن الخط بغزوه للكويت[٦٠]. وعُد هذا التصرف تمزقا هائلا فى المنطقة - وبشكل خاص لخطوط النفط التى تمس المصالح الجوهرية للولايات المتحدة - وبالتالى تقوم الولايات المتحدة باستعراض للقوة للتأكيد على جدية نواياها فيما يتعلق بصدام[٦١]. وعندما بدأت القوات تحتشد فى السعودية وغيرها فى مناطق الخليج أصبحت المشكلة أكثر تعقداً. وبدأ صدام يربط بين انسحاب قواته من الكويت وإنهاء إسرائيل غزوها الذى دام ٢٥ عامًا للأراضى الفلسطينية، وتلك المقارنة تجد سنداً فى القانون الدولى ولكنها محرمة بالنسبة للولايات المتحدة[٦٢]، وفى الوقت نفسه كان المخططون العسكريون الأمريكيون يتطلعون للتحرك، وباللغة العملية لم يكن بوسع هذا العدد الضخم من القوات الأمريكية أن يسكن الصحراء إلى الأبد، وكانت قيادات القوات تنتظر كلمة من إدارة بوش حول ما إذا كان الجنود سيرسلون إلى المعركة أم سينسحبون. وشعر البنتاجون نظريا بلحظة الحد الفاصل، تلك التى تحدى فيها صدام النداءات الدولية للانسحاب العراقى من الكويت. وبعد أعوام عصيبة من ترقب تدهور الاتحاد السوفييتى إلى خط الزوال رأى المخططون الأمريكيون فى سلوك صدام سببًا جديداً للتعرض له، وأقنعت هذه الحماسة العسكرية الرئيس بوش بأن النزاع مع صدام كان ممكنا من الناحية العملياتية وأنه خيار عبقرى[٦٣].

وبدأت السياسة الأمريكية تجاه العراق فى الفشل عندما وضع بوش والسياسيون الأمريكيون الآخرون الأساس الخطابى للحرب الوشيكة، وفى الحقيقة فقد كان صدام زعيماً همجيا وقمعيا، وكان أيضا مرضياً للولايات المتحدة إلى حد بعيد (برغم حكمه غير الديمقراطى) لتمكنه من الحفاظ على وحدة الدولة العراقية. وكانت وزارة الخارجية قد انتبهت منذ فترة طويلة إلى أن السكان العراقيين يتألفون ليس فقط من المسلمين السنة (الأقلية التى ظهر من بينها صدام حسين) ولكن أيضا من المسلمين الشيعة ، والأكراد. ولقد أفزع الشيعة وزارة الخارجية ومحللى المخابرات الأمريكية الذين تنبأوا بتحالف أصولى محتمل بين الشيعة المهيمنين فى إيران والشيعة فى العراق . وكان الأكراد يخشون المخططين الأمريكيين الذين كانوا يبذلون قصارى جهدهم لمغازلة تركيا صاحبة "المشكلة" الكردية الخاصة فى جنوب شرق أراضيها، والتى لن تقبل محاولات الأكراد العراقيين لبناء دولتهم المستقلة وبرغم أن هذه المخاوف الأمريكية كانت تنطوى بلاشك على مبالغة ، إلا أن هذه المجموعات العرقية أو الدينية الثلاثة قد ينفرط عقدها فى عراق ديمقراطى لتذهب كل مجموعة على طريقها المنفصل . بيد أن صدام – بسبب عناده وتصلبه وقمعه الدموى – حافظ على وحدة البلاد . ولو كان بالإمكان إقناعه فقط أن يبتعد عن الكويت، وأن ينفذ العمل الجيد المتمثل فى التصدى الجسور لإيران، لكان بوسعه أن يظل مفيدا للولايات المتحدة كما كان فى الماضى[٦٤].

بالطبع لم يقدم چورچ بوش القضية للشعب الأمريكى على هذا النحو؛ إذ إن هذا النوع من السياسة الواقعية عادة ما يحبط الكثير من الأمريكيين ويقوض الخطاب النبيل الذى يستخدم عادة لتعبئة الأمريكيين للحرب. وبدلاً من ذلك حاولت إدارة بوش كسب التأييد لهجومها على العراق بالتركيز على جرائم صدام العديدة، والزعم بأن استمرار بقائه يشكل تهديدا للسلام الكوكبى. وعلى المدى القصير كان هذا تكتيكا ذكيا ، فالقصص (الحقيقية) عن استخدام صدام للغازات السامة ضد شعبه، وعن وحشية نظامه وبنيته غير الديمقراطية رسخت صورته فى عقول الأمريكيين كسفاح يستحق العقاب. بيد أن هذا التحرك الخطابى أفرز – على المدى البعيد – مخاطره، فماذا عن السفاحين الآخرين الكثيرين فى أرجاء العالم الذين يرتكبون جرائم مشابهة والذين كانوا على القائمة الأمريكية؟ وماذا عن الأنظمة الأخرى غير الديمقراطية،

أو البلدان الأخرى (مثل إسرائيل، المستفيد الأول من المساعدات الأمريكية) التى غزت واحتلت أرض جيرانها بدون أى رد فعل أمريكى؟ وحتى إذا تجاهل الأمريكيون كل هذا، ستظل هناك مشكلة واحدة رئيسية، فإذا كان قد تم تصوير صدام بهذه الروح الشيطانية فإن الرأى العام الأمريكى سيجد صعوبة احتمال استمراره فى السلطة بعد تحرير الكويت ، ورغم ذلك اعتمدت السياسة الأمريكية فى المنطقة على فكرة العراق الموحد، وعلى حقيقة الدور القمعى لصدام فى الحفاظ على "الاستقرار"[٦٥].

وهكذا بوسعنا رؤية أن الولايات المتحدة سمحت لنفسها فيما يتعلق بالعراق بالانجرار وراء سياسة متناقضة مع تلك التى اتبعتها فى الأيام الأولى للبناء العسكرى. ويفسر هذا – إلى حد كبير – المظهر المشوش للسياسة الأمريكية تجاه العراق بعد عام ١٩٩٠ . وعندما انتهى تنفيذ عملية عاصفة الصحراء فى يناير عام ١٩٩١ بدا وكأن القيادات الأمريكية على الأرض سوف تستغل تفوقها فى المعدات والأفراد لإزاحة صدام عن السلطة، وأكثر من ذلك حث چورچ بوش والقيادات العسكرية الأمريكية السكان الشيعة الأغلبية (والأكراد) على الانتفاضة ضد صدام، ملمحين بقوة إلى أن الدعم الأمريكى سيأتى بعد أى انتفاضة. بيد أن وزارة الخارجية والمخابرات الأمريكية استمرتا فى التركيز على فائدة صدام للولايات المتحدة كقوة "استقرار" فى المنطقة، حتى بعد العمل المزعج الذى قام به فى الكويت، وصدرت أوامر للجيش الأمريكى بالسماح لصدام بالبقاء. وفى الحقيقة فقد أصبح القائد العراقى أكثر قوة على الأقل داخل العراق ، وذلك بفضل تأرجح التأييد الأمريكى لقضية تغيير النظام فقد كانت وعود الولايات المتحدة بتقديم المساعدة للمتمردين للإطاحة بصدام بمثابة تشجيع للمعارضين له، الأمر الذى أفضى إلى الكشف عن هويات أولئك المعارضين ، ومن ثم قام صدام بهدوء مستخدماً قواته وهليكوبتراته بسجن أو قتل أعضاء حركة المقاومة هذه، بينما وقفت القوة العسكرية الأمريكية الكاسحة تراقب الوضع، وكأنها موافقة على ما يحدث منساقة وراء فكرة أهمية مساعى "الاستقرار"[٦٦].

وجاءت الأعوام التى تلت عام ١٩٩١ بكارثة على المدنيين العراقيين الذين كانوا معرضين للهجوم العسكرى الدائم والحرب الاقتصادية على أيدى الولايات المتحدة. ولم تكن الولايات المتحدة ترغب فى استخدام القوة العسكرية للإطاحة بصدام ولكنها

كانت تتطلع إلى"احتوائه" ، ولتجنب احتمال تكرار ما حدث فى الكويت فرضت أمريكا عقوبات صارمة للغاية على النظام العراقى ، الأمر الذى أفضى إلى تضخيم الخسائر المادية لنزاع عام ١٩٩١ فى أرجاء المجتمع العراقى. ودُمرت البنية التحتية العراقية إلى أقصى حد بالقصف الأمريكى، وأصبحت فى وضع المحتضر بحظر الاستيراد والتصدير، وحرمان الشعب العراقى حتى من المواد الرئيسية مثل المعدات والمواد الطبية(٦٧). وعندما هزم بيل كلينتون چورچ بوش عام ١٩٩٢ تلاشت بشكل مفاجىء كل الآمال فى تغيير السياسة الأمريكية، وكانت إحدى المبادرات الأولى لبيل كلينتون فى مجال السياسة الخارجية هى شن هجوم بصواريخ كروز على بغداد بهدف "الانتقام" من المؤامرة العراقية المزعومة لقتل سلفه خلال زيارته للكويت(٦٨). وطوال فترة حكم إدارة كلينتون كان على العراقيين تحمل إما الهجوم العسكرى المباشر أو التأثير الكارثى للعقوبات. وفى الوقت نفسه استمر صدام – الذى أصبح أشد قوة – فى توحيد البلاد والقضاء على خصومه المحليين والحفاظ على "استقرار" المنطقة.

وبدت السياسة الأمريكية تجاه العراق فى عيون العديد من المراقبين فى الولايات المتحدة فشلا عظيما. وبرغم هزيمته فى عام ١٩٩١ ، فقد صمد صدام أكثر من چورچ بوش ويبدو أنه سيرى أفول نجم – حتى – بيل كلينتون. أكثر من ذلك، فإن فريق مراقبى الأسلحة فى العراق (الأونسكوم) الذى أقرته الأمم المتحدة (وسيطرت عليه الولايات المتحدة) طُرد من البلاد إبان الاستعداد لتوجيه ضربة أمريكية رئيسية للعراق فى ديسمبر عام.١٩٩٨ وأصيب المعلقون الأمريكيون الذين تقبلوا الأوصاف التى أطلقتها حكومتهم على جرائم صدام ووضعه "المارق" بإحباط مضاعف من استمراره فى السلطة ومراوغته الصريحة للنظام الدولى للرقابة على الأسلحة(٦٩). وبوسعنا إزاحة الستار عما وراء هذه الرؤية للحرب الأمريكية ضد صدام، أى عن الأهداف الأمريكية الأكثر تعقدا، وبوسعنا أن نرى أن الكثير من أهداف السياسة الأمريكية تجاه العراق قد تحقق فى التسعينيات. فإذا وافقنا على أن صناع السياسة الأمريكيين قد راهنوا على العراق الموحد، فإن بقاء صدام سيحسب ليس هزيمة بل نصرا للسياسة الأمريكية فى المنطقة. وأكثر من ذلك، فالسهولة التى كان بوسع الولايات المتحدة بها الهجوم على العراق فى العقد المنصرم ، أى سهولة وصول الجيش الأمريكى للأهداف العراقية

وغياب معارضة دولية للقصف الأمريكي على حد سواء – تؤكد نجاح سياسة "الاحتواء" الأمريكية. ورغم أن الولايات المتحدة تتشكك بشكل غامض فى صدام نفسه، إلا أنها كانت تدرك بشكل رئيسى تشابهه مع العديد من الطغاة الإقليميين الذين خدموا المصالح الأمريكية بسرور طوال عقود، والأصح أن صناع السياسة الأمريكية هم الخائفون من الأصولية الشيعية أو النزعة القومية الكردية، ومن ثم اختاروا الاحتفاظ بصدام فى السلطة حتى وهم يذكرونه – بالقصف العسكرى والعقوبات – أنهم يحاصرونه. ويحب المتحدثون الرسميون لوزارة الخارجية التفاخر بكيفية أن سياسة "احتواء" العراق تمنع العراق من إرهاب جيرانه بالتهديد، وفى الحقيقة كانت الولايات المتحدة تخشى أن تؤدى التوترات الداخلية فى العراق إلى تغيير بنية الأوضاع فى الشرق الأوسط، وبالتالى استهدفت السياسة الأمريكية ردع ليس التوسع العراقى فقط، بل وردع احتمالات الانفجار الداخلى العراقى. وسعت الولايات المتحدة إلى تجميد الوضع القائم؛ لتساند بذلك عمليا صدام، حتى عندما قطعت صلات العراق بالعالم(٧٠).

والأكثر دقة إذن هو النظر إلى السياسة الأمريكية تجاه العراق فى التسعينيات باعتبارها أكثر نجاحًا، على الأقل من حيث خطابها. فالمشكلة لا تكمن فى الضعف العسكرى الأمريكى، ولكن فى هذه النظرة الهمجية إلى العراق والتى أدت إلى عقاب الناس العاديين الأقل قدرة على التحكم فى مصائرهم، وكما رأينا شجعت الولايات المتحدة الشعب العراقى على الإطاحة بصدام عام ١٩٩١ فقط لكى تتنحى جانبًا بينما يقوم صدام بقمع عصيانهم. وبالقدر نفسه كان الخطاب الأمريكى المتعلق بالعقوبات منذ عام ١٩٩١ مخادعًا. فماذا بوسع المدنيين العراقيين عمله للإطاحة بصدام أو التخلص من نظام العقوبات؟ وغالبًا ما تفترض وزارة الخارجية أن العقوبات ترمى إلى إضعاف صدام، تلك المحصلة التى بوسعها أن تكون بداية لتحد داخلى موحد لنظامه. بيد أن العقوبات كان لها فى الواقع تأثير عكسى فقد حرمت أعداء صدام من الموارد، ولم يكن لها تأثير يذكر فى رفاهيته الخاصة، ومكنته من الوصول إلى العراقيين العاديين وعقابهم على تورطهم مع الولايات المتحدة(٧١). وبالطبع فإن صناع السياسة الأمريكية يدركون تماما هذه الحقائق، وتمسكهم المستمر بنظام العقوبات يمكن أن يعنى فقط أنهم ينظرون إلى بقاء صدام (وإفقار شعبه) كهدف مرغوب فيه.

ولقد قدمت مادلين أولبرايت الدليل على ذلك فى لقاء صحفى لها مع برنامج تليفزيونى فى CBS باسم "ستين دقيقة" عام ١٩٩٦ . وواجه المحاور لازلى ستال السيدة أولبرايت بتأثير العقوبات فى العراق مشيرا إلى أنه:" لم يعد هناك أمل يذكر بأن تلهم العقوبات الشعب العراقى الانتفاضة وقلب الحكومة". وأخذًا بعين الاعتبار للفشل الواضح للعقوبات فى إحراز ثورة، والتأثيرات السيئة للعقوبات على المجتمع العراقى توجه ستال بسؤال لأولبرايت عن الفشل المستمر لهذه العقوبات قائلا :

ستال: سمعنا أن نصف مليون طفل قد ماتوا، أعنى أن هذا عدد يفوق عدد الأطفال الذين ماتوا فى هيروشيما. و .. و .. أنت تعلمين ، فهل الثمن يستحق؟

أولبرايت: أعتقد أن هذا خيار صعب للغاية، أما عن الثمن.. نعم نحن نعتقد بأن الثمن يستحق(٧٢).

وبالطبع يعتمد تقييم أولبرايت لهذه الترتيبات الخاصة بالعراق على الحقيقة البسيطة القائلة بأن "الثمن" قد دفعه العراقيون، وليس الولايات المتحدة. لقد كانت الولايات المتحدة قادرة على تشديد الضغط على الجانب الاقتصادى منذ عام ١٩٩١ ، أو قصف الأسلحة المشتبه فيها، أو مواقع الرادارات الموجودة، لقد بقى صدام سليماً، وأحبطت أية طموحات قد تكون راودته تجاه القيام بغزو آخر خارج حدوده. والمتضررون الوحيدون هم المدنيون العراقيون الذين حُرموا من أبسط أشكال الرعاية الصحية والطعام وتحملوا جيلاً كاملاً من سوء التغذية والفقر. لقد أرست الولايات المتحدة أساس تعاستهم فارضة العزلة عليهم، متأهبة للهجوم عليهم فى أى وقت(٧٣).

كوسوفو

عندما قام العراق بغزو الكويت عُدَّ هذا تهديداً للمصالح الحيوية الأمريكية ، أى تهديد للتدفق المنتظم للنفط من الشرق الأوسط. ويفسر هذا بوضوح رد الفعل السريع لچورچ بوش على غزو الكويت ، فقضية التدفق المنتظم للنفط هى أهم القضايا حتى بالرغم من أن قضايا التناحر العرقى والدينى فى العراق – وهى الأكثر تعقدا – قد تدخلت فى العقد اللاحق لتحديد ملامح السياسة الأمريكية، وعلى النقيض لم يكن

دمار يوغوسلافيا بعد عام ١٩٩١ يمثل إلا تهديداً لبضعة مصالح أمريكية لا تتسم بهذا القدر من الأهمية الذى يمثله موضوع نفط الشرق الأوسط ، وكما رأينا فى الباب السابق كان بيل كلينتون راضيًا بالابتعاد عن القتال بعد أن اتضح أن مسلمى البوسنة تم "تطهيرهم عرقيا" على يد الصرب والكروات. وبغياب دافع أمريكى ملح للتدخل، فقد استحضروا الموقف المعاكس وهو"مبدأ باول"، ولعبت القوات الأمريكية دوراً هزيلاً، أو حتى لم تحرك ساكنًا فى هذا النزاع الدموى حتى القصف الجوى المحدود لعام ١٩٩٥ . وبرغم أن "جزار بغداد" سرعان ما تمت مواجهته فى صحراء العراق والكويت، تُرك قتلة مدينتى بلجراد وبال ليستكملوا "تطهيرهم العرقى" بدون معارضة أمريكية[٧٤].

وبعد عام ١٩٩٥ أجبرت الأحداث الولايات المتحدة على تغيير موقفها الكاره للتدخل فى البلقان. وكانت الولايات المتحدة قد توسطت للتوصل إلى اتفاقية دايتون، وبالتالى كان لها باع فى المنطقة، على الأقل على مستوى الحفاظ على ماء الوجه[٧٥]. وكان الجمهور الأمريكى قلقًا بسبب التقارير الجديدة عن التطهير العرقى، وكان من الصعب إقناعه بأن الولايات المتحدة وحلفاءها قد أبلوا بلاء يستحق الإعجاب فى جهودهم "للحفاظ على السلام" قبل عام ١٩٩٥ . وفى النهاية فقد خرج حلف الناتو من حرب البوسنة بمشكلة خطيرة متعلقة بمصداقيته. وبرغم أن الناتو قد استقر كنوع من الذراع العسكرية للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٤ ، فإن قواته لم تحرز إلا نجاحًا هزيلاً فى منع الاعتداءات الصربية، أو الدفاع عن"المرافئ الآمنة" التى وعدت بها الأمم المتحدة. لقد فشل أقوى حلف عسكرى فى التاريخ فشلاً ذريعًا فى وقف كرواتيا وصربيا عن تمزيق لحم البوسنة، وتلك حقيقة يصعب بعدها اعتبار الناتو قوة للسلام والاستقرار فى عالم ما بعد الحرب الباردة. وتركت هذه الحقيقة الناتو يبحث عن فرصة لإصلاح حاله وهو اليائس من تحسين صورته فى أوروبا والولايات المتحدة بعد الخزى والإذلال الذى لاقاه[٧٦].

وليس غريبًا ألا تتوصل اتفاقية دايتون إلى نتيجة آمنة للنزاع البلقانى. وكان سلوبودان ميلوسوفيتش قد ركز اهتمامه على كوسوفو المقاطعة الصغيرة التى تعد شكليا جزءًا من الفيدرالية اليوغوسلافية ولكنها تقليديا (وسياسيا) وحدة مستقلة من

صربيا العضو المهيمن فى الفيدرالية. وفى عامى (١٩٩٧ - ١٩٩٨) شنت قوات من الجيش اليوغوسلافى (الذى يتحكم فيه الصرب) ومجموعات برلمانية صربية حرباً داخل كوسوفو مع جيش تحرير كوسوفو، وهو عصابة مسلحة من الألبان الكوسوفيين الساعين إلى الاستقلال عن صربيا. وقد خضعت كوسوفو (تسعون بالمائة من سكانها من الألبان الكوسوفيين) لحكم بلجراد متنامى المركزية والمباشر، وهو التطور الذى ألغى الحكم الذاتى السابق الذى تمتعت به المنطقة والذى كان يخيف العديد من الألبان الكوسوفيين. وبحلول عام ١٩٩٨ كان الصرب ينظمون حملة ترهيب لجيش تحرير كوسوفو والكثير من المدنيين الكوسوفيين، وبالتالى تزايدت أحداث العنف والانتقام[٧٧]. وشجعت الولايات المتحدة الناتو على تهديد ميلوسوفيتش والوعد فى الوقت نفسه بشكل من أشكال التدخل لو استمرت صربيا فى تقويضها لكوسوفو، وكما حدث فى حرب البوسنة بدت هذه التهديدات فارغة منذ الوهلة الأولى، حتى رفض الصرب اتفاقية سلام تم التوسط لها فى مارس ١٩٩٩ ، وأخيراً - فى هذه اللحظة فقط - وفى الناتو بتعهده بالتدخل. وطوال الأسابيع الحادية عشر التالية شنت قوات الناتو التى تهيمن داخلها القوات الأمريكية هجوماً جويا ساحقًا على الصرب فى كوسوفو وعلى صربيا نفسها، وحطمت آلاف الأهداف وأخيراً حولت بلجراد إلى جثة هامدة. وفى يونيو ١٩٩٩ وافق ميلوسوفيتش أخيراً على شروط الاستسلام، ودخلت قوات الناتو إلى كوسوفو أرضا بدون معارضة من الصرب[٧٨].

وخلق التدخل الذى قادته أمريكا فى كوسوفو جدلاً ساخنًا فى الولايات المتحدة، وأفرز تحالفات غير مستحبة بين المعلقين. فهناك السياسيون اليمينيون الذين يدافعون عن القيام برد فعل أعنف على أحداث صربيا، يساندهم النشطاء ذوو الميول اليسارية الذين كانوا مسرورين على الأقل لرؤية الولايات المتحدة تتصرف لصالح الضعفاء[٧٩]. وفى الوقت نفسه هناك معلقون آخرون من اليسار قد ربطوا أنفسهم بالانعزاليين واعتبروا أنه من الأفضل للولايات المتحدة أن تبتعد عن النزاع كلية[٨٠]. ومن العدل القول بأن يسار الطيف السياسى الأمريكى كان منقسما أكثر من اليمين فيما يتعلق بالحرب فى كوسوفو. ومن ناحية أخرى فلقد ووجه العديد من المعلقين الذين تحسروا على التخلى الأمريكى عن المشاركة فى النزاعات الأخرى ، وعندما انتشرت قوات

الجيش الأمريكي، ووجهوا بالعملية الأمريكية/الأمم متحدة التى بدت وكأنها تستهدف القوة الظالمة. ولكن هل يمكن للمرء أن ينسى الهجوم العسكرى الأمريكى ضد العراق وبنما أو السودان ليهلل للتحرك ضد صربيا؟ وهل كانت عملية كوسوفو مثالاً نادراً مثيراً للإعجاب لدعم الولايات المتحدة للجانب الصحيح؟[٨١].

للإجابة على هذا السؤال يتوجب علينا وضع أزمة كوسوفو فى السياق الأوسع. فعلى الرغم من أنه من الصعب استنكار الرغبة الأمريكية الجديدة فى الوقوف ضد ميلوسوفيتش، فإنه من المفيد تذكر أن الولايات المتحدة هى التى ردت اعتبار ميلوسوفيتش على الصعيد الدولى فى دايتون. ومعظم المحللين للنزاعات البلقانية الراهنة قد ألقوا باللوم فى القتال منذ عام ١٩٩١ على مشاريع ميلوسوفيتش المختلفة القومية والتوسعية، ولكن فى دايتون أغلق المفاوضون الأمريكيون بإحكام ملف جرائم الحرب التى ارتكبها ميلوسوفيتش وعاملوه كنصير جاد ومخلص السلام فى المنطقة[٨٢]. وأركز هنا على هذه النقطة لأن الحكومة وأجهزة الإعلام الأمريكية قد عاملت ميلوسوفيتش إلى حد بعيد كما عاملت صدام حسين عام ١٩٩٩، وأخذت تركز على دور ميلوسوفيتش الوحشى غير الديمقراطى فى تحطيم يوغوسلافيا[٨٣]. وكانت هذه معلومات شائعة قبل مباحثات دايتون فى عام ١٩٩٥، ولكن وزارة الخارجية فضلت التعامل مع ميلوسوفيتش بدلاً من عزله سياسيا أو عسكريا. وقد عززت دايتون بلاشك وضع ميلوسوفيتش داخل صربيا، ولم تكن الحكومة الأمريكية مخلصة فى ادعائها قلة المعرفة، وبالتالى فى إلقائها اللوم كاملا عليه بسبب العبث الذى جرى فى كوسوفو. ومنذ عام ١٩٩١ وصاعداً أصبح ميلوسوفيتش أكثر إصرارا على نهجه الفاشى القومى التوسعى فى التطهير العرقى والحرب. فلماذا إذن هذا التضارب فى مواقف الولايات المتحدة التى كانت مستعدة لتحمل السلوك المدمر لميلوسوفيتش معظم الوقت، بينما تعلن أحياناً (وبشكل مهلهل) إدانتها له على فترات متقطعة؟ إن هذا الموقف الأمريكى لا يرسى ببساطة الأسس اللازمة لحماية حقوق الإنسان فى كوسوفو ولا يمكن أيضا إدانة ميلوسوفيتش ببساطة لأنه ظن أن الولايات المتحدة سوف تحول بصرها عنه مرة ثانية بينما هو يواصل قمعه داخل يوغوسلافيا[٨٤].

وإذا كانت الولايات المتحدة قد لعبت دوراً ما في بقاء ميلوسوفيتش بعد دايتون، فإنها أيضا كانت مسئولة مسئولية كاملة عن إدارة حرب كوسوفو وتأثيراتها على الألبان الكوسوفيين. وبرغم أن قوات ميلوسوفيتش في كوسوفو كانت قد هيأت كل تكتيكاتها المخيفة في الأسابيع والأيام التي سبقت بداية الناتو لهجماته الجوية، فقد ظل معظم السكان من الألبان الكوسوفيين داخل كوسوفو حتى بدأ القصف. وهنا كانت للإستراتيجية الأمريكية - التي اتجهت صوب الحرب - آثار خطيرة ومباشرة على السكان المدنيين بكوسوفو. وأصر بيل كلينتون - وأمثلة ما جرى في ڤيتنام والصومال ماثلة بقوة في ذهنه - على أن أي تدخل أمريكي يجب أن يكون مقصورا على حملة جوية. وبرغم أن هذا يتفق بكل تأكيد مع الهدف الإستراتيجي المتعلق بتقليص نطاق القتلى من الأمريكيين، إلا أن تكاليف هذا العمل كانت ترك الألبان الكوسوفيين فريسة على الأرض وليس غريبًا أن تستخدم قوات الصرب داخل كوسوفو قصف الناتو كذريعة لإخلاء كوسوفو من أغلبيتها السكانية غير الصربية، ولإضرام النيران في المنازل وتقتيل اللاجئين بدون أي معارضة من الناتو على الأرض. وبرغم أن الولايات المتحدة ربما لم تكن تنوي أو ترغب في أن يؤدي تطور الأحداث إلى هذه النتيجة ، فإن طرد جميع السكان الألبان الكوسوفيين كان فعليا نتيجة مباشرة للتكتيك العسكري المحدود النطاق الذي اختاره الرئيس كلينتون. وبينما حومت الطائرات الأمريكية عالياً فوق كوسوفو تكافح سوء الطقس وتحذيرها من الطيران على ارتفاع منخفض (الذي فُرض لتقليص نطاق الخسائر بين الطيارين) ارتكب الصرب التطهير العرقي على نطاق هائل ولم يلقوا إلا مقاومة هزيلة(٨٥).

وقد يقال إن النصر النهائي للناتو في كوسوفو يبرر الوسائل التي استخدمت لتحقيقه، وأن استكمال الحملة الجوية عمليا بدون أية خسائر يبرهن على صحة تكتيك الحذر. بيد أن هذا يتجاهل ليس فقط آلاف الألبان الكوسوفيين الذين قتلوا في حملات الترحيل المختلفة التي قام بها الصرب، ولكن أيضا يتجاهل الموقف غير المستقر من مستقبل كوسوفو بعد انتهاء النزاع. وقد تم ترحيل الألبان الكوسوفيين قسراً إلى ألبانيا ومقدونيا ومونتينيجرو ، وهم كما يمكن أن نتوقع مذهولين من الصدمة التي تجرعوها، ومن ثم عادوا أخيرا إلى كوسوفو (تحت حماية الأمم المتحدة) ولكن ينقصهم

إلى حد بعيد الشعور بإمكانية التعايش مع جيرانهم الصرب كما كانوا. ولقد أجبرت هذه الظروف الهشة العديد من السكان الصرب - الأقلية فى كوسوفو - على ترك منازلهم ليلتهب بذلك الوضع أكثر وتشتعل معه كراهية قومية أعنف مما قبل داخل صربيا[٨٦]. وفى الوقت نفسه بذلت قوات الناتو التى تقودها الولايات المتحدة - والتى ساهمت فى خلق مشكلة اللاجئين - قصارى جهدها لتجنب المهمة الصعبة المتمثلة فى إدارة كوسوفو ما بعد الحرب، وأحيت الولايات المتحدة إستراتيجيتها المألوفة المتمثلة فى إلقاء كل المشاكل الصعبة على كاهل الأمم المتحدة. وبرغم أن التنبؤات مازالت غير واضحة، فقد كانت الإشارات المبكرة تدل على أن التوترات العرقية والسياسية التى تسببت فى أزمة كوسوفو ظلت قوية كما كانت دوما، وأن رغبة الولايات المتحدة فى التدخل فى المنطقة، وحتى بعد أن أوسعت يوغوسلافيا ضربا طوال نحو مائة يوم كانت تتضاءل أكثر. وعلى ضوء هذه الخلفية يمكن أن تتضح سهولة الترابط والتواصل بين ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية والدور الأمريكى "الغيرى" فى كوسوفو، وبالتالى يصبح من الصعب امتداح الجيش الأمريكى لدوره الجزئى الإشكالى غير المكتمل فى الدفاع عن حقوق الإنسان فى كوسوفو[٨٧].

الانعزال والإرهاب

وإحدى القصص المذهلة فى حرب كوسوفو هى تلك المتعلقة بطيارى قاذفة القنابل B-2 التى شنت عدة هجمات مفاجئة على يوغوسلافيا. ووفقا لتقرير "ذى وول ستريت جورنال" كان الكثيرون من طاقم قاذفة القنابل هذه يقيمون فى ولاية "ميسورى" الأمريكية ويقومون بهجماتهم مباشرة من الولايات المتحدة على الأهداف المقصودة فى يوغوسلافيا ثم يعودون للهبوط بطائراتهم فى ميسورى. وكان هؤلاء الطيارون يجدون أنفسهم يقصفون ميلوسوفيتش فى النهار ثم يعودون إلى الولايات المتحدة بعد الظهر ليجزوا الحشائش فى حدائق منازلهم أو يصطحبون عائلاتهم لوجبة خارج المنزل. وأشارت "ذى وول ستريت جورنال" إلى التأثير السريالى لهذا النوع من المعارك، والتناقض بين سخونة المعركة والحياة الاعتيادية المطلقة، بل وحتى ابتذال الحياة فى

الولايات المتحدة. وإبان النزاع فى كوسوفو لم يكن يُشار فى الولايات المتحدة إلا إشارات هزيلة إلى أن البلاد تخوض حربا كبيرة، حتى إن الطيارين المشتركين فى المعركة كان بوسعهم العودة بسهولة إلى منازلهم الأنيقة وإلى كل ما يحيطهم من الأشياء المألوفة(٨٨).

وتظهر هذه القصة بظرف المدى الذى تُعنى به الولايات المتحدة بتلطيف صدمة تأثير تحركاتها العسكرية الأمريكية فى الولايات المتحدة وبشكل خاص على الجمهور الأمريكى. ولم يسمح حجم وقوة الجيش الأمريكى للولايات المتحدة بتحقيق أهدافها بسرعة فحسب ، لكنه مكن أيضا الجمهور الأمريكى بالاستمتاع بفوائد العزلة والتدخل العسكرى فى الوقت ذاته . وبينما أمطرت القنابل الأمريكية يوغوسلافيا، كان النزاع يكافح لكى يجد له مكانا فى عناوين الصحف والبرامج التليفزيونية الأمريكية. هذا بينما كانت الحرب على العراق عام ١٩٩٩ كلها تسجل على الرادارات العامة. وعندما أبدى الجمهور الأمريكى وعيا بالتدخل العسكرى الأمريكى، كانت وجهات النظر الشعبية تميل للتأثر بسلسلة من القصص التى كان البنتاجون ووزارة الخارجية يروجون لها منذ حرب الخليج من قبيل أن الولايات المتحدة تستخدم قوة معتدلة وتصوب نحو أهدافها بدقة شديدة؛ لتحقق بذلك سلسلة من الأهداف السياسية العادلة بأقل الخسائر فى الأرواح. وقد أشار المعلقون وهم يضعون فى اعتبارهم انتشار هذه التفسيرات للتحرك العسكرى للولايات المتحدة إلى أن الأمريكيين كانوا فاقدى الحس بتأثيرات الحرب، وأنهم مستعدون إلى أقصى درجة لتصديق خط البنتاجون/الخارجية حول حذر وفاعلية التحرك العسكرى للولايات المتحدة. وأود هنا انتقاد الأفكار المتعلقة بالكفاءة العسكرية الأمريكية. وأود أيضا - بينما نتأمل مصادر النزاع فى القرن الحادى والعشرين – تتبع بعض النتائج المحتملة لتحويل الجمهور الأمريكى إلى جمهور متحجر القلب(٨٩).

إن الضعف الأكثر وضوحًا فى الحجة المتعلقة بالتفوق العسكرى يكمن ببساطة فى أن "دقة القصف" ليست إلا عبارة تنطوى على تناقض. فحتى مع التقدم التكنولوجى فى العقود الأخيرة مازالت حرب الخليج عام ١٩٩١ تتميز بالكميات الضخمة من الأسلحة "الغبية"، واستخدام تكنيكيات "حرق الأرض" (أى القصف الشامل بالقنابل)

التى كانت الدعامة الأساسية للقوة الجوية فى الحرب العالمية الثانية وفى فيتنام[٩٠]. وفى الوقت نفسه عرقلت أسباب عديدة الجهود الرامية إلى تجنب" الخسائر الموازية" (أى الخسائر فى أرواح المدنيين بالتعبير الأمريكى) فى كوسوفو. فعدد الهجمات الأمريكية فى أو بالقرب من الأماكن المكتظة بالسكان فى كوسوفو يصعب اعتباره متناسباً مع بيئة آمنة للمدنيين من جانب العدو، بشكل خاص بسبب أن القنابل والمتفجرات الصغيرة العنقودية التى أسقطت إبان الحملة العسكرية ظلت تمثل خطراً على المدنيين حتى بعد انتهاء القتال[٩١]. وعلى العكس فالتكنولوجيا المتقدمة التى استخدمت فى أنظمة القذائف الموجهة لا يمكن أن تعوض الأساليب البسيطة فى الاستطلاع والاستكشاف والبحث، تلك الحقيقة التى كانت واضحة للغاية فى القصف الأمريكى الكارثى للسفارة الصينية فى بلجراد. وبينما حاولت الحكومة الأمريكية التأكيد على إمكانيات وجود تكتيكات أكثر إنسانية ودقة للمعارك، أشارت الدلائل فى العراق وكوسوفو إلى أن النزاع العسكرى دموى ومدمر تماماً كما كان دائماً[٩٢].

ومما يدعو للسخرية أن النتيجة الطبيعية لهذا الإصرار على تجنب "الخسائر الموازية" هى وضع هؤلاء الذين يفهمون فى تشغيل الترسانة الأمريكية ذات التكنولوجيا العالية موضع الدفاع عنها ضد النقد القاسى الموجه إليها، فهم خير من يقوم بذلك . فالواقع يشير إلى أن هذه الميزة يمكن أن تتحول لصالح القوات العسكرية للعدو، التى يمكنها استخدام طيف واسع من التكتيكات التى تفوق حيل القنابل "الذكية" والأسلحة الموجهة. وفى كوسوفو حيث أصرت الولايات المتحدة على الاحتفاظ بطياريها على ارتفاع ١٥ ألف قدم، وحيث تجنب الناتو استخدام القوات الأرضية، اعتمد الرهان الرئيسى على كفاءة الجيل الجديد من الأسلحة "الذكية". بيد أنه فى أعقاب الحرب اتضح أن الصرب كانوا فعاليين للغاية فى إخفاء دباباتهم وطائراتهم وفى نصب شراك مخادعة للطيارين الأمريكيين لتبديد صواريخهم باهظة الثمن[٩٣]. وفى الحقيقة فإن مرونة وبراعة القوات الصربية التى ظلت فى كوسوفو حتى بعد مرور أسابيع من القصف العنيف للناتو لعبت دوراً مهما فى تحويل حملة القصف نحو بلجراد والمدن الكبرى الأخرى، مع ما تلا ذلك من خسائر ودمار للمدنيين وبنية بلادهم التحتية. وحتى إذا أخذنا بعين الاعتبار أحدث أشكال التكنولوجيا والتفوق الجوى الساحق

لوجدنا أن الولايات المتحدة والناتو تمكنا فقط من إقناع سلوبودان ميلوسوفيتش بالانسحاب مع قواته من كوسوفو بتهديده بتدمير مناطق كبيرة من بلجراد. ويعنى ذلك أن الأسلحة "الذكية" لم تتجنب - كما روجوا لها - الخسائر المدنية (الموازية)، ولم تؤجل أو تلغى الخطر على غير المحاربين. ويظهر نموذج كوسوفو أن الحرب الحقيقية تواصل اعتمادها على القتل والإكراه والتهديد لأعداد ضخمة من الناس، الكثير منهم مدنيون(٩٤).

وبالإضافة إلى هذه القضايا المتعلقة بالكفاءة التكنولوجية، هناك صعوبة بالغة متعلقة بتقبل الفكرة الأمريكية القائلة بأن الهجوم العسكرى بوسعه أن يوفر حلا مباشرا ودائما للمشاكل السياسية. وكما رأينا فلقد تم استخدام الجيش الأمريكى فى العراق بهدف تأجيل اللحظة التى يجب أن تنشغل فيها الولايات المتحدة فى نهاية المطاف بالحقائق السياسية للتنوع السكانى فى العراق. وهكذا بالأسلحة المزدوجة للقصف الجوى والعقوبات الاقتصادية، استطاعت الولايات المتحدة إبقاء نظام صدام القمعى جاثما على صدر البلاد، ومنع العراق من البروز كقوة إقليمية قوية. وكان ثمن هذه السياسة نفور معظم العراقيين من الولايات المتحدة ، وإضفاء طابع راديكالى أكثر على الكثير من العراقيين (وغيرهم من العرب) الذين يرفضون هذا النموذج من التسيد الأمريكى. وفى البلقان بوسعنا رؤية ديناميكية مماثلة. فمنذ عام ١٩٩٢ على الأقل كانت الولايات المتحدة كارهة لوقف التطهير العرقى والتصدى لأنصار هذه السياسة أو استخدام خليط فعال من الضغط السياسى والعسكرى الضرورى للدفاع عن ضحايا هذه الحملات "التطهيرية". وحتى فى اتفاقية دايتون التى تعد الانخراط الجوهرى الأول للولايات المتحدة فى المنطقة منذ بدأت الحرب لعبت الولايات المتحدة دور القواد لسلوبودان ميلوسوفيتش، وأضفت شرعية على دوره فى عملية السلام فى البلقان. ومنذ عام ١٩٩٥ كانت الولايات المتحدة تنفر من الدفع فى اتجاه اعتقال كبار ضباط ميلوسوفيتش أو التصدى لتحركات الصرب ضد السكان غير الصربيين فى وحول المناطق الواقعة تحت السيطرة الصربية(٩٥). وبالتالى وبالرغم من أن الهجوم على ميلوسوفيتش عام ١٩٩٩ يمثل تحولا فى سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة، فمن الصعب اعتبار أن التحرك الأمريكى كان مفيداً مادام لم يقترن بتعهد طويل المدى،

سياسى وعسكرى، بالسلام فى البلقان. وبمراعاة سجل المسار الأمريكى يصبح من المعقول أكثر افتراض أن التدخل فى كوسوفو كان دورا قصير المدى لعبته الولايات المتحدة فى ظل غياب إستراتيجية طويلة المدى، وأن مشكلة النزعة التوسعية القومية لصربيا سوف تواصل وجودها فى الأعوام القادمة[٩٦].

كنت أتتبع خطى السبل الغريبة التى سمحت بها القوة التكنولوجية والعسكرية الأمريكية للكثيرين فى الولايات المتحدة بالانشغال بالعالم ، والانصراف عن العالم فى آن واحد . ومع قدرة الجيش الأمريكى على سحق قوات العدو بأقل خسائر نسبية فى أرواح الأمريكيين، فلقد قدمت العمليات العسكرية الكبرى فى التسعينيات للأمريكيين نموذجاً للحرب لا يشبه فى شىء حرب فيتنام أو الحرب العالمية الثانية. وأكثر من هذا فالسمة المميزة لهزيمة القوات الأمريكية لأعدائها بسرعة وحسم قد وضعت الكثير من تكاليف الحرب على كاهل تلك البلدان التى تحملت الوطأة العظمى للهجوم الأمريكى. وبوسع حتى المتشائم من المواطنين الأمريكيين أن ينام باطمئنان مدركا أن الحرب مع العراق أو يوغوسلافيا من المستبعد أن يكون لها أى تأثير يذكر فى حياته اليومية فى نيويورك أو لوس أنجلوس. وعلى هذا النحو أوضحت النزاعات الحالية التباين ليس فقط بين قوة الولايات المتحدة وقوة الدول الأخرى، بل أيضا الوعى بالحرب فى بعض أجزاء الكوكب من ناحية، وإدراك جوهر النزاع فى الولايات المتحدة من ناحية أخرى. فلقد قضى الشعب العراقى – على سبيل المثال لا الحصر – عقداً كاملاً يعيش فى حالة حصار متحملاً القصف الأمريكى والعقوبات التى لم يكن يعلم عنها الكثير من الأمريكيين إلا القليل . وبالرغم من أن المسافة بين البلدين يمكن قطعها فى بضع ساعات إلا أن الهوة الفاصلة بين الخبرات شاسعة[٩٧].

ويبدو معقولاً إذن ملاحظة أن الكثير من الناس فى أرجاء العالم محبطون بسبب زهو وتعنت الولايات المتحدة، وأن الغياب الواضح للحلول السياسية (مثل دور الأمم المتحدة وهى الهيئة الجماعية والمستقلة حقا) للنزاعات الدولية ليس من المستبعد أن يقود العديد من الناس إلى ردود أفعال أكثر راديكالية وتطرفاً. ولقد كرست الحكومة

الأمريكية اهتماما عظيما لخطر أسلحة الدمار الشامل، واعتمدت فى تعريفها لما أسمته "الدول المارقة" على الرغبة المهووسة لبعض الدول فى الاستحواذ على مثل هذه الأسلحة. بيد أن الدافع لامتلاك قدرات نووية أو بيولوجية يبدو أكثر استقامة فى حالة بعض الدول الموضوعة على القائمة الأمريكية، فمن وجهة النظر الإيرانية والعراقية أو الليبية، وقد تم تجميد كل منها خارج المجتمع الدولى بسبب سياسة "الاحتواء" الأمريكية، هل هناك طريق آخر يمكن عبره الضغط على الولايات المتحدة؟ ولا أعنى هنا تقنين حيازة أو استخدام هذه الأسلحة، ولكنى ببساطة أفترض أن مشكلة أسلحة الدمار الشامل قد نشأت ليس من هوس "المارقين"، ولكن من العقم التام للحوار العادل ذى المغزى مع الولايات المتحدة. إن هناك غياباً خطيراً للتوازن هنا، وهو الأمر الذى يفاقم المشكلة، فالولايات المتحدة يمكنها مواصلة حياتها عندما تتدهور علاقاتها بهذه البلدان، ولكن بسبب القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للولايات المتحدة، تواجه الدول الأخرى خراباً كبيراً عندما تتحول الولايات المتحدة إلى إستراتيجية "الاحتواء". وفى عالم جماعى حقيقى لن يفرز عزل الدول المفترض أنها "مارقة" هذا الغضب الحاد من جانب السكان المدنيين للدول "المارقة"، ولن ينصب هذا الغضب على بلد بعينه، ولكن أخذا بعين الاعتبار للنفوذ الأمريكى الكاسح على الصعيدين السياسى والاقتصادى والتهميش النسبى للأمم المتحدة، تصبح هذه المشاعر حتمية . ولقد خلق هذا الوضع جيوبا للاستياء من الولايات المتحدة ضخمة وخطيرة فى أرجاء العالم ، استياء لا يعتمد على الأصولية أو الهوس، بل على إدراك واقعى لغياب التوازن فى القوة ، وعلى إحباط حقيقى من غياب الأساليب السياسية للتغيير.

إن القوات الأمريكية الضخمة المنتشرة حول أو بالقرب من العديد من الدول "المارقة" تمكن الولايات المتحدة من "احتواء" خطر أسلحة الدمار الشامل بتجويع السكان أو قصفهم حينما تشاء. والاحتمال الأسوأ على الولايات المتحدة هو خطر الأفراد الذين يبدأون فى تنفيذ أعمال إرهابية ضد الممتلكات الأمريكية، سواء أكان هذا خارج أو داخل الولايات المتحدة. وفى عام ١٩٩٦ برهن الإرهابيون على سهولة ضرب حتى الجيش الأمريكى ذاته عندما قصفوا مبنى أبراج الخير فى السعودية وقتلوا تسعة

عشر جنديا أمريكيا[٩٨]. وفى عام ١٩٩٨ هُوجمت سفارتا الولايات المتحدة فى كل من تنزانيا وكينيا، وخلف الهجوم مئات القتلى وآلاف الجرحى. ولم يكن رد فعل الحكومة الأمريكية فى أى من هذه الحالات مشجعًا. فقد انتقلت القوات الأمريكية الموجودة فى السعودية من مواقعها السابقة إلى موقع جديد محصن فى قلب الصحراء، ولكن مرتكبى الهجوم ظلوا مجهولى الهوية. وفى الوقت نفسه فى رد فعل على قصف السفارة شنت الولايات المتحدة هجومًا بصواريخ الكروز على السودان وأفغانستان ووجهت اللوم لرجل الأعمال السعودى أسامة بن لادن على كل هذه المشاكل[٩٩].

واعتمد التضليل فى الولايات المتحدة مرة ثانية على شعار "تجفيف منابع الإرهاب من محتواها السياسى" وعلى الترويج للفكرة القائلة بأن عقولاً مهووسة هى المدبرة لهذه التحركات للجمهور الأمريكى، وذلك قبل تدبير عمليات اعتقالهم أو قتلهم بالقوة الكاسحة. وحماقة هذا الموقف حماقة ضخمة. ذلك أن إضفاء الطابع الشيطانى على شخصيات مثل أسامة بن لادن ، أمر يتجاهل فى المقام الأول الواقع السياسى الذى تستند إليه تحركات هؤلاء ، ومداه . وقد زعمت الولايات المتحدة عند غزلها لخيوط الهجوم على ابن لادن فى أفغانستان أنها قصفت "جامعة إرهابية" عام ١٩٩٨ كما لو كان هذا تصرفًا بسيطًا كخطأ اضطرار شخص محق للخوض فى الوحل[١٠٠]. وفى الشهور التالية بدأت تنهال تقارير الصحف هزيلة تؤكد أن "الجامعة الإرهابية" كانت الولايات المتحدة عمليا هى التى أسستها خلال الثمانينيات كجزء من الحملة الخفية للمخابرات المركزية الأمريكية لتسليح وتدريب الثوار الأفغان فى معركتها مع الاتحاد السوفييتى، وأن عميد الدراسات المفترض فى"الجامعة الإرهابية" – أى أسامة بن لادن – كان على القائمة الأمريكية فى هذا الوقت[١٠١]. وهذه الحقائق حاسمة ليس فقط لفهم ما حدث عام ١٩٩٨ ولكن لوضع الأساس السياسى (أكثر من العسكرى أو السيكولوجى) لهذا الخطر الإرهابى الخاص. إلا أن الحقائق تم تجاهلها إلى حد بعيد، فالاعتراف بهذه الحقائق قد يجبر الولايات المتحدة على مضض على الخوض بالضبط فيما قد ينفر منه الأمريكيون، أى فى نوع من الجدل واسع النطاق حول طبيعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وإذا كان تجنب ما هو سياسى فى رد الفعل الأمريكى على الإرهاب فكرة سيئة، فإن اللجوء السريع للقوة العسكرية (مثل الهجوم بصواريخ الكروز عام ١٩٩٨) ليس حلا أفضل. إن القصف الأمريكى الأحادى الجانب للسودان وأفغانستان هو خرق للقانون الدولى ، ولا يبدو أبدا رد فعل مناسب أو مدروس لمشكلة معقدة وصعبة . ومن الصعب تصور كيف سترد الولايات المتحدة – لنقل – لو قصفت الصين بلدين فى أمريكا اللاتينية بعد الإعلان عن أنهما وفرا ملاذا للإرهابيين ؟ الأكثر من ذلك أن الهدفين اللذين اختارهما مخططو الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ للانقضاض عليهما شابهما نقاط ضعف شديدة. ففى أفغانستان فشلت الصواريخ فى قتل بن لادن، الهدف المفترض للقصف[١٠٢]، وفى السودان ادعت الولايات المتحدة أنها هاجمت مصنعًا للأسلحة الكيميائية يملكه ابن لادن وكان ينوى استخدامه فى دعم العمليات الإرهابية. وسرعان ما اتضح أن المصنع لم يكن مرتبطا بابن لادن ، بل ولا يعمل فى إنتاج الأسلحة الكيميائية. كان المصنع الذى قصفته الولايات المتحدة أهم مصنع لإنتاج الأدوية فى السودان، وتوقف بسبب القصف عن إنتاج الأدوية الحيوية التى يعتمد عليها السكان السودانيون . ولم تؤثر كثيراً فى الولايات المتحدة حقيقة أن آلاف السودانيين ماتوا فى الشهور التالية بسبب غياب تلك الأدوية. أما عن التهديد الإرهابى المتمثل فى قصف السفارتين ، فقد تم الرد عليه هو الآخر باستعراض للقوة ، ورغم أن الإرهابى الأكبر قد هرب ولم يصب بأذى، إلا أن السكان المدنيين الآخرين كان عليهم أن يتجرعوا المعاناة على يد الجيش الأمريكى[١٠٣].

وفى العقود المنصرمة كان بوسع الولايات المتحدة تسليط الأضواء على قوتها بهذه السبل وبتكاليف زهيدة للغاية، بل وأن تستمر فى المحافظة مع ذلك على وهم العزلة الأمريكية التى تريح الكثيرين من عامة الناس فى الولايات المتحدة. لقد سحق الجيش الأمريكى خصومه فى الخارج ، أما فى الداخل فقد تقلص الوعى بهذه النزاعات بعد الاعتماد الأمريكى على القوة الجوية والقذائف الموجهة لتقليص الخسائر إلى الحد الأدنى . والفشل الأمريكى فى الانخراط فى دور سياسى مع "الدول المارقة" أو سكانها الساخطين سوف يشجع لأقصى حد الأقليات الصغيرة على

التعبير عن الظلم الذى تشعر به بطرق مريعة، بالهجوم على المصالح الأمريكية فى الخارج، بل وباستهداف المدن داخل الولايات المتحدة. وفى عام ١٩٩٣ احتج إرهابى مصرى على مظالم السياسة الخارجية الأمريكية بقصف مركز التجارة الدولى فى مدينة نيويورك، وهذا هدف مدهش فى قلب العاصمة المالية العالمية. وبالرغم من أن الانفجار تسبب فى أضرار ثانوية، فقد فتح الإمكانية لتحركات إرهابية مفجعة على نطاق غير مسبوق أبداً. وكان رد الفعل الأمريكى مرة أخرى هو التأكيد على تعصب مرتكبى الحادث، وذلك بهدف نزع الطابع السياسى لهذه التحركات وتقليص شأن الخطر، وإلا أثارت هذه الأحداث أعصاب الشعب الأمريكى وأشاعت الشكوك لديه حول أمنه[١٠٤].

إذن بوسعنا رؤية أن الجدل حول الدفاع والجيش فى الولايات المتحدة قد سلط الأضواء على خطر واحد مزعوم، وتجاهل إلى حد بعيد الأخطار الأخرى. وواصل الجيش الأمريكى تسليح نفسه بأحدث الأسلحة لضرب "الدول المارقة" ضرباً عنيفاً، ولخلق الإحساس بأن الولايات المتحدة دولة لا تقهر، الأمر الذى يعيد تأكيد شعور الأمريكيين بصلابة أمنهم. ويفترض هذا الخطاب أن هناك طائرات أو أقمار صناعية أو "عربات قتل" تطير فوق المدن الأمريكية وأنها تستطيع ضرب أى صاروخ "مارق" وتكفل أمن أمريكا ذا الاكتفاء الذاتى الإنتاجى. وهكذا وعد الجيش الأمريكى ببيئة مستقرة فى مقابل إنفاق ضخم على الدفاع، على القوات التقليدية لكبح "الخارجين عن القانون" وسحقهم أحياناً ، وعلى الإنفاق على تكنولوجيا "حرب النجوم" كضمان ضد أية مفاجآت شريرة. وتصرف الكونجرس الأمريكى والإدارات الرئاسية المتعاقبة على أساس أن الجيش صادق فيما يقول، ووجهوا مبالغ ضخمة من الأموال إلى البنتاجون ومقاوليه لاستكمال هذه المقايضة.

وفى الوقت نفسه فإن كل هذا الإنفاق لم يوفر إلا قدراً هزيلاً من الدفاع، أو حتى لم يوفر أى دفاع كان فى مواجهة الأفراد أو الجماعات التى قد تحاول إحداث دمار داخل الولايات المتحدة مستغلة حرية الحركة النسبية داخل أمريكا ومستخدمة

التكنولوجيا المتقدمة لإحداث خراب مروع . والجيش الأمريكى لا يمكن أن يكون سلاحًا فعالاً ضد أولئك البشر ، وسوف تعجز منظومة الدفاع الصاروخى - رغم أنها مثيرة وباهظة الثمن - عن صد الخطر الذى يمثله هؤلاء[١٠٥]. والرادع الفعال الوحيد يجب أن يتضمن جهدًا من جانب الولايات المتحدة لإعادة التفكير فى أسس سياستها الخارجية، وتقليصًا إلى الحد الأدنى للأوضاع الكثيرة التى قادت فيها القوة العسكرية أو السياسية الأمريكية إلى معاناة البلدان الأخرى معاناة عميقة وطويلة الأمد . وطالما استمرت الولايات المتحدة معزولة عن تأثيرات تحركاتها فسوف يكون إدراكها ضعيفًا لليأس الحقيقى الذى تسببه للآخرين، وللمأزق الرهيب للذين قد يجدون معنى وبشارة فى أى مسلك متهور أو مدمر فى العراق أو السودان أو الأراضى الفلسطينية.

الهوامش

(١) ألقى الخطاب فى كابيتول هيل بمقاطعة واشنطن فى ١٩ يناير عام ١٩٩٩ .

(٢) للتعرف على مثل نموذجى لهذا النوع من التعليقات انظر: تشارلز كروثامر الذى يصحح ما يقوله من يفترضون أن العالم بعد الحرب الباردة قد يعتمد على توزيع واسع النطاق للقوة العسكرية والسياسية . يقول فى هذا الصدد:" إن مركز القوة فى العالم هو القوة العظمى بلا منازع - الولايات المتحدة - مصحوبة بحلفائها الغربيين"، انظر: Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment", Foreign Affairs 70, no. 1(1991): 23-33.

(٣) ألخص فى هذه الصورة ما ورد فى الكتب الثلاثة الآتية: Micheal Klare's Rogue States and Nuclear Outlaws: America's Search for a New Foreign Policy (New York: Hill & Wang, 1995), William Greider, Fortress America: The American Military and the Consequences of Peace (New York: Public Affairs, 1998) and Sanford Gottlieb, Defense Addiction: Can America Kick the Habit? (Boulder, CO: Westview Press, 1997).

(٤) حول دور الجيش فى تشكيل إستراتيجية الدفاع بعد الحرب الباردة انظر: Klare, Rogue States and Nuclear Outlaws, 6-11.

(٥) لوجهات نظر عامة حول العلاقة بين مقاولى الدفاع والبنتاجون انظر: John L. Boies, Buying for Armageddon: Business, Society and Military Spending Since the Cuban Missile Crisis (New Bruns-wick: Rutgers University Press, 1994), William h. Gregory, The Price of Peace: The Future of Defense Industry and High Technology in a Post-Cold War World (Macmillan: New York, 1993), and Ann Markusen and Joel Yudken, Dismantling the Cold War Economy (New York: Basic Books, 1992), 33-68. أشارت إحدى الدراسات التى قامت بها شركة راند (Rand) عام ١٩٩٤ إلى أن بعض متعهدى الدفاع الذين يقومون ببزنس ضخم (مثل البوينج) هم أقل اعتماداً على البنتاجون من غيرهم، على أن "فائض التكنولوچيا" المتبقية من المشاريع العسكرية للاستخدام فى المشاريع المدنية هو الذى يجعل البوينج تواصل العمل فى مجال بزنس الدفاع، انظر فى هذا الصدد: Ellen M. Pint and Rachel Schmidt, Financial Condition of US Military Aircraft Prime Contractors (Santa Monica, CA; Rand Corporation, 1994) ويوحى تولى البوينج لمقاليد الأمور فى ماكدونيل - دوجلاس (والقسم الضخم للإنتاج العسكرى بها) بأن هذا "الفائض" كان مغرياً،

ومن ناحية أخرى أفضى الاندماج العام لصناعات الفضاء والدفاع فى أواخر التسعينيات إلى امتلاك أى شركة من الشركات الرئيسية التى ظلت تتمتع بمكانة مهمة لقسم ضخم لصناعة الدفاع. ولمزيد من التفاصيل حول المدى والتشعب الذى بلغته عملية اندماج الشركات انظر:
Donald M. Pattillo, Pushing the Envelope: The American Aircraft Industry (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998), 344-66.

(٦) للتعرف على وجهة نظر حول أولويات وآراء "مجموعات الحرب الباردة" هذه فى الولايات المتحدة ممن قدر لها أن تعتمد على صناعة الدفاع انظر: Dismantling the Cold War Economy, 170-207 وحول الآثار السياسية والاجتماعية لإغلاق القواعد العسكرية انظر: Betty G. Lall and John Tepper Marlin, Building a Peace Economy: Opportunities and Problems of Post-Cold War Defense Cuts (Boulder, CO: Westview Press, 1992).

(٧) تلك هى – فى جوهر الأمر – وجهة نظر كروثامر، انظر الهامش رقم (٢). وبرغم أن حجة كروثامر حول العالم " ذى القطب الواحد" كانت شائعة فى مطلع التسعينيات، فإن تغييرا دقيقا قد حدث فى صناعة السياسة منذ وصول بيل كلينتون إلى البيت الأبيض؛ إذ بالرغم من غياب أية تحديات أمام الولايات المتحدة فى الأفق ، ورغم الحالات العديدة للنزاعات العرقية أو الدينية التى تتطلب نوعا من رد الفعل الدولى، فقد أصبح من قبيل الموضة التركيز على الضعف النسبى للولايات المتحدة، حتى بالرغم من أن الجيش الأمريكى واصل تفوقه على أية قوة محاربة أخرى فى العتاد والتمويل، وواصل التدخل عندما تصبح المصالح الأمريكية على المحك. انظر على سبيل المثال:
Robert J Lieber, "Eagle Without a Cause: Making Foreign Policy Without the Soviet Threat", in Lieber, ed, Eagle Adrift: American Foreign Policy at the End of the Century(New York: Longman, 1997) 3-25 and Richard N. Haass, The Reluctant Sheriff: The United States After the Cold War (New York: Council on Foreign Relations, 1997)
ولسوف أتناول فى الباب الرابع هذا التغير فى المفاهيم الأمريكية للقوة.

(٨) لوجهة نظر مبكرة حول "مبدأ باول" انظر: Rick Atkinson and Bob Woodward, "Gulf Turning Points", Washington Post, 2 Dec. 1990 . ويفسر الجنرال باول بنفسه وجهة نظره فى مقال عام ١٩٩٢ فى : "US Forces: Challenges Ahead", Foreign Affairs 72, no. 5(1992) : 32-45 ويجب هنا ملاحظة أنه بالرغم من أن المضطلعين بيواطن الأمور فى واشنطن كانوا يشيرون إلى "مبدأ كلينتون" (مؤكدين الميل إلى التدخل فى النزاعات الصغيرة / أو التدخل لأسباب إنسانية) كمبدأ منافس لـ "مبدأ باول"، فلم ينظر لا الديمقراطيون ولا الجمهوريون بجدية فى تعريف باول للاحتياجات العسكرية، وإنما أمعنوا النظر فى الشروط التى وضعها والتى يجب وفقها نشر الجيش ليس إلا. وبعد الصومال كان من الصعب أن يكون "مبدأ كلينتون" أساسا مقنعا للسياسة الخارجية الأمريكية. للتعرف على وجهة نظر حديثة حول الفترة التى ظلت فيها أفكار باول تراود صناع السياسة انظر: Eric Schmitt, "The Powell Doctrine is Looking Pretty Good Again". New York Times, 4 April 1999.

(٩) Les Aspin, "Report on Bottom-up Review" US Department of Defense, Washington, DC, Sep. 1993 . وللتعرف على تحليل لقرار المراجعة انظر: Andrew E. Krepinevich, The Bottom-up Review : An Assessment (Washington, DC: Defense Budget Project, 1994), and Klare, Rogue States and Nuclear Outlaw, 111-19 . تأكدت أهداف قرار المراجعة عام ١٩٩٧ في: The "Report of the Quadrennial Defense Review", US Dep. Of Defense, May 1997 وأعلن هذا التقرير أنه:"يجب أن تكون قوات الولايات المتحدة قادرة على القتال والانتصار فى معركتين متزامنتين رئيسيتين من معارك ساحات العمليات الحربية".

(١٠) استثنيت قضية الأسلحة النووية من قرار المراجعة الذى اقتصر على نقاش قيمة الردع لهذه الأسلحة (والزوال المترتب على ذلك للقوة العسكرية التقليدية الضخمة) والرغبة فى تقليص المخزون الأمريكى الضخم من الرءوس المتفجرة للقذائف، انظر فى هذا الصدد: Klare, Rogue States and Nuclear Outlaws, 119-25 وعندئذ اختارت الولايات المتحدة بشكل رئيسى الاحتفاظ بكل من جيش تقليدى ضخم وترسانة نووية ضخمة، تلك الإستراتيجية التى يمكن وصفها فقط بأنها الدمار والقتل الشامل. انظر: Lawrence J. Korb, "Our Overstuffed Armed Forces", Foreign Affairs 74, no. 6(1995) :22-34 ويتوسع المؤلف فى شرح هذا الموضوع فى خطاب فى وكالة الإعلام الأمريكية بمقاطعة واشنطن فى ١١ ديسمبر عام ١٩٩٦ آخذا بعين الاعتبار إقصاء حلفاء الولايات المتحدة عن معظم تقييمات البنتاجون لاحتياجات التخطيط العسكرى، وأشار فى هذا الصدد إلى: " بوسعك هنا أن تضيف إلى الولايات المتحدة حلفاء الناتو، وتضيف اليابان وتضيف كوريا الجنوبية وتضيف إسرائيل، إن إنفاقنا العسكرى يمثل ٨٠٪ من إجمالى الإنفاق العسكرى فى العالم. (ثم ضاحكًا فى عبه استكمل قائلا) وهكذا أعنى أن هذه الفكرة – تعرفونها – تلك التى تقول إننا بشكل أو بآخر عرضة للخطر، أعنى بالنسبة لى ليست فكرة معقولة على الإطلاق".

(١١) فى الأول من سبتمبر عام ١٩٩٣ فى مؤتمر صحفى بالبنتاجون رافق إصدار قرار المراجعة حذر كولن باول من ظهور "شياطين وأخطار" جديدة. ومن السخرية أن باول قال لصحيفة Army Times فى أبريل عام ١٩٩١:" أنا منقبض الصدر من الشياطين، أنا منقبض الصدر من الأوغاد، لقد نفد صبرى من كاسترو وكيم إيل سونج". وكان هذا بالطبع قبل ظهور المارقين المخيفين الجدد الذى حددهم باول وأسبين عام ١٩٩٣ – محمد فارح عيديد ، وراتكو ملاديك، وصدام حسين الذى ضموه إلى صالة عرض المارقين كما قال باول للمراسلين، وعندما انتبه إلى إشارته السابقة حول قلة عدد "الشياطين" قال:" إن التاريخ والطرح المركزى يزودانني بشياطين جدد على الدوام". وحول هذا التشكك المبكر من جانب باول فيما يتعلق بـ "الشياطين والأخطار" انظر: Fred Kaplan,"Powell Says Cuts Can Be Made", Boston Globe, 9 April 1991.

(١٢) حول إضفاء طابع الشيطان من جانب الولايات المتحدة على صدام انظر: Dilip Hiro, Desert Shield to Desert Storm: The Second Gulf War(London: Harper Collinsl, 1992), 135-6, John Mueller, Policy and Opinion in the Gulf War (Chicago: University of

Chicago Press, 1994)40-42, وفيما يتعلق بطبيعة هذه الحملة الأمريكية التى ضمت الحزبين الأمريكيين الرئيسيين انظر مقال ستيفن صولارز، عضو الكونجرس الديمقراطى، فى يناير ١٩٩١ بعنوان: "The Case for Intervention", reprinted in Micah L. Sifry and Christopher Cerf, eds, The Gulf War Reader: History, Documents, Opinions (New York: Random House, 1991), 269-83.

(١٣) حول موقف إدارة كلينتون من "المارقين" (المعروفين أيضا بـ "الخارجين عن القانون" أو "الدول السلبية") انظر مقال أنتونى لاك مستشار الأمن القومى: "Confronting Backlash States"," Foreign Affairs 73, no. 1(1994): 45-55 وقائمة لاك الرئيسية من "المارقين" تضم كوبا وكوريا الشمالية وإيران والعراق وليبيا، ويقول لاك إن هذه الدول تجمعها "عقلية الحصار، وأنها شرعت فى تنفيذ برامج عسكرية طموح وباهظة التكاليف بشكل خاص أسلحة الدمار الشامل وأنظمة التسليم والتشغيل". وقدم رايموند تانتر المستشار السابق لريجان قائمة معدلة من "المارقين" (تضم سوريا)، انظر فى هذا الصدد: Rogue Regimes: Terrorism and Proliferation(New York: St. Martin's Press, 1998), وذلك فى تقرير يؤكد بشكل أساسى مخاوف ومبالغات إدارة كلينتون. والمرجع الأفضل للهستيريا والهوس فيما يتعلق بـ "خطر المارقين" هو ما كتبه مايكل كلار، انظر: Michael Klare's Rogue States and Nuclear Outlaws, especially 130-68.

(١٤) وبالطبع تم الانتباه إلى أن هذه الدول التى يتم حكمها بشكل غير ديمقراطى والتى سعت لامتلاك أسلحة الدمار الشامل هى من "المارقين" المحتملين فى المستقبل. وللتعرف على تحليل لتكاثر الأسلحة وللدول المحتمل أن تكون مرشحة "للمروق" فى المستقبل انظر: Krare, Rogue States and Nuclear Outlaws, 169-231 . وأوضح المؤلف مسألة مهمة هى أن المساعى الأمريكية للرقابة على انتشار أسلحة الدمار الشامل كانت فى أفضل تقدير سياسة مهلهلة، وأن الرغبة الأمريكية فى استثناء المخزون الأمريكى من أسلحة الدمار الشامل من أية رقابة دولية قد عرقلت الجهود الجماعية للرقابة على تكاثر أسلحة الدمار الشامل. والمعركة المهمة التى دارت فى الكونجرس الأمريكى حول معاهدة الأسلحة الكيميائية هى أحد أمثلة ذلك، انظر فى هذا الصدد: Micheal Krepon, Amy E. Simthson and John Parachini, The Battle to Obtain US Ratification of the Chemical Weapons Convention (Washington, DC: Henry L. Stimson Center, 1997) . وأبدت الحكومة – تحت ضغط صناعة التقنيات الحيوية الأمريكية – نفوراً كبيراً من قبول الرقابة الدولية على أسلحة الدمار الشامل البيولوجية، انظر: Debora MacKenzie, "Deadly Secrets", New Scientist, 28 Feb. 1998.

(١٥) القائمة الأصلية "للمارقين" قدمها كولن باول فى المؤتمر الصحفى للبنتاجون فى الأول من سبتمبر عام ١٩٩٣ الذى أعلن فيه قرار المراجعة. وتعريف باول لصدام حسين ، وراتكو ملاديك ، ومحمد فارح عيديد ،كأعضاء مؤسسين لطائفة المروق الدولية الجديدة لم يسمح بتمييز الفروق العديدة بينهم، أو بتمييز علاقاتهم المختلفة للغاية بالولايات المتحدة وتهديدهم لها .

(١٦) Zbigniew Brzezinski, Brent Scowcroft and Richard Murphy, "Differentiated Containment", Foreign Affairs 76, no. 3(1997) وهذا المرجع للتعرف على من نادى بقوة بعلاقات أفضل مع إيران. وحول تسليم القذافي للمشتبه فيهم في حادث لوكيربي انظر، Marlise Simons" 2 Libyan Suspects Handed to Court in Pan Am Bombing", New York Times, 6 Apr. 1999 والانخفاض الجزئي للتوتر بين كوريا الشمالية وإدارة كلينتون هو موضوع لكتاب وارين كوهين: Warren I. Cohen's "Compromised in Korea, Redeemed by the Clinton Administration?", Foreign Affaires 76, no. 3 (1997):106-12.

(١٧) انظر مادلين أولبرايت، "The Testing of American Foreign Policy", Foreign Affairs 77, no. 6(1998):50-64 كانت أولبرايت تستخدم هذا التصنيف للأمم لبعض الوقت قبل نشر هذا المقال، الذي ربما يعكس التغيير في سياسة إدارة كلينتون بعد كارثة الصومال وبعد المرسوم الرئاسي رقم ٢٥ .

(١٨) يشير هذا الرقم إلى عدد الدول التي ساهمت في القوات المقاتلة في عملية عاصفة الصحراء، ونحو ضعف هذا العدد شارك في عملية درع الصحراء أو ساهموا مساهمة مالية في جهود التحالف. للتعرف على تفاصيل حول المشاركين انظر: Alberto Bin, Richard Hill and Archer Jones, Desert Storm: A forgotten War (Westport, CT: Praeger. 1998) xvii.

(١٩) حددت الليلة الأولى للحملة الجوية ضد العراق طابع الدور المهيمن للقوات الأمريكية: ففي الأربع والعشرين ساعة الأولى شنت الطائرات الأمريكية ما نسبته ٩٣٪ من مجموع الغارات الجوية البالغ عددها ١٣٠٠، انظر في هذا الصدد: Lawrence Freedman and Efraim Karsh, The Gulf Conflict 1990-1991: Diplomacy and War in the New World Order (Princeton University Press, 1991), 301 وطوال مسار كل الحملة نفذ الطيارون الأمريكيون حوالي ٨٥٪ من إجمالي الغارات الجوية وأسقطوا نحو ٩٠٠٠ قنبلة "ذكية" بالإضافة إلى ٢١٠ آلاف قنبلة "تقليدية": انظر في هذا الصدد: Bin et al., Desert Storm 235 .

(٢٠) للتعرف على تقدير متفائل للجدل حول دور الناتو في عالم ما بعد الحرب الباردة والقرار النهائي للدفع في اتجاه توسيع الحلف انظر: Gerald b. Solomon, The NATO Enlargement Debate, 1990-1997: Blessings of Liberty (Westport Praeger, 1998), Piotr Dutkiewicz and Robert J. Jackson, eds, NATO Looks East (Westport: Praeger, 1998), and Clay Clemens, eds., NATO and the Quest for Post-Cold War Security (London: Macmillan, 1997) . وللتعرف على وجهة نظر أكثر نقدية في هذا الموضوع انظر: Essayists in Philip H. Gordon. Ed., NATO's Transformation: The Changing Shape of the Atlantic Alliance(lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1997), and by George W. Grayson, Strange Bedfellows: NATO Marches East (Lanham: University Press of America, 1999) ويجب هنا التأكيد برغم ذلك على أن الغالبية الساحقة من الدراسات حول توسيع الناتو قد شجعت الفكرة.

(٢١) للتعرف على بعض أسباب اهتمام الولايات المتحدة بتوسيع الناتو انظر: Stanley Hoffmann, "The United States and Western Europe", in Lieber, ed., Eagle Adrift, 178-92, and Grayson, Strange Bedfellow, xxii-xxiii. The NATO Expansion Act, HR 4210, 103rd Congress, Second Session, House of Representatives 14 Apr. 1994.

(٢٢) استخدمت أولبرايت هذا التعبير في: 22 ,"The Testing of American Foreign Policy" .

(٢٣) عرض كيسنجر آراءه ليؤثر في جلسة السماع حول توسيع الناتو بلجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية في ٣٠ أكتوبر عام ١٩٩٧ . وحول سيادة آراء "عنصرية تماماً" فيما يتعلق بروسيا داخل مؤسسة صناعة السياسة الأمريكية انظر: Anatol Lieven, Chechnya: Tomb-stone of Russian Power(New Haven: Yale University Press 1999), 5-6.

(٢٤) يتناول هوفمان خطر "العودة إلى تشييد نوع من الستار الحديدي" كرد فعل على توسيع الناتو انظر : Hoffman," The United States and Western Europe", 183 وتبادر هذا أيضا إلى أذهان بعض ممثلي الكونجرس ممن كانوا غير راضين عن توسيع الناتو. راجع مساءلة السيناتور چيف بنيامين لمادلين أولبرايت في جلسة السماع الخاصة بتوسيع الناتو بلجنة مجلس الشيوخ للشئون العسكرية في ٢٣ أبريل عام ١٩٩٧ . وأشار بنيامين إلى ملاحظة أولبرايت التي قالت فيها إن الناتو يجب ألا ينظر إلى الستار الحديدي كمانع أمام التوسع، خشية أن يكون هذا إقرارا بشرعية خط التقسيم الستاليني لأوروبا، وردا على ذلك قال چيف بنيامين: "بيد أن (توسيع الناتو) هو إقرار بشرعية الفكرة القائلة بأنه سوف يكون هناك خط تقسيم. وبدلا من القضاء على خط التقسيم، يؤدي توسيع الناتو بشكل رئيسي إلى إطلاق عنانه. وعلى هذا النحو نحن نقول : نحن نشدد على تعميق خط التقسيم بدلا من القضاء عليه. وهذا الأمر يبعث القلق في نفسي".

(٢٥) للتعرف على عرض تفصيلي (ولكنه ممتلئ بالجعجعة) حول التغير نحو العمليات والمهام الهجومية خارج مناطق النفوذ التقليدية للناتو انظر: Charles Barry, "Combined Joint Task Forces in Theory and Practice", in Gordon, ed., NATOs Transformation, 203-19.

(٢٦) انظر تصريح مادلين أولبرايت لمجلس حلف شمال الأطلنطي في بروكسل في ٨ ديسمبر ١٩٩٨ ومؤتمرها الصحفي التالي لذلك في مقر الناتو في بروكسل. والمحير في الأمر هو ما قالته لأحد المراسلين :" نحن لا نحاول إطلاق الناتو نحو وضع كوكبي... ما نريده هو أن يكون الناتو قادراً على التصرف في المنطقة التي يتصرف في إطارها الآن ، وأيضا أن يكون قادرا على القيام بمهام خارج المنطقة التي تمس مصالح أعضاء الناتو"؟.

(٢٧) حول التحفظات الأوروبية انظر: William Droziak, "Albright Urges NATO to Take Broader Role", Washington Post, 9 Dec. 1998 ولإدراك مباشر أكثر للقلق الأوروبي من النوايا الأمريكية انظر: Jonathan Steele, "Nuking the Neighbors", Guardian, 5 Jan. 1999.

(٢٨) إن سياق فشل أو تردد الاتحاد الأوروبى منذ عام ١٩٩٠ هو أحد أسباب توسيع الناتو، ولم يكن عجز الاتحاد الأوروبى فى كل من القيام بتعبئة مستقلة فى البوسنة ، أو إقناع الولايات المتحدة بالاهتمام بالموضوع قبل عام ١٩٩٥ ليقوى على تعزيز مزاعم الاتحاد الأوروبى فيما يتعلق بسياسة دفاع أوروبية مستقلة، بينما كان التأكيد المتنامى على المعيار الاقتصادى الصارم لعضوية الاتحاد الأوروبى قد أفضى – إلى حد وإلى أمد بعيدين – إلى نفور دول حلف وارسو السابق من الاتحاد الأوروبى، جاعلاً الناتو الخيار الأفضل الثانى للإشارة إلى الاندماج بالغرب. وحول عضوية الناتو كجائزة للمواساة انظر: Hoffmann, "The United States and Western Europe", 183 وحول عجز الاتحاد الأوروبى عن تنظيم نفسه بفعالية بعيداً عن الناتو انظر: Philip H. Gordon, "Introduction", in Gordon, ed., NATO's Transformation, 4-5.

(٢٩) انظر على سبيل المثال ملاحظات البروفيسور Jack Matlock (Institute for Advanced Study, Princeton) فى جلسة السماع حول توسيع الناتو بلجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧ . وفى المناقشة العامة التى تلت ظهور هنرى كيسنجر، تحدث ماتلوك بأسى عن الموقف من روسيا الذى تطغى عليه مشاعر الانتصار الأمريكى بعد الحرب الباردة، وقال فى هذا الصدد: "وهكذا فالقول بالتفاوض (مع الروس) الآن، كأنهم بشكل ما عدو منهزم وخطر محتمل على المستقبل، يعنى تكرار الخطأ نفسه الذى ارتكبناه بعد الحرب العالمية الأولى عندما أوسعنا ألمانيا لوما بسبب تلك الحرب".

(٣٠) بالرغم من أن هذا يجد تعبيرا عن نفسه فى لغة الإستراتيجية الأمريكية الموسمية المتزعزعة، يقدم لنا: Robert Joseph's NATO's Role in Counter-Proliferation", Gordon, ed., NATO's Transformation, 235-55 توقعات تنذر بالشؤم حول مستقبل الناتو، و يقول فى هذا الصدد: "بينما يجب أن يبقى الحلف على خيار رد الفعل النووى الفعال (ضد "المارقين" المحتملين المستخدمين لأسلحة الدمار الشامل)، فمن الجوهرى استكمال القوات النووية للناتو بخليط من تعزيزات القوات التقليدية المضادة والدفاعات الإيجابية والسلبية". وينصح المؤلف بهذا الموقف العدوانى بهدف محاربة خطر إمكانية قيام كوريا الجنوبية بقصف"مناطق مهمة" من أوروبا الغربية، وهو أمر بعيد الاحتمال، وذلك من بين الأخطار الأخرى التى ستتخذ أبعاداً أكبر "فى الأعوام القليلة القادمة".

(٣١) شهادة هنرى كيسنجر أمام لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧ .

(٣٢) أعلن كلينتون سياسته الجديدة فى خطاب حال الأمة عام ١٩٩٩ قائلا: "آن الأوان للتراجع عن التدهور فى الإنفاق العسكرى الذى بدأ عام ١٩٨٥". ووجد تغيير كلينتون لسياسته ترحيباً من كل من الديمقراطيين والجمهوريين، بشكل خاص الذين سيطروا على الكونجرس والذين سيجيزون تمويلا إضافيا للإنفاق العسكرى. ولتوضيح غيرة الجمهوريين على الإنفاق العسكرى لاحظ معارضتهم واسعة النطاق لحرب كوسوفو فى الكونجرس فى مايو عام ١٩٩٩، والتى تلاها مباشرة قائمة إنفاق استثنائية قدمها الجمهوريون وفرت ٥ مليارات دولار إضافية

من أجل "البرامج العسكرية التى لم يطلبها أبدا البنتاجون"، انظر فى هذا الصدد: Tim Weiner, "Bill on Emergency Spending Hits $ 15 Billion at the Finish", New York Times, 15 May 1999.

(٣٣) هذه الأرقام مأخوذة عن: "١٠٠ Companies Receiving the Largest Dollar Volume of Prime Contract Awards-Fiscal Year 1998, US Department of Defense.

(٣٤) للتعرف على ملخص للدور الأمريكى القيادى فى تجارة السلاح الدولية انظر: Jane E. Nolan, "United States", in Andrew J. Pierre, ed., Cascade of Arms: Managing Conventional Weapons Proliferation (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1997), 131-49, "The Unites States Arms Exports and Implications for Arms Production", in Herbert Wulf, ed., Arms Industry Limited (Oxford: Oxford University Press 1993), 66-83 and William W. Keller, Arm in Arm: The Political Economy of the Global Arms Trade (New York: Basic Books, 1995) 51-96 وحول أهمية المبيعات الخارجية لمتعهدى الحرب الأمريكيين انظر: Greider, Fortress America, 61-5، ويرغم أن التسعينيات شهدت تكاثرا لمعارض تجارة الأسلحة فى أرجاء العالم فقد كان استخدام المعدات العسكرية الأمريكية فى النزاعات الفعلية (الذى رافقه اهتمام مكثف من قبل أجهزة الإعلام العالمية) أفضل إعلان عن المنتجات الأمريكية الممكن عرضها للبيع للدول الأخرى. ولقد وصف إيثان كابستين حرب الخليج عام ١٩٩١ على سبيل المثال، باعتبارها " أكبر عرض لبيع السلاح على وجه البسيطة"، انظر: "America's Arms-Trade Monopoly", Foreign Affairs 73, no. 3(1994):13-19 at 15.

(٣٥) حول جهود الولايات المتحدة للهيمنة على تجارة الأسلحة التقليدية والآثار السياسية المترتبة على هذه السياسة انظر: Stephen D. Goose and Frank Smyth, "Arming Genocide in Rwanda", Foreign Affairs 73, no. 5(1994): 86-96 وانظر أيضا شهادة Holly Burkhalter, program director for Human Rights Watch before the Foreign Operations Subcommittee of the Senate Appropriations Committee, 23 May 1995 وكان الرئيس جيمى كارتر مسئولاً عن كبح جماح تجارة السلاح فى الولايات المتحدة، بيد أن مساعيه هذه قوبلت بمعارضة شديدة منذ البداية، وقامت الإدارات الرئاسية اللاحقة (والكونجرس) بعد ذلك بجهد قليل لمراعاة حرفية القانون فى هذه القضية، انظر هنا: Joanna Spear, Carter and Arms Sales: Implementing the Carter Administration's Arms Transfer Restraint Policy(London: Macmillan, 1995) ولاحظت بوركالتر فى شهادتها أنه منذ أواخر السبعينيات "تدفقت الأسلحة إلى دول فاسدة للغاية وكأنه لا وجود للفقرة التى تحرم هذا فى القانون، وأفضى هذا إلى آثار مدمرة على حقوق الإنسان".

(٣٦) أشار ويليام هارتنج فى شهادته أمام اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية فى ٢٣ مايو عام ١٩٩٥ إلى أن القوات الأمريكية كانت تواجه فى بنما والعراق والصومال وهاييتى بأسلحة أمريكية متطورة، وأطلق هارتنج على هذا الجانب من سياسة التصدير الأمريكية اسم "الرمح المرتد إلى

نحر صاحبه" وأضاف فى هذا الصدد قائلا:" إن سياستنا "المدروسة بعناية" لتصدير السلاح تضع الأسلحة الأمريكية بنسبة ١٠٠٪ فى أيدى خصومنا فى كل حرب رئيسية شاركت فيها أمتنا أثناء عصر ما بعد الحرب الباردة". والنقاط التى أشار إليها هارتنج أكدها لورانس كورب فى شهادته أمام اللجنة نفسها عندما قال:" لنتصور الصراخ العالى فى هذه الأمة إذا ما قُتل العسكريون الأمريكيون من الرجال أو النساء على يد أحدث طراز من طائرات F-15 أو F/A-18 و F-16 أو دبابات برادلي أو صواريخ الباتريوت، و جميعها تم تصديرها فى الأعوام الخمسة المنصرمة لدول يتميز تاريخها بعدم الاستقرار".

(٣٧) كما سنرى فى الجدل حول المقاتلة المقترحة F-22، فإن تكاثر أنظمة الكومبيوتر العسكرية المتقدمة تكنولوجيا هو حجة قوية لامتلاك معدات أكثر تطورا. وحول التصريح بهذه الحجة انظر مقال رئيس كوستاريكا السابق: Oscar Arias Sanchez, "Stopping America's Most Lethal Export", New York Times, 23 June 1999 ويشير رئيس كوستاريكا الأسبق إلى جانبين رئيسيين من جوانب إستراتيجية مقاولى الدفاع الأمريكيين وهما تشجيع الإنفاق العسكرى الداخلى والتصدير إلى الأنظمة "الصديقة" ، ومن ثم يربط بينهما قائلا:" يخدم هذا التوجه الثنائى المنتجين على نحو جيد، وهم إذ يشحنون أحدث الأسلحة للخارج يخلقون أخطاراً أكبر من إمكانية التغلب عليها. وبوسعهم عندئذ القول أن التفوق الأمريكى المتواصل يتطلب تطوير أنظمة أسلحة أكثر تطوراً ، أسلحة تترجم إلى عقود دفاع مربحة".

(٣٨) لإدراك هذا التطابق فى مصالح (النخبة) والذى حافظت عليه هذه السياسة انظر:,Gottlieb, Defense Addiction, 123-36, at 124, ويشير المؤلف باقتضاب إلى أن:"الكل يربح من هذه الترتيبات باستثناء دافعى الضرائب" (Gottieb, Fortress America, 11-13) ويشير إلى أن مصانع الولايات المتحدة قد ساقت فى العقد الماضى"جيشًا فعليا" من الدبابات وأفسحت لها الطريق إلى دول أخرى، وشجعت المتاحف المحلية للحفاظ عليها، أو حتى إغراقها فى البحر لتشكيل سلسلة صخور صناعية للإمساك بالأسماك التى تقع فى هذا الشرك. ويستعين المؤلف بتقرير فيدرالية العلماء الأمريكيين عام ١٩٩٧ الذى يشير إلى مصادفة التقاعد المبكر لمثل هذه الأسلحة والإنتاج الضخم لنماذج أحدث، ويقول فى هذا الصدد:" يبدو أنهم يتخلصون من معدات مازالت نافعة بهدف تبرير إنتاج أسلحة جديدة".

(٣٩) انظر: Boies, Buying for Armageddon, 27-40 حيث يقدم لنا المؤلف تقييمًا مفصلاً عن تورط كل من الكونجرس والقيادات التنفيذية والبنتاجون ومتعهدى الدفاع فى هذه الأمور مكرسًا اهتمامًا خاصا بشبكة اللجان الاستشارية وهيئات الاستشارات السياسية المكتظة بـ "الخبراء" الذين كانوا يتحركون بسهولة من العمل بالقطاع الخاص إلى العمل بالقطاع العام. وكان كبار الموظفين، وحتى أعضاء المجالس الرئاسية يلتزمون بمبدأ "الباب الدوار" ولا يرون تضارباً فى المصالح فى مهنة تأخذهم من مجالس إدارات متعهدى الجيش إلى البنتاجون أو وزارة الخارجية ومن ثم العودة من حيث جاءوا. انظر فى هذا الصدد: Gottlieb, Defense Addiction, 113-18 ويضع المؤلف يده على النقطة المهمة المتعلقة بأن موظفى شركات الدفاع

كانوا فى التسعينيات أسوأ حظا للغاية من أصحاب الأسهم والتنفيذيين فى هذه الشـركات، فقد حصل العمـال ذوو اليـاقات الزرقاء فقـط على نصيب هـزيل من مساعدات الحكـومة (التى كرس ريعـها فقط لإعادة تدريب الموظفين) وتم تسـريحـهم بأعداد هائلة ، بينمـا تمتع الرؤساء وأصحاب الأسهم بأرباح وفوائد ضخمة بسبب تزايد الكفاءة والربحية، وكان "الإنتاج بحجم أصغر" هو الملمح الثابت فى كل فروع الصناعة الأمريكية فى العقد المنصرم.

(٤٠) انظر: Tim Smart, "Court Corporate America Among NATO's Staunchest Allies", Washington Post, 13 April 1999.

(٤١) ويجب بهذه المناسبة أن نلاحظ أن العلاقة الطويلة بين الجيش ودولة الشركات الكبرى الأمريكية قـادت البـعض إلى وضع حلول تجـارية لمشـاكل الجـيش. انظر كنمـوذج على ذلك: David McCormick, "The Draft Isn't the Answer', New York Times, 10 Feb. 1999 ويفترض المؤلف – وهو ضـابط سابق فى الجيـش وحاليا مستشار لدى ماكنزى أند كومبانى – أن القوات المسلحة يمكنها حل المشاكل المرتبطة بتوظيف العسكريين السابقين وتناسب أجورهم مع كفاءاتهم. ولكن كيف يمكن حساب عدد القنابل التى أسقطت وعدد الأشرار الذين قتلوا وكيف تم تجنب" الدمار الموازى"؟.

(٤٢) وأعرب السيناتور چون هاركين عن تشككه تجاه توسيع الناتو فى جلسة سماع بلجنة مجلس الشيوخ لتخصيص الأموال فى ٢١ أكتوبر ١٩٩٧ قائلا: "أخشى ألا يكون توسيع الناتو خطة مارشال أخرى لإقرار الاستقرار والديمقراطية لدول أوروبا المتحررة حديثًا ولكن خطة مارشال لمتعهدى الدفاع المتحمسين للغاية لبيع الأسلحة وحصد الأرباح. وفى مثل هذا الاتفاق تتعرض مليـارات الدولارات المخـصـصـة لتطوير الجيش للخطر". للتـعـرف على الصـفـقـات الخـاصـة للمتعهدين للأعضاء الجدد للناتو من أوروبا الشرقية وأيضا على مساعى البنتاجون لمساعدة المستهلكين الجدد للأسلحة الأمريكية انظر: Greider, Fortress America, 97-101 .

(٤٣) حول تطوير F-22 انظر: James P. Stevenson, "The Long Battle", Aerospace America, Nov. 1998 and Greider, Fortress America, 40, 44-5.

(٤٤) حول تصرف الكونجرس انظر: Bradley Graham, "House Passes Defense Bill, Omits Funding for F-22 Jet", Washington Post, 23 July 1999 . وأكد بيل كلينتون على دعمه F-22 فى مؤتمر صحفى فى البيت الأبيض فى ٢١ يوليو ١٩٩٩ . وحول الجهود المسعورة لشركة لوكهيد والبنتاجون للإبقاء على التمـويل انظر: Elizabeth Becker, "Lockheed Lobbies Furiously to Restore Financing for the F-22", New York Times, 23 July 1999 and "Air Force Jet in Fierce Fight, in Capitol", New York Times 8 Sep. 1999 وقـــدم اتحاد القوات الجوية مساهمته بإرساله لأعضاء الكونجرس خطابًا دعائيا فى إطراء مبالغ فيه لـ F-22 يحمل عنوانًا استفزازيا هو: هل يعنى التفوق الجوى لكم شيئًا؟ ويشير بيكير إلى أن لوكهيد مارتن قد أنفقت أكثر من مليونى دولار على مجموعات الضغط فى الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٩ وأكثر من مليون دولار على المرشحين السياسيين من كافة الأحزاب فى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٨ .

(٤٥) للتعرف على تقدير التكاليف الباهظة للبرنامج انظر: Tim Weiner, "House is Prepared to
وحول إمكانية Cut Off Funds For F-22 Fighters", New York Times, 17 July 1999
بيع F-22 لإسرائيل انظر: Abdel Monem Said Aly," The Middle East and the Per-
sian Gulf: An Arab Perspective", in Pierre, ed., Cascade of Arms, 253-83 at 261.
Bumper's remark was noted by Becker in" Air Force Jet in Fierce Fight".

(٤٦) انظر: Report of the committee on Appropriations on the Department of Defense
. Appropriations Bill, 106th Session, 20 July 1999 وحول التشكك إزاء فرص إلغاء
برنامج F-22 انظر: Lawrence J. Korb, "why One Vote Won't Kill The F-22", New
York Times, 26 July 1999 and David A. Fulghum, "F-22 Headed for Reprieve
from Congressional Ax", Aviation Week and Space Technology, 9 August 1999
وبعد رد الفعل المهتاج من جانب البنتاجون على تردد الكونجرس، وبعد التكاليف الباهظة التى
دفعتها لوكهيد لمجموعات الضغط تم التوصل إلى "تسوية" أكدت على خطة البنتاجون لتحويل
الطائرة إلى مسار الإنتاج/الإدارة، حتى بعد أن وافق الجيش ولوكهيد على إجراء مزيد من
الفحوص على الطائرة F-22 ، انظر فى هذا الصدد: Juliet Eilperin, "Hill Compromise Saves
F-22 Fighter Jet, Funds Further Testing", Washington Post, 1 October 1999.

(٤٧) لاحظ الكثير من المعلقين أن الجيش و مقاوليه وحتى الكثير من ممثلى الكونجرس كانوا
مذهولين من تصرف لجنة المجلس لتخصيص الأموال فى يوليو عام ١٩٩٩ ، والخطاب المنبعث
من البنتاجون ولوكهيد إنما يسلم بأن أنصار F-22 لم يبذلوا الجهد الكافى لإقناع الكونجرس
بفوائد البرنامج. ويوحى التغير السريع المفاجئ للاتجاه فى الكونجرس فى سبتمبر وأكتوبر
عام ١٩٩٩ بأن زيادة قليلة لجرعة الخطاب المثير للمخاوف وبضعة حملات مالية أخرى كان
يمكن أن تكون كافية لإحباط فحص الكونجرس للاحتياجات العسكرية. وحول ذهول لوكهيد
والبنتاجون من قرار لجنة تخصيص الأموال انظر: Robert S. Dudney, "Battle of the
F-22", Air Force Magazine, Sep. 1999 وشكا مايكل أوهانلون - الباحث فى "مجموعة
البحث" التى عبرت عن شكوكها فى حيوية F-22 - من عدد مستشارى البنتاجون وصناعة
الدفاع الذين أغرقوا الكونجرس بأدبيات تدافع عن المقاتلة، ويشير فى هذا الصدد إلى أن:
"البنتاجون يقول إن هذا ليس ضغطاً، ولكن هناك نحو ستة منا يعملون فى عالم "مجموعات
البحث" ونحو ألف من هذا العالم يقنعون الكونجرس بالأمر"، انظر Becker, "Air Force Jet
in Fierce Fight".

(٤٨) Report on the Department of Defense Appropriation Bill.

(٤٩) للتعرف على عينة نموذجية لتجارة الفزع العسكرية انظر: Secretary of the Air Force,
F. Whitten Peters, "Are We Ready to Lose the Next Air War?", New York Times,
24 July 1999 إن احتمال أى تهديد للمقاتلات الأمريكية الموجودة من جانب روسيا احتمال
ضئيل للغاية. وبرغم أن الشركة الروسية "سوخوى" قد أزاحت الستار عن طائرتها S-37

في عام ١٩٩٨، فقد لاحظ أحد المعلقين المتخصصين في مجال الفضاء الجوى أن: " خبراء الطيران كانوا ينظرون إلى هذا بطرافة أكثر منه بحذر"، وأن التصميم الروسى يتطلب تمويلا ضخمًا (لا تملكه روسيا) وعقداً من التطور لكى يرى النور: " والتهديد الماثل أمام الغرب.. قد يكمن في تحويل الطائرة S-37 إلى حجة وهمية تافهة مثل "دمية من القش" لحصول القوات الجوية الغربية على التمويل للأسلحة لمواجهة هذا الخطر". انظر: Rick DeMeis, "Russia's Golden Eagle Challenges US Raptor", Design News, 2 Feb. 1998.

(٥٠) للتعرف على تقييم لحماس ريجان لحرب النجوم انظر: Philip M. Boffey et al., Claiming the Heavens: The New York Times Complete Guide to the Star War Debate (New York: Times Books, 1988) ونشر هذا التقييم قبل ظهور المبالغات والأخطاء الشديدة في التخطيط الفنى للنسخ الأصلية للبرنامج المصممة على أساس استخدام الليزر. وللتعرف على وجهة نظر أكثر نقدية من الأخطاء العلمية التى شابت مشروع حرب النجوم انظر: William J. Broad, Teller's War : The Top-Secret Story .Behind the Star War Deception (New York: Simon & Schuster, 1992) ويرسم المؤلف دوراً محوريا فى الدفاع الصاروخى لإدوارد تيللر مخترع قنبلة الهيدروجين الذى ظلت بسببه فى الثمانينيات آمال ريجان في التوصل إلى نظام يعتمد على الليزر آمالا حية، وذلك قبل أن يحول تيللر ولاءه (بعد تكذيب وضعف آرائه حول الليزر) إلى تكنولوجيا "آلة القتل" فى التسعينيات. وظلت هذه المرحلة الثانية من حرب النجوم تحصل على مليارات الدولارات من أموال البحث مع نهاية القرن.

(٥١) للتعرف على خلاصة حول هذا التحول فى السياسات انظر: Eric Schmitt, "Missile Defenses Leave Fantasy Behind", New York Times, 21 March 1999 ويظن المحللون أن الديمقراطيين خشوا من أن تؤدى معارضتهم للدفاع الوطنى الصاروخى إلى اتهامهم بأن سياستهم "ليست صلبة فى مجال الدفاع"، وأنهم مع انتخابات عام ٢٠٠٠ الوشيكة لن يستطيعوا تحمل السماح بأن يظل هذا الانطباع بدون تصحيح. ويبدو أن حقيقة أن تجارب الدفاع الوطنى الصاروخى قد باءت بالفشل دوما لم تزعج أى من الحزبين.

(٥٢) لوصف عمل البوينج على مسار الليزر والمشاكل التى واجهت هذا البرنامج انظر: United States General Accounting Office Report, "Theater Missile Defense: Significant Technical Challenges Face the Airbome Laser Program", Oct. 1997.

(٥٣) حول مساهمة رايثيون فى برنامج الدفاع الوطنى الصاروخى انظر: Michael A. Dornheim, "National Missile Defense Focused on June Review", Aviation Week and Space Technology, 16 Aug. 1999 من الصعب القول ما إذا كانت "عربة القتل الجوية" قد سميت على هذا النحو لأن قسم تلطيف العبارات لدى رايثيون كان فى عطلة أم أن هذه التسمية جاءت لإحداث توازن مع حقيقة أن"آلة القتل" هذه تشبه الخلاط المقلوب.

(٥٤) للتعرف على تفاصيل حول هذا الفشل انظر: Reuters "Antimissile Test is Aborted", New York Times, 26 March 1999.

(٥٥) حول هذه الجهود المبكرة للتهيئة لتجارب حرب النجوم انظر: William J. Broad, "New Anti-missile System to be Tested this Week", New York Times, 24 May 1999.

(٥٦) حول جهود دفع برامج الدفاع الصاروخى إلى خط الإنتاج انظر: Bradley Graham, "Pentagon Gives THAAD a Boost", Washington Post, 20 Aug. 1999 وبعد أن أشارت التقارير إلى اختبارين ناجحين لصواريخ الدفاع الجوى لساحات العمليات ذات الارتفاع العالى - وذلك بعد سبع مرات من فشل الاختبارات - أعلن متحدث باسم البنتاجون أن الجيش الأمريكى سوف يجرى مزيداً من التجارب على النموذج الأصلى "أفضل من قضاء الشهور وإنفاق ملايين الدولارات على نموذج آخر لصواريخ الدفاع الجوى لساحات العمليات ذات الارتفاع العالى لمجرد البرهنة على أمر ما". وتتناقض هذه الثقة مع حقيقة أنه بمعدل نجاح نحو ٣٠٪ فمازال على صواريخ الدفاع الجوى لساحات العمليات ذات الارتفاع العالى أن تبرهن على أنها ستعمل بشكل راسخ وثابت. انظر: Broad," New Antimissile System" حيث يقدر المؤلف أن تكاليف الدفاع الصاروخى فى العقود القليلة المنصرمة قد بلغت مائة وعشرة مليارات دولار، فى حين يقدر روبرت بارك - أستاذ الفيزياء بجامعة ميرى لاند - أن إنفاق البنتاجون على الدفاع الصاروخى بلغ ستين ملياراً منذ عام ١٩٨٠ وذلك فى مقاله: Another "Star War" Sequel," New York Times, 15 Feb. 1999.

(٥٧) انظر: Joseph Cirincione-Carnegie Endowment for International Peace to Los Angeles Times حيث أشار الكاتب إلى أن مخططى البنتاجون "لا يريدون مجرد منظومة محدودة" للدفاع الصاروخى: "إنهم يريدون أكثر كثيرا من هذا. إنهم يريدون ما يجعل لعاب هؤلاء المقاولين يسيل". انظر: Paul Richard, Deployment of US Missile Shield Looks Ever Likelier", Los Angeles Times, 21 March 1999.

(٥٨) برغم أن العديد من المعلقين قد انتبهوا إلى تغليب وجهة النظر العسكرية على وجهة النظر الدبلوماسية فى برنامج حرب النجوم ، وصف هانز بيث - الفيزيائى الحائز على جائزة نوبل والذى راقب منذ البداية التجارب المختلفة وجهود البحث - الأمر بشكل مباشر أكثر قائلا: "يريد هؤلاء الناس القضاء على خطر الأسلحة النووية بوسائل فنية. وأعتقد أنا أن هذا أمر لا طائل منه. والسبيل الوحيد للقضاء على خطر الأسلحة النووية هو امتلاك سياسة حكيمة... والحل يمكن فقط أن يكون سياسيا. وسيكون مريحاً لأقصى حد للرئيس ووزير الدفاع إذا كان هناك حلا فنيا للأمر، ولكن هذا الحل غير موجود". انظر: William J. Broad, "Star Wars is coming, But Where is it Going?", New York Times, 6 Dec. 1987.

(٥٩) لتسليط الضوء على طبيعة الجدل الذى دار حول تذكر أمريكا لڤيتنام انظر: Robert McNamara's In Retrospect (New York: Times Books, 1995) وللتعرف على نقد قاطع لماكنمارا وندمه المشروط للغاية انظر: Noam Chomsky, "Memories", Z Magazine 8, no.7/8 (1995):28-40 . ولتقدير الدروس المغلوطة التى تعلموها فى ڤيتنام، كما طبقت على النزاع بين الولايات المتحدة والعراق انظر: Bruce Cumings's "No More Vietnam: The Gulf War", "War and Television" (London: Verso, 1992), 103-28.

(٦٠) حول دعم الولايات المتحدة لصدام، حتى فى التسعينيات انظر: Alan Friedman, Spider's Web: The Secret History of How the White House Illegally Armed Iraq (New York: Bantam Books, 1993), Bruce W. Jentleson, With Friends Like These: Reagan, Bush, and Saddam, 1982-1990 (New York: W.W. Norton, 1994), and Mark Phythian, Arming Iraq: How the US and Britain Secretly Built Saddam's War Machine (Boston: Northeastern University Press, 1997).

(٦١) برغم أن الكثيرين فى أجهزة الإعلام الأمريكية تواطأوا على تصوير الأزمة العراقية على نحو يرسخ ترديد أفكار حكم الطغيان والغزو والحاجة إلى الاستقرار، فالطبيعة غير الديمقراطية الواضحة للأنظمة الكويتية والسعودية، والحقيقة التى لا يمكن إنكارها حول الثروات النفطية للمنطقة قد أجبرت العديد من المعلقين على القبول بحقيقة وقوف المصالح الأمريكية خلف ما يحدث. ولقد قال توماس فريدمان – أهم مراقبى السياسة الخارجية الأمريكية – لقراء النيويورك تايمز مباشرة بعد غزو صدام للكويت ورد الفعل الأمريكى على ذلك: "ما يجرى إنما يدور حول الأموال، حول حماية الحكومات الموالية لأمريكا ومعاقبة غير الموالين، وحول من سيدفع ثمن النفط" انظر: Thomas L. Friedman, "Confrontation in the Gulf: US Gulf Policy - Vague "Vital Interest", New York Times, 12 Aug. 1990.

(٦٢) حول خطة السلام التى قدمها صدام فى ١٢ أغسطس عام ١٩٩٠ والتى تربط بين انسحابه من الكويت وإنهاء إسرائيل لغزوها للأراضى الفلسطينية والتى كان يمكن أن تتطلب أيضا الانسحاب السورى من لبنان انظر: Walid Khalidi, "Why Some Arabs Support Saddam", in Sifry and Cerf, The Gulf War Reader, 161-71.

(٦٣) لتقييم معاصر للضغط على بوش لكى يقدم إما على "استخدام أو فقدان" جيشه الضخم فى الخليج انظر: Rick Atkinson and Bob Woodward, "Gulf Turning Points", Washington Post, 2 Dec. 1990 وحول الأهداف الإستراتيجية الأعمق للبنتاجون أثناء عمليات درع الصحراء وعاصفة الصحراء انظر: Klare, Rogue States and Nuclear Outlaws, 51-64 .

(٦٤) حول التشكيل العرقى والدينى للعراق وتأثيره فى السياسة الخارجية الأمريكية انظر: Hiro, Desert Shield to Desert Storm, 400-407, Faleh Abd al- Jabbar, "Why the Intifada Failed", in Fran Hazelton, ed., Iraq Since the Gulf War" Prospects for Democracy(London: Zed Books, 1994) 97-117 and Yitzhak Nakash, The Shi'is of Iraq (Princeton: Princeton University Press 1994), 273-81.

(٦٥) لوجهة نظر معاصرة حول التغيير من إضفاء طابع الشيطان على صدام إلى التفضل بالإبقاء على حياته انظر: John Pearson et al., "Gulf Politics Have Bush Treading Softly in Iraq", Business Week, 8 Apr. 1991.

(٦٦) وإلى أن ترى الوثائق السرية النور من الصعب تقدير الدرجة التى كانت بها أحداث مارس وأبريل عام ١٩٩١ مقصودة من جانب الولايات المتحدة. ورغم ذلك فهناك بعض الحقائق الواضحة. وللتعرف على خلاصة حول التغيير فى السياسة الأمريكية والخوف من عدم

الاستقرار في عراق ما بعد صدام انظر: Freedman and Karsh, The Gulf Conflict 1990-1991, 410-21, and Andrew Cockburn and Patrick Cockburn, Out of the Ashes: The Resurrection of Saddam Hussein (new York: HarperCollins, 1999), 37-41 ويقتطف فريدمان وكارش كلمات أحد موظفي وزارة الخارجية الذي قال (في فبراير عام ١٩٩١، قبل الانتفاضة الكردية): "ماذا لو بقى (صدام)، ثم لماذا نقلق بسبب هذا الأمر؟ بوسعه إلقاء الخطابات التي يريدها. وقد يكون من الأفضل لنا أن يظل صدام وهو منهك القوى ذا سمعة سياسية ضعيفة بالسلطة عن أن يكون شهيداً". حول التشجيع الذي قدمته القيادات الأمريكية للمقاومة العراقية، ومن ثم التراجع السريع عن هذا التشجيع عندما بدأ صدام ضرباته المضادة انظر: Nakash, The Shi'is of Iraq, 274-5, al-Jabbar, "Why the Intifada Failed", 97, Cockburn, Out of the Ashes, 12-13 and John Simpson, From the House of War (London: Hutchinson, 1991) 360-61 وحول النتائج الطبيعية المترتبة على الانتفاضة الكردية في شمال العراق انظر: Kelly, Martyrs' Day: Chronicle of a small War(New York: Random House, 1993), 279-280 and Sheri Laizer, Martyrs, Traitors and Patriots: Kurdistan after the Gulf War(London: Zed Books, 1996)30-31 والاتهام المباشر للغاية للولايات المتحدة بالاشتراك في جريمة المذبحة التي جرت لآلاف الأكراد والشيعة المسلمين على يد قوات صدام يقدمه لنا رمزي كلارك، انظر: Ramsey Clark, The Fire This Time: US War Crimes in the Gulf(New York: Thunder's Mouth Press, 1992), 55-8 والاعتقاد الأمريكي بأن استقرار المنطقة يعتمد على رجل عسكري قوي في موقع المسئولية عن العراق وجد له انعكاساً في الأمل الأمريكي الأولى بأنه يمكن ببساطة لـ "انقلاب قصر" أن يضع طاغية عسكريا آخر في مكان صدام، انظر: Freedman and Karsh, The Gulf Conflict 1990-1991, 415.

(٦٧) للتعرف على تقديرات عامة حول تأثير العقوبات انظر: Geoff Simons, The Scourging of Iraq: Sanctions, Law and Natural Justice (London: Macmillan, 1996) and Sarah Graham-Brown, Sanctioning Saddam: The Politics of Intervention in Iraq (London:I.B. Tauris, 1999).

(٦٨) لتبرير الولايات المتحدة لهذا الاعتداء باللجوء - على نحو غير مقبول - إلى بنود الدفاع عن النفس الواردة بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، انظر "خطاب بيل كلينتون إلى الأمة" البيت الأبيض في ٢٦ يونيو عام ١٩٩٣ .

(٦٩) حول تفسير السياسة الأمريكية كسياسة فاشلة انظر: Caspar Weinberger and Peter Schweizer, " A Strategy with No End", USA Today, 18 December. 1998.

(٧٠) يقدم إدوارد بيك - السفير الأمريكي السابق في العراق - نسخة أوقح من هذا الموقف في لقاء تليفزيوني عام ١٩٩٦، قائلا في هذا الصدد:" تخلصت من صدام، ثم ماذا سيحدث؟ هل تعرف؟ ليست المسألة أنه شخص نظيف. إنه في الواقع غطاء الزجاجة الشمولي الأحقر شأنا الذي يضمن تعبئة هذا المكان في زجاجات ليصبح بلداً". ورفض بيك فكرة أن صدام يفرض أي نوع

من التهديد الخارجي قائلاً :" إنه لا يفرض خطراً على أى شخص فى المنطقة. لقد عنينا بهذا الجانب ، وكنا نراقب الأمور بيقظة شديدة لنتأكد من أن هذا لن يتكرر ثانية" ، وبدلاً عن ذلك فضل بيك رسم صورة لـ "حمام الدم" المتمثل فى العنف العرقى الذى زعم أنه قد يحدث بعد زوال صدام. وكما قال بيك، كما لو كانت الرسالة غير واضحة للمشاهد، :"أقصد : هل تستطيع أن تتهجى كلمة البوسنة ؟" انظر: The World Today", CNN, 12 Sep. 1996 .

(٧١) وافق معظم المعلقين على أن صدام حسين منذ قمعه للانتفاضة عام ١٩٩١، وطد دعائم حكمه للعراق، وأن العقوبات أضارت وأضعفت الشعب العراقى. وللتعرف على وجهات نظر حول هذه النتيجة التعيسة انظر: Maggie O'Kane, " The Wake of War", Guardian, 18 May 1996 and Graham-Brown, Sanctioning Saddam. 92-3, 194-5 وبالطبع لا يتطلب هدف الإبقاء على صدام " فى علبته" كما وضعه مخططو وزارة الخارجية، بالضرورة أن يكون السكان المدنيون فى العراق سعداء أو أصحاء، بل على العكس تماماً. ويفترض تقييم حديث لمجلس العلاقات الخارجية أن نظام العقوبات منذ عام ١٩٩١ كان "ناجحاً حتى الآن"، أخذاً بعين الاعتبار احتواء صدام وعجزه عن تهديد جيرانه. وثمن هذا النجاح - أى موت مئات الآلاف من المدنيين العراقيين - ثمن فادح، ولكنه محتمل على الأقل من المنظور الأمريكى. وكما صاغ مجلس العلاقات الخارجية الأمر فإن:" العقوبات لم تخلق ظروفاً تمكن القوى داخل العراق من خلعه. (ومع ذلك فتلك كانت رغبة أكثر منها هدفا صريحاً للعقوبات)" انظر: Eric D. K. Melby, "Iraq" in Richard N. Haass, ed., Economic Sanctions and American Diplomacy (New York: Council on Foreign Relations, 1998), 107-28 at 123.

(٧٢) برنامج"ستون دقيقة" CBS فى ١٢ مايو عام ١٩٩٦ . للتعرف على تفاصيل الجهود الأمريكية بعد عام ١٩٩٤ للتنبيه إلى قرارات الأمم المتحدة ضد العراق بهدف الإبقاء على نظام العقوبات انظر: Graham-Brown, Sanctioning Saddam, 79-80 .

(٧٣) حول الآثار المدمرة للعقوبات انظر: John Mueller and Karl Mueller, "Sanctions of Mass Destruction", Foreign Affairs 78, no. 3(1999): 43-65 ويجادل المؤلف ملاحظا أن الخطاب الأمريكى يستخدم تهديد أسلحة الدمار الشامل لتبرير العقوبات قائلا إن موت مئات الآلاف من المدنيين العراقيين فى ظل نظام العقوبات يشهد على أن العقوبات نفسها هى أسلحة دمار شامل، ويشير فى هذا الصدد إلى: "إذا كانت التقديرات الأمريكية للدمار الإنسانى فى العراق صحيحة حتى ولو بالتقريب، لاتضح - مع الجهد العقيم حتى الآن لإزاحة صدام عن السلطة والجهد الناجح إلى حد ما لإلجامه عسكريا - أن العقوبات الاقتصادية كانت سبباً أساسيا فى موت ناس أكثر فى العراق من عدد الذين ذبحوا بكل ما يسمى أسلحة الدمار الشامل طوال التاريخ". لتقديرات حديثة للأمم المتحدة تشير إلى أن معدل وفيات الأطفال والقصر فى العراق تضاعف فى العقد الذى تلى حرب الخليج، الأمر الذى تسبب فى موت مئات الآلاف من الأطفال، انظر فى هذا الصدد: "Child and Maternal Mortality Survey, Preliminary Report: Iraq" UNICEF, July 1999 حتى دينيس هاليداى - المسئول بالأمم المتحدة

عن السياسة الإنسانية فى العراق – كان عاجزًا عن دعم نظام العقوبات المستمر، واستقال فى أغسطس عام ١٩٩٨ ونعى "المستوى الذى بلغناه من التواطؤ على معاناة الآخرين". انظر هنا: Michael Powell," The Deaths He Cannot Sanction: Ex-UN Worker Details Harm to Iraqi Children", Washington Post, 17 Dec. 1998.

(٧٤) لمقارنة صريحة بين مصالح الولايات المتحدة فى الخليج والبوسنة انظر: Wayne Bert, The Reluctant Superpower: United States' Policy in Bosnia, 1991-1995 (London: Macmillan, 1997), 108-10 and James Gow, Triumph of the Lack of Will: International Diplomacy and the Yugoslav War (London: Hurst & Co., 1997), 203-8 ويشير چيمس جو (صفحة ٢٠٨) إلى أن وصول إدارة كلينتون (إلى الحكم) بكل خطابها حول المبادئ والأخلاق فى الشئون الخارجية لم يكن له معنى يذكر، وأشار فى هذا الصدد إلى:" أن توجهات السياسة الأمريكية تدرجت من اللاحركة فعليا إلى الحركة البسيطة".

(٧٥) وصف ريتشارد هولبروك السبل المختلفة التى ربطت بها اتفاقية دايتون الولايات المتحدة بالبوسنة انظر كتابه: Richard Holbrooke, To End a War, revised edition (New York: Random House, 1999), 360-72.

(٧٦) للتعرف على وجهة نظر نقدية لدور الناتو فى حرب البوسنة ومعالجة متشائمة لمستقبل الناتو كقوة للحفاظ على السلام انظر: William G. Hyland, "Is NATO Still Relevant?", in Clemens, ed., NATO and the Quest for Post-War Security, 154-61 وبالطبع كانت الحكومات الأوروبية أيضا تشعر بالحرج من فشل الناتو فى البوسنة، وكانت تحاول تخفيف شعورها بالذنب بالقيام بعمليات هجومية فى كوسوفو، انظر فى هذا الصدد: Peter Ford," Europe's Kosovo Aim: Redress Bosnia Inaction", Christian Science Monitor, 4 Feb. 1999 وفى غضون بضعة أيام من قصف كوسوفو وصربيا فى مارس عام ١٩٩٩ نشرت صحيفة النيويورك تايمز افتتاحية حول الفوائد التى جناها الناتو من هذا الهجوم، وأشارت الصحيفة إلى أن:" الحملة الجوية ضد يوغوسلافيا تحقق ما لم تستطع أعوام من الجدل المجرد أن تحققه. إنها البداية لتحديد الدور الذى يجب أن يقوم به حلف الناتو فى أوروبا بعد الحرب الباردة"، انظر: "Inventing NATO's New Role", New York Times, 28 March 1999 .

(٧٧) للتعرف على خلفية عامة حول حملات ميلوسوفيتش بعد اتفاقية دايتون ضد العرق الألبانى فى كوسوفو انظر: Noel Malcolm, Kosovo: A Short History, updated edition(New York: Harper Collins, 1999), 353-6 and Noam Chomsky, The New Military Humanism: Lessons from Kosovo(Monroe, ME: Common Courage Press, 1999) 28-37.

(٧٨) حول حكم دبلوماسى على هذا القصف انظر: Michael Elliot, "Getting to the Table", Newsweek, 14 June 1999.

(٧٩) أيدت سوزان سونتاج تدخل الناتو فى مقال لها، انظر: Susan Sontag, "Why Are We in Kosovo", New York Times, 2 May 1999 وردًا على النقاد الذين تحسروا على غياب الولايات المتحدة عن النزاعات الأخرى وعلى الاهتمام بـ "المركزية الأوروبية" الذى ميز علاقة

أمريكا بالألبان الكوسوفيين، رفضت سونتاج هذا التوجه بشدة قائلة :"لو اهتمت بضع دول أفريقية بالقدر الكافى بالإبادة الجماعية للتوتسى فى رواندا (وهم نحو مليون) ولو تدخلت عسكريا تحت قيادة نيلسون مانديلا على سبيل المثال، فهل كنا سننتقد هذه المبادرة باعتبارها "مركزية أفريقية؟" وتتغافل سخرية سونتاج بالطبع عن حقيقة أن العديد من الجنود الأفريقيين كانوا ينتظرون لشهور فى عام ١٩٩٤ لاستلام العربات التى وعدت بها الولايات المتحدة، بيد أن دفاعها عن حق الولايات المتحدة فى الاهتمام بكوسوفو أعماها عن ذكر مثل هذه التفاصيل. للتعرف على مجموعة من وجهات النظر اليمينية المؤيدة للتدخل انظر: Don Ferder, "Why Right Went Cuckoo Over Kosovo", Boston Herald, 14 June 1999.

(٨٠) للتعرف على نماذج من مشاعر اليمين واليسار على التوالى انظر: Charles Krauthammer, "We Don't Need to Inflict", Washington Post, 26 Feb. 1999 and Chomsky, The New Military Humanism.

(٨١) لوصف الانشقاق فى أوساط اليسار الأمريكى حول التدخل فى كوسوفو انظر: E.J. Dionne, Jr., "Not Munich, But the Holocast", Washington Post, 30 April 1999 and Michael Kazin, "Culture Wars: For Left, It's Finally Post-Vietnam", Los Angeles Times, 30 May 1999, see also Patricia Cohen, "Ground Wars Make Strange Bedfellows", New York Times, 30 May 1999.

(٨٢) إن دور اتفاقية دايتون فى تقوية ميلوسوفيتش يجعل من لجوء الولايات المتحدة بعد ذلك إلى"المعارضة الديمقراطية" فى صربيا يبدو أمراً مخادعاً. ولم يكن هناك شك لدى كل من لورا سيلبر وآلان ليتيل، عندما كتبا قبل النزاع فى كوسوفو أن اتفاقية دايتون ربطت مستقبل المنطقة بالتصرف الجيد للدكتاتور التوسعى التطلع، وقالا فى هذا الصدد:" يمسك ميلوسوفيتش بكل دعائم السلطة: البوليس وأجهزة الإعلام والموارد المالية. وفى صربيا كان هناك شخصان فقط يهمهما الأمر: سلوبودان وميرا (قرينة ميلوسوفيتش). كان هذا هو كل الإرث الذى خلفته دايتون. واعتمد الغرب فى اتفاقيته للسلام على ميلوسوفيتش وأقرانه فى كرواتيا الذين كانوا يساندون دكتاتورياتهم على حساب أى دعم للديمقراطية. لقد كان هذا جزءاً من ثمن دايتون" انظر فى هـــذا الصـــدد : : Yugoslavia : Death of a Nation, revised edition (new York : Penguin, 1997), 385-6.

(٨٣) أشار بيل كلينتون فى مسعى لشرح " مسألة كوسوفو هذه " للجمهور فى مارس عام ١٩٩٩ إلى أن كوسوفو أمر "متعلق بقيمنا". فماذا لو كان شخص ما قد استمع لونستون تشرشل وتصدى مبكراً بجرأة لأدولف هتلر؟، انظر: Remarks by the President to the AFSCME Biennial Convention, Washington, DC, 23 March 1999 وتساءل صحفى متشكك بصوت عال فى مؤتمر صحفى بالبيت الأبيض حول تحول ميلوسوفيتش من رجل دولة فى اتفاقية دايتون إلى هتلر كوسوفو، فكان الرد: " انظر يا جو (الصحفى الذى وجه السؤال)، فى حرب البوسنة تم ذبح مسلمين أكثر بكثير، ربما قد يصل عددهم إلى مائتى ألف ،

أى نحو مائة مرة أكثر مما تم ذبحهم أثناء الهجوم على كوسوفو. ومع ذلك، وفى ختام هذه الحرب جيء بميلوسوفيتش إلى دايتون وعومل باحترام يليق برئيس دولة، ووقع اتفاقية سلام. والآن لقد قتل ميلوسوفيتش - بشكل واضح - ألفى شخص، فى حين أن الرئيس كلينتون وآل جور كلاهما يدعونه الرفيق الأصغر لهتلر. فكيف توفق بين هذين الأمرين؟، انظر: Press Briefing by Joe Lockhart, The White House, 29 March 1999.

(٨٤) لملخص حول تأرجح وتضارب سياسة واشنطن حول كوسوفو بعد دايتون انظر: Clinton's World: Remarking American Foreign Policy (Wesrport: Praeger, 1999), 44-7.

(٨٥) حول تكتيكات الناتو انظر: Richard J. Newman et, al., " Making War From 15.000 ft", US News and World Report, 10 May 1999 وبالرغم من أن وزارة الخارجية حاولت تحويل الأنظار عن هذه التكتيكات - بما فى ذلك تحريم الطيران على ارتفاع منخفض - بسبب التوتر العصبى الذى ينتاب حلفاءها الأوروبيين بالناتو من جراء ذلك، كان العديد من المعلقين بالولايات المتحدة يعزون هذه التكتيكات ببساطة إلى رغبة إدارة كلينتون فى تجنب أية خسائر أمريكية أيا كان الثمن الذى سيدفعه ألبان كوسوفو. انظر فى هذا الصدد: Blaine Harden and John M. Broder, "Clinton's Aims", New York Times, 22 May 1999 and "Messy War, Messy Peace", Economist, 12 June 1999 وأشارت افتتاحية الإيكونوميست إلى: "هذه الحرب هى حرب لوقف التطهير العرقى، ولكن نتيجتها الرئيسية كانت تكثيف التطهير العرقى. فلقد أفضت حملة القصف إلى تصعيد التقتيل، وزيادة وتيرة إخلاء السكان بصورة عامة. وبلغة حقوق الإنسان تحولت حملة كوسوفو إلى كارثة "انظر أيضا: The entertaining exchange between Pat Buchanan and Senator Joseph Lieberman, "Meet the Press", NBC, 25 April 1999 حيث زعم ليبرمان: "نحن أنفسنا قد أشعلنا هذه الكارثة"، مشيرا إلى: "أن التطهير العرقى الواسع النطاق قد حدث - نتيجة للقصف الجوى ولرامبوليت (رامبوليت هى المدينة الفرنسية التى تم فيها مطلع عام ١٩٩٩ اقتراح اتفاق سلام كوسوفو الفاشل). وتساءل بوتشانن، وهو يتطرق لهذه الحماقة ما إذا: "كان أى شخص هنا لا يقبل مباشرة ثمن الوضع الراهن؟". وأجاب بوتشانن فى كلام غامض قائلا:" هذا ادعاء خيالى. فثمن الوضع الراهن كان على وشك أن يتمثل فى تحرك ميلوسوفيتش إلى كوسوفو وعمل ما قام بعمله هو بالضبط، أى ذبح الكوسوفيين (وشدد على ذلك)".

(٨٦) حول العلاقات الصعبة بين اللاجئين العائدين والمدنيين الصرب فى كوسوفو انظر: Karl Vick, "Rage Fuels Reprisals in Kosovo", Washington Post, 1 July 1999 وبعد ذلك بثلاثة أشهر ترك نحو مائة ألف شخص كوسوفو، واضطر ستيفان فريدريكسن، المفوض السياسى للأمم المتحدة للاعتراف بأن:" الكراهية كانت شنيعة". انظر: Jeffrey Smith, "Grenade Blast in Market Kills 2 Kosovo Serb", Washington Post, 29 Sep. 1999.

(٨٧) حول التحول السريع من الناتو/الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة انظر: William Shaw-cross, "The Cleanup Crew", Newsweek, 21 June 1999 لم يلق البنتاجون فقط بمهمة إدارة كوسوفو على كاهل الأمم المتحدة، بل لام عمليا الأمم المتحدة لعدم التحرك سريعا بالقدر

الكافى للشروع فى معالجة الأزمة، انظر: Eric Schmitt, "UN Drags Feet in Kosovo, Pentagon Leaders Declare", New York Times, 21 July 1999 and (For the UN's testy response) Judith Miller," UN Says it's NATO that Lags in Kosovo", New York Times, 22 July 1999 نجحت الولايات المتحدة وحلفاؤها فى الناتو فى تهميش الأمم المتحدة قبل مهمة "التطهير" هذه، وكان الكثيرون ينظرون إلى السرعة التى انتقدت بها قيادات البنتاجون الأمم المتحدة على عمليتها السياسية كأمر غير مهذب، انظر هنا: David Hannay, "Balkan Scapegoat", Financial Times, 16 July 1999.

(٨٨) Thomas E. Ricks, "These B-2 Pilots", Wall Street Journal, 19 April 1999 وأشارت زوجة أحد الطيارين إلى أن سفر وعودة زوجها يوميا عبر هذه المسافة البعيدة كان" غريباً للغاية ، أى أن يسقط القنابل ومن ثم يعود للمنزل ويراقب كيف يلعب ابنه كرة القدم". ولاحظ أحد محللى الدفاع أن الإشارة إلى هذه الطريقة المتبعة فى الحرب الجوية – أى الانقطاع نسبيا عن الحرب – لها بعض السوابق، وأشار فى هذا الصدد إلى :"أنت تؤدى عملك على نحو جيد ونظيف. ولا يجد أحد أن أقدامه قد غرقت فى الوحل. يحلق الطيار على بعد ١٥,٠٠٠ قدم، يقتل فقط هؤلاء الناس الذين يجب قتلهم، ومن ثم يطير عائداً للوطن ليشرب البيرة الباردة مع شابة جميلة. ليس هذا مفهوماً جديداً". انظر:"Harden and Broder, "Clinton's Aims .

(٨٩) حول المعانى التى يتضمنها هذا الاستخدام الحذر للقوات الأمريكية انظر: Steven Lee Myers, "Bomb. Missile. Bomb. Hey, It Looks Like a War", New York Times, 21 Feb. 1999 وللتعرف على تفاصيل حول الهجوم العسكرى على العراق انظر: Steven Lee Myers and Tim Weiner," Weeks of Bombing Leave Iraq's Power Structure Unshaken", New York Times, 7 March 1999 and Philip Shenon, " US Quietly Intensifies Attacks on Iraq", New York Times, 5 May 1999.

(٩٠) حول تقييمات للأسلحة "الغبية" الشائع استخدامها فى الخليج راجع الهامش رقم (١٩) .

(٩١) جاء الدليل على الدمار الذى تحدثه هذه الأسلحة مباشرة بعد القتال، لقد قتل المدنيون والطاقم العسكرى فى كوسوفو ويوغوسلافيا بالقنابل العنقودية غير المتفجرة فى الشهر الأول من وقف إطلاق النار. وأكد البنتاجون بشكل مثير للاشمئزاز أن ما لا يقل عن إحدى عشرة من قنابل الناتو قد تظل نشطة فى طول وعرض أراضى كوسوفو ويوغوسلافيا، وأن كل قنبلة قادرة على قتل المدنيين. انظر: Mark Fineman and Valerie Reitman," The Path to Peace", Los Angeles Times, 23 June 1999.

(٩٢) بعد أن قصفت طائرات الناتو طابوراً من اللاجئين الألبان الكوسوفيين داخل كوسوفو وقتلت أكثر من سبعين شخصاً، اعترف بيل كلينتون : "لا يمكن أن نكون بإزاء هذا النوع من النزاع بدون ارتكاب بعض الأخطاء مثل هذا الذى يحدث. هذه الأمور لا تحتمل الكمال" . انظر: Bill Clinton, "Remarks to the American Society of Newspaper Editors", San Francisco, 15 April 1999 ولقد قتلت قوات الناتو عن طريق الخطأ مدنيين من كل من الألبان

الكوسوفيين والصرب (فى حالة طابور اللاجئين وقصف قطار فى شهر أبريل) وعبر الهجمات المنظمة على بلجراد. وللتعرف على تفاصيل ووجهات نظر حول الضحايا المدنيين انظر: Chris Bird et al., After the Bombs, the Blame", Guardian, 15 April 1999, Robert Fisk, "NATO Stained with Blood of Civilians", Independent, 15 April 1999 and Alexander Nicoll, " The War Intensifies", Financial Times, 17 April 1999.

(٩٣) Eric Schmitt," Bombs are Smart, but People are Smarter", New York Times, 4 July 1999 شيدت القوات الصربية دبابات وهمية من الخشب ووضعت براميل من المياه داخلها (ترتفع حرارتها تحت أشعة الشمس) لتخدع الأجهزة الحساسة للحرارة لطائرات الناتو المهاجمة، الأمر الذى يفسر المعدل البسيط للدبابات اليوغوسلافية التى أضيرت فى كوسوفو نحو مائتين من ثلاثمائة دبابة دخلت كوسوفو لم تصب بـأذى عند وقف إطلاق النار بالرغم من أنها كانت مستهدفة بإصرار من جانب القوة الجوية الأكثر قوة وتطورا فى العالم.

(٩٤) حول وجهة نظر تقول إن انتصار الناتو قد تم بقصف المدنيين اليوغوسلاف انظر: Paul Richter, "Crisis in Yugoslavia: Officials Say NATO Pounded Milosevic into Submission", Los Angeles Times, 5 June 1999.

(٩٥) تبنت الحكومة الأمريكية إستراتيجية ذات مسارين مع أسوأ مجرمى الحرب سمعة ، فمن وجهت إليه محكمة جرائم الحرب الدولية تهمة (بما فى ذلك رادوفان كاراديتش وماتكو ملاديك، قيادات صرب البوسنة أثناء حرب البوسنة) سمح لهم بالدخول تحت حماية الأمم المتحدة بدون اعتقال، أما اللاعبون الأساسيون مثل ميلوسوفيتش الذى لم توجه إليه تهمة جرائم الحرب، فقد عوملوا كرجال دولة ودبلوماسيين عندما كان هذا الموقف ملائمًا للإستراتيجية الأمريكية. وحول الفشل فى اعتقال كاراديتش وملاديك، أو مطاردة ميلوسوفيتش حتى بعد أن وجهت إليه محكمة جرائم الحرب الدولية الاتهام انظر: Michael Scharf, "Indicted for War Crimes, Then What?" Washington Post, 3 Oct. 1999 وفى مؤتمر صحفى بالبيت الأبيض فى مارس ١٩٩٩، حيث استمع الصحفيون إلى موظفى إدارة كلينتون وهم يستخدمون "البرهان غير المباشر" للبرهنة على أن ميلوسوفيتش هو هتلر كوسوفو، تساءلوا ما إذا كان مجرد قبول ميلوسوفيتش لاتفاقية رامبوليت بوسعه أن ينظف سجله (مرة ثانية)، فكان الرد:" انظر يا جو، كم بودى فحص هذه الفكرة الشيقة. إذا ترك ميلوسوفيتش كوسوفو ووقع على اتفاقية رامبوليت، هل هذا معناه أنه لم يعد مجرم حرب؟" Press Briefing with Joe Lockhart, The White House, 29 March 1999.

(٩٦) نجا ميلوسوفيتش من قصف الناتو، بل وربما يكون قد عزز قبضته السياسية على يوغوسلافيا فى وجه الهجوم الذى قادته الولايات المتحدة، انظر فى هذا الصدد: Scott Peterson," Serbia's Fracturing Opposition", Christian Science Monitor, 23 Aug. 1999.

(٩٧) حول لا مبالاة أو جهل معظم الأمريكيين بالحرب الجارية مع العراق انظر: Myers, "Bomb. Missile. Bomb" وبالرغم من أن الوضع فى كوسوفو قد نوقش باستفاضة فى أجهزة الإعلام فى الأسابيع التى مهدت السبيل إلى حملة الناتو، ظل الوعى الجماهيرى منخفضًا. وأخبر أحد

المخرجين التليفزيونيين فى فلوريدا النيويورك تايمز عن طوفان الاتصالات الهاتفية من المشاهدين المتابعين لتصريحات الرئيس كلينتون عن الحرب:" وواصلنا تلقى اتصالات بالمحطة يسألوننا فيها متى سينهى الرئيس كلينتون حديثه إلى الأمة. وكان هؤلاء الناس ينتظرون العودة لمشاهدة برنامجهم - الذى انقطع لإلقاء الرئيس لتصريحاته - وكانوا بالفعل يتميزون غيظًا"
Rick Bragg et al.," For Jane and Joe Public, Wariness and Ignorance", New York Times, 26 March 1999 وسوف أعالج موضوع تأثير الرأى العام فى الولايات المتحدة بمزيد من التفصيل فى الباب التالى.

(٩٨) حول الهجوم على أبراج الخبر انظر: Christopher Dickey, "Target: Ameruca", Newsweek, 8 July 1999 and Brain Duffy et al., "Terror in the Gulf", US News and World Report, 8 July 1996.

(٩٩) حول إعادة تسكين القوات الأمريكية فى قاعدة معززة فى عمق الصحراء انظر: Doulas Jehl, "US Military in Saudi Arabia Digs into the Sand", New York Times, 9 Nov. 1996 كان استياء الولايات المتحدة من التقدم البطيء للتحريات الجنائية السعودية واضحًا فى جلسات السماع الخاصة بذلك فى الكونجرس عامى ١٩٩٨-١٩٩٩ . انظر فى هذا الصدد أيضا ملاحظات آرلن سبيكتر فى جلسة سماع اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ حول سياسة الإرهاب المضاد الأمريكية، الاجتماع ١٠٥ الجلسة الثانية فى ٣ سبتمبر عام ١٩٩٨ . وحول قصف تنزانيا وكينيا بالقنابل والهجوم الأمريكي على السودان وأفغانستان انظر: Madeleine Albright and Samuel Berger, press briefing, The White House, Washington, DC, 20 Aug. 1998.

(١٠٠) ساعد الكثيرون من موظفى الإدارة على ضرب معسكرات ابن لادن فى أفغانستان باعتبارها "جامعة إرهابية" انظر على سبيل المثال فى هذا الصدد مقال ويليام كوهين وزير الدفاع: We Are Ready to Strike Again", Washington Post, 23 Aug 1998" وحول مساهمة المخابرات المركزية الأمريكية فى بناء "الجامعة" انظر: Tim Weiner, "Afghan Camps Hidden in Hills", New York Times, 24 Aug. 1998.

(١٠١) حول تمويل المخابرات المركزية الأمريكية للمجاهدين وابن لادن انظر: Michael Dynes, "Hunted Leader Trained By the CIA", Times (London), 22 Aug. 1998.

(١٠٢) ربما عزز القصف وضع ابن لادن، وفى الحقيقة فإن القصف رسخ مزاعمه التى كانت مهزوزة فى السابق بأنه كالحصن المنيع أمام الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط. انظر فى هذا الصدد: John Barry et al., "Making a Symbol of Terror", Newsweek, 1 March 1999ودعم مشابه لهذا قد منح للسودان التى وقعت فى شرك نزاع داخلى حاد وفى حرب أهلية فعلية، انظر: Scott Peterson, "US Attack is "Best Gift" for Sudan", Christian Monitor, 31 Aug 1998.

(١٠٣) تحفظات كثيرة حول استهداف مصنع الشفاء أثيرت فى الأيام التى تلت القصف، انظر: Hassan Ibrahim et al., "The Missiles, the Bungling Pentagon, and the Nerve Gas Factory that Never Was", Observer, 30 Aug 1998 وفى أواسط عام ١٩٩٩ أقرت الحكومة الأمريكية بصحة أن مصنع الشفاء كان ينتج الأدوية وليس غاز الأعصاب، انظر: Vernon Loeb, "A Dirty Business", Washington Post, 25 July 1999 وبعد مرور عام من الهجوم قدر الخبراء أن تدمير المصنع – الذى ينتج نحو ٩٠٪ من الأدوية فى السودان – أدى مباشرة إلى نقص فى الدواء وإلى موت الآلاف لهذا السبب فى الشهور التالية، انظر: Jonathan Belke, "Year Later, US Attack on Factory Still Hurts Sudan", Boston Globe, 22 August 1999.

(١٠٤) قال رمزى يوسف – "العقل المدبر" لعملية قصف برج التجارة العالمى – للمحكمة التى حكمت عليه بالسجن ٢٤٠ عامًا أنه استخدم العنف ضد الولايات المتحدة لأن: "تلك هى اللغة الوحيدة التى تفهمونها. من المؤلم للغاية للأبرياء من الناس ولأى شخص فقدان أحد أقربائه المقربين أو صديق، لكن كان هذا ضروريا. هذا ما يؤدى إلى جعلكم تشعرون بالألم الذى تسببونه للآخرين". وأشار يوسف بشكل خاص إلى الدعم الأمريكى لإسرائيل وإلى مأزق الشعب الفلسطينى وتأثير العقوبات الاقتصادية التى تفرضها أو تقودها أمريكا ضد السكان المدنيين فى كوبا والعراق. لكن كيفين توماس دوفى، القاضى الذى تولى القضية نحى جانبًا هذه الملاحظات السياسية وأكد على أن يوسف كان"داعية للشر"، انظر: Benjamin Weiser, "Mastermind Gets Life for Bombing of Trade Center", New York Times, 9 Jan. 1998.

(١٠٥) من الغريب أن المعلقين الأمريكيين كانوا واعين تمامًا بهذا الخطر، ولكنهم اختاروا على الأغلب تهميشه أو تجاهله، بشكل خاص فى سعيهم للترويج لمنظومة الدفاع الصاروخى والمشاريع العسكرية الضخمة الأخرى. وقدم ويليام سافير الناقد بصحيفة النيويورك تايمز فى مديح مغالى فيه لنفقات حرب النجوم عام ١٩٩٨ سببًا غريبًا للاستخفاف بخطر أعمال الإرهابيين على الأرض قائلا: "يسعى معارضو الدفاع الصاروخى لتقديم حجة مختلفة لتبرير موقفهم قائلين: إن درعًا فى السماء لن تمنع إرهابيا من تهريب قنبلة فى حقيبةإلى الولايات المتحدة. وهذا صحيح جدا، وتتطلب نظم اكتشاف الأسلحة النووية والجرثومية تحسينًا وتطويراً. ولكن دولا مثل الصين وإيران والعراق وكوريا الشمالية والهند وباكستان لم تستثمر أموالا ضخمة فى تطوير الحقائب". انظر: William Safire, "Stopthe "Incoming"", New York Times, 11 June 1998 وتعتمد الحجة الجوهرية لسافير فى تأييد الدفاع الصاروخى على فكرة أن الحكومات "المارقة" أنفقت أموالا طائلة على أبحاث حول الصواريخ طويلة المدى أكثر منها على إنتاج الحقائب، وهو الموقف الذى قد يعكس الواقع من جانب واحد من جوانبه، ولكنه أيضا يتجاهل حقيقة أن خطر "القنبلة – الحقيبة" يكمن فى انخفاض تكاليفها وسهولة جلبها إلى الولايات المتحدة (ويتجاهل طبعًا حقيقة أن المخابرات الغربية لا تراقب بالانتباه الكافى مبيعات الحقائب).

الباب الرابع

المهام الأمريكية

"رفاقى الأمريكيين، تلك هى فرصتنا. فلنرفع رأسنا كأمة واحدة، ولنتطلع من أعلى قمم هذا القرن الأمريكى للأمام.. صوب القرن القادم ، سائلين الله أن يبارك مساعينا وبلادنا الحبيبة".

ويليام جيفرسون كلينتون، خطاب حال الأمة عام ١٩٩٩[١]

فى الأبواب السابقة حاولت تقديم صورة شكل وتوجه السياسة الخارجية الأمريكية فى نهاية القرن العشرين. ولرواية هذه القصة المعقدة فى هذا الحيز الضيق كنت مضطرا إلى أن أضغط إلى حد كبير تفسيرات وأطر عديدة كانت قد طرحت داخل الولايات المتحدة لتشخيص مسار العلاقات الأمريكية الخارجية. وهدفى فى هذا الباب الأخير هو تعويض هذا النقص، وتقديم بعض أهم تفسيرات (ومفسرى) السياسة الخارجية الأمريكية. ويودى أيضا إلقاء الضوء على الأوضاع التى جرى أثناءها وضع التحليلات الأمريكية للسياسة الخارجية، وبشكل خاص إمعان النظر فى الترابط الوثيق بين ظواهر ثلاث: عالم الثقافة ، والعلوم ، ودور الأبحاث الحكومية ، هذه العلاقة الوثيقة التى تركت بصمات واضحة على مجرى حياة الكثير من "الخبراء" السياسيين. وبالرغم من أن غالبية تأويلات وتبريرات العلاقات الأمريكية الخارجية معيبة للغاية، وأحيانا منافية للمنطق، فسوف يكون من المفيد فهم الحجج التى تستند إليها هذه التفسيرات من ناحية، والتسليم بحقيقة أن أصحابها هم غالبًا مخلصون فى تأييدهم لها من ناحية أخرى.

فى القسم الأول سأتناول بالدرجة الأولى المفسرين الأكاديميين للسياسة الخارجية بالرغم من أنه من المفيد التذكير مرة أخرى بأن الحدود بين عالم الثقافة والعلوم وهيئات الخدمات الحكومية حدود إسفنجية إلى أقصى حد فى الولايات المتحدة. ولسوف أتأمل بعض أكثر الأفكار الشائعة والرنانة فى العقد المنصرم، قبل التطرق على نطاق أوسع إلى ما اتفق المحللون عليه وكان مشتركًا بينهم، فى عملهم وأنماط حياتهم وتفكيرهم على حد سواء. فى القسم الثانى أود النظر بتفصيل أكثر إلى خطاب وأيديولوچية مسئولى الحكومة وفحص السياق السياسى (بما فى ذلك العلاقة بين الرئيس والكونجرس) الذى تُطبخ فيه السياسة. ولسوف أتأمل أيضا دور وموقف أجهزة الإعلام ، وأخيرا تأثير الرأى العام فى قرارات السياسة الخارجية. وهدفى من كل هذا ليس إعطاء صورة كاملة للسياسة أو المجتمع الأمريكى، ولكن تحديد بعض العراقيل التى تقف على طريق فهم الإعلاميين الأمريكيين بشكل صحيح للتحركات الأمريكية فى الخارج. وأحاول البرهنة عند هذه النقطة على أن السياسة الخارجية الأمريكية معيبة للغاية من حيث تنفيذها، ومن ثم أسعى للتوصل إلى فهم شامل للمشكلة، وعلينا أيضا تعرية المشاكل المتعلقة بتفسير الأمور فى هذا المجال والتى منعت الكثيرين من الأمريكيين من التوصل إلى تقييم رصين لعلاقة الولايات المتحدة بالعالم.

الفصل الأول

النظريات

ضرورة أن تكون متميزًا - شعار السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة

بالرغم من أن عمل آلاف الأكاديميين ومحللى السياسة الأمريكيين كان طوال أكثر من أربعين عامًا ينصب على دراسة الاتحاد السوفييتى، فقد كان من الغريب أن حفنة صغيرة منهم فقط تنبأت بزوال الاتحاد السوفييتى فى أواخر الثمانينيات. ولهذا السبب كانت ردود الأفعال الأولى على "النظام العالمى الجديد" تتسم بالانبهار والإثارة. وقدم فرانسيس فوكوياما الأكاديمى - وأحيانًا مستشار وزارة الخارجية - أشهر تفسير لهذا النظام الجديد. ووفقًا لفوكوياما ينذر الحل غير الدموى للحرب الباردة بـ "نهاية التاريخ"، أى الزمن الذى تلتحم فيه كل أمم العالم بنموذج الرأسمالية الغربى الليبرالى الديمقراطى. وناقش فوكوياما الأمر قائلا إن أهم خلاف فى تاريخ العالم قد حسم بالقضاء على الكتلة السوفييتية : "وبالرغم من أن هذا يعنى أن الشئون الدولية من الآن فصاعدا ستبدو روتينية للغاية بل ومملة، فإن مقولة " نهاية التاريخ" تفترض فى الوقت نفسه أن السياسة الخارجية الأمريكية سوف تشهد عصرًا هادئًا وسلميا"[٢] .

ولقد تناولنا فى الباب السابق ببعض التفصيل كيف أفضى هذا التفاؤل إلى قلق مؤسسة الدفاع الأمريكية، وتناولنا أيضا إعاقة صدام حسين الفظة لقصيدة التفاؤل الرعوية الجديدة. بيد أن وجهة نظر فوكوياما كانت جذابة أكثر بالنسبة لبعض المحللين السياسيين. فمن ناحية كان إعلاميون مثل تشارلز كروثامر يحتفلون بـ "العصر أحادى القطب" ناظرين إلى العالم كخشبة المسرح الخالية من الممثلين المنافسين والجاهزة لاستخدام ولخيارات القوة الأمريكية[٣]. ومن ناحية أخرى حمَّل بروس روزيت ،

وتونى سميث ، وآخرون الولايات المتحدة مسئولية تعزيز الديمقراطية فى أرجاء العالم، بل وافترضوا أن احتمال أن تحارب دول ديمقراطية بعضها البعض احتمال أضعف للغاية مقارنة بنظيره فى حالة الدول غير الديمقراطية(٤). وحظيت فرضية "السلام الديمقراطى" بانتشار واسع وباستحسان الناس لإدارة كلينتون، حتى إن بعض الإعلاميين استعادوا ذكرى وودرو ويلسون وتحدثوا عن أممية (Internationalism) جديدة تقودها الولايات المتحدة، مع الالتزام بنشر الديمقراطية فى الخارج باعتبارها حجر الزاوية فى السياسة الخارجية الأمريكية(٥). وشجع "العصر أحادى القطب"، الذى يفترض أن الولايات المتحدة أصبحت الآن فى وضع يمكنها من تشكيل العالم بأية طريقة تشاء أنصار تيار "الويلسونية" الجديدة. وعزز الانتصار الأمريكى السريع الشامل فى العراق هذا الاتجاه فى الجدل خاصة وأن چورج بوش قد صاغ هذا التوجه بالحديث المجرد عن ضرورة النضال من أجل الديمقراطية وحكم القانون، بدلاً من الإشارة صراحة إلى المصالح الأمريكية الحقيقية فى النفط وفى "استقرار" الشرق الأوسط(٦).

مع ذلك وبمرور الوقت خمد هذا الحماس، ورسم محللو السياسة الخارجية حدوداً أكثر تواضعاً للدور الأمريكى على المسرح العالمى، وترافق هذا مع تراجع قدرة الولايات المتحدة على حل مشاكل العالم. ولم يكن من قبيل المفاجأة أبداً أن يغير الإعلاميون توقعاتهم على هذا النحو، فإذا كانت الولايات المتحدة حقا هى القوة المهيمنة فى عالم القطب الواحد، فقد تتطلع الحكومات والشعوب الأخرى إلى الولايات المتحدة طلبا للمساعدة فى حل مشاكلها، وبالمثل فمقولة " السلام الديمقراطى" يمكن أن تضطر الحكومة الأمريكية إلى دعم الديمقراطية فى بعض الأماكن فى العالم – مثل أفريقيا – التى قد تضار فيها بعض المصالح الأمريكية. وكلا الأمرين يهدد بإرسال الأموال والقوات الأمريكية إلى مناطق لا تتسم بأهمية إستراتيچية كبيرة وبلا عائد واضح للولايات المتحدة. وخلف الخطاب "الويلسونى" المنبعث من جديد حول المقرطة والغيرية كانت ترقد تيارات عاتية تعنى بالمصلحة الذاتية والانعزالية التى اكتسحت رؤى عصر جديد فى العلاقات الخارجية(٧).

بعد التدخل الأمريكي فى الصومال عام ١٩٩٣ شكا ريتشارد بيتس من أن السياسة الخارجية الأمريكية قد انحرفت بسبب " وهم التدخل النزيه"، وافترض أن على الولايات المتحدة إما أن تتدخل بقوة فى النزاعات الخارجية، أو أن" تترك أصحابها يخوضون معاركهم"، وهكذا يمكن للقوات الأمريكية الدخول إلى منطقة ما فقط بعد أن يكون "أصحابها" قد تجرعوا مرارة "الاستنزاف من جراء المجازر الطويلة". وإدراكا لأن إدارة كلينتون كانت تسعى وهى منزعجة لإحداث توازن بين التوخى الصارم لتحقيق المصالح الأمريكية ولغة الإنسانية المزعومة، قدم بيتس بشكل رئيسى تبريراً لكل من الانعزالية الأمريكية و"المذابح" المحلية فى بقاع العالم. وحاول محللون آخرون إضفاء طابع رسمى على هذا التفويض بالانعزالية، وأخذوا يلحون على ضرورة الحذر من الفكرة التى تم فى السابق الترحيب بها ، أى المقرطة. وهاجم توماس كاروثرز فى مقال له عام ١٩٩٧ فكرة أن تعزيز الديمقراطية يجب أن تكون المنار الهادى للسياسة الخارجية الأمريكية، زاعما أن هؤلاء الذين يناصرون هذه الفكرة(بما فى ذلك أعضاء إدارة كلينتون) قد بالغوا فى تقدير القوة الأمريكية، وقال فى هذا الصدد إن :

"الولايات المتحدة قادرة فقط فى حالات محدودة للغاية على تعبئة الموارد الاقتصادية والسياسية الكافية لتحدث تأثيرا رئيسيا فى المسار السياسى للدول الأخرى".

وإذا كان بيتس قد تناول مسألة قدرة الولايات المتحدة على التأثير فى النزاعات الخارجية، فإن كاروثرز قدم حجة لتجنب التورط فيما وراء البحار تعتمد على فكرة استعصاء مشاكل الأمم الأخرى على الحل. وقد عززت هذه الآراء بعضها البعض، وقللت من قيمة الافتراضات الأكثر تفاؤلا حول الدور الأمريكى بعد الحرب الباردة القائلة بأن لدى الولايات المتحدة الوسائل للتدخل فى الخارج، وأن التدخل الأمريكى يمكن أن يحدث التأثير المرجو(٨).

ولاحظ كاروثرز أن نهاية الحرب الباردة قد تمخضت فى الولايات المتحدة عن"فكرة جذابة" تزعم "توحد المصالح الأخلاقية والبراجماتية للولايات المتحدة بالخارج"، وعارض كاروثرز ذلك بقوله إن باقى العالم ليس مقدرا له أن يعرف الديمقراطية، وليس

حتماً أن تستجيب الدول الأخرى لتشجيع الولايات المتحدة فى هذا المجال. ومضى فريد زكريا أبعد من ذلك فى مقال له امتدحه أقرانه من المحللين للغاية قائلا إن الديمقراطية فى حد ذاتها قد تكون هى المشكلة. ويفترض زكريا ملاحظًا قيام أنظمة ديمقراطية شكلا وقمعية أو شاذة فى الواقع أن العالم تسيطر عليه بشكل مطرد "ديمقراطية ضيقة الأفق": أنظمة سياسية تسمح بانتخابات شعبية لكنها تفشل فى ضمان دور القانون. وبالنسبة لزكريا فالمقرطة "ضيقة الأفق" هدف أحمق يجب ألا تتبناه الولايات المتحدة. ويشير زكريا إلى أن دولا غير ديمقراطية مثل سنغافورة وماليزيا وتايلاند وحتى الصين قدمت لمواطنيها - بالرغم من المناخ الاجتماعى أو القانونى غير المستقر - فرصًا أكثر من تلك الأمم التى تعرف الانتخابات الحرة العادلة. وبهذا المنطق يمكن للولايات المتحدة فعليا مساعدة المناطق أو الأمم بإنكار حقها فى الحكم الديمقراطى. وتلك سياسة تبدو مألوفة للمخضرمين بوزارة الخارجية الذين تذكروا تأييد الولايات المتحدة للأنظمة غير الديمقراطية إبان الحرب الباردة. ويرى زكريا أن الأجندة الأمريكية قد أكملت دورتها وأنه لم يعدَ هناك أبدًا أساس منطقى للقول بتبنى سياسة خارجية أمريكية جديدة وديناميكية[٩].

ولقد ساهمت تحليلات بيتس وكاروثرز وزكريا فى بلورة فكرة أن هناك سوء فهم فيما يتعلق بتفاؤل فوكوياما، ومع ذلك فالجانب الرئيسى فى تحليلات هؤلاء الإعلاميين هو قولهم إن الظروف الدولية قد أملت دورا أكثر تواضعا للولايات المتحدة فى الخارج. وحاول هؤلاء المنظرون - بالمبالغة فى مخاطر التدخل وبشكل خاص بالتشكيك فى احتمالات قيام الديمقراطية أو فى نوعية الديمقراطية فى البلدان الأخرى - تحويل الجدل الدائر من تقييم للمصالح الأمريكية إلى تقييم للمقدرة الأمريكية . وبعزلهم أنفسهم عن مقولات "العصر أحادى القطب" و "نهاية التاريخ" انتقص هؤلاء من قيمة التحرك الأمريكى حتى وهم يؤكدون على التناقض وغياب الاستقرار الذى يتسم به عالم ما بعد الحرب الباردة. وهكذا توارت وجهات النظر الأكثر تفاؤلا وأممية لتفسح الطريق للإستراتيجيات "الواقعية" للسياسة الخارجية الأمريكية التى تدور على الأغلب وببساطة حول تحقيق المصالح الأمريكية وحسب. وفى مقال له عام ١٩٩٦ جلد مايكل ماندلبوم

بالنقد فكرة "السياسة الخارجية كعمل اجتماعى" مشيرا إلى أن: "العالم مكان كبير مكتظ بالناس المعوزين"، وحذر من أن تتورط أمريكا فى تخفيف معاناتهم. ويعتقد ماندلبوم أن "الجمهور الأمريكى" يؤيد مساعدة البلدان "الفقيرة والبعيدة" فقط لتعزيز المصالح الوطنية الأمريكية التقليدية"، وهو ضرب من إدراك الأمور يقود إلى "نتيجة حتمية" هى أن " تعزيز المصالح الداخلية هو الإستراتيجية التى تفتقر إليها السياسة الخارجية الأمريكية"(١٠). وفى الوقت نفسه قام جون هاربر - زميل ماندلبوم فى جامعة جونز هوبكنز - بتطبيق "الواقعية" على قضية التحالفات والشراكة الأمريكية فى الخارج، مستنتجا أن "العامل الوحيد الذى لا غنى عنه فى إقامة شراكات يمكن التعويل عليها ليس الديمقراطية أو الافتقار إليها، وإنما المصلحة الذاتية، وليس هناك سبب ولو كان بسيطا يدعو للتفكير فى أن هذا أمر سيتبدل". ولقد استخدم كل من ماندلبوم وهاربر هذه الرؤية المتشائمة للشئون الخارجية لكى يجيزا المصلحة الذاتية الأمريكية، بكل ما يمكن التنبؤ بما يمكن أن ينطوى عليه هذا لغير الأمريكيين. والواقعية السياسية لهاربر تضفى طابعًا شرعيا على التأييد الأمريكى للأنظمة غير الديمقراطية أو الدكتاتورية، بينما يجيز احتقار ماندلبوم لـ "العمل الاجتماعى" تخلى الولايات المتحدة عن الأزمات الإنسانية فى أرجاء الكوكب، إلا إذا كان هذا يهدد عرضاً "المصالح الداخلية الأمريكية"(١١).

ويمثل ريتشارد هاس أوج تطور هذا التوجه الفكرى وذلك فى كتابه: (The Reluctant Sheriff: The United States After the Cold War, Richard N. Haass) ويناقش هاس الأمر قائلاً إن نهاية خصم القوة العظمى واختفاء خطر الحرب النووية قد خلقا عالمًا "منفلتا" حصلت فيه دول كثيرة على حرية أكبر فى السعى وراء مصالحها، أو وراء أحقادها على بعضها البعض. ويزعم هاس أن على الولايات المتحدة أن "تضبط وتنظم" هذا العالم بطريقتين: ردع العدوان بين الدول، وتشجيع المشاركة فى الاقتصاد الكوكبى. بيد أن مربط الفرس فى فرضية هاس هو المصطلحات التى يستخدمها. فعنده أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون شرطيا كوكبيا لإقامة النظام وتنفيذ القوانين فى أى مكان يصبح فيه النظام والقوانين مهددين، ولكنها يجب أن تقبل بدور أكثر تواضعا، ويقول هاس فى هذا الصدد :

"يجب أن يفهم الشريف (Sheriff) افتقاره إلى السلطة الكاملة فى العديد من الحالات، وأن يدرك حاجته للعمل مع الآخرين، وقبل أى شىء ضرورة أن يكون متميزاً فى المكان والطريقة التى يتدخل بها فى أمر ما"[١٢].

وتبدو وصفات هاس المختلفة رصينة ومعقولة للغاية، فهى تعتمد على النظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها وسيطًا شريفًا ، وعلى رؤية عالم ما بعد الحرب الباردة كعالم يشبه الغرب المتوحش: نحن نقدم صورة لشريف (شرطى) كريم الأخلاق يواجه منطقة جامحة الأهواء تتمرد على القانون (ويواجه على ما يبدو جماعات من أهالى البلاد المستاءين) ويعتمد هذا الشريف على أفضل تقديراته الخاصة وعلى صديق قد يتصادف وجوده ليقوم بالحفاظ على السلام ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. وامتدح هاس – الذى لم يخجل من هذه الاستعارة – تحالف حرب الخليج عام ١٩٩١ باعتباره نموذجًا "للسياسة الخارجية الأمريكية التى تدعو الآخرين حينما يتطلب الأمر لمساعدتها على إقرار الأمن والنظام"، وأوصى هاس بتشكيل كتائب يقظة مشابهة لكتائب حرب الخليج للتدخل فى المناطق والنزاعات الساخنة فى المستقبل. وفى الحقيقة فإن الإطار الذى يقدمه هاس ليس إلا تجميعاً لمجمل الجهود التى بذلت مؤخراً لتبرير المصلحة الذاتية الأمريكية عبر المبالغة فى عدم استقرار باقى أرجاء العالم. والنتيجة هى وصفة لسياسة خارجية "متميزة" تتجاهل أوضاع المعاناة والعوز للآخرين، وترسخ السعى التقليدى خلف المصالح الأمريكية[١٣].

ويجب هنا ملاحظة أمرين على جانب كبير من الأهمية عند النظر إلى الصيغة النهائية فى عملية إعادة تشكيل السياسة الأمريكية والبيئة الكوكبية. أولا: لم يكن الإعلاميون الأمريكيون يرغبون فى فحص صحة فرضية " السلام الديمقراطى"، وكانوا كارهين بشكل خاص للتأمل فى مدى إخلاص إدارة كلينتون فى تقديم هذه السياسة. وكما رأينا تشير الدلائل فى أفضل تقدير إلى أن الالتزام الأمريكى "ببناء الدولة"، أو الحل الإنسانى فى البوسنة والصومال كان هشا وهزيلاً لأقصى حد، ومع ذلك فقد نظر النقاد الأمريكيون إلى التحركات الأمريكية الفاشلة فى كلتا الحالتين إلى حد بعيد باعتبارها دليلا على حماقة التدخل، وليس حماقة الاهتمام المحدود والهش للغاية بتنفيذ

المهمة بنجاح[١٤]، أى أن التدخل فى ذاته حماقة وليس كيفية التدخل ، أو لماذا نتدخل ، ولصالح أية أهداف. ومن ناحية أخرى عزز التحرك الأمريكى المضطرب والكسول فى حالات النزاع هذه جهود الإعلاميين والمنظرين للتأكيد على سرعة زوال النظام العالمى الجديد الذى بشرت الولايات المتحدة به فى السابق، وعلى العجز النسبى للولايات المتحدة على التصرف بشكل يؤثر فى سير الأحداث، وبالتالى فإن عليها الاهتمام بمصالحها فى المقام الأول عند فحص أىٍ من جوانب سياستها الخارجية. ثانيا، وبالمثل فإن عمليات الأمم المتحدة فى التسعينيات - المنقوصة والتى لم تتوفر لها غالباً الأموال الكافية والتى تم إحباطها مراراً على يد الفيتو الأمريكى المتكرر أو قيود الميزانية التى توضع بتحريض من الولايات المتحدة - كان الإعلاميون والمنظرون الأمريكيون يستخدمونها لتهميش دور الأمم المتحدة فى الشئون الدولية، وللتدليل على أن التوجه الجماعى لحل قضايا غياب الاستقرار والنزاعات محكوم عليه بالفشل. ويمكن هنا ملاحظة انفضاض هؤلاء الإعلاميين عن مناقشة الدوافع "الأممية" (Internationalist) للحكومة الأمريكية، أو الجهود الخارجية للتوصل إلى حلول جماعية لمشاكل العالم. وكل هذا يعزز بلا شك "الواقعية" الجديدة فى دوائر صناعة السياسة ويضمن تبخر تفاؤل عام (١٩٨٩) فى هذا العقد.

السوق المتوحشة : الترويج للرأسمالية الكوكبية

إبان الحرب الباردة كان يتم اختيار "خبراء" السياسة الخارجية الأمريكية من أقسام السياسة أو العلاقات الدولية بالجامعة، وكان هؤلاء المحللون مشبعين بأفكار الدبلوماسية وتوازن القوى، وميالين إلى الإشارة فى حديثهم إلى ثاكسيديدز أو هوبز أو النظام الغربى، وكانوا يعتمدون الأطر التقليدية فى فهم التفاعل بين الدول ، والأمم ذات السيادة ، وفى التسعينيات كما رأينا عزل هؤلاء المحللون أنفسهم بسرعة عن الرؤى الأكثر تفاؤلاً أو تقدمية حول نظام ما بعد الحرب الباردة، وأعادوا الاصطفاف الفكرى على طول الخطوط التقليدية. وهكذا فالعالم يتألف من دول / أمم بعضها أفضل وبعضها أسوأ، بعضها أهم بالنسبة للولايات المتحدة وبعضها أقل أهمية.

وكانت مهمة السياسة الخارجية الأمريكية هى تحديد المصالح الأمريكية على ضوء هذه الخلفية المزركشة، وألا تتوانى الولايات المتحدة فى الوقت نفسه عن تطوير العالم برمته(١٥).

وووجهت هذه الحسابات التقليدية مؤخراً باعتراض معلقين من الحقل الجديد من المعرفة، أى الرأسمالية الكوكبية. وكتاب فرانسيس فوكوياما "نهاية التاريخ" لم يكن نبوءة بالعدالة الاجتماعية ولكن افتراضا بأن دول العالم الكثيرة كانت تتجه صوب المشاركة فى نظام اقتصادى واحد متشابك. وفى السنوات الأخيرة، وبعد مبادرة فوكوياما ظهر نوع جديد من محللى السياسة الخارجية يتبنى وجهات نظر وميولاً مختلفة تماما عن الحرس القديم الذى تولى تقليديا تقديم النصيحة للحكومة الأمريكية. وتشكل هؤلاء "الكوكبيون" ليس فقط من أساتذة السياسة بل أيضا من الصحفيين وخبراء القانون الدولى والمستشارين وقيادات إدارة الأعمال والاقتصاديين. وأخذاً بعين الاعتبار للتطور المتنامى للرأسمالية الكوكبية فى التسعينيات كان الكوكبيون أيضا أميل إلى إظهار تفاؤل أكثر، بل حتى إبداء مشاعر الانتصار من المعلقين التقليديين. وبينما رسم هاس وآخرون سياسة الحذر والاشتباك الأمريكى الانتقائى مع باقى العالم، وضع الكوكبيون سياسة التدخل الأمريكى الشامل والمركب فى الاقتصاد الكوكبى ، واحتفوا بها .

وأول حجة للفكر الكوكبى هى أن الإطار القديم للسياسة الخارجية القائل بدول / أمم تتنافس قد تقادم عليه العهد تقريباً . فبعد قرون من التبادل والتفاعل والنزاع القائم على السيادات المتنافسة، تحدد المصالح والمبادرات الدولية والجماعية الآن وجه العالم. وفى مقال لها عام ١٩٩٧ دافعت چيسيكا ماثيوز (Jessica Mathhews "Power Shift) عن "نهضة المجتمع المدنى الكوكبى"، وأشارت إلى أن شعوب العالم سوف تتطلع إلى أبعد من حكوماتها الوطنية ليس فقط من أجل البضائع والخدمات، ولكن فى عملية تحديد هويتها وفى سعيها لتحسين أوضاعها. ووفقاً لرأى المؤلفة فإن" الدول / الأمم لم تعد ببساطة هى الوحدة الطبيعية لحل المشاكل". والمعنى الذى يتضمنه زوال السيادة الوطنية واضح. يجب ألا يشغل صناع السياسة الأمريكية (والقيادات التنفيذية) أنفسهم بالحكومات الوطنية كمدخل للمجتمعات الأجنبية، ولكن يجب عليهم عوضاً عن

ذلك التركيز على الهيئات غير الحكومية المختلفة للنفاذ إلى هذه المجتمعات والتأثير عليها. ونظرت المؤلفة بأمل إلى مجتمع البزنس، والمنظمات غير الحكومية و "اللاعبين غير الحكوميين" الآخرين لتطويق الحكومات الأجنبية والتعامل بشكل مباشر مع الرأسماليين المحتملين فى العالم، والأخيرون على ما يبدو تواقون للمشاركة فى الاقتصاد عابر القوميات(١٦).

وحث الكوكبيون الحكومة الأمريكية صراحة – مباشرة بعد تعريفهم للتغيير الاقتصادى كأضخم قوة مؤثرة فى تبديل العالم – على تكريس موارد سياستها الخارجية لدعم البزنس الأمريكى فى الخارج. ووصف چيفرى چارتن – مساعد وزير التجارة فى إدارة كلينتون – عملية إعادة توجيه الأهداف الدبلوماسية التقليدية، تلك التى قام بها مع رئيسه رون برون وزير التجارة قائلاً:

"كانت لدينا مهمة يسميها برون "الدبلوماسية التجارية" ، أى تشابك مصالح السياسة الخارجية بمصالح سلطة الحكومة ومصالح صفقات البزنس. ولقد استخدمنا قوة واشنطن الرسمية لمساعدة الشركات على اجتياح الأسواق خلف البحار. وكانت المحصلة مثيرة، لقد أقمنا "غرفة حرب" اقتصادية، وشيدنا "طابقًا تجاريا" كان يقتفى أثر أكبر مشاريع تجارية فى العالم".

وزعم چارتن – بلغة من شأنها بلاشك بث الفزع فى أوصال خبراء السياسة التقليديين – أن تشجيع البزنس هو الأساس المنطقى للسياسة الخارجية مؤكداً أن هذا يجب أن يتم: "الآن حيث ليس لدينا أعداء عسكريون". فضلا عن أن چارتن صمد بثبات حتى فى مواجهة من تساءلوا عن نزاهة صفقات البزنس (واشترك فى العديد من هذه الصفقات كبار مسئولى الحكومة الأمريكية) التى كان مكتبه يشجعها، وأشار فى هذا الصدد إلى أنه : "إذا فتحت سوقًا متوحشة كما فعلنا، فعليك توقع وجود اللصوص أحيانًا"(١٧).

وجنبًا إلى جنب مع الفكرة القائلة بأن السياسة الخارجية الأمريكية يجب أن تركز على "الدبلوماسية التجارية"، بذل الكوكبيون قصارى جهدهم لتعريف مصالح المواطنين العاديين فى العالم باعتبارها تتفق مع مصالح الشركات الأمريكية.

وناقش چوزيف جوف الأمر قائلا إن الهيمنة المستمرة للولايات المتحدة فى الأعوام التى تلت عام ١٩٨٩ تثبت بالضبط هذه النقطة ، فحتى لو كانت الولايات المتحدة تجنى فوائد عظيمة من الاقتصاد العالمى، فإن الدول الأخرى تحترم حقيقة أن "الولايات المتحدة هى الضامن الأعظم للنظام الكوكبى للتجارة الحرة". وكما رأينا فى الباب الأول ليس لهذا الزعم أساس فى الحقيقة، ومع ذلك ظل چيف وآخرون يناقشون الأمر قائلين بتوافق المصالح بين الشركات الأمريكية والشعوب فى أرجاء العالم، وهو اعتقاد يعزز مقولة "الغيرية" الملة التى يدعونها؛ إذ إن "القوة العظيمة" بالنسبة لچيف "تظل عظيمة إذا عززت مصالحها الخاصة بخدمة الآخرين"(١٨). وطور چيفرى جارتن على نحو أكمل هذا الارتباط بين المصالح الأمريكية و "الغيرية" قائلا:

"إن المصلحة الاقتصادية الأمريكية فى تطوير حياة الشعوب فى الأسواق الناشئة تمضى أبعد من مجرد تعزيز دخولها بحيث يستطيع الناس هناك شراء بضائع وخدمات أكثر ، رغم ما ينطوى عليه هذا من أهمية. لكن القضية هى دور القانون. فإذا كانت الحكومات الأجنبية لا تسعى لحماية الحقوق الأساسية للإنسان ، فمن المرجح أكثر أن ترفض أو تتحايل على القوانين الأخرى الرئيسية ذات الأهمية التجارية الكبرى، مثل تلك التى تحمى حقوق الملكية الفكرية وتناهض الفساد وتطالب بالكشف عن المعلومات المالية المهمة(١٩).

ومن المفيد هنا ملاحظة الإحلال المخادع لأى احترام لحقوق الإنسان بالمفاهيم المجردة . والحجة القائلة بأن حقوق الإنسان يجب احترامها فى ذاتها ، وأن هذا الاحترام يتضمن الفائدة المصاحبة له ، أى خلق المزيد من المستهلكين الكثيرين القانعين فى بلد معين ، هى حجة مألوفة تتردد . ومع ذلك فالاحترام المجرد لحقوق الإنسان بالنسبة لجارتن هو احترام خلق المزيد من المستهلكين، مع النتيجة الطبيعية السعيدة المصاحبة لذلك ، أى إقرار مناخ قانونى يسهل على نحو أفضل قيام الشركات الأمريكية بالبزنس. وأخذا بعين الاعتبار لرغبة إدارة كلينتون فى التجارة مع البلدان التى تنتهك حقوق الإنسان الأساسية مثل الصين ، يصبح من العدل الزعم بأن "المزيد من البضائع والخدمات" من الصعب أن يفضى إلى تحسين الظروف السياسية فى "الأسواق الناشئة"، وأن اهتمام جارتن بتوليد الدخل والحفاظ على معايير شفافية

البزنس لن يحل المشاكل المزمنة الناشئة عن اللامساواة فى توزيع الثروة والقمع. ولقد غابت تماما هذه الافتراضات الوجيهة عن جارتن والكثير من الكوكبيين؛ لتصبح العولمة بالنسبة للكثيرين نوعا من المشروع التبشيرى، أى مسعى تقوده أمريكا لتنوير تلك المناطق المتخلفة من العالم التى مازال عليها أن تعانق السوق الكوكبية[٢٠].

ومن وجهة النظر التاريخية (انظر Daniel Yergin and Joseph Stanislaw, The Commanding Heights) يقدم دانيال يرجين وچوزيف ستانيسلاو تقييمًا للعالم منذ ١٩٤٥ يتضمن كتالوجات عن انتشار مذهب السوق الحرة. وفى هذا الكتاب الذى ظهر عام ١٩٩٨ يسعى المؤلفان إلى كتابة تاريخ العالم فى الأعوام الخمسين المنصرمة بوصفه معركة بين إدارة الحكومة للاقتصاديات الوطنية وتوجه السوق الحرة. وبالنسبة للمؤلفين، فإن رواد هذا الموضوع من الاقتصاديين هم (فريدريك ڤون هايك وملتون فريدمان) ومن السياسيين (مارجريت تاتشر ورونالد ريجان) الذين يسحقون القانون (مطالب العمل ودولة الرفاهية) مخلفين وراءهم عالم الاختيار الحر الانتقائى والمسئولية الفردية والحريات المضاعفة ، بما فى ذلك حرية الإخفاق المميت وحرية الحياة تحت حد الفقر. والكتاب هو نص محورى فى الأدبيات الجديدة للعولمة، بالضبط بسبب الاستنتاج القوى والبسيط للغاية الذى توصل إليه القائل بأن رأسمالية السوق الحرة قد انتصرت فى أرجاء الكوكب. والكتاب أيضا بمثابة صفعة للمدارس الأكثر تقليدية لدراسة السياسة الخارجية، حيث إن المؤلفين يفترضان على نحو يبدو مقبولاً ظاهريا أن بوسع المرء كتابة تاريخ العالم فى أواخر القرن العشرين حصراً بلغة العلاقات الاقتصادية لت الدوافع الإستراتيچية. وبالاستنتاج الذى يقدمه الكتاب يمكن تفهم وضع القارئ الذى يقوده تفكيره إلى أن فرضية فوكوياما عام ١٩٨٩ قد أثبتت انتصارها النهائى فى التسعينيات، وأن دول العالم وفقا للمؤلفين أصبحت مقيدة ببعضها البعض بوشائج أكثر تلاحمًا من ذى قبل، وأنها لا تواجه تشويشًا يذكر من جانب أية أيديولوچية منافسة من شأنها تقسيم صفوفها أو إضعاف تصميمها على السوق الحرة[٢١].

ولعل توماس فريدمان – الصحفى المختص بالشئون الخارجية بصحيفة النيويورك تايمز – هو مناصر العولمة الأمريكى الأكثر انتشاراً . ويقدم كتاب فريدمان: "الليكزس وشجرة الزيتون" الذى صدر عام ١٩٩٩ تأملاً مسهبًا فى الموضوعات التى

ناقشها كل من (برجين وستانيسلاو). وفريدمان نصير قوى للعولمة ، لكنه حريص على الاعتراف بأن العولمة سوف تواجه معارضة، وبالتالى قد تحتاج إلى أبطالها وإلى المدافعين عنها إذا ما قدر لها النجاح. والعنوان الذى اختاره فريدمان لكتابه مأخوذ من فهمه الخاص للرهان الرئيسى للسياسات الكوكبية اليوم، فمن ناحية تعد الليكزس، السيارة الفاخرة، سلعة استهلاكية لا يمكن إلا أن يرغب فى امتلاكها الأنصار الطيبون للكوكبية. ومن ناحية أخرى ترمز شجرة الزيتون إلى الإخلاص لقطعة معينة من الأرض، أى تلك الأيديولوچية التى يدرك الكوكبيون الطيبون محقين أنها لا تستحق عناء كثيرا (وأنها قد تصرف الانتباه عن السعى الواعى لامتلاك الليكزس). وبالنسبة لفريدمان يجب أن يكون الهدف المركزى للسياسة الخارجية الأمريكية هو تشجيع الليكزس على حساب شجرة الزيتون / تشجيع الدول فى أرجاء العالم على تبنى النموذج الأحدث من رأسمالية السوق الحرة، وعلى العدول عن الجدل والنزاع على الأرض أو المبدأ. والنتيجة سوف تكون مزيداً من الكوكبيين ومزيداً من الليكزس، وقد يكون هناك دور حتى لـ "شجرة الزيتون" كنوع من العزاء الإضافى، ليس فى مواجهة العولمة بل كمهدئ لتأثيراتها المؤلمة(٢٢).

جانب آخر مفيد للعولمة هو ما توفره من مناخ عالمى أكثر استقراراً كما يقول فريدمان. وبعد متابعة المناقشات التى تدور فى الدوائر الأكثر تقليدية لصناعة السياسة حول فرضية "السلام الديمقراطى" يقدم "فريدمان كتابه نظرية الأقواس الذهبية لمنع النزاعات" "Golden Arches Theory of Conflict Prevention" ويعتبر هذا الكتاب أن بلدانا بها امتياز مطاعم ماك دونالد لن تحارب أبدا بعضها البعض. وبالنسبة للبعض فإن مضاهاة سوق الهامبورجر بآفاق السلام العالمى قد تبدو مبتذلة ونوعًا من الانتقال من المهم إلى الغث والتافه، ومع ذلك فإن فريدمان جاد تماما فى اعتقاده أن الاندماج الاقتصادى الذى يعنيه توسيع امتياز ماك دونالد سوف يقنع الدول بالعدول عن قتال بعضها البعض. وإيمان فريدمان بالقدرات السلمية لماك دونالد ظل صامداً برغم النزاع فى كوسوفو الذى هاجمت فيه قوات الناتو - التى تتغذى على الهامبورجر - المدن اليوغوسلافية ، وبرغم أن محلات البيج ماك فى هذه المدن كانت مكشوفة وأن محلات ماك ناجتس بها كانت غير مسلحة. ووفقًا لفريدمان فإن الصرب استسلموا فى

النهاية للناتو: "لأنهم يريدون إعادة افتتاح محلات الماك دونالد أكثر من رغبتهم فى إعادة احتلال كوسوفو" وهذا التفسير على طريقة الوجبات السريعة لاستسلام الصرب يتغافل احتمال أن المدنيين الصرب لم يسعدوا أبدا بمشاهدة تدمير بقية مدينتهم، ولكنه تفسير يقى نظرية الأقواس الذهبية هجوم حقائق ما حدث فى يوغوسلافيا[٢٣].

" وكتاب فريدمان جذاب، ممتلئ بالاستعارات المبسطة ويميل إلى حد بعيد إلى استخدام لغة ومفردات التكنولوچيا[٢٤]. ويقوم الكتاب على افتراضين : يسلم فريدمان أولا بفكرة أن الرأسمالية المتحررة من القيود توفر أفضل الفرص للرفاهية الكوكبية، ويتشكك بالتالى فى أى نموذج بديل لها، ويقول فى هذا الصدد:

"أشك فى أننا سنرى مواجهة جديدة أيديولوچية وشـــاملة ومتماسكة للعولمة ؛ لأننى لا أصدق أن هناك بديلاً للعولمة بوسعه حقا أن يخفف من وحشية الرأسمالية ويظل ينتج مستويات مرتفعة من الحياة على حد سواء"[٢٥].

والافتراض الثانى، والأكثر طموحًا لفريدمان هو أن معظم الناس فى أرجاء العالم يوافقونه الرأى. وينقل اعتقاده هذا بسرد قصص لكوكبيين ناشئين من بلدان كثيرة مختلفة، فهناك سياسيون محليون فى الصين يكافحون لهزيمة بعضهم البعض فى الانتخابات وذلك بالدفاع عن أحدث تكنولوچيات الاتصال والمواصلات، والناس العاديون فى هانوى يتكدسون فى الشوارع لبيع سلعهم بأمل أن يستطيعوا (فى يوم من الأيام) قيادة سيارة الليكزس، وها هى بائعة بالشارع فى بانكوك تثرثر مع فريدمان حول حافظة رأسمالها[٢٦]. وفى رأى فريدمان فإن هؤلاء الناس هم دليل على قدسية رأسمالية السوق الحرة : " تنشأ العولمة من الأسفل، من مستوى الشارع، من أرواح الناس نفسها ومن طموحاتهم الأعمق"[٢٧]. ويجب ألا يدهشنا بالتالى أن تناول فريدمان للعولمة يتسم بحمية تبشيرية، ويخلص فريدمان إلى أنه لكى تنجح العولمة" فإن أمريكا لا يمكنها فقط ، بل إن عليها أن تكون منارة للعالم بأسره"[٢٨]. وفى مواجهة الآراء المحافظة للمعلقين الأكثر تقليدية الذين قد يحثون "الشريف" الأمريكى على التدخل فى الشئون الدولية فقط باعتدال، يضع فريدمان والكوكبيون هدفًا أسمى يتمثل فى بعث الحضارة فى الأراضى القفر، والانتصار لمثل الرأسمالية الأمريكية فى باقى أرجاء العالم.

والصورة الأخيرة فى كتاب الليكزس وشجرة الزيتون هى لمدرس أمريكى من أصل أفريقى يرتدى ملابس تشبه ملابس سانتا " كلوز " يتصدر مجموعة من الأطفال الأمريكيين (من كافة الأعراق والأديان) يرددون أغنية إجازة يهودية. ويستحضر هذا المشهد الدموع إلى عيون فريدمان، وهو يقدمه إلى قرائه كدليل على إمكانيات التآلف الثقافى والتقدم المجتمعى (أى السوق الحرة)، ويقول فريدمان: إن النظام الاقتصادى المشترك للأمريكيين قد مكنهم من التكاتف معا برغم الفروق العرقية والثقافية بينهم، بل وحتى الاحتفال بهذه الفروق فى مرح مثير للبهجة[٢٩]. ويوسع العين الفاحصة التقاط تفاصيل القصة ورؤية المشهد بتشاؤم أكثر ، فالمدرس والأطفال يؤدون المشهد فى بيسيسدا فى ميريلاند إحدى الضواحى الأكثر ثراء بالولايات المتحدة، والمكان المفضل للأغنياء حيث يتوقفون هناك وهم فى طريقهم إلى مقاطعة واشنطن. وللسبب نفسه ننظر بتشاؤم إلى لقاء قيادات العالم فى سويسرا فى الاجتماع السنوى لمنتدى دافوس الاقتصادى؛ إذ إننا لا يمكن ببساطة أن نلصق دماثة جبال الألب التى تميز النخب الحاكمة المجتمعة فى دافوس بالسكان البعيدين الذين تمثلهم تلك القيادات. وكما رأينا فى الباب الأول، فأرباح العولمة التى يتم توزيعها بشكل غير عادل جعلت من السهل على الإعلامى أن يجد تآلفًا أو تعاونًا عالميا بين الثقافات شريطة أن تقتصر حركة هذا الإعلامى على أوساط السلطة والامتيازات، حيث سيجد هناك ببساطة هذا التآلف والتعاون العالمى بين الثقافات. ومع ذلك فمن الصعب أن تحتمل الصورة العامة أية قولبة أو نمطية.

ويوسعنا إذن بسهولة أن نجد أرضية لعدم الاتفاق مع "الكوكبيين"، وأن نتساءل ما إذا كانت رؤيتهم للألفية الرأسمالية التكنولوجية قابلة للحياة. هذا إضافة إلى أن المحللين التقليديين للسياسة لديهم أيضا مصلحة أكيدة فى الشىء نفسه؛ إذ إن محاولاتهم لتعريف "الواقعية" الجديدة بعد الحرب الباردة تواجه بتحد من قبل فريدمان وآخرين، ممن يعنى إيمانهم بقوة الأسواق الحرة الجاذبة إلى المركز هجرة للمواقف الإستراتيجية المتزنة فيما يتعلق بدراسة العلاقات الدولية. فقد كان خبراء السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة فى الوظائف الحكومية أو عالم العلوم والثقافة يعتمدون

تقليديا فى صياغة مشورتهم على التوتر القائم بين المصالح الأمريكية الداخلية ومصالح السياسة الخارجية، ولكن إذا كان الكوكبيون محقين، فإن هذا التوتر لم يعد له وجود (أو أن حدته قد خفت فى أقصى تقدير إلى حد بعيد)، وعلى هذا النحو أصبح واضحاً المسار الأفضل للسياسة الأمريكية، أى أن على الولايات المتحدة أن تعمل على أن تظل الأسواق مفتوحة، وأن يظل رأس المال يتدفق وأن تواصل دعمها للتجارة الحرة. وبالتالى فالتحدى الماثل أمام المفكرين "الواقعيين" يكمن فى دحض الرؤى الطوباوية للكوكبيين وفى الوقت نفسه تجنب الهجوم العنيف على الرأسمالية الأمريكية السند الهائل الرئيسى للخطاب الكوكبى! ويواجه المفكرون "الواقعيون" المأزق نفسه الذى يواجهه المؤيدون اليمينيون لسياسة حماية الصناعة والتجارة الوطنية الذين يريدون تعزيز رؤية وطنية محلية للعالم فى الوقت الذى يشهد فيه العالم اندماجا عالميا غير مسبوق، بيد أنهم عاجزين فى الوقت نفسه عن تقديم نقد جاد للرأسمالية، ولفت الأنظار إلى نواقصها(٣٠).

وفى كتابه: "Jihad vs. McWorld"(٣١) الذى صدر عام ١٩٩٥ رسم بنيامين باربر، أستاذ العلوم السياسية بجامعة روتجرز، طريقًا ممكنًا يراه وحيدا أمام "الواقعيين". وكما يوحى العنوان فإن رؤية باربر للعولمة رؤية قطبية، فعنده أن القوات المتجانسة للرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة تصطف فى مواجهة الرجعيين المناصرين للثقافة المحلية والعداوات التقليدية. وسعى كتاب باربر برغم عنوانه المبتذل لكى يتجنب تأييد أى من "الجانبين"، وقدم بعض الحجج المفيدة حول إقفار الرأسمالية الكوكبية، الأمر الذى يميز وجهة نظره عن وجهة نظر فريدمان. وعبر باربر بشكل خاص عن شكوك جادة فى إمكانية الرأسمالية التبشيرية على إحداث المقرطة، وأشار إلى أن فوائد التحرر الاقتصادى لن توزع بشكل عادل على تلك المجتمعات التى "اهتدت" إلى الأسواق الحرة. ولكن تفاصيل فكرته تظل حبيسة لإطار الإثارة الذى أحاط به قصته ، وبشكل خاص فكرته عن "الجهاد". إذ ينتقى باربر كلمة "الجهاد" التى تنطوى على دلالات خاصة فى الإسلام، ويستخدمها لتصنيف عدد لا حصر له من الاعتراضات على الرأسمالية الكوكبية، وبالنسبة لباربر يعنى الجهاد "الإطار العام للمعارضة الأصولية للحداثة الذى يمكن أن نجده فى معظم عالم الأديان"(٣٢). وبرغم أنه يبدو مهتما

بالتفاصيل والفروق الدقيقة فى مواضع مختلفة من تحليله، فإن باربر يحشر هنا الأشكال والأسباب المختلفة المتنوعة للسخط فى حركة واحدة "أصولية"، ومن ثم يعطيها اسما يكرس تحجرها ولا عقلانيتها (بشكل خاص عندما يضعها فى مواجهة "الحداثة"). وبالتالى فأعمال باربر مهملة من قبل "الواقعيين" الآخرين ، وهو يصور الأمر كأن المعركة ضد الرأسمالية الكوكبية تعتمد ليس على الظلم الاقتصادى للأسواق الحرة وحل مؤسسات الخدمات الحكومية، ولكن على العداء للحداثة والميول الأصولية الحتمية بصفتها نتاجًا لثقافة المرء.

اعتمدت الولايات المتحدة منذ أيامها الأولى على البنى الثقافية فى صياغة وتشريع سياستها الخارجية. وكان تجريد أهالى البلاد الأمريكيين من ممتلكاتهم يقوم على فكرة أن أشكال الصيد والزراعة عندهم معادية للتقدم، وأنهم لا يستحقون الأرض التى يحتلونها. وفى العقد الثالث من القرن التاسع عشر شجعت المفاهيم الأمريكية حول الانحطاط العرقى للمكسيكيين، ومن ثم حددت نطاق التوسع الأمريكى. وفى تسعينيات القرن نفسه نصح المنظرون العنصريون بالاستعداد الأمريكى لحرب عرقية قادمة، سوف تنخرط فى أتونها "الأنماط" العرقية المختلفة فى نزاع داروينى لتحديد مصير العالم[٣٣]. وبالرغم من انحسار طغيان هذه المفاهيم فى القرن العشرين، فقد استمر هذا الإغواء المتمثل فى وصف المشهد العالمى بلغة العنصرية. وبالتالى يجب ألا نندهش من أن المفكرين "الواقعيين" سرعان ما لجأوا إلى الفروق الثقافية (وهو تعبير يستخدم فى الغالب لتلطيف تعبير الفروق العرقية) لتفسير حتمية النزاع بين الأمم، ولتبرير الدعاوى القائلة بضرورة أن تتسلح الولايات المتحدة بدفاع قوى عن النفس حتى بعد انهيار الاتحاد السوفييتى. ومنذ عام ١٩٩٠ أصدر "خبراء" من أمثال فؤاد عجمى، وبرنارد لويس تقارير عاجلة حول "المأزق العربى" أو أخطار "الإسلام السياسى" من ناحية[٣٤] ، ومن ناحية أخرى نظر كل من آرون فريدبيرج وچاكوب هيلبرون إلى الصين بريبة متنامية، مشككين فى قدرتها على تقبل الرأسمالية والديمقراطية[٣٥]، وفى الإطار نفسه حثت أياد قديمة مثل هنرى كيسنجر على الحذر فى التعامل مع روسيا، متجاهلا عجز سكانها الذين تم إفقارهم عن بعث شعارات "النعرات الروسية الإمبريالية القديمة"[٣٦]. ولقد أفضت وجهات النظر الأمريكية المختلفة

هذه إلى مشاكل وإلى استياء فى أرجاء العالم باعتبارها أشكالاً من التعنت الثقافى، وتطلبت فى الوقت ذاته تقليص نطاق التبشير الذى يقوم به الكوكبيون لآرائهم وتقييماً أمريكيا أكثر واقعية للعالم.

ويعد الصحفى روبرت كابلان أحد أكثر الأنصار المؤثرين لمقولة أن التنافس العرقى والدينى يهدد بانتشار الفوضى فى أجزاء كبيرة من العالم. وفى عام ١٩٩١ نشر كابلان كتابه "أشباح البلقان" عن رحلاته فى يوغوسلافيا وحولها، وقوبل الكتاب بتهليل عظيم فى الولايات المتحدة، وجاء التقسيم اللاحق ليوغوسلافيا ليدل على أن رأيه المشئوم كان عمليا بعيد النظر، وأن صناع السياسة يجب أن يستفيدوا من هذا التشاؤم الجديد عند صياغة ردود أفعالهم على أزمة البلقان ، أو فبركة لا مبالاتهم تجاهها[٣٧]. ولقد توصل بيل كلينتون – الذى أكد خطابه عام ١٩٩٣ على "الكراهيات القديمة" التى تقف فى وجه قيام الولايات المتحدة بدور مفيد فى المنطقة – إلى استنتاجاته هذه بعد قراءة أشباح البلقان. ولقد تنحت الولايات المتحدة جانباً بالفعل بينما مزق الصرب والكروات لحم البوسنة، وهكذا تحققت التنبؤات الخبيثة لكتاب كابلان[٣٨]. وبينما اعترف كابلان نفسه بأن التأثير المزعوم لكتابه فى إدارة كلينتون كان مدعاة للقلق ، فإنه واصل تأليف رؤاه عن "الكارثة" اعتماداً على رحلاته فى أرجاء العالم. وفى عام ١٩٩٤ نشر كابلان مقالاً فظيعاً فى صحيفة "Atlantic Monthly" بعنوان "الفوضى القادمة" يشير فيه إلى أن النزاع العراقى فى غرب أفريقيا "مقدمة مواتية للقضايا غير المستحب أبدا مناقشتها التى ستواجه حضارتنا قريبا". ويشير كابلان إلى أن هذه الشعوب التى لم يمسها "التنوير الغربى" تميل إلى "البحث عن تحررها فى ممارسة العنف"، وافترض على نحو لا يمكن تفسيره أن مشاكل غرب أفريقيا سوف تنتشر حتما فى باقى أرجاء العالم. وهكذا يتبقى على الولايات المتحدة فقط أن تعد نفسها لمواجهة هذا التحدى الماثل أمام "حضارتها"، وأن تشكر كابلان فى الوقت نفسه على تحذيراته لها فى الوقت المناسب[٣٩].

والرؤية الأكثر اكتمالاً وتأثيراً لهذه "الواقعية" العرقية/الثقافية يقدمها صموئيل هنتنجتون فى كتابه صدام الحضارات ١٩٩٦ ، ذلك الكتاب الاستثنائى الذى كان يمكن بسهولة أن يُكتب ويلقى المديح فى الولايات المتحدة قبل قرن. ويقسم هنتنجتون العالم

إلى "حضارات" ثمان (وممكن تسع) تغطى كل واحدة منطقة جغرافية بعينها وتضم قيما وأولويات خاصة تعتبرها مهمة. و "الحضارات" عنده هى لفظ مخفف للغاية بديل الثقافات والأعراق، ويرى هنتنجتون أن سكان جزء معين من العالم يتشربون معايير وأهداف "حضارتهم" وينفرون بالقدر نفسه من معتقدات وإكراه الحضارات الأخرى. ويعتقد هنتنجتون أن التوتر وتعادل القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى أثناء الحرب الباردة أفضى إلى قمع هذه الفروق الحضارية التى أصبحت فى التسعينيات ويعدها العوامل المحددة للعلاقات الدولية وهى الحقيقة الأساسية لأية سياسة خارجية مسئولة[٤٠].

وبالنظر إلى أفكار هنتنجتون من ناحية، وقبول هذه الأفكار فى بعض الأوساط من ناحية أخرى يصعب تقدير ما هو الأحق بذهولنا، أهى أفكار هنتنجتون أم القبول الصريح لدوائر صناعة السياسة الأمريكية لهذه الأفكار؟ وامتدح القراء المعجبون بالكتاب من كيسنجر إلى فوكوياما: "إدراكه لتعقدات السياسات الكوكبية المعاصرة" و "بنيته التى تتسم بالتحدى"[٤١]. ويجب أن نتوقف عند بعض أوجه القصور الواضحة فى هذا الإطراء. ففى المقام الأول يتسم تعريف هنتنجتون لمفهوم "الحضارة" بالذاتية المفرطة، ويعتمد على سلسلة من التخمينات التاريخية وسوء الفهم التاريخى والتلفيق هنا وهناك. والمؤرخون – لنقل – فى البرازيل سوف يتوقفون عند احتواء هذا التعريف على كيان يسمى "حضارة أمريكا اللاتينية"، وقد تتحرى دول أوروبية عديدة مثل أستراليا ونيوزيلندا صحة فكرة وحدة وتجانس "الغرب" الذى من المفترض أنها تنتمى إليه وفق هنتنجتون. والأشد غرابة أن هنتنجتون يرسم خريطته العرقية/الثقافية وكأن الحركات الشعبية الضخمة فى أواخر القرنين التاسع عشر والعشرين لم يكن لها وجود أبداً . ومع الأخذ فى الحسبان أن هناك عدداً كبيراً من الكاريبيين من أصل أفريقى فى المملكة المتحدة، أو وجود مسلمى شمال أفريقيا فى فرنسا، أو من هم أصلاً من جنوب شرق آسيا فى الولايات المتحدة ، فهل يصبح من المعقول أن نتحدث عن أوروبا أو أمريكا الشمالية باعتبارهما "غربيتين" ؟ وإذا كانت حركات الهجرة هذه تمثل خليطاً من حضارات مختلفة، فلماذا جرت عموما؟[٤٢].

تجنب هنتنجتون إلى حد كبير هذه الأسئلة، أو أنه لجأ إلى التنبؤات المثيرة (والتى تلهب الأجواء بشدة) حول حرب الأعراق فى هذه البلدان ذات الكتلة السكانية الضخمة من المهاجرين. ولقد أفضى هذا الرأى إلى الاستنتاج البارد بأنه "بينما يمثل المسلمون مشكلة مباشرة لأوروبا فإن المكسيكيين يفرضون المشكلة عينها على الولايات المتحدة". والحل عنده هو وضع حد لهذه المخاوف العرقية فى السياسة الداخلية والخارجية، وبالتالى يجب على الولايات المتحدة أن تستعد لقتال مواطنيها من اللاتينيين للسيطرة على المناطق التى يسيطر عليها اللاتينيون بجنوب غرب أمريكا، ويجب أن تعد وزارتا الخارجية والدفاع القوات الأمريكية لـ "صدام الحضارات" فى الخارج، منتبهتين إلى تحذير هنتنجتون بأن "العلاقات بين المجموعات من حضارات مختلفة لن تكون أبدا علاقات وطيدة، بل عادة باردة وغالبا عدائية"(٤٣). ورؤية هنتنجتون متشائمة إلى أقصى حد، وتدعو صناع السياسة الأمريكيين إلى التخلى عن تقييماتهم المبهجة للمناخ الدولى مادام الوقت ما يزال يسمح بالاستعداد لعملية "الصدام". وعلى أساس تفكيره هذا، هناك قبول كئيب للغاية بفكرة "الطابع كلى النزاع" الذى يعد عاملاً محدداً لأى توقعات متعلقة بالتفاعل الاجتماعى، وهو يقول فى هذا الصدد:

"من الإنسانى أن يكره المرء؛ إذ يحتاج الناس للأعداء من أجل تعريف ذواتهم ودوافعهم. هم يحتاجون إلى المنافسين فى البزنس وفى الإنجازات، وهم يحتاجون للمعارضين فى السياسة. ومن الطبيعى أنهم لا يثقون فى المختلفين عنهم وينظرون إليهم باعتبارهم خطراً يمكن أن يعرضهم للأذى . ويخلق حل نزاع واحد واختفاء عدو واحد قوى ذاتية واجتماعية وسياسية تؤدى بدورها إلى استنهاض قوى جديدة"(٤٤).

ومما يدعو للسخرية أن الكراهية هى الخاصية الوحيدة التى اختار هنتنجتون تعميمها على العالم فى تحليله، ويعتمد تفسيره للأمر - بعد كل مسلماته المرسلة حول الفروق الحضارية - على فكرة أن البشر يميلون حتمًا إلى كراهية بعضهم البعض. وبالتالى ليس هناك ما يدعو للدهشة من أن تنبؤات هنتنجتون بشأن القرن الحادى والعشرين لا تنطوى على أى وجه للشبه أيا كان مع الكوكبيين، أما نصائحه الخاصة بإعادة تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية فمتطرفة وتستعصى على الفهم.

وظهور هذا التيار الهستيرى الجديد للفكر "الواقعى" فى الولايات المتحدة، والذى يقوم على أساس أفكار الفروق الثقافية والصدام الحضارى هو نوع من الكونتربوينت(*) الغاضب فى مواجهة "العولمة" المتفائلة المبهجة لإعلاميين مثل فريدمان، والأممية المزعومة لإدارة كلينتون. وبالتالى فإن إحدى النتائج العجيبة للفكر "الواقعى" الجديد فى الولايات المتحدة هى احتواء هذا الفكر على المزاعم الهمجية بشأن الحرب الحضارية القادمة جنبًا إلى جنب مع الهجوم الخافت والحذر على العولمة. ويشن هنتنجتون (Huntington, "The Lonely Superpower", 1999, Foreign Affairs) هجومًا ساحقًا على السياسة الخارجية الأمريكية فى التسعينيات. وتشير مقالته هذه إلى أن "الولايات المتحدة وجدت نفسها وحيدة بشكل متزايد، مع شريك واحد أو حفنة قليلة من الشركاء فى مواجهة معظم دول وشعوب العالم". وبحدة وبشكل مباشر – غير وارد عادة فى أوساط الصحفيين الأمريكيين المتخصصين فى الشئون الخارجية – هاجم هنتنجتون الولايات المتحدة لأنها حاولت:

"فرض القانون الأمريكى خارج الأراضى الأمريكية فى مجتمعات أخرى، وتصنيف البلدان وفقًا لمناصرتها للمعايير الأمريكية حول حقوق الإنسان والمخدرات والإرهاب وتزايد الأسلحة النووية والصواريخ، والآن الحرية الدينية، وتطبيق العقوبات على البلدان التى لا تتفق مع معاييرها فى هذه القضايا، ودعم مصالح الشركات الأمريكية الكبرى تحت شعارات التجارة الحرة والأسواق المفتوحة، وتشكيل سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتخدم مصالح الشركات الكبرى نفسها، والتدخل فى النزاعات المحلية حيث لا مصلحة مباشرة نسبية لها فيها، وضرب بلدان أخرى لتتبنى السياسات الاقتصادية والاجتماعية المفيدة للمصالح الاقتصادية الأمريكية، ودعم مبيعات السلاح الأمريكى فى الخارج بينما تسعى لمنع مبيعات مشابهة لبلدان أخرى، وطرد سكرتير عام الأمم المتحدة وإملاء تعيين خلف له، وتوسيع الناتو بشكل رئيسى لضم بولندا والمجر وجمهورية التشيك حصرا، والتحرك العسكرى ضد العراق ومن ثم إبقاء عقوبات اقتصادية صارمة ضد النظام، وتصنيف بلدان معينة باعتبارها "دولاً مارقة" وإخراجها من المؤسسات الكوكبية لأنها رفضت الركوع أمامها تعبيرا عن إذعانها للرغبات الأمريكية"(٤٥).

(*) (الجمع بين لحنين أو أكثر فى نسيج واحد) . المترجمة

ويقدم هذا الهجوم الاستثنائى لفريدمان على السياسة الخارجية الأمريكية فكرة واضحة عن تخلص العديد من محللى السياسة الخارجية الأمريكية من أسر الخطاب والدوافع الأمريكية فى التسعينيات ، بيد أن البديل المثير للغثيان القائل بـ "الصدام الحضارى" يكاد لا يوحى بسبيل أفضل للنظر إلى العالم أو لتوجيه السياسة الأمريكية. وغالبا ما يختفى فى خضم هذا الجدل النقد الحقيقى "للعولمة" الذى يعتبر أن شريحة ضيقة من المجتمع هى التى تجنى ثمارها وأنها تحرم مزيداً من الناس من حقوقهم أكثر من تمكينها لهم من ممارسة هذه الحقوق. وإذ يختفى هـذا النقـد الواضح، علينا أن ننشغـل بفـك الرمـوز المريبة لـ "المثاليين" من مدرسة السوق الحرة و "الواقعيـين" من أنصار تيار كراهيـة الآخر. ولم يؤد أى من الفريقيـن دوره بشكل مقنـع؛ لذلك أخذ كل ملعب يعصف بالآخر، فكان الكوكبيون يسخرون من الإثارة التى يتسم بها الحديث عن الصدام الحضارى، بينما كان "الواقعيون" يشيرون إلى نفاق ومحدودية القصيدة الرعوية للسوق الحرة[٤٦]. هذا بينما كان يتم فى الأغلب استثناء النقد الأكثر إقناعًا واتزانًا للسياسة الخارجية الأمريكية من محور الواقعية والمثالية ذلك، وفى هذه الأثناء واصل الإعلاميون الأمريكيون النقاش بلغة ضيقة الأفق ومربكة.

الخبراء الأمريكيون والبيئة التى يعيشون فيها

عند تتبع الجدل والتوتر فى تحليلات السياسة الخارجية الأمريكية، يجب أن ننتبه إلى بعض المزاعم ووجهات النظر المشتركة التى أثرت فى المعلقين بمختلف اتجاهاتهم. وغالبا ما يتفق المحللون الأمريكيون فى المقام الأول على الطابع التبشيرى للسياسة الخارجية الأمريكية، حتى لو تشككوا فى فعالية هذا التبشير فى الممارسة، ويتصورون فى هذا الصدد أن الحقائق البديهية الخاصة بالتاريخ الأمريكى تؤكد أن الولايات المتحدة كانت المبشر بالمسيحية والحرية والديمقراطية فى العالم المعوز، وأنها عادة ما كانت تتصرف بدافع الشعور بالغيرية أكثر مما بدافع المصلحة الذاتية. وبالرغم من أن سجلات التاريخ لا تكاد تؤيد مثل هذا التفسير الرومانسى، ولكن يجب ألا نقلل من شأن تأثير وجهة النظر هذه فى الحياة السياسية الأمريكية ، بل وحتى فى نصائح

"الخبراء" الآخرين المفترض حياديتها . أيضا فإن إقصاء أنصار مدرسة "التبشير الأمريكي" عن مجال رؤيتنا باعتبارهم دجالين أو مضللين يعنى إبعاد أنفسنا عن جدل مهم حول تاريخ وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

وإذا اقتربنا أكثر من الإيمان واسع الانتشار بفكرة التبشير الأمريكي، يصبح بوسعنا أن نرى بوضوح أكثر السياق الغريب الذى تتفاعل فيه الرؤى "الواقعية" و"المثالية" للسياسة الخارجية. وكتاب "الدبلوماسية" ١٩٩٤ لهنرى كيسنجر مفيد فى هذا الصدد. ففى هذا العمل الأكاديمى والسياسى، نرى كيسنجر ينضم إلى "الواقعية" فى الشئون الدولية؛ إذ تتنافس عنده الدول / الأمم من أجل القوة والنفوذ، ويكبح بعضها البعض بواسطة التحالفات والتعادل. وفى كتابه هذا، وهو نوع من الكتب المرجعية فى العلاقات الدولية، يقدم كيسنجر بحذر تيودور روزفلت وودرو ويلسون كممثلين لـ "الواقعية" و "المثالية" فى السياسة الخارجية الأمريكية أنصار الواقعية السياسية والتبشيرية الغيرية كما كانت آنذاك. وفى باب بعنوان "العامل الحاسم" يشير كيسنجر إلى أن الحكومات الأمريكية المتعاقبة فى القرن العشرين انتقلت من إحدى الرؤيتين إلى الأخرى، ولكن كلتا الرؤيتين حقيقة أمريكية بارزة . فضلاً عن أن أى "واقعى" (مثلما يصف كيسنجر نفسه) لابد أن يعجب بأهداف ودرو ويلسون، ويسعى لتحقيقها كلما أمكنه ذلك:" إن تحقيق المثل الأمريكية أمر يجب أن نلتمسه فى التراكم الصبور للنجاحات الجزئية" كما عبر كيسنجر عن الأمر؛ لذلك فإن خليطه الواقعى هذا يصهر المصلحة الذاتية والواقعية السياسية فى نوع من الإطار الأخلاقى أن الولايات المتحدة سوف تظل تتصرف بسخاء أكثر لو أن باقى العالم يستحق مثل هذه المعاملة[٤٧].

وتعنى النقاشات حول السياسة الخارجية الأمريكية – على نحو نموذجى للغاية – باتساع نطاق المثالية الأمريكية أكثر من عنايتها بوجود أى دافع "تبشيرى" لها، فالتبشير الأمريكى أمر مسلم به عندهم. فى حين لم يبذل "واقعيون" من أمثال ريتشارد هاس أو هنرى كيسنجر أى جهد جاد يذكر لدراسة النوايا الطيبة للولايات المتحدة، ولكن فقط للشك فيما إذا كانت الحكومة الأمريكية تملك الموارد الكافية لتحقيق هذه النوايا فى الخارج. وتوصل صموئيل هنتنجتون إلى افتراض أكثر راديكالية وهو أن باقى العالم غير مؤهل لتقدير العبقرية الأمريكية، بيد أن الصورة التى يرسمها

هنتنجتون للنزعة الرافضة للحضارة لدى البعض مبالغ فيها للغاية حتى أننا يمكن أن نتوقع أن يطالب بضعة أمريكيين بالنزال دفاعاً عن قيمهم الخاصة فى مواجهة هذه النسبية المزعومة. و "المثاليون" الآن هم المؤمنون بأن الولايات المتحدة لديها القوة والقدرة الكافية على الإقناع التى تمكنها من تشكيل العالم على شاكلتها الخاصة. ولا مفر فى هذا المناخ من أن يصبح إعلاميون - مثل چيفرى جارتن ، وتوماس فريدمان - القادة المبهجون للرأسمالية الكوكبية التى كانت مرادفًا فى أذهان صناع السياسة الأمريكية لحقوق الإنسان وتحسن مستويات المعيشة والديمقراطية.

بيد أن كل هذا يفتقر إلى مراجعة حقيقية لـ "المثالية" الأمريكية وتقديم تقييم جذرى للمسار والأساس المنطقى للسياسة الأمريكية. ونقطة البدء الجيدة لمراجعة من هذا النوع هى القبول الخالى من الرؤية النقدية لودرو ويلسون، ويجب هنا تسليط الضوء بشكل خاص على الخلط القطيع لويلسون بين التبشير الأمريكى والخير الكوكبى(٤٨). ولقد كانت العلاقة الأمريكية الفصامية بالأمم المتحدة أحد موضوعات هذا الكتاب، ولذا قد يكون فهم انتشار التفكير التبشيرى الأمريكى مفتاحاً لإدراك كنه هذه العلاقة. وقد كان صناع السياسة الأمريكية على التوالى داعمين للأمم المتحدة ومنفضين عنها فى آن لأنهم ينظرون إلى الولايات المتحدة ليس باعتبارها دولة عضواً بالأمم المتحدة وحسب، بل كقوة موازية أو منافسة للأمم المتحدة من أجل الخير قوة كوكبية قدر لها تحسين أوضاع العالم، والتصرف بوازع من الغيرية أكثر من المصلحة الذاتية وبهذا المعنى ترى الولايات المتحدة أنها هى الأمم المتحدة، وأنه من المفهوم أن تشعر بالارتباك عندما يصل مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى قرارات من شأنها فضح هذا الزعم الخاطئ. والأمم المتحدة - بوجودها فى حد ذاتها كمنظمة لدول عديدة - تعرى صراحة المغالطة الكامنة فى النظر إلى الولايات المتحدة كقوة متعددة الجوانب "وسيط كوكبى شريف"، وهكذا كان رد فعل الحكومات الأمريكية على قرارات من هذا النوع قاسيا، وكانت هذه الحكومات ترغب فى إبقاء الأمم المتحدة فى وضع هامشى إن لم يكن فى وضع احتضار. وقدم "الخبراء" الأمريكيون السلاح الفكرى الضرورى للدفاع عن مثل هذه الغيرية الأمريكية، حتى عندما اختارت الولايات المتحدة البقاء خارج النزاع، فإن عدالة قضيتها ، وحقها فى التدخل فى بعض النزاعات المستقبلية يظل حقا محفوظًا لها.

والسياق الآخر لفهم "الخبراء" الأمريكيين هو سياق أكثر ابتذالاً من سابقه، ولكن ليس أقل أهمية. فالمنشدون الرئيسيون بلا استثناء عمليا، المخضرمون على مسرح السياسة الخارجية الذين يتحركون كالمكوك بين عالم الثقافة والعلوم وعالم الخدمات الحكومية وعالم الشركات الكبرى يتمتعون بحياة ذات طبيعة واحدة ومتميزة، إنها حياة لا تكاد تشبه فى شيء معدل مستويات الحياة الأمريكية، ناهيك عن حياة مواطنى البلدان الأقل ثراء ونفوذاً. ويمكننا العودة إلى بعض الشخصيات التى جرى الحديث عنها سابقًا لتقديم نماذج محددة للسيرة المهنية لهؤلاء "الخبراء". يشغل فرانسيس فوكوياما مقعد أستاذ فى جامعة چورچ واشنطن بمقاطعة واشنطن، ويقدم فى مناسبات مختلفة أبحاثًا سياسية لشركة راند RAND التى تمولها الحكومة، وخدم فى إدارتى ريجان وبوش. أما ريتشارد هاس فقد عمل فى مجموعة بحث خاصة (لدى معهد بروكينجز – مجلس العلاقات الخارجية) وكان مساعداً خاصا للرئيس بوش. وترك هنرى كيسنجر وظيفته الأكاديمية فى جامعة هارفارد للعمل مع ريتشارد نيكسون ، وچيرالد ريجان قبل أن يعود إلى عالم الثقافة والعلوم ويسعى للعمل فى مهن موازية فى مجال النشر والاستشارات لدى الشركات الكبرى. وعمل چيفرى جارتن فى وول ستريت طوال ثلاثة عشر عامًا فى الاستثمار البنكى والأعمال الجريئة للشركات الكبرى ضد منافسيها، وخدم فى إدارة كلينتون فى التسعينيات، وأصبح فى نهاية المطاف عميداً لكلية الإدارة بجامعة يال. وترك صموئيل هنتنجتون جامعة هارفارد فى السبعينيات للعمل فى إدارة كارتر قبل العودة إلى جامعة كامبردچ بولاية ماستشسيتس، لإدارة معهد چون أولين للدراسات الإستراتيچية(٤٩).

وهذه القصص عن الإنجازات المهنية تكشف بوضوح أن عالم الثقافة والعلوم وعالم الخدمات الحكومية وأمريكا – دولة الشركات الكبرى – كل هذه العوالم مرتبطة ببعضها البعض بباب دوار ، وتقريبًا فإن كل محلل مهم من محللى السياسة الخارجية كان (أو مازال) على جدول رواتب الحكومة، إما فى البيت الأبيض أو وزارة الخارجية أو مجموعات البحث التى تمولها الحكومة. وبالرغم من القول بأن ممارسة السلطة قد أثرت عمل الكثير من المعلقين، ولكن أليس من المفترض أن يؤدى العبور السهل من الوظيفة الحكومية إلى تحليل تصرفات الحكومة إلى نزاع عنيف بين المصالح(٥٠)؟.

وإذا كانت الوظائف الأكاديمية فى العلاقات الدولية أو الدراسات الإستراتيجية مرتبطة بالوظائف داخل الحكومة الأمريكية، فهل يمكن تصديق أن يغامر الباحث الشاب (أو حتى العريق فى المهنة) بمهنته فى مجال السياسة الخارجية بالإقدام على التشكيك فى مزاعم "الخبراء"؟، ومن ناحية أخرى قد يقنع الموقف المتهرئ المفترض لأستاذ جامعى حتى الحكومة الأمريكية نفسها بأنها أعطت آذانا صاغية إلى نقد جاد ونزيه فقط لمجرد أنها استأجرت شخصية مثل مادلين أولبرايت التى كانت أستاذاً للعلاقات الدولية بجامعة چورچ تاون. وبالتالى قد تبدو العلاقة الدافئة بين عالم الثقافة والعلوم من ناحية وصناعة السياسة من ناحية أخرى طبيعية وصحيحة بالنسبة للمسئولين بالحكومة، مع النتيجة التعسة لذلك ، أى قيام حفنة من الأشخاص المميزين فى المجتمع الأمريكى بالحديث ببساطة فى أوساطهم عن توجه السياسة الخارجية الأمريكية(٥١).

ومن الجدير بالتذكر أيضا أن هؤلاء "الخبراء" يرفلون فى رغد نوع من الحياة يميزهم عن غالبية المواطنين الأمريكيين، حياة لا شبه بينها وبين حياة غالبية الناس فى العالم. وهذا وثيق الصلة بموضوعنا بشكل خاص عندما نأخذ بعين الاعتبار أن رؤى "الخبراء" بشأن السياسة الخارجية لها دائما انعكاساتها المنطقية على الواقع المحلى، فتشجيع الأسواق الحرة فى الخارج على سبيل المثال، من المرجح أيضا أن يثرى هؤلاء الأغنياء من الأمريكيين ممن خدموا على نحو مرض للغاية فى إدارة كلينتون. والمذهل فى الأمر رغم ذلك هو افتقار"الخبراء" لأى نوع من الحرج أو القلق وهم يقبلون مراراً هذه الامتيازات، ولم يكن فريد زكريا – المحرر فى "Foreign Affairs" – منفعلاً أبداً وهو يصف للصحفى فى النيويورك تايمز عام ١٩٩٩ نمط حياته المميز وتصوره عن الحياة الطيبة، وإليك هذه السطور :

"(زكريا) هو كاتب عامود خمرى بصحيفة سلات (Slate) للإنترنت، يتحدث ويرتدى الملابس بأناقة ويتميز بطريقته الأمريكية فى فهم الأشياء وبخيال أمريكى دقيق للغاية. ويقول زكريا: "المهاجر داخلى يريد أن يحلق طائراً إلى رصيف فى مرفأ ما فى الشمال الشرقى وأن يبحر على ظهر مركب مرتدياً قميصاً رياضيا".

وقد ذهب زكريا الذى ينتمى إلى "الطبقة العليا" إلى حد الاعتراف بغربته عن "الهند الهندية الأصيلة" للتسعينيات، مفضلاً على ذلك "الهند التى تتميز بطابع إنجليزى

إلى حد ما في الستينيات والسبعينيات" والتي نشأ فيها. ولحسن الحظ فإن انتزاعه من الهند الحديثة لم يقف عائقا أمام تقدمه في دوائر صناعة السياسة الأمريكية، وانغمست صحيفة التايمز في تفكير عميق حول اختيار زكريا للمشاركة في الحملة الرئاسية للجمهوريين كمستشار في الشئون الدولية(٥٢).

وقبول توماس فريدمان لنمط حياته الخاصة المريح باعتبار ذلك ظاهرة تشمل الجميع هو نوع من النرجسية والمرح. وعندما وافق فريدمان على دعوة النيويورك تايمز له لكتابة عمود في "الشئون الخارجية" عام ١٩٩٤ أصبح فريدمان أول كاتب في تاريخ هذا العامود الذي ينشر منذ ستين عامًا يثبت أقدامه في الولايات المتحدة، بدلاً من تثبيت أقدامه خارجها(٥٣). وبرغم أن فريدمان كان قد سافر كثيرا للخارج، فإن الدلائل من كتابه: "الليكزس وشجرة الزيتون" توحي بأنه لم يخاطر أبدا بالخروج عن "ثقافة الماريوت"، وأنه كان يعتمد في المقام الأول على مشورة وموقف النخب الكوكبية(٥٤). ولا يكاد فريدمان يقدم دفاعًا أو تبريراً لموقفه هذا ، وفي الإشارة إلى المصادر التي استخدمها في كتابه يشكر فريدمان أصحاب بنوك الاستثمار وأساتذة كليات البزنس والاقتصاديين ومديري صناديق تمويل الخسائر المالية، وهو يشكر أيضا فريد زكريا وحتى فريق وزارة الخزانة في عهد كلينتون الذي كان يرأسه روبرت روبين ولورانس صومرز. وتلقي قائمة مصادره أيضا الضوء على لماذا بدا الكثير من أبواب كتابه مثل الإعلانات المباشرة للعولمة والشركات العملاقة المتقدمة التي تدافع عن العولمة، وهو يجيب على هذا قائلاً :

"سيلاحظ القارئ أنني أقتطف أجزاء كبيرة من مصدرين خارجيين. واحد هو صحيفة الإيكونوميست التي كانت متقدمة جدا عن أي مؤسسة إخبارية أخرى في فهم وتغطية العولمة. والمصدر الآخر هو الإعلانات من شارع ماديسون. ولأسباب معينة فإن لدى صحفي الإعلانات والمواد الدعائية فراسة هائلة بشأن العولمة؛ لذا لم أتردد في الاقتراب من عملهم"(٥٥).

وينطوي هذا على نوع من السذاجة اللذيذة ، فتقدير فريدمان الكبير لـ "الفراسة الهائلة" للناس الذين يسعون لترويج العولمة يتأكد فقط من عدم تردده في الاقتراب من عملهم. ومرة أخرى بوسع المرء أن يجادل قائلاً إن القائمة الضخمة لعلاقات فريدمان

توفر له المعلومات التى لا تتوفر إلا للمطلعين على بواطن الأمور بشأن التغيير الاقتصادى والسياسة الخارجية، ومع ذلك فإن حميمية هذه الارتباطات تضعف أيضا قوة أى نقد، وتحمل ما يقوله فريدمان إلى أصدقائه ، والعكس صحيح[٥٦].

ومن الصعب قراءة فريدمان دون الشعور بأنه يؤمن بحماس بوجهة نظره فى العالم، وأنه هو ومعلقون آخرون كثيرون فى قضايا السياسة الخارجية يعانون من نوع من قصر نظر شخصى ومهنى يظل لا يتأثر بزيارة إلى مصنع سيارات يابانى أو فنجان من القهوة فى مقهى إنترنت أردنى[٥٧]. وفريدمان سعيد بالتفاخر بسيارته الليكزس أو الثرثرة عن حكايات رحلاته للتزحلق؛ لأنه يبدو غير مدرك أن هذا الواقع بعيد تماماً عن ظروف وإمكانيات معظم الناس على وجه الكوكب[٥٨]. ويواصل كوكبيون مثل فريدمان تقديم نصائح بإجراء إصلاحات السوق الحرة حتى بعد الفساد الذى جرى فى آسيا وروسيا والبرازيل عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨ . وفى المقابل يعتقد "واقعيون" مثل ريتشارد هاس أو صموئيل هنتنجتون أن بوسع الولايات المتحدة اختيار ارتباطاتها مع باقى العالم بحذر وتأن والدفاع عن نفسها فى مواجهة المشهد الفوضوى للتوترات العرقية والكراهية المتعذر إنهاؤها. ومن أوجه عديدة تتأرجح دراسة السياسة الخارجية الأمريكية بين الرضا عن النفس واللامبالاة، الأمر الذى ترسخه ثروات وامتيازات "الخبراء". ويلفت ستانلى هوفمان الانتباه إلى هذه الظاهرة قائلاً :

"نحن نحيا فى عالم يمكن فيه للامبالاة حول ما يحدث فى "بلدان بعيدة لا نعلم عنها شيئًا" أن تفضى ببساطة جدا – عبر العدوى وعبر الرسالة التى تبثها مثل هذه السلبية الأخلاقية إلى مثيرى المتاعب سواء أكانوا طغاة أو ممن يقومون بعمليات التطهير العرقى فى كل مكان – ليس فقط إلى نوع من المعارك الفاصلة بين قوى الخير والشر التى كنا نخشاها إبان الحرب الباردة، ولكن أيضا إلى فيضان كاسح للفوضى والبهيمية ، التى ستبلغ إن عاجلاً أو آجلاً شواطئ الراضين عن النفس والأثرياء واللامبالين"[٥٩].

وبالرغم من أن هوفمان يأمل صراحة أن يكون مازال بوسع صناع السياسة والمحللين الأمريكيين التغلب على لامبالاتهم أو رضاهم عن أنفسهم، إلا أن دراستنا المختصرة هذه ترى أنه من غير المحتمل أن يحدث تغيير جوهرى فى السياسة الأمريكية من قلب الحصاد الراهن لـ "الخبراء" والبيئة المريحة التى يرفلون فيها فى رغد العيش.

الفصل الثانى

الآفــاق

وكما رأينا كان الكثير من الأكاديميين والمعلقين فى مجال السياسة الخارجية يمرون بالعمل فى مجال الخدمات الحكومية فى مراحل مختلفة من حياتهم الوظيفية، وعلينا إذن أن نكون حذرين من رسم حدود فاصلة رئيسية بين صناع السياسة فى الولايات المتحدة ومحللى السياسة. إذ يؤدى هذين الدورين على الأغلب أناس من الخلفية نفسها، ممن تلقوا تدريباً مماثلاً وممن يعيشون فى المناطق والظروف نفسها. ومع ذلك فإنى أود وفى هذا القسم الأخير ليس فقط التوقف عند بعض أساليب تفكير وعمل السياسيين فى مقاطعة واشنطن (من ممثلى الكونجرس إلى الرئيس ومستشاريه على حد سواء)، ولكن أيضا توسيع دائرة التركيز لتشمل أجهزة الإعلام والرأى العام خلف مقاطعة واشنطن. وبرغم أن دراسة هذه الموضوعات أمر بالغ التعقد والتنوع، لكننى أرغب (بهدف الاستقراء) على الأقل فى إدراك كنه دورهم، وتأثيرهم فى تشكيل السياسة الخارجية.

السياسيون

النقود هى الحقيقة المركزية للحياة السياسية الأمريكية. وبالرغم من أن الولايات المتحدة تفخر بطول أمد وحيوية مؤسساتها الديمقراطية، فإن الانتخابات الفيدرالية – للرئيس والكونجرس – قد تم السطو عليها بغرض زيادة المنح الكبيرة من الأموال التى يقدمها الأفراد والشركات الكبرى[٦٠]. وفى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٦ أنفق بيل كلينتون ومنافسه من الحزب الجمهورى بوب دول أكثر من أربعين مليون دولار

على حملتيهما الانتخابية، مؤكدين التزامهما تجاه العَـرَّابين الذين سيُشرِّفون بلاشك المكتب الرئاسى بزياراتهم لاحقًا[٦١]. وبالنسبة إلى بيل كلينتون، كان بعض هذا الحوار يدور مع المانحين الأجانب، بما فى ذلك رجال أعمال من الصين وإندونيسيا، ويؤكد هذا الفكرة القائلة بأن الرئيس قد عرض السياسة الخارجية الأمريكية للبيع. وكثيراً ما وجه خصوم كلينتون السياسيين اتهامًا إليه بأن سياسة إدارته - وبشكل خاص سعيها خلف علاقات اقتصادية مع الصين - كانت مرتبطة مباشرة بقبوله للتمويل الأجنبى لحملة الانتخابات الرئاسية، تلك التهمة التى كافح كل من الرئيس ونائب الرئيس آل چور لنفيها[٦٢].

وبرغم أن قضية التأثير الأجنبى عبر تمويل الحملة الفيدرالية تنطوى على أهمية، فإن التأثير الضار للأموال فى الحياة السياسية الأمريكية من الصعب أن يكون قد اقتصر على مجرد الجدل الذى دار عام ١٩٩٦[٦٣]. ففى العقود الراهنة تم إجبار مرشحى الرئاسة والكونجرس على جمع مبالغ ضخمة من النقود لكى تتوفر لهم أية فرصة لانتخابات "ديمقراطية"، كأن يقوموا بشراء الإعلانات أو الظهور فى برامج لشرح الأحداث السياسية ومن ثم تقديم رسالتهم لجمهور الناخبين. ونتيجة لهذا كان كل سياسى فى واشنطن مدينًا فعليا بالفضل لواحد أو أكثر من قوى "المصالح الخاصة"، ولسوف يخدم هذا السياسى تلك المصالح بعد الانتخابات بهدف كسب مزيد من الأموال لحملة إعادة انتخابه. وقد تتنوع المصالح الخاصة بشكل ما، ولكنها تلتقى بشكل أساسى حول احتياجات وأولويات الشركات الكبرى. وبالرغم من أن بعض المصالح القومية أو الأيديولوچية - مثل اللوبى الموالى لإسرائيل - لها قوة تأثير هائلة فى الانتخابات (بشكل خاص على المستوى الرئاسى)، فإن اللاعبين الأساسيين فى تمويل الحملات هم الشركات الكبرى. ولمعظم الشركات أچندة محلية واضحة، ولكن مع توسيع الأسواق الكوكبية، قد يكون لها أيضا مصلحة خاصة فى السياسة الخارجية. وشركات البوينج ولوكهيد مارتن كما يمكن أن نتوقع أنها من الممولين الرئيسيين، ولقد أقنعت دولاراتها بشكل صريح ممثليها فى الكونجرس بالنظر بعين الرضا إلى قضية الإنفاق عن سعة على الدفاع. وكانت شركات أمريكية كبرى ممن تقوم بعمليات ضخمة خارج الحدود - على سبيل المثال صناعات النفط والتعدين والفاكهة - تنجح بشكل خاص فى لفت انتباه الكونجرس والرئيس إلى مصالحها فى الخارج[٦٤].

ومع ذلك فلعل المصدر الأهم شأنًا للتمويل فى عصر كلينتون كان صناعة الخدمات المالية. وبينما كانت السياسة الخارجية لكلينتون تنتقد باعتبارها رجعية ومتضاربة، ظل تفانيه فى تصدير السياسات الليبرالية الجديدة إلى أرجاء العالم لا يتزعزع. وبالرغم من أن بيل كلينتون وأعضاء وزارته كانوا بلاشك يؤمنون إلى حد بعيد بالليبرالية الجديدة، فقد تم ضمان العلاقة بين وول ستريت والحزب الديمقراطى بالهبات المالية[٦٥]. وصبت الشركات المصرفية وبنوك الاستثمار وشركات التأمين الأموال فى خزائن الديمقراطيين، ومن ناحيتهم اصطف الديمقراطيون إلى جانب هؤلاء فى سوق المقايضة، فلم يقوموا فقط بإزاحة التشريعات المحلية التى تعرقل اندماج الشركات، ولم يضغطوا فقط على الحكومات الأجنبية لفتح اقتصادياتها للشركات الأمريكية، بل إنهم سمحوا لأحد زعماء وول ستريت - وهو روبرت روبين - بمراقبة تنفيذ هذه التغييرات بنفسه[٦٦]. وبالرغم من أن نفوذ البنوك وصناعة المال ليسا ظاهرة جديدة فى تاريخ الولايات المتحدة، فمن الجدير بالملاحظة أن "الديمقراطيين الجدد" لبيل كلينتون قد أخمدوا أية شكوك من جانب الحزب الديمقراطى ذى النزعة اليسارية سابقا تجاه بعض المصالح الأكثر ثراء والمغرقة فى المضاربات فى الولايات المتحدة. وبينما كان الكثير من الديمقراطيين القدامى يندبون استيلاء روبين وأصدقائه الأثرياء على حزبهم، بدا انقلاب القصر مضمونا، فالمنافس الديمقراطى الوحيد للسيد آل جور اللزج خليفة كلينتون فى انتخابات عام ٢٠٠٠ كان بيل برادلى الذى دبر لزيادة حملات جمع الأموال من وول ستريت على نحو فاق تلك التى دبرها خصمه[٦٧]. والوعد بزيادة الدولارات الآتية من صناعة المال يعنى أنه لن ينشق أى من الأحزاب الرئيسية عن الإجماع الليبرالى الجديد، وبالتالى يبتعد شبح تعرض مسيرة العولمة لمقاومة كبيرة من داخل الدوائر السياسية لواشنطن. وفى الوقت نفسه تتقدم بخطوات عرجاء مريبة عملية إصلاح الأوضاع المرتبطة بحملات تمويل الانتخابات ، حيث لا يرغب أى حزب من الأحزاب السياسية الرئيسية فى تغريب نفسه عن عرّابيه[٦٨].

وبالإضافة إلى الأموال فإن العلاقة بين الرئيس والكونجرس تمثل فى حد ذاتها عاملاً مهما من عوامل تشكيل السياسة الخارجية. ووفق الدستور الأمريكى يجب أن يقوم الكونجرس بدور كبير فى صناعة السياسة الأمريكية، ومن ناحية فإن أية مبادرات

مهمة فى مجال السياسة الخارجية يتخذها الرئيس مرهـونة بموافقة الكونجرس[٦٩]. بيد أن الكونجرس فى الممارسة العملية يتدخل فى الشئون الخارجية بشكل متقطع. وباستثناء رجال الكونجرس ممن لهم ارتباطات بالشركات الكبرى للدفاع ، أو الأطراف الأخرى المعنية، فإن معظم ممثلى الكونجرس يركزون اهتمامهم على القضايا المحلية ويتركون السياسة الخارجية للرئيس[٧٠]. وكان لهذا التوجه نتائج تعسة منذ نهاية الحرب الباردة؛ فقد اندفع الرئيس إلى مواقف عسكرية دون مناقشة وموافقة الكونجرس، واتسم رد فعل الكونجرس تجاه المنظمات والمعاهدات الدولية التى تتطلب دعم الهيئة التشريعية الأمريكية بالتشكك والعداء. وفى عام ١٩٩٩ قام بيل كلينتون بقصف يوغوسلافيا وكوسوفو بالرغم من التحفظات العميقة للكونجرس على شرعية وأهداف التحرك الأمريكى، وبعد ذلك فى العام نفسه رفض الكونجرس معاهدة التحريم الشامل للتجارب النووية، مكتفيًا بإبطال التجارب النووية والامتناع عن سباق تسلح عالمى جديد. وتجلى التهميش الفعال للكونجرس فى أوقات الحرب فى تشككه فى الاتفاقيات الدولية التى من شأنها تعزيز السلام . وعزل الرؤساء (وبشكل خاص بيل كلينتون) الكونجرس عن عملية صناعة القرار فيما يتعلق بالتدخل فى الخارج، وكانوا يتصرفون بدهشة عندما يتشكك الكونجرس فى – لنقـل – معاهدة تحريم التجارب النووية أو تمويل الأمم المتحدة[٧١].

ولأن ممثلى الكونجرس ينتخبون بأصوات من منطقة بعينها، فمن السهل استنتاج أن تركيزهم محلى الطابع، أو أن تناولهم لقضايا السياسة الخارجية يتسم بالانعزالية. ومن الأفضل فى الحقيقة أن نعتقد أن الكونجرس يؤيد ما أطلق عليه"الأممية المستقلة"، أى أنه يرى أن الولايات المتحدة تستطيع ويجب أن تنتقل ذهابًا وإيابًا بين الأممية والمصلحة الذاتية، وفقًا لتقديرها الخاص للكيفية الأفضل لتحقيق مصالحها[٧٢]. ووضع السياسيون الأمريكيون معارضتهم لمعاهدة تحريم التجارب النووية فى إطار المسئولية الخاصة بل والفريدة للولايات المتحدة عن إنقاذ باقى العالم :

"المجتمع الدولى .. إننا لا نريد له أن يضع سياسة الولايات المتحدة الوطنية للدفاع. وأهدافه ليست أهدافنا نفسها. إن لدينا التزامًا كقائد للعالم الحر هو ضمان أن ردعنا النووى آمن ويعتمد عليه، أما هم فلا، وقد يكون علينا القيام بأشياء لا يستطيعون

حتى أن يحلموا بالقيام بها، بما فى ذلك التجارب النووية لضمان أمن وإمكانية الاعتماد على مخزوننا النووى. هم ليس عليهم القلق حول هذا الأمر، لكن نحن نقلق"(٧٣).

وإذ أدرك بيل كلينتون ووزارته أن "العالم الحر" لا يريد القيام بهذه التنازلات للسياسة الخارجية الأمريكية كان الكثير من ممثلى الكونجرس جادين ومخلصين فى اعتقادهم بأن للولايات المتحدة مهمة استثنائية لحماية نفسها والأمم الأخرى، وأنه من الأفضل تولى المسئوليات والالتزامات المرتبطة بهذه المهمة بيد أمريكا منفردة.

وقد يجادل البعض قائلاً إن عمل الكونجرس يبتعد بدرجة ما عن تشكيل السياسة الخارجية، وبالتالى فالرؤىَ التبشيرية للكونجرس عن الدور الأمريكى فى العالم بعيدة الصلة عن إملاءات المسلك الأمريكى فى الخارج وتأثيراته العملية، وأنها رؤى منتشرة فى الواقع الأمريكى. ووفق هذه الحجة، فإن فكرة أن الولايات المتحدة تقود حقا "العالم الحر"، أو أنها تلزم نفسها بمسئولية خاصة عن تعزيز السلام والعدل وراء حدودها هى فكرة يمكن الدفاع عنها فقط لو أن المرء تغاضى عن التأثيرات الكارثية للسياسة الأمريكية فى كوسوفو والعراق وروانـدا وغيرها. ولكن من السخرية ملاحظة أن موظفى إدارة كلينتون - الذين يدركون جيدا تأثيرات قراراتهم - يعتنقون الرؤية التبشيرية نفسها. علاوة على أن الفكرة القائلة بإمكان الجمع بين الهم التبشيرى و "البراجماتية" العملية أصبحت نوعًا من شارة الشرف فى واشنطن، وبشكل خاص بالنسبة للديمقراطيين. وخلف الجمع بين الدور التبشيرى والبراجماتية تكمن المزاعم نفسها حول "الواقعية" و "المثالية" التى رأيناها سابقًا والسعى نفسه للجمع بين الغيرية "الويلسونية" و "فظاظة" تيدى روزفلت، والسعى نفسه لتجاهل حقيقة أن الرئيس يمكنه غزو أية بلدان أخرى أو سحق أية حكومات أخرى مستغلا حصانته ومفلتا من العقوبة.

وفى لقاء مع صحيفة النيويورك تايمز عام ١٩٩٥ اعترف أنتونى لاك، مستشار بيل كلينتون للأمن القومى بـ : "درجة ما من الدافع التبشيرى" فى تناوله للسياسة الخارجية. وتلقى حياة لاك المهنية ظلالاً من الشك على "النجاح" الذى نفذ به أية مهمة من المهام "الغيرية" ؛ فلقد خدم أنتونى لاك فى السفارة الأمريكية فى ڤيتنام أواسط الستينيات، وكان مساعداً لهنرى كيسنجر أثناء القصف الأمريكى السرى للاوس وكمبوديا فى مطلع السبعينيات. وبالرغم من أنه استقال فى نهاية المطاف (وبهدوء)

عند توسيع كيسنجر للحرب فى الهند الصينية، فإن الدلائل على أية غيرية لا تكاد تتوفر فى نصائحه لكلينتون، ولقد تزامن تولى لاك لمهام منصبه مع التدخل الكارثى فى الصومال والتردد الأمريكى بشأن البوسنة والإبادة الجماعية فى رواندا. ومع ذلك وفى اللقاء الصحفى مع التايمز لخص لاك حياته المهنية ومعتقداته قائلاً إنها: "ويلسونية جديدة براجماتية"، وهو وصف غير عملى على الإطلاق يعكس أمل لاك فى خلط "الواقعية" بـ "المثالية". وشكل لاك جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين لإدارة كلينتون فكرهم حول الدور الأمريكى فى العالم معتمدين على فكرة قوية عن الممكن وغير الممكن. وكان رد هذا "المثالى البراجماتى" على تهمة التراخى أو الظلم فيما قامت به الولايات المتحدة فى عهده هو الزعم بأن الولايات المتحدة فعلت كل ما بوسعها. فإذا تأثر المناخ السياسى لبلد آخر على نحو معاكس من جراء التدخل الأمريكى، أو قُتل مئات الألوف من الناس فى غياب الدعم الدولى، فإن الولايات المتحدة تميل للقبول بهذه الخسائر بصفتها أمراً "واقعيا" بدلاً من مراجعة مسئوليتها عما حدث(٧٤).

وعند دراسة دوافع وسيكولوجية صناع السياسة الأمريكية، علينا تذكر أنهم تسلحوا بطريقة متطورة للغاية لتبرئة أنفسهم من النتائج المروعة للسياسة الخارجية الأمريكية، بل وحتى لتصوير أنفسهم باعتبارهم " مثاليين" أو "ويلسونيين" (وإن كانوا منْ ذوى القناعة "البراجماتية"). ولفهم هذه الطريقة سنلجأ إلى كلمات چورج ستيفانوبولوس – مساعد كلينتون – الذى قدم فهماً مفيداً لهذه العقلية فى مساهمته لرسم ملامح شخصية لاك، زميله السابق فى لقاء مع صحيفة النيويورك تايمز، ويقول فى هذا الصدد :

"الأسهل هو القول بأنه أخلاقى دون أن يكون داعية لهذا أمر لعله أشبه بقولنا بأننا لا نستطيع وقف قتل الأطفال، ولكن بوسعنا تقليص عدد الأطفال المقتولين. ويذهلنى دائمًا أن أنتونى يشخصن هذه الفكرة حتى تصبح مبدأً هاديًا له. إنه أخلاقى بشدة وواقعى بشدة فى الوقت نفسه"(*).

(*) يستخدم ستيفانوبولوس هنا طريقة اللعب بالألفاظ : والنص بالإنجليزية هو : He's moral without being moralist . (المترجمة)

وعلى هذا النحو يصبح تعريف المثالى البراجماتى واضحا: إنه يقر بداية أن الأطفال يجب أن يقتلوا، وهو يحاول فقط تقليص الجثث إلى درجة ما. وبالرغم من أن الولايات المتحدة كشفت عن مواهب فى التدخل الجارف فى أرجاء العالم، فقد أضفى المثالى البراجماتى طابعًا ذاتيا على فكرة محدودية المجال الأمريكى. بل إنه قد يؤمن حتى بضرورة "قتل الأطفال"، إذا كان علينا التمسك بوجهة نظر "واقعية للغاية" عن العالم(٧٥).

طبعًا، فغالبًا ما يقترن صناع السياسة بولع أو بفلسفات خاصة، قد تبدو مثل الأساس الراسخ لوعيهم وتفكيرهم. وكانت مادلين أولبرايت – على سبيل المثال – مغرمة بتمييز نفسها عن بقية الناس فى الخارجية بتأكيدها على إيمانها بالتدخل الأخلاقى، وقالت فى هذا الصدد: "يتجه نزوعى العقلى صوب ميونخ، بينما فيتنام هى قبلة معظم أبناء جيلى"(٧٦). ومع ذلك فما يحدث عادة هو اختفاء هذه التأكيدات المتفائلة أمام "الواقعية" التى كنا نقتفى أثرها – أو بلغة أولبرايت – كان المسئولون الأمريكيون يرمون إلى خلط "المبادئ بالبراجماتية"(٧٧). والمثير بشكل خاص فى السياق الأمريكى هو أن صناع السياسة الأمريكيين يواصلون الإصرار على أنهم يتصرفون بأساليب أخلاقية أو مبدئية. ويعانى المقربون من السلطة على الأرجح من هذا الوهم، وفى هذا الصدد وصف ديك موريس – أحد أهم مستشارى بيل كلينتون – الرئيس الأمريكى عام ١٩٩٦ قائلا إنه: "البابا الكوكبى الدنيوى"، وتلك وجهة نظر توحى بأن موريس قضى وقتًا أطول فى دوائر صناعة السياسة الأمريكية أكثر من الوقت الذى قضاه مع الناس العاديين فى العالم(٧٨). وبالرغم من التناقض والشذوذ الفكرى والأخلاقى الصريح لـ "المثالية البراجماتية"، فإنها تظل الإطار المعيارى الذى يضع فيه صانعو السياسة الأمريكية أنفسهم ويقدمون أفكارهم، وقد أثبت هذا الإطار أنه راسخ ومقاوم إلى أقصى درجة للحقائق الكئيبة التى يفرزها هو نفسه خارج الولايات المتحدة(٧٩).

أجهزة الإعلام

تماماً مثلما أصبحت الأموال تسيطر على الحياة السياسية الأمريكية ، أصبحت أجهزة الإعلام الأمريكية الآن مندمجة تماماً فى إطار ملكية الشركات والأرباح. والتليفزيون والصحف مضطرة إلى تعظيم أرباحها ، ويستوجب الإعلان الذى يعتمدون عليه لتعظيم أرباحهم توخى المحافظة السياسية وتنقيح الخلافات بحذر قبل تقديمها للجمهور. فضلاً عن أن اندماج وتكتل أجهزة الإعلام مع شركات الترفيه المختلفة الكبرى قد أدى إلى مساواة سيئة بين الهيئات الإخبارية الجادة والأخرى الأشبه بالوجبات السريعة (وإن تكن ثرية جدا) ، والآن نجد أن الـ ABC – إحدى كبرى الشبكات التليفزيونية الأمريكية – يملكها ديزنى، أما FOX – شبكة تليفزيونية أخرى – فهى جزء من "News International" عملاق الترفيه وأجهزة الإعلام التى تضم أستديو سينمائيا ومنشآت رياضية وصحفا وقنوات إخبارية تليفزيونية أيضا، والـ CNN – التى لعلها المصدر الإخبارى الأمريكى المألوف أكثر بالنسبة للجمهور الخارجى – هى جزء من شركة "Time Warner" التى اندمجت مؤخراً مع عملاق الإنترنت America On-Line (AOL) ، وتميل الشركات الجديدة الضخمة إلى بيع الأخبار كما لو كانت أية سلعة أخرى. ولهذا بالقطع نتائجه التى لا تتجلى فى التعتيم على قضايا بعينها تتسم بحساسية فى علاقتها بالبزنس وحسب، بل تتضح أيضا فى التقديم الأخرق المتعجل لمشاكل سياسية معقدة ودقيقة داخل البلاد وخارجها(٨٠).

ولقد كافح التليفزيون الحكومى – الذى تأسس فى السبعينيات كحصن منيع فى مواجهة الطابع الشركاتى الذى أخذ يصبغ باطراد أجهزة الإعلام – ضد نفور الحكومة من تقديم التمويل له، ومن ثم استسلم تدريجيا إلى أصحاب الشركات الذين كانوا يتطلعون لاقتناص فرصة لمساعدته على التغلب على متاعبه المالية فى مقابل توسيع مساحة الإعلان لهم واستثنائهم من الرقابة الحكومية الدقيقة. ومع نهاية القرن أتخم الراديو والتليفزيون الحكومى بالعرّابين التجاريين للشركات، وافتقر بشدة إلى الطابع النقدى لمضمون ونغمة الإذاعة الحكومية. وبالرغم من أن الهيئات الإعلامية الأصغر واصلت تقديم الأخبار من وجهة نظر أكثر تقدمية، فإن الأغلبية الساحقة من الأمريكيين مازالت

ترجع إلى الشبكات الرئيسية التى تملكها الشركات (أو الإذاعات الحكومية التى تمولها الشركات) للاستماع إلى الأخبار(٨١).

وبالإضافة إلى الالتزام بأچندة الشركات، تعتمد الهيئات الإخبارية فى الولايات المتحدة على قدرتها على الوصول إلى دوائر الحكومة ، وأحيانًا الرقباء الحكوميين لاستخدام ذلك فى تغطيتها للأحداث . وبالرغم من أن الصحافة حرة شكليا فى كتابة أى شىء حول السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن المراسلين الخارجيين شكلوا فى الممارسة فئة مدربة من الكادر الذى يسافر ويعمل جنبًا إلى جنب مع المسئولين الحكوميين. وكلما كان الصحفى مطيعًا أكثر كان من الأرجح منحه فرصة الوصول إلى الرئيس ومستشاريه – وتلك مقايضة يمكن أن تقدم للمراسل وضعًا استثنائيا فى الوقت نفسه الذى تضعضعت فيه قدرته / قدرتها على الكتابة عنهم بشكل نقدى. ويتسم الوضع بمأساوية أكثر أثناء النزاعات المسلحة ، وفى حرب الخليج كان كل ما يتم تغطيته فى الولايات المتحدة (والدول الغربية) يخضع للرقابة العسكرية، وكان المراسلون مجبرين على العمل فى برك قذرة كابحين انتقادهم للجيش أو الحرب(٨٢). وفى كوسوفو كانت عمليات الناتو تقدم بحذر شديد للصحافة، حيث إن فريقًا مسئولاً عن العمل الإعلامى كان متواجداً بمقرات الناتو فى بروكسل مهمته التمويه على أية أخطاء مرعبة (مثل قصف السفارة الصينية)، أو "الدمار المصاحب" للقصف (أى قصف طوابير اللاجئين). وجعل التقدم فى التكنولوچيا من الممكن للقيادات العسكرية الأمريكية تقديم حربها إلى أجهزة الإعلام على بعد مسافة آمنة، مرسلة البرامج الإذاعية حول إطلاق النار والدمار من محطة إلى أخرى عبر الشرائح الإلكترونية والكومبيوترات المحمولة والڤيديو، وكلها برامج تؤكد نظافة ودقة ما يحدث. وأصبحت أجهزة الإعلام الأمريكية، أشبه بالدابة المتخمة من هذه الوليمة من المعلومات المعلبة، أو كالعاجز المستهلك للبيانات الصحفية للبنتاجون وليس الجامع لهذه الأخبار(٨٣).

وعندما تهتم أجهزة الإعلام بموضوع ما فإن ضغط عامل الوقت والحاجة المفهومة إلى تنقيح التفاصيل المعقدة يمكن أن ينتهى بتقارير مربكة ومضللة. ولقد استقرت تماما الطريقة العادية لعمل أجهزة الإعلام: يتخذ المراسلون حكاية ما موضوعًا لهم ويركزون بشكل خاص على المرحلة الأولى من الحكاية ويضفون عليها أهمية إخبارية

ويضعونها قسراً على رأس الأولويات، ومن ثم يسقط المحررون والمخرجون الحكاية فجأة من بؤرة اهتمامهم، وبرغم أنها تواصل تطورها إلا أنها تختفي تماماً عن أنظار الرأى العام. ولعل التغطية التليفزيونية للتدخل فى الصومال أن تكون نموذجاً جيداً للنمط المألوف لعمل أجهزة الإعلام، فلقد قدم المراسلون الأمريكيون الصومال كشعب يائس يتضور جوعاً فى حاجة إلى الإنقاذ الأمريكى، وعندما وصلت القوات الأمريكية إلى الصومال تم تركيز الاهتمام الأكبر على جهود "الإغاثة" وليس على الإستراتيجية طويلة الأمد. وكان العرض الأولى لأجهزة الإعلام للصوماليين يلقى الضوء على معاناتهم البسيطة مفرغين القضية من المحتوى السياسى ومصورين الصوماليين فى أذهان الكثير من الأمريكيين كشعب معوز ساذج على طريق العرفان بالجميل لمن أنقذوه. وعندما عادت الصومال لتتصدر عناوين الأخبار بعد نحو عام، لم يكن يسع الأمريكيون فهم التحول من العرفان بالجميل إلى رفض الأمريكيين (المرتبط بالعنف) . لقد وضعت الهجمة الإعلامية الأولى الصوماليين فى إطار خاص، وأهمل المحررون إلى حد بعيد الوضع المتغير عندما بدأ "صناع السلام" الأمريكيون حربهم ضد فارح عيديد(٨٤).

وأود هنا تقديم نموذجين لتوضيح بعض النقاط حول دور أجهزة الإعلام فى تشكيل السياسة الخارجية. الأول هو مادة طويلة من مجلة التايم (وهى جزء من America On-Line-Time-Warner Empire, with CNN) تصف مادلين أولبرايت ودورها فى أزمة كوسوفو. والمقصود بعنوان المادة الصحفية - وهو "حرب مادلين" - ترسيخ الرهان الشخصى لأولبرايت على الحملة ضد ميلوسوفيتش. ويحترم مؤلف المقال (والتر إسحاقصن، المحرر بمجلة التايم) أولبرايت إلى حد بعيد حتى إن حديثها يصبح حديثه، فيردد المحرر كالببغاء خط إدارة كلينتون حول كوسوفو قائلاً :

"وهكذا فالحرب فى كوسوفو - ورؤية أولبرايت معروفة حولها - أصبحت أكثر من مجرد نزاع إقليمى آخر. لقد أصبحت نقطة الصفر فى الجدل حول ما إذا كانت أمريكا يجب أن تلعب دورا جديدا فى العالم، وحول دور الأمة التى لا غنى عنها فى الدفاع عن أخلاقياتها ومصالحها على حد سواء بهدف ضمان الاستقرار وصد قطاع الطرق ومنع الفظائع الإنسانية"(٨٥).

طبعا هذه المشاعر الجياشة هى مشاعر أولبرايت بل إن اللغة هى لغتها (الأمة التى لا غنى عنها). ومع ذلك يزيل إسحاقصن الشعرة الفاصلة بينه وبين موضوعه، متبنيا رؤية أولبرايت بل وحتى قلقها. وفى إحدى الفقرات المرحة يتطلع إسحاقصن بإعجاب إلى أولبرايت وهى تعمل على تهميش كوفى أنان والأمم المتحدة فى تشكيل السياسة المتعلقة بكوسوفو قائلاً :

"والأهم كان النداءين الموجهين إلى السكرتير العام للأمم المتحدة أنان. بدأت إذن تختمر المشكلة المطمورة؛ إذ أخذ أنان – الذى ظل حتى ذلك الحين فى الخطوط الجانبية – يشير إلى أنه قد عين مجموعة من المفاوضين للتعامل مع بلجراد. وكان أنان موثوقا به فى البداية فيما يتعلق بتأييده لموقف الناتو، الأمر الذى كان موضع تقدير أولبرايت. ولكن آخر شىء كانت تريده أولبرايت هو رؤية قطيع من دبلوماسيى الأمم المتحدة اللزجين يسعون للتوصل إلى تسوية، وحول هذا الأمر قالت أولبرايت للسكرتير العام: "كوفى، لسنا بحاجة إلى مفاوضين يتقافزون هنا وهناك".

ولم يجد صاحبنا الصحفى ذو الرؤية "النقدية" صعوبة فى النظر إلى كوفى أنان باعتباره " مشكلة" أخرى يجب التعامل معها، ولا فى مشاركة أولبرايت خشيتها من أن الأمم المتحدة يمكن أن تلعب دور" الوسيط فى بلجراد بطريقة يمكن أن تعرض موقف الناتو للخطر". وفى سعيه لفهم وجهة نظر أولبرايت، يتبنى إسحاقصن عمليا وجهة نظرها ليسد بذلك الطريق أمام أسئلة أكثر إحراجًا حول حملة الناتو.

وبالإضافة إلى قبول إسحاقصن المبدئى بتبريرات أولبرايت لمواقفها، فإن مقالته تشجع القراء بمكر على التعاطف مع موضوعه من حيث تصميم الموضوع وبنائه. فالصور مختارة بعناية للتركيز على الصفات المختلفة (المغرية) لأولبرايت، فهى تمد يدها لتستقبل بلهفة الجنود الأمريكيين المبتسمين، وهى تظهر أسنانها فى ابتسامة عريضة فى لقاء مع الچنرال وسلى كلارك – قائد قوات الناتو الذى ينظر إليها بإعجاب – وهى تقوم بجلب الطعام لنفسها فى كافيتيريا فى قاعدة جوية أمريكية حيث تشرع فى مشاركة القوات الأمريكية الغداء، وهى تستمع باهتمام بالغ إلى حديث جندى عن

صاروخ ضخم للغاية وتربت في هذه الأثناء على كتفه . ويبدو وكأن الصور لإعلان مدفوع الأجر عن أولبرايت، أو جزء من حملة مرتبة بعناية للفت انتباه الناس إليها . وفي أعلى كل صفحة، وهو الجزء الذي يجذب نظر القارئ العرضي، نشر محررو التايم أرقاما وحقائق، من ذلك: "٦" هي عدد اللغات التي تعرفها أولبرايت، "٤" هي عدد المرات التي حصلت فيها على لقب "مدرس العام" من جامعة جورج تاون. وبالطبع فإن جميع الإحصائيات لصالح أولبرايت : "٥٠٠,٠٠٠" (عدد الأميال التي طارتها منذ أن أصبحت وزيرة للخارجية)، ولكننا لا نكاد نرى بين هذه الإحصائيات وجودا لأرقام القتلى في رواندا بعد أن استخدمت الولايات المتحدة الڤيتو في رد فعل على الإبادة الجماعية هناك. ويجتهد المونتاج لتقريبنا من أولبرايت من الإدارة الأمريكية، ولجعلنا نراهم مثلاً عليا في روعتهم وإنسانيتهم. وعندما يظهر بيل كلينتون أخيرا، نراه "مرتاحا في سترة من صوف الغنم في مكتبه المحمول جوا" ولا شك أنه مستعد أيضا لصب كأس لنا بينما يشرح كيف أن عملية قصف كوسوفو "تخدم مصالحنا وقيمنا على حد سواء".

ويقدم مقال التايم قرائن عديدة على مأزق الاقتراب كثيراً من الموضوع الذي يتناوله المرء: السفر مع الرئيس أو وزير الخارجية، إغراء التقاط صورة لهما بينما هما "يرتاحان" في مقاعد طائرة أو يأكلان مع القوات الأمريكية، وكتابة صورة تعكس رقة مشاعر المسئولين الحكوميين. وإذ يحتل الصحفيون وصانعو السياسة المكانة نفسها تبدأ مصالحهم في الاندماج وتتوارى وجهات النظر النقدية. وكما رأينا يميل المسئولون الحكوميون إلى رواية حكايات مبهجة عن تطابق المصالح والقيم الأمريكية، ويميل الصحفيون إلى تصديقهم. والنموذج الثاني الذي أود الإشارة إليه هو توماس فريدمان الصحفي المتخصص في الشئون الخارجية بصحيفة النيويورك تايمز. ففي الفصل الأخير من كتابه الليكزس وشجرة الزيتون يقدم فريدمان دون أن يدري نموذجًا لطاعة أجهزة الإعلام وأنانيتها . وينتقي فريدمان مشهداً متفرداً من زيارة مادلين أولبرايت لرواندا عام ١٩٩٦ صورة فوتوغرافية نادرة لموظفي وزارة الخارجية في مطار كيجالي، ثم يتأمل مغزاها قائلاً :

"كمراسل فى رحلة عمل لم أفكر فى الانضمام إلى الصورة، وتنحيت جانبا وراقبت الطاقم الروائدى الذى أخذ بدوره يراقب العملية الأمريكية لالتقاط الصورة. وارتسمت على وجوه الروانديين نظرة فضولية بها قدر من الاستخفاف. ولم يسعنى إلا التساؤل كيف ينظر الروانديون إلى هذا المشهد الذى يمثل أمريكا على أفضل وجه: بوتقة الروح الجماعية التى ينصهر فيها الجميع، الرغبة فى مساعدة غرباء بعيدين عنا فى حاجة للمساعدة، الحرية وتوفر الفرصة لكل فرد فى العمل بطريقته للوصول للقمة، والأهم هو مفهوم المواطنة الذى يعتمد على الولاء للفكرة وليس للقبيلة، وكصورة فهى تمثل كل شىء باستثناء رواندا نفسها. لقد خرجت رواندا للتو من عـربدة حرب القبائل - الهوتو الروانديون ضد التوتسى الروانديين - التى راح ضحيتها ملايين الناس، قطع بعضهم البعض بوحشية إربا بالسواطير حتى الموت. كانت رواندا كلها أشجار زيتون بلا ليكزس، بلد كانت كلها جذوراً نباتية كثيرة العقد تخنق بعضها البعض، وليس هناك فروع مزهرة"(٨٦).

وبالرغم من أن فريدمان تنحى جانبا خارج الصورة، فقد أفصح عن ضيق أفق بالغ، فالمشاهدون الروانديون لعملية التقاط الصورة - المتورطون بلاشك فى الكراهيات القبلية - لا يمكن أن يفهموا الوفد الأمريكى الذى يمثل "كل شىء لا تمثله رواندا". وتنطوى هذه الملاحظات على غطرسة وفظاظة استثنائية تتضافر مع تقبل مرح لتلك"الرغبة الأمريكية فى مساعدة الغرباء المعوزين البعيدين"، تلك المساعدة التى لا تكاد تكون موجودة أخذاً بعين الاعتبار لرد الفعل الأمريكى على الإبادة الجماعية. فهل يمكن أن يتأمل الطاقم الروائدى فى السخرية الكامنة فى وصول الأمريكيين متأخرين نحو ثمانية عشر شهراً؟ وهل يدهشه كل هذا الشعور الذاتى بالأهمية والأبهة لهذا الوفد، ألا يمكن أن يعبر عن استخفافه بالمصالح الأمريكية التى اكتشفت حديثًا فى بلادهم؟ وكان يمكن لفريدمان أن يسألهم هذه الأسئلة ولكن فريدمان بدلا من ذلك أخذ يحشر أفكاره هو فى رءوسهم، مؤكدا على قصة المهمة التبشيرية الأمريكية حتى حين لا تتوفر الدلائل الكافية لدعم ما يقول. وبوسعنا ببساطة تحويل أبصارنا عن هذا باعتباره نموذجًا للصحافة الصفراء، ولكن هل يمكن تحويل أبصارنا عن حقيقة أن فريدمان قد حصل على جائزة بوليتزير عن التغطية الصحفية الدولية فى مناسبتين وأنه المعلق الرئيسى للسياسة الخارجية الأمريكية فى أهم الصحف المؤثرة فى الولايات المتحدة الأمريكية(٨٧).

الرأى العام

قبل التوصل إلى تعميمات بصدد الرأى العام فى أمريكا، سيكون من المفيد ملاحظة أنه من الصعب للغاية وصف الرأى العام أو قياسه. فالسكان الأمريكيون مختلفو الخواص إلى أقصى حد، بالإضافة إلى التوترات والذرات المختلفة للجسد الأمريكى الواحد على طول خطوط العرق والطبقة والإقليم. وأفضت كثرة الهجرة فى التاريخ الأمريكى إلى احتفاظ الكثير من الأمريكيين باهتمام حى بالبقاع الأخرى للعالم، ولكن حجم هذا الاهتمام وبؤرة تركيزه الخاصة يختلفان إلى حد كبير. وفى هذا الجزء الأخير من الكتاب سوف أشير إلى بعض المساهمات الرئيسية للناس فى الجدل حول السياسة الخارجية، وسوف أوازن بين الصورة العامة من اللامبالاة أو الشعور العام الرجعى، وبين نموذج حديث أكثر نجاحًا للانخراط الشعبى فى قضايا السياسة الخارجية[٨٨].

الثروات الطبيعية وحجم وموقع الولايات المتحدة عوامل كانت تقليديا تدعم ليس فقط فكرة التبشير الأمريكى فى بقاع العالم، ولكن أيضا الشعور بأن الولايات المتحدة يمكن أن تتحرر من قيد السياسات الخارجية دون أن يضيرها هذا، وأن تعيش سعيدة مكتفية بسياساتها الداخلية. ولقد لخصت مادلين أولبرايت بشكل مفيد هذه الدوافع المزدوجة – للتبشير والعزلة – فى لقاء صحفى لها عام ١٩٩٨ جاء فيه :

"إن الأمريكيين محظوظون بشكل يصعب تصديقه بسبب كونهم بين محيطين، ولهم جاران ودودان . وكثيراً ما راودتنى، وأنا أسافر هنا وهناك مع الرئيس – وكان الرئيس يكرر هذا التعليق مراراً – فكرة أن هذا المكان أو ذاك قد غزاه نابليون أو هتلر. ولقد خلق هذا الواقع توجهًا عقليا وفكريا مختلفًا تماماً لدى الكثير من شعوب العالم. أما الأمريكيون فلم يتم غزوهم أو احتلالهم أبداً. وأقول : لأننى لست أمريكية المولد، إن هذا يجعل الأمريكيين يشعرون بحصانة لا تشعر بها شعوب البلدان الأخرى"[٨٩].

والشعور بالحصانة يترجم إلى شعور بأنه بوسع الولايات المتحدة أن تختار متى وأين وكيف تنشغل بالعالم الخارجى، وهنا يكمن مصدر الخطاب التبشيرى وأيضا الانفضاض عن العالم وفقًا للأحداث الخارجية والأولويات الأمريكية. وفكرة أنه بوسع

الولايات المتحدة ببساطة عزل نفسها عن العالم مواصلة الوجود فى رغد العيش والسلام تؤكد فكرة أن أى نوع من التحركات الأمريكية وراء البحار هى تحركات غيرية بلا شك . وبالرغم من أن الولايات المتحدة مرتبطة جدا (وبشكل صحيح) فى أذهان الكثيرين بانتشار الرأسمالية الكوكبية، فقد قدمت حتى هذه الظاهرة باعتبارها منحة أمريكية للعالم، وقوة للتقدم الحضارى أو التنمية المجتمعية. ويميل الأمريكيون الأقل تفاؤلاً بشأن الانفتاح الذهنى للآخرين فى أرجاء العالم إلى التركيز على الاهتمام بالأوضاع الداخلية، ولقد استمال بات باتشانن وآخرون الكثيرين باتباعهم الرأى القائل بأنه من الأفضل للولايات المتحدة الاستفادة من دوافعها الغيرية داخل حدودها . وهكذا يتم تشجيع الناس إما على التقدير العميق لباقى العالم (التبشير الأمريكى) – الأمم الأخرى المؤهلة والتى ستذعن للمساعى الأمريكية – وإما التخلى عن العالم (الانعزالية)، ولكن فى كلتا الحالتين يظن الجميع أن الولايات المتحدة دولة معطاءة بل وقوة نزيهة فى الشئون الدولية، واثقة من مكانتها فى العالم وسعيدة بمساعدة الأمم الأخرى إذا كانت راغبة فى ذلك(٩٠).

وإذا كان هذا يعطى فكرة عن المناخ الأيديولوچى العام الذى يجد الكثير من الأمريكيين أنفسهم فيه، فإن أجهزة الإعلام تلعب دوراً حاسماً فى توجيه انتباه الرأى العام صوب مناطق وأوضاع بعينها . ومن المهم الانتباه إلى أن مستوى الوعى الأمريكى العام ببلدان أو قضايا دولية معينة منخفض أصلا، وفى هذا المناخ تأتى أجهزة الإعلام لتخلق وفرة من المعلومات حول موضوع معين، ولتقدم القضايا إلى الرأى العام فى شكل مبسط، الأمر الذى يرسى الأساس لكسب تأييد الناس للقضايا المطروحة، ووفقًا لهذا يتصرف الرئيس. وتبدأ الدورة وتنتهى بالحكومة، ففى العادة تضع وزارة الخارجية والرئيس المعلومات التى على أجهزة الإعلام تقديمها ، تلك الأجهزة التى غالبا ما تصفع الجمهور بضجيجها وتخرج عليهم باستطلاعات الرأى العام التى تلجأ إليها الحكومة لتبرير قرارات مهمة فى السياسة الخارجية. وفيما يتعلق بالعراق كانت وزارة الخارجية فى بياناتها الصحفية تبالغ فى التعبير عن عاطفتها بشأن جرائم صدام، أما حول رواندا فقد أصدر مسئولو وزارة الخارجية بيانات متهربة وحذرة لأنهم كانوا – كلما أمكن ذلك – ينفرون من تسمية الأشياء بأسمائها أو إلقاء اللوم

على أى طرف مخافة أن يطالب الجمهور بالتحرك لوقف الإبادة الجماعية. وبالرغم من أننا يجب أن نكون حذرين من الانزلاق إلى اعتبار الأمريكيين يدينون بالفضل كلية للمعلومات التى تتحكم فيها الحكومة، إلا أن ديناميكية تأثير الدولة فى فهم الشئون الدولية هى حجر الزاوية فى صناعة السياسة(٩١).

وقدم قصف يوغوسلافيا عام ١٩٩٩ إطاراً مفيداً يمكننا من تأمل قضايا تشكيل الرأى العام، ولقد فحصنا فى الفصل السابق الحقائق الكامنة خلف المشاركة الأمريكية فى كوسوفو، وبوسعنا هنا التطرق بإيجاز إلى بعض الصعوبات الرئيسية التى وقفت عائقا أمام الحصول على الدعم الجماهيرى لتحرك الناتو؛ إذ كان من الصعب تقديم ميلوسوفيتش كطاغية لأن الولايات المتحدة قد اعترفت به كقوة استقرار وسلام فى مباحثات دايتون عام ١٩٩٥ ، وكان من الصعب أيضا الحديث عن التدخل الأمريكى بعد أن أسست إدارة كلينتون سابقة لعدم التدخل فى البوسنة وفى رواندا بشكل خاص، متنحية جانباً حتى أثناء المذابح وانتهاكات حقوق الإنسان التى لم تكن فى كوسوفو مقارنة بما حدث فى رواندا إلا قدراً هزيلاً، وكان من الصعب إلقاء اللوم كاملاً على ميلوسوفيتش لما حدث فى الأسابيع الأولى من الحرب إذ إن الترحيل الجماعى للألبان الكوسوفيين بدأ فقط بعد قصف الناتو، أى أن الناتو نفسه قد لعب دوراً فى الدفع بهذا الترحيل للأمام، وكان من الصعب أخيراً الاحتفاظ بحماس الجماهير بينما الحرب تجرر شهرها الثالث برغم التوقعات الأمريكية المبدئية بأن القصف سوف يأتى بنتائج سريعة ، فكيف يمكن الحصول على دعم الناس؟

ولم يكن بعض الأمريكيين بحاجة إلى أى تحريض لإدارة ظهورهم نهائيا لهذا الجدل، وكما قال عامل بقسم من أقسام المخازن للنيويورك تايمز: " لا أحب الاهتمام بمشاكل العالم. سأكون أسعد إنسان لو بقيت أركز اهتمامى على نفسى". والأكثر شيوعاً من هذا الموقف كان إدراك الأمريكيين بأن تطهيراً عرقيا يجرى وتقديمهم الدعم للمسعى الأمريكى المزعوم للتعامل مع الموضوع. وقال مزارع بمزرعة للتفاح فى نيو هامبشاير لصحيفة التايمز إنه برغم مخاطر التدخل، فإن" تطهير القرى وقتل الرجال وتحويل النساء والأطفال إلى لاجئين ، أمر مرعب للغاية بحيث لا يمكن ترك مرتكبيه بدون توقيع العقاب عليهم". والكثير من الأمريكيين، وهم يواجهون بغارات إعلامية

تعرض لهم العائلات المرحلة فى كوسوفو، و يستمعون إلى الخطاب المغرق فى العاطفية لحكومتهم حول القيم والمسئوليات الأمريكية كانوا يتغافلون، أو يظلون غير مدركين لحقيقة أن ميلوسوفيتش كان : "يطهر القرى" بحصانة يستمدها من اتفاقية دايتون، وأن مشكلة اللاجئين فى كوسوفو قد تطورت واتخذت أبعاداً ضخمة فقط بعد أن بدأ قصف الناتو(٩٢).

ولعل أغرب عنصر فى رد فعل الجماهير على كوسوفو كان الطريقة التى اختفت بها القضية تقريباً من الصحف وبرامج التليفزيون بعد الأسابيع الأولى من القصف. وبالرغم من أن مشاكسات مدفعية الناتو هنا وهناك قد تحتل عناوين الصفحات الأولى، فالجولات اليومية من القصف سرعان ما أصبحت روتينا(٩٣). وقامت صحيفة النيويورك تايمز بتنظيم لقاءات صحفية مع مجموعة من سكان ضاحية وايت بلانز بمدينة نيويورك فى مراحل مختلفة من الحملة على كوسوفو. وكانت ردود فعلهم تشير بوضوح إلى نفاد صبرهم ليس فقط بشأن الضرب بل بشأن القضية برمتها، إذا أخذنا بعين الاعتبار بشكل خاص قدرة الولايات المتحدة التى لا شك فيها على قتل ميلوسوفيتش لو أنها فعلا بذلت جهدا لتنفيذ هذا الهدف. ولقد تطرق الفنان الأمريكى داڤيد جامونز إلى الموضوع ببراعة قائلاً :

لم أكن أشاهد التليفزيون... ما زالت الأحداث جارية، ولكن قتل الرجل ينهى الأمر. يكفى ما حدث. إنها الأخبار تتدفق وتتدفق، ولكن ما الجديد فى الأمر؟"(٩٤).

وبرغم أن هذا التطلع إلى التوصل إلى حل نهائى لمشكلة ميلوسوفيتش لم يكن يتم التعبير عنه على نطاق واسع، تشير المشاعر المشابهة بشأن الإزعاج المستمر لصدام حسين إلى أن الجمهور الأمريكى لم يكن يتم إطلاعه على مجريات الأمور أو تجهيزه بشكل جيد للتعامل مع تعقد واستمرار الكثير من مشاكل السياسة الخارجية(٩٥). وبالرغم من أن التدمير السريع للولايات المتحدة للعراق عام ١٩٩١ حظى بتقدير عال (وإن يكن سريع الزوال) فى استطلاعات الرأى العام لصالح چورچ بوش، فإن السحق الطويل الأمد والرتيب للصرب أفضى إلى نفاد صبر أو فتور المشاعر فى أوساط الجمهور الأمريكى، فأقل قليلا من ٥٠٪ وفقاً لاستطلاعات الرأى التى جرت مع نهاية الحرب، شارك كلينتون زهوه بذلك "الانتصار الذى تحقق لصالح عالم أكثر أمنا، ولقيمنا الديمقراطية ولكى تصبح أمريكا أكثر قوة"(٩٦).

ولقد كنت أقتفى أثر وجهة نظر متشائمة بشأن الرأى العام الأمريكى، تشير إلى أن الدعم الجماهيرى للتحرك فيما وراء البحار قد تم التلاعب به بسهولة على يد الحكومة وأجهزة الإعلام، أو أن الجمهور أصبح متشككا تجاه التحرك الأمريكى فقط بسبب هذا الخليط من الانكفاء على الذات ومحدودية الاهتمام بهذه الأمور. ولكننى أود هنا التوصل إلى ملاحظة أكثر تفاؤلا بالاعتراف بأن العديد من الأمريكيين، بالرغم مما تنسجه الحكومة وبالرغم من الرضا الذاتى لأجهزة الإعلام عن نفسها، مازالوا مستعدين بل وقادرين على التفكير النقدى بشأن السياسة الخارجية، وتحديد التناقض والتنافر الواضح فى الرؤية الرسمية للأحداث. وفى هذا الصدد أعرب أحد مواطنى نيويورك عن تشككه فى الأيام القليلة الأولى لحملة قصف كوسوفو فى منطق الدور الأمريكى قائلاً:

"لا أظن أننا يجب أن نقف مكتوفى الأيدى بينما تجرى انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان فى كل مكان ، فى التبت ورواندا وميدان تيانانمن (فى الصين). هم يقولون : إننا بحاجة إلى أوروبا مستقرة من أجل أمننا القومى. ولكننى لست متأكداً لماذا لا تتسم أفريقيا مستقرة أو آسيا مستقرة بالأهمية نفسها"(٩٧).

والأمريكيون الذين يثيرون مثل هذه الاعتراضات هم غالبًا منبوذون من قبل صانعى السياسة باعتبارهم سذجًا أو غير ناضجين وغير واعين بتعقد الأوضاع التى يتجرأون بالحكم عليها. وكما عبرت مادلين أولبرايت عن الأمر عندما سئلت لماذا يمكن للولايات المتحدة أن تتدخل فى كوسوفو وليس فى رواندا : "لا أعتقد أنك يمكن أن تضع قالبا بسيطًا للغاية وتصب فيه كل شىء". ولكن فى الحقيقة فإن الحكومة الأمريكية تحاول دائمًا كسب تأييد الجماهير بتقديم الأوضاع الخارجية فى "قالب بسيط"، ومع ذلك فعدد كبير من الأمريكيين واعون بالقدر الذى يمكنهم من تحديد الهوة بين الخطاب المبسط والواقع المعقد(٩٨).

ولقد دبرت إدارة كلينتون الأمور على نحو يمكنها من شن حربها على كوسوفو وتجنب إثارة الرأى العام، وكانت تخشى أحد أمرين : إما أن يفقد الجمهور اهتمامه بالحرب وإما أن يتساءل عن حدودها وعن شرعيتها، وبدت إمكانية حدوث أحد هذين الأمرين واضحة من رد الفعل الشعبى المتضارب على انتصار الناتو، وجنبا إلى جنب مع الفئات الأمريكية التى لا تهتم بما يحدث فى الخارج ، أو تسارع إلى التجمع الحماسى

تحت راية أى نزاع خارجي، هناك عدد كبير من الناس العاديين الذين يهتمون بتقييم دوافع حكوماتهم ومنطق سياساتها المعلنة. ويأتى أفضل نموذج على هذه النوعية من الناس من حدث جرى أثناء إدارة كلينتون فى فبراير عام ١٩٩٨ عندما حشدت الولايات المتحدة أجهزة الإعلام والجمهور استعدادا لجولة جديدة من قصف العراق. وأدرك فريق كلينتون للسياسة الخارجية عن حق أن الجمهور - الواعى بتأثيرات العقوبات الأمريكية على المدنيين العراقيين والمتشكك فى الوقت نفسه فى تأثيرها على صدام - لم يكن مقتنعًا بالحاجة إلى مزيد من التحركات العسكرية المفترضة، وهكذا فإن كبار صناع السياسة فى الإدارة تحركوا لحصد التأييد فى "المناطق الإستراتيجية" الأمريكية. وعلى خلفية عشق إدارة كلينتون لاستخدام الإعلام لمثل هذه الأغراض ولانتشار نوع من ضيق الأفق الساذج وللعولة أيضا، تفتقت أذهان أجهزة الإعلام عن هجوم نظمته شبكة الـ CNN التى أعدت برنامجًا خاصا لمدة ساعة تحت عنوان : "Showdown with Iraq: An International Town Meeting" وجرى البرنامج فى مقاطعة كولومبس بولاية أوهيو بهدف تقديم صورة عن كل من مادلين أولبرايت ووليام كوهين وساندى برجر مستشار الأمن القومي. وتجمع الجمهور الذى وصل عدده إلى ستة آلاف من السكان المحليين فى ساحة ضخمة لكرة السلة فى جامعة أوهيو الحكومية، مضافا إليهم مشاهدو التليفزيون والاتصالات الهاتفية من الولايات المتحدة وأرجاء العالم. ووضعت الإدارة ثقتها فى نجومها من الفنانين لتوصيل رسالة إيجابية إلى الأمريكيين المتشائمين ، وبشر هذا الحدث بكل من جمهور ضخم للتليفزيون ومشاعر حسد شبكات التليفزيون الأخرى لـ CNN على هذه التغطية المنفردة(٩٩).

ومنذ اللحظات الأولى له وحتى النهاية، كان اللقاء يتميز بأصوات احتجاجات عالية من المتظاهرين من بين الحضور، وأيضا بأسئلة عديدة من سكان أوهيو الذين خذلوا على هذا النحو وأربكوا فريق كلينتون. ولقد حدد السؤال الأول مسار ما تلاه: "إن الإدارة الأمريكية تملك القوة والموارد للهجوم على الدولة العراقية، ولكن هل تملك الحق الأخلاقى للهجوم على الأمة العراقية؟ وأظهرت الصورة المنقولة للقاء رعبًا جارفًا فى أصوات "الخبراء" ودهشة وانزعاجًا من أن هؤلاء "الأمريكيين العاديين"

(كما سمتهم الـ CNN) الذين يمكن أن يظهروا هذا التهور والتحدى للسادة المطلعين على بواطن الأمور فى واشنطن. وكما يمكن أن تتنبأ كان رد فعلهم يتسم بالاهتياج والارتباك :

س : أنا طبيب طوارئ هنا فى كولومبوس. وسؤالى هو الآتى : أعربت هذه الإدارة عن قلقها بشأن تهديدات العراق لجيرانها، بيد أن أحدا من هؤلاء الجيران لا يبدو مهددا على هذا النحو . وهؤلاء الجيران لم يطالبوا بالمساعدة بل إنهم فى الحقيقة أعلنوا معارضتهم العلنية لهذا القصف (استحسان الحضور) ، وأكثر من ذلك كان المجتمع الدولى معارضًا للقصف. فإذا لم يطالبنا أحد بالمساعدة، كيف يمكن أن نبرر عدوانًا أمريكيا آخر على المنطقة؟ (تصفيق، صيحات)

ج (أولبرايت) : من الواضح جدا أن المشكلة هى مشكلة واحدة بالنسبة لهذه المنطقة بأسرها . لقد غزا صدام حسين بلداً آخر قبل ذلك، وهو يواصل محاولاته لتطوير أسلحة دمار شامل (صيحات استنكار وأسئلة واحتجاجات وتحديات)، وأنا كنت فى المنطقة. وأنا تحدثت إلى الجيران. إنهم بالفعل قلقون مما يحدث(١٠٠).

وأضافت طبيعة الأسئلة التى يوجهها الجمهور مزيداً من التحديات الاستفزازية لصناع السياسة خاصة تلك الأسئلة البسيطة والدقيقة مثل : لماذا كان لدى مجلس الأمن بالأمم المتحدة شكوك بشأن القصف الأمريكى المزمع؟ لماذا لم تزح الولايات المتحدة صدام ببساطة عن السلطة؟ وإذا لم تكن الولايات المتحدة تعلم مكان أسلحة الدمار الشامل المزعومة لصدام، فماذا يمكن للقصف أن يحقق؟ لماذا كانت الولايات المتحدة تنتهج سياسة ضد صدام تؤدى إلى ألم عظيم للمدنيين العراقيين الأبرياء؟ وتصاعدت دوامة من الصيحات المعادية للحرب والاحتجاجات الأكثر جرأة، وتضافرت معها الأسئلة الصريحة المحرجة لينتشر فى القاعة نوع من الارتياح الشديد، وبدا عجز المسئولين الأمريكيين عن الإجابة على الأسئلة عجزاً صريحاً للغاية.

وكان تبادل حامى الوطيس للرأى بين أحد الحضور ومادلين أولبرايت قد أذيع على نطاق واسع فى البرامج الإخبارية التليفزيونية الأخرى ونشرته الصحف. واضطر الصحفى من الـ CNN الذى يدير اللقاء، والذى كان غاضبًا من إصرار المحتجين فى

القاعة على إعطاء الكلمة لمن يريد، إلى قبول توجيه سؤال تلقائى من أحد الحضور لم يكن قد تم فحصه وتدقيقه مسبقا كغيره من الأسئلة:

س : لماذا قصف العراق، بينما دول أخرى ترتكب انتهاكات مماثلة؟ تركيا، مثلا : (مقاطعة وتصفيق يعكس ابتهاج القاعة). دعونى أواصل؟... على سبيل المثال تركيا قد قصفت المواطنين الأكراد. المملكة العربية السعودية قد عذبت المنشقين السياسيين والدينيين. لماذا تطبق الولايات المتحدة معايير مختلفة للعدل على هذه البلدان؟ (هتاف وتصفيق) .

أولبرايت : دعنى أقول إنه عند وجود مشاكل مثل تلك التى تصفها، فنحن نضع أيدينا عليها ونعرب عن أقصى معارضة لها. ولكن ليس هناك شخص واحد فعل بشعبه أو بجيرانه ما فعله صدام حسين ، أو ما يفكر فى أن يفعله. أنا...... (مقاطعة من الأسئلة والتحديات).

س : ماذا عن إندونيسيا؟ حسنا، آه... لقد أغلقتم ميكروفونى...

وعندما أعادوا للمتحدث الميكروفون فى النهاية، رفض تمامًا إجابة أولبرايت النمطية على مثل هذه الأسئلة ، أى قولها بأن هذه النسبية أو التشكك الذى يميز كلامه ينطوى على دفاع عن صدام ، وقال ردا عليها:

أنا لا أدافع عن صدام على الإطلاق. ما أقوله هو ضرورة أن يكون هناك تطبيق ثابت لمبادئ السياسة الخارجية الأمريكية (تصفيق واستحسان). لا يمكننا أن نؤيد من يرتكبون الانتهاكات نفسها فقط لأنهم حلفاؤنا السياسيون. هذا غير مقبول. ولا يمكن أن ننتهك قرارات الأمم المتحدة عندما يناسبنا هذا. أنت لا تردين على سؤالى يامادلين أولبرايت (هتاف وتصفيق).

كان هذا العرض الاستثنائى للغاية من المعارضة مربكًا للإدارة الأمريكية، ولقد دوى عاليًا فى واشنطن وفى أرجاء البلاد. ووصفت النيويورك تايمز مسئولى الإدارة "بالغطرسة والجنوح"، وأشارت البوسطن جلوب إلى أن برنامج "المكاشفة مع العراق" سرعان ما تحول إلى مكاشفة مع فريق كلينتون، وكانت النيوزويك مباشرة أكثر حين أشارت إلى أن تلك "كانت كارثة فى مجال العلاقات العامة"[١٠١].

وبرغم أن إدارة كلينتون كانت تأمل فى استخدام لقاء أوهيو كنقطة انطلاق صوب الحرب، فقد قوضت الاحتجاجات والتشكك المنطقى عمليا تلك الخطة أمام جمهور التليفزيون، بل ولعلها ساهمت فى قرار عدم شن الهجوم (وكسب العراق تأجيلاً مؤقتاً حتى ديسمبر الذى شهد بداية القصف). وإذا كان مستشارو كلينتون قد راهنوا إلى حد مبالغ فيه على قدرتهم على صناعة الإجماع الجماهيرى بتنظيم حدث إعلامى رفيع المستوى، فقد كانت قدرة الجمهور على التفكير بشكل مستقل وتوجيه الأسئلة بشأن الاستخدام الأعمى للقوة الأمريكية بمثابة معاول تقريع وتعنيف لهم(١٠٢).

وبالرغم من أن مشهد أوهيو هو نموذج ملهم (وإن كان فرديا) لرد الفعل الجماهيرى المهموم والنقدى على سياسة الحكومة، فعلينا تذكر أن صناع السياسة سوف يحاولون تجنب مثل هذه المواجهة طالما أمكن ذلك. وفى تغطيتها للقاء أوهيو، أوجزت الفينانشيال تايمز مأزق الحكومة الأمريكية قائلة :

"المسألة ليست أن حفنة من النشطاء المعاديين للحرب المتسمين بالجرأة قد أزعجوا إدارة كلينتون. ولكن النتيجة المقلقة أكثر التى تمخض عنها المجهود الذى جرى هذا الأسبوع لشرح السياسة الأمريكية فى العراق للشعب الأمريكى هى أن الأمريكيين العاديين قد أثاروا أسئلة صريحة وذكية بشأن الهدف والمحصلة المحتملة من الصدام وشيك الوقوع"(١٠٣).

بالطبع من وجهة نظر الحكومة فمن المنطقى تماماً النظر إلى الوعى والرقابة الجماهيرية كأمر "مقلق"، وبشكل خاص لو شرع الجمهور المتحمس فى تحدى بعض أهم الأساطير الأمريكية – من حيث استمرارها وتأثيرها – حول التبشير والقيم وما شابه ذلك. وإذا كان هناك أى مغزى للإحراج الذى حدث لثوابت التليفزيون فى لقاء أوهيو للـ CNN فهو أن أجهزة الإعلام سوف تقف أغلب الظن بجانب الحكومة فى المعركة على المعلومات وعلى صناعة السياسة. وفى افتتاحية لها تناولت صحيفة النيوزويك هذا الموضوع بعد كارثة أوهيو قائلة :

(الجمهور)... لا يمكن ببساطة تلقينه ما هو مفيد له. إنهم بحاجة إلى إقناعهم. والحديث يدور حول إرسال كبار المسئولين ليتحملوا صياح الاستهزاء وأصوات التهكم وصفير الاستهجان فى ساحة كرة للسلة. والسؤال الدقيق الآن هو ما إذا كانت حقائق

ما حدث تجعل العالم مكانًا أكثر أمنًا . فمن ناحية تجعل الدبلوماسية الشعبية القادة السياسيين عرضه للمساءلة عن قراراتهم . إنها بمثابة اللجام لما يمكن عكس ذلك أن يكون ركضًا جنونيا نحو الحرب ومن ناحية أخرى قد تتطلب أى مصلحة قومية للبلاد استخدام القوة أحيانًا، ومن الخطير للغاية سلب قوة وفعالية القوة العظمى الوحيدة فى العالم وتعجيزها بحجة الحاجة إلى إقناع الرأى العام – مسبقًا – بأن استخدام القوة أمرًا ضروريا(١٠٤).

ضخامة المهمة إذن واضحة. فليس على الجمهور الأمريكى فقط أن يثور على لامبالاته وتبعيته لأجهزة الإعلام (والحكومة) للحصول على معلومات حول العالم، ولكن يجب على الأمريكيين أيضا أن يتغلبوا على شكوكهم التى تزين لهم أن معارضتهم تمثل "خطرًا متأصلاً" ، وعليهم أيضا تذكير قياداتهم بأن "ضرورة إقناع الرأى العام" أمر لا يمكن التفاوض عليه فى دولة ديمقراطية.

* * *

الهوامش

(١) ألقى الخطاب فى كابيتول هيل بمقاطعة واشنطن فى ١٩ يناير عام ١٩٩٩ .

(٢) طور فوكوياما فى الأصل أطروحته فى The End of History, National Interest 16(1989): 3-18 ولقد أعاد كتابة وتوسيع مقالته الأصلية فى: The End of History and the Last Man (New York: Free Press, 1992) وللتعرف على وجهات نظر نقدية حول الأطروحة انظر: Timothy Burns, ed., After History? Francis Fukuyama and His Critics (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1994).

(٣) Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment", Foreign Affairs 70, no. 1 (1991): 23-33.

(٤) Bruce Russett, Grasping the Democratic Peace (Princeton: Princeton University Press, 1993) Tony Smith, America's Mission : The United States and the Worldwide Struggle for Democracy in the Twentieth Century(Princeton: Princeton University Press, 1994) and "In Defense of Interventionism", Foreign Affairs 73, no. 6 (1994): 34-46.

(٥) التعبير الأكثر صراحة عن اهتمام إدارة كلينتون بمقولة "السلام الديمقراطى" جاء على لسان نائب وزير الخارجية ستروب تالبوت، انظر هنا: "Democracy and the National Interest", Foreign Affairs 75, no. 6(1996): 47-63.

(٦) لمقولة "السلام الديمقراطى" سند تاريخى وفلسفى، ويميل الفلاسفة إلى العودة إلى كانت (Cant) سعيًا وراء الأسس الفكرية لهذه الفرضية، بينما يتطلع المؤرخون إلى وودرو ويلسون للغرض نفسه. وللتعرف على وجهة نظر فلسفية انظر: Michael W. Doyle, "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs", in Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones and Steven E. Miller, eds, Debating the Democratic Peace (Cambridge, MA: MIT Press, 1996), 3-57 وفى كتابه "المهمة الأمريكية" وضع تونى سميث "الويلسونية" فى إطار مصطلحات شبه تاريخية (وإن تكن متفائلة للغاية) (من ص ٨٤-١٠٩) ومن ثم أخذ فى الخاتمة يصف (الويلسونية المنبعثة) (ص ٣١١-٤٥). وحول تبنى إدارة بوش لمقولة "السلام الديمقراطى" انظر: Russett, Grasping the Democratic Peace, 127-9 .

(٧) يجب أن ننتبه إلى أن أكثر الأنصار المتحمسين تفاؤلا بمقولة "السلام الديمقراطى" قد تراجعوا بحذر عن حماسهم الأول . لاحظ هنا اقتراح تونى سميث القائل بأن تبعية العالم لـ "القيادة الأمريكية الثابتة" يجب ألا تجعل الأمريكيين ينسون القول المأثور لميكيافيلى: "يرتكب الناس دائما خطأ عدم معرفة أين يضعون حدا لآمالهم، وهم بالاتكال على هذا الخطأ، وبدلا من مجرد قياس مواردهم، عادة ما يلحق بهم الدمار" انظر: American Mission, 345 .

(٨) Richard K. Betts, "The Delusion of Impartial Intervention", Foreign Affairs 73, no. 6(1994) : 20-33, Thomas Carothers, "Democracy Without Illusions", Foreign Affairs 76, no. 1(1997):85-99.

(٩) Fareed Zakaria, "The Rise of Illiberal Democracy", Foreign Affairs 76, no. 6 (1997):22-43 ولفحص أكثر تفصيلا للحجة نفسها انظر: Edward D. Mansfield and Jack Snyder, "Democratization and the Danger of War", in Brown et al., eds, Debating the Democratic Peace, 301-34.

(١٠) Michael Mandelbaum, "Foreign Affairs 75, no. 1(1996): 16-32.

(١١) John L. Harper, "The Dream of Democratic Peace", Foreign Affairs 76, no. 3 (1997):117-21.

(١٢) Richard N. Haass, The Reluctant Sheriff: The United States After the Cold War (New York: Council on Foreign Relations, 1997), 6 وفضلاً عن مصطلح "الغرب المتوحش" لريتشارد هاس يجب أن ننتبه إلى الملحق الاقتصادى لبرنامج هاس ، فالصورة التى يقدمها عن العالم "المتحرر" سياسيا والحتمية التى يراها فى التحرك صوب هذا العالم، يمكن بسهولة أن تدخل فى أدب الليبرالية الجديدة والعولمة الذى فحصناه فى الباب الأول.

(١٣) للتعرف على نقد لمصطلحات هاس وافتراضه أن النموذج الذى يقدمه لـ "الشريف الكاره لأمر لكنه مضطر للقيام به" هو نموذج مفيد فقط لبعض جوانب السياسة الخارجية وليس لكل جوانبها، انظر هنا : Gaddis Smith, "Saddle Up!", New York Times, 3 Aug. 1997 وفى أقل تقدير يمارس هاس فى منصبه الفلسفة "العنصرية" نفسها التى بشر بها كمعلق سياسى ، ويروى أندرو كوكبيرن وباتريك كوكبيرن قصة رفض هاس لقاء القيادات الكردية مباشرة بعد حرب الخليج، عندما أجبروا سكان العراق على تصديق أن إدارة بوش أيدت الانتفاضة الديمقراطية، أطلق هاس الذى كان فى ذلك الوقت رئيس شئون الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى، دخان سيجارته فى وجه عضو مجلس الشيوخ تعس الحظ الذى كان عرّاب تقديم الاقتراحات الكردية قائلا له: " أنت لا تفهم الأمر. إن سياستنا هى التخلص من صدام، وليس من نظامه". انظر: Out of the Ashes: The Resurrection of Saddam Hussein (New York: Harper Collins, 1999), 37.

(١٤) انظر : John Harper's "The Dream of Democratic Peace حيث يهاجم المؤلف ببراعة كتاب ستروب تالبوت Democracy and the National Interest وذلك دون الاقتراب من

تفاصيل سياسة إدارة كلينتون، أو حتى التساؤل عما إذا كانت سياسة الحكومة الأمريكية فى التسعينيات يمكن أن تنبع من أى مصدر آخر سوى الغيرية.

(١٥) للتعرف على مواقف نقدية من النظريات السائدة حول العلاقات الدولية انظر : Justin Rosenberg, The Empire of Civil Society: A Critique of the Realist Theory of International Relations(London: Verso, 1994), 1-8, and Jim George, Discourses of Global Politics: A critical (Re) Introduction to International Relations(Boulder, CO: Lynne Rienner 1994) ويشكو المؤلف (ص ٧٣) من أن العلاقات الدولية "تظل تتسم بالماهيوية (نظرية تقديم الماهية على الوجود .المترجم) الفظة التى تركز على نوع معين من الشخصيات التاريخية الكاريكاتورية".

(١٦) Jessica T. Matthews, "Power Shift', Foreign Affairs 76, no. 1(1997): 50-66.

(١٧) Jeffrey E. Garten, "The Root of the Problem", Newsweek, 31 March 1997 ويدافع المؤلف عن ملاحظاته فى لقاء صحفى لاحق مؤكداً أن الرئيس كلينتون قد أشار بنفسه إلى أن: "علينا تحويل سياستنا الخارجية أكثر فى اتجاه العلاقات الاقتصادية والتجارية"، وأن النتيجة الحتمية كانت بعض "الفضائح"، ويقول فى هذا الصدد: "فى الساحة التجارية، حيث تجرى الكثير من الصفقات وتفتح الكثير من الأسواق الجديدة، يسعى بعض الناس بالحتم إلى القفز إلى القطار وهم ليسوا الناس الذين نريدهم". انظر: Interview with Jeffrey Garten, "All Things Considered", National Public Radio, 25 March 1997.

(١٨) Josef Joffe, "How America Does It", Foreign Affairs 76, no. 5(1997): 13-27.

(١٩) Jeffrey E. Garten, "Business and Foreign Policy", Foreign Affairs 76, no. 3 (1997) : 67-79 at 75.

(٢٠) يعد جارتن فى الحقيقة استثناء من هذه القاعدة للكوكبيين ، فهو أميل إلى الشعور بالذعر بشأن طبيعة تطور الاقتصاد الأمريكى والضعف النسبى للقطاع المحلى من هذا الاقتصاد، وهو يسعى على هذا النحو لإقناع الأمريكيين بالانشغال بـ "الأسواق الكبيرة الناشئة". انظر كتابه: The Big Emerging Markets and How They Will Change Our Lives (New York: Basic Books, 1997).

(٢١) Daniel Yergin and Joseph Stanislaw, The Commanding Heights: The Battle Between Government and the Marketplace that is Remaking the Modern World, updated edition (New York: Touchstone Books, 1999) ويرغم أن وجهات نظر المؤلفين تتسم بشعور مبالغ فيه بنشوة الانتصار، فطبعة الكتاب ورقية الغلاف تحتوى على نوع من الجعجعة المتعجلة المسلية حول الحاجة إلى "التعقل المدروس" و"الشرعية" فى منظومة السوق ، الأمر الذى تمليه الأزمة المالية الكارثية فى آسيا وروسيا عام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ . ويعترف المؤلفان (ص٣٩٨) بأن" بعض الناس قد يموتون ومازالت تتردد على شفاههم عبارة الأسواق الحرة"، ويشير هذا الاعتراف إلى أن الأساتذة الجدد لتلك "القمم الشاهقة" ليسوا متأكدين بعد من انتصارهم.

(٢٢) Thomas L. Friedman, The Lexus and the Olive Tree(New York: Farrar, Straus & Giroux, 1999), the eponymous metaphor at 25-9.

(٢٣) المرجع السابق ص ١٩٥ – ٢١٧ .

(٢٤) فريدمان مغرم بشكل خاص باستخدام الكمبيوتر الناطق، وهو يكتب عن أنظمة الكمبيوتر (Hardware) فى البلاد (مصانعها وقاعدتها الاقتصادية) و"برامجها" (Software) وسياساتها الاقتصادية الضخمة)، التى تسمح له بهذا التلاعب اللفظى الردىء بالألفاظ، انظر كتابه ص ١٢٨ – ٩ .

(٢٥) المرجع السابق ص ٢٧٣ .

(٢٦) المرجع السابق ص ٦٠ – ٦١ و ٢٨٥ – ٢٨٨ .

(٢٧) المرجع السابق ص ٢٨٥ .

(٢٨) المرجع السابق ص ٣٧٨، وفى كل هذا هناك أكثر من تلميح إلى الوثيقة التأسيسية للمشروع الأمريكى التبشيرى، أى موعظة چون ونثروب عام ١٦٣٠ "نموذج المحبة المسيحية" التى كتبت على متن الآرابيلا وهى تعبر المسافة من إنجلترا إلى أمريكا. وأشار ونثروب، أول حاكم لمستعمرة خليج ماساتشوسيتس، إلى: " لسوف نجد رب إسرائيل بيننا عندما سيكون عشرة منا قادرين على مقاومة ألف من أعدائنا... إننا سنكون كالمدينة المنتصبة فوق هضبة. وعيون كل الناس تتطلع إلينا".

(٢٩) Friedman. The Lexus and the Olive Tree, 378.

(٣٠) أحد أوجه القصور الواضحة فى الرؤية الكوكبية لأمريكا والعالم هو أن الولايات المتحدة نفسها لا تكاد تكون المروج الكامل للتجارة الحرة والثابت على ذلك المبدأ فى إدارتها للاقتصاد المحلى ، فهناك على سبيل المثال : الاستثمار الحكومى المكثف فى قطاعات التكنولوچيا والملاحة الجوية، والحواجز الجمركية على البضائع الأجنبية الرخيصة الجيدة والدعم الضخم المقدم للزراعة على المستوى الفيدرالى والتنوع العريض للبزنس على مستوى الدولة والمستوى المحلى. بيد أن "الواقعيين" تجنبوا إلى حد بعيد هذا التضارب الأساسى فى خطاب التجارة الحرة الأمريكى.

(٣١) Benjamin R. Barber, Jihad vs. McWorld (New York: Times Books, 1995).

(٣٢) المرجع السابق ص ٢٠٥ .

(٣٣) حول الأساس الفكرى الأول لتجريد أهالى البلاد الأمريكيين من ملكياتهم انظر: Barbara Arneil, John Locke and America: The Defence of English Colonialism(Oxford: Clarendon Press, 1996) وحول تأثير الظلم العرقى ووضع النظريات بشأن التوسع الأمريكى فى القرن التاسع عشر انظر: Reginald Horsman, Race and Manifest: The Origins of American Racial Anglo-Saxonism (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981) ، انظر أيضا مناقشة لأنصار الإمبريالية العرقية فى: Walter LaFeber, "The American Search for Opportunity, 1865-1913" (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), 43-4 وللتعرف على نموذج مثالى لمؤيدى التوسع العرقى الأنجلو – ساكسونى

انظر: Josiah Strong, Our Country (1885), edited by Jurgen Herbst (Cambridge, MA: Harvard University Press 1963).

(٣٤) يتبنى برنارد لويس التمييز الواضح بين الحضارات "الغربية" و "الإسلامية" أو "الشرق أوسطية" في كتابه: Islam and the West (New York: Oxford University Press 1993) فيما قد أرسى فؤاد عجمى أسس حياته المهنية بنجاح فى الولايات المتحدة اعتماداً على إيمانه بـ (وحسرته على) مقاومة الكثيرين من العرب لبعض الظواهر فى الشرق الأوسط التى يتناولها عجمى على ما هى عليه بافتراض صحتها مثل: القوة الأمريكية والتوسع الإسرائيلى والاقتصاديات الليبرالية، انظر على سبيل المثال : The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1976, updated edition(Cambridge: Cambridge University Press, 1992), and The Dream Palace of the Arabs: A Generation's Odyssey (New York: Pantheon Books, 1998) ويمتدح الأمريكيون دوما كلا من لويس وعجمى لفراستهما بشأن "الشخصية" أو "العقل" العربى. وللتعرف على نقد مقنع لهذه التوجهات وقبول فؤاد عجمى لها انظر: Bruce Cumings, War and Television (London: Verso, 1992) 107.

(٣٥) Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia", International Security 18, no. 3(1993): 5-33 and Jacob Heilbrunn, " The Next Cold War", New Republic, 20 Nov. 1995 ويتخيل المؤلفان نقطة نهاية شبيهة جدا بالتنمية الاقتصادية الصينية: "بحلول عام ٢٠١٠ ستبتعد الصين على الأرجح عن وضعها الحالى كأكبر رابع اقتصاد فى العالم لتصبح أكبر اقتصاد فى العالم. وإذا استمرت العلاقة التاريخية المتبادلة بين السرعة الهائلة للنمو الداخلى والتوسع الخارجى فى الصين على ما هى عليه، فإن انعكاسات ذلك على الاستقرار الآسيوى ستكون أمراً مقلقًا حقا" (عن فريدبرج)، "بيد أنه ليس هناك سبب معقول لافتراض أن التقدم الاقتصادى سوف يقود إلى صين وديعة، على العكس فقد أفضى النمو الاقتصادى السريع تقليديا إلى التوسع السريع فى الخارج الأمر الذى لا يبشر بأن تصبح الصين وديعة" (عن هلبرن). لدراسات مكثفة أكثر توصلت إلى النتيجة نفسها انظر: John Bryan Starr, Understanding China: A Guide to China's Economy, and Political Structure (New York: Hill & Wang, 1997) and Richard Bernstein and Ross H. Munro, The Coming Conflict with China (New York: Alfred Knopf, 1997) وبلغت هذه المخاوف من الخطط الصينية الشريرة قمما جديدة عام ١٩٩٩عندما لفقت القيادة الجمهورية بالكونجرس الأمريكى حملة غاضبة تزعم أن الصين سرقت أسرارا نووية حيوية من المعامل الأمريكية.

(٣٦) انظر المصدر فى هامش ٢٣ من الباب الثالث وأيضا: "Beware: A Threat Abroad", Newsweek, 17 June 1996, and "The New Russian Question", Newsweek, 10 Feb. 1992.

(٣٧) Robert D. Kaplan, Balkan Ghosts: A Journey Through History (new York: St. Martin's Press, 1993).

(٣٨) للتعرف على تقييم لتأثير كتاب كابلان في تفكير كلينتون انظر: Elizabeth Drew, On the Edge: The Clinton Presidency (New York: Simon & Schuster, 1994), 157-8.

(٣٩) حول ملاحظة كابلان "المربكة" انظر مقاله: "After Balkan Ghosts", Weekly Standard, 18 Dec. 1995, See Also "The Coming Anarchy", Atlantic Monthly 273, no. 2(1994): 44-76 at 46, 72, 76 وانظر لكابلان أيضـا: The Ends of the Earth: A Journey at the Dawn of the 21st Century (New York: Random House, 1996) وربما أدرك كـابلان بعد الكارثة الهائلة فى البوسنة أن مفتـاح تحقيق نجـاحه ككاتب هو تناول مشاكل حقيقية (مثل الظلم فى توزيع الثروة أو التنافس على الموارد)، ولكن افتراض أنه ليس بوسع لا الولايات المتحدة ولا الأمم المتحدة عمل أى شيء حول هذه الأمور يقود إلى القول المأثور: "نحن العالم ، والعالم نحن" أو "ليس بوسع أحد التنبؤ بالمسار الدقيق للتاريخ ، وليست هناك أمة أو شعب آمن من هذا الغضب" Ends of the Earth, 437-438 .

(٤٠) Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (New York: Simon & Schuster, 1996), 26-7, 33, 40-55.

(٤١) أُعيد طبع هذه المراجعات فى الطبعة ذات الغلاف الورقى من الكتاب عام ١٩٩٧ (New York: Touchstone, 1997).

(٤٢) تساءل العـديد من المعلقين عن جـدوى مقـولات هنتنجتـون، وبشكـل خـاص ما يتعلـق بـ " حضـارة أمريكا اللاتينيـة"، انظر فى هذا الصـدد: Bruce Nussbaum, "Capital, Not Culture", Foreign Affairs 76, no. 2(1997): 165 and " The Man in the Baghdad Café", Economist,, 9 Nov. 1996 ولفت بضعـة نقـاد بشكل رائع حتى ممن كانوا عمومًا يتسم تناولهم لفرضية هنتنجتون بالدقة والحذر النظر إلى سعيه المريب لإسقاط العدد الضخم من السكان المهـاجرين المستـقـرين نهـائيا فى أوروبـا وشمال أمريكـا وأستراليا من تعريفه لـ "الحضارة الغربية". ويضم بعض المعلقين هنتنجتون إلى الجيل الحالى من السياسيين اليمينين المعادين للمهاجرين فى البلدان "الغربية" ، ولمقـارنة فرضية هنتنجتون بالجدل الحالى الدائر حول الهجرة فى أستراليا انظر: "A National Identity Crisis", Economist, 14 Dec. 1996 .

(٤٣) هنتنجتون، صدام الحضارات ص ٢٠٦ – ٢٠٤ .

(٤٤) المرجع السابق ص ١٣٠، يبدو أن هذه الميول الفلسفية الموحشة للغاية قد فرت من دائرة اهتمام نقاد هنتنجتون .

(٤٥) Huntington, "The Lonely Superpower", Foreign Affairs 78, no. 2 (1999): 35-49 at 38.

(٤٦) كان رد فعل الكوكبيين على هنتنجتون لاذعًا، انظر هنا: "In Praise of Davos Man", Economist, 1 Feb. 1997 ("Businessmen may accidentally be making the world safer") and Christopher Power, "Hatfield and McCoys- On a Global Scale", Business

Week, 25 Nov. 1996 ("Another problem is Huntington's dismissal of business as a force of change").

(٤٧) Henry Kissinger, Diplomacy (new York: Simon & Schuster, 1994), 29-55, 835.

(٤٨) منذ الحرب العالمية الثانية كان معظم مؤرخى "الويلسونية" يبدون نفورا بالغ السوء من التناول النقدى لما يطرحونه من قضايا. وبالرغم من ذلك فقد فضح المؤرخون فى السابق التناقض والحسابات الإستراتيجية غير الدقيقة لهذه "الأممية" الويلسونية، بيد أن الحرب العالمية الثانية قد هدأت إلى حد بعيد من حدة هذه النزعة النقدية. انظر: Thomas J. Knock's To End All Wars: Woodrow Wilson and the quest for a New World Order (Princeton: Princeton University Press, 1992 وهذا الكتاب هو أكثر الدراسات الحديثة التى استقبلت بترحاب، ويقرر فيه المؤلف صراحة أن "الكوكبية" (التى على غرار الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة) هى الوريث "غير الشرعى" للويلسونية. ويصف المؤلف، ص ٢٧٤، السياسة الخارجية الأمريكية منذ ١٩٤٥ باعتبارها" معادية للويلسونية"، إذ إن انتماءها للأممية زائل ويتركز على الذات. انظر: N. Gordon Levin, Gr.'s Woodrow Wilson and World Politics: America's Response to War and Revolution(New York: Oxford University Press, 1968), 3 حيث يجادل المؤلف بشكل أكثر إقناعا قائلا إن السياسة الأمريكية بعد الحرب كانت تتشكل وفق المعايير الويلسونية:" فبالنسبة لويلسون كانت القيم الوطنية الأمريكية تتطابق مع القيم الليبرالية التقدمية العالمية، وكان على أمريكا الرائعة مهمة قيادة البشرية فى المستقبل صوب المجتمع العالمى المنظم".

(٤٩) التفاصيل الخاصة بالسيرة الذاتية لهنتنجتون وجارتن وفوكوياما مأخوذة من المواقع الإليكترونية لجامعات هارفارد ويال وجورج واشنطن، وحول ريتشارد هاس انظر: The Reluctant Sheriff ولقد جذبت الحياة المهنية المثيرة لكيسنجر انتباه العديد من كتاب السير الذاتية، وأحدث هذه السير هو: Walter Isaacson, Kissinger" A Biography (new York: Simon & Schuster, 1993) وللتعرف على صور وكتابات أخرى حديثة أكثر حول السيرة الذاتية لكيسنجر انظر: Nigel Farndale, "Regarding Henry", Jerusalem Post, 12 Feb. 1999 and Simon Hattenstone, "Cold Warrior", Guardian, 1 July 1999.

(٥٠) يجب أيضا أن نتذكر أن أموال الشركات يمكن أن تمهد التربة لنزاع مصالح بين العلماء، وأحد الردود الشاملة على فرضية "السلام الديمقراطى" يخلص إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تستعد لـ "تحديات قوة ضخمة من قبل دول مثل اليابان وألمانيا"، ويجب ألا تسمح لنفسها بإسقاط دفاعاتها العسكرية. وصاحب هذا القول كريستوفر لين، وقد وصفته بعض الأطراف باعتباره "عالمًا مستقلا" فى حين أنه يعمل حاليا "مستشاراً للمجموعة الحكومية المعنية بقضايا التعاقدات للشركات القانونية هيل ووينى وتروب وميزنجر التى تمثل الشركات الرئيسية فى صناعة السلاح". انظر هنا: Layne, "Kant or Cant: The Myth of the Democratic Peace", in Brown et al., eds, Debating the Democratic Peace, 157-210.

(٥١) وللتعرف على وصف لـ "صالون چورچ تاون للسياسة الخارجية" لأولبرايت ونوع من التناول الذى يتميز بفراسة بالغة إلى حد مذهل حول الإمكانيات المهنية المفتوحة أمام أولبرايت بعد تركها لچورچ تاون انظر: Molly Sinclair, "Woman On Top of the World", Washington Post, 6 Jan. 1991 وكما أشار المؤلف ارتبطت الحياة المهنية لأولبرايت – بالرغم من منصبها الأكاديمى – بـ "واشنطن" على نحو فريد. انظر هنا أيضا: Michael Dobbs, " Becoming Madeleine Albright", Washington Post, 2May 1999 ويرسى المؤلف أيضا الأساس لأوراق اعتماد نموذجية لأولبرايت كـ "ديمقراطية جديدة"، وبعد طلاقها من القطب الإعلامى چوزيف أولبرايت وفى الوقت الذى التحقت فيه بإدارة كلينتون عام ١٩٩٣ كانت أولبرايت "قد حصلت على منزل فى چورچ تاون، ومزرعة تصل مساحتها إلى ثلاثمائة وسبعين فدانًا بالقرب من مطار دولس الدولى، وحافظة أوراق تقدر بـ ٣,٥ مليون دولار".

(٥٢) Elizabeth Bumiller, "At 34, Worldly-wise and on His Way Up", New York Times, 24 Sep. 1999.

(٥٣) للتعرف على تفاصيل بشأن عمود صحيفة التايمز "للشئون الخارجية" انظر: Patrick Smith, "Globalism's Pen Pal", Nation, 14 June 1999 . ويشير المؤلف إلى أن فريدمان "يسافر بحقيبة ثقيلة مكتظة بالأفكار الجاهزة" وأن قراره ترسيخ أقدامه فى الولايات المتحدة كان له نتائج مباشرة على رأيه فى العالم، ويقول المؤلف فى هذا الصدد: "حرك فريدمان العمود إلى واشنطن، واستغنى تقريبًا عن الإصغاء للآخرين ، باستثناء النخبة الأمريكية وصدى صوته نفسه". .

(٥٤) صك جانن ويدل تعبير "ثقافة الماريوت" لوصف البيئة الغربية التى نمت حول (وبسبب) "الخبراء" الذين روجوا الليبرالية الجديدة فى بلدان حلف وارسو السابق فى أواخر الثمانينيات والتسعينيات. انظر: Friedman, "The Lexus and the Olive Tree, 35 وعجز فريدمان عن ذكر اسم فندق بدون تحديد اسم الشركة المالكة له عزز الشعور بأن كتابه ملحمة تجارية انظر على سبيل المثال : المرجع السابق ص ٢٠٧ – ٨ و ٢٢٠

(٥٥) المرجع السابق ص ٣٨١ .

(٥٦) David Rieff, "The View from Davos", Los Angeles Times, 23 May 1999 "ومن المؤسف أنه إذا كان التمطيط من سمات كاتب المواد الدعائية، فيجب ألا يكون ذلك من سمات مسئول عمود العلاقات الخارجية بالنيويورك تايمز" .

(٥٧) The Lexus and the Olive Tree, 26, 279-81 وحتى – ماكس ويلكنسون – الناقد الأدبى للفينانشيال تايمز المتعاطف إلى أقصى حد مع مشروع الترويج للعولمة نفد صبره من تعميمات فريدمان وتشبيهاته المتكلفة و"كتاباته الساذجة"، وأشار فى هذا الصدد إلى : "أعترف أننى أخذت مع الباب الثانى أشعر بالغيظ الشديد من توماس فريدمان. فبعد جولة سريعة على السمات العامة لاقتصاد السوق الكوكبية، سرعان ما نجده يحدثنا عن والدته المدهشة التى تلعب البريدچ على الإنترنت مع رجل من سيبيريا. ثم تأتى قصة مفككة حول صعوبة إشباع

رغبته فى كل أنواع البرتقال فى أوتيل بطوكيو، الأمر الذى يجعله يستنتج أن "الحياة مثل خدمة الغرف"، انظر: Max Wilkinson, "Global Warnings", Financial Times, 15 May 1999 .

(٥٨) The Lexus..., 378, 320-21, 377.

(٥٩) Stanley Hoffmann, "In Defense of Mother Teresa: Morality in Foreign Policy", Foreign Affairs 75, no. 2(1996) : 172-5.

(٦٠) لتقييمات عامة لحملة التمويل وتأثير تمويل الشركات فى الانتخابات انظر: Elizabeth Drew, The Corruption of American Politics: What When Wrong and Why (Secaucus, NJ: Carol Publishing, 1999) Dan Clawson, Alan Neustadtl, and Mark Weller, Dollars and Votes: How Business Campaign Contributions Subvert Democracy (Philadelphia: Temple University Press, 1998) and Robert K. Goidel, Donald A. Gross and Todd G. Shields, Money Matters : Consequences of Campaign Finance Reform (Lanham MD: Rowman & Littlefield, 1999).

(٦١) كان الإجمالى الفعلى لما أنفق على الحملات الرئاسية لدول وكلينتون أكثر من هذا المبلغ كثيراً، بيد أن المنافذ البيزنطية للتمويل حجبت التقدير الدقيق للمبلغ. وبالرغم من أن المرشحين قد خصصوا نحو ثلاثين مليون دولار كمساهمات شخصية، فقد اعتمدت حملتهم الانتخابية بشكل أساسى على الدعم التجارى والفنى من أحزابهم السياسية، وما يسمى "الأموال السهلة"(وأغلبها من الشركات) التى تدعمهم. وللتعرف على دليل مفيد فى مجال تمويل انتخابات عام ١٩٩٦ يفوق كل الأرقام القياسية للإنفاق انظر: Brooks Jackson, "Financing the 1996 Campaign: The Law of the Jungle", in Larry J. Sabato, ed., Toward the Millennium : The Elections of 1996 (Boston : Allyn & Bacon, 1997), 225-60 . قدرت النيوزويك إجمالى الأموال التى خصصت أو أنفقت من قبل كلينتون والديمقراطيين أثناء حملة عام ١٩٩٦ بمبلغ مهول هو ٢٠٠ مليون دولار، انظر: Howard Fineman et al., "Strange Bedfellows", Newsweek, 10 March 1997.

(٦٢) للتعرف على موجز مختصر عن"الفضائح الديمقراطية عام ١٩٩٦"، بما فى ذلك قبول الأموال من مصادر آسيوية، انظر: Clawson et, al., Dollars and Votes, 199-202, Jackson, "Financing the 1996 Campaign", 246-8.

(٦٣) أحد أسباب اتخاذ قضية التمويل الأجنبى لهذا الحجم الضخم بعد عام ١٩٩٦ كان إدراك الجمهوريين أن بوسعهم الهجوم على الديمقراطيين فى هذه النقطة بدون الظهور كمنافقين يصعب الدفاع عنهم، بيد أن أى نقد جاد لحملة التمويل سوف يضم الحزبين إلى السلة نفسها بالقدر نفسه.

(٦٤) حول العلاقة المباشرة بين "الأموال السهلة" للشركات والنفوذ السياسى انظر: Clawson et al., Dollars and Votes, 107-38 ولقد استمرت التحريات حول فضائح انتخابات عام ١٩٩٦ طوال العام التالى، وحول القضية المحددة المتعلقة بالنفوذ الصينى وتطلع البوينج لاستخدام

الاتصالات السياسية لزيادة مبيعاتها فى الصين انظر: Paula Dwyer et al., "The Boeing Connection?", Business Week, 31 March 1997; and Owen Ullmann, "Allmann, "A China Connection that Could Trip Clinton Up", Business Week, 1 June 1998.

(٦٥) حول تأثير Rubin and co . فى إدارة كلينتون انظر: John B. Judis, "The Second Rubin Administration", New Republic, 10 Feb. 1997, and Karen Breslau, "Clinton Goes Corporate", Newsweek, 17 Feb. 1997 وكان زملاء روبين السابقين، شركاء جولدمان ساتشس، هم المانحون الأكثر سخاء لكلينتون أثناء رئاسته، انظر فى هذا الصدد: Howard Fineman et al., "It's Dole Inc. vs. Clinton Inc.", Newsweek, 8 April 1996 وقد ترسل شركة جولدن ساتشس أيضا المزيد من موظفيها ليعززوا بأنفسهم "الديمقراطية الجديدة" ، ومن ناحية أخرى شن چون كورزين – صنيعة روبين فى الشركة – حملة باهظة الثمن مولها بنفسه للاستيلاء على مقعد عضو مجلس الشيوخ فى مقاطعة نيو چيرسى عام ١٩٩٩ . ووصفته صحيفة نيو ريبليك كورزين بإعجاب فى مقال لها بعنوان (أوراق اعتماد الديمقراطى الجديد ، ٣٠٠ مليون دولار ثروته الشخصية) قائلة إنه "استثنائى" ولكنه " جزء من تقاليد الطبقة العليا التقدمية التى ترجع إلى تسعة عقود مضت". انظر: Judis, "Gold Man", New Republic, 15 Nov. 1999 وفى مقابل دعمها لـ "الديمقراطية الجديدة" كانت شركة جولدمان ساتشس قد ضمنت لنفسها فوائد عديدة من تطبيع العلاقات الذى قادته إدارة كلينتون مع الصين، وكانت بنوك الاستثمار الأمريكية بشكل خاص قد تمت دعوتها من قبل الحكومة الصينية للمساعدة فى إنجاز خصخصة المشاريع التى كانت تملكها الدولة فى الصين، انظر فى هذا الصدد: Mark L. Clifford and Brian Bremner, "Goldman's Big Bet on China", Business Week, 6 December 1999.

(٦٦) كان أحد الانتصارات الكبرى لروبين هو إلغاءه رسميا القانون المصرفى لجلاس ستيجال عاقداً العزم على فرض الرقابة على المؤسسات المالية ومنعها من دمج نشاطاتها والتصرف بتهور(كما فعلوا قبل الأزمة الاقتصادية الكبرى) . هذا الانتصار تم دفعه فى نهاية المطاف إلى الكونجرس مباشرة بعد أن عاد روبين نفسه إلى وول ستريت ليرأس أكبر شركة مالية فى العالم ، شركة سيتى جروب. وعندما سألته النيويورك تايمز عما إذا كان سيكسب أكثر فى منصبه الجديد مما كان يجنيه فى المنصب السابق كوزير للخزانة، قال روبين "بوجه خال من أى تعبير": "هذا افتراض عادل". وقد يتراوح الرقم المضبوط لأرباحه الشخصية ما بين عشرة ملايين دولار وسبعة وعشرين مليونا فى السنة، برغم أن خدماته لصناعة المال أثناء توليه منصب وزير الخزانة فى إدارة كلينتون تشير إلى أنه قد حصل على مكافأت مقابل خدماته هذه، انظر: Joseph Kahn, "Former Treasury Secretary Joins Leadership Triangle at Citigroup", New York Times, 27 Oct. 1999 حتى إن صحافة البزنس لاحظت أن دور روبين فى كل هذا ترك "رائحة كريهة ما" وتشير الصحيفة فى هذا الصدد قائلة : "لقد تحيز روبين لإلغاء جلاس ستيجال عندما كان فى الإدارة. والآن يبدو أنه يستفيد شخصيا من هذه الخطوة"، انظر هنا: Robert Kuttner, "A Requiem for Glass-Steagall", Business Week, 15 Nov. 1999.

(٦٧) استقال بيل برادلى من مجلس الشيوخ عام ١٩٩٦، زاعما أن "السياسة أفلست"، وشرع مباشرة فى تعظيم رصيده فى البنوك، على الأقل بقبوله ٣٢٧ ألف دولار أمريكى مقابل استشارة مع بنك الاستثمار چ ب مورجان. وبالتالى لم يكن غريبا قيامه باقتحام عاصف لوول ستريت فى حملته للرئاسة عام ٢٠٠٠، انظر: John M. Brooder, " Bradley Relies on Wall Street to Raise Funds", New York Times, 24 Oct. 1999 وتظاهرت التايمز بالدهشة من الدعم الصلب الذى قدمه الوول ستريت لبرادلى نظرا لتأييده السابق للسياسات التى لا تشجع مصالح البزنس مثل زيادة الضريبة على أرباح رأس المال. وفى الوقت نفسه، ذكر المستثمر المصرفى لويس سوزمان لـ Bloomberg News أن برادلى كان لاعبا يعتد به فى اللعبة الأكبر للعولمة الليبرالية الجديدة قائلا: " لقد درست مجرى الحياة المهنية لبرادلى، ولقد كان عميقًا وحالمًا بشأن الاقتصاد على أساس كوكبى"، Holly Rosenkrantz, "Street Bankrolls Bradley", Bloomberg News, 8 Nov. 1999.

(٦٨) كانت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ تكاد تتجاوز الأرقام القياسية التى حققتها حملة عام ١٩٩٦ فيما يتعلق بجمع الأموال والإنفاق. وكان المنافس الجمهورى چورچ بوش يحطم عمليا الأرقام القياسية لحملات التمويل السابقة بنحو ما يزيد عن ٣٠٠٪ فى عام ١٩٩٩، انظر: "The Costliest Race in the World", The Economist, 31 July 1999 حتى إن صحيفة البزنس ويك أشارت عام ١٩٩٧ إلى أن الإصلاح المرجو لحملات تمويل الانتخابات سيأتى على الأرجح من الشركات المانحة نفسها، التى كانت محبطة من إمكانية هروب الشيكات العديدة من "الأموال السهلة" التى دفعوها للأحزاب واللجان السياسية من قبضة رقابتهم بعد أن دفعوها. وكما أشار متذمراً أحد أقطاب مجموعات الضغط الخاصة بالشركات: " إن الافتقار للمحاسبة هو الشكوى الكبيرة بشأن الأموال السهلة"، فيما وعد آخر بأن:"نحن نبحث عن قنوات أخرى نوجه إليها دولاراتنا السهلة"، Mary Beth Regan and Amy Borrus, "The Fed-Up Golden Goose", Business Week, 23 June 1997.

(٦٩) الاستثناءات الرئيسية من هذه القاعدة هي أوضاع السياسة الخارجية التى تتطلب استجابة سريعة والحوادث والظواهر العارضة التى يُنظر إليها باعتبارها قضايا تخص الرئاسة حصراً، انظر: Bruce W. Jentleson, "Who, Why, What and How: Debates Over Post-Cold War Military Intervention", in Robert J. Lieber, ed., Eagle Adrift: American Foreign Policy at the End of the Century New York: Longman, 1997), 39-70.

(٧٠) Barbara Hinckley, Less Than Meets the Eye: Foreign Policy Making and the Myth of the Assertive Congress(Chicago: University of Chicago Press, 1994) and Stephen R. Weissman, A Culture of Deference: Congress's Failure of Leadership in Foreign Policy (New York: Basic Books, 1995).

(٧١) حول يوغوسلافيا والتصويت المتعلق بشن الحرب فى كوسوفو انظر: Alison Mitchell, "Deadlocked House Denies Support for Air Campaign", New York Times, 29 Apr. 1999 وحول الرفض الأمريكى للتوقيع على معاهدة التحريم الشامل للتجارب النووية انظر: Eric Schmitt, "Senate Kills Test Ban Treaty in Crushing Loss for Clinton", New York Times, 14 Oct. 1999.

(٧٢) صكت جوان هوف ويلسون تعبير "الأمية المستقلة" Joan Hoff Wilson, "American Business and Foreign Policy, 1920-1933(Boston: Beacon Press, 1973)x-xi وناقشت إميلى روزنبرج الأمر قائلة إن المفهوم وثيق الصلة للغاية بالسياسة الخارجية الأمريكية فى العشرينيات والثلاثينيات، انظر: Spreading the American Dream: American Economic and Cultural Expansion, 1890-1945 (New York: Hill & Wang, 1982), 115-17 وأكدت جوان هوف مؤخراً إيمانها بأن السياسة الأمريكية طوال "القرن الأمريكى" كانت تسترشد بالأمية المستقلة، انظر: "The American Century: From Sarajevo to Sarajevo", Diplomatic History 23, no. 2 (1999): 285-319.

(٧٣) هذه الملاحظات قالها فى مجلس الشيوخ السيناتور الجمهورى عن ولاية أريزونا جون كيل، ومن ثم نشرت، انظر هنا: "Beyond Testing: Five Senators" Views on US Role in World", New York Times, 9 Oct. 1999.

(٧٤) Jason DeParle, "The Man Inside Bill Clinton's Foreign Policy", New York Times, 20 Aug. 1995.

(٧٥) قد يفسر هذا الافتراض الغريب والمزعج (أو بكلمات الصحفى بالتايمز "الخاص للغاية") للسيد لاك الذى يقول : "الأم تيريزا ، ورونالد ريجان كانا يسعيان لعمل الشيء نفسه ، أحدهما يساعد الضعفاء، والآخر يقاتل إمبراطورية الشر. وأحد الجوانب اللطيفة لهذه المسألة أنك يمكنك القيام بالعملين فى الوقت نفسه دون أن تراهما متناقضين"، DeParle, "The Man Inside Bill Clinton's Foreign Policy".

(٧٦) Owen Harries, "Madeleine Albright's" "Munich Mindest"". New York Times, 19 Dec. 1996.

(٧٧) John F. Kennedy, Jr., "Interview with Madeleine Albright" George, 21 January 1998.

(٧٨) Dick Morris, Behind the Oval Office: Getting Reelected Against All the Odds, updated edition (Los Angeles: Renaissance Books, 1999) 341.

(٧٩) يجب أن ننتبه إلى النتيجة الطبيعية لهذه الأيديولوجية فى تصوير السياسة المحلية. ولقد قدم آل جور، الذى تم اختياره خلفاً لبيل كلينتون، خياراً جديداً للموضوع عندما دشن حملته للرئاسة عام ١٩٩٨ إنه خيار:"المثالية العملية". فيما قدم المرشح الأساسى للجمهوريين چورچ بوش، وحتى لا يتفوق عليه منافسه، خيار "النزعة المحافظة الرحيمة" كبوصلة سياسية له، انظر: Katharine Q. Seelye, "Gore Floats 2000 Theme: "Practical Idealism"", New York Times, 3 Dec. 1998.

(٨٠) حول تأسيس شركات اندماجية ضخمة للترفيه / الإعلام انظر: Dan Steinbock, Triumph and Erosion in the American Media and Entertainment Industries(Westport, CT: Quorum Books, 1995) and Edward S. Herman and Robert W. McChesney, The

وحول العلاقات New Missionaries od Corporate Capitalism (London: Cassell, 1997) بين الأجندة الإخبارية لأجهزة الإعلام وقدرتها على حصد الأرباح (بما فى ذلك الأرباح الآتية من الإعلان) انظر: bartholomew H. Sparrow, Uncertain Guardians: The News Media as Political Institution(Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999), 73-104 ومنحت شركات الإعلام أيضا مبالغ ضخمة للحملات والأحزاب السياسية فى السنوات الأخيرة، ووفق مصدر واحد تقدر هذه المبالغ بأكثر من ٣١ مليون دولار بين عام ١٩٩٥ و ١٩٩٨، انظر: Sheila Kaplan, "Payments to the Powerful", Colombia Journalism Review 37, no. 3(1998): 54-6 وللتعرف على تقييم عام حول تدهور التغطية الإخبارية العالمية والتأثير الضار لملكية الشركات متعددة القوميات لأجهزة الإعلام انظر: Garrick Utley, "The Shrinking of Foreign News", Foreign Affairs 76, no. 2 (1997):2-10.

(٨١) انظر: James Ledbetter, Made Possible By...The Death of Public Broadcasting in the United States (London: Verso, 1997) انظر بشكل خاص صفحات ١٥٤ – ٩ من الكتاب للتعرف على تأثير كفالة الشركات للتغطيات الإخبارية فى الإذاعة الحكومية.

(٨٢) Cumings, War and Television, 103-28.

(٨٣) وفقًا لما جاء على لسان باتريك سلويان من النيوزداى:"كانت أجهزة الإعلام مطالبة من جديد بفرز كم هائل من التحريفات والتشويهات لالتقاط حفنة صغيرة من أهم الحقائق، وانتزاع أنصاف الحقائق من أفواه المتلاعبين الحكوميين بالمعلومات"، انظر: "The Fog of War", American Journalism Review 21, no. 5(1999):32-4 وحول تقديم أليستر كامبل لمقرات الناتو انظر: Edward Stourton, "Spinning for Victory", Pbserver, 16 Oct. 1999 وناقش روبرت فيسك من صحيفة الإندبندنت اللندنية الأمر قائلا:" معظم الصحفيين بمقرات الناتو كانوا كسولين للغاية ومحاطين بشكل مبالغ فيه برعاية الجنرالات والقيادات الجوية للناتو حتى إن أسئلتهم كانت تطبع لهم مسبقًا"، "Taken In by the NATO Line", Independent, 29 June 1999.

(٨٤) حول دور أجهزة الإعلام فى الصومال انظر: Michael Maren, The Road to Hell: The Ravaging Effects of Foreign Aid and International Charity(New York: The Free Press, 1997) 212-14, Warren P. Strobel, Late-Breaking Foreign Policy: The News Media's Influence on Peace Operations(Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1997), 131-42 and Peter Young and Peter Jesser, The Media and the Military: From the Crimea to Dessert Strike(London: Macmillan, 1997), 204-25 وبالرغم من أن هذه المصادر تختلف حول المدى الذى أثرت به تقارير أجهزة الإعلام فى التدخل الأمريكى (حيث يدعى ستروبيل بشكل خاص أن أغلبية التقارير حول الصومال قد قدمت بعد تحركات الحكومة الأمريكية)، فإن هؤلاء الكتاب يجمعون على أن تغطية أجهزة الإعلام قد ركزت بقوة على الجوانب الإنسانية أكثر من السياسية لمأزق الصومال. انظر:

Young and Jesser, The Media and The Military, 224 حيث يقول المؤلفان : "منذ البداية وحتى النهاية فى الصومال كان الترفيه يتقدم على التحليلات المفيدة". أما تفاؤل أجهزة الإعلام فى البداية، والذى اعتمد على النظرة الضيقة لأجهزة الإعلام نفسها للوضع ، والذى تمت تغذيته بفضل التنبؤات الأمريكية غير الواقعية بالتوصل إلى حلول سريعة، فإنه سرعان ما انقلب إلى وابل من اللوم للأمم المتحدة عندما لم تتحقق التوقعات". ولتقييم عام لجهود أجهزة الإعلام لتحويل أوضاع السياسة الخارجية المعقدة إلى قصص تدور حول "الهم الإنسانى" انظر:
Susan Moeller, Compassion Fatigue: How the Media Sell Disease, Famine, War and Death (New York: Routledge, 199).

(٨٥) Walter Isaacson, "Madeleine's War'. Time, 17 May 1999.

(٨٦) Friedman, The Lexus..., 349-50.

(٨٧) لم تتمكن النيويورك تايمز من وضع مسافة بينها وبين كتاب فريدمان. ولم تقم فقط بنشر مقطع طويل من كتابه فى مجلتها الصنداى ,A Manifesto for a Fast World- New York Times) (28 March 1999 التى كرست غلافها لفريدمان (وقدمت مقالته - بلا أى سخرية - بصورة تحتل صفحة كاملة لقبضة منقبضة بقوة) ولكنها نشرت أيضا لقاءين صحفيين دعائيين عن فريدمان:
Josef Joffe, "One Dollar, One Vote", 25 April 1999("a brilliant guide'), Richard Eder, " The Global Village is Here", 26 April 1999 ("a breathtaking tour").

(٨٨) حول تأثير الهجرة والمهاجرين فى السياسة الخارجية الأمريكية انظر: Alexander DeConde, Ethnicity, Race and American Policy (Boston: Northeastern University Press, 1992).

(٨٩) Kennedy, Jr., "Interview With Madeleine Olbright" ويقول الصحفى فى لقائه بمادلين أولبرايت: "أنا ممتن لأندرو جرايبل لتصحيحه لتصريح أولبرايت ، فالأمريكيون أهالى البلاد كان" قد تم غزوهم واحتلالهم" بالطبع على نطاق واسع على يد المستوطنين الأوروبيين منذ أواخر القرن الخامس عشر وصاعداً.

(٩٠) لأمثلة حول الموقف القائل : "أمريكا أولاً" انظر: -Patrick J. Buchanan, "America First and Second and Third", National Interest 19(1990): 77-92, and A Republic, Not an Empire : Reclaiming America's Destiny (Washington, DC : Regnery, 1999) وأثار الموقف الثانى خلافات كثيرة فى أجهزة الإعلام لافتراضه أن الولايات المتحدة كان يمكن أن تبتعد عن الحرب العالمية الثانية، بيد أن بوتشانن - المعادى دوما للشيوعية - كان مؤيداً للتدخل الأمريكى فى فيتنام.

(٩١) لتقييم عام حول تضليل الناس بشأن السياسة الخارجية انظر: Eric Alterman, Who Speaks for America? Why Democracy Matters in Foreign Policy (Ithaca: Cornell University Press 1998) وحول الاختراع السريع لصدام حسين كمسخ فى النصف الثانى من التسعينيات انظر: William A. Dorman and Steven Livingston, "News and Historical

Content : The Establishing Phase of the Persian Gulf Policy Debate", in W. Lance Bennett and David L. Paletz, eds, Taken by Storm: The Media Public Opinion, and US Foreign Policy in the Gulf War(Chicago: University of Chicago Press, 1994), 63-81 وحول مراوغة وزارة الخارجية بشأن رواندا انظر الباب الثانى من الكتاب هامش رقم ٩٣-٩٤ والنصوص التى تعلق عليها هذه الهوامش .

(٩٢) المقتطف الأول من تود هانتر ويس والثانى من مايك كروس، انظر: Rick Bragg, Carey Goldberg and Barbara Stewart, "For Jane and Joe Public, Wariness and Ignorance", New York Times, 26 March 1999.

(٩٣) شكا بيل كلينتون وتونى بلير فى مايو ١٩٩٩ من أن المراسلين قد تجاهلوا أزمة اللاجئين فى كوسوفو ولم تكد قد مرت بضعة أيام على التغطية الصحفية للموضوع، وترى سوزان موليير فى هذا مؤشراً على ضيق أفق أجهزة الإعلام قائلة :" يمكن أن تكون كوسوفو خبطة صحفية مثلها مثل أى قصة إخبارية، وعندما تحققت الخبطة الصحفية، ذهبت كوسوفو قبض الريح وكأنه لا وجود لها"، انظر: Susan Moeller, "Compassion Fatigue", Christian Science Monitor, 24 May 1999 وحول صعوبة بيع حملة كوسوفو والحفاظ على اهتمـــام الناس بها فى آن انظر: Michael Powell, "How to Bomb in Selling a War", Washington Post, 27 May 1999 ويقتطف المؤلف هنا عن مدير الإعلان بصحيفة سان فرانسيسكو حول الإصرار التـعس على النزاع:"It's Like the NHL (National Hockey League) playoffs" People get hurt and it goes on too long".

(٩٤) Susan Sachs, "While Some Americans are Saying, "Just Shoot the Man", New York Times, 25 May 1999.

(٩٥) يشير استطلاع للرأى جرى فى نوفمبر عام ١٩٩٧ إلى أن ٦١٪ من الأمريكيين يدعمون الحل العسكرى للمشكلة المستعصية لصدام حسين، انظر هنا: Charles Laurence, "Tired of Words, Americans Want End to "Beast of Baghdad", Daily Telegraph, 13 Nov. 1997 وأبرز أنصار قتل صدام حسين خارج القانون هو الناقد بصحيفة النيويورك تايمز توماس فريدمان الذى قال فى هذا الصدد: "أخذا بعين الاعتبار لطبيعة السياسة الدولية اليوم، ولحلفاء أمريكا العاجزين، فلسوف توجه الولايات المتحدة طلقة عسكرية واحدة صائبة إلى صدام حسين قبل أن يبدأ أى طرف من الأمم المتحدة (يا إلهى؟!) الاندفاع نحو دفاعاته، وهكذا وعندما يتم دفع صدام خلف الحافة، ونكون قد أطلقنا هذه الطلقة الصائبة، فإن علينا أن نكون واثقين أنها طلقة فى الرأس"، انظر: "Head Shot", New York Times, 6 Nov. 1997 وترك لقراء التايمز مهمة التوصل إلى أن اقتراح فريدمان هو انتهاك (يا إلهى؟!) للقانون الدولى: "نعم، صدام حسين شخص ردىء. والسياسة الدولية ممتلئة بالرجال السيئين. بيد أنه مازال هناك قانون لمواجهة القتل"، انظر: "Letters to the Editor", (Stanley N. Futterman), New York Times, 12 Nov. 11997.

(٩٦) John M. Brooder, "Laurels Elude President as Public Judges a War", New York Times, 22 June 1999.

(٩٧) Bill Burrows's comment, interviewed in Bragg et al., "For Jane and Joe Public".

(٩٨) أثار والتر إيساكسون السؤال حول التناقضات التى شابت التدخل الأمريكى وذلك فى "سيرة القديسين" التى كتبها عن وزيرة الخارجية بعنوان : "حرب مادلين". وأعاد إيساكسون نشر رد أولبرايت، ولكنه لم يكتب عن تصريحها المخادع حول تعدديتها المتحيزة ، "لا يعنى كونك غير قادر على التصرف فى كل مكان، أن لا تتصرف فى أى مكان".

(٩٩) حول الإخراج المسرحى لإدارة كلينتون لهذا الحدث، وإحباط شبكات الأخبار الأخرى من احتكار الـ CNN للتغطية الإخبارية انظر: "Howard Kurtz, "CNN Alone to Air Town Meeting on Iraq Policy", Washington Post, 18 Feb. 1998 على ضوء السلوك الكارثى لمسئولى كلينتون فى اللقاء، فقد أتى أحد أسباب الإدارة لاختيار هذه الشبكة الوحيدة بعكس النتائج المرجوة: " فمن المعروف أن الرئيس العراقى ومعاونيه يشاهدون الـ CNN" .

(١٠٠) "Showdown with Iraq; An International Town Meeting", CNN, 18 February 1998.

(١٠١) Walter Goodman, "Critic's Notebook", New Work Times, 21 Feb. 1998, David L. Marcus, "Top Officials Take Heat at Iraqi Forum", Boston Globe, 19 Feb. 1998, Michael Elliott, "Cheers and Jeers', Newsweek, 2 March 1998.

(١٠٢) للتعرف على موجز حول لقاء أوهيو ومغزاه بالنسبة لتشكيل السياسة الأمريكية فى العراق انظر: Alterman, Who Speaks for America?,1-4 .

(١٠٣) Bruce Clark, "Middle America Reserve Judgment on Use of Force", Financial Times, 21 Feb. 1998.

(١٠٤) Elliott "Cheers and Jeers".

خاتمة

القرن الأمريكى القادم

موقعة سياتل :

فى الشهور الأولى من عام ١٩٩٩ بدأت فى الولايات المتحدة عملية تحويل الأنظار صوب قرن أمريكى جديد، واعتمدت هذه العملية على تصوير متفائل للحاضر والماضى القريب. وفى الأعوام التى تلت مقال هنرى لويس عام ١٩٩١ تصدت الولايات المتحدة بقوة للقوى الشمولية والشيوعية وانتصرت فى الحرب الباردة، وظل الوقت - قبل حلول الألفية الجديدة - كافيا لمرور عقد كامل على "الكوكبية" الليبرالية الجديدة التى عززت الشعور بالانتصار الأمريكى فى أرجاء الكوكب. ويشير خطاب بيل كلينتون عن حال الأمة عام ١٩٩٩ إلى أن الولايات المتحدة قد حققت نجاحا عظيما فى سعيها لإرساء الأساس لـ "القرن الأمريكى القادم". وشارك كلينتون أمريكيون آخرون هذا التفاؤل، معتبرون أنه لا توجد إلا بضعة عراقيل بسيطة أمام الهيمنة الأمريكية طوال مائة عام أخرى من تاريخ البشرية[1].

وبينما كان بعض أهم المعلقين الأمريكيين يعدون تأملاتهم حول الألفية الجديدة اعترضهم بفظاظة مصدر غير متوقع للاحتجاج. ففى مطلع عام ١٩٩٩ كانت منظمة التجارة العالمية - المنظمة المظلة لمفاوضات التجارة العالمية - قد قررت بدء جولة جديدة من المباحثات فى سياتل. وقبلت المدينة بسعادة مهمة استضافة المؤتمر الصعبة ، بيد أن مجموعات معارضة من مختلف المشارب كانت قد أعلنت طوال العام أنها ستحول سياتل إلى بؤرة احتجاج ضد منظمة التجارة العالمية. وتمثل هذه المجموعات طيفًا عريضًا من المصالح. فقد رأت مجموعات البيئة فى منظمة التجارة العالمية قوة قيادية

تقف خلف التغير الكوكبى فى المناخ والتحايل على القانون بشأن المعايير البيئية لتحقيق مآربها بشكل خاص فى الدول النامية. واتهم أنصار العمل منظمة التجارة باستغلال العمال ذوى الأجور المنخفضة فى بلدان العالم. ورفعت النقابات الأمريكية شعاراتها الخاصة القائلة بأن اقتصاديات الدخل المنخفض - التى تشجعها منظمة التجارة العالمية فى بلدان العالم النامى - قد حرمت العمال الأمريكيين من وظائف الإنتاج. واحتجت مجموعات التنمية على قضايا ديون العالم الثالث، والفقر الكوكبى المنتظم متهمين منظمة التجارة بتشجيعها للتجارة الحرة، حتى حينما تتعمق الهوة بين البلدان الفقيرة والغنية[٢].

وتوفرت ملامح كثيرة مشتركة بين هذه المجموعات. إذ غالبا ما ترتكز هذه المجموعات على المستوى القاعدى للمجتمعات، وتعتمد على قيادات محلية، وتتجمع إذا ما تطلب الأمر باستخدام التكنولوچيات المبتكرة مثل الإنترنت. وتميزت تلك المجموعات بالتنظيم العالى وإدراك قضاياها النوعية من ناحية، والحاجة إلى بناء تحالفات (ودعم جماهيرى) من ناحية أخرى، للتأثير فى مسار الأحداث. والأهم رغم ذلك هو أنها تمثل أفكارا وقيما كانت قد استبعدت إلى حد كبير من المشهد السياسى فى الولايات المتحدة وأوروبا ومعظم أرجاء العالم. ففى خضم اتساع نطاق الحديث عن ثورة السوق الحرة أو الخيار "المركزى" وصفا لهذه الثورة، أو ما يطلقون عليه "الطريق الثالث"، لم يكن هناك محل فى الجدل السياسى للإشارة إلى ضرورة حماية البيئة الكوكبية أو توفير ظروف عمل جيدة وأجور معقولة أو التطرق إلى مشكلة الظلم الاقتصادى الكوكبى. وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية كانت مجرد المنتدى الذى تناقش فيه قيادات السياسيين ورجال الأعمال جولة جديدة من تحرير التجارة، فإن هذه المجموعات الاحتجاجية أدركت عن حق أن اجتماع سياتل سوف يحشد الكثيرين من المسئولين مسئولية مباشرة عن أشد أشكال الظلم وطأة على وجه الكوكب. وحتى قبل وصول وفود المنظمة إلى سياتل طعنت الصحافة الاجتماع قائلة إنه "معركة فى سياتل"، وأن إحدى أندر لحظاتها هى لقاء زعماء الاقتصاد الكوكبى وجها لوجه بمعارضة منظمة وذكية[٣].

وأمام الدهشة العميقة لموظفى سياتل وإدارة كلينتون الذين نظموا مؤتمر منظمة التجارة العالمية، عطل المحتجون أعمال المؤتمر منذ اليوم الأول لاجتماعاته. ففى يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ نوفمبر شهدت شوارع المدينة مسيرة ضمت مئات الآلاف ليشكل المتظاهرون بذلك سلسلة بشرية حول المبانى التى كان من المقرر أن تجرى فيها أعمال مؤتمر المنظمة ليقدموا شكواهم من المنظمة ومن ظلم الاقتصاد العالمى. وانعزل المندوبون إلى مؤتمر المنظمة فى غرف فنادقهم غير قادرين على الحركة بحرية فى الشوارع التى اكتظت بالمتظاهرين. وبدأ رجال الشرطة - الذين أدركوا أن يوم افتتاح المؤتمر آخذ فى التحول إلى فوضى - فى استخدام المزيد من التكتيكات شديدة القسوة ضد التجمعات الضخمة. وتم تشتيت المتظاهرين غير المسلحين باستخدام الغاز المسيل للدموع والقنابل الارتجاجية بل وحتى الرصاص المطاطى. وحاربت الشرطة معركة ركض عبر الشوارع محاولة التغلب على الأعداد الهائلة من المشاركين فى المسيرة الذين كانوا يعودون للتجمع بعد كل هجوم بالغاز ويبدأون فى السير مرة أخرى. وانتشرت مشاهد الاحتجاج والقمع فى أرجاء الولايات المتحدة وحول العالم لتمثل تناقضاً صارخاً مع النغمة المتفائلة بشكل عام لإدارة كلينتون بشأن القضايا الاقتصادية. ومن قلب المظاهر التى تمثل أوج التطور الاقتصادى الأمريكى المذهل يجتمع نحو ٣٥ ألف متظاهر فى سياتل لرفض خطة الرئيس بشأن الاقتصاد الكوكبى[٤].

وأقدم الرئيس نفسه على سلوك نموذجى لإبراز هذا التناقض. فبعد وصوله فى وقت متأخر مساء يوم الثلاثاء، وبينما كان الرئيس يستعد لإلقاء خطابه فى اليوم التالى أصدر تعليماته لسلطات سياتل بفرض قانون الطوارئ وبإغلاق منطقة ضخمة من مدينة سياتل فى وجه أى شخص لا يحمل تصريح الدخول لمؤتمر منظمة التجارة العالمية[٥]. وفى ظل حراسة مشددة من الحرس الوطنى الذى اتخذ مواقعه فى شوارع سياتل تحرك الرئيس لافتتاح المؤتمر بمشاركة الوفود الدولية الرئيسية فقط، وتحدث عن تعاطفه مع المتظاهرين الذين كان قد طردهم لتوه من المناطق المحيطة بمكان انعقاد المؤتمر. وبعد أن أدان الرئيس الأقلية الصغيرة (التى قدرت بعشرات الآلاف من جانب كل المراقبين بلا استثناء) والتى ارتكبت أعمال العنف، راح كلينتون على نحو لا يمكن تفسيره يمتدح الآلاف الآخرين الذين خنقهم الغاز المسيل للدموع على يد أجهزة الشرطة فى اليوم السابق، قائلاً :

"ولكننى سعيد بحضور الآخرين لأنهم يمثلون ملايين الناس الذين يتساءلون الآن عما إذا كان مشروع منظمة التجارة بالفعل سيأخذنا جميعا إلى حيث نريد. وعلينا الترحيب بأسئلتهم والاستعداد للإجابة عنها لأننا إذا لم نتمكن من خلق اقتصاد كوكبى مترابط الأجزاء من شأنه زيادة الرفاهية والفرص الحقيقية للناس فى كل مكان، فمعنى هذا أن كل مبادراتنا السياسية سوف تكون أقل نجاحاً"(٦).

وتمكن كلينتون السياسى المخضرم من اللعب "بشطارة" على هذا الخط بأمل دفع قضية نائبه مع نقابات العمال الأمريكية، خاصة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠(٧). وأكثر من ذلك، فقد كان احتمال كلينتون للمتظاهرين عملية أسهل للغاية بعد أن طرد هؤلاء المتظاهرين أنفسهم من المدينة فى اليوم الذى ألقى فيه خطابه. بيد أن رد الفعل الغاضب لبعض الوفود وقيادات رجال الأعمال على ما ورد فى خطاب الرئيس يدل على أن ملاحظاته المتواضعة حول المتظاهرين قد أقلقت الحضور من رجال الحكومة وممثلى الشركات الكبرى. وأخذاً بعين الاعتبار للانهيار الكامل للعلاقات بين الحشود الغاضبة والوفود الغاضبة لمنظمة التجارة العالمية، فهل كان هناك أى أمل للمصالحة بين الطرفين؟ وإذا كان هذا الاجتماع التمهيدى قد أثار كل هذه المعارضة الجارفة وهذه الحشود الضخمة، فهل تمثل سياتل سابقة للتعبير عن الرأى الشعبى بالفعل المباشر وليس عبر المنظومة السياسية التى تمولها وتتحكم فيها إلى حد بعيد النخب ؟

إن قصة ما حدث فى سياتل تستحق دراسة أعمق ليس فقط لأن الكثيرين من المعلقين الذين تطرقنا إليهم فى الباب السابق قد حاولوا الاستيلاء على القصة لأنفسهم، أو فى أحسن الأحوال وضع ما حدث - ما وسعهم ذلك - فى إطار يقصى المتظاهرون عن ملايين الأمريكيين الذين شاهدوا المظاهرات على شاشات التليفزيون أو صفحات الجرائد. ولقد حذر جيفرى جارتن فى البزنس ويك مما قد يحدث فى المؤتمر وأن سياتل: "من الأرجح ستكون مسرحًا لاختبار كبير للرأسمالية الكوكبية". وبمهاراته الملهمة والمبدعة صور جارتن قوى الرأسمالية الكوكبية كقوى ضعيفة ومهددة، ورسم للمنظمات غير الحكومية ومجموعات الاحتجاج صورة القوة المستبدة فى معركة كسب الرأى العام قائلا فى هذا الصدد :

"وبينما تواجه القيادات التنفيذية والحكومة الناس وأجهزة الإعلام بتجريدات معقمة عن الأسواق الحرة، تبعث المنظمات غير الحكومية رسالة دقيقة تثير قلق المجتمعات المحلية فى أرجاء العالم. وتعد هذه المنظمات في الوقت نفسه إستراتيجيات متطورة للتأثير فى شبكات التليفزيون والصحف والمجلات. وهناك دلائل عديدة على أن قدرة المنظمات غير الحكومية على التأثير تزداد مع الوقت. وفى الأعوام الأخيرة تمكنت المنظمات غير الحكومية من إجبار الشركات الكبرى الكوكبية على تغيير سياساتها مثلما فعلت شركة نايك (بشأن معاملة العمال فى الخارج) ورويال دويتش شيل (حول القضايا البيئية)... وغيرهما. وإذا لم تتحرك واشنطن وأمريكا - دولة الشركات الكبرى - بحسم فى وجه هذا الاتجاه فقد تسيطر المنظمات غير الحكومية على الرأى العام فيما يتعلق بالموقف من التجارة وصناعة الأموال الكوكبية"(٨).

وهذه النماذج من ضغط المنظمات غير الحكومية قد تبدو بالنسبة للكثيرين من القراء مساهمات إيجابية ورقابة شعبية صحيحة على مصالح الشركات الكبرى. ولكن بالنسبة لجارتن فإن هذه الإنجازات المتواضعة تبشر بتراجع أكبر من جانب البزنس أمام الضغط الشعبى، تلك المحصلة التى تفضى بدورها إلى الافتراض الهستيرى بأن المنظمات غير الحكومية قد تجد لنفسها طريقا للتأثير فى أجهزة الإعلام العالمية القابعة فى أمان فى أيدي بعض كبريات الشركات العالمية. وحتى قراء البزنس ويك وجدوا من الصعوبة تصديق ما يتنبأ به جارتن، وشكا بعض القراء فى الأعداد اللاحقة مما نشره وتضمن أن رؤيته "السريالية" تثبت فقط أن "الشىء الوحيد الذى يحتاجه العالم هو الحياة السياسية المفتوحة" أكثر من "الاقتصاد العالمى المفتوح"(٩). وكان مقال جارتن مفيداً فى إظهار قلق النخب المالية بشأن نوع الأسئلة التى أثارها المتظاهرون فى سياتل وتأثير ذلك فى قاعدة أعرض من الرأى العام.

واعترف فريد زكريا لقراء النيوزويك بعد المظاهرات التى جرت أن سياتل كانت "إخفاقًا تاما" "وكارثة واضحة". ورغم ذلك دافعت مقالته الافتتاحية عن الاقتصاد العالمى والآليات الحالية للتجارة الكوكبية بالقدر نفسه. وإذ يتغافل زكريا حقيقة أن اللامساواة بين الأمم الغنية والفقيرة قد تعمقت على نطاق واسع فى العقود الأخيرة، يقرر أن الموطوئين بالأقدام من شعوب العالم الثالث كانوا يحتجون فى سياتل على

منظمة التجارة العالمية وآلياتها العديدة لتحرير التجارة. وأكثر من ذلك حاول زكريا إعفاء منظمة التجارة العالمية من أية مسئولية عن تطبيق الحد الأدنى للمعايير المتفق عليها بشأن ظروف العمل والأجور وقضايا البيئة قائلاً أن : "هناك طرق ومعاهدات ومنظمات أخرى هى التى تسعى وراء تحقيق هذه الأهداف العالمية"، هذا ما يعلنه زكريا فى مغالطة واضحة، وكأنما لا علاقة للتجارة بالظروف الاجتماعية على الإطلاق. وكان السلاح الأخير فى ترسانته اتهام شكاوى المتظاهرين ضد منظمة التجارة العالمية بالنفاق ، و يشير فى هذا الصدد إلى:

"استهدف المتظاهرون التحرك باسم الديمقراطية... ولكن طبعاً لا يمكن محاسبة ولا واحدة من هذه المنظمات ولا بأية طريقة كانت من قبل أى طرف. ومعظمهم يمثل مصالح صغيرة وضيقة عجزت عن حشد تأييد جماهيرى لمطالبها. والحقيقة هى أن نقابات العمال، ونشطاء البيئة ، والنشطاء الآخرين يحاولون فرض أنظمة عبر منظمة التجارة الخارجية عجزوا هم أنفسهم عن إقناع الكونجرس الأمريكى بقبولها"(١٠).

وبغض الطرف عن الكذب الواضح لهذه التهمة لا يمكن تجاهل حجم المشاركة فى المظاهرات والبنية الديمقراطية للعديد من المنظمات الاحتجاجية، فإن هناك شيئاً منافياً للمنطق فى استياء وغضب زكريا . وتهليله لالتزام منظمة التجارة العالمية بالديمقراطية بعد مرور أسابيع على تصويتها لصالح قبول الصين كعضو عامل، أيضا يبدو أمرا فارغا لا أساس له، تماماً مثل التفاخر عالى الصوت بأن المتظاهرين لا يسعهم الحصول على تأييد الكونجرس الأمريكى الذى كان مع نهاية القرن العشرين تابعا أكثر لمجموعات الضغط وحملات التمويل وتأثير الشركات الكبرى أكثر من أى وقت فى التاريخ الأمريكى(١١). وبدلاً من التساؤل عن فعالية العمليات المزعومة ديمقراطيتها الجارية فى الحياة الأمريكية وعن إمكانية التعويل عليها، لوث زكريا ببساطة المتظاهرين منزعجا من أنهم فضلوا توصيل رسالتهم فى سياتل بدلا من واشنطن.

ويمكننا التنبؤ بأن توماس فريدمان كان أكثر المعلقين غضبا بشأن ما حدث فى سياتل؛ لأن إنجيله الخاص عن العولمة (الليكزس وشجرة الزيتون) لم يتنبأ بمثل هذه الانتفاضة الشعبية فى الولايات المتحدة. وكان فريدمان يحتاج إلى عمودين افتتاحيين

كاملين في النيويورك تايمز ليبصق مراراته في وجه المتظاهرين بوصفهم بأنهم "حمقى في سياتل" ثم "حمقى في سياتل !!" ولم يكن بوسع فريدمان كبح جماح غضبه، وهو يقول: "هل هناك ما هو أسخف في أخبار اليوم من الاحتجاجات ضد منظمة التجارة العالمية في سياتل؟ أشك في هذا"(١٢). بيد أن تكتيكات فريدمان مختلفة عن مثيلاتها عند جارتن وزكريا، وفي روايته لقصة سياتل يشبه فريدمان المتظاهرين بجماعات العمال الإنجليز الذين كانوا في أوائل القرن التاسع عشر يحطمون الآلات في المصانع اعتقاداً منهم بأن استعمالها يؤدي إلى تناقص الطلب على الأيدي العاملة، وهو لا يفسر احتجاج المتظاهرين لا بصفته اعتراضاً على الظلم الكوكبي ولا استغلالاً للعمال، ولكن بصفته اعتراضاً على فكرة التجارة بين الأمم عموماً(١٣). وقاد هذا فريدمان للتوصل إلى استنتاجات غريبة وشاذة حول دوافع ومطالب المتظاهرين، ويقول في هذا الصدد:

"والجنوني في الأمر هو أن المتظاهرين يريدون لمنظمة التجارة العالمية أن تصبح بالضبط ما يتهمونها بأنها كانت عليه ، أي حكومة كوكبية. يريدونها أن تضع مزيداً من القواعد – قواعدهم هم – التي من شأنها أن تفرض معاييرنا في مجال العمل والبيئة على كل الناس. وأنا مع هذه المعايير الصارمة وبمرور الوقت قد تصبح منظمة التجارة الخارجية أداة لتنفيذ هذه المعايير، ولكنها مع ذلك ليست الأداة الرئيسية لتحقيقها".

ومادام فريدمان يرفض تصور عالم "متغولم" تكون فيه معايير الأجور وشروط العمل وتأثير البيئة خاضعة للتنظيم والتحسين، فلا يسعه أن يعترف برؤى المتظاهرين باعتبارها ظاهرة دولية، وليس بوسعه فهم لماذا يستهدفون منظمة التجارة العالمية، الهيئة التي يفترض أنها تنظم التجارة الكوكبية؛ إذ إن فكرة التنظيم في حد ذاتها قد تحولت إلى شيطان. وتميز المقالان الافتتاحيان له بعجزهما التام عن القبول بلغة المتظاهرين، أو حتى التفكير في مجرد وجودهم في سياتل كتحرك مشروع. وبالنسبة لفريدمان (مثله في ذلك مثل جارتن وزكريا)، فإن مهمة منظمة التجارة العالمية هي تدمير المعايير البيئية أو الاجتماعية التي تعرقل الحركة الحرة للبضائع والأموال، حتى لو كانت النتائج هي الاندفاع صوب الهاوية من جانب الحكومات والموظفين المتطلعين إلى إنتاج أرخص المنتجات بغض الطرف عن تأثير ذلك في العمال والبيئة.

ومقال فريدمان الأول الذى كتبه وهو فى أوج غضبه يبدو مبالغًا فيه وفظا بشكل استثنائى. حتى إنه فى مقاله الثانى يعترف بأن: "حلفاءه من جماعات البيئة" (يقصد فريدمان الأعضاء السابقين فى جماعات البيئة الذين يعملون الآن لحساب الشركات الكبرى) يرون أن "انتقادى للمتظاهرين قد ذهب بعيداً"[١٤]. ومثل بيل كلينتون قدم فريدمان الفكرة المبهمة القائلة بأن منظمة التجارة العالمية يمكن أن " تنفتح"، بالرغم من أنه نفى أى معنى راديكالى لقوله هذا بإشارته ببساطة إلى أن المنظمة لا "حاجة" لها لأن تكون مناقشاتها سرية[١٥]. ويربط فريدمان انفتاح منظمة التجارة العالمية على الرقابة بشروط صارمة هى فى حقيقة الأمر رد على مطالب المتظاهرين فى سياتل بشأن فتح المنظمة أمام الرقابة الشعبية. ففى حين طالب المتظاهرون بضرورة أن تكون معايير العمل والأجور والبيئة أمورا مكفولة عالميا يعارض فريدمان هذا بأن المستهلك هو الذى يجب أن يحدد مثل هذه الأمور قائلا : إذا كان المستهلكون مستائين للغاية من الأجور المنخفضة فى الخارج، أو من التأثير البيئى لنشاطات الشركات الكبرى، فعليهم تنظيم احتجاجات من نوع خاص للتعبير عن هذا وتغيير السياسة عبر سلوكهم أمام آلات تسجيل النقد. وتستمر التجارة الحرة عنده فى تحديد وجه الاقتصاد الكوكبى والبيئة، فقط مع عراقيل هنا وهناك تقوم بها مجموعات المستهلكين بطرح قضايا عرضية تثير اهتمام الرأى العام.

اعتراضات عديدة للحل الذى يراه فريدمان تقفز مباشرة إلى ذهنى. فى المقام الأول أن الشركات الكبرى وهو أمر معروف لا تكاد تعلن عن الكثير من سلوكياتها المتعسفة أو ممارساتها المتعلقة على سبيل المثال بتخفيض التكلفة وفكرة أن "المستهلكين" سوف يعرفون بهذه الإساءات من أجهزة الإعلام التى تتحكم فيها الشركات الكبرى تبدو متفائلة فى أحسن الأحوال. وتصف تغطية التليفزيون والصحف لأحداث سياتل مراراً المتظاهرين كأعداء للتجارة برمتها وتشير إلى أن قسماً كبيراً منهم قد تورط فى أنشطة إرهابية أثناء الاحتجاجات. وعكس ذلك لم ينتقد الصحفيون غالبًا شرطة سياتل، حتى بعد صور الغاز المسيل للدموع وحتى بعد أن وصلت أنباء الرصاص المطاطى إلى غرف الأخبار. وفى خضم احتجاجات المتظاهرين وإجراءات " قمع الشغب"، يختتم لوو واترز من الـ CNN لقاء مع المتحدث باسم شرطة سياتل بنهاية مبهجة قائلاً :" أتمنى لك حظا سعيدا اليوم". ومن الوهمى فى ظل هذا النوع من

تخفيف الإعلام لحدة ما يحدث تصور أن الشركات الكبرى أو الحكومة قد أقلقها أى احتمال لمبالغات أجهزة الإعلام أو تضخيمها لأحداث احتجاجات سياتل أو نشرها فى أوساط جمهور أعرض(١٦).

وأكثر من ذلك فإن "المستهلكين" فى البلدان الأغنى يملكون دخلاً للإنفاق أكبر للغاية من مواطنى البلدان الأفقر، وتؤهلهم هذه الثروة للتأثير أكثر جدا من مواطنى البلدان الأفقر فى أى نظام يعتمد السوق أساسًا له(١٧). ولن يرقى التنظيم على أيدى المستهلك أبداً إلى مستوى الرقابة الديمقراطية، ولكن إلى إرساء قاعدة دولار واحد – صوت واحد فى قلب النظام السياسى العالمى. فهل سيعتمد مصير أغلبية شعوب العالم كلية على الأولويات الاستهلاكية لأقلية صغيرة فى البلدان الغربية؟ وفقًا لفريدمان ستكون الإجابة بلاشك بنعم. وأخيراً فتأثير الصناعة واستهلاك الطاقة فى البيئة الكوكبية يقاس بالتغييرات المناخية على مدار العقود بل وحتى القرون. وبرغم أن معظم الخبراء العلميين يوافقون على أن الكوكب يتجه صوب تغيرات مناخية كارثية، فإن الحكومات والأفراد سيتجاهلون تأثير هذه التغيرات ما لم يجبروا على التحلى ببعد النظر. ومعظم قرارات المستهلكين قصيرة المدى ومتغيرة، وفكرة رسم السياسة البيئية اعتماداً على هموم وقضايا يومية ملحة مثل الأسعار الرخيصة للوقود تبدو أمراً قصير النظر بشكل استثنائى؛ إذ يتطلب الأمر تناول المشكلة البيئية من منظور أوسع(١٨).

ولذا تبدو فكرة التنظيم ضرورية للغاية للتصدى للكوارث البيئية والإنسانية التى تلوح فى آفاق القرن القادم. بيد أن فريدمان يصادر على هذا التفكير فى افتتاحيته ويبعث الحياة فى الشيطان القديم لإحباط هذه الأفكار قائلاً :

"الكثير جدا من الاتحادات والنشطاء يريدون الاستقرار السريع للعولة: مجرد بناء بعض الجدران بعجلة وتلقين كل شخص كيف ينبغى له أن يعيش. وهناك دول جربت هذا الطريق، ووفرت لكل شخص وظيفة وحافظت على سوق تقوم بحمايتها ولقنت كل شخص كيف يجب أن يعيش. اسم هذا البلد الاتحاد السوفييتى، لكن هذا لم يجد نفعا يذكر. وأدى هذا فى نهاية المطاف إلى دمار أكبر لبيئة هذا البلد ولعماله أكثر مما حدث فى أى بلد آخر طوال التاريخ الإنسانى"(١٩).

وعلى هذا النحو تضعنا احتجاجات سياتل أمام خيارين اثنين بسيطين لا ثالث لهما: عولمة منحرفة على النمط الذى يريده فريدمان، أو خضوع لتنظيم من شأنه فقط أن يفضى إلى العودة إلى الخلف صوب الشيوعية والطغيان السوفييتى. وفى تحذير جارتن من قوة المنظمات غير الحكومية والاحتجاج الشعبى، وقول زكريا إن المتظاهرين كانوا غير ديمقراطيين لأنهم فشلوا فى الضغط على الكونجرس، وفى الترهيب الواضح لفريدمان من الخطر الأحمر ، فى كل هذا كانت تكمن رسالة واضحة واحدة: مع نهاية القرن العشرين يصبح البديل الوحيد للرأسمالية المنفلتة بكل أخطائها ومظالمها المعروفة هو الإرهاب الشيوعى ، أى أنه ليس هناك بديل على الإطلاق.

وبرغم أننا يجب أن نحجم عن إصدار حكم نهائى على العقود الستة منذ مقولة "القرن الأمريكى" لصاحبها هنرى لويس، إلا أنه ليس بوسعنا تجنب الإشارة إلى بعض الملاحظات المهمة فى هذا الصدد والتى ميزت هذه المسيرة. وفى المقام الأول يمكن ملاحظة أن المعركة ضد الشيوعية كانت موضوعا ثابتا فى السياسات الأمريكية طوال هذه الفترة، وأن النقاش السياسى حتى اليوم، أى بعد مرور أكثر من عقد بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، يقترن دوما بالحديث عن الخطر المزعوم للاشتراكية أو الشيوعية. ومن ناحية أخرى فإن الموقف القائل بضرورة أن يكون للحكومة الأمريكية باع فى تنظيم الاقتصاد لكفالة الحدود الدنيا من المعايير فى مجال الصحة والتعليم والدخل كان بالنسبة لأجيال من السياسيين والأيديولوجيين يدخل فى دائرة المحرمات ، هذا فى حين تدخلت الحكومة الأمريكية وبثقل فى اقتصادها طوال هذه الفترة، بشكل خاص دعما للصناعات العسكرية وتخفيف عبء الضرائب عن الشركات الكبرى إجمالا. ومن السمات العامة لهذه المسيرة أيضا فرض الأيديولوچية الليبرالية الجديدة فى العقدين الأخيرين المنصرمين على بلدان العالم إلى الحد الذى أصبحت فيه الفلسفة السياسية والاقتصادية الأمريكية نفسها دوجمائية للغاية بل وحتى أصولية. وأخيراً فإن المضاهاة الأوتوماتيكية للرأسمالية المنفلتة بالحرية، ومضاهاة تدخل الحكومة بالقمع الشيوعى قد تمكن من إقناع جيل كامل بأنه لا حل لكل ظلم ومشاكل عالمنا، حتى لو تعمق هذا الظلم واتسع نطاق المشاكل فى أرجاء الكوكب.

إن "العولمة" المتغطرسة التى تدعم هذا النموذج الأوحد للتنمية فى العالم قد وجدت إجماعا شبه كامل فى واشنطـن، ومع ذلك فقد أجبرت الدلائل الحاسمة المناقضة لمزاعم العولمة أحد أهم المطلعين على بواطن الأمور على الانشقاق على وجهة النظر هذه. فقبل أحداث سياتل بعدة أيام استقال چوزيف ستيجليتس كبير اقتصاديى البنك الدولى من منصبه. ولم يكن ستيجليتس، الاقتصادى الأكاديمى الذى عمل فى إدارة كلينتون وفى البنك الدولى طوال فترة الليبرالية الجديدة التى قادها كلينتون، لم يكن أبدا اشتراكيا، ومع ذلك فقد ارتبط رحيله بإدراكه أن الالتزام الأمريكى بالليبرالية الجديدة الذى يطبقه البنك الدولى بتفان قد أصبح من الناحية السياسية والأخلاقية أمراً لا يمكن الدفاع عنه[٢٠]. وفى تقريره عن روسيا عام ١٩٩٩ ، والذى انتقد فيه الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى لتأييدهما سياسة "العلاج بالصدمة" فى روسيا (والذى كان الكثيرون يعتبرونه التقرير المسئول عن خروجه من البنك الدولى) تطرق ستيجليتس إلى هذه النقطة مباشرة :

"ما أصبح معروفاً بـ "العلاج بالصدمة" لفترة التحول للاقتصاد الروسى له أساس أعمق، إنه تلك الحمية الأخلاقية والشعور بنشوة الانتصار الذى خلفته الحرب الباردة. إذ بدا أن بعض الاقتصاديين من مدرسة المحاربين القدامى للحرب الباردة يعتبرون أنفسهم إزاء مهمة سحق المؤسسات الشريرة للشيوعية ، وبدلاً منها إقرار نموذج للإدارة الاجتماعية (باعتماد الأصول الصحيحة هذه المرة) "لمؤسسات" جديدة ونظيفة ونقية لاقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة. وانطلاقاً من وجهات نظر الحرب الباردة هذه، يجب اعتبار أن من يبدى أى تعاطف مع الإصلاحات التى انبثقت عن الماضى الشيوعى وما زالت تحمل آثار هذا النوع من التطور (المقصود الشيوعى) متهماً بـ "التعاطف مع الشيوعية". فقط رياح عاصفة عبر "نافذة الفرص" التى يوفرها ضباب التحول "من شأنها فى رأى هؤلاء إجراء التغييرات قبل أن يملك السكان الفرصة لتنظيم أنفسهم وحماية مصالحهم المكتسبة السابقة. هذه العقلية هى عقلية إعادة تجسيد لروح البلشفية واليعقوبية وللتوجه العقلى لهما"[٢١].

وليس غريبًا أن حديث ستيجليتس هذا لم يكن معتادًا أبدًا فى واشنطن. ويرغم أن ستيجليتس كان – وفقا للفينانشيال تايمز – "وبودا شخصيا" مع وزير الخزانة الجديد لورانس صومرز فإن : "السيد صومرز كان عليه أن يعنى بجمهوره هو فى وول ستريت". ويرى الإعلام المالى أن السيد ستيجليتس قد استقال تحت ضغط مباشر من رئيسه چيمس ولفينسون، وبشكل غير مباشر بأمر من صومرز الذى أشرف على إعادة تعيين ولفينسون الوشيكة رئيسًا للبنك الدولى[٢٢]. وبغض النظر عن مدى التورط الأمريكي في قضية استقالة ستيجليتس، فقد أزاح رحيله عن البنك الدولى خصمًا آخر للإجماع الواشنطني وأفسح الطريق لاستئناف إدارة كلينتون لرسالتها الكوكبية ، أى سحق المؤسسات "الشريرة" التي تقف في وجه النصر النهائي لـ "حرية" السوق[٢٣].

الآفـــاق

فى الأبواب الأربعة السابقة تناولنا مشكلة العلاقات الأمريكية مع باقى العالم من وجهات نظر مختلفة. وفى الفصل الأول تأملنا فى ظهور وجهة نظر اقتصادية أمريكية سادت أرجاء العالم، بشكل خاص عبر مؤسسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وفى الباب الثانى اقتربنا من العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاحترام الأمريكى المشروط للقانون الدولى والعلاقة الأمريكية الكارثية أحيانًا والمتضاربة بعمليات حفظ السلام بعد الحرب الباردة. وفى الباب الثالث حللنا الإستراتيجيات العسكرية للولايات المتحدة فى العقد التالى لانهيار الاتحاد السوفييتى وتشجيع الحكومة الأمريكية لصناعاتها العسكرية الضخمة والنتائج الفعلية للتحرك العسكرى الأمريكى فى العراق وكوسوفو. وأخيراً فحصنا فى الباب الرابع وجهات النظر والنظريات المختلفة لصناع السياسة الأمريكية والسياق الذى يتم فيه التوصل إلى - وتبرير - قرارات التحرك (أو اللاتحرك) فى مجال السياسة الخارجية. وبعد أن تتبعنا هذه التطورات الأخيرة يمكننا فقط أن نستنتج أن الولايات المتحدة قد خلقت ورسخت عالمًا يتم فيه إما التشجيع وإما التستر على غياب المساواة وعلى الظلم، وفيه أيضا يتم قمع القوة العسكرية أو الاقتصادية الأمريكية لأية جهود لمواجهة الظلم المنظم والأزمات التى تلوح فى الأفق مهددة بكوارث.

وبرغم أن العالم أصبح مترابط الأجزاء أكثر من أى وقت مضى فإن غياب المساواة بين الأغنى والأفقر قد بلغ مستويات قياسية. ولقد خلق هذا وضعًا متناقضًا وخطيراً ؛ فالمحرومون من حقوقهم الشرعية والمضطهدون أصبحوا الآن أقدر على تحديد وإدراك القوى التى تصطف ضدهم حتى إذا كانت القوة السياسية فى أرجاء العالم تتركز بشكل متنام فى أيدى الأفراد الأثرياء والشركات الكبرى التى تردع أى بديل للنظام الاقتصادى الكوكبى. ولا مفر من استمرار الاحتجاجات ضد النظام

الحالى وتحولها إلى نوع من التحرك المباشر الذى كنا شهودا عليه فى سياتل، أو إلى أعمال عنف ضد النخب الثرية في الولايات المتحدة وغيرها. الأمر غير المعلوم هو رد فعل الولايات المتحدة على هذه الاحتجاجات. وكما أوضحت مظاهرات سياتل فإن الاحتجاج الديمقراطى ضد المسيرة الصاعدة للرأسمالية الكوكبية لا يتفق مع " التجارة الحرة" أو تحرير رأس المال ، ففى يوم ما احتُجزت وفود منظمة التجارة العالمية فى فنادقها بينما سارت الحشود المحتجة فى الشوارع، وفى اليوم التالى تحركت الوفود بحرية واحتُجزت الحشود وفق قانون الطوارئ. وبرغم أن المدافعين عن الوضع القائم سوف يبذلون قصارى جهودهم لصرف الأنظار عن هذه المواجهات أو تطويقها فإن شكاوى المتظاهرين ستجبر فى نهاية المطاف الحكومات على الإقدام على خيار: من الذى يجب أن يسمح له بالتحرك بحرية، أهو رأس المال أم الناس؟ وما هو الثمن الذى يُستحق أن يدفع للحفاظ على النظام القائم؟ وكما لاحظ أحد المعلقين فإن الولايات المتحدة سوف تسعى على الأرجح أولا إلى " كوكبة" هذه المشكلة بإرسال منظمة التجارة العالمية إلى البلدان النامية لكى تعقد اجتماعاتها هناك حيث تسترعى وحشية الشرطة فى مواجهة المحتجين انتباه حفنة صغيرة من الناس(٢٤). ولكن أخذاً بعين الاعتبار لخطر إمكانية قيام أقلية أمريكية معنية بمتابعة ما يحدث بتعبئة احتجاجات مشابهة داخل الحدود الأمريكية، يبدو من الأرجح أن على الحكومة الأمريكية أن تختار بسرعة الجانب الذى تنحاز إليه وأن تتصرف على أساس ذلك.

وهكذا ليس غريبا أن نخرج فى نهاية بحثنا هذا بالفرق نفسه الذى حدده هنرى ولاس عام (١٩٤٢) بين "قرن أمريكى" آخر من ناحية وآفاق عصر من التعاون الدولى والتنظيم – إذا تطلب الأمر – من ناحية أخرى. وعلى الرغم من عولمة الاقتصاد الدولى فى العقود الثلاثة المنصرمة، تظل القوة السياسية والعسكرية راسخة تماماً فى أيدى الولايات المتحدة التى تقدم خدمات شفهية للأممية وتبدى احتراماً قليلاً لكافة المنظمات الدولية باستثناء محتمل هو منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وبرغم أن الولايات المتحدة قد تكون قادرة على الحفاظ على هيمنتها على الشئون الكوكبية لعقود عديدة قادمة، فإن التيارات التى تطرقنا إليها فى التنمية الاقتصادية والسياسية والعسكرية تدل على أن المعارضة المنسقة قد تنهض فى وجه السياسة

الأمريكية وأن هذه المعارضة قد لا تتجلى بالضرورة فى مجرد تهديد عسكرى بسيط أو احتجاج سياسى محدود. وقد يحمى الالتزام الصارم بالأمم المتحدة الولايات المتحدة نفسها (والعالم) من هذه الأخطار وقد يزيل - فى أقل تقدير - الشعور السائد فى العالم بأن الولايات المتحدة تدير أمورها بغطرسة لا يضاهيها إلا تركيزها على اهتمامها بنفسها.

ويستلزم أى تغير جوهرى فى السياسة الأمريكية بالطبع مراجعة أمريكية أعمق للتاريخ الأمريكى المعاصر وإعادة تقييم لأسباب ومعنى المعركة الأمريكية ضد الشيوعية فى عقود الحرب الباردة. وكما حذر چوزيف ستيجليتس فلقد فسر صناع السياسة الأمريكيون هذه المعركة فى إطار بسيط يتمثل فى الخير والشر، وشجع هذا المنظور نشوة الانتصار والرضا عن الذات ونوعا من التصلب السياسى الذى ينذر بسوء العاقبة فى القرن القادم. هذا فى حين أن التنظيم السياسى والاقتصادى أسهل الآن من أى وقت مضى، آخذا بعين الاعتبار ترابط أرجاء الكوكب وتزايد عدد المشاكل المشتركة التى تهدد كل أمة. بيد أن احتمالات مثل هذا التنظيم تبدو بعيدة المنال للغاية. وإذا ما كان مقدراً للقرن الحادى والعشرين أن يكون أقل دموية ودمارا من سابقه، فيجب على الولايات المتحدة استخدام مواردها وقدراتها التى تحسد عليها لإعادة توزيع الثروة ولرفع مستويات الحياة فى أرجاء العالم ولوضع الاحتياجات السياسية والبيئية فوق المكاسب الاقتصادية. وفى المجال السياسى يستلزم هذا إعادة بناء المنظمات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لكى تسمح بإلغاء الديون وحماية الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم من بطش " قوى السوق". وتماماً كما تدخل صندوق النقد الدولى مؤخرا لتعيين حدود البنية الهيكلية للعديد من اقتصاديات العالم، عليه فى المستقبل ضمان توفير الحد الأدنى من المعايير فى مجال الخدمات العامة لكل شخص. ففى الماضى فشلت غالبًا الجهود الرامية لكفالة هذه الخدمات الأساسية تحت ضغط العولمة ، وحاولت الدول تحسين أوضاعها، فقط برفض التجارة مع الدول الأخرى التى تقوض اقتصادياتها ذات العمل الرخيص والحد الأدنى من الميزات والقطاع العام الضعيف. وفى القرن الحادى والعشرين يجب أن تستخدم الولايات

المتحدة قوتها ونفوذها وثروتها لترسيخ هذه المعايير فى أرجاء العالم، ويجب عليها إجبار شركاتها الكبرى الجبارة على احترام هذه المعايير كأساس للمستقبل ولاقتصاد كوكبى أكثر عدلاً.

والعراقيل الأساسية أمام هذه التغييرات فى السياسة الأمريكية معروفة. فلسوف يعارض حتما الكثير من المعلقين هذا التوجه طارحين أفكار المصالح الخاصة وحرية الأفراد (والشركات الكبرى) وصعوبة ضمان التعاون على نطاق الكوكب. بيد أن الولايات المتحدة فى حال استمرارها على نهجها الحالى ، ستتضاعف المخاطر المهولة لتعميق اللامساواة والاضطرابات المصحوبة بالعنف والكوارث البيئية. فضلا عن أنه خلف الخطاب المنتشى بالنصر لـ "القرن الأمريكى" تكمن سلسلة من الرؤى غير السارة بل وحتى الكارثية للعقود القادمة. والتحدى بالنسبة للسياسيين الأمريكيين والشعب الأمريكى يتمثل فى إدراك خطورة هذه الرؤى حتى فى لحظة الهيمنة الأمريكية، وبحضها بتوجيه القوة الأمريكية صوب التغيير الاجتماعى والاقتصادى فى أرجاء الكوكب بدلاً من السعى الضيق وراء المصالح الأمريكية وحسب .

الهوامش

(١) منذ عام ١٩٩٦ أخذ المسئولون بإدارة كلينتون يشيرون إلى عبارة "القرن الأمريكى"، انظر: Anthony Lake, "Defining Missions, Setting Deadlines", فى الخطاب الذى ألقى فى جامعة جورج واشنطن فى واشنطن فى ٦ مارس ١٩٩٩ . واختار بيل كلينتون العبارة ليختتم بها خطابه عن حال الأمة عام ١٩٩٩ الذى ألقاه أمام الكونجرس الأمريكى فى ١٩/١/١٩٩٩، ومن ثم استخدم النقاد العبارة بعد ذلك فى كتاباتهم، انظر: Mortimer B. Zuckerman, "A Second American Century", Foreign Affairs 77, no. 3 (1998): 18-31.

(٢) حول المتظاهرين انظر: David Postman et al., "Why WTO United So Many Foes", Seattle Times, 6 Dec. 1999, Robert A. Jordan, " Battle in Seattle Sent a Message", Boston Globe, 7 Dec. 1999, and Todd Gitlin, "From Chicago to Seattle", New sweek, 13 Dec. 1999.

(٣) حول المتظاهرين وبرامجهم والشكل المبتكر للتحرك الديمقراطى الذى استحدثوه انظر: Michael Byers, "Woken Up in Seattle", London Review of Books, 6 Jan. 2000 ولتحذير مسبق من المتظاهرين انظر: "Storm Over Globalization", Economist, 27 Nov. 1999 .

(٤) لخلاصة ويوميات الأحداث فى سياتل انظر: "Countdown to Chaos in Seattle", Seattle Times, 5 Dec. 1999 وحول تكتيكات الشرطة انظر: Sam Howe Verhovek and Steven Greenhouse, "National Guard is Called to Quell Trade-Talk Protests", New York Times, 1 Dec. 1999 ويتراوح تقدير الصحافة لعدد الحشود ما بين ٣٥ ألفا و ٥٠ ألفا.

(٥) وفقًا للنيويورك تايمز فإن مدينة سياتل بدلت راديكاليا تكتيكاتها فى التعامل مع المتظاهرين بعد وصول كلينتون عشية ٣٠ نوفمبر "من الواضح بطلب من السلطات الفيدرالية"، انظر: David E. Sanger, "In Stormy Seattle, Clinton Chides World Trade Body", New York Times, 2 Dec. 1999.

(٦) The president's remarks, Four Seasons Hotel, Seattle, 1 Dec. 1999.

(٧) حول تعاطف كلينتون المتحيز والمفاجئ مع موقف نقابات العمال من منظمة التجارة العالمية انظر: Joseph Kahn and David E. Sanger, "Seattle Talks on Trade End with Stinging Blow to US", New York Times, 5 Dec. 1999 وإذا كان كلينتون هو القابلة النشيطة لمنظمة التجارة العالمية، حيث راقب نشأتها عام ١٩٩٤ من قلب منظومة الجات القديمة، فإن تشككه المفاجئ فى المنظمة أثار أسئلة مختلفة حول إخلاص هذا الموقف،

انظر: Walter Russell Mead, "Skewred in Seattle", Los Angeles Times, 5 Dec. 1999
ويشير المؤلف إلى أن: "منظمة التجـارة العـالمية كما نعرفهـا الآن، لحسن الحـظ أو سوئه، هى منظمة التجارة العالمية التى وضعت إدارة كلينتون تصميماتها، وكان المسئولون الأمريكيون قد أدانوا بقسوة المنشقين الذين حذروا من المخاطر التى يحاول كلينتون الآن مواجهتها".

(٨) Jeffrey E.Garten, "A Sophisticated Assault on Global Capitalism", Business Week, 8 Nov. 1999.

(٩) "Letters to the editor" (Gerald Cavanaugh and Philip Gordon), Business Week, 29 Nov. 1999.

(١٠) Fareed Zakaria, "After the Storm Passes", Newsweek, 13 Dec. 1999.

(١١) لوجهات نظر نقدية حول دخول الصين لمنظمة التجارة العالمية، الأمر الذى تم الاحتفاء به على نطاق واسع فى أجهزة الإعـلام الأمريكية انظـر: Jim Mann, "WTO Deal: Wisdom or Folly?, Los Angeles Times, 17 Nov. 1999, and John Sweeney, "Why China Should Not Be Admitted to the WTO", Boston Globe, 20 Nov. 1999 وحول تأثير نقود الشركات الكبرى و"الأموال السهلة" فى انتخابات الكونجـرس انظر الفصل الرابع الهوامش رقم: ٦٠ - ٦١ - ٦٨ والنصوص المرافقة لها.

(١٢) Thomas L. Friedman, " Senseless in Seattle", New York Times, 1 Dec. 1999.

(١٣) لاحظ وصف فـريدمـان البـادئ بالازدراء للمـتظاهـرين : "سفـينة نوح من أنصـار أفكار الكرة الأرضـيـة المسطحـة، والاتحـادات العـمـاليـة التى تطالب بحـماية التـجـارة والصناعـة الوطنيـة المتطلعين بحنين إلى الستينيات".

(١٤) Thomas L. Friedman, " Senseless in Seattle II", New York Times, 8 Dec. 1999
فى افتتاحيتيه حول سياتل سخر فريدمان من مجموعات الخضـر الذين يعيشون فى "العالم القديـم"، وامتدح الرعيل الجديد من مـستشـارى البيئة الذين وفقا لبول جيلدنج أحد حلفاء فريدمان: " يدركون أن السوق والتكامل الكوكبى هو الملك الآن". ولقد استقال جيلدنج من موقعه كرئيس لمنظمة الخضـر العالمية عام ١٩٩٣ شاكيًا من أن المنظمة لم تكن مهتمة بالقدر الكافى بالعمل مع الشركات الكبرى. ومن ثم وطد أقدامه فى سيدنى بأسـتراليا كمستشار بيئى للبزنس الكبـيـر بما فى ذلك BP Australia-DuPont-Monsanto ولتفـاصـيل حـول حـياته المهنيـة انظر: Donna Shaw, "Foes Become Former Activist's Client", Philadelphia, 13 June 1997 and Sharon Bender, "Through the Revolving Door: From Greenpeace to Big Business", PR Watch 6, No. 3 (1999):1-4 وكثيرًا ما كان يستعين فريدمان بجيلدنج فى عموده، وفى عمود سابق له يستخدم فريدمان بلا أى سخرية الاستشارة الأسترالية البيئية لجيلدنج ليظهر فـائدة الإنترنت ، الذى بدونه - كمـا أشـار جيلدنج - "ليس ببسـاطة بوسـعك إدارة بزنس كوكبى من هنا".

(١٥) فريدمان المرجع السابق .

(١٦) لتقييم حول تأثير الشركات الكبرى فى أجهزة الإعلام انظر: الباب الرابع الهامش ٨٠-٨١ والنص المرافق لهما. ولخلاصة حول تشويهات أجهزة الإعلام فى تغطياتها للأحداث فى سياتل، وبشكل خاص الميل لرسم المتظاهرين كأعداء للتجارة برمتها انظر: "WTO Coverage: Prattle in Seattle", report by Fairness an Accuracy in Reporting (FAIR), 7 Dec. 1999 ويقدم لو واترز تشجيعه لشرطة سياتل فى اللقاء الصحفى الذى أعده مع كريستى لين بونر CNN Today, CNN, 1 Dec. 1999.

(١٧) لتفصيل مفيد حول التوزيع غير المتساوى للدخل وللأنماط غير المتوازنة للاستهلاك بين البلدان الأغنى والأفقر انظر: برنامج التنمية للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ نيويورك مطبوعات جامعة أوكسفورد ص ٢٥ - ٣٠ - ٤٥ - ٦٠ ويشير محررو التقرير إلى أن اللامساواة الكوكبية تعمقت أكثر فى العقود الأخيرة حيث: "فى عام ١٩٦٠ كان ٢٠٪ من سكان العالم ممن يعيشون فى البلدان الأغنى يملكون ٣٠ ضعف دخل ٢٠٪ من سكان العالم، بينما فى عام ١٩٩٥ يملك هؤلاء ٨٢ ضعفاً" انظر التقرير ص ٢٩ .

(١٨) لدلائل أكثر وتفاصيل حول خطر التغيير فى المناخ و الكارثة البيئية المصاحبة لذلك انظر: Konstantin Y. Vinnikov et al., "Global Warming and Northern Hemisphere Sea Ice Extent", Science, 3 Dec. 1999 and William K. Stevens, "Arctic Thawing May Jolt Sea's Climate Belt", New York Times, 7 Dec. 1999.

(١٩) فريدمان المرجع السابق .

(٢٠) Louis Uchitelle, "World Bank Economist Felt He Had to Silence His Criticism or Quit", New York Times, 2 Dec 1999.

(٢١) Joseph E. Stiglitz, "Whither Reform? Ten Years of the Transition", paper for the Annual Bank Conference on Development Economics, Washington, DC, 28-30 April 1999, 22-3.

(٢٢) Nancy Dunne, "Knives Out in Washington for a Free Spirit", Financial Times, 25 Nov. 1999.

(٢٣) اصطف نقاد ستيجليتس والمؤيدون لتصدير إدارة كلينتون لليبرالية الجديدة ليدللوا على أن روسيا بحاجة عمليا لمزيد من العلاج الليبرالى الجديد وأن المشاكل كان يمكن تجنبها "بتحرير أسرع للتجارة"، انظر فى هذا الصدد: Anders Aslund, "Russia's Collapse", Foreign Affairs 78, no. 5 (1999): 64-77 and Martin Wolf, "transition Proves Long and Hard", Financial Times, 10 Nov. 1999.

(٢٤) يقدم مارك كوبر هذه الملاحظة الساخرة: "بعد معركة هذا الأسبوع فى سياتل، هناك شيء واحد مؤكد هو أن المؤتمر القادم لمنظمة التجارة العالمية سيعقد فى مكان مثل سنغافورة أو جاكرتا"، انظر: "Marc Cooper, "Teamsters and Turtles", Los Angeles Times, 2 Dec. 1999 .

المؤلف فى سطور

نيكولاس جويات

ولد نيكولاس جويات فى بريطانيا بمقاطعة بريستون عام ١٩٧٣ ، وحصل على ليسانس الآداب عام ١٩٩٥ من جامعة كامبريدج ، ومن ثم واصل دراسته للحصول على درجة ماجستير الفلسفة من الجامعة نفسها عام ١٩٩٦ ، وكان موضوع الماجستير : "الفكر السياسى والتاريخ الفكرى" . وانتقل المؤلف بعد ذلك إلى جامعة بريستون وحصل هناك على درجة الدكتوراه فى التاريخ فى نوفمبر عام ٢٠٠٣ . ويعمل الآن محاضراً فى قسم التاريخ بجامعة بريستون .

ويهتم نيكولاس جويات فى مؤلفاته ودراساته ومجالات بحثه بالتاريخ الفكرى الأمريكى منذ ١٦٠٠ ، وبتاريخ بلدان الأطلنطى منذ ١٦٠٠ وحتى ١٨٥٠ وبتاريخ السياسة الخارجية الأمريكية ودور الولايات المتحدة الأمريكية فى العالم .

من أهم مؤلفاته كتابه عن الشرق الأوسط والصراع العربى الإسرائيلى بعنوان "غياب السلام – نحو فهم الصراع الفلسطينى الإسرائيلى" الذى صدر عام ١٩٩٨ عن دار نشر زد البريطانية . وبين أيدينا كتابه الثانى : "قرن آخر من الهيمنة الأمريكية" الصادر عن دار النشر نفسها والذى ترجم إلى بضع لغات من بينها اليابانية والصينية والفرنسية .

المترجمة فى سطور

عزة الخميسى

دكتوراه فى الإعلام من جامعة موسكو .

أستاذة جامعية سابقًا (١٩٩٣ - ١٩٩٦) ، لها العديد من المساهمات الصحفية وأعمال الترجمة من وإلى الإنجليزية والروسية .

صدر لها فى مصر ترجمة لكتاب : "ثورة الضباط الأحرار" ، وفى الخارج ترجمة لبضعة كتب منها : "نساء جنوب أفريقيا : من أجل ابتسامتهن .. من أجل دموعهن" و "العلاقات السوفييتية الخليجية" و "تاريخ العلاقات الروسية مع دولة الإمارات" .

المشروع القومى للترجمة

المشــروع القومــى للترجمــة مشــروع تنميــة ثقافيــة بالدرجــة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١-	اللغة العليا	جون كوين	أحمد درويش
٢-	الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣-	التراث المسروق	جورج جيمس	شوقى جلال
٤-	كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	أحمد الحضرى
٥-	ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
٦-	اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
٧-	العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكى
٨-	مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩-	التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
١٠-	خطاب الحكاية	چيرار چينيت	محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١-	مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
١٢-	طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	أحمد محمود
١٣-	ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤-	التحليل النفسى للأدب	جان بيلمان نويل	حسن المودن
١٥-	الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	أشرف رفيق عفيفى
١٦-	أثينة السوداء (جـ١)	مارتن برنال	بإشراف: أحمد عتمان
١٧-	مختارات	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوى
١٨-	الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩-	الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	نعيم عطية
٢٠-	قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح
٢١-	خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
٢٢-	مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
٢٣-	تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤-	ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
٢٥-	مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦-	دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
٢٧-	التنوع البشرى الخلاق	مقالات	نخبة
٢٨-	رسالة فى التسامح	جون لوك	منى أبو سنة
٢٩-	الموت والوجود	جيمس ب. كارس	بدر الديب
٣٠-	الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣١-	مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب
٣٢-	الانقراض	ديفيد روس	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣-	التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	أحمد فؤاد بلبع
٣٤-	الرواية العربية	روجر آلن	حصة إبراهيم المنيف
٣٥-	الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	خليل كلفت
٣٦-	نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد
٣٧-	واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم

٣٨-	نقد الحداثة	آلن تورين	أنور مغيث
٣٩-	الإغريق والحسد	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠-	قصائد حب	آن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١-	ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحى ومحمود ماجد
٤٢-	عالم ماك	بنجامين باربر	أحمد محمود
٤٣-	اللهب المزدوج	أوكتافيو پاث	المهدى أخريف
٤٤-	بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	مارلين تادرس
٤٥-	التراث المغدور	روبرت ج دنيا – جون ف أ فاين	أحمد محمود
٤٦-	عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨-	حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جويجاتى
٤٩-	الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠-	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١-	مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى	محمد أبو العطا
٥٢-	العلاج النفسى التدعيمى	ب. نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣-	الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسى سعد الدين
٥٤-	المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحى
٥٥-	ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود على مكى
٥٧-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطى
٥٨-	مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩-	المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونييث	السيد السيد سهيم
٦٠-	التصميم والشكل	جوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الغنى
٦١-	موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور – سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
٦٢-	لذّة النّص	رولان بارت	محمد خير البقاعى .
٦٣-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤-	برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	رمسيس عوض .
٦٥-	فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض .
٦٦-	خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧-	مختارات	فرناندو بيسوا	المهدى أخريف
٦٨-	نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩-	العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠-	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١-	السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	حسين محمود
٧٢-	السياسى العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣-	نقد استجابة القارئ	چين . ب . توميكنز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤-	صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	حسن بيومى
٧٥-	فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش
٧٦-	چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	عبد المقصود عبد الكريم

٧٧- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٣) — رينيه ويليك — مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨- العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية — رونالد روبرتسون — أحمد محمود ونورا أمين
٧٩- شعرية التأليف — بوريس أوسبنسكى — سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠- بوشكين عند «نافورة الدموع» — ألكسندر بوشكين — مكارم الغمرى
٨١- الجماعات المتخيلة — بندكت أندرسن — محمد طارق الشرقاوى
٨٢- مسرح ميجيل — ميجيل دى أونامونو — محمود السيد على
٨٣- مختارات — غوتفريد بن — خالد المعالى
٨٤- موسوعة الأدب والنقد — مجموعة من الكتاب — عبد الحميد شيحة
٨٥- منصور الحلاج (مسرحية) — صلاح زكى أقطاى — عبد الرازق بركات
٨٦- طول الليل — جمال مير صادقى — أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧- نون والقلم — جلال آل أحمد — ماجدة العنانى
٨٨- الابتلاء بالتغرب — جلال آل أحمد — إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩- الطريق الثالث — أنتونى جيدنز — أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠- وسم السيف — ميجل دى ثربانتس — محمد إبراهيم مبروك
٩١- المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق — باربر الاسوستكا — محمد هناء عبد الفتاح
٩٢- أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر — كارلوس ميجيل — نادية جمال الدين
٩٣- محدثات العولمة — مايك فيدرستون وسكوت لاش — عبد الوهاب علوب
٩٤- الحب الأول والصحبة — صمويل بيكيت — فوزية العشماوى
٩٥- مختارات من المسرح الإسبانى — أنطونيو بويرو باييخو — سرى محمد عبد اللطيف
٩٦- ثلاث زنبقات ووردة — قصص مختارة — إدوار الخراط
٩٧- هوية فرنسا (مج١) — فرنان برودل — بشير السباعى
٩٨- الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى — نخبة — أشرف الصباغ
٩٩- تاريخ السينما العالمية — ديفيد روبنسون — إبراهيم قنديل
١٠٠- مساءلة العولمة — بول هيرست وجراهام تومبسون — إبراهيم فتحى
١٠١- النص الروائى (تقنيات ومناهج) — بيرنار فاليط — رشيد بنحدو
١٠٢- السياسة والتسامح — عبد الكريم الخطيبى — عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣- قبر ابن عربى يليه آياء — عبد الوهاب المؤدب — محمد بنيس
١٠٤- أوبرا ماهوجنى — برتولت بريشت — عبد الغفار مكاوى
١٠٥- مدخل إلى النص الجامع — جيرارچينيت — عبد العزيز شبيل
١٠٦- الأدب الأندلسى — ماريا خيسوس روبييرامتى — أشرف على دعدور
١٠٧- صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر — نخبـة — محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨- ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى — مجموعة من النقاد — محمود على مكى
١٠٩- حروب المياه — چون بولوك وعادل درويش — هاشم أحمد محمد
١١٠- النساء فى العالم النامى — حسنة بيجوم — منى قطان
١١١- المرأة والجريمة — فرانسيس هيندسون — ريهام حسين إبراهيم
١١٢- الاحتجاج الهادئ — أرلين علوى ماكليود — إكرام يوسف
١١٣- راية التمرد — سادى پلانت — أحمد حسان
١١٤- مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع — وول شوينكا — نسيم مجلى
١١٥- غرفة تخص المرء وحده — فرچينيا وولف — سمية رمضان

١١٦-	امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧-	المرأة والجنوسة في الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨-	النهضة النسائية في مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩-	النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهري سنبل	بإشراف: رءوف عباس
١٢٠-	الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	نخبة من المترجمين
١٢١-	الدليل الصغير عن الكاتبات العربيات	فاطمة موسى	محمد الجندي وإيزابيل كمال
١٢٢-	نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣-	الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نيثل ألكسندر وفنادولينا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤-	الفجر الكاذب	جون جراي	أحمد فؤاد بلبع
١٢٥-	التحليل الموسيقي	سيدريك ثورب ديڤي	سمحة الخولي
١٢٦-	فعل القراءة	ڤولڤانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧-	إرهاب	صفاء فتحي	بشير السباعي
١٢٨-	الأدب المقارن	سوزان باسنيت	أميرة حسن نويرة
١٢٩-	الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠-	الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقي جلال
١٣١-	مصر القيمة (التاريخ الاجتماعي)	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢-	ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣-	الخوف من المرايا	طارق علي	طلعت الشايب
١٣٤-	تشريح حضارة	باري ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥-	المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦-	فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧-	مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية	جوزيف ماري مواريه	كاميليا صبحي
١٣٨-	عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيڤلينا تاروني	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩-	پارسيڤال	ريشارد ڤاجنر	مصطفى ماهر
١٤٠-	حيث تلتقي الأنهار	هربرت ميسن	أمل الجبوري
١٤١-	اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢-	الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومي
١٤٣-	قضايا التنظير في البحث الاجتماعي	ديريك لايدار	عدلي السمري
١٤٤-	صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدوني	سلامة محمد سليمان
١٤٥-	موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦-	الورقة الحمراء	ميجيل دي ليبس	علي عبدالرءوف البمبي
١٤٧-	خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	عبدالغفار مكاوي
١٤٨-	القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكي أندرسون إمبرت	علي إبراهيم منوفي
١٤٩-	النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠-	التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان
١٥١-	هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١)	فرنان بروديل	بشير السباعي
١٥٢-	عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكتاب	محمد محمد الخطابي
١٥٣-	غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤-	مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت

١٥٥-	الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦-	المدارس الجمالية الكبرى	جى آنبال وآلان وأوديت فيرمو	مى التلمسانى
١٥٧-	خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	عبدالعزيز بقوش
١٥٨-	هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٩-	الإيديولوجية	ديفيد هوكس	إبراهيم فتحى
١٦٠-	آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومى
١٦١-	من المسرح الإسبانى	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢-	تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسيوى	صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣-	موسوعة علم الاجتماع	جوردن مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
١٦٤-	شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥-	حكايات الثعلب	أ. ن أفانا سيفا	سهير المصادفة
١٦٦-	العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليفمان	محمد محمود أبو غدير
١٦٧-	فى عالم طاغور	رابندرانات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨-	دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩-	إبداعات أدبية	مجموعة من المبدعين	شكرى محمد عياد
١٧٠-	الطريق	ميغيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١-	وضع حد	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢-	حجر الشمس	مختارات	محمد محمد الخطابى
١٧٣-	معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤-	صناعة الثقافة السوداء	ايليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥-	التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦-	نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧-	أنطون تشيخوف	هنرى ترويا	حصة إبراهيم المنيف
١٧٨-	مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدى إبراهيم
١٧٩-	حكايات أيسوب	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠-	قصة جاويد	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١-	النقد الأدبى الأمريكى	فنسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢-	العنف والنبوءة	و.ب. ييتس	ياسين طه حافظ
١٨٣-	چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه چيلسون	فتحى العشرى
١٨٤-	القاهرة... حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	دسوقى سعيد
١٨٥-	أسفار العهد القديم	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦-	معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧-	الأرضة	بُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨-	موت الأدب	الفين كرنان	بدر الديب
١٨٩-	العمى والبصيرة	پول دى مان	سعيد الغانمى
١٩٠-	محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	محسن سيد فرجانى
١٩١-	الكلام رأسمال	الحاج أبو بكر إمام	مصطفى حجازى السيد
١٩٢-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود سلامة علاوى
١٩٣-	عامل المنجم	بيتر أبراهامز	محمد عبد الواحد محمد

١٩٤- مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
١٩٥- شتاء ٨٤	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦- المهلة الأخيرة	فالتين راسبوتين	أشرف الصباغ
١٩٧- الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
١٩٨- الاتصال الجماهيرى	ادوين إمرى وآخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩- تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداوى	جمال أحمد الرفاعي وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠- ضحايا التنمية	جيرمى سيبروك	فخزى لبيب
٢٠١- الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٠٢- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٤)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣- الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤- تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد محمود هويدى
٢٠٥- الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦- الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	على يوسف على
٢٠٧- ليل أفريقى	رامون خوتاسندير	محمد أبو العطا
٢٠٨- شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	محمد أحمد صالح
٢٠٩- السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠- مثنويات حكيم سنائى	سنائى الغزنوى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١- فرديناند دوسوسير	جوناثان كللر	محمود حمدى عبد الغنى.
٢١٢- قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣- مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	سيد أحمد على الناصرى
٢١٤- قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	محمد محمود محى الدين
٢١٥- سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود سلامة علاوى
٢١٦- جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧- مسرحيتان طليعيتان	ص. بيكيت	نادية البنهاوى
٢١٨- لعبة الحجلة (رايولا)	خوليو كورتازان	على إبراهيم منوفى
٢١٩- بقايا اليوم	كازو ايشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠- الهيولية فى الكون	بارى باركر	على يوسف على
٢٢١- شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢- فرانز كافكا	رونالد جراى	نسيم مجلى
٢٢٣- العلم فى مجتمع حر	بول فيرابنر	السيد محمد نفادى
٢٢٤- دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥- حكاية غريق	جابرييل جارثيا ماركث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦- أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	طاهر محمد على البربرى
٢٢٧- المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	موسى ماريديا ديف بوركى	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨- علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩- مأزق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠- عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١- الدرافيل	خايمى سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢- ما بعد المعلومات	توم ستينر	مصطفى إبراهيم فهمى

٢٢٣-	فكرة الاضمحلال	آرثر هومان	طلعت الشايب
٢٢٤-	الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٢٥-	ديوان شمس تبريزى (جـ١)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٢٦-	الولاية	ميشيل تود	أحمد الطيب
٢٢٧-	مصر أرض الوادى	روبين فيربن	عنايات حسين طلعت
٢٢٨-	العولة والتحرير	الانكتاد	ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٢٩-	العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلارافر - رابوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠-	الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كامى حافظ	صلاح عبدالعزيز محجوب
٢٤١-	فى انتظار البرابرة	ج . م كويتز	ابتسام عبدالله سعيد
٢٤٢-	سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	صبرى محمد حسن عبدالنبى
٢٤٣-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنسال	على عبدالرءوف اليمبى
٢٤٤-	الغليان	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥-	نساء مقاتلات	إليزابيتا آديس	توفيق على منصور
٢٤٦-	مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركث	على إبراهيم منوفى
٢٤٧-	الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	والتر إرمبريست	محمد طارق الشرقاوى
٢٤٨-	حقول عدن الخضراء	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩-	لغة التمزق	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
٢٥٠-	علم اجتماع العلوم	دومنيك فينيك	ماجدة محسن أباظة
٢٥١-	موسوعة علم الاجتماع (جـ٢)	جوردن مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٥٢-	رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	على بدران
٢٥٣-	تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوفا	حسن بيومى
٢٥٤-	الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥-	أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦-	ديكارت	ديف روبنسون وكريس جرات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧-	تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨-	الغجر	سير أنجوس فريزر	عُبادة كُحيلة
٢٥٩-	مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	اقلام مختلفة	فاروجان كازانجيان
٢٦٠-	موسوعة علم الاجتماع (جـ٣)	جوردن مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٦١-	رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢-	مدينة المعجزات	إدوارد مندوثا	محمد أبو العطا
٢٦٣-	الكشف عن حافة الزمن	چون جريبن	على يوسف على
٢٦٤-	إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلى	لويس عوض
٢٦٥-	روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصموئيل جونسون	لويس عوض
٢٦٦-	مدير المدرسة	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم سويلم
٢٦٧-	فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عرودكى
٢٦٨-	ديوان شمس تبريزى (جـ٢)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩-	وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧٠-	وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧١-	الحضارة الغربية	توماس سى. باترسون	شوقى جلال

٢٧٢- الأديرة الأثرية فى مصر	س. س والترز	إبراهيم سلامة
٢٧٣- الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط	جوان أر. لوك	عنان الشهاوى
٢٧٤- السيدة باربارا	رومولو جلاجوس	محمود على مكى
٢٧٥- ت. س إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	أقلام مختلفة	ماهر شفيق فريد
٢٧٦- فنون السينما	فرانك جوتيران	عبد القادر التلمسانى
٢٧٧- الچينات: الصراع من أجل الحياة	بريان فورد	أحمد فوزى
٢٧٨- البدايات	إسحق عظيموف	ظريف عبدالله
٢٧٩- الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب
٢٨٠- من الأدب الهندى الحديث والمعاصر	بريم شند وآخرون	سمير عبدالحميد
٢٨١- الفردوس الأعلى	مولانا عبد الحليم شرر الكهنوى	جلال الحفناوى
٢٨٢- طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ولبيرت	سمير حنا صادق
٢٨٣- السهل يحترق	خوان رولفو	على البمبى
٢٨٤- هرقل مجنوناً	يوربيديس	أحمد عتمان
٢٨٥- رحلة الخواجة حسن نظامى	حسن نظامى	سمير عبد الحميد
٢٨٦- سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٣)	زين العابدين المراغى	محمود سلامة علاوى
٢٨٧- الثقافة والعولمة والنظام العالمى	انتونى كنج	محمد يحيى وآخرون
٢٨٨- الفن الروائى	ديفيد لودج	ماهر البطوطى
٢٨٩- ديوان منجوهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم
٢٩٠- علم اللغة والترجمة	جورج مونان	أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١- المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ١)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٢- المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ٢)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٣- مقدمة للأدب العربى	روجر آلن	نخبة من المترجمين
٢٩٤- فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت صالح
٢٩٥- سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل	بدر الدين حب الله الديب
٢٩٦- مكبث	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٢٩٧- فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوانى	ماجدة محمد أنور
٢٩٨- مأساة العبيد	أبو بكر تفاوابليوه	مصطفى حجازى السيد
٢٩٩- ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	جين ل. ماركس	هاشم أحمد فؤاد
٣٠٠- أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج١)	لويس عوض	جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال
٣٠١- أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج٢)	لويس عوض	جمال الجزيرى و محمد الجندى
٣٠٢- فتجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٣- بوذا	جين هوب وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤- ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥- الجلد	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٣٠٦- الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	چان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٣٠٧- الشعور	ديفيد بابينو	محمود محمد أحمد
٣٠٨- علم الوراثة	ستيف جونز	ممدوح عبد المنعم أحمد
٣٠٩- الذهن والمخ	أنجوس چيلاتى	جمال الجزيرى
٣١٠- يونج	ناجى هيد	محيى الدين محمد حسن

٢١١-	مقال فى المنهج الفلسفى	كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٢١٢-	روح الشعب الأسود	وليم دى بويز	أسعد حليم
٢١٣-	أمثال فلسطينية	خايير بيان	عبدالله الجعيدى
٢١٤-	الفن كعدم	جينس مينيك	هويدا السباعى
٢١٥-	جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو	كاميليا صبحى
٢١٦-	محاكمة سقراط	آ.ف. ستون	نسيم مجلى
٢١٧-	بلا غد	شير لايموفا- زنيكين	أشرف الصباغ
٢١٨-	الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	نخبة	أشرف الصباغ
٢١٩-	صور دريدا	جايتر ياسبيفاك وكرستوفر نوريس	حسام نايل
٢٢٠-	لمعة السراج فى حضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٢٢١-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١)	ليفى برو فنسال	نخبة من المترجمين
٢٢٢-	وجهات غربية حديثة فى تاريخ الفن	دبليو يوجين كليبناور	خالد مفلح حمزة
٢٢٣-	فن الساتورا	تراث يونانى قديم	هانم سليمان
٢٢٤-	اللعب بالنار	أشرف أسدى	محمود سلامة علاوى
٢٢٥-	عالم الآثار	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٢٢٦-	المعرفة والمصلحة	جورجين هابرماس	حسن صقر
٢٢٧-	مختارات شعرية مترجمة (جـ١)	نخبة	توفيق على منصور
٢٢٨-	يوسف وزليخا	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	عبد العزيز بقوش
٢٢٩-	رسائل عيد الميلاد	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٢٣٠-	كل شىء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامى صلاح
٢٣١-	عندما جاء السردين	ستيفن جراى	سامية دياب
٢٣٢-	القصة القصيرة فى إسبانيا	نخبة	على إبراهيم منوفى
٢٣٣-	الإسلام فى بريطانيا	نبيل مطر	بكر عباس
٢٣٤-	لقطات من المستقبل	آرثر.س كلارك	مصطفى فهمى
٢٣٥-	عصر الشك	ناتالى ساروت	فتحى العشرى
٢٣٦-	متون الأهرام	نصوص قديمة	حسن صابر
٢٣٧-	فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٣٨-	نظرات حائرة (وقصص أخرى من الهند)	نخبة	جلال السعيد الحفناوى
٢٣٩-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٣)	على أصغر حكمت	محمد علاء الدين منصور
٢٤٠-	اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربيروجلو	فخرى لبيب
٢٤١-	قصائد من رلكه	راينر ماريا رلكه	حسن حلمى
٢٤٢-	سلامان وأبسال	نور الدين عبدالرحمن بن أحمد	عبد العزيز بقوش
٢٤٣-	العالم البرجوازى الزائل	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٢٤٤-	الموت فى الشمس	بيتر بلانجوه	سمير عبد ربه
٢٤٥-	الركض خلف الزمن	بونه ندائى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢٤٦-	سحر مصر	رشاد رشدى	جمال الجزيرى
٢٤٧-	الصبية الطائشون	جان كوكتو	بكر الحلو
٢٤٨-	المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ١)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٢٤٩-	دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	آرثر والدرون وآخرون	أحمد عمر شاهين

٣٥٠- بانوراما الحياة السياحية	أقلام مختلفة	عطية شحاتة
٣٥١- مبادئ المنطق	جوزايا رويس	أحمد الانصارى
٣٥٢- قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٣٥٣- الفن الإسلامى فى الأندلس (الزخرفة الهندسية)	باسيليو بابون مالدوناند	على إبراهيم منوفى
٣٥٤- الفن الإسلامى فى الأندلس (الزخرفة النباتية)	باسيليو بابون مالدوناند	على إبراهيم منوفى
٣٥٥- التيارات السياسية فى إيران	حجت مرتضى	محمود سلامة علاوى
٣٥٦- الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعى
٣٥٧- متون هيرميس	نصوص قديمة	عمر الفاروق عمر
٣٥٨- أمثال الهوسا العامية	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٣٥٩- محاورات بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشارونى
٣٦٠- أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ليلى الشربينى
٣٦١- التصحر: التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	عاطف معتمد وآمال شاور
٣٦٢- تلميذ بابنيبرج	هاينرش شبورال	سيد أحمد فتح الله
٣٦٣- حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد جيبسون	صبرى محمد حسن
٣٦٤- حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٣٦٥- سأم باريس	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٣٦٦- نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٣٦٧- القلم الجرىء	نخبة	البرّاق عبدالهادى رضا
٣٦٨- المصطلح السردى	جيرالد برنس	عابد خزندار
٣٦٩- المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٣٧٠- الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٣٧١- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٧٢- عاش الشباب	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٣٧٣- كيف تعد رسالة دكتوراه	أمبرتو إيكو	على إبراهيم منوفى
٣٧٤- اليوم السادس	أندريه شديد	حمادة إبراهيم
٣٧٥- الخلود	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٣٧٦- الغضب وأحلام السنين	نخبة	إدوار الخراط
٣٧٧- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤)	على أصغر حكمت	محمد علاء الدين منصور
٣٧٨- المسافر	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج
٣٧٩- ملك فى الحديقة	سنيل باث	جمال عبدالرحمن
٣٨٠- حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٣٨١- أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢- تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	أحمد محمد نادى
٣٨٣- هدية الحجاز	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٨٤- القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٣٨٥- مشترى العشق	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٣٨٦- دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧- أغنيات وسوناتات	جون دن	بهاء چاهين
٣٨٨- مواعظ سعدى الشيرازى	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور

٣٨٩-	من الأدب الباكستانى المعاصر	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٩٠-	الأرشيفات والمدن الكبرى	نخبة	عثمان مصطفى عثمان
٣٩١-	الحافلة الليلكية	مايف بينشى	منى الدروبى
٣٩٢-	مقامات ورسائل أندلسية	نخبة	عبداللطيف عبدالحليم
٣٩٣-	فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيرى
٣٩٤-	القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	هاشم أحمد محمد
٣٩٥-	آلام سياوش	إسماعيل فصيح	سليم حمدان
٣٩٦-	السافاك	تقى نجارى راد	محمود سلامة علاوى
٣٩٧-	نيتشه	لورانس جين	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٨-	سارتر	فيليب تودى	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٩-	كامى	ديفيد ميروفتس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠-	مومو	مشيائيل إنده	باهر الجوهرى
٤٠١-	الرياضيات	زيادون ساردر	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢-	هوكنج	ج. ب. ماك ايفوى	ممدوح عبدالمنعم
٤٠٣-	ربة المطر والملابس تصنع الناس	تودور شتورم	عماد حسن بكر
٤٠٤-	تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥-	إيزابيل	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦-	المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧-	الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	أقلام مختلفة	طلعت شاهين
٤٠٨-	معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩-	انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامى عمارة
٤١٠-	خلاصة القرن	كارل بوبر	الزواوى بغورة
٤١١-	همس من الماضى	جينيفر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢)	ليفى بروفنسال	نخبة
٤١٣-	أغنيات المنفى	ناظم حكمت	محمد البخارى
٤١٤-	الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	أمل الصبان
٤١٥-	صورة كوكب	فريدريش دورنيمات	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦-	مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	مصطفى بدوى
٤١٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨-	سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	جين هاثواى	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩-	العصر الذهبى للإسكندرية	جون مايو	نسيم مجلى
٤٢٠-	مكرو ميجاس	فولتير	الطيب بن رجب
٤٢١-	الولاء والقيادة	روى متحدة	أشرف محمد كيلانى
٤٢٢-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١)	نخبة	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣-	إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤-	لوائح الحق ولوامع العشق	نور الدين عبدالرحمن الجامى	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥-	من طاووس إلى فرح	محمود طلوعى	محمودد سلامة علاوى
٤٢٦-	الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧-	بانديراس الطاغية	باى إنكلان	ثريا شلبى

٤٢٨-	الخزانة الخفية	محمد هوتك	محمد أمان صافى
٤٢٩-	هيجل	ليود سبنسر وأندرزجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠-	كانط	كرستوفر وانت وأندرزجى كليموفسكى	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١-	فوكو	كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢-	ماكيافللى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣-	جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	حمدى الجابرى
٤٣٤-	الرومانسية	دونكان هيث وجودن بورهام	عصام حجازى
٤٣٥-	توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ناجى رشوان
٤٣٦-	تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧-	رحالة هندى فى بلاد الشرق	شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
٤٣٨-	بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩-	موت المرابى	صدر الدين عينى	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠-	قواعد اللهجات العربية	كرستن بروستاد	محمد طارق الشرقاوى
٤٤١-	رب الأشياء الصغيرة	أرونداتى روى	فخرى لبيب
٤٤٢-	حتشبسوت (المرأة الفرعونية)	فوزية أسعد	ماهر جويجاتى
٤٤٣-	اللغة العربية	كيس فرستيغ	محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤-	أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	صالح علمانى
٤٤٥-	حول وزن الشعر	بربيز ناتل خانلرى	محمد محمد يونس
٤٤٦-	التحالف الأسود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧-	نظرية الكم	ج. ب. ماك إيفوى	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٨-	علم نفس التطور	ديلان إيفانز وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٩-	الحركة النسائية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠-	ما بعد الحركة النسائية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١-	الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢-	لينين والثورة الروسية	ريتشارد إيجناترى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣-	القاهرة: إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤-	خمسون عامًا من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	سوزان خليل
٤٥٥-	تاريخ الفلسفة الحديثة (مج ٥)	فردريك كوبلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦-	لا تنسنى	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧-	النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان موللر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨-	الموريسكيون الأندلسيون	مرثيدس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩-	نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠-	الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١-	لكان	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢-	طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣-	الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤-	ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حصة إبراهيم المنيف
٤٦٥-	قصص اليهود	لويس جنزبرج	جمال الرفاعى
٤٦٦-	حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	فاطمة محمود

الرقم	العنوان	المؤلف	المترجم
٤٦٧-	التفكير السياسى	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨-	روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩-	جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠-	الأراضى والجودة البيئية	نخبة	محمد السيد النتة
٤٧١-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢)	نخبة	عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٧٢-	دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣-	دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤-	الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥-	صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦-	أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسى	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧-	تاريخ الصين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨-	الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لى شى دونج	عبد العزيز حمدى
٤٧٩-	المقهـــى (مسرحية صينية)	لاوشه	عبد العزيز حمدى
٤٨٠-	تساى ون جى (مسرحية صينية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدى
٤٨١-	عباءة النبى	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢-	موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة محمود
٤٨٣-	النسوية وما بعد النسوية	سارة جامبل	أحمد الشامى
٤٨٤-	جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحدو
٤٨٥-	التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦-	الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧-	الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد آبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨-	الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩-	هُسِّرل: الفلسفة علمًا دقيقًا	هُسِّرل	محمود رجب
٤٩٠-	أسمار البيغاء	محمد قادرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١-	نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢-	محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد
٤٩٣-	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤-	كتاب الموتى (الخروج فى النهار)	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥-	اللوبى	إدوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١)	إكوادو بانولى	نخبة
٤٩٧-	العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلىّ	مصطفى رياض
٤٩٨-	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بدوى
٤٩٩-	تقاطعات: الأمة والمجتمع والجنس	نخبة	فيصل بن خضراء
٥٠٠-	فى طفولتى (دراسة فى السيرة الذاتية العربية)	تيتز رووكى	طلعت الشايب
٥٠١-	تاريخ النساء فى الغرب (جـ١)	آرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢-	أصوات بديلة	هدى الصدّة	هالة كمال
٥٠٣-	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤-	كتابات أساسية (جـ١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥-	كتابات أساسية (جـ٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق

٥٠٦-	ربما كان قديساً	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥٠٧-	سيدة الماضى الجميل	بيتر شيفر	شوقى فهيم
٥٠٨-	المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبدالباقى جلبنارلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٥٠٩-	الفقر والإحسان فى عهد سلاطين المماليك	آدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠-	الأرملة الماكرة	كارلو جولدونى	عبدالرازق عيد
٥١١-	كوكب مرقَّع	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥١٢-	كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	جمال عبد الناصر
٥١٣-	العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤-	مدخل إلى النظرية الأدبية	جونثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥-	من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦-	إرادة الإنسان فى شفاء الإدمان	آرنولد واشنطون وردونا باوندى	صبرى محمد حسن
٥١٧-	نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨-	استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩-	محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٥٢٠-	الولع بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١-	قاموس تراجم مصر الحديثة	آرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر
٥٢٢-	إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى
٥٢٣-	الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٥٢٤-	الملك لير	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٥٢٥-	موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون رزيفز	نادية رفعت
٥٢٦-	علم السياسة البيئية	ستيفن كرول وليم رانكين	محيى الدين مزيد
٥٢٧-	كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى
٥٢٨-	تروتسكى والماركسية	طارق على وفلْ إيفانز	جمال الجزيرى
٥٢٩-	بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى
٥٣٠-	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر
٥٣١-	ما الذى حَدَثَ فى «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	جاك دريدا	صفاء فتحى
٥٣٢-	المغامرُ والمستشرق	هنرى لورنس	بشير السباعى
٥٣٣-	تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد الشرقاوى
٥٣٤-	الإسلاميون الجزائريون	سيڤرين لابا	حمادة إبراهيم
٥٣٥-	مخزن الأسرار	نظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
٥٣٦-	الثقافات وقيم التقدم	صموويل هنتنجتون	شوقى جلال
٥٣٧-	الحب والحرية	نخبة	عبدالغفار مكاوى
٥٣٨-	النفس والآخر فى قصص يوسف الشارونى	كيت دانيلر	محمد الحديدى
٥٣٩-	خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحى
٥٤٠-	توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رءوف عباس
٥٤١-	هى تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢-	قصص مختارة من الأدب اليونانى الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣-	السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤-	ميلانى كلاين	نخبة	حمدى الجابرى

٥٤٥-	يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦-	ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق على منصور
٥٤٧-	بارت	فيليب ثودى وآن كورس	جمال الجزيرى
٥٤٨-	علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون	حمدى الجابرى
٥٤٩-	علم العلامات	بول كوبلى وليتاجانز	جمال الجزيرى
٥٥٠-	شكسبير	نيك جروم وبيرو	حمدى الجابرى
٥٥١-	الموسيقى والعولمة	سايمون ماندى	سمحة الخولى
٥٥٢-	قصص مثالية	ميجيل دى ثربانتس	على عبد الرءوف البمبى
٥٥٣-	مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤-	مصر فى عهد محمد على	عفاف لطفى السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥-	الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين	أناتولى أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالى
٥٥٦-	جان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	حمدى الجابرى
٥٥٧-	الماركيز دى ساد	ستوارت هود وجراهام كرولى	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨-	الدراسات الثقافية	زيودين ساردارويورين ڤان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩-	الماس الزائف	تشا تشاجى	عبدالحى أحمد سالم
٥٦٠-	صلصلة الجرس	نخبة	جلال السعيد الحفناوى
٥٦١-	جناح جبريل	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٥٦٢-	بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣-	ورود الخريف	خاثينتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٤-	عُش الغريب	خاثينتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٥-	الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا . ج. جيرنر	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦-	تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى	موريس بيشوب	على السيد على
٥٦٧-	الوطن المغتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨-	الأصولى فى الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر
٥٦٩-	موقع الثقافة	هومى. ك. بابا	ثائر ديب
٥٧٠-	دول الخليج الفارسى	سير روبرت هاى	يوسف الشارونى
٥٧١-	تاريخ النقد الإسبانى المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢-	الطب فى زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣-	فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى	جمال الجزيرى
٥٧٤-	مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين عبد العزيز السباعى
٥٧٥-	الاقتصاد السياسى للعولة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦-	فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشرى محمد
٥٧٧-	مغامرات بينوكيو	كارلو كولودى	محمد قدرى عمارة
٥٧٨-	الجماليات عند كيتس وهنت	أيومى ميزوكوشى	محمد إبراهيم وعصام عبد الرءوف
٥٧٩-	تشومسكى	چون ماهر وچودى جرونز	محيى الدين مزيد
٥٨٠-	دائرة المعارف الدولية (جـ١)	جون فيزر وبول سيترجز	محمد فتحى عبدالهادى
٥٨١-	الحمقى يموتون	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢-	مرايا الذات	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣-	الجيران	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان

٥٨٤-	سفر	محمود دولت آبادى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥-	الأمير احتجاب	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦-	السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروى آرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧-	تاريخ تطور الفكر الصينى	نخبة	عبدالعزيز حمدى
٥٨٨-	أمنحوتپ الثالث	أنييس كابرول	ماهر جويجاتى
٥٨٩-	تمبكت العجيبة	فيلكس ديبواه	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠-	أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدى عبدالله
٥٩١-	الشاعر والمفكر	هوراتيوس	على عبدالتواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢-	الثورة المصرية	محمد صبرى السوربونى	مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان
٥٩٣-	قصائد ساحرة	بول فاليرى	بكر الحلو
٥٩٤-	القلب السمين	سوزانا تامارو	أمانى فوزى
٥٩٥-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ٢)	إكوادو بانولى	نخبة
٥٩٦-	الصحة العقلية فى العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧-	مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨-	مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومى على قنديل
٥٩٩-	فلسفة الشرق	هرداد مهرين	محمود سلامة علاوى
٦٠٠-	الإسلام فى التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١-	التسوية والمواطنة	ريان ڤوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلى
٦٠٢-	ليوتار:نحو فلسفة ما بعد حداثية	چيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣-	النقد الثقافى	آرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤-	الكوارث الطبيعية (جـ١)	باتريك ل. آبوت	توفيق على منصور
٦٠٥-	مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكى الصغير	مصطفى إبراهيم فهمى
٦٠٦-	قصة البردى اليونانى فى مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنى
٦٠٧-	قلب الجزيرة العربية (جـ١)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨-	قلب الجزيرة العربية (جـ٢)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩-	الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠-	العمارة المدجنة	رفائيل لوبث جوثمان	على إبراهيم منوفى
٦١١-	النقد والأيديولوچية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢-	رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣-	السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤-	بيت الأقصر الكبير	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥-	عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد	أليس بسيرينى	محمد رفعت عواد
٦١٦-	أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧-	الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨-	نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيلبس	جلال البنا
٦١٩-	مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولى	عايدة الباجورى
٦٢٠-	السلام الصليبى	توماش ماستناك	بشير السباعى
٦٢١-	النوبة المعبر الحضارى	وليم. ى. آدمز	فؤاد عكود
٦٢٢-	أشعار من عالم اسمه الصين	آى تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى

٦٢٣-	نوادر جحا الإيرانى	سعيد قانعى	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤-	أزمة العالم الحديث	رينيه جينو	عمر الفاروق
٦٢٥-	الجرح السرى	جان جينيه	محمد برادة
٦٢٦-	مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	نخبة	توفيق على منصور
٦٢٧-	حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨-	أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدى محمود المليجى
٦٢٩-	قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاس جويات	عزة الخميسى

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٢١٣٢٦ / ٢٠٠٣



Another American Century

The United States and the World after 2000



Nicholas Guyatt



على الرغم من أن العالم أصبح مترابط الأجزاء أكثر من أى وقت مضى فإن غياب المساواة بين الأغنى والأفقر قد بلغ مستويات قياسية. ولقد خلق هذا وضعًا متناقضًا وخطيرًا؛ فالمحرومون من حقوقهم الشرعية والمضطهدون أصبحوا الآن أقدر على تحديد القوى التى تصطف ضدهم، حتى إذا كانت القوة السياسية فى أرجاء العالم تتركز بشكل متنام فى أيدى الأفراد الأثرياء والشركات الكبرى التى تردع أى بديل للنظام الاقتصادى الكوكبى. ولا مفر من استمرار الاحتجاجات ضد النظام الحالى وتحولها إلى نوع من التحرك المباشر الذى كنا شهودًا عليه فى سياتل، أو أعمال عنف ضد النخب الثرية فى الولايات المتحدة وغيرها. الأمر غير المعلوم وهو رد فعل الولايات المتحدة على هذه الاحتجاجات، وكما أوضحت مظاهرات سياتل فإن الاحتجاج الديمقراطى ضد المسيرة الصاعدة للرأسمالية الكوكبية لا يتفق مع «التجارة الحرة» أو تحرير الرأسمال؛ ففى يوم ما احتُجزت وفود منظمة التجارة العالمية فى فنادقها، بينما سارت الحشود المحتجة فى الشوارع، وفى اليوم التالى تحركت الوفود بحرية واحتجزت الحشود وفق قانون الطوارئ. وبرغم أن المدافعين عن الوضع القائم سوف يبذلون قصارى جهودهم لصرف الأنظار عن هذه المواجهات أو تطويقها فإن شكاوى المتظاهرين ستجبر فى نهاية المطاف الحكومات على الإقدام على خيار: من الذى يجب أن سيمح له بالتحرك بحرية، أهو الرأسمال أم الناس؟

هذه قضية الكتاب التى يطرحها فى إطار سؤال أعم وأشمل عما إن كان القرن الذى نحيا فيه سيغدو قرنًا أمريكيا آخر أو لا؟ وما الدور الذى تستعد أمريكا للقيام به خلال الأعوام القادمة؟ كيف شكلت أمريكا وجه العالم بواسطة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية؟ وهل يسع قوة عظمى ما بمفردها أن تجعل العالم أكثر أمنًا وأكثر عدلاً؟

الغلاف/ عبد العزيز السماحى

